

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الواحد العدل القديم . وصلى الله على صفوته محمد وآله المنتخبين^(١) .
وعليه وعليهم السلام أجمعين .

- هذا — أطل الله بقاء مولانا الملك السيد المنصور [المؤيد]^(٢) ، بهاء الدولة وضياء
الملة ، وغياث الأئمة ، وأدام ملكه ونصره ، وسلطانته ومجده ، وتأيده وسموه ، وكبت
شأنه وعدوه — كتاب لم أزل على فإرط الحال ، وتقادم الوقت ، ملاحظا له ، عاكف
الفكر عليه ، منجذب الرأي والروية إليه ، وأدّا أن أجده مهملًا أصله به ، أو خلا
أرقيقه بعمله^(٤) ، والوقت يزداد ينوادي به ضيقا ، ولا ينبج لي إلى الابتداء طريقا . هذا
مع إعظامي له ، وإعصامي بالأسباب المتناطة به ، واعتقادي فيه أنه من أشرف
ما صنف في علم العرب ، وأذهبه في طريق القياس والنظر ، وأعوّده عليه بالحيلة
والصنون ، وأخذ له من حصّة التوقير والأون^(٧) ، وأجمعه للأدلة^(٨) على ما أودعته هذه
اللغة الشريفة : من خصائص الحكمة ، ونيطت به من علائق الإتقان والصنعة ،

- (١) في ب : « المنتخبين » ، والمنتجب والمنتخب بمعنى واحد .
(٢) زيادة في ج : (٣) في ج : « موصلا » . (٤) في ج : « أربقه بعلمه » ،
أى أقيده . (٥) نوادي الكلام : ما يخرج منه وقتا بعد وقت ، ونوادي الإبل : شواردها ،
فالمعنى أن الوقت لا يتسع لشوارد هذا الكتاب ولا يسمح بجمعها وإيلانها .
(٦) في المطبوعة ، د : « اعتصامي » . وما أثبتته موافق للأصول الأخرى ، وهو يجانس « إعظامي » .
(٧) التوقير مصدر وقر الدابة : سكّنها ، ويراد به الإراحة ؛ فالمراد حصّة الراحة والتخفيف من حركة
العدل . والأون : الدعة والسكون ؛ والتوقير هو كذا في ش ، ج ، هـ ، وفي أ ، ب « التوقير » . ويعبر
في هذا العصر عن هذا المعنى بأوقات الفراغ .
(٨) في ج بدل « وأجمعه للأدلة على » : « وأدله على » .

فكانت مسافر وجوهه ، ومحاسر أذرعه وسوقه ، تصف لي ما اشتملت عليه مشاعره ، وتجي إلى بما خيطت عليه أقرابه وشواكله ، وتريني أن تعريد كل من الفريقين : البصريين والكوفيين عنه ، وتحاميهم طريق الإسلام به ، والخوض في أدنى أو شاله وخلجه ، فضلا عن اقتحام غماره ولججه ، إنما كان لامتناع جانبه ، وانتشار شعاعه ، وبادي تهاجر قوانينه وأوضاعه . وذلك أنا لم نر أحدا من علماء البسليدين تعرض لعمل أصول النحو ، على مذهب أصول الكلام والفقه . فأما كتاب أصول أبي بكر فلم يلم فيه بما نحن عليه ، إلا حرفا أو حرفين في أوله ، وقد تعلق عليه به . وسنقول في معناه .

على أن أبا الحسن قد كان صنف في شيء من المقاييس كتيباً ، إذا أنت قرنته بكتابنا هذا علمت بذلك أنا نبنا عنه فيه ، وكفيناه كلفة التعب به ، وكافأناه على لطيف ما أولاناه من علومه المسوقة إلينا ، المفيضة ماء البشر والبشاشة علينا ، حتى

(١) مضارع وحى ، وهو كآوى . يقال : وحى إليه بكذا : أشار إليه به وأوما . وهو كذلك « نحي » في أ ، ب ، ج . وفي ش ، س ، هـ : « نحي » .
(٢) الأقرب جمع قرب كقفل وهي من الفرس خاصرة ، والشواكل واحد شاكلة وهي من الفرس الجلد بين عرض الخاصرة والثقة ، وهي الركبة . (٣) التعريد : الهرب والفرار .
(٤) البلدان : البصرة والكوفة .

(٥) هو ابن السراج محمد بن المرى . كانت وفاته سنة ٣١٦ هـ . وهو المعنى بأبي بكر حيث أطلق .
وتخاب الأصول له يقول فيه صاحب كشف الظنون : « كتاب مرجوع إليه عند اضطراب النقل » .
ويتقل عنه صاحب الخزائن كثيرا .

(٦) هو الأخفش سعيد بن مسعدة مات سنة ٢١٠ هـ . وهو الأخفش الأوسط ، وحيث أطلق أبو الحسن في هذا الكتاب فهو الأخفش هذا . ويزعم ابن الطيب في شرح الاقتراح أن هذه الكنية خاصة بالأصغر على بن سليمان ، وهو وهم . (٧) سقط في أ لفظ « فيه » .
(٨) تبعت في هذا نسخة ج ، وفي المطبوعة أ ، ب : « البر » .
(٩) في ج : « البشارة » . والظاهر أن يقرأ بفتح الباء وهي الجمال .

دعا ذلك أقواما نُررت من معرفة حقائق هذا العلم حظوظهم، وتأخرت عن إدراكه
أقدامهم، إلى الطعن عليه، والقدح في احتجاجاته وعِلّله . وسترى ذلك مشروحا
في الفصول بإذن الله تعالى .

- (١) [ثم إن بعض من يعتادني، ويُلّم لقراءة هذا العلم بي، ممن آنس بصحبته لي،
وأرتضى حال أخذه عني، سأل فأطال المسألة، وأكثر الحفاوة والملاينة، أن أمضي
الرأي في إنشاء هذا الكتاب، وأُولى طرفا من العناية والانصباب . فجمعت بين
ما أعتقده : من وجوب ذلك عليّ، إلى ما أوتره من إجابة هذا السائل لي . فبدأت
به، ووضعت يدي فيه، واستعنت الله على عمله، واستمدته سبحانه من إرشاده
وتوفيقه] وهو — عز اسمه — مؤتي ذاك بقدرته، وطوله ومشيئته .

-
- ١٠ (١) اتبعنا في إثبات هذا النص المكنوف بالقوسين ما في ج . وليس منه في باقي النسخ إلا النص
الآتي ، وأما بادي به، ومستعين الله على عمله، ومستنده سبحانه إرشاده وتوفيقه .
(٢) أي الاجتهاد فيه، من قولهم : انصب البازي على الصيد .
(٣) الواجب في العربية أن يقال : وما الخ . ولكنه راعى في الجمع معنى الضم .
(٤) كذا ولو كان «إلى» لكان أوفق بالسجع، ولكن هذا يحتاج إلى تضمين السائل معنى الطالب .

هذا باب القول على الفصل بين الكلام والقول

[ولتقدم أمام القول على فرق^(١) بينهما ، طرفا من ذكر أحوال تصاريههما ، واشتقاقهما ، مع تقلب حروفهما ؛ فإن هذا موضع يتجاوز قدر الاشتقاق ، ويعملوه إلى ما فوقه . وستراه فتجده طريقا غريبا ، ومسلكا من هذه اللغة الثمينة عجيبا^(٢) .

- فأقول : إن معنى « رول » أين وجدت ، وكيف وقعت ، من تقدم بعض حروفها على بعض ، وتأخره عنه ، إنما هو للخفوف والحركة . وجهات تراكيبها الست مستعملة كلها ، لم يحمل شيء منها . وهى : « رول » ، « رولر » ، « رول » ، « ولر » ، « لول » ، « لولر » ، « لولر » .

- الأصل الأول « رول » وهو القول . وذلك أن الفم واللسان يخفان له ، ويقلقان ويمدلان^(٣) به . وهو بضد السكوت ، الذى هو داعية إلى السكون ؛ ألا ترى أن الابتداء لما كان أخذا فى القول ، لم يكن الحرف المبدوء به إلا متحركا ، ولما كان الانتهاء أخذا فى السكوت ، لم يكن الحرف الموقوف عليه إلا ساكنا .
- الأصل الثانى « ر ل ر » منه القلُوب : حمار الوحش ؛ وذلك لخفته وإسراعه ؛ قال العجاج :

- ١٥ * تواضخ التقريب قلوا مغلجا^(٤) *

- (١) فى ش : « الفرق » وهنا نفرا بإضافة فرق إلى « بينهما » والين هنا الوصل والاجتماع ، وهو اسم ممكن وقرئ لقد « تقطع بينكم » بالرفع . (٢) سقط ما بين القوسين فى ج . (٣) فى ج : « تصرف » . (٤) كذا فى النسخ . والأنسب بالسباق : « الخفوف » . وهو من قولهم : خف القوم إذا ارتحلوا مسرعين .
- ٢٠ (٥) من قولهم : مذل المريض من باب فرح إذا لم يتفاز من الضجر ، ويقال أيضا : مذل : قاتق . (٦) بعده : * جا با ترى تليه مسحبا * وهذا فى وصف أتان الوحش . ونوله تواضخ التقريب أى تجتهد مع غلها فى الجرى ، وأصل المواضعة المباشرة فى الاستقاء بالدلاء ، والمعلج : الشديد المدجج أو الذى يطرد آتته ، يعنى الفعل . والجأب : الغليظ . والتليل : العنق ، ومسحج أى مضوض من طراذه الحر ، والمسحج : القشر . وانظر الأرجوزة بتمامها فى ديوان العجاج ص ٩

ومنه قولهم «قلوت البسر والسويق، فهما مقلوان» وذلك لأن الشء إذا قلى جف وخف، وكان أسرع إلى الحركة والطف، ومنه قولهم «اقلوليت يارجل» قال:

قد عجبت منى ومن يعيلياً لما رأتني خلقاً مقلولياً
أى خفيفاً للكبر [و] طائشاً [و] قال:

وسرپ كعين الرمل عوج إلى الصبا رواعف بالحادى حور المدامع^(٤)
سمعن غناء بعد ما نمن نومة من الليل فاقولوين فوق المضاجع^(٥)

أى خففن لذكره وقلن فزال عنهن نومهن واستنقلهن على الأرض . وبهذا يعلم أن لام اقلوليت واو، لا ياء . فأما لام اذلوليت فشكوك فيها .

ومن هذا الأصل أيضاً قوله:

* أقب كقلاء الوليد نجميص^(٧) *

فهو مفعال من قلوت بالقلّة، ومذكرها القال، قال الراجز:

* وأنا فى الضراب قيلان القلّة *

(١) فى أ: «للكبرة». وانظر فى هذا الرجز الأعلّم فى ذيل سيبويه ص ٩٥ ج ٢، وهو للمزدق .

(٢) زيادة فى ب، س . (٣) زيادة فى ح . (٤) يصف ساء حسناً، وقوله:

كعين الرمل يريد كبقرا الوحش، وعوج: ميل، والحادى — بالجم وكتب خطأ فى المطبوعة بالحاء — :

الزعفران، يريد أن الزعفران يظهر فى أنوفهن فكأنما هو أثر الرعاف، وهو خروج الدم من الأنف .

(٥) فى الأساس فى قلو: «عنائى» فى مكان «غناء» . (٦) اذلولى: ذل وانقاد .

(٧) قائله امرؤ القيس، وصدره: * فأصدرها تملو النجاد عشيّة *

وأقب أى صامر البطن، وكذلك نجميص . وهذا البيت فى أبيات فى وصف الحمار الوحشى يطارد أتنه،

منها قوله:

أذلك أم حاب يطارد آتننا حمان وأدنى حملهن دروص

فالضمير «ها» فى «فأصدرها» للآتن، وأقب نجميص من وصف الحمار . انظر اللسان فى درص .

(٨) المقصود: القال . وهى لعبة للصبيان: يأخذون عودين، أحدهما نحو ذراع والآخر

قصير فيضربون الأصغر بالأكبر، فالمقلاء والقال: العود الكبير الذى يضرب به، والقلّة: الصغير .

وهذه اللعبة تعرف عند العوام بالعقلة . وانظر شفاء الغليل فى حرف القاف .

فكأنّ القال مقلوب قلوب، وباء القيلان مقلوبة عن واو، وهى لام قلوب،
(١) ومثال الكلمة فلّمان . ونحوها عندى فى القلب قولهم « بازٌ » ومثاله قلّع ، واللام
منه واو؛ لقولهم فى تكسيه : ثلاثة أبواز، ومثالها أفلاع . ويدلّ على صحّة ما ذهبنا
إليه : من قلب هذه الكلمة قولهم فيها « البازى » وقالوا فى تكسيه « بُزاة »
و « بواز » ؛ أنشدنا أبو على^(٢) لذى الرقة :

كأت على أنيائها كل سُدفٍ صِيّاحَ البوازي من صريف اللوائك^(٣)
وقال جرير :

إذا اجتمعوا على نخلٍ عنهم وعن بازٍ يصكّ حُبّاريات^(٤)

فهذا فاعل ؛ لأطراد الإمالة فى ألفه، وهى فى فاعل أكثر منها فى نحو مال وباب .

وحدثنا أبو على سنة إحدى وأربعين^(٥) ، قال : قال أبو سعيد ، الحسن بن
١٠ الحسين « بازٌ » وثلاثة « أبواز » فإن كثرت فهمى « البيزان » فهذا قلّع ، وثلاثة
أفلاع ، وهى الفلّمان .

(١) يريد ميزانها الصرفى .

(٢) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارمى الإمام فى العربية ؛ أخذ عن الزجاج وابن السراج ؛
وهو أستاذ ابن جنى ومخرجه ، وله الآثار الجلية . توفى ببغداد سنة ٣٧٧ هـ . انظر البغية ٢١٦

(٣) السدفة : الظلمة ، واللوائك يريد المواضع من الأسنان ، وهو فى وصف إبل . والبيت
فى أسرار البلاغة ص ٧٢ وفيه : سمرة مكان سدفة . وهو أيضا فى الكامل ١٩/٧ طبعة المرسى .

ويقول المرسى : إن الصواب : « أنيابه » إذ هو فى وصف بعير . وكذلك هو فى الديوان طبعة أوردة ١٨٤

(٤) حباريات واحده حبارى ، وهو طائر يصيده البازى ، كنى بالبازى عن نفسه وبالحباريات
عن بنى نمير المذكورين فى قوله قبل :

أنا البازى المطل على نمير على رغم الأنوف الراغبات

وهذا من إحدى نقائض جرير مع الفرزدق . وانظر النقائض ٧٧٥ طبعة أوردة .

(٥) أى بعد الثلاثمائة . وكانت وفاة أبى على سنة ٣٧٧ هـ .

(٦) هو السكرى الإمام فى النحو واللغة ، الراوية المكثرة الثمة . كانت وفاته سنة ٢٧٥ هـ ، وانظر

البغية ٢١٩ . وقد أورد المؤلف هذا الحديث فى المحتسب فى الكلام على سورة الفاتحة .

ويدل على أن تركيب هذه الكلمة من « ب ز و » أن الفعل منها عليه تصرف ؛ وهو قولهم « بزا ، يبرزو » إذا ظلب وعلا ، ومنه البازي — وهو في الأصل اسم الفاعل ، ثم استعمل استعمال الأسماء ، كصاحب ووالد — وبُزاة وبوازي يؤكد ذلك ، وعليه بقية الباب من أبزى وبرزوا ، وقوله :

* فتبازت فتبازخت^(١) لها *

والبزا ، لأن ذلك كله شدة ومقاولة فاعرفه .

فقلء من قلوب ، وذلك أن القال — وهو المقلء — هو العصا التي يضرب بها القلة ، وهي الصغيرة ، وذلك لاستعمالها في الضرب بها .

الثالث « و و ل » منه الوقل للوعل ، وذلك لحركته ، وقالوا : توقل في الجبل :

إذا صعد فيه ، وذلك لا يكون إلا مع الحركة والاعتماد . قال ابن مقبل :

عَوْدًا أَحْمَ القَرَا ، إِزْمُولَةً وَقَلَا يَأْتِي تَرَاثُ أَبِيهِ يَتَّبِعُ الْقُدْفَا^(٥)

الرابع « و ل و » قالوا : ولقى يلقي : إذا أسرع .

(١) هذا صدر بيت لعبد الرحمن بن حسان وتماهه : * جلسة الجازر يستنجد الوتر *

وقبله :

سائلا مية هل نهتها آخر الليل بمرذ ذي عجر

والمرذ : الذكر المنتشر . وقوله : تبازت أى رفعت مؤخرها ، وتبازخ : مشى مشية العجوز أقامت صلبها

فتأخر كاهلها ، وقوله يستنجد الوتر أى يقطعها ، ويروى : جلسة الأعصر . وانظر اللسان في نجا وبرا .

(٢) البزا : أن يستقدم الظهر ويتأخر العجز . والوصف أبزى وبرزوا ؛ وكان الأنسب قرنه بهما .

(٣) كذا في الأصول . ويدل على أن هذا تحريف مصادرة .

(٤) الوقل كضرب وسبب وكنف .

(٥) العود : المسن وفيه بقية ، و « أحم القرا » : أسود الظهر ، و « إزمولة » : خفيفا ، وقوله :

« يأتى تراث أبيه » أى يفعل فعل أبيه في التصعيد في الجبال ، و « القذف » واحدة قذفة كفرقة وغرف

وهي ما أشرف من الجبال . وانظر كتابه الأعل على شواهد سيبويه ص ٣١٦ ج ٢

قال : * جاءت به عَنَسٌ من الشام تَلَقُ ^(١) *

- أى تَخَفٌ وتسرع . وقرئ ^(٢) « إذ تَلَقُونَهُ بالسَّيِّئِ » أى تَخْفُونَ وتسرعون . وعلى هذا فقد يمكن أن يكون الأول ^(٣) فوعلا من هذا اللفظ ، وأن يكون أيضا أفعِل منه . فإذا كان أفعِل فأمره ظاهر ، وإن سميت به لم تصرفه معرفة ، وإن كان فوعلا فأصله وَوَلَقَ ، فلما التقت الواوان في أول الكلمة أبدلت الأولى همزة ، لاستنطاقها أولا ، كقولك في تحقير واصل : أو يصل . ولو سميت بأولق على هذا لصرفته . والذي حملته الجماعة عليه أنه فوعِل من تَأَلَّقَ البرق ، إذا خَفَقَ ، وذلك لأن الخفوق مما يصحبه الانزعاج والاضطراب . على أن ^(٤) أبا إسحاق قد كان يميز فيه أن يكون أفعِل ، من وَلَقَ يَلَقُ . والوجه فيه ما عليه الكافة : من كونه فوعلا من « أ ل ر » وهو قولهم « ألقى الرجل فهو مألوق » ألا ترى إلى إنشاد أبي زيد فيه :

تراقب عيناها القطيع كأنما يخالطها من مسه مس أولق ^(٥)

(١) قائله القلاخ بن حزن المنقرى يهجو جليدا الكلابي ، وقوله :

إن الجليد زلق وزملق كذنب العقرب شوال غلق

- هذا ما في اللسان في زلق ، وفي المخصص ٧/٩ : « عيس » في مكان « عيس » . وفي اللسان في ألق :

لأن الزبير زلق وزملق
جاءت به عيس من الشام تلق
لا أمر جليسه ولا ألق

(٢) نسب هذه القراءة أبو حيان في البحر ، ٣٨/٦ إلى عائشة وابن عباس وعيسى بن عمر

- وزيد بن علي .

(٣) وكان الأصل : تخفون فيه لخذف الجار وأوصل الضمير بالفعل . وفي ح « تخفون » .

(٤) هو الجنون .

(٥) يريد الزجاج . وكانت وفاته سنة ٣١٠ هـ . وانظر في أولق الكتاب ٢/٣٤٤

(٦) روى « بخامرها » بدل « يخالطها » والقطع : السوط .

وقد قالوا منه : ناقة مسعورة أى مجنونة ، وقيل في قول الله سبحانه « إن المجرمين في ضلال وسعر » : إن السُّعْر هو الجنون ، وشاهد هذا القول قول القطامي^(٣) :

يتبعن سامية العينين تحسبها مسعورة أو ترى ما لا ترى الإبل^(٤)

(الخامس) « لروى » جاء في الحديث « لا آكل من الطعام إلا ما لوق لي »^(٥)
أى ما خدِم وأعملت اليد في تحريكه ، وتلييقه^(٦) ، حتى يطمئن وتتضام جهاته . ومنه
الألوة للزبدة ، وذلك لحقتها وإسراع حركتها ، وأنها ليست لها مُسَكَّة الجبن ،
وثقل المصِّل ونحوهما . وتوهم قوم أن الألوة — لما كانت هى اللوة في المعنى ،
وتقاربت حروفهما — من لفظها^(٧) ، وذلك باطل ؛ لأنه لو كانت من هذا اللفظ
لوجب تصحيح عينها ؛ إذ كانت الزيادة في أولها من زيادة الفعل ، والمثال مثاله ،
فكان يجب على هذا أن تكون ألوة كما قالوا في أثوب وأسوق وأعين وأنيب^(٨)
بالصحة ، ليفرق بذلك بين الاسم والفعل ، وهذا واضح . وإنما الألوة فعولة من
تألق البرق إذا لمع وبرق وأضطرب ، وذلك لبريق الزبدة واضطرابها .

(١) أى من معنى هذا البيت ، وهو وصف الناقة بالأولق الذى هو الجنون .

(٢) قائله كما في اللسان في «سعر» الفارسي . ويرى غيره أن «سعرا» : جمع سمر للنار . ١٥

(٣) هو عمير بن شليم — بالتصغير فيهما — الشاعر التغلبي الأموي ، والقطامي — بضم القاف
وفتحها — في الأصل : الصقر .

(٤) «مسعورة» روى مجنونة ، وسامية العينين : رافعتهما ، أو ترى ما لا ترى الإبل فهى تفزع
منه لنشاطها . يصف ناقة يتبعها الإبل في السير ، وهو في لاميته :

* إنا محبوك فاسلم أيها الطلل * ٢٠

(٥) يريد حديث عبادة بن الصامت رضى الله عنه . وقد نرج هذا الحديث أبو عبيد . وانظر

البلوى ٢/٧٧ (٦) يقال : لبق الزبد إذا خلطه بالسمن وليته .

(٧) هذا خبر « أن الألوة » . والصمير في « لفظها » يعود إلى « اللوة » .

(٨) يريد : في باب أثوب وما بعده . ولو حذف « في » لكان أعذب في الأسلوب .

(السادس) « ل و و » منه اللقوة للعقاب، قيل لها ذلك لحقتها وسرعة طيرانها؛ قال:

كأني بفتحاء الجناحين لقوة دَفوفٍ من العقبان طأطأتُ شملاًل^(٢)
ومنه اللقوة في الوجه . وألتقاؤهما أن الوجه اضطرب شكله، فكانه خفة فيه،
وطيش منه، وليست له مسكة الصحيح، ووفو المستقيم . ومنه قوله :
* وكانت لقوة لاقت قيساً *^(٤)

واللقوة : الناقة السريعة اللقاح، وذلك أنها أسرع إلى ماء الفحل فقبلته، ولم تنب عنه نَبو العاقر .

فهذه الطرائق التي نحن فيها حُرنة المذاهب، والتوزد لها وعمر المسلك،
ولا يجب مع هذا أن تستنكر، ولا تستبعد؛ فقد كان أبو علي رحمه الله يراها ويأخذ
بها؛ ألا تراه غلب كون لام أنفية^(٥) — فيمن جعلها أفعولة — واوا، على كونها باء،
— وإن كانوا قد قالوا « جاء يثفوه ويثفيه^(٦) » — بقولهم « جاء يثفه » قال: فيثفه
لا يكون إلا من الواو، ولم يحفل بالحرف الشاذ من هذا، وهو قولهم « يئس^(٧) »
مثل يعس؛ لقتته . فلما وجد فاء وثف واوا قوى عنده في أنفية كون لامها^(٨)
واوا، فتأنس للام بموضع الفاء، على بعد بينهما .

١٥

(١) هو أمرؤ القيس يصف فرسا . انظر اللسان في دف . (٢) يروى صبود، وفتحاء الجناحين لينهما،
ودفوف أى تدب من الأرض في طيرانها، وشملاًل : خفيفة . وهذا في وصف فرس من قصيدته التي مطلعها :
ألا عم صباحاً أيها الطلل البالي
يودل يعمن من كان في العصر الخالي
(٣) هي مرض يعرض للوجه فيميله إلى أحد جانبيه . (٤) هذا مثل يضرب للرجلين يكونان
متفقين على رأى ومذهب فلا يلبثان أن يصطحبا ويتصافيا . واللقوة — كما فسر الكتاب — السريعة
اللقاح، والقيس الفعل السريع الإلقاح أى لا إبطاء عندهما في الإنتاج . وانظر اللسان في « لقو » .
(٥) هي الحجرة تنصب ويجعل عليها القدر، وهن ثلاث أثنى .

٢٠

(٦) أى يتبعه ويلقى على أثره . (٧) لما كانت الهدزة في بعض وجوه الرسم لاصورة
لها ظاهرة جروا على أن يقابلوها بالعين كما هنا . ويئس هنا مضارع يئس بحذف فاء الكلمة وهي يا،
وهذا شاذ، وإنما ينقاس ذلك في الواوى . وانظر الكتاب ٢/٢٣٣ (٨) في ج: « بعد ما بينهما » .

٢٥

وشاهدته غير مرة، إذا أشكل عليه الحرف : الفاء ، أو العين ، أو اللام ،
استعان على علمه ومعرفته بتقليب أصول المثال الذى ذلك الحرف فيه . فهذا
أغرب مأخذا مما تقتضيه صناعة الاشتقاق ؛ لأن ذلك إنما يلتزم فيه شرح واحد^(١)
من تالى الحروف ، من غير تقليب لها ولا تحريف . وقد كان الناس : أبو بكر
رحمه الله وغيره من تلك الطبقة ، استسرفوا أبا إسحاق رحمه الله ، فيما تجشمه من
قوة حشده ، وضمه شعاع ما أنتشر من المثل المتباينة إلى أصله . فأما أن يتكلف
تقايب الأصل ، ووضع كل واحد من أحنائه موضع صاحبه ، فشىء لم يعرض له^(٢)
ولا تضمن عهده . وقد قال أبو بكر : « من عرف أنس ، ومن جهل استوحش »
وإذا قام الشاهد والدليل ، وضع المنهج والسبيل .

وبعد فقد ترى ماقدما في هذا أنفا ، وفيه كإف من غيره ؛ على أن هذا وإن لم
يُطرد وينقد في كل أصل ، فالعذر على كل حال فيه أبين منه في الأصل الواحد ،
من غير تقليب لشيء من حروفه ، فإذا جاز أن يخرج بعض الأصل الواحد من أن
تنظمه قضية الاشتقاق له كان فيما تقلبت أصوله : فإؤه وعينه ، ولامه ، أسهل ،
والمعذرة فيه أوضح .

(١) الشرح : الضرب ، يقال : هما شرح واحد وعلى شرح واحد أى ضرب واحد .
وفي المطبوعة والأصول : « شرح » ولا معنى له هنا . (٢) أى عدوه سرفا ، وهو كذلك بالسين
في ١ . وفي المطبوعة : « استسرفوا » ولا معنى له . وانظر في استسراف النحويين للزجاج في طرده الاشتقاق
ترجمته في معجم الأدباء ٤٤١ / ١ طبعة الحلبي . (٣) أحناء الأمور : أطرافها ونواحيها ، واحدها
حنوكلم ، وأحناء الأصل اللغوى : تصاريفه ، فإن كل تصريف طرف له وناحية منه .
(٤) أنفا كمتى أى لم يسبق به ، من قولهم : روضة أنف : لم ترع ، وقد ضبط في المطبوعة وبعض
الأصول : « أنفا » ، وهذا غير مناسب .

وعلى أنك إن أنعمت النظر ولاطفته، وتركت الضجر وتحامينه، لم تكدم تعدم
قرب بعض من بعض، وإذا تأملت ذاك وجدته بإذن الله .

وأما « ك ل م » فهذه أيضا حالها، وذلك أنها حيث تقلبت فعناها الدلالة على
القوة والشدة . والمستعمل منها أصول خمسة، وهى : « ك ل م » « ك م ل »
« ل ك م » « م ك ل » « م ل ك » وأهملت منه « ل م ك »، فلم تأت
في ثبت .

فمن ذلك الأصل الأول « ك ل م » منه الكلم للجرح . وذلك للشدة التى فيه،
وقالوا فى قول الله سبحانه : « دابة من الأرض تكلمهم » قولين : أحدهما من
الكلام، والآخر من الكلام أى تجرحهم وتأكلهم، وقالوا : الكلام : ماغلظ من
الأرض، وذلك لشدة وقوته ؛ وقالوا : رجل كلم أى مجروح وجرح ؛ قال :
عليها الشيخ كالأسد الكلم^(١) *

ويجوز الكلم بالجر والرفع، فالرفع على قولك : عليها الشيخ الكلم كالأسد،
والجر على قولك : عليها الشيخ كالأسد [الكلم^(٢)]، إذا جرح فحى أنفا، وغضب
فلا يقوم له شئ ، كما قال :

(١) كأنه لم يصح عنده ما رواه المفضل : أن التملك تحرك اللين بالكلام أو الطعام، وقالوا :
ماذقت لما كا أى شئنا . وانظر اللسان . (٢) مقتضى السياق أن يقول : « منها » وهو يعود
على « ك ل م » باعتبارها مادة وقد راعى فى التذكير أنها أصل . (٣) هذا عجز بيت للكعبة
اليربوعى يصف فرسه المرادة . وصدوره : * هى العرس التى كرت عليهم *

وقبله مطلع القصيدة وهو :

تسألنى بنو جشم بن بكر أغراء المرادة أم بهيم
ويتبين من هذا أن القصيدة مرفوعة الروى، فتجوز الجر فى الكلم من أبى الفتح لأنه لم يطلع على
عمود القصيدة . وانظرها فى المفضليات .

(٤) زيادة من ش ، ومن اللسان ، خلت منها سائر الأصول .

كَأَنَّ مُحَرَّبًا مِنْ أَسَدٍ تَرَجَّحَ^(١) يَنَازِلُهُمْ ، لِثَابِيهِ قَيْبِ

ومنه الكلام، وذلك أنه سبب لكل شر [وشدة] في أكثر الأمر؛ ألا ترى^(٢) إلى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم «من كُنِيَ مَثُونَةً لَقَلْقَلِهِ وَقَبْقَبِهِ وَذَبْذَبِهِ دَخَلَ^(٣) الْجَنَّةَ» فاللقلق : اللسان ، والققب : البطن ، والذبذب : الفرج . ومنه قول أبي بكر — رضى الله عنه — في لسانه : « هذا أوردني الموارد » .
وقال :

* وجرح اللسان بجرح اليد^(٥) *

وقال طرفة :

فإن القوافي يتلجن مواجها تضايقُ عنها أن توبلجها الإبر^(٦)

١٠ (١) قاله أبو ذؤيب الهذلي . والمحرب : المنفض ، وترج : جبل بالحجاز كثير الأسد ، وقيل قرية بين مكة واليمن مأسدة ، وقبب : تصويت وقمقة . وهذا من قصيدة يرى بها حبيبا الهذلي . وانظر ديوان الهذليين ١/٩٨ طبعة الدار .

(٢) زيادة من ح . (٣) رواه البيهقي في شعب الإيمان عن أنس بلفظ « من وقى شر لقلقه » وانظر الجامع الصغير في حرف الميم .

١٥ (٤) رواه مالك وابن أبي الدنيا والبيهقي . انظر الترغيب والترهيب في « باب الترغيب في الصمت إلا عن خير ، والترهيب من كثرة الكلام » ، (٥) قبله — وفيه مطلع القصيدة — :

تطاول ليلك بالأمس نام الخلى ولم ترقد

وبات وباتت له ليلة كليلة ذى العار الأرم

وذلك من نيا جاء وخبرته عن أبي الأسود

ولو عن ثنا غيره جاءني — وجرح اللسان بجرح اليد —

لقلت من القول : ما لا يذا ل يؤثر عني يد المسند

وهذه القصيدة يختلف الرواة فيها فينسبها بعضهم إلى امرئ القيس بن جرمي في ديوانه ، وينسبها

آخرون إلى امرئ القيس بن عابس . وانظر معاهد التنصيص .

(٦) رواية ديوانه طبعة قازان ص ٤ : « وأيت القوافي » .

وأمثله الأخطل وأبرّ عليه ، فقال :

حتى اتقوني وهم منى على حذرٍ والقول ينفذ ما لا تنفذ الإبر^(١)

وجاء به الطائي^(٢) الصغير ، فقال :

عتاب بإطراف القوافي ، كأنه طعان بإطراف القنا المتكبير

وهو باب واسع .

فلما كان الكلام أكثره إلى الشر ، اشتق له من هذا الموضع . فهذا أصل .

الثاني « ك م ل » من ذلك كَمَل الشئ وَكَمَلَ وَكَل فهو كامل وَكَيْل . وعليه بَقِيَّة تصرفه . والتقاؤهما أن الشئ إذا تَمَّ وكل كان حينئذ أقوى وأشد منه إذا كان ناقصا غير كامل .

الثالث « ل ك م » منه اللكم إذا وجاءت الرجل ونحوه ، ولا شك في شدة ما هذه سبيله ؛ أنشد الأصمعي :

(١) من قصيدته الطويلة التي يمدح فيها بني أمية ، ومطلعها :

خَفَّ القطلين فراحوا منك وابشكروا وأزججتهم نسوى في صرفها غير

وقبل البيت في المتن على بني أمية بهجو من لم يكن من حزبهم من الأنصار :

بني أمية قد ناضلت دونكم أبناء قوم هم آووا وهم نصرورا
أحمت عنكم بني النجار ؛ قد علت عليا ممد ، وكانوا طالما هذورا

ودرواية الديوان بدل « اتقوني » : « استكانوا » وانظر الديوان ١٠٥ طبعة بيروت .

(٢) هو أبو عبادة البحتري . والطائي الكبير هو أبو تمام . والبيت من قصيدة في إبراهيم بن الحسن

ابن مهمل ، وكان قد اشترى غلام البحتري نسيما ثم رده إليه ، وانظر الديوان ١٨١

كأن صوت جرعها تساجل هاتيك هانا حتى تكايل^(١)
* لدم العجى تلكها الجنادل *

وقال :

* وخُفان لكّامان للقلع الكُبد^(٢) *

الرابع « م ن ل » منه بئر مكول ، إذا قلّ ماؤها ، قال القطامي :

* كأنها قلب مادية مكل^(٣) *

والتقاؤهما أنّ البئر موضوعة الأمر على جحمتها بالماء ، فإذا قلّ ماؤها كره^(٤) موردها ،
وجفا جانبها . وتلك شدة ظاهرة .

(١) في لسان العرب : ضربها تساجل . « حتى » أي مستوية فعل من الحتن وهو المثل والنظير ، ولدم
العجى : ضربها ، والعجى : أعصاب قوائم الإبل والخيل . وعلى رواية اللسان : وصف صوت ضرب
الإبل وقت الحلب ، وقوله : تساجل أي تبارى ، وكذلك تكايل ، وأصل المكايلة المباراة في السير .
يقول : كأن صوت ضربها حين تبارى هذه تلك وهن متقاربات أو تماثلات صوت ضرب قوائم الإبل
حين تلكها الجنادل . وقد ورد وصف الضرع وقت الحلب في قوله :

كأن صوت شخبها المحتان تحت الصقيع جرش أفعوان

فأما على ما هنا فهو وصف لجرعها حين تشرب .

(٢) صدره : * ستأتيك منها إن عمرت عصابة *
وقائل هذا الص يتهزأ بمسروقه . والقلع : المجارة الضخمة ، والكبد جمع أكبد وكبداء من الكبد وهو عظم
الوسط . وانظر اللسان في « لكم » .

(٣) هذا عجز بيت من قصيدة له مطلعها :

إنا محبوك ، فاسلم أيها الطلل وإن بليت ، وإن طالت بك الطيل

وصدره : * لو اغب الطرف منقوبا محاجرها *

وقبله في وصف الإبل :

خوصا تدير عيوننا ماؤها سرب على الحدود إذا ما اغرودق المقل

فقوله : كأنها قلب يريد محاجر العين يصفها بفتور العين وسعة موضعها ، والمحاجر جمع محجر ، وهو
ما دار بالعين ، والقلب جمع قلب وهو البئر ، والعادية : القديمة منسوبة إلى عاد ، والمكل جمع مكول .
وانظر جمهرة العرب للقرشي ، وديوان القطامي المطبوع في ليدن .

(٤) جمّة البئر : ما اجتمع من مائها وارتفع .

الخامس « م ل ن » من ذلك ملكت العجين ، إذا أنعمت عجنه فاشتد وقوى . ومنه ملك الإنسان ، ألا تراهم يقولون : قد اشتملت عليه يدي ، وذلك قوة وقدرة من المالك على ملكه ، ومنه المُلْكُ ، لما يعطى صاحبه من القوة والغلبة ، وأُملِكت الجارية ؛ لأن يد بعلها تقتدر عليها . فكذلك بقية الباب كله .

فهذه أحكام هذين الأصلين على تصرفهما وتقلب حروفهما .
فهذا أمر قدمناه أمام القول على الفرق بين الكلام والقول ؛ ليرى منه غور هذه اللغة الشريفة ، الكريمة اللطيفة ، ويُعجب من وسيع مذاهبها ، وبديع ما أمد به واضعها ومبتدئها . وهذا أو أن القول على الفصل .

أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه ، مفيد لمعناه . وهو الذي يسميه النحويون الجُمْلَ ، نحو زيد أخوك ، وقام محمد ، وضرب سعيد ، وفي الدار أبوك ، وصه ،
ومه ، ورويد ، وحاء وعاء في الأصوات ، وحس ، ولَب ، وأف ، وأوه .
فكل لفظ مستقل بنفسه ، وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام .

وأما القول فأصله أنه كل لفظ مِثْل به اللسان ، تاما كان أو ناقصا . فالتام هو المفيد ، أعنى الجملة وما كان في معناها ، من نحو صه ، ولأيه . والناقص ما كان بضد ذلك ، نحو زيد ، ومحمد ، وإن ، وكان أخوك ، إذا كانت الزمانية لا الحدية .
نكل كلام قول ، وليس كل قول كلاما . هذا أصله . ثم يتسع فيه ؛ فيوضع

(١) كذا في ب ، ش . وفي أ : « يعطيه » وفي ح : « أعطى » .

(٢) نسخة بحذف « وهو » .

(٣) لب : في معنى ليك في لغة بعض العرب ، وهو في هذه الحالة يجري مجرى أمس وفاق .

(٤) يريد بالزمانية الناقصة ، وبالحدئية التامة .

القول على الاعتقادات والآراء؛ وذلك نحو قولك : فلان يقول بقول أبي حنيفة ،
ويذهب إلى قول مالك ، ونحو ذلك ، أى يعتقد ما كانا يريانه ، ويقولان به ،
لا أنه يحكى لفظهما عينه ، من غير تغيير لشيء من حروفه ؛ ألا ترى أنك لو سألت
رجلا عن علّة رفع زيد ، من نحو قولنا : زيد قام أخوه ، فقال لك : ارتفع
بالابتداء لقلت : هذا قول البصريين . ولو قال : ارتفع بما يعود عليه من ذكره^(١)
لقلت : هذا قول الكوفيين ، أى هذا رأى هؤلاء ، وهذا اعتقاد هؤلاء . ولا نقول :
كلام البصريين ، ولا كلام الكوفيين ، إلا أن تضع الكلام موضع القول ، متجاوزا
بذلك . وكذلك لو قلت : ارتفع لأن عليه عائدا من بعده ، أو ارتفع لأن عائدا
عاد إليه ، أو لعود ما عاد من ذكره ، أو لأن ذكره أعيد عليه ، أو لأن ذكره عاد
من بعده ، أو نحو ذلك ، لقلت فى جميعه : هذا قول الكوفيين ، ولم تحفل باختلاف
الفاظه ؛ لأنك إنما تريد اعتقادهم لا نفس حروفهم . وكذلك يقول القائل :
لأبى الحسن فى هذه المسئلة قول حسن ، أو قول قبيح ، وهو كذا ، غير أنى لا أضبط
كلامه بعينه .

ومن أدلّ الدليل على الفرق بين الكلام والقول إجماع الناس على أن يقولوا :
القرآن كلام الله ، ولا يقال : القرآن قول الله ؛ وذلك أن هذا موضع ضيق متحجر ،
لا يمكن تحريفه ، ولا يسوغ تبديل شيء من حروفه . فعبر لذلك عنه بالكلام الذى لا يكون
إلا أصواتا تامة مفيدة ، وعدل به عن القول الذى قد يكون أصواتا غير مفيدة ، وآراء
معتقدة . قال سيبويه^(٢) : « واصلم أت « قلت » فى كلام العرب إنما وقعت على أن

(١) يراد بالذكر الضمير العائد على المبتدأ ، كأنه سبب فى تذكره واستحضاره . وما ذكر من مذهب

الكوفيين رأى لهم ، ومنهم من يرى أن المبتدأ والخبر يراضان فى نحو زيد منطلق . وانظر الإنصاف ٢١
وشرح الرضى على الكافية ١/٨٨

(٢) انظر الكتاب ص ٦٢ ج ١ .

يحكى بها ، وإنما يحكى بعد القول ما كان كلاما لا قولا . . ففرق بين الكلام والقول كما ترى . نعم وأنخرج الكلام هنا مُخرج ما قد استقر في النفوس ، وزالت عنه عوارض الشكوك . ثم قال في التمثيل : « نحو قلت زيد منطلق ؛ ألا ترى أنه يحسن أن تقول : زيد منطلق » فتمثله بهذا يعلم منه أنّ الكلام عنده ما كان من الألفاظ قائما برأسه ، مستقلا بمعناه ، وأن القول عنده بخلاف ذلك ؛ إذ لو كانت حال القول عنده حال الكلام لما قُدم الفصل بينهما ، ولما أراك فيه أنّ الكلام هو الجمل المستقلة بأنفسها ، الغانية عن غيرها ، وأن القول لا يستحق هذه الصفة ، من حيث كانت الكلمة الواحدة قولا ، وإن لم تكن كلاما ، ومن حيث كان الاعتقاد والرأي قولا ، وإن لم يكن كلاما . فعلى هذا يكون قولنا قام زيد كلاما ، فإن قلت شارطا : إن قام زيد ، فردت عليه « إن » رجع بالزيادة إلى النقصان ، فصار قولا لا كلاما ؛ ألا تراه اقصا ، ومنتظرا للتهام بجواب الشرط . وكذلك لو قلت في حكاية القسم : حلفت بالله ، أى كان قسمي هذا لكان كلاما ، لكونه مستقلا ، ولو أردت به صريح القسم لكان قولا ، من حيث كان ناقصا ؛ لاحتياجه إلى جوابه . فهذا ونحوه من البيان ما تراه .

فأما تجوزهم في تسميتهم الاعتقادات والآراء قولا فلأن الاعتقاد يخفى فلا يعرف إلا بالقول ، أو بما يقوم مقام القول : من شاهد الحال ؛ فلما كانت لا تظهر إلا بالقول سُميت قولا ؛ إذ كانت سببا له ، وكان القول دليلا عليها ؛ كما يستعمل الشيء باسم غيره ، إذا كان ملابسا له . ومثله في الملازمة قول الله سبحانه « وَيَأْتِيهِ الْمَوْتُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ » ومعناه - والله أعلم - أسباب الموت ؛

إذ لو جاءه الموت نفسه لمات به لا محالة . ومنه تسمية المَزَادَةِ الراوية ^(١) ، والنَجْوِ ^(٢) نفسه الغائط ، وهو كثير .

فإن قيل : فكيف عبّروا عن الاعتقادات والآراء بالقول ، ولم يعبروا عنها بالكلام ، ولو سَوَّوا بينهما ، أو قلبوا الاستعمال ، كان ماذا ؟ ^(٣)

فالجواب أنهم إنما فعلوا ذلك من حيث كان القول بالاعتقاد أشبه منه بالكلام ؛ وذلك أنَّ الاعتقاد لا يفهم إلَّا بغيره ، وهو العبارة عنه ، كما أنَّ القول قد لا يتم معناه إلَّا بغيره ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : قام وأخلىته من ضمير فلانة لا يتم معناه الذى وضع فى الكلام عليه وله ؛ لأنه إنما وضع على أن يفاد معناه مقترنا بما يسند إليه من الفاعل ، وقام هذه نفسها قول ، وهى ناقصة محتاجة إلى الفاعل ، كاحتياج الاعتقاد إلى العبارة عنه . فلما اشتبها من هنا عبّر عن أحدهما بصاحبه . وليس كذلك الكلام ؛ لأنه وضع على الاستقلال ، والاستغناء عما سواه . والقول قد يكون من الفقر ^(٤) إلى غيره ، على ما قدّمناه ، فكان إلى الاعتقاد المحتاج إلى البيان أقرب ، وبأن يعبر به عنه أليق . فاعرف ذلك .

- ١٥ (١) المَزَادَةُ : وعاء الماء كالقربة . والراوية فى الأصل : البعير يستق عليه ويحمل المَزَادَةَ ، وتقال الراوية للمَزَادَةِ نفسها لأن الراوية — وهو البعير — يحملها ، فكانت بسبب منه .
- (٢) يريد أن النجوم من النجوة ، وهى ما ارتفع من الأرض . فقيل للغائط نجولاً لأن من يريد قضاء الحاجة يطلب النجوة — المرتفع من الأرض — يجلس تحته تسترا .
- (٣) ترى أنه أنرج « ماذا » عن الصدر؛ إذ أعمل فيها « كان » وهذا لاشئ فيه . وكلام العرب على ذلك . وقد ذكر ابن مالك هذا فى توضيحه الموضوع على مشكلات الجامع الصحيح ، وقد طبع فى الهند ، واستشهد على هذا الحكم بقول عائشة رضى الله عنها فى حديث الإفك : أقول ماذا ؟ أفضل ماذا ؟ . وانظر حاشية الشيخ يس على التصريح فى مبحث الموصول .
- (٤) فى عبارة اللسان : « المتقرر » .

فإن قيل : ولم وضع الكلام على ما كان مستقلاً بنفسه البتة ، والقول على ما قد يستقل بنفسه ، وقد يحتاج إلى غيره ؟ ألا اشتقاق قضى بذلك ؟ أم لغيره من سماع متلقى بالقبول والاتباع ؟ قيل : لا ، بل لاشتقاق قضى بذلك دون مجزء السماع . وذلك أنا قد قدمنا في أول القول من هذا الفصل أن الكلام إنما هو من الكلام ، والكلام والكلم هو الجراح ؛ لما يدعو إليه ، ولما يحنيه في أكثر الأمر على المتكلمة ، وأنشدنا في ذلك قوله :

* وجرح اللسان بجرح اليد *

ومنه قوله :^(٤)

قوارص تأبني ويحتقرونها وقد يملأ القطر الإناء فينعم

ونحو ذلك من الأبيات ، التي جئنا بها هناك وغيرها ، مما يطول به الكتاب ، وإنما ينقم من القول ويحقر^(٥) ما ينثي^(٦) ويؤثر ، وذلك ما كان منه تاماً غير ناقص ، ومفهوماً غير مستبهم ، وهذه صورة الجمل ، وهو ما كان من الألفاظ قائماً برأسه ، غير محتاج إلى متمم له ، فلهذا سموا ما كان من الألفاظ تاماً مفيداً كلاماً ؛ لأنه

(١) كذا في ج . وفي غيرها من الأصول : « الاشتقاق » .

(٢) كذا في ب ، ش ، و ، هـ ، و في أ : « به » .

(٣) يريد الطائفة المتكلمة ، وفي ش ، د : « المتكلم » وقد يكون « المتكلمة » تحريفاً عن « المتكلمة » : أى المتكلم الكلام .

(٤) هو الفرزدق . والقوارص جمع القارصة وهي الكلمة المؤذية ؛ وقبل هذا البيت :

تصرم منى ود بكر بن وائل وما كان منى ود هم يتصرم

وانظر الكامل طبعة المصنف ١/١٢٧ . وانظر ديوانه طبعة أوربة ٦٠ ، وفيه « غنى » بدل « منى » في الموضعين و « فيحتقرونها » بدل « ويحتقرونها » .

(٥) في الأصول والمطبوعة : « يحقد » ، وما أثبتناه هو الموافق لقوله في الشعر : « ويحتقرونها » ، ولأنه قد لا يعرف معناه .

(٦) يقال : ثنا الحديث : أذاعه وحدث به .

في غالب الأمر وأكثر الحال مضرّ بصاحبه ، وكالجرح له . فهو إذاً من الكلوم التي هي الجروح . وأما القول فليس في أصل اشتقاقه ما هذه سبيله ؛ ألا ترى أننا قد عقدنا تصرف « و ب ر ل » وما كان أيضاً من تقاليبها الستة ، فأرينا أنّ جميعها إنما هو للإسراع والخفّة ، فلذلك سمّوا كل ما مذل به اللسان من الأصوات قولاً ، ناقصاً كان ذلك أو تاماً . وهذا واضح مع أدنى تأمل .

واعلم أنه قد يوقع^(١) كل واحد من الكلام والقول موقع صاحبه ، وإن كان أصلهما قبل ما ذكرته ؛ ألا ترى إلى رؤية كيف قال :

لو أني أوتيت علم الحُكَلِ علم سليمان كلام النمل

يريد قول الله عز وجل « قالت نملة يا أيها النمل ادخلوا مساكنكم » وعلى هذا اتسع فيهما جميعاً اتساعاً واحداً ، فقال أبو النجم :

قالت له الطير تقدم راشداً إليك لا ترجع إلا حامداً
وقال الآخر :

وقالت له العينان : سمعا وطاعة وأبدت كمثل الدرّ لما يثقب^(٤)

(١) في ش : « يوضع ... موضع » ، وفي ج : « واعلم أنه قد يتسع فيهما فيوضع كل واحد منهما موضع الآخر » .

(٢) الحُكَل ما لا يسمع صوته . وبين الشطرين شطر ثالث هو :

وافظرد يوانه .

* علمت منه مستسر الدخل *

(٣) كأنه يريد أن حديث النمل أشبه بالاعتقاد فكان الأجدد به القول الذي يستعمل في الرأي والاعتقاد خلفائه ، فاستعمل الكلام فيه من إيقاع الكلام موقع القول .

(٤) في اللسان في « قول » بدل « وأبدت كمثل الدر » : « وحاًرتا كالدّر » وهذا يناسب التشية في العينين . وقد جاء الإفراد في « أبدت » في رواية الكتاب لأن العينين لتلازمهما في حكم المفرد كما قال الراجز :

لمن زحلوقة زل بها العينان تنهل

أولاً لأن الضمير في أبدت لمحبوبته .

وقال الراجز :

* امتلأ الحوض وقال : قطنى ^(١) *

وقال الآخر :

بينما نحن مُرتعون ^(٢) بفلاج قالت الدُّحَّ الرواء : إنَّيه

إنَّيه : صوت رَزْمَةِ السحاب ، وحنين الرعد ؛ وأنشدوا :

* قد قالت الأنساع للبطن الحقي *

فهذا كله اتساع فى القول .

ومما جاء منه فى الكلام قول الآخر :

فصبحت والطير لم تكلم جابية طمت بسيل مفعم ^(٣)

- ١٠ وكان الأصل فى هذا الاتساع إنما هو محمول على القول ؛ ألا ترى إلى قلة الكلام هنا وكثرة القول ؛ وسبب ذلك وعلته عندى ما قدمناه من سعة مذاهب القول ، وضيق مذاهب الكلام . وإذا جاز أن نسمي الرأى والاعتقاد قولاً ، وإن لم يكن صوتاً ، كانت تسمية ما هو أصوات قولاً أجدر بالجواز . ألا ترى أن الطير لها هدير ، والحوض له غطيط ، والأنساع لها أطيط ، والسحاب له دوى . فأما قوله : وقالت له العينان سمعا وطاعة فإنه وإن لم يكن منهما صوت ، فإن الحال
- ١٥

(١) بعده : * مهلا رويدا قد ملأت بطنى *

وانظر العين ١-٣٦١ والسكامل ٤-٢٤٦ وحمل العين القول هنا على دلالة الحال . (٢) مرتعون وصف من ارتع القوم إذا رعوا أى نازلون بهذا المكان ، وقلج : واد بين البصرة وحمى ضربة ، والدح وصف للسحب واحده داحسة أى مثقلة بالماء ، وإنه بكسر الهمزة كما نص عليه صاحب التاج فى « أنه » .

- ٢٠ (٣) الجابية : الحوض العظيم ، وطمت : غمرت ، يقال : جاء السيل فطم كل شئ أى علاه وعمره . وفى أ : « حفت » . وكتب فى هامشها « وطمت معا » وهو إشارة إلى الرواية الأخرى . ومفعم ورد هكذا بصيغة المفعول ، وهو على الإسناد المجازى ، ولو جاء على وجهه ل قيل : مفعم بكسر العين .

أذنت بأن لو كان لهما جارحةً نطق لقالتا : سمعا وطاعة . وقد حرّر هذا الموضع وأوضحه عنتره بقوله :

لو كان يدري ما المحاورة اشتكى ولكان — لو علم الكلام — مكلمى
وامثله شاعرنا آخرًا فقال :^(١)

فلو قدر السنان على لسان لقال لك السنان كما أقول
وقال أيضا :

لو تعقل الشجر التي قابلتها مدت محبةً إليك الأغصنا

ولا تسنكر ذكر هذا الرجل — وإن كان مولداً — في أثناء ما نحن عليه من هذا الموضع وغموضه ، ولطف متسرّبه ؛ فإن المعاني يتناهبها المولدون كما يتناهبها المتقدمون . وقد كان أبو العباس — وهو الكثير التعقب لحلة الناس — احتج بشيء من شعر حبيب بن أوس الطائي في كتابه في الاشتقاق ، لما كان غرضه فيه معناه دون لفظه ، فأنشد فيه له :^(٢)

لو رأينا التوكيد خُطّة عجز ما شفّعنا الأذان بالتثويب^(٣)

(١) يريد بقوله شاعرنا المتنبي . وكان ابن جني يحضر عند المتنبي الكثير . يناظره في شيء من النحو ، وكان المتنبي يعجب به ويذكّره وحذقه . ويقول : هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس ، ويقول ابن جني في المحتسب وقد استشهد بيت للثني : « ولا تقل ما يقوله من ضعفته نحيته ، وركت طريقته : هذا شاعر محدث ، وبالأمس كان معنا ، فكيف يجوز أن يحنج به في كتاب الله — جل وعز — ! فإن المعاني لا يرفعها تقدّم ، ولا يزي بها تأخر . ولا ابن جني شرحان على ديوان المتنبي . انظر البنية ومعجم الأدباء .

(٢) يريد المبرد محمد بن يزيد الإمام في النحو واللغة والأخبار . كانت وفاته سنة ٢٨٥ هـ .
(٣) هو أبو تمام . وتوفي بالموصل سنة ٢٣١ (٤) كذا في أ وفي ب ، هـ : « قوله » .
(٥) في أ : « إليك في التثويب » بعد شفّعنا .

- وإياك والحنبلية بحثا ؛ فإنها خلق ذميم ، ومطعم على علاته وخيم .
 وقال سيبويه : « هذا باب علم ما الكلم من العربية » فاختار الكلم على الكلام ،
 وذلك أن الكلام اسم من كلم ، بمنزلة السلام من سلم ، وهما بمعنى التكليم
 والتسليم ، وهما المصدران الجاريان على كلم وسلم ؛ قال الله سبحانه « وكلم الله
 موسى تكليما » وقال - عن اسمه - : « صلوا عليه وساموا تسليما » فلما كان الكلام
 مصدرا ، يصلح لما يصلح له الجففس ، ولا يختص بالعدد دون غيره ، عدل عنه
 إلى الكلم ، الذي هو جمع كلمة ، بمنزلة سلمة وسلم ، ونيقة ونيق ، وثفينة وثفن .
 وذلك أنه أراد تفسير ثلاثة أشياء مخصوصة ، وهى الاسم ، والفعل ، والحرف ،
 فجاء بما يخص الجمع ، وهو الكلم ، وترك ما لا يخص الجمع ، وهو الكلام ، فكان
 ذلك أليق بمعناه ، وأوفق لمواده . فأتينا قول من أرحم العقيل :
 لظل رهينا خاشع الطرف حظه تخلب جدوى والكلام الطوائف

- (١) أى على كل حال . (٢) فى أول الكتاب . (٣) كذا فى الأصول . والأسوخ « بعدد » .
 (٤) فى ح : « مثل » . (٥) هى الحجر . (٦) الثفة من البعر والناقة : الركبة .
 (٧) « الطوائف » كذا فى أ . وفى ش ، ب . « الطوائف » والبيت من قصيدته التى يقول فيها :
 فقالا تعرفها المنازل من منى وما كل من وافى منى أفا عارف
 وقد أورد منها العيني فى شواهد الكبرى بضمة أبيات ، واليقداوى فى شرح شواهد المغنى بعضا ،
 وصاحب فرحة الأديب بعضا ، ولم أقف فيها على البيت الشاهد ولا سابقه . وأورد صاحب اللسان
 فى « زغرف » منها بيتين أرجح أن الثانى منهما هو سابق هذا البيت وهو :
 ولو بذلت أنسا لأعصم عاقل برأس الشرى ، قد طردته المخاوف
 وقوله : بذلت هكذا أصلحته . وفى اللسان والتاج : أبدلت . والأعصم العاقل يريد الوعل ، والعاقل
 من عقل إذا صعد . ورهينا : ثابتا فى مكانه لا يريه من الطرب لما سمع ، « وجدوى » : المرأة التى
 يتنزل بها ، وقد ذكرها فى بيت آخر من القصيدة إذ يقول :
 تذكرنى جدوى على النأى والسدى طوال الليالى والحمام المسوائف
 وتخلفها : دلهما وحسن حديثها وسلبها عقل من يقع فى حباله هراها .

فوصفه بالجمع ، فإنما ذلك وصف على المعنى ، كما حكى أبو الحسن عنهم ،
من قولهم : « ذهب به الدينار ^(١) الحُرّ والدرهم البيض » وكما قال :
* تراها الضبع أعظمهن رأسا ^(٢) *

فأعاد الضمير على معنى الجنسية ، لا على لفظ الواحد ، لما كانت الضبع هنا جنسا .
وبنو تميم يقولون : كلمة وكلم ، ككسرة وكسر .

فإن قلت : قدمت في أول كلامك أن الكلام واقع على الجمل دون الآحاد ،
وأعطيت ههنا أنه اسم الجنس ؛ لأن المصدر كذلك حاله ؛ والمصدر يتناول الجنس
وآحاده تناولا واحدا . فقد أراك انصرفت عما عقدته على نفسك : من كون
الكلام مختصا بالجمل المركبة ، وأنه لا يقع على الآحاد المجردة ، وأن ذلك إنما هو
القول ؛ لأنه فيما زعمت يصلح للآحاد ، والمفردات ، وللجمل المركبات .

قيل : ما قدمناه صحيح ، وهذا الاعتراض ساقط عنه ، وذلك أنا نقول : لا محالة
أن الكلام مختص بالجمل ، ونقول مع هذا : إنه جنس أى جنس للجمل ، كما أن الإنسان
من قول الله سبحانه « إن الإنسان لفي خسر » جنس للناس ، فكذلك الكلام ،
جنس للجمل ، فإذا قال : قام محمد فهو كلام ، وإذا قال : قام محمد ، وأخوك
جعفر فهو أيضا كلام ؛ كما كان لما وقع على الجملة الواحدة كلاما ؛ وإذا قال :

(١) كذا في وسط « به » في ش ، ب ، س ، ه .

(٢) كذا في اللسان في كلم وجرهم ، والمخصص ٧١/٨ وفي أصول الخصائص « تراه » .
وعجز هذا البيت : * جراحة لها حرة وثيل *

وهو في وصف ضبع تحفر قبور الموتى ، والجراحة : العظيمة الرأس الجافية ، والحرة : الحر ، والثيل
قضيبي البعير وذكره وقد استعاره للضبع ، وتزعم العرب أن الضبع نخنى لها ما للرجال والنساء . يقول :
إن هذه الضبع تراها الضباع أعظمهن رأسا أى أنها أعظم الضباع . والبيت لحبيب الأعمى الهذلي (٨٧/٢)
من ديوان الهذليين طبع الدار . - وورد في المخصص ٧١/٨ من غير عزو . وقد عزاه صاحب اللسان
في « جرهم » لساعدة بن جؤرية ، وهو اشتباه سببه أن لساعدة قصيدة على هذا الروي ، وفيها أيضا وصف الضبع .

قام محمد وأخوك جعفر ، وفي الدار سعيد ، فهو أيضا كلام ؛ كما كان لما وقع على
الجلتين كلاما . وهذا طريق المصدر لما كان جنسا لفعله ؛ ألا ترى أنه إذا قام
قومة واحدة فقد كان منه قيام ، وإذا قام قومتين فقد كان منه قيام ، وإذا قام
مائة قومة فقد كان منه قيام . فالكلام إذا إنما هو جنس للجمل التوأم : مفردِها ،
ومثنائها ، ومجموعها ؛ كما أن القيام جنس للقومات : مفردِها ومثنائها ومجموعِها .
فنظير القومة الواحدة من القيام الجملة الواحدة من الكلام . وهذا جلي .

ومما يؤنسك بأن الكلام إنما هو للجمل التوأم دون الأحاد أن العرب لما
أرادت الواحد من ذلك خصته باسم له لا يقع إلا على الواحد ، وهو قولهم :
« كلمة » ، وهي حجازية ، و« كلمة » وهي تيمية . ويزيدك في بيان ذلك قول كثير :
لو يسمعون كما سمعت كلامها^(١) خروا لعزة ركبها وسجودا^(٢)
ومعلوم أن الكلمة الواحدة لا تشجو ، ولا تحزن ، ولا تملك قلب السامع ، إنما ذلك
فيما طال من الكلام ، وأمتع سامعيه ، بعدوبة مستمعه ، ورقة حواشيه ؛ وقد قال^(٣)
سيبويه : « هذا باب أقل ما يكون عليه الكلم » فذكر هناك حرف العطف ، وفاءه ،
وهزة الاستفهام ، ولام الابتداء ، وغير ذلك مما هو على حرف واحد ، وسمى كل^(٤)
واحد من ذلك كلمة . فليت شعري : كيف يستعذب قول القائل ، وإنما نطق

(١) من مقطوعة له مطلعها :

ولقد لقيت على الدريجة ليلة كانت عليك أيامنا وسعودا

وقبل البيت :

رهبان مدين والذين عهدتهم يكون من حذر العذاب قعودا

وانظر شرح الديوان ١ — ٦٥ والعين في الشواهد ٤/٦٠

(٢) في عبارة ابن سيده في اللسان في « كلم » : « تشجيه » . وأشجاء وأشجاء معناها واحد .

(٣) انظر الكتاب ص ٣٠٤ ج ٢ ، وترجمة الباب فيه : « هذا باب عدة ما يكون عليه الكلام » .

(٤) في عبارة ابن سيده في اللسان في « كلم » : « واحدة » .

بحرف واحد ! لا بل كيف يمكنه أن يجتزئ للنطق حرفا واحدا ؛ ألا تراه أن لو كان ساكنا لزمه أن يدخل عليه من أوله همزة الوصل ، ليجد سبيلا إلى النطق به ، نحو « اِب ، اِص ، اِو » وكذلك إن كان متحركا فأراد الابتداء به والوقوف عليه قال في النطق بالبَاء من بكر : بَه ، وفي الصاد من صلة : صَه ، وفي القاف من قدرة : قَه ؛ فقد علمت بذلك أن لا سبيل إلى النطق بالحرف الواحد مجزئا من غيره ، ساكنا كان ، أو متحركا . فالكلام إذا من بيت كَثِير إنما يعنى به المفيد من هذه الألفاظ ، القائم برأسه المتجاوز لما لا يفيد ولا يقوم برأسه من جنسه ؛ ألا ترى إلى قول الآخر^(١) :

ولما قضيتنا من منى كل حاجة ومسح بالأركان من هو ماسح
أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا وسألت^(٢) بأعناق المطى الأباطح

فقوله بأطراف الأحاديث يعلم منه أنه لا يكون إلا جملا كثيرة ، فضلا عن الجملة الواحدة ، فإن قلت : فقد قال الشنفرى :

كأت لها في الأرض نسيا تقصه على أمتها وإن تخاطبك تبلى^(٣)

(١) نسب البيتين غير واحد لكثير حمزة ، ونسبهما المرزبان للضرب بن كعب بن زهير . وانظر نوادر القالى ٦٦ . السمط على النوادر ، واللسان في « طرف » .

(٢) « سألت » ، كذا في ش ، ب . وفي أ : « مالت » .

(٣) التنى : التنى المنسى الذى لا يذكر ، وتقصه : تتبع أثره لتجده ، وعلى أمتها (بفتح الهمزة) أى على سمتها وجهة قصدها ، وقوله إن تخاطبك ، يروى : إن تحدثك ، وتبلى — بكسر اللام — أى تقطع الكلام من الحياء ، وروى تبلى — بفتح اللام — أى تقطع وتسكت . يريد شدة احتياجها ففى لا ترفع رأسها كأنها تطلب شيئا فى الأرض ، والبيت من قصيدة مفضلية . وانظر شرح المفضليات لابن الأنبارى ٢٠١ ، وانظر الكامل ١٠/٧

أى تقطع كلامها، ولا تكثره ؛ كما قال ذو الرمة :

لها بشرٍ مثل الحرير ومنطق رخم الحواشي، لا هراء ولا نزر^(١)

فقوله : رخم الحواشي : أى مختصر الأطراف ، وهذا ضد الهذر والإكثار ،
وزاغب فى التخفيف والاختصار، قيل : فقد قال أيضا : ولا نزر ؛ وأيضا فلسنا
ندفع أن الحفر يقل معه الكلام ، ويحذف فيه أحناء المقال ، إلا أنه على كل حال
لا يكون ما يحسرى منه وإن قل ونزر أقل من الجمل ، التى هى قواعد الحديث ،
الذى يشوق موقعه ، ويروق مستمعه . وقد أكرت الشعراء فى هذا الموضع ،
حتى صار الدال عليه كاللآل على المشاهد غير المشكوك فيه ؛ ألا ترى إلى قوله :

وحديثها كالغيث يسمعه راعى سنين تتابعت جدبا !

فأصاخ يرجو أن يكون حيا ويقول من فرح : هيا ربا !^(٢)

— يعنى حنين السحاب وسجّره ، وهذا لا يكون عن نبرة واحدة ، ولا رزمة مختلصة ،
إنما يكون مع البدء فيه والرجع ، وتثنى الحنين على صفحات السمع — وقول
ابن الرومى :

(١) من قصيدته التى مطلعها :

ألا يا أسلى يا دارمى على البلا ولا زال منبلا بجمعائك القطر

(٢) كذا فسر ابن جنى « رخم الحواشي » وكأنه ذهب بالترخم إلى معناه فى النحو ، وهو حذف
آخر الكلمة ففهم منه معنى الاختصار . والمعروف فى رخامة الصوت لينة . ويقول شارح الديوان :
« رخم الحواشي : أى لين نواحي الكلام » وانظر الديوان المطبوع فى أوربة ٢١٢

(٣) البيت الثانى غير مذكور فى ١ . وهذا البيت أورده صاحب اللسان فى هيا ، وفيه :
« من طرب » فى مكان « من فرح » . والبيتان فى أمالى القسالى ١/٨٤ وعنده : تنابت ، قال
فى السمط ٢٧٥ : « وهى رواية جيدة لأن التنايع أنحص بالشر » . ونسب البيتين البلوى فى « ألف باء »
٢/٤٧٨ إلى الراعى وهو يقول فى المقدمة لها : « ألم تسمع أمها الراعى ، قول الراعى » .

(٤) السجر فى الأصل : صوت الناقة إذا مدت حنيتها فى إثر ولدها . وقد يستعمل فى صوت
الرمد ، وهو المراد هنا .

وحديثها السحر الحلال لو أنه لم يجز قتل المسلم المحتجز

إن طال لم يُمل وإن هي أوجزت ودَّ المحذَّث أنها لم توجز

شرك القلوب، وفِتنة ما مثلها للمطمئن، وعُقلة المستوفز^(١)

فذكر أنها تطيل تارة، وتوجز أخرى، والإطالة والإيجاز جميعا إنما هما في كل كلام مفيد مستقل بنفسه، ولو بلغ بها الإيجاز غايته لم يكن له بد من أن يعطيك تمامه وفائدته، مع أنه لا بد فيه من تركيب الجملة، فإن نقصت عن ذلك لم يكن هناك استحسان، ولا استعذاب؛ ألا ترى إلى قوله^(٢) :

* قلنا لها قفى لنا قالت قاف *

وأن هذا القدر من النطق لا يعذب، ولا يحفو، ولا يرق، ولا ينبو، وأنه إنما يكون

استحسان القول واستقباحه فيما يحتمل ذينك، ويؤديهما إلى السمع، وهو أقل ما يكون جملةً مرتبة. وكذلك قول الآخر — فيما حكاه سيويه — : « ألا تا » فيقول مجيبه :

(١) سقط هذا البيت في أ . (٢) « مقل » في أ . (٣) في أ بسقاط « له » .

١ (٤) هو الوليد بن عقبة بن أبي معيط . وكان عاملا لعثمان رضي الله عنه على الكوفة، فآتهم بشرب الجمر فأمر الخليفة بشخوسه إلى المدينة، وخرج في ركب، فنزل الوليد يسوق بهم، فقال :

١٥ قلت لها : قفى ، فقالت : قاف لا تحسبنا قد نسينا الإيجاف

والنشوات من معنق صاف وعزف قبنا علينا عزاف

وانظر شواهد الشافية ٢٧١ والأغانى ٥/١٣١ وترى في الشطر الشاهد بمض المخالفة . وقوله قالت

قاف أى إلى واقفة أو وقفت، فاستغنى بالحرف عن الجملة . (٥) « يحمل » في أ .

(٦) انظر الكتاب ص ٦٢ ج ٢ والنص فيه : « وسمعت من العرب من يقول : ألا تا ، بلى فا

٢٠ فأنما أرادوا : ألا تفعل ، وبلى فافعل ، ولكنه قطع » . وفي الكامل ١٢٧/٤ عن الأصمعي : « كان

أخوان متجاوران لا يكلم كل واحد منهما صاحبه سائر سنته حتى يأتي وقت الرعى ؛ فيقول أحدهما

لصاحبه : ألا تا ، فيقول الآخر : بلى فا . يريد ألا تنهض ، فيقول الآخر : بلى فأنهض ، وانظر نوادر

أبي زيد ١٢٧ وشرح شواهد الشافية ٢٦٦ .

« بل فا » . فهذا ونحوه مما يقلّ لفظه ، فلا يحمل حسنا ولا قبحا ؛ ولا طيبا .
ولا خبيثا . لكن قول الآخر « مالك^(١) بن أسماء » :

أذكر من جاري ومجلسها طرائفا من حديثها الحسن
ومن حديث يزيدني مقمة^(٢) ما لحديث الموسوي من ثمن

أدّل شيء على أن هناك إطالة وتما ، وإن كان بغير حشو ولا خطل ؛ ألا ترى
إلى قوله : « طرائفا من حديثها الحسن » فذا لا يكون مع الحرف الواحد ،
ولا الكلمة الواحدة ، بل لا يكون مع الجملة الواحدة ، دون أن يتردد الكلام ،
وتتكرر فيه الجمل ، فيبين ما ضُمنه من العذوبة ، وما في أعطافه من النعمة والدونة ؛
وقد قال بشار :

١٠ وحوراء المدايع من معدّ كأن حديثها ثمر الجنان^(٣)
ومعلوم أن من حرف واحد ، بل كلمة واحدة ، بل جملة واحدة ، لا يجنى ثمرجنة
واحدة ، فضلا عن جنان كثيرة . وأيضا فكما أن المرأة قد توصف بالحياء والخفّة ،
فكذلك أيضا قد توصف بتغرّؤها ودماثة حديثها ؛ ألا ترى إلى قول الله سبحانه :
« عُرْبًا أترابا لأصحاب اليمين » وأن العُروب في التفسير هي المتحبة إلى زوجها ،
المظهرة له ذلك ؛ بذلك فسرّه أبو عبيدة . وهذا لا يكون مع الصمت^(٥) ، وحذف
أطراف القول ، بل إنما يكون مع الفكاهة والمداعبة ؛ وعليه بيت الشّماخ :

(١) انظر ذيل الأما إلى ٩٠ واللسان في « طرف » .

(٢) كذا في شه ، وفي أ : « إتماما » .

(٣) بعده : إذا قامت لمشيئتها تنبت كأن عظامها من خيزران

وانظر المختار من شعر بشار ٣٤

(٤) يريد أنه ، وهذا ضمير الشأن حذفه هنا .

(٥) كذا في شه ، ب . وفي أ : « الضمير » .

ولو أنى أشاء كنت جسمي إلى بيضاء بهكنية شموع^(١)

قيل فيه : الشماة هي المزح والمداعبة . وهذا باب طويل جدا ، وإنما أفضى بنا إليه ذرو^(٢) من القول أحببنا استيفاء تأثسا به ، وليكون هذا الكتاب ذاهبا في جهات النظر ؛ إذ ليس غرضنا فيه الرفع ، والنصب ، والجزء ، والجزم ؛ لأن هذا أمر قد فُريغ في أكثر الكتب المصنفة فيه منه . وإنما هذا الكتاب مبنى على إثارة معادن المعاني ، وتقرير حال الأوضاع والمبادئ ، وكيف سرت أحكامها في الأحناء والحواشي .

فقد ثبت بما شرحناه وأوضحناه أن الكلام إنما هو في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برعوسها ، المستغنية عن غيرها ، وهي التي يسميها أهل هذه الصناعة الجمل ، على اختلاف تركيبها . وثبت أن القول عندها أوسع من الكلام تصرفا ، وأنه قد يقع على الجزء الواحد ، وعلى الجملة ، وعلى ما هو اعتقاد ورأى ، لالفظ وجرس . وقد علمت بذلك تعسف المتكلمين في هذا الموضع ، وضيق القول فيه عليهم ، حتى لم يكادوا يفصلون بينهما . والعجب ذهابهم عن نص سيبويه فيه ، وفصله بين الكلام والقول .

* ولكل قوم سنة وإمامها^(٤) *

١٥ (١) البهكنة : المرأة الغضة الخفيفة الروح . والشموع : المزاحاة اللعوب ، وقوله : كنت ، يوافق ما في ش ، وما في المخصص ص ٢ ج ٤ . وفي المطبوعة أ : « كنت » . وفي ديوانه : « كنت نفسي » .

(٢) أي طرف .

(٣) كذا في أ . وفي ش : « لما » .

(٤) هذا مجزئيت من معلقة لبيد صدره : * من معشر سنت لهم آباؤهم *

باب القول على اللغة وما هي^(١)

أما حدّها (فإنها أصوات)^(٢) يعبر بها كل قوم عن أغراضهم . هذا حدّها . وأما اختلافها فلما سنذكره في باب القول عليها : أمواضعة هي أم إلهام . وأما تصريفها ومعرفة حروفها فإنها فُعلة من لغوت . أى تكلمت ؛ وأصلها لغوة ككرة ، وقلة^(٣) ، وثبة ، كلها لاماتها واوات ؛ لقولهم . كروت بالكرة ، وقلوت بالقلة ، ولأن ثبة كأنها من مقلوب ثاب يثوب . وقد دلت على ذلك وغيره من نحوه في كتابي في « سرّ^(٤) الصناعة » . وقالوا فيها : لغات ولغون ، ككرايت وكزون^(٥) ، وقيل منها لغى يلغى إذا هدّى ؛ [ومصدره اللغا^(٦)] قال :

وَرَبَّ أَسْرَابٍ حَاجِجٍ كُظِمَ عَنْ اللَّغَا وَرَفِثَ التَّكَلِّمُ^(٧)

وكذلك اللغو؛ قال الله سبحانه وتعالى: « وَإِذَا مَرَّوْا بِاللَّغْوِ مَرَّوْا كِرَامًا » أى بالباطل ، وفى الحديث : « من قال فى الجمعة : صه فقد لغا » أى تكلم^(٨) . وفى هذا كاف .

(١) سقطت الواو فى جـ . (٢) فى أ : « فأصوات » .

(٣) فى المطبوعة و أ ، جـ : « لغة » ، ولا يناسب السياق . وما هنا يوافق ما فى ش ، ب .

(٤) ذكر هذا فى حرف الواو .

(٥) كذا بالواو التى تكون فى الرفع لتبدل المضاهاة لـ « لغون » وفى المخصص ج ١ ص ٧ « كرين »

وهى ظاهرة . (٦) زيادة من جـ .

(٧) سقط صدر البيت فى أ . وهو لزومة ، ونسبه ابن برى للمعاج وهو الصواب ، انظر اللسان

فى « لغو » ودبران المعاج . و « رب » ، تبع فى هذا الضبط ش ، واللسان فى كظم ولغا ، وفى المطبوعة ،

وب : « رب » بضم الراء . وأسراب جمع سرب وهو فى الأصل القطيع من الوحش والظباء ، استعير

للمطامنة من الجبجج . وقد ضبطتها من غير تنوين مضافة تبما لما فى اللسان ، وكظم أى سكوت .

(٨) لفظ الحديث فى البخارى فى أبواب الجمعة : « إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة : أنصت والإمام

يخطب فقد لغوت » وانظر الجامع الصغير فى حرف الألف .

(٩) كذا فى الأصول وفى اللسان . ويفسر شراح الحديث هنا اللغو بالكلام بما لا ينبغي .

باب القول على النحو

هو انتحاء سَمَت كلام العرب، في تصرفه من إعراب وغيره؛ كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك، ليأحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم؛ وإن شَدَّ بعضهم عنها رُدُّ به إليها . وهو في الأصل مصدر شائع، أى نحووت نحواً، كقولك : قصدت قصداً، ثم خَصَّ به انتحاء هذا القَبِيل من العلم، كما أنَّ الفقه في الأصل مصدر فقهت الشيء أى عرفتَه، ثم خَصَّ به علم الشريعة من التحليل والتحرير؛ وكما أن بيت الله خُصَّ به الكعبة، وإن كانت البيوت كلها لله . وله نظائر في قصر ما كان شائعاً في جنسه على أحد أنواعه . وقد استعملته العرب ظرفاً، وأصله المصدر .

أنشد أبو الحسن :

ترمى الأماعيزُ بِمَجْمَرَاتٍ بأرجُل رُوحٍ مَجْنَبَاتٍ^(٢)
يحدو بها كل فتى هَيَاتٍ وهنَّ نحوَ البيتِ عامِدَاتٍ^(٣)

(١) في المطبوعة : « أو » وهو يخالف ما في الأصول .

(٢) الأماعيز واحدها أَمْعَر، وهو ما علط من الأرض، والوجه فيها الأماعيز؛ ولكنه زاد الياء للشعر، و « مجمرات » يريد خفافاً صلبة، يقال : خف مجر، وقوله : « بأرجل » إبدال من قوله : « بمجمرات »، وقد جاء هكذا في شه، وأ، وفي اللسان في « نحو »، و « هيت » : « وأرجل » . وروح جمع أرواح وروحاء، يقال : رحل روحاً، إذا كان في القدم ابساط واتساع، و « مجنبات » كذا في أ . وفي ش، ب : « مجنبات » . وتجنّب الرجل احتناء فيها وتوتير، وتجنّبها أيضاً بهذا المعنى . وهذا في وصف إبل . وانظر شواهد العيني في مبحث المغرب والمبني .

(٣) هيات أى هببت بها، يصبح بها ويدعو : هيت هيت أى أقبل، وقوله : « وهن نحو البيت عامدات » فنحو البيت هو انخرأى قاصدات جهة البيت، و « عامدات » حال من الضمير المستكن في الظرف . وانظر اللسان في « وحى » ففيه بعد الشطر الثالث :

* تلقاه بعد الوهن ذا وحاة *

باب القول على الإعراب

هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ؛ ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيد أباه ،
وشكر سعيداً أبوه ، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ،
ولو كان الكلام شرجاً واحداً لآستبهم أحدهما من صاحبه .

- فإن قلت : فقد تقول ضرب يحيى بشري ، فلا تجد هناك إعراباً فاصلاً ،
وكذلك نحوه ، قيل : إذا اتفق ما هذه سبيله ، مما يخفى في اللفظ حاله ، ألزم
الكلام من تقديم الفاعل ، وتأخير المفعول ، ما يقوم مقام بيان الإعراب . فإن
كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير ؛
نحو أكل يحيى كثرى : لك أن تقدم وأن تؤخر كيف شئت ؛ وكذلك ضربت
هذا هذه ، وكلم هذه هذا ؛ وكذلك إن وضع الغرض بالثنائية أو الجمع جاز لك
التصرب ؛ نحو قولك أكرم اليحييان البشريين ، وضرب البشريين اليحيون ؛
وكذلك لو أومات إلى رجل و فرس ، فقلت : كلم هذا هذا فلم يجبه بلعلت الفاعل
والمفعول أيهما شئت ؛ لأن في الحال بيانا لما تعني . وكذلك قولك ولدت هذه
هذه ، من حيث كانت حال الأم من البنت معروفة ، غير منكورة . وكذلك إن
ألحقت الكلام ضرباً من الإلتباع جاز لك التصرف لما تعقب من البيان ؛ نحو
ضرب يحيى نفسه بشري ، أو كلم بشري العاقل معل ، أو كلم هذا وزيدا يحيى .
ومن أجاز قام وزيد عمرو لم يجوز ذلك في نحو « كلم هذا وزيد يحيى » وهو يريد
كلم هذا يحيى وزيد ، كما يجيز « ضرب زيد وعمرو تجعفر » .

(١) أى نوعاً ، وفي ج : « شرعاً » ، يقال : هما في هذا الأمر شرع واحد أى سواء . وقد أثبت
« شرعاً » بالجيم وفقاً لما في د ، هـ . وفي بقية الأصول : « شرعاً » . (٢) في الأصول :
« البشريين » . والصواب ما أثبتته . (٣) كذا في ج . وفي سائر الأصول : « قلت » .
(٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : « يعقب » .

فهذا طرف من القول^(١) أدى إليه ذكر الإعراب .

وأما لفظه فإنه مصدر أعربت عن الشيء إذا أوضحت عنه ؛ وفلان معرب عما في نفسه أى مبين له ، وموضح عنه ؛ ومنه عربت الفرس تعريبا إذا بزغته ، وذلك أن تنسف أسفل حافره ، ومعناه أنه قد بان بذلك ما كان خفيا من أمره لظهوره إلى مرآة العين ، بعد ما كان مستورا ؛ وبذلك تعرف حاله : أصْلَب هو أم رخو؟ (وأصحیح)^(٢) هو أم سقيم؟ وغير ذلك .

وأصل هذا كله قولهم « العرب » وذلك لما يعزى إليها من الفصاحة ، والإعراب ، والبيان . ومنه قوله في الحديث^(٣) « الثيب تُعرب عن نفسها » والمُعرب : صاحب الخيل العَرَب ، وعليه قول الشاعر :

يُصْهِلُ فِي مِثْلِ جَوْفِ الطَّوِيِّ صَهِيْلًا يُبَيِّنُ لِلْعَرَبِ^(٤)

١٠

(١) في المطبوعة تبعا لما في ش رب : « من القول الذى أدى إليه ذكر الإعراب » وقد أسقطنا الذى « إذ لا وجه لها في هذا التركيب .

(٢) كذا في الأصول بتقديم العاطف على أداة الاستفهام والاستفهام له الصدر . والاستعمال الصحيح : « وأصحیح » .

(٣) تبعت في هذا ما في ح ، والضمير في « إليها » يرجع الى العرب وفي المطبوعة ، أ ، ب : « اليه » ، وكان المراد : الى الإعراب . وفي ابن يعيش على الفصل ١/٧٢ : « إليهم » وهي ظاهرة .

١٥

(٤) في المطبوعة ، أ ، ب : « قولهم » ، ولا وجه له . وفي اللسان أنه يروى عن الرسول عليه الصلاة والسلام . وفي ح : « ومنه الحديث : الثيب ... » والحديث في مسند أحمد وابن ماجه . انظر الجامع الصغير .

(٥) « في مثل جوف الطوي » — ويروى الركي ، وكلاهما البئر — يصف سعة جوفه ، كأن جوفه بئر ، أو أنه يصف شدة صهيله لأن الصوت يبين في البئر ، ويذكر أنه مجفر : عظيم الجنين ، « يبين » كذا في ش ، أ ، واللسان في « عرب » والمختص ص ١٧٧ ج ٦ . وفي المطبوعة رب « تين » . وهذا من قصيدة للنايفة الجعدى ذكرت في كتاب الخليل لأبي عبيدة . وانظر سمط الآتى ٤١٤ / ١ والكامل ١٦٨ / ٦

٢٠

أى إذا سمع صاحب الخيل العراب صوته علم أنه عربى^(١)، ومنه عندى عروبة والعروبة للجمعة، وذلك أن يوم الجمعة أظهر أمرا من بقية أيام الأسبوع؛ لما فيه من التأهب لها، والتوجه إليها، وقوة الإشعار بها؛ قال :

* يوائم رهطا للعروبة صيما^(٢) *

- ولما كانت معانى المسمين مختلفة كان الإعراب الدال عليها مختلفا أيضا، وكأنه من قولهم: عيربت معدته، أى فسدت، كأنها استحالَت من حال إلى حال، كاستحالة الإعراب من صورة إلى صورة . وفى هذا كافٍ بإذن الله .

باب القول على البناء

- وهو لزوم آخر الكلمة ضربا واحدا : من السكون أو الحركة ، لا لشيء أحدث ذلك من العوامل . وكأنهم إنما سمّوه بناء لأنه لما لزم ضربا واحدا فلم يتغير تغير الإعراب سمي بناء ، من حيث كان البناء لازما موضعه ، لا يزول من مكان إلى غيره ؛ وليس كذلك سائر الآلات المنقولة المتبدلة^(٣)، كالخيمة والمظلة، والفُسطاط والسُرّادق ، ونحو ذلك . وعلى أنه قد أوقع على هذا الضرب من المستعمالات المزالة من مكان إلى مكان لفظ البناء ؛ تشبيها لذلك^(٤) — من حيث

- ١٥ (١) يريد أن عروبة — ممنوعة الصرف — والعروبة معناها الجمعة . وعبارة اللسان : وعروبة والعروبة كلناهما الجمعة . وقد تبعت فى هذا الرسم ١ ، وفى المطبوعة وب : « الجمعة » . والجمعة بيان لها .
(٢) صدره كما فى شرح المفصل ١٠/٩٣ * فبات عذوبا للبناء كأنما *
- ٢٠ وقوله : عذوبا أى لم يذق شيئا ، وقوله للبناء أى باديا للبناء ليس بينه وبينها سر . وقوله : يوائم أى يوافق ويفعل ما يفعلون ، وصيما : قياما : يريد قوما يصلون الجمعة . وهذا فى وصف بعير ظل قائما لا يضع رأسه للرى . وانظر خلق الإبل للاصمى فى مجموعة الكنز القوى ١٣٢ .
- (٣) أى التى دون الأبنية الثابتة . وهذا الرسم يوافق ما فى المطبوعة ، ب ، واللسان . وفى ش و أ : « المتبدلة » ، وقد تكون إن صحّت « المتبدلة » . أى التى تبدل وتنقل .
- (٤) تبعت فى هذا نسخة أ . وفى المطبوعة وب : « بذلك » ، ولا وجه له .

كان مسكوناً، وحاجزاً، ومظلاً — بالبناء من الأجر والطين والحص؛ ألا ترى إلى قول أبي مارد الشيباني :

لو وصل الغيث أبين امرأً كانت له قبةً سحق يجاد^(١)

أى لو اتصل الغيث لأكلأت الأرض وأعشبت، فركب الناس خيلهم للغارات، فأبدلت الخيل الفتي الذي كانت له قبة من قبه سحق يجاد، فبناه بيتاً له، بعد ما كان يبنى لنفسه قبة. فذهب ذلك البناء إلى الخيل، لما كانت هى الحاملة للغزاه الذين أغاروا على الملوك، فأبدلوهم من قباهم أكسية أخلاقاً، فضر بوها لهم أخبية تظلمهم. ونظير معنى هذا البيت ما أخبرنا به أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى من قول الشاعر :

قد كنت تأمنى والجذب دونكم فكيف أنت إذا رُقش الجراد نزا^(٥)

ومثله أيضاً ما روينا عنه [عنه^(٦)] أيضاً، من قول الآخر :

قوم إذا اخضرت نعالهم يتباهقون تناهق الحر^(٧)

(١) الجاد : الكساء المخطط ، والسحق : الياى . والبيت فى تنبيه البكرى على أوهام القالى ١٩ وفى اللآلى له ١/١٢٣ والدى فى اللآلى : «أبنينا» بإسناد هذا الفعل إلى الشاعر وقومه .

(٢) كذا فى الأصول . والمناسب : «الإيناء» .

(٣) هو المعروف بابن مقسم ، وهو أبو بكر العطار المقرئ النحوى ، كان من أعرف الناس بالقراءات ونحو الكوفيين مات سنة ٣٥٥ ، وهو راوية لثعلب .

(٤) هو أبو العباس ثعلب من أئمة الكوفيين مات ٢٩١ .

(٥) قوله : « نزا » كان ينبغى تأنيث الفعل فيقول : نزت ، ولكنه نظر إلى المضاف إليه وهو

الجراد . ونزوا الجراد كناية عن الخصب وكثرة المزدرع .

(٦) زيادة من أ . يريد عن أبي بكر عن أحمد بن يحيى .

(٧) انظر المخصص ص ١٧٩ ج ١ وفيه بعد البيت : « واخضرار النعل من اخضرار الأرض »

وفى هذا ميل إلى أن النعل : ما يلبس فى الرجل ، والكلام كناية عن الخصب .

قالوا في تفسيره: إن النعال جمع نعل وهى الحِزَّة، أى إذا اخضرت الأرض بطروا،
وأَشْرُوا^(١)، فنزا بعضهم على بعض .

ونحو من هذا فسر أيضا قول النبي^(٢) صلى الله عليه وسلم : « إذا ابتلت النعال
فالصلاة فى الرجال » أى إذا ابتلت الحرار . ومن هذا اللفظ والمعنى ما حكاه
أبو زيد من قولهم : « المعزى تهبى ولا تُبْنى » . فد « تهبى » تفعل من البهو،
أى تتقاذف على البيوت من الصوف، فتخرقها فتتسع الفواصل من الشعر، فيتباعد
ما بينها، حتى يكون فى سعة البهو^(٣) . « ولا تُبْنى »، أى لا تُثَلِّث لها وهى الصوف،
فهى لا يُجَزُّ منها الصوف، ثم ينسجونه، ثم يبنون منه بيتا . هكذا فسر أبو زيد .
قال : ويقال أبنيت الرجل بيتا، إذا أعطيته ما يبنى منه بيتا .

ومن هذا قولهم : قد بنى فلان بأهله ؛ وذلك أن الرجل كان إذا أراد الدخول
بأهله بنى بيتا من آدم أو قبة أو نحو ذلك من غير الحجر والمدر، ثم دخل بها فيه،
فقليل لكل داخل بأهله : هو بان بأهله ، وقد بنى بأهله . وابتنى بالمرأة هو افتعل
من هذا اللفظ، وأصل المعنى منه . فهذا كله على التشبيه لبيوت الأعراب ببيوت
ذوى الأمصار .

ونحو من هذه الاستعارة فى هذه الصنعة استعارتهم ذلك فى الشرف والمجد؛
قال ليبد :

فبنى لنا بيتا رفيعا سمكه فسا إليه كهلها وغلामها

(١) و ١ : « فأشروا »، وما هنا أجود؛ فإن الأشهر هو البطر .

(٢) لم أقف على لفظ هذا الحديث . وفى الصحاح معناه . فقد روى مالك والشيخان وأبو داود
والنسائي عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر المؤذن فى الليلة الباردة أو ذات المطر

فى السفر أن يقول : ألا صلوا فى رجالكم . انظر تيسير الوصول للريدى فى باب الجماعة .

(٣) هكذا « يكون » كما فى ش، وفى المطبوعة و ١ : « تكون » . وما هنا أجود .

وقال غيره :

بني البناء لنا مجدا ومأثرة لا كالبناء من الأجر والطين

وقال الآخر^(١) :

لسنا وإن كرمت أوائلنا يوما على الأحساب تتشكل

بنينا كما كانت أوائلنا تبني، ونفعل مثل ما فعلوا

ومن الضرب الأول قول المولّد^(٢) :

وبيت قد بنينا فا رد كالكوكب الفرد

بنينا على أحمد مدة من قُضِب الهند

وهذا واسع غير أن الأصل فيه ما قدمناه .

باب القول على أصل اللغة إلهام^(٤) هي أم اصطلاح

هذا موضع محوج إلى فضل تأمل؛ غير أن أكثر أهل النظر على أن أصل اللغة إنما هو تواضع واصطلاح، لا وحى (وتوقيف)^(٥) . إلا أن أبا علي رحمه الله، قال لى يوما : هي من عند الله، واحتج بقوله سبحانه : « وعلم آدم الأسماء كلها » وهذا لا يتناول موضع الخلاف . وذلك أنه قد يجوز أن يكون تأويله : أقدر

(١) هو عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب . انظر كامل المبرد بشرح المصنف ص ١٧٥ ج ٢ . وفي معجم الشعراء للرزاني ٤٠٠ نسبتما إلى معن بن أوس .
(٢) يبدو أن قول المولّد من الضرب الثاني ، وهو استعارة البناء لبيت الشرف والمجد ، فهو يريد أنهم بنوا بيت شرفهم بحد السيوف ومساولة الأعداء ، وذلك ما عناه بقوله : بنينا على أعمدة من قضب الهند ، وقضب الهند هي السيوف . (٣) في ش : أوسع .

(٤) جعلتها هكذا « إلهام » إذ المقام للاستفهام ، ويؤنس لهذا ما في « إلهام » وفي ش ، ب ، والمطبوعة « إلهام » . ويمكن تخرج هذا على حذف همزة الاستفهام ، وهذا يجيزه الأخفش في الاختيار إذا كان في الكلام ما يدل عليه كما هنا . وفي الزهر ١/٧ حيث ساق عبارة ابن جني : « باب القول على أصل اللغة إلهام هي أم اصطلاح » . (٥) كذا في أ ، وفي ش ، ب : « ولا توقيف » .

آدم على أن واضح عليها ؛ وهذا المعنى من عند الله سبحانه لا محالة . فإذا كان ذلك محتملا غير مستنكر سقط الاستدلال به . وقد كان أبو علي رحمه الله أيضا قال^(١) به في بعض كلامه . وهذا أيضا رأى أبي الحسن ؛ على أنه^(٢) لم يمنع قول من قال^(٣) : إنها تواضع منه . على أنه قد فُسر هذا بأن قيل : إن الله سبحانه علم آدم أسماء جميع المخلوقات ، بجميع اللغات : العربية ، والفارسية ، والسريانية والعبرانية ، والرومية ، وغير ذلك من سائر اللغات ؛ فكان آدم وولده يتكلمون بها ، ثم إن ولده تفرقوا في الدنيا ، وعلق كل منهم بلغة من تلك اللغات ، فغلبت عليه ، واضمحلت عنه ما سواها ؛ لبعد عهدهم بها .

وإذا كان الخبر الصحيح قد ورد بهذا وجب تلقيه باعتقاده ، والانطواء على

القول به . ١٠

فإن قيل : فاللغة فيها أسماء ، وأفعال ، وحروف ؛ وليس يجوز أن يكون المعلم من ذلك الأسماء دون غيرها : مما ليس بأسماء ، فكيف خص الأسماء وحدها ؟ قيل : اعتمد ذلك من حيث كانت الأسماء أقوى القبل الثلاثة^(٤) ، ولا بد لكل كلام مفيد من الاسم ، وقد تستغنى الجملة المستقلة عن كل واحد من الحرف

١٥ (١) أي بالقول بالتواضع والاصطلاح .

(٢) أي أبا الحسن ، وهو الأخفش ، وحاصل هذا أن أبا علي وأبا الحسن قالوا بالرأين ، وقد صرح بهذا في جفتيا بعد ذكر القولين : « وكلا الأمرين أجازهما أبو الحسن وأبو علي » . والتوقيف رأى الأشعري ، والاصطلاح رأى المعتزلة .

(٣) كأن الضمير يعود على آدم ، وقد سبق ذكره في قوله : « أقدر آدم على أن واضح عليها » .

(٤) ضابط البناء للفاعل ، أي اعتمد ذلك الله تعالى ، وقد اعتمدت في هذا الضبط على ما في

المختص ص ٤ ج ١ .

(٥) واحدة قبيل ، وهو الجماعة ، كأن كل نوع من أنواع الكلمة جماعة وطائفة . وفي عبارة

المختص : « الأنواع » .

والفعل ، فلما كانت الأسماء من القوة والأولية في النفس والرتبة ، على ما لا خفاء به جاز أن يكتفى بها مما هو تال لها ، ومحمول في الحاجة إليه عليها . وهذا كقول المخزومي^(٢) :

الله يعلم ما تركت قتالهم حتى علّوا فرسى بأشقر مزبد

أى فإذا كان الله يعلمه فلا أبالى بغيره سبحانه ، أذكرته واستشهدته أم لم أذكره ولم أستشده . ولا يريد بذلك أن هذا أمر خفى^(٣) ، فلا يعلمه إلا الله وحده ، بل إنما يحيل فيه على أمر واضح ، وحال مشهورة حينئذ ، متعلّمة . وكذلك قول الآخر :
الله يعلم أنا في تلفتنا يوم الفراق إلى أحبابنا صور^(٤)

(١) بنى ابن جنى هذا الجواب على أن المعنى بالأسماء في الآية الكريمة مصطلح الحاة فيها . وهذا اصطلاح حادث . والاسم في اللغة ما كان علامة على مسمى ، وهذا يشمل الأنواع الثلاثة ، وبهذا يسقط السؤال . وانظر المزمهر ١/١١

(٢) هو الحارث بن هشام ، عيره سيدنا حسان بفراره يوم بدر من المسلمين ، فقال هذا في قصيدة يعتذر بها عن فراره . ويعنى بالأشقر المزبد الدم ، وهو مزبد أى علاه الزبد ، وفي رواية سيرة ابن هشام : « الله أعلم » . انظر هذه السيرة في غزوة بدر .

(٣) هكذا في الأصول ما عدا المطبوعة وب ، ففيها : « استشهدت به » .

(٤) كذا في ج « أم » وفي سائر الأصول « أو » وهذا لا يصح في العربية .

(٥) هكذا في أ . وفي المطبوعة وب : « مشهودة » .

(٦) صور واحد أصور ، وصف من الصور ، وهو إمالة العنق . وبعده :

وأنتى حيثما يدنى المسوى بصرى من حيث ما سلكوا أدنوا فأنظور

ونسب الزوزنى عند قول عنقرة في معلقته .

* ينباع من ذفرى غضوب بجسرة *

الشطر الأخير إلى ابن هرمة . وهذا اشتباه ، فإن لابن هرمة بيتا ينشد في هذا المقام — وهو إشباع الحركة فيتولد الحرف — وهو :

وأنت من القواقل حين ترى ومن ذم الرجال بمنزاح

وانظر اللسان في « نزح » وقد تابع الزوزنى ابن جماعة في حاشيته على شرح الجارردى للشافية ص ٤٠ . والبيتان في الخزانة في الشاهد الحادى عشر ولم يمزهما .

وليس يمدح أن هذا باب مستور، ولا حديث غير مشهور، حتى إنه لا يعرفه أحد إلا الله وحده، وإنما العادة في أمثاله عموم معرفة الناس به لفشوئه فيهم، وكثرة جريانه على ألسنتهم.

فإن قيل: فقد جاء عنهم في كتمان الحب وطيه وستره والبجح بذلك، والادعاء له ما لا يخفاء به، فقد ترى إلى اعتدال الحالين فيما ذكرت.

قيل: هذا وإن جاء عنهم، فإن إظهاره أنسب عندهم، وأعذب على مستمعهم؛ ألا ترى أن فيه إيذانا من صاحبه بعجزه عنه وعن ستر مثله، ولو أمكنه إخفاؤه والتحامل به لكان مطيقا له، مقتدرا عليه، وليس في هذا من التغزل ما في الاعتراف بالعلل به، وخور الطبيعة عن الاستقلال بمثله؛ ألا ترى إلى قول عمر [بن أبي ربيعة]:

فقلت لها: ما بي لهم من ترقبٍ ولكن سري ليس يحمله مثلي
وكذلك قول الأعشى:

* وهل تطيق وداعا أيها الرجل *
وكذلك قول الآخر:

ودعته يدموعي يوم فارقتني ولم أطق جزما للبين مسدي

(١) البجح بالشيء: الفرح به. (٢) أى أرق نفسي وأغزل. (٣) مصدر تحامل في الأمر وبه: تكلفه على مشقة. (٤) البهل — بالتحريك —: الضجر. (٥) زيادة من ح. (٦) من قصيدة له مطلعها:
جري ناصح بالسود بيني وبينها فقزبي يوم الحصاب إلى قتلى
وقيله:

فقلت — وأوخت جانب الستر بيننا — : معي فتحدثت غير ذي رقبة أهلى
وانظر الديوان. والحصاب — بزة كتاب — : موضع رى الجمار بمنى.
(٧) صدره: * ودع هريرة إن الركب مرتحل *
وهو مطلع معلقته. (٨) هذا البيت أول ثلاثة أبيات في المختار من شعر شار ٢٤٨
وفيه « صالحته » بدل « ودعته ».

والأمر في هذا أظهر، وشواهد أسير وأكثر .

ثم لنعد فلنقل في الاعتلال لمن قال بأن اللغة لا تكون وحيا . وذلك أنهم ذهبوا إلى أن أصل اللغة لا بد فيه من المواضعة ، قالوا : وذلك كأن يجتمع حكيان أو ثلاثة فصاعدا ، فيحتاجوا إلى الإبانة عن الأشياء المعلومات ، فيضعوا لكل واحد [منها ^(١)] سمة ولفظا ، إذا ذكر عرف به ما سماه ^(٢) ، ليمتاز من غيره ، وليُغنى بذكره عن إحضاره إلى مرآة العين ، فيكون ذلك أقرب وأخف وأسهل من تكلف إحضاره ، لبلوغ الغرض في إبانة حاله . بل قد يحتاج في كثير من الأحوال إلى ذكر ما لا يمكن إحضاره ولا إدناؤه ، كالفاني ^(٣) ، وحال اجتماع الضدين على المحل الواحد ^(٤) ، كيف يكون ذلك لو جاز ، وغير هذا مما هو جارٍ في الاستحالة والبعد مجراه ، فكأنهم جاءوا إلى واحد من بنى آدم ، فأومشوا إليه ، وقالوا : إنسان إنسان إنسان ، فأى وقت سمع هذا اللفظ علم أن المراد به هذا الضرب من المخلوق ، وإن أرادوا سمة عينه أو يده أشاروا إلى ذلك ، فقالوا : يد ، عين ، رأس ، قدم ، أو نحو ذلك . ففتى سُميت اللفظة من هذا عيرف ^(٥) . وهلم جراً فيما سوى هذا من الأسماء ، والأفعال ، والحروف . ثم لك من بعد ذلك أن تنقل هذه المواضعة إلى غيرها ، فنقول : الذى اسمه إنسان فليجعل مكانه ^(٦) مرد ، والذى اسمه رأس فليجعل مكانه ^(٦) سر ، وعلى هذا بقية الكلام . وكذلك لو بدت اللغة الفارسية ، فوقعت المواضعة عليها ، لحاز أن تنقل ويولد

(١) زيادة من ش . (٢) العبارة في المزهر ص ٨ ج ١ : « عرف به سماء » .

(٣) في عبارة الخصائص التي ساقها ابن علان في شرح الاقتراح : « كالمفاني » .

(٤) في المزهر : « وكيف » . (٥) في ش : « معناها » .

(٦) مرد : هو الإنسان ، وسر : الرأس في الفارسية . والمرد — في العربية — النضيج من تمر الأراك .

- منها لغات كثيرة : من الرومية ، والزنجية ، وغيرهما . وعلى هذا ما نشاهده الآن من اختراعات الصنّاع لآلات صنائعهم من الأسماء : كالنجار ، والصائغ والحائك ، والبناء ، وكذلك الملاح . قالوا : ولكن لا بد لأؤلها من أن يكون متواضعا^(١) بالمشاهدة والإيماء . قالوا : والقديم سبحانه لا يجوز أن يوصف بأن يواضع أحدا من عباده على شيء ؛ إذ قد ثبت أن المواضعة لا بد معها من إيماء وإشارة بالجارحة نحو الموما إليه ، والمشار نحوه ، والقديم سبحانه لا جارحة له ، فيصح الإيماء والإشارة بها منه ؛ فبطل عندهم أن تصح المواضعة على اللغة منه ، تقدست أسماؤه ؛ قالوا : ولكن يجوز أن ينقل الله اللغة التي قد وقع التواضع بين عباده عليها ، بأن يقول : الذى كنتم تعبّرون عنه بكذا عبّروا عنه بكذا ، والذى (كنتم تسمّونه)^(٢) كذا ينبغي أن تسمّوه كذا ؛ وجواز هذا منه — سبحانه — بكوازه من عباده . ومن هذا الذى^(٣) فى الأصوات ما يتعاطاه الناس الآن من مخالفة الأشكال ، فى حروف المعجم ؛ كالصورة^(٥) التى توضع للعميات^(٦) ، والتراجم^(٦) ؛ وعلى ذلك أيضا اختلفت أقلام ذوى
-
- (١) كذا فى الأصول . والواجب أن يقال : « متواضعا عليه » ، وفى المزهر ١/٥
« متواضعا » وكأنه مصدر ميمي . (٢) كذا فى الأصول عدا ش فقيها « والذى سمّيته » .
١٥ (٣) كذا فى ١ . وفى ش ، ب : « بكذا » . (٤) كذا فى ١ . وفى ش ، ب : « فى » .
(٥) كذا فى الأصول . وفى المزهر ١/٩ : « كالصور » .
(٦) يريد بالمعميات ما عمى والنز فى الرسم والكتابة . وذلك ما يكتب بصورة مصطلح عليها غير الاصطلاح المألوف . ومن أمثلة ذلك أن يكتب الكاف بدل الميم ، والطاء بدل الحاء ، والراء بدل الدال ، فيكتب محمد : كطكر . وهو ما يعرف فى اصطلاح العصر بالشفرة . والتراجم جمع الترجمة وهو المعنى نفسه ، ويقال له المترجم ؛ كأنه سمي بذلك لما أنه يحتاج الى الترجمة والكشف عنه . وقد كان المتقدمون يعرفون هذا ، وعقد له فى صبح الأعشى بابا طويلا — ص ٢٣١ ج ٩ — ، وذكر أن لابن الدريهم كتابا فيه . وقد نقل عنه قدرا صالحا فى هذا العلم . وانظر فى فن المعنى بوجه عام الخزائن ١١٣ / ٣ .
٢٠ وفى قد النثر ٢٦ : « ومن الظن العياقة والقيابة والزجر والكهانة واستخراج المعنى والمترجم من الكتب »
وفيه فى ص ٢٨ : « ألا ترى أنك تطلق بالترجمة أنها حروف تام ، فإذا أدبتها فى سائر المواضع التى تثبت صورها فيها وامتنحتها فوجدتها مصدقة لظنك حكمت بصحتها ، وإذا خالفت علمت أن ظنك لم يقع موقعه »
٢٥ فأوقعته على غير تلك الحروف إلى أن تصبح لك » .

اللغات ؛ كما اختلفت أنفس الأصوات المرتبة على مذاهبهم في المواضع . وهذا قول من الظهور على ما تراه . إلا أنني سألت يوما بعض أهله^(١) ، فقلت : ما تنكر أن تصح المواضة من الله تعالى ؟ وإن لم يكن ذا جراحة ، بأن يحدث في جسم من الأجسام ، خشية أو غيرها ، إقبالا على شخص من الأشخاص ، وتحريكها نحوه ، ويسمع في نفس تحريك الخشبة نحو ذلك الشخص صوتا يضعه اسماله^(٢) ، ويعيد حركة تلك الخشبة نحو ذلك الشخص دفعات ، مع أنه — عز اسمه — قادر على أن يقنع في تعريفه ذلك بالمرة الواحدة ، فتقوم الخشبة في هذا الإيماء ، وهذه الإشارة ، مقام جراحة ابن آدم في الإشارة بها في المواضة ؛ وكما أن الإنسان أيضا قد يجوز إذا أراد المواضة أن يشير بخشبة نحو المراد المتواضع عليه ، فيقيمها في ذلك مقام يده ، لو أراد الإيماء بها نحوه ؟ فلم يجب عن هذا بأكثر من الاعتراف بوجوبه ، ولم يخرج من جهته شيء أصلا فأحكيه عنه ؛ وهو عندي وعلى ما تراه الآن لازم لمن قال بامتناع مواضة القديم تعالى لغة مرتجلة^(٣) غير ناقلة لسانا إلى لسان . فاعرف ذلك .

وذهب بعضهم إلى أن أصل اللغات كلها إنما هو من الأصوات المسموعات ، كدوى الريح ، وحنين الرمد ، وحرير الماء ، وشحج الحمار ، ونعيق الغراب ،

(١) هم المعتزلة . انظر المزمهر ص ١٢ ج ١ ، وينسب هذا المذهب إلى أبي هاشم الجبائي عبد السلام ابن محمد من رهبان المعتزلة . وكانت وفاته سنة ٣٢١ . وانظر المزمهر ١/١٠
(٢) أى الشخص المراد وضع الاسم له . والشخص : سواد الإنسان وغيره ، والذي يفهم التسمية بالضرورة غير الشخص المسمى . (٣) العبارة في المزمهر « وهذا عندي على ما تراه الآن لازم » .
(٤) قيد بهذا لأن هذا موضع المنع عند الفاعلين به ، فهم إنما ينكرون أن يواضع البارئ لغة مرتجلة ، فأما أن يواضع لغة ثابتة من قبل بأن ينقلها إلى لغة أخرى فيقول : ما تعبرون عنه بكذا عبروا بكذا فلا شيء فيه كما سبق له .

وصهيل الفرس، ونزيب^(١) الطي ونحو ذلك . ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد . وهذا عندي وجه صالح، ومذهب متقبل .

واعلم فيما بعد، أننى على تقادم الوقت، دائم التنقيح والبحث عن هذا الموضوع، فأجد الدواعى والحواليج قوية التجاذب لى، مختلفة جهات^(٢) القول على فكرى .

- وذلك أننى إذا تأملت حال هذه اللغة الشريفة، الكريمة اللطيفة، وجدت فيها من الحكمة والدقة، والإرهاق، والرقّة، ما يملك على جانب الفكر، حتى يكاد يطمح به أمام غلوة^(٣) السحر. فمن ذلك ما نبّه عليه أصحابنا رحمهم الله، ومنه ما حذوته على أمثلتهم، فعرفت بتابعه وانقياده، وبعد مراميه وآماده، صحة ما وفقوا لتقديمه منه . ولطف ما أسعدوا به، وفُرق لهم عنه . وانضاف إلى ذلك وارد الأخبار الماثورة بأنها من عند الله جل وعزّ، ففوقى فى نفسى اعتقاد كونها توفيقاً من الله سبحانه، وأنها وحى .

ثم أقول فى ضدّ هذا : كما وقع لأصحابنا ولنا، وتنبهوا وتنبهنا، على تأمل هذه الحكمة الرائعة الباهرة، كذلك لا ننكر أن يكون الله تعالى قد خلق من قبلنا — وإن بعد مداه عنا — من كان ألطف منا أذهانا، وأسرع خواطر وأجراً جناناً^(٤) . فأقف بين تين الخلتين حسيراً، وأكاثرهما فأنكفى مكثوراً. وإن خطر خاطر فيما بعد، يعلّق الكف بإحدى الجهتين، ويكفها عن صاحبتها، قلنا به، وبالله التوفيق .

(١) النزيب : صوت تيس الغباء عند السفاد .

(٢) تقول الأمور : اشتباهها وتناكرها .

(٣) الغلوة : الغاية فى سباق الخيل، يريد أنه يدنو من غاية السحر .

(٤) يبدو من هذا أن مذهب ابن جنى فى هذا المبحث الوقف . فقرأه لا يجزم بأحد الرايين : ٢٠

الاصطلاح والتوقيف . وقد صرح بهذا ابن الطيب فى شرح الاقتراح .

(٥) كذا فى شه والمزهر ١/١٠ . وفى أ : « يكفها » . أى يفصلها عنها . وهذا يرجع إلى المعنى الأول .

باب ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية^(١)؟

اعلم أن علل النحويين — وأعني بذلك حذاقهم المتقنين^(٢) ، لا ألفافهم^(٣) المستضعفين — أقرب إلى علل المتكلمين ، منها إلى علل المتفقهين . وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس ، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس ؛ وليس كذلك حديث علل الفقه . وذلك أنها إنما هي أعلام ، وأمارات ، لوقوع الأحكام ، ووجوه الحكمة فيها خفية عنا^(٤) ، غير بادية الصفحة لنا ؛ ألا ترى أن ترتيب مناسك الحج ، وفرائض الطهور ، والصلاة ، والطلاق ، وغير ذلك ، إنما يرجع في وجوبه إلى ورود الأمر بعمله ، ولا تعرف علة جعل الصلوات في اليوم والليلة نمسا دون غيرها من العدد ، ولا يعلم أيضا حال الحكمة والمصلحة في عدد الركعات ، ولا في اختلاف ما فيها من التسبيح والتلاوات ؛ إلى غير ذلك مما يطول ذكره ، ولا تحلّ النفس بمعرفة السبب الذي كان له ومن أجله ؛ وليس كذلك علل النحويين . وسأذكر طرفا من ذلك لتصحّ الحال به .

(١) لما كان هم أبي الفتح في هذا الكتاب إبداء حكمة العرب وسداد مقاصدهم فيما أتوا في لغتهم ، وكان ذلك بإبداء الملل لسننهم وخططهم في تأليف لسانهم أخذ نفسه في تقوية العلل التي تنسب إلى أفعالهم وتحمل عليهم ؛ وهو ما يقوم به النحويون . وكان من دواعي ذلك أن اشتهر بين الناس ضعف علل النحاة ؛ فهذا ابن فارس يقول :

مررت بنا هيفاء مجدولة تركبة تمي لتركبي
ترنو بطرف فائر فائر أضف من حجة نحوي

انظرونيات ابن خلكان ص ٣٦ ج ١ في ترجمة ابن فارس .

(٢) كذا في شه ، ب . وفي أ «علل جلال الحويين» . وفي المطبوعة «علل جل النحويين» .
(٣) الألفاف : القوم يجنبون من قبائل شتى ليس أصلهم واحدا ، الواحد لف أو لقيف ، وشأن هؤلاء الأخطا الضعف وعدم استحكام القوة .

(٤) كذا في الأصول ما عدا ج فقها «الصفح» . والصفح والصفحة : الجانب .

(٥) أي لا تغفر ، يقال : حليت من فلان بخير : أصبته وأدركته ، ومن ذلك قولهم :
ما حليت من هذا الامر بطائل ، وهو من باب علم .

- قال أبو إسحاق^(١) في رفع الفاعل ، ونصب المفعول : إنما فُعل ذلك للفرق بينهما ، ثم سأل نفسه فقال : فإن قيل : فهلا عكست الحال فكانت فرقا أيضا ؟ قيل : الذي فعلوه أحزم ؛ وذلك أن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد ، وقد يكون له مفعولات كثيرة ، فرفع الفاعل لقلته ، ونصب المفعول لكثيرته ، وذلك ليقل في كلامهم ما يستثقلون ، ويكثر في كلامهم ما يستخفون^(٢) . فجرى ذلك في وجوبه ، ووضوح أمره ، مجرى شكر المنعم ، وذم المسيء في انطواء الأنفس عليه ، وزوال اختلافها فيه ، ومجرى وجوب طاعة القديم سبحانه ، لما يعقبه من إناعمه وغفرانه . ومن ذلك قولهم : إن ياء نحو ميزان ، وميعاد ، انقلبت عن واو ساكنة ؛ لثقل الواو الساكنة بعد الكسرة . وهذا أمر لا لبس في معرفته ، ولا شك في قوة الكلفة في النطق به . وكذلك قلب الياء في مؤسر ، وموقن واوا ؛ لسكونها وانضمام ما قبلها . ولا توقف في ثقل الياء الساكنة بعد الضمة ؛ لأن حالها في ذلك حال الواو الساكنة بعد الكسرة ؛ وهذا — كما تراه — أمر يدعو الحس إليه ، ويحدو طلب الاستخفاف عليه . وإذا كانت الحال المأخوذ بها ، المصير بالقياس إليها ، حسية طبيعية^(٣) ، فناهيك بها ولا معدل بك عنها . ومن ذلك قولهم في سيد ، وميت ، وطويت طيا ، وشويت شيا : إن الواو قلبت ياء لوقوع الياء الساكنة قبلها في سيد ، وميت ، ووقوع الواو الساكنة قبل الياء في شيا وطيا . فهذا

(١) هو الزجاج . (٢) يدور أن هذا آخر كلام الزجاج .

(٣) كذا في الأصول . والظاهر أن هذا حديث عن طاعة القديم ، فكان الواجب أن يقال : لا يعقبه إذا جمل من أعقب ، أو لا يعقبها إذا جعل من عقب ، وكأنه ذهب بالطاعة مذهب الامتنال فذكر ضميرها .

(٤) كذا في ١ ، ح . وفي المطبوعه وب : « يحلو » ولا معنى لها .

(٥) كذا في الأصول . والقياس طبيعية ، وقد جاء الشذوذ في السليقية ، ولم يعرف في الطبيعية .

أمر هذه سبيله أيضا ؛ ألا ترى إلى ثقل اللفظ بِسَيُورٍ وَمَيُوتٍ وطُوبَا وشُوبَا ،
وَأَنْ سَيِّدَا، وَمَيَّتَا، وَطَيَّا، وَشَيَّا، أَخْفَ على ألسنتهم من 'اجتماع الياء والواو مع سكون
الأول منهما . فإن قلت : فقد جاء عنهم نحو حَيَوة^(١)، وَضَيَّونَ ، وعوى الكلب
عَوِيَّة ، فسنقول في هذا ونظائره ، في باب يلي هذا ، باسم الله . وأشبه هذا
كثيرة جدا .

فإن قلت : فقد نجد أيضا في عمل الفقه ما يضح أمره ، وتعرف علته ؛ نحو
رجم الزاني إذا كان محصنا ، وحدّه إذا كان غير محصن ؛ وذلك لتحصين الفروج ،
وارتفاع الشك في الأولاد والنسل . وزيد في حدّ المحصن على غيره لتعظيم جرمه ،
وحريره على نفسه . وكذلك إقادة القاتل بمن قتله لحقن الدماء . وكذلك إيجاب
الله الحج على مستطيعه ؛ لما في ذلك من تكليف المشقة ؛ ليستحقّ عليها
المثوبة ، وليكون أيضا دُرْبَةً للناس على الطاعة ، وليشتهر به أيضا حال^(٢)
الإسلام ، ويُدَلّ به على ثباتها واستمرار العمل بها ، فيكون أرسخ له ، وأدعى إلى
ضمّ نشر الدين^(٤) ، وَفَتْ كَيْدَ المشركين . وكذلك نظائرهذا كثيرة جدا . فقد
ترى إلى معرفة أسبابه كمعرفة أسباب ما أشتملت عليه علل الإعراب ، فلم جعلت
علل الفقه أخفض رتبة من علل النحو ؟ قيل له : ما كانت هذه حاله من علل
الفقه فأمر لم يُستفد من طريق الفقه ، ولا يُخصّ حديث الفرض والشرع ،

(١) حيوة من الأعلام ، الضيئون : السنور الذكر .

(٢) هكذا في ش ، أ . وفي ب ، ح والمطبوعة : « يصح » .

(٣) كذا في ش ، م . وفي أ : « لتشر » .

(٤) النشر : المنشور ، يقال : ضم الله نشره .

(٥) كذا في أ . والفت : الكسر ، ويقال : فتأ الله عنك الشر ؛ كفه . وفي ب « فت »

ويقال : فتّ الماء الحارّ بالبارد : كمره وسكته ؛ فهو قريب من الأول .

بل هو قائم في النفوس قبل ورود الشريعة به؛ ألا ترى أن الجاهلية الجهلاء كانت
تحصن فروج مفارشها ، وإذا شك الرجل منهم في بعض ولده لم يلحقه به ،
خُلُقًا قادت إليه الآتفة والطبيعة ، ولم يقتضه نص ولا شريعة . وكذلك قول الله
تعالى « وإنَّ أَحَدَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ » قد كان هذا من أظهر شيء
معههم ، وأكثره في استعمالهم ، أغنى حفظهم للجار ، ومدافعهم عن الذمار ، فكان
الشريعة إنما وردت فيما هذه حاله بما كان معمولاً به ، حتى إنها لو لم ترد
بإيجابه ، لما أخل ذلك بحاله ، لاستمرار الكفاية على فعاله . فما هذه صورته من
علمهم جاري مجرى علل النحويين . ولكن ليت شعري من أين يعلم وجه المصلحة
في جعل الفجر ركعتين ، والظهر والعصر أربعاً ، والمغرب ثلاثاً ، والعشاء
الآخر أربعاً ؟ ومن أين يعلم علة ترتيب الأذان على ما هو عليه ؟ وكيف تعرف
علة تنزيل مناسك الحج على صورتها ، ومطرد العمل بها ؟ ونحو هذا كثير جداً .
ولست تجد شيئاً مما علل به القوم وجوه الإعراب إلا والنفس تقبله ، والحس
منطوي على الاعتراف به؛ ألا ترى أن عوارض ما يوجد في هذه اللغة شيء سبق
وقت الشريعة ، وفزع في التحاكم فيه إلى بديهية الطبع ؛ بجميع علل النحو إذاً مواظبة
للطباع ، وعلل الفقه لا ينتقاد جميعها هذا الانقياد . فهذا فرق .

١٥

سؤال [قوى] : ^(٢) فإن قلت : فقد نجد في اللغة أشياء كثيرة غير محصاة ولا محصلة ،
لا نعرف لها سبباً ، ولا نجد إلى الإحاطة بمثلها مذهباً . فمن ذلك إهمال ما أهمل ،
وليس في القياس ما يدعو إلى إهماله ؛ وهذا أوسع من أن يجوج إلى ذكر طرف

(١) الذمار - بزنة كتاب - : ما لم يك حفظه مما يتعلق بك .

(٢) زيادة في ١ . وقد جاء هذا الوصف في المطبوعة ، ش ، ب بجانب « فرق » وسقط فيها
في هذا الموضع .

منه ؛ ومنه الاقتصار في بعض الأصول على بعض المثل ، ولا نعلم قياسا يدعو إلى تركه ؛ نحو امتناعهم أن يأتوا في الرباعي بمثال فَعْلُلٍ أو فَعْلِلٍ ، أو فَعَلَّ أو فَعِلَّ ، أو فَعَّلَ ، ونحو ذلك . وكذلك اقتصرهم في الخماسي على الأمثلة الأربعة دون غيرها مما تجوزة القسمة . ومنه أن عدلوا فَعَلًا عن فاعل ، في أحرف محفوظة . وهي فَعَل ، وَزَعَل ، وَغَدَرَ ، وَعَمَرَ ، وَزَقَرَ ، وَجَشَمَ ، وَقَتَمَ ، وما يقل تعداده . ولم يعدلوا في نحو مالك ، وحاتم ، وخالد ، وغير ذلك ، فيقولوا : مُلِّكَ ولا حَتَمَ ، ولا خَلَدَ . ولسنا نعرف سببا أوجب هذا العدل في هذه الاسماء التي أرينا كلها ، دون غيرها ؛ فإن كنت تعرفه فهاتيه .

فإن قلت : إن العدل ضَرَب من التصرف ، وفيه إخراج للأصل عن بابيه إلى الفرع ؛ وما كانت هذه حاله أقنع منه البعض ولم يجب أن يشيع في الكل . ١٠

قيل : فهبنا سلمنا ذلك لك تسليم نظر ، فمن لك بالإجابة عن قولنا : فهلا جاء هذا العدل في حاتم ، ومالك ، وخالد ، وصالح ، ونحوها ؛ دون ثاعل ، وزاحل ، وغادر ، وعامر ، وزافر ، وجاشم ، وقائم ؟ ألك ههنا تفق فتسلكه ، أو مرتفق ^{والمرتفق} فتتورك ؟ وهل غير أن تخلد إلى حيرة الإجمال ، وتنجد نار الفكر حالا على حال ! ولهذا ألف نظير ، بل ألف كثيرة . ندع الإطالة بأيسر اليسير منها . ١٥

وبعد فقد صح وضع أن الشريعة إنما جاءت من عند الله تعالى ؛ ومعلوم أنه سبحانه لا يفعل شيئا إلا ووجه المصلحة والحكمة قائم فيه ، وإن خفيت عنا

(١) المرتفق : المتكأ ، « فتتورك » : تعتمد عليه ، والأصل في هذا أن يقال : تترك عليه ؛ وضع وركه عليه .

(٢) الإجمال : الانقطاع ، يقال : أجبل الشاعر ؛ صعب عليه القول ، لا يتبأ له سبيله . وأصل هذا أنه يقال : أجبل الحافر ؛ انتهى إلى صلاية وجبل فلا يصيب ماء . وقد ضبط في المطبوعة : « الأجبال » بفتح الهمزة ، ولا معنى لهذا هنا . ٢٠

أغراضه ومعانيه ، وليست كذلك حال هذه اللغة ؛ ألا ترى الى قوة تنازع أهل الشريعة فيها ، وكثرة الخلاف في مبادئها ، ولا تقطع فيها بيقين ، ولا من الواضع لها ، ولا كيف وجه الحكمة في كثير مما أريناه آنفا من حالها ، وما هذه سبيله لا يبلغ شأوا ما عيرف الأمر به — سبحانه وجلّ جلاله — وشهدت النفوس ، وأطردت المقاييس على أنه أحكم الحاكمين سبحانه . انقضى السؤال .

قيل : لعمري إن هذه أسئلة ^(٢) ، تلزم من نصب نفسه لما نصبنا أنفسنا من هذا الموقف له . وههنا أيضا من السؤالات أضعاف هذه المؤرّدة ، وأكثر من أضعاف ذلك ، ومن أضعاف أضعافه ؛ غير أنه لا ينبغي أن يُعطى فيها باليد . بل يجب أن ينعم الفكر فيها ، ويكاس في الإجابة عنها . فأقول ذلك أنا لسنا ندعى أن علل أهل العربية في ستمت العلل الكلامية آلبنة ، بل ندعى أنها أقرب إليها من العلل ^(٥) الفقهية ، وإذا حكمنا بديهية العقل ، وترافعنا إلى الطبيعة والحس ، فقد وقينا الصنعة حقها ، وربّانا بها أفرع مشارفها . وقد قال سيبويه : وليس شيء مما يضطرون إليه ، إلا وهم يحاولون به وجها . وهذا أصل يدعو إلى البحث عن

- (١) كذا في الأصول . والمناسب للسياق : أهل العربية . وقد أبقيته لأنه قد يريد أن مباحث أصول العربية تولّاها أهل الشريعة ، فقد تكلم الشافعي في سمة العربية وأنه لا يحيط بها إلا نحي ، وكذا غيره من الفقهاء . (٢) تبعت في هذا الرسم ش ؛ وفي أ ، ب : « أسولة » ، وهو جمع سوال ، لغة في سوال كما في اللسان . (٣) يقال : أعطى يده إذا انقاد ؛ كما في الأساس . وفي اللسان : أعطى البعير إذا انقاد ولم يستعصب . (٤) أي ينحري الكيس ، وهو الخفسة والتوقد والفطة ، وقد كاس الرجل ، يكيس ، وهو كيس وكيس ؛ بتشديد الياء . وتخفيفها . (٥) كذا في الأصول ماعدا ح فقها : « إذ » . (٦) المشارف : الأعلى ، وأفرع : أعلى ، وربّا الجبل : علاه . (٧) انظر الكتاب ص ١٣ ج ١ ، والعبارة فيه : « وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها » . (٨) كذا في أ ، ح . وفي المطبوعة ، ب ، ش : « فلما » . (٩) هكذا في الأصول ماعدا ح فقها « على » . وفيه تضمين « يدعو » حتى يبحث .

علل ما استكرهوا عليه ؛ نعم ويأخذ بيدك الى ما وراء ذلك ، فتستضيء به وتستمدد^(١) التنبه على الأسباب المطلوبة منه . ونحن نجيب عما مضى ، ونورد معه ، وفي أثنائه ما يستعان به ، ويُفزع فيما يدخل من الشبه إليه ، بمشيئة الله وتوفيقه .

أما إهمال ما أهمل ، مما تحتمله قسمة التركيب في بعض الأصول المتصورة ، أو المستعملة^(٢) ، فأكثره متروك للاستفقال ، وبقيته ملحقه به ، ومقفاة على أثره . فمن ذلك ما رفض استعماله لتقارب حروفه ؛ نحو سص ، وطس ، وظط ، ونظ ، وضش ، وشض ؛ وهذا حديث واضح لتفوق الحس عنه ، والمشقة على النفس لتكلفه . وكذلك نحو قج ، وجق ، وكق ، وقك ، وكج ، وجك . وكذلك حروف الحلق : هي من الائتلاف أبعد ؛ لتقارب مخارجهما^(٣) عن معظم الحروف ، أعنى حروف الفم . فإن جمع بين اثنين منها قدم الأقوى على الأضعف ؛ نحو أهيل ، وأخيد ، وأخ ، وعهيد ، وعهير ؛ وكذلك متى تقارب الحرفان لم يجمع بينهما ، لإبتعاد الأقوى منهما ؛ نحو أرل ، ووتد ، ووطد . يدل على أن الراء أقوى من اللام أن القطع عليها أقوى من القطع على اللام . وكأن ضعف اللام إنما أتاها لما تُشربه من الغنة عند الوقوف عليها ، ولذلك لا تكاد تعاض اللام ، وقد ترى إلى كثرة اللثغة في الراء في الكلام ، وكذلك الطاء ، والتاء : هما أقوى من الدال ؛ وذلك لأن

(١) كذا في معظم الأصول . وفي ش : « التنبيه » . (٢) في ش : « والمستعملة » .

(٣) كذا وردت هذه الكلمات في نسخة ب ساكنة الحرف الثاني . وفي ش بالفتح .

(٤) في ج : « ومشقة النفس في تكلفه » .

(٥) كأنه ضمن « تقارب » معنى الامتياز والتباعد فعداه .

(٦) أرل — بصمتين — جبل بأرض غطاهان . وفي ج : « ورل » وهو حيوان كالضب .

(٧) كذا في ج . وفي بقية الأصول : « كذلك » . وما أثبتته أجود .

(٨) كذا في أ ، ب . وهو الصواب . وفي بقية الأصول : « تمناض » ، وهو تحريف .

جرس الصوت بالتاء ، والطاء ، عند الوقوف عليهما أقوى منه وأظهر عند الوقوف على الدال . وأنا أرى أنهم إنما يقدمون الأقوى من المتقاربين ، من قبل أن جمع المتقاربين يشغل على النفس ، فلما اعتزموا النطق بهما قدموا أقواهما ، لأمرين : أحدهما أن رتبة الأقوى أبداً أسبق وأعلى ؛ والآخر أنهم إنما يقدمون الأثقل ويؤثرون الأخف من قبل أن المتكلم في أول نطقه أقوى نفسه ، وأظهر نشاطاً ، فقدم أثقل الحرفين ، وهو على أجل الحالين ، كما رفعوا المبتدأ لتقدمه ، فأعربوه بأثقل الحركات وهي الضمة ، وكما رفعوا الفاعل لتقدمه ، ونصبوا المفعول لتأخره ، فإن هذا أحد ما يحتاج به في المبتدأ ، والفاعل . فهذا واضح كما تراه .

وأما ما ريفض أن يستعمل وليس فيه إلا ما استعمل من أصله فعنه السؤال ، وبه الاشتغال . وإن أنصفت نفسك فيما يرد عليك فيه حليت به وأتقت له ، وإن تحاميت الإنصاف ، وسلكت سبيل الانحراف ، فذاك إليك ، ولكن جنايته عليك .

« جواب قوى » : اعلم أن الجواب عن هذا الباب تابع لما قبله ، وكالمحمول على حكمه . وذلك أن الأصول ثلاثة : ثلاثي ، ورباعي ، وخماسي . فأكثرها استعمالاً ، وأعدلها تركيباً ، الثلاثي . وذلك لأنه حرف يتبدأ به ، وحرف يُحشى به ، وحرف يوقف عليه . وليس اعتدال الثلاثي لقلّة حروفه حسب ؛ لو كان كذلك لكان الثنائي أكثر منه ؛ لأنه أقل حروفاً ، وليس الأمر كذلك ؛ ألا ترى أن جميع ما جاء من ذوات الحرفين جزء لا قدر له فيما جاء من ذوات الثلاثة ؛ نحو من ، وفي ، وعن ، وهل ، وقد ، وبل ، وكم ، ومن ، وإذ ، وصه ، ومه . ولو شئت

(١) هذا الضبط بالبناء للمفعول من أ . ومصاه : أغاز . (٢) سقط هذا اللفظ في ش .

(٣) ضبط في ج : « نفساً » ، بفتح الفاء ، وما أثبتته أجود . (٤) أتق للشيء . وبه :

أعجب به وسرّ . (٥) سقط هذان اللغزان « جواب قوى » في ش وب ، وأثبت في أ .

لأن ثبت جميع ذلك في هذه الورقة . والثلاثي عاريا من الزيادة ، وملتبسا بها ، مما
يبعد تداركه ، وتُتعب الإحاطة به . فإذا ثبت ذلك عرفت منه ، وبه أن
ذوات الثلاثة لم تتمكن في الاستعمال لقلّة عددها حسب ؛ ألا ترى إلى قلّة الثنائي ؛
وأقل منه ما جاء على حرف واحد ؛ بحرف العطف ، وفائه ، وهمزة الاستفهام ،
ولام الابتداء والجز ، والأمر ، وكاف رأيتك ، وهاء رأيت . وجميع ذلك دون
باب كم ، وعن ، وصه . فتمكن الثلاثي إنما هو لقلّة حروفه ، لعمري ، ولشيء
آخر ، وهو حجز الحشو الذي هو عينه ، بين فائه ، ولامه ، وذلك لتباينهما ،
ولتعادي^(١) حالهما ؛ ألا ترى أن المبتدأ لا يكون إلا متحرّكا ، وأن الموقوف عليه
لا يكون إلا ساكنا ؛ فلما تنافرت حالاهما وسطوا العين حاجزا بينهما ، لئلا يفجئوا
الحس بضد ما كان آخذا فيه ، ومنصبا إليه .

فإن قلت : فإن ذلك الحرف الفاصل لما ذكرت بين الأول والآخر — وهو
العين — لا يخلو أن يكون ساكنا ، أو متحرّكا . فإن كان ساكنا فقد فصلت^(٢) عن
حركة الفاء إلى سكونه ، وهذا هو الذي قدمت ذكر الكراهة له ؛ وإن كان متحرّكا
فقد فصلت عن حركته إلى سكون اللام الموقوف عليها ، وتلك حال ما قبله
في انتقاض حال الأول بما يليه من بعده .

فالجواب أن عين الثلاثي إذا كانت متحرّكة ، والفاء قبلها كذلك فتوالت الحركات ،
حدث هناك اتوالياهما ضرب من الملل لهما ، فاستروح حينئذ إلى السكون ، فصار
ما في الثنائي من سرعة الانتقاض^(٣) (معيّفا مأبيا) ، في الثلاثي خفيفا مرضيا ، وأيضا

(١) يقال : تعادى ما بين الرجلين : اختلف . (٢) يريد الحرف الأول المبدوء به .

(٣) في ش : « منصبا » . وفي ج : « منصبا نحوه » .

(٤) أي خرجت ، يقال : فصل عن البلد ، ومن البلد : خرج منه .

(٥) حالان من قوله « ما في الثنائي » فأما خبر صار فهو قوله : « خفيفا مرضيا » ولو كانت
المارة : فصار ما كان في الثنائي الخ لكانت أدنى إلى الإهمام وأعلى عن اللبس .

- فإن المتحرك حشوا ليس كالمتحرك أولاً؛ أولاً ترى إلى صحة جواز تخفيف الهمزة حشوا، وامتناع جواز تخفيفها أولاً، وإذا اختلفت أحوال الحروف حسن التأليف، وأما إن كانت عين الثلاثي ساكنة فحديثها غير هذا . وذلك أن العين إذا كانت ساكنة فليس سكونها كسكون اللام . وسأوضح لك حقيقة ذلك ، لتعجب من لطف غموضه . وذلك أن الحرف الساكن ليست حاله إذا أدرجته^(١) إلى ما بعده كحاله لو وقفت عليه . وذلك لأن من الحروف حروفاً إذا وقفت عليها لحقتها صُويت ما من بعدها، فإذا أدرجتها إلى ما بعدها ضعف ذلك الصوت، وتضاهل للحمس؛ نحو قولك، إَح، إَص، إِث، إِف، إَخ، إَك . فإذا قلت : يحرد، ويصبر^(٢) ويسلم، ويثرد، ويفتح، ويخرج، خفي ذلك الصوت وقَل، وخف ما كان له من الجرس عند الوقوف عليه . وقد تقدم سيويوه في هذا المعنى بما هو معلوم واضح .
- وسبب ذلك عندي أنك إذا وقفت عليه ولم تتناول إلى النطق بحرف آخر من بعده تلبثت عليه، ولم تسرع الانتقال عنه، فقدرت بتلك اللبثة^(٣)، على إتباع ذلك الصوت إياه . فأما إذا تأهبت للنطق بما بعده، وتبَّيات له، ونشمت فيه، فقد

- (١) أى وصلته ، وإدراج الحرف وصله ؛ من الإدراج وهو اللف ؛ فكأنك إذا وصلت الحرف فقد طويته ولم تنشره وتبرزه . والدرج في ذلك كالإدراج .
- (٢) يريد حروف الخمس . ويقول ابن جني في « أعلام العرب » من هذا الكتاب في الحديث عن الحاء : « فضلاً عن أن يعلم أنها من الحروف المهمومية ، وأن الصوت يلحقها في حال سكونها والوقف عليها ما لا يلحقها في حال حركتها أو إدراجها في حال سكونها في نحو بحر وحر » .
- (٣) كذا جعلتها مهلة وفي بعض الأصول : « أج » بالمعجمة . وفي بعضها الحرف غير واضح وهو لا يوافق التمثيل الآتي ، والجيم حرف مجهور شديد لا يلحقه صوت .
- (٤) كذا في ب ، ش . وفي أ : « إَح » . (٥) يلاحظ في التمثيل أنه أتى يسلم ولم يذكر « اس » ، ولم يمثل لما فيه الكاف . (٦) أى سبق . وفي المطبوعة : « قول سيويوه » . (٧) هي التوقف . (٨) نثم في الشيء : ابتداء فيه .

حال ذلك بينك وبين الوقفة التي يتمكن فيها من إشباع ذلك الصوت ، فيستهلك إدراجك إياه طرّفاً من الصوت الذي كان الوقف يقزّه عليه ويسوزك إمدادك إياه به .

ونحو من هذا ما يحكى أن رجلاً من العرب بايع^(١) أن يشرب عُنْبَةً لبن ولا يتنحج ؛ فلمّا شرب بعضه كدّه الأمر ، فقال : كبش أملح . فقبل له ؛ ما هذا ؟ تنحجت . فقال : من تنحج ، فلا أفلح . فنطق بالحاءات كلها سواكن غير متحرّكة ؛ ليكون ما يتبعها من ذلك الصوت عوناً له على ما كدّه وتكأده^(٢) . فإذا ثبت بذلك أن الحرف الساكن حاله في إدراجه ، مخالفة لحاله في الوقوف عليه ، صارح ذلك الساكن المحشوّ به المتحرّك ؛ لما ذكرناه من إدراجه ؛ لأن أصل الإدراج للتحرك إذ كانت الحركة سبباً له ، وعونا عليه ؛ ألا ترى أن حركته تنتقصه ما يتبعه من ذلك الصوت ، نحو قولك صبر ، وسلم . فحركة الحرف تسابه الصوت الذي يُسمع الوقف به ؛ كما أن تأهيك للنطق بما بعده يستهلك بعضه . فأقوى أحوال ذلك الصوت عندك أن تقف عليه ، فنقول : اص . فإن أنت أدرجته انتقصته بعضه ، فقلت : أصبر ؛ فإن أنت حرّكته اخترمت الصوت البتّة ، وذلك قولك صبر . فحركة ذلك الحرف تسلبه ذلك الصوت البتّة ، والوقوف عليه يمكنه فيه ، وإدراج الساكن يُبقّي عليه بعضه . فعلمت بذلك مفارقة حال الساكن المحشوّ به ، لحال أول الحرف وآخره ، فصار الساكن المتوسط لما ذكرنا كأنه لا ساكن ولا متحرّك ، وتلك حال تخالف حالي ما قبله وما بعده ،

(١) أى عاهد وعاهد . والقصة في أذكياء ابن الجوزي في باب المقول عن العرب ومطباء العربية ،

وفي سر الصناعة في حرف العين . (٢) يقال : تكأده الأمر : شق عليه .

(٣) في شر : « عند أن تقف » .

وهو الغرض الذى أريد منه ، وجيء به من أجله ؛ لأنه لا يبلغ حركة ما قبله ، فيجفوَ تتابع المتحركين ، ولا سكون ما بعده ، فيجفأ بسكونه المتحرك الذى قبله ، فينقُص عليه جهته وسمته . فذلك إذا ثلاث أحوال متعادية لثلاثة أحرف متتالية ؛ فكما يحسن تألف الحروف المتفاوتة كذلك يحسن تتابع الأحوال المتغيرة على اعتدال وقرب ، لا على إبعاد في البعد . لذلك كان مثال فعل أعدل الأبنية ؛ حتى كثروا شاع وانتشر . وذلك أن فتحة الفاء ، وسكون العين ، وإسكان اللام ، أحوال مع اختلافها متقاربة ؛ ألا ترى إلى مضاربة الفتحة للسكون في أشياء . منها أن كل واحد منهما يهرب إليه مما هو أثقل منه ؛ نحو قولك في جمع فُعْلة وفُعْله : فُعَلَاتِ ، بضم العين نحو غُرَفَات ، وفِعَلَات بكسرها نحو كِسَرَات ، ثم يستثقل توالى الضميتين والكسرتين ، فيهرب عنهما تارة إلى الفتح ، فنقول : غُرَفَات ، وكِسَرَات ، وأخرى إلى السكون فنقول : غُرَفَات ، وكِسَرَات . أفلا تراه كيف سَوَّوا بين الفتحة والسكون في العدول عن الضمة ، والكسرة إليهما . ومنها أنهم يقولون في تكسير ما كان من فعل ساكن العين وهى واو على فعال ، بقلب الواو ياء ؛ نحو : حوض ، وحياض ، وثوب ، وثياب . فإذا كانت واو واحدة متحركة صحَّت في هذا المثال

- ١٥ (١) في الأصول : « إلا أنه » ، وهو لا يتفق مع السياق . (٢) كذا في الأصول الخطية ، وفي المطبوعة : « فيجفأ » ، وهو تحريف . (٣) كذا في > . وفي بقية الأصول : « كذلك » . (٤) يريد إسكان اللام في حال الوقف . والعبارة في ح : « لأن فتحة الفاء وسكون العين في الدير واللام في الوقف أحوال مع اختلافها متقاربة » . (٥) المعروف أن السكون في غُرَفَات وكِسَرَات هو الأصل ، والضم والكسر جاءا من إتباع العين حركة الفاء ، فليس السكون معدولا إليه حتى يكون كالفتح في هذا الباب ، ولكن أبا الفتح قد يكون له وجه مقبول في هذه النظرة ؛ فإن الضم والكسر هما الكثير في هذا الباب حتى عادا كأنهما الأصل . وانظر في هذا المبحث الكتاب ح ٢ ص ١٨١ (٦) في ش : العدل..

من التكسير؛ نحو: طويل، وطوال. فإذا كانت العين من الواحد مفتوحة اعتلت^(١) في هذا المثال؛ كاعتلال الساكن؛ نحو: جواد، وجياد. بفحرت واو جواد مجرى واو ثوب. فقد ترى إلى مضارعة الساكن للفتوح. وإذا كان الساكن من حيث أرينا كالمفتوح كان بالمسكن أشبهه^(٢). فذلك كان مثال فعل أخف، وأكثر من غيره؛ لأنه إذا كان مع تقارب أحواله مختلفها، كان أمثل من التقارب بغير خلاف، أو الاتفاق البتة والاشتباه. ومما يدل على أن الساكن إذا أدرج ليست له حال الموقوف عليه أنك قد تجمع في الوقف بين الساكنين؛ نحو: بكر، وعمرو؛ فلو كانت حال سكون كاف بكر كحال سكون رائه، لما جاز أن تجمع بينهما؛ من حيث كان الوقف للسكون على الكاف كحال لو لم يكن بعده شيء. فكان يلزمك حينئذ أن تبندى بالراء ساكنة، والابتداء بالساكن ليس في هذه اللغة العربية. لا بل دل ذلك على أن كاف بكر لم تتمكن في السكون تمكن ما يوقف عليه، ولا يتناول^(٣) إلى ما وراءه. ويزيد في بيان ذلك أنك تقول في الوقف النفس، فتجد السين أتم صوتا من الفاء، فإن قلبت فقلت: النفس وجدت الفاء أتم صوتا، وليس هنا أمر يصرف هذا إليه، ولا يجوز حمله عليه، إلا زيادة الصوت عند الوقوف على الحرف ألَبَتَة. وهذا برهان ملحق بالهندسي في الوضوح والبيان.

- ١٠
- (١) لا يريد أبو الفتح أن هذا الاعتلال مذهبه القياس والاطراد، إذ كان لا يجزى إلا على شذوذ؛ بل ينادى من الشاذ الذي يوقف عنده، وإتمام ابن جنى تعليل هذا الشاذ وذكر ما تاه في العربية. ويرى بعض النحويين أن جيادا جمع جيد ليخرج من الشذوذ.
- (٢) أى إن الساكن المدرج تجاذبه الشبه بالمفتوح وبالمسكن الموقوف عليه، ولكنه أقرب بالضرورة إلى الأخير من الأول.
- (٣) هذا يحلف على قوله « يوقف عليه » فإن الموقوف عليه ينجس ولا يتطلع إلى ما بعده.
- (٤) « لا » هنا زائدة كما تراد في قولك: ما جاء زيد ولا عمرو.
- ٢٠

- فقد وضع إذا بما أوردناه وجه خفة الثلاثي من الكلام ، وإذا كان كذلك فذوات الأربعة مستقلة غير متمكنة تمكن الثلاثي ؛ لأنه إذا كان الثلاثي أخف وأمكن من الثنائي — على قلة حروفه — فلا محالة أنه أخف وأمكن من الرباعي لكثرة حروفه . ثم لا شك فيما بعد ، في ثقل الخماسي ، وقوة الكلفة به . فإذا كان كذلك ثقل عليهم مع تنافيه ، وطوله ، أن يستعملوا في الأصل الواحد جميع ما ينقسم إليه به جهات تركيبه . ذلك أن الثلاثي يتركب منه ستة أصول ؛ نحو : جَعَلَ ، جَلَعَ ، عَجَلَ ، عَلَجَ ، لَعَجَ . والرباعي يتركب منه أربعة وعشرون أصلا ؛ وذلك أنك تضرب الأربعة في التراكيب التي خرجت عن الثلاثي وهي ستة ؛ فيكون ذلك أربعة وعشرين تركيبا ، المستعمل منها قليل ، وهي : عقرب^(٤) ، وبرقع ، وعرقب ، وعبقر ، وإن جاء منه غير هذه الأحرف فعسى أن يكون ذلك ، والباقي كله مهمل . وإذا كان الرباعي مع قربه من الثلاثي إنما استعمل منه الأقل التزّر ، فما ظنك بالخماسي على طوله وتقاصر الفعل الذي هو مئة من التصريف والتثقل عنه . فلذلك قلّ بالخماسي أصلا . نعم ثم لا تجدد أصلا مما ركب منه قد تُصرف فيه بتغيير نظمته ونضده ، كما تصرف في باب عقرب^(٦) ، [وبرقع^(٧)] ، وبرقع ؛ ألا ترى أنك لا تجد شيئا من نحو سفرجل قالوا فيه سربجل ولا نحو ذلك ، مع أن تقليبه يبلغ به مائة وعشرين أصلا ، ثم لم يستعمل من جميع ذلك

(١) في ش : « عليه » . (٢) ضبطت هذه الكلمات بالتحريك على ما تضبط المواد الفوقية . وضبطت في الأصول بفتح الفاء وسكون العين على حدّ المصادر .

(٣) أي نشأت منه وتحققت فيه . (٤) ذكر هذا على أنه مثال ، كما لا يخفى .

(٥) أي مكان للتصريف وخلق به . وفي حديث ابن مسعود : « إن طول الصلاة وقصر الخطبة مئة من فقه الرجل » . وكل شيء دل على شيء فهو مثله . (٦) العبارة في الزهر ج ١ ص ١٤٥ بعد « باب عقرب » : « بعقر وعرقب وبرقع » . وبرقع — بكسر الأتول والثالث — : الساء السابعة . (٧) زيادة من أ .

إلا سفرجل وحده . فأما قول بعضهم زبردج^(١)، فقلَّبَ لِحَقِّ الكلمة ضرورةً في بعض الشعر ولا يقاس . فعدل ذلك على استكراههم ذوات الخمسة لإفراط طولها ، فأوجبت الحال الإقلال منها ، وقبض اللسان عن النطق بها ، إلا فيما قلَّ ونَزُرُ ؛ ولما كانت ذوات الأربعة تليها ، وتجاوز أعدل الأصول — وهو الثلاثي — إليها ، مَسَّها بقرباها منها قِلَّةُ التصرف فيها ؛ غير أنها في ذلك أحسن حالا من ذوات الخمسة ؛ لأنها أدنى إلى الثلاثة منها . فكان التصرف فيها دون تصرف الثلاثي ، وفوق تصرف الخماسي . ثم إنهم لما أَمَسُوا الرباعيَ طَرَفًا صالحا من إهمال أصوله ، وإعدام حال التمكن في تصرفه ، تخطَّوا بذلك إلى إهمال بعض الثلاثي ، لا من أجل جفاء تركِّبه بتقاربه ؛ نحو سص ، وصص ؛ ولكن من قبل أنهم حَدَّوه على الرباعي ؛ كما حَدَّوا الرباعيَ على الخماسي ، ألا ترى أن لجمع لم يترك استعماله لثقله من حيث كانت اللام أخت الراء والنون ، وقد قالوا نجع فيه ، ورجع عنه ، واللام أخت الحرفين ، وقد أهملت في باب الجمع ؛ فبذل على أن ذلك ليس للاستثقال ، وثبت أنه لما ذكرناه من إخلالهم ببعض أصول الثلاثي ؛ لئلا يخلو هذا الأصل من ضرب من الإجماد له ، مع شِيعَاة وأطراده في الأصلين اللذين فوقه ؛ كما أنهم لم يخلوا ذوات الخمسة من بعض التصرف فيها ، وذلك ما استعملوه من تحقيرها ، وتكسيرها ، وترخيمها ؛ نحو قولك في تحقير سفرجل : سُفَيْرِج ، وفي تكسيه :

(١) أى في زبردج . وفي شعر محدث لأحد أدباء شتقيط :

عليها مموط من محال ملوب من التبرأور من لؤلؤ وزبردج

وانظر الوسيط في تاريخ أدباء شتقيط ٩٧

(٢) كذا في أ . وفي ش وب ، والمطبوعة : « خفاء » ، وما هنا أجود .

(٣) أى جعله جامدا غير متصرف . وفي القاموس : « وجهد حق وجب وأجهدته » فأخذه

ابن جنى واستعمله هذا الاستعمال .

سفارج، وفي ترخيمه — علما^(١) — يا سَفَرُجُ أَقْبِلْ، وكما أنهم لما أعرَبوا المضارع لشبهه باسم الفاعل تَخَطَّوْا ذاك أيضا إلى أن شَبَّهُوا الماضي بالمضارع، فَبَنَوْهُ عَلَى الْحَرَكَةِ؛ لِتَكُونَ لَهُ مَرْتَبَةٌ عَلَى مَا لَا نِسْبَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَضَارِعِ، أَعْنَى مِثَالِ أَمْرِ الْمَوَاجِهِ^(٢). فاسم الفاعل في هذه القضية كَالْخَمَاسِ، والمضارع كَالرَّبَاعِيِّ، والماضي كَالثَّلَاثِيِّ. وكذلك أيضا الحرف في استحقاقه البناء كَالْخَمَاسِ في استكراههم لِيَاءِهِ، والمضمر في إلحاقهم لِيَاءِهِ بِنَائِهِ، كَالرَّبَاعِيِّ في إقلاهم تصريفه، والمنادى المفرد المعرفة في إلحاقه في البناء بالمضمر كَالثَّلَاثِيِّ في منع بعضه التصرف، وإهماله آتِيَةً، ولهذا التنزيل نظائر كثيرة. فَأَمَّا قَوْلُهُ:

* مَالَ إِلَى أَرْطَاةٍ حَقِيفٍ فَالطَّجَعِ *

- فإنه ليس بأصل، إنما أبدلت الضاد من اضطجع لآما؛ فاعرفه.
- ١٠ فقد عرفت إذا أن ما أهمل من الثلاثي لغير قبح التأليف، نحو ضُتْ، وَثُضْ، وَثُذْ، وَذُتْ، إنما هو لأن محله من الرباعي محل الرباعي من الخماسي؛ فأتاه ذلك القدر من الجمود، من حيث ذكرنا؛ كما أتى الخماسي ما فيه من التصرف في التكسير، والتحقير، والترخيم، من حيث كان محله من الرباعي محل الرباعي من الثلاثي.
- ١٥ وهذا عادة للعرب مألوفة، وسنة مسلوكة: إذا أعطوا شيئا من شيء حكما فما قبلوا ذلك بأن يعطوا المأخوذ منه حكما من أحكام صاحبه؛ عمارة لبينهما، وتتميا للشبه الجامع لهما. وعليه باب ١٠ لا ينصرف؛ ألا تراهم لما شَبَّهُوا الاسم بالفعل فلم يصرفوه؛ كذلك شَبَّهُوا الفعل بالاسم فأعربوه.

(١) هذه الكلمة ساقطة في ١. (٢) كذا في ١، ب. وى ش: «فكا». (٣) ضبطت هذه الكلمة في نسخة أ بكسر الجيم؛ وهو تحريف. لأن المراد: أمر المخاطب الذي يواجهه بالمخاطب.

(٤) هذا متصل بإهمال «يلج» المفهوم مما سبق، فقد يتوهم أن «الطجع» في البيت هي «يلج» مع الظاه المبذلة من تاء الافتعال، فدفع هذا بما ذكر. وسرد هذا الرجز بعد. (٥) في ش ٤، ٤، هـ: «التألف». (٦) هكذا وردت هذه الكلمات في نسخة ش بالتشديد. وفي نسخة أ بالإسكان.

وإذ قد ثبت ما أردناه : من أن الثلاثي في الإهمال محمول على حكم الرباعي فيه ، لقربه من الخماسي ، بقي علينا أن نورد العلة التي لها استعمل بعض الأصول من الثلاثي ، والرباعي ، والخماسي ، دون بعض ، وقد كانت الحال في الجميع متساوية . والجواب عنه ما أذكره .

٥ اعلم أن واضع اللغة لما أراد صوغها ، وترتيب أحوالها ، هجم بفكره على جميعها ، ورأى بعين تصوّره وجوه جملها^(١) وتفاصيلها ، وعلم أنه لا بد من رفض ما شئع تألفه منها ، نحو هــع ، وقج ، وكق ، فنفاه عن نفسه ، ولم يمرره بشيء من لفظه ، وعلم أيضا أن ما طال وأمل بكثرة حروفه لا يمكن فيه من التصرف ما أمكن في أعدل الأصول وأخفها ، وهو الثلاثي . وذلك أن التصرف في الأصل وإن دعا إليه قياس — وهو الاتساع به في الأسماء ، والأفعال ، والحروف — فإن هناك من وجه آخر ناهيا عنه ، وموحشا منه ، وهو أن نقل الأصل إلى أصل آخر نحو صبر ، وبصر ، وصر ب^(٢) ، وربص^(٢) ، صورة الإعلال ، نحو قولهم « ما أطيبه وأيطبه » « واضمحل وأمضحل » « وقيسى وأيتق » وقوله :
* مَرَوَانُ مَرَوَانُ أَخُو الْيَوْمِ الْيَمَى *^(٣)

١٥ وهذا كله لإعلال لهذه الكلم وما جرى مجراها . فلما كان انتقالهم من أصل إلى أصل ، نحو صبر ، وبصر ، مشابه للإعلال ، من حيث ذكرنا ، كان من هذا الوجه كالمأذر لهم في الامتناع من استيفاء جميع ما تحتمله قسمة التركيب في الأصول . فلما كان الأمر كذلك ، واقتضت الصورة رفض البعض ، واستعمال

(١) ضبط في أ : جملها — بفتح فسكون — ، وهو مصدر جعل الشيء : جمعه .

(٢) كذا في أ ؛ وفي سائر الأصول « ضرب وربط » ، والعبارة في المزمع ١ / ١٤٦ كافى أ .

(٣) « فاليمى » قلب اليوم . ويشرح أبو الفتح هذا الربح وما فيه في أواخر هذا الجزء في « باب

في الأصلين يتقاربان في التركيب بالتقديم والتأخير » . وانظر الكتاب (ج ٢ ص ٣٧٩) .

البعض ، وكانت الأصول ومواد الكلم مُعرّضة لهم ، وعارضة أنفسهم على تخييرهم ،
 جرت لذلك [عندهم] تجرى مال مُلقٍ بين يدي صاحبه ، وقد أجمع لانفاق بعضه
 دون بعضه ، فيز رديته وزائفه ، فنفاه آلبته ، كما نفوا عنهم تركيب ما قبح تأليفه ،
 ثم ضرب بيده إلى ما أطف له من عُرض جيده ، فتناوله للحاجة إليه ، وترك
 البعض ؛ لأنه لم يُرد استيعاب جميع ما بين يديه منه ؛ لما قدمنا ذكره ؛ وهو يرى
 أنه لو أخذ ما ترك ، مكان أخذ ما أخذ ، لأغنى عن صاحبه ، ولأدّى في الحاجة
 إليه تأديته ؛ ألا ترى أنهم لو استعملوا لجمع مكان نجمع ، لقام مقامه ، وأغنى
 مغناه . ثم لا أدفع أيضا أن تكون في بعض ذلك أغراض لهم ، عدلوا إليه لها ،
 ومن أجلها ؛ فإن كثيرا من هذه اللغة وجدته مضاهيا بأجاس حروفه أصوات
 الأفعال التي عبر بها عنها ؛ ألا تراهم قالوا قِضِم في اليابس ، وخِضِم في الرطب ؛
 ذلك لقوة القاف وضعف الخاء ، فجعلوا الصوت الأقوى للفعل الأقوى ،
 والصوت الأضعف للفعل الأضعف . وكذلك قالوا : صرّ الجندب ، فكررُوا
 الراء لما هناك من استطالة صوته ، وقالوا : صرصر البازي ، فقطعوه ؛ لما هناك
 من تقطيع صوته ، وسمّوا الغراب غاق حكاية لصوته ، والبط بطا ، حكاية لأصواتها ،

- ١٥ (١) أى ظاهرة لهم ميسرة ، يقال : أعرض لك الطي : أمكنك من عرضه وجانبه تصيده .
 وفي المطبوعة وأضبط معرصة بتشديد الراء على صيغة المفعول . وما أثبتته أجود .
 (٢) زيادة في ش ، ز ، هـ . (٣) كذا في ش ، ب . وفي المطبوعة ، أ : « اتفاق »
 وهو لا يناسب السياق . (٤) أطف : دنا وقرب .
 (٥) العبارة في المزمهر ١/ ١٤٦ : « مكان ما أخذ » .
 ٢٠ (٦) كذا في ش ، ز ، هـ . وفي أ ، ب : « الجمع » بسكون الجيم ، وفي جـ : « الجمع » بفتح الجيم .
 (٧) كذا في جـ . والضمير في « بها » لأجاس الحروف أو الكثير من اللغة باعتبار وقوفه على كلمات
 والضمير في «ها» للأفعال . وفي أ ، ب ، وش : « بها » ، والعبارة مقلوبة ؛ والوجه : « به عنها » ،
 والضمير المذكور للكثير من اللغة ، وضمير المؤنث للأفعال .

وقالوا : « قَط الشيء » إذا قطعه عَرَضاً « وقَدّه » إذا قطعه طُولاً ؛ وذلك لأن منقطع الطاء أقصر مُدّة من منقطع الدال . وكذلك قالوا : « مَدَّ الحبل » « ومَتَّ إليه بقرابة » بفعلوا الدال — لأنها مجهورة — لما فيه علاج ، وجعلوا التاء — لأنها مهموسة — لما لا علاج فيه ، وقالوا : انخَدَأَ — بالهمزة — في ضعف النفس ، وانخَدَأَ — غير مهموز — في استرخاء الأذن ، ^(١) [يُقال] : أُذِنَّ خذواء ، وأَذَانٌ خُدُو ، ومعلوم أن الواو لا تبلغ قوة الهمزة . فجعلوا الواو — لضعفها — للغيب في الأذن ، والهمزة — لقوتها — للغيب في النفس ؛ من حيث كان غيب النفس أخش من غيب الأذن . وسنستقصي هذا الموضع — فإنه عظيم شريف — في باب نفرد به .

نعم ؛ وقد يمكن أن تكون أسباب التسمية تخفى علينا لبعدها في الزمان عنا ؛ ألا ترى إلى قول سيوييه : « أو لعلَّ الأول وصل إليه علم لم يصل إلى الآخر » ، ^(٢) يعني أن يكون الأول الحاضر شاهد الحال ، فعرف السبب الذي له ومن أجله ما وقعت عليه التسمية ؛ والآخر — لبعده عن الحال — لم يعرف السبب للتسمية ؛ ^(٣) ألا ترى إلى قولهم للإنسان إذا رفع صوته : قد رفع عقيرته ؛ فلو ذهبت تشتق هذا ، أن تجمع بين معنى الصوت ، وبين معنى « ع ر ر » لبعده عنك وتعتسفت . وأصله أن رجلاً قطعت إحدى رجله ، فرفعها ووضعها على الأخرى ، ثم صرخ بأرفع صوته ، فقال الناس : رفع عقيرته . وهذا مما ألزمه أبو بكر ^(٤) بإسحاق ^(٥)

(١) زيادة في ح . (٢) كذا في ش ، ب . وفي أ : « لأن » .

(٣) ما هنا زائدة ، ويجوز أن تكون مصدرية . (٤) أبو بكر هو ابن السراج ، وأبو إسحاق

هو الزجاج ، وكلاهما تلميذ المبرد . وكان الزجاج مسرفاً في الاشتقاق وابن السراج مقتصداً فيه .

فقبله منه ، ولم يردده . والكلام هنا أطول من هذا ، لكن هذا مقداره ^(١) ، فأعلق يدك بما ذكرناه : من أن سبب إهمال ما أهمل إنما هو لضرب من ضروب الاستخفاف ؛ لكن كيف ؟ ومن أين ؟ فقد تراه على ما أوضحناه . فهذا الجواب عن إهمالهم ما أهملوه ، من محتمل القسمة لوجوه التراكيب ، فأعرفه ، ولا تستطله ؛ فإن هذا الكتاب ليس مبنياً على حديث وجوه الإعراب ؛ وإنما هو مقام القول على أوائل أصول هذا الكلام ، وكيف بدئ وإلام نجي . وهو كتاب يتساهم ذوو النظر : من المتكلمين ، والفقهاء ، والمتفلسفين ، والنحاة ، والكتاب ، والمتأدبين التأمل له ، والبحث عن مستودعه ، فقد وجب أن يخاطب كل إنسان منهم بما يعتاده ، ويأنس به ؛ ليكون له سهم منه ، وحصّة فيه ! وأما ما أورده السائل في أول هذا السؤال ، الذي نحن منه على سبيل الجواب ، من علة امتناعهم من تحميل ^(٢) الأصل الذي استعملوا بعض مثله ورفضهم بعضاً ، نحو امتناعهم أن يأتوا في الرباعي بمثال فعلٍ ، وفعلٍ ، وفعلٍ — في غير قول أبي الحسن — بخوابه نحو من الذي قدّمناه : من تحاميمهم فيه الاستئصال ، وذلك أنهم كما حمّوا أنفسهم من استيعاب جميع ما تحتمله قسمة تراكيب الأصول ، من حيث قدّمنا وأرينا ، كذلك أيضاً توقّفوا عن استيفاء جميع تراكيب الأصول ؛ من حيث كان أنتقالك في الأصل الواحد رباعياً كان ، أو خماسياً ، من مثال إلى مثال ، في النقص والاختلال ، كانتقالك في المسألة الواحدة من تركيب إلى تركيب ، أعني به حال التقديم والتأخير ، لكن

(١) أي وجه قوده والسير به ، يريد أن هذا مذهبه وسيله . وهو هكذا في أ ، ب . وفي ش :

« مادة » . (٢) كذا في الأصول ، وأظهر من هذا في المقام : « تكميل » ، وكأنه يريد

تحميله كل الوجوه المحتملة فيه باستعمالها . (٣) كذا في الأصول ، وأصرح من هذا لوقال :

« رفضوا » . (٤) يشبّ أبو الحسن الأخفش من أبنية الرباعي فعلاً بـ كـ خـ د ، ولا يرى ذلك

بجملة النعاة .

(١) الثلاثي جاء فيه لخفته جميع ما تحتمله القسمة، وهي الاثنا عشر مثالا، إلا مثلا واحدا فإنه رفض أيضا لما نحن عليه من حديث الاستئصال، وهو فعل، وذلك لخروجهم فيه من كسر إلى ضم. وكذلك ما أمتنعوا من بنائه في الرباعي — وهو فعل — هو لاستكراههم الخروج من كسر إلى ضم، وإن كان بينهما حاجز لأنه ساكن، فضعف لسكونه عن الاعتداد به حاجزا، على أن بعضهم حكى زبر^(٢)، وضئيل^(٣)، وخرق^(٤)، وحكى عن بعض البصريين «أصبع» وهذه ألفاظ شاذة، لا تعقد بابا، ولا يتخذ مثلها قياسا. وحكى بعض الكوفيين ما رأيت مديست، وهذا أسهل — وإن كان لا حاجز بين الكسر والضم — من حيث كانت الضمة غير لازمة، لأن الوقف يستهلكها، ولأنها أيضا من الشذوذ بحيث لا يعقد عليها باب^(٥). فإن قلت: فما بالهم كثر عنهم باب فعل، نحو علق، وطنب، وقل عنهم باب فيعل، نحو لابل وإطل مع أن الضمة أثقل من الكسرة؟ فالجواب عنه من موضعين: أحدهما أن سيبويه قال: «وأعلم أنه قد يقل الشيء في كلامهم، وغيره

(١) هكذا في أ. وفي ش وب: «جار»، وقد يكون الأصل: «جاز».

(٢) الزبر: هو ما يعلو الثوب الجديد، ويقال له: شوك الثوب، والضئيل: الداهية، والخرق: القطن. والألفاظ الثلاثة اللغة الشائعة فيها أن تكون على فعل (بكسر الأول والثالث) كزبرج، وورد في الخرق أن حاءت على خرق (بضم الأول والثالث) كزبرج.

(٣) ثبت لفظ «باب» في ش وب. وسقط في أ، ب.

(٤) أعتمدت في هذا على ما في ج. وفي أ: «وأعلم أنه قد... ويقل الشيء الخ»، وفي ش، ب: «وأعلم أنه... ويقل الشيء الخ». والسبب في هذا الاختلاف أن عبارة الكتاب طويلة ولو ساقها كلها لأورد ما ليس من قصده، ففى ج أورد ما يعنيه من عبارة سيبويه بالمعنى، وفي النسخ الأخرى أورد صدر عبارة سيبويه «وأعلم أنه قد» أو «وأعلم أنه» وترك بيضا لما ليس من همه ثم أورد ما يعنيه. على أنه أورد أيضا بجمناه. وعبارة الكتاب التي تنفق مع مراده هي: «وقد يقل ما هو أخف مما يستعملون كراهية ذلك أيضا» وهو يريد بقوله كراهية ذلك كراهية أن يكثروا في كلامهم ما يستعملون، وقد سقت في كلامه. وانظر الكتاب ج ٢ ص ٤٠٤.

أنقل منه ، كل ذلك لئلا يكثر في كلامهم ما يستقلون « فهذا قول ، والآخر أن الضمة وإن كانت أنقل من الكسرة ، فإنها أقوى منها ؛ وقد يُحتمل للقوة ما لا يحتمل للضعف ؛ ألا ترى إلى احتمال الحمزة مع ثقلها للحركات ، وعجز الألف عن احتمالها ، وإن كانت خفيفة لضعفها ، وقوة الحمزة . وإنما ضعفت الكسرة عن الضمة لقرب الياء من الألف ، وبعد الواو عنها .

ومن حديث الاستئصال والاستخفاف أنك لا تجد في الثنائي - على قلة حروفه - ما أقوله مضموم ، إلا القليل ؛ وإنما عاقته على الفتح ، نحو هل ، وبلى ، وقد ، وأن ، وعن ، وكم ، ومن ، وفي المعتل أو ، ولو ، وكى ، وأى ، أو على الكسر ؛ نحو إن ، ومن ، وإذ . وفي المعتل أى ، وفي ، وهى . ولا يعرف الضم في هذا النحو إلا قليلا ؛ قالوا : هو ، وأما هم فمحذوفة من همو ، كما أن مذ محذوفة من منذ . وأما هو من نحو قولك : رأيتهم ، وكلمتهم ، فليس شيئا ، لأن هذه ضمة مشبعة في الوصل ؛ ألا تراها يستهلكها الوقف ، وواو هو في الضمير المنفصل ثابتة في الوقف والوصل . فأما قوله :

فبيناه يشرى رحله قال قائل : لمن حمل رِخو المِلاط نجيب^(١)

فبالضرورة ، والتشبيه للضمير المنفصل بالضمير المتصل في عصاه وقناه . فإن قلت : فقد قال^(٢) :

* أعنى على برقي أريك وميخمو *

فوقف بالواو ، وليست اللفظة قافية ، وقد قدمت أن هذه المدة مستهلكة في حال الوقف ، قيل : هذه اللفظة وإن لم تكن قافية ، فيكون البيت بها مقفى ، أو مصرعا ،

(١) انظر البيت في الخزائن ص ٣٩٦ ج ٢ طبعة بولاق .

(٢) هو أمرؤ القيس في المعلقة .

فإن العرب قد تقف على العروض نحواً من وقوفها على الضرب ، أعنى مخالفة ذلك لوقف الكلام المنشور غير الموزون ؛ ألا ترى إلى قوله أيضاً :

* فأضحى يسحّ الماء حول كتيفتن *

فوقف بالتنوين خلافاً على الوقف^(٢) في غير الشعر . فإن قلت : فأقصى حال قوله « كتيفتن » — إذ ليست قافية — أن تجرى مجرى القافية في الوقف عليها ، وأنت ترى الرواة أكثرهم على إطلاق هذه القصيدة ونحوها بحرف اللين للوصل ، نحو قوله : ومنزلى ، وحوملى ، وشمالى ، ومحلى ، فقوله « كتيفتن » ليس على وقف الكلام ولا وقف القافية ، قيل : الأمر على ما ذكرت من خلافه له ؛ غير أن هذا أيضاً أمر يخص المنظوم دون المنشور ؛ لاستمرار ذلك عنهم ؛ ألا ترى إلى قوله :

أنى أهتديت لتسلم على دمين^(٤) بالغمر غيرهن الأعصر الأولو^(٥)
وقوله :

كأن حُدُوج المالكية خُدوتن^(٦) خلايا سيفين بالنواصف من ددى
وقوله :

فضى وقدمها وكانت عادت^(٧) منه إذا هى عرّدت إقدامها

١٥ (١) كذا في ش رب ، وفي أ : « لوقوف » . (٢) كذا في ش رب ، وفي أ : « الوقوف » .

(٣) كذا في أ ، ج . وفي ش رب : « فأقصى » . (٤) هو القطامي في قصيدته التي مطلعها :

إنا محيوك فاسلم أيها الطلل وإن بليت وإن طالت بك الطلل

والبيت الشاهد يلى هذا البيت ، وهو يخاطب فيه نفسه ، بلحاظ أن يكون بكسر التاء في « اهتديت » وبالصم والفتح ، وضبط في أ بفتح التاء ، وفي ش بكسر ها . والغمر : اسم موضع .

٢٠ (٥) كتب العروض والضرب في هذه الأبيات على مقتضى الرسم العروضي ، ورسم التنوين نونا ،

ورسم الوصل ، وهذا على ما في أ . وفي ش رب : جرى الرسم فيها على الرسم المؤلف .

(٦) هو طرفة في معلقته . (٧) هذا البيت قائله لبيد في معلقته . وهو ساقط في أ .

وقوله^(١) :

فوالله لا أنسى قتيلاً رزتهو بجانب قوسى ما مشيت على الأرضى^(٢)

وفيهما :

ولم أدر من ألقى عليه رداء هو على أنه قد سئل عن ما جد مخضى^(٣)

- وأمثاله كثير . كل ذلك الوقوف على عروضة مخالف للوقوف على ضربه ، ومخالف
أيضاً لوقوف الكلام غير الشعر . ولم يذكر أحد من أصحابنا هذا الموضع في علم
القوافي . وقد كان يجب أن يذكر ولا يهمل .

- (رجع) وكذلك جميع ما جاء من الكلم على حرف واحد : عامته على الفتح ،
إلا الأقل ؛ وذلك نحو همزة الاستفهام ، وواو العطف ، وفائه ، ولام الابتداء
وكاف التشبيه وغير ذلك . وقليل منه مكسور ، كجاء الإضافة^(٤) ولأمها ، ولام الأمر ،
ولو عرى ذلك من المعنى الذى اضطره إلى الكسر لما كان إلا مفتوحاً ، ولا نجد
في الحروف المنفردة ذوات المعانى ما جاء مضموماً ، هرباً من ثقل الضمة .
فأما نحو قولك : أقتل ، أدخل ، أستقي عليه ، فأمره غير معتد ؛ إذ كانت هذه^(٥)
الهمزة إنمّا يُتْلَغ بها في حال الابتداء ، ثم يسقطها الإدراج الذى عليه مدار
الكلام ومتصرفه^(٦) .

١٥

(١) هو أبو خراش الهذلى . والقَتِيل أخوه عروة . وانظر في القصة معجم البلدان في « قوسى » .

(٢) ضبط في الأصول « قوسى » بضم القاف ، والذى في المعاجم فتحها . وهو اسم موضع بالسرّة .

(٣) في أ و ياقوت : « سوى » ومعنى هذا أن في البيت روايتين .

(٤) كذا في ش ، ب . وفي أ : « لأمه » . ولام الإضافة هي لام الجسر وكذا باء الإضافة ،

وحروف الجر يقال لها حروف الإضافة ؛ لأنها تضيف معانى الأفعال إلى الأسماء . وانظر الكتاب ١/٢٠٩

(٥) سقط في ش ، ب . (٦) في ش ، ب : « فأمر » . (٧) في ش : « منصرفه » .

٢٠

فإن قلت : ومن أين يعلم أن العرب قد راعت هذا الأمر واستشفت^(١)ه ، وعُنيَت بأحواله وتبعته ، حتى تحامت هذه المواضع التحامى الذى نسبته إليها ، وزعمته مرّاداً لها ؟ وما أنكرت أن يكون القوم أجنى طباعاً ، وأبىس طيناً ، من أن يصلوا من النظر إلى هذا القدر اللطيف الدقيق ، الذى لا يصح لذى الرقة والدقة منا أن يتصوره إلا بعد أن توضّح له أنحاءه ، بل أن تُشرّح له أعضاؤه ؟

قيل له : هيهات ! ما أبعدك عن تصوّر أحوالهم ، وبعد أغراضهم ولطف أسرارهم ، حتى كأنك لم ترهم وقد ضايقوا أنفسهم ، وخففوا عن ألسنتهم ، بأن اختلسوا الحركات اختلاسا ، وأخفوها فلم يكتنوها فى أماكن كثيرة ولم يشبعوها ؛ ألا ترى إلى قراءة أبى عمرو « مالك لا تأمننا على يوسف » مختلِسا ، لا محققا^(٢) ، وكذلك قوله عز وجل : « أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُخَيِّطَ الْمُتَوَنِّى » مخفّى لامستوفى ، وكذلك قوله عز وجل : « فَتَوَبُّوا إِلَى بَارِئِكُمْ » مختلِسا غير ممكن كسر الهمزة ، حتى دعا ذلك من لطف عليه تحصيل اللفظ ، إلى أن ادعى أن أبا عمرو كان يسكن الهمزة ، والذي رواه صاحب الكتاب اختلاس هذه الحركة ، لا حذفها البتة ، وهو أضبط لهذا الأمر من غيره من القراء الذين رَووه ساكنا . ولم يؤت القوم فى ذلك

(١) استشف الشيء : نظر ما وراءه . واستشف الكتاب : تأمله .

(٢) كذا فى ١ بقافين . وفى ش كافى المطبوعة : « مخففا » ، بقافين . وهافى ب أقرب إلى ما فى ش .

(٣) يريد سيويه . وانظر كتابه ص ٢٩٧ ج ٢ ، وهذا الذى رواه صاحب الكتاب رواه القراء

أيضا ، ورووا مع هذا الإسكان . ومن روى الإسكان أبو محمد الزيدى ، وهو من هو فى القراءة والبصر بالعربية . ومثل أبى محمد ما كان ليرى بإساءة السمع ، وقد روى أدق من هذا وأصنع من أبى عمرو ؛ فقد ذكر أن أبا عمرو كان يشتم الهاء من يهذى وإخاء من يخصمون شيئا من الفتح ، وهذا من اللطف

من ضعف أمانة، لكن أتوا من ضعف دراية . وأبلغ من هذا في المعنى ما رواه
من قول الرابح :

متى أنام لا يؤرقني الكرى ليل ولا أسمع أجراس المطى

- بإشمام القاف من يؤرقني، ومعلوم أن هذا الإشمام إنما هو للعين لا للأذن، وليست
هناك حركة ألبتة، ولو كانت فيه حركة لكسرت الوزن؛ ألا ترى أن الوزن من
الرجز، ولو اعتدت القاف متحركة لصار من الكامل^(٢). فإذا قنعوا من الحركة
بأن يومئوا إليها بالآلة التي من عاداتها أن تستعمل في النطق بها، من غير أن يخرجوا
إلى حس السمع شيئاً من الحركة، مشبعة ولا مختلصة، أعنى إعمالهم الشفتين
للإشمام في المرفوع، بغير صوت يسمع هناك، لم يبق وراء ذلك شيء يستدل به على
عنايتهم بهذا الأمر؛ ألا ترى^(٤) إلى مصارفتهم أنفسهم^(٥) في الحركة على قلتها ولطفها،
حتى يخرجوها تارة مختلصة غير مشبعة، وأخرى مشبعة للعين لا للأذن . ومما أسكنوا
فيه الحرف إسكاناً صريحاً ما أنشده من قوله^(٦) :

- (١) يريد أن الإسكان لا وجه له في العربية، ولو كان القراء على دراية بذلك لرددوا في رواية
الإسكان . وقد أفاض العلماء في بيان أن العرب قد تعمد للإسكان تخفيفاً، وأن تسكين المرفوع في نحو
يشعرك لفة تميم وأسد، فلا وجه للإنكار من جهة الدراية . وأبن جنى في الطعن على القراء في هذا الوطن
تابع للبرد قبله . وهذه نزعة جانبيهما فيها الإنصاف . وانظر المرجع السابق . (٢) أى صاحب الكتاب .
انظر كتابه ص ٤٥٠ ج ١ ؛ والكري بكسر الراء وهو الكرى بشد الياء خففها للضرورة وكذلك المطى .
والكرى : مؤجر الدابة للركوب . وضبط في المطبوعة : « الكرى » بفتح الراء وهو خطأ .
(٣) أى وتوافق الزوى في الشطرين آية أنه من الرجز، فإن هذا غير مألوف في الكامل .
(٤) سقطت هذه العبارة « ألا ترى » في ش رب . وهي مثبتة في ٢ . (٥) يقال صارف نفسه :
صرفها . يريد انصرفهم عن استيفاء الحركة . (٦) أى سيويه . وانظر الكتاب ص ٢٩٧ ج ٢
(٧) أى الأقيشر الأسدي - وهو المغيرة بن عبد الله - وكان قد سكر فبدت عودته فضحكت منه
امرأته فقال ثلاثة أبيات : هذا البيت، وقبله :

- قول يا شيخ أما تستحي من شربك الخمر على المكبر!
فقلت لو باكرت مشمولة صفراً كلون الفرس الأشقر
وانظر العين ٤/٥١٦ ، والخزانة ٢/٢٧٩ .

- رُحيت وفي رجلك ما فيهما وقد بدا هنك من المثرز
بسكون النون ألبتة من «هنك» . وأنشدنا أبو علي رحمه الله بالحرير :
(١) سيروا بني العم فالأهواز منزلكم ونهر تيرى فلا تعرفكم العرب
بسكون فاء تعرفكم ، أنشدنا هذا بالموصل سنة إحدى وأربعين وقد سئل عن
قول الشاعر :
(٢) فلما تبين غيب أمرى وأمره وولت بأعجاز الأمور صدور
وقال الراعي :
تأبى قضاة أن تعرف لكم نسباً وأبنا نزار فاتم بيضة البلد
وعلى هذا حملوا بيت لبيد :
تراك أمكنة إذا لم أرضها أو يرتبط بمض النفوس حمامها
وبيت الكلاب :
(٣) فاليسوم أشرب غير مستحيق وإنما من الله ولا واغل
(١) «علا» كذا في ش وب . وفي أ : «ولا» وانظر المخصص ١٨٨ ج ١٥٥ ، وفي ياقوت
في «نهر تيرى» : «ولم» . وانظر في بنى العم الأغاني ٣/٢٥٧ طبعة الدار ، والسمط ٢٧٥
(٢) أي بعد الثلاثمائة .
(٣) هذا البيت لنهشل بن حرى ، (يفتح الحاء وتشديد الراء مكسورة فياء مشددة) . ورواه صاحب
اللسان في (غيب) : «فلما رأى أن عب» الخ . وغب في هذه الرواية فعل . وفي اللسان في «نأش» ،
«أنشد يعقوب لنهشل بن حرى :
ومولى عصافى واستبد بأمره كما لم يطلع فيما أشار قصير
فلما رأى ما غب أمره وأمره وبادت بأعجاز الأمور صدور
تمنى نيشا أن يكون أظاعنى ويحدث من بعد الأمور أمور
قوله : «تمنى نيشا» أى تمنى في الأخير وبعد الفوت أن لو أظاعنى وقد حدثت أمور لا يستدرك بها
ما فات أى أظاعنى في وقت لا تنفع فيه الطاعة» والبيت من شواهد الكشف . وانظر حاشية البهري ٢٧٤
(٤) قائله امرؤ القيس وقد أورده في الكتاب ص ٢٩٧ ج ٢

وعليه ما أنشده من قوله : ^(١)

* إذا أعوججَنَ قلت صاحب قوم ^(٢) *

واعترض أبي العباس في هذا الموضع إنما هو ردّ للرواية ، وتحكم على السماع بالشهوة ، مجردة من النصفة ، ونفسه ظلم لا من جعله خصمه . وهذا واضح .

ومنه إسكانهم نحو رُسُلٍ ، وعجْزٍ ، وعَضِدٍ ، وظَرْفٍ ، وكرمٍ ، وعِلْمٍ ، وكتيفٍ ، وكَبِدٍ ، وعَصِرٍ . واستمرار ذلك في المضموم والمكسور ، دون المفتوح ، أدل دليل — بفصلهم بين الفتحة وأختيها — على ذوقهم الحركات ، واستثقالهم بعضها واستخفافهم الآخر . ^(٣) فهل هذا ونحوه إلا لإنعامهم النظر في هذا القدر اليسير ، المحتقر من الأصوات ، فكيف بما فوقه من الحروف التواتر ، بل الكلية من جملة الكلام .

١٠

وأخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد القرميسيني ^(٦) عن أبي بكر محمد بن هارون الروياني ، عن أبي حاتم سهل بن محمد السجستاني ، في كتابه الكبير في القراءات قال :

(١) أنشده ، أي صاحب الكتاب ، وانظر كتابه ص ٢٩٧ ح ٢ ، وقد اعتمدت في إثبات هذه الصيغة على ج . وفي بقية الأصول : « أنشده » . (٢) بحزبه : « بالدو أمثال السفين العوم » . وانظر المرجع السابق . ونسب هذا الرجز السرياني في « باب ما يحتمل الشعر » إلى أبي نخيلة . (٣) كذا في الأصول الخطية ، وفي المطبوعة : « الموصوع » . (٤) كذا في الأصول الخطية ، وفي المطبوعة : « مجردا » . (٥) كذا في ش وب . وفي أ : « بعضا .. آخر » .

١٥

(٦) نسبة إلى قرميسين : بلد بالعجم . وقد ضبطها صاحب القاموس بكسر القاف ، وصاحب معجم البلدان بفتحها . وإبراهيم هذا قد يكون الذي في طبقات القراء لابن الجزري . ففيها : « إبراهيم ابن أحمد بن الحسن بن مهران أبو إسحاق القرماسيني » انظر الطبقات ص ٧ ج ١ . ويقول ابن جني في مقدمة كتابه المحتسب عن كتاب أبي حاتم السجستاني في القراءات : « أخبرنا به أبو إسحاق إبراهيم ابن أحمد القرميسيني عن أبي بكر محمد بن هرون الروياني عن أبي حاتم » ومن هذا يبين أن هذين الرجلين كانا من القراء .

٢٠

(٧) هو إمام البصرة في النحو والقراءة واللغة والعروض . قال ابن الجزري : « وأحبه أول من صنف في القراءات » . كانت ومات سنة ٢٥٥ وانظر طبقات ابن الجزري ، رقم ١٤٠٣ .

٢٥

قرأ على أعرابي بالحرم : « طيبي لهم وحسن مأب » فقلت : طوبى ، فقال :
طيبي ، فأعدت فقلت : طوبى ، فقال : طيبي ؛ فلما طال على قلت : طوطو ،
قال : (طى طى) . أفلا ترى إلى هذا الأعرابي ، وأنت تعتقده جافيا كرا ، لادمتنا^(١)
ولا طيعا ؛ كيف نبا طبعه عن ثقل الواو إلى الياء فلم يؤثر فيه التلقين ، ولا شئ طبعه
عن التماس الحقة هن ولا تمرين ، وما ظنك به إذا خلى مع سومه ، وتساند إلى^(٢)
سليقته ونجوه .^(٣)

وسألت يوما أبا عبد الله محمد بن العساف العقيلي الجوهري ، التميمي — تميم^(٤)
جوهية — فقلت له : كيف تقول : ضربت أخوك ؟ فقال أقول : ضربت أخاك .
فأدبرته على الرفع ، فأبى ، وقال : لا أقول : أخوك أبدا . قلت : فكيف تقول^(٥)
ضربني أخوك ، فرفع . فقلت : ألسنت زعمت أنك لا تقول : أخوك أبدا ؟
فقال : أيش هذا ! اختلفت جهتا الكلام . فهل هذا أدل شيء على تأملهم
مواقع الكلام ، وإعطائهم إياه في كل موضع حقه ، وحصته من الإعراب ،
عن مينة ، وعلى بصيرة ، وأنه ليس استرسالا ولا ترجيا . ولو كان كما توهمه هذا^(٦)

(١) كتب هكذا بفصل الكلمتين فإنه لا يريد تكوين كلمة من هذين المقطعين . وفي هامش أ :
« طيعي » .

(٢) أى ترك يفعل كيف يشاء . وأصل ذلك في الماشية وهى ترسل في المرعى ترى حيث شاءت ،
فيقال : خلاها وسومها .

(٣) كذا في أ . وفي ش وب : « سليقته » . وكلاهما صحيح . يقال فلان يقرأ بالسليقة وبالسليقية
إذا كان يقرأ بطبعه لا عن تعلم . والنجر : الأصل والطبيعة .

(٤) جوهية بضم الجيم وسكون الواو : اسم حى أو موضع سبب إليه تميم . وتميم تقرأ بالنصب أى
أعنى ، وممع جرهما على حذف المضاف وإبقاء جر المضاف إليه أى صاحب تميم ، والكوفيين في الجزر توجيه
آثر ، وانظر الصبان في أول النسب .

(٥) يقال : أدبرت فلانا على الأمر إذا حاولت إلزامه إياه .

(٦) هذا الضبط عن أ . وفي اللسان : ماز الشئ ميزا وميزة — بكسر الميم — وميزه : فصل
بعضه من بعض .

السائل لكثير اختلافه ، وانتشرت جهاته ، ولم تنقذ مقاييسه . وهذا موضع نفرد له بابا بإذن الله تعالى فيما بعد . وإنما أزيد في إيضاح هذه الفصول من هذا الكتاب لأنه موضع الغرض : فيه تقرير الأصول ، وإحكام معاندها ، والتنبيه على شرف هذه اللغة وسداد مصادرها ومواردها ، وبه وبأمثاله تُخرج أضعافها ، وتُبَعِّج أحضانها ، ولا سيما هذا السمت الذي نحن عليه ، ومرزُون إليه ؛ فاعرفه ؛ فإن أحدا لم يتكلف الكلام على علة إهمال ما أهمل ، واستعمال ما استعمل . وجماع أمر القول فيه ، والاستعانة على إصابة غُرُوره ومطاوِيهِ ، لزومك محجة القول بالاستئصال والاستخفاف ، ولكن كيف ، وعلام ، ومن أين ، فإنه باب يحتاج منك إلى تأت ، وفضل بيان وتأت . وقد دقت لك بابه ، بل خرقت بك حجابيه . ولا تستطل كلامي في هذا الفصل ، أو ترين أن المقتنع فيه كان دون هذا القدر ؛ فإنك إذا راجعته وأنعمت تأمله علمت أنه منبهة للحس ، مشجعة للنفس .

وأما السؤال عن علة عدل عامر ، وجاشم ، وثاعل ، وتلك الأسماء المحفوظة ، إلى فعل : عمر ، وجشم ، وتعل ، وزحل ، وغدر ، دون أن يكون هذا العدل في مالك ، وحاتم ، وخالد نحو ذلك ؛ فقد تقدم الجواب عنه فيما فرط : أنهم لم يُخَصِّصُوا ما هذه سبيله بالحكم دون غيره ، إلا لاعتراضهم طرفا مما أطف لهم من جملة لغتهم كما عت ، وعلى ما اتجه ، لا لأمر خص هذا دون غيره مما هذه سبيله ؛ وعلى هذه الطريقة ينبغي أن يكون العمل فيما يرد عليك من السؤال عما هذه حاله ؛ ولكن لا ينبغي أن تُخلد إليها ، إلا بعد السبر والتأمل ، والإنعام والتصفق ؛ فإن

(١) مرزُون : مستدون ، من أُرزيت إلى الله : استندت .

(٢) جمع غر ، وهو موضع تكسر الثوب أو الجلد ، وهو هنا يرادف « مطاويه » . وقد تبعت في رسم هذه الكلمة أ . وفي شرب : « غرره » . وفي المطبوعة : « غيره » .

وجدت عذرا مقطوعا به صبرت إليه ، واعتمدته ، وإن تعذر ذلك ، جنحت إلى طريق الاستخفاف والاستئثار ؛ فإنك لا تعدم هناك مذهبا تسلكه ، ومأما تتورده . فقد أريتك في ذلك أشياء : أحدها استئثارهم بالحركة التي هي أقل من الحرف ، حتى أفضوا في ذلك إلى أن أضعفوها ، واختلسوها ، ثم تجاوزوا ذلك إلى أن اتهموا حرمتها ، فحذفوها ، ثم مِيلُوا^(١) بين الحركات فأنحوا على الضمة والكسرة لثقلهما ، وأجروا الفتحة في غالب الأمر لخفتها ، فهل هذا إلا لقوة نظرهم ولطف استشفافهم وتصفحهم .

أنشدنا مرة أبو عبد الله الشجري شعرا لنفسه ، فيه بنو عوف ، فقال له بعض الحاضرين : أقول : بنو عوف ، أم بنو عوف ؟ شكاً من السائل في بنو وبنو ؛ فلم يفهم الشجري ما أراده ، وكان في ثانيا السائل فضل فرق^(٢) ، فأشبع الصوت الذي يتبع الفاء في الوقف ؛ فقال الشجري ، مستنكرا لذلك : لا أقوى في الكلام على هذا النفخ .

وسألت غلاما من آل المهدي فصيحاً عن لفظة من كلامه لا يحضرني الآن ذكرها ، فقلت : أكذا ، أم كذا ؟ فقال : « كذا بالنصب ؛ لأنه أخف » ، فجنح إلى الخفة ، وعجبت من هذا مع ذكره النصب بهذا اللفظ . وأظنه استعمل هذه اللفظة لأنها مذكورة عندهم في الإنشاد الذي يقال له النصب ، مما يتغنى به الركبان . وسندكر فيما بعد بابا نفصل فيه بين ما يجوز السؤال عنه مما لا يجوز ذلك فيه بإذن الله .

(١) يقال : ميل بين الأمرين : تردد فيهما أيهما يأخذ . (٢) كذا في ١ ، ب . وفي ش والمطبوعة : « أحوا » . وإجماع الفتحة : تركها ؛ يقال : أجم البئر ، تركها يجتمع ماؤها ، فلا يستقي منها . وأحى لغة في حي ، يقال : أحى عرضه : حماه . (٣) الفرق — بالجر يك — : باعد ما بين الشيءين ؛ كالفلج . (٤) كذا في الأصول ، والأسلوب المعروف في هذا أن يقال : وما لا يجوز .

ومما يدلّك على لطف القوم ورقّتهم مع تبذّلم، وبذاذة ظواهرهم، مدحهم
بالسبابة والرشاقة، وذمّهم بضدّها من الغلظة والغاوة^(١)، ألا ترى إلى قولها^(٢) :

فنى قدّ قدّ السيف لا متآزف^(٣) ولا رهّل لبّاته وبآدله
وقول جميل في خبر له :

وقد رابني من جمعفٍ أن جمعفرا يبتّ هوى ليلى ويشكو هوى جميل
فلو كنت عذري الصبابة لم تكن بطينا وأنساك الهوى كثرة الأكل
وقول عمر :

قليلًا على ظهر المطية ظلّه سوى مانني عنه الرداء المحبر^(٤)
والى الأبيات المحفوظة في ذلك وهي قوله^(٥) :

ولقد سرّيت على الظلام ممّغشم جلد من الفتيان غير مثقل
وأظن هذا الموضع لو جمع لهاء مجلدا عظيما .

(١) في ش : « القساوة » . (٢) يريد زينب أخت يزيد بن الطثيرة — بفتح الطاء
والمثناة — من كلمة لها ترثيه بها . ويقال : البيت للعجير السلوى ، يرى رجلا من بني عمه وهو في الحامسة
في شعر العجير ببعض تنغير، والمتآزف من الرجال : القصير، أو الضعيف الجبان . وضبط في م ، ب :
متآزف على متفعل . وهو خطأ . وانظر في المروية الأما إلى ٢/٩٩

(٣) وهو أنه أضاف رجلا وقدم له طعاما شبيا ، فجعل الرجل يحدث جميلا عن بنت عم له يحبها
و يأكل حتى أتى على الطعام ، فقال هذا الشعر . وقد أورد القالي في الذيل ٢٠٧ البيتين ببعض تنغير
من غير عزو . وانظر السمط ٩٦ وأورد في الكامل ٩١ - ٩٠ : « وأنشدت لأعرابي » :

وقد رابني من زهدم أن زهدما يشدّ على خبزي ويبيكي على جميل
فلو كنت عذري العلافة لم تكن سمينا وأنساك الهوى كثرة الأكل
(٤) من قصيدته التي مطلعها :

أمن آل نعم أنت عاد فبكر عداة غسدام رانح فهجر
وقوله « قليلا » كذا في ج ، والأغاني ٨٢/١ طبعة الدار، وفي سائر الأصول : « قليل » ، وهو
وصف لـ « رجلا » في البيت قبله ، وهو :

رأت رجلا أما إذا الشمس عارضت فيضحي ، وأما بالعش فيخصم
(٥) يريد أبا كبير الهذلي ، والبيت من قصيدة له في الحامسة .

وحدثني أبو الحسن على بن عمرو عقيب منصرفه من مصر هاربا متعبفا، قال:
أَذَمَ لَنَا غَلامٌ — أَحسبه قال من طيء — من بادية الشام، وكان نجيبا متيقظا، يكنى
أبا الحسين ويخاطب بالأمر؛ فبعدنا عن الماء في بعض الوقت، فأضرب ذلك بنا،
قال فقال لنا ذلك الغلام: على رسلكم فإني أشم رائحة الماء. فأوقفنا بحيث^(٢)
كُنَّا، وأجرى فرسه، فتشرف ههنا مستشفا^(٤)، ثم عدل عن ذلك الموضع إلى آخر^(٣)
مستروحا للماء، ففعل ذلك دَفَعَات، ثم غاب عنا شيئا وعاد إلينا، فقال:
النجاة والغنيمة، سيروا على اسم الله تعالى؛ فسرنا معه قدرا من الأرض صالحا،
فأشرف بنا على بئر، فاستقينا وأروينا. ويكفي من ذلك ما حكاه من قول بعضهم^(٥)
لصاحبه: أَلَا تَأْ، فيقول الآخر مجيبا له: بلى فَا، وقول الآخر:

* قلنا لها قفى لنا قالت قاف *

١٠

ثم تجاوزوا ذلك إلى أن قالوا: «رُبَّ إشارة أبلغ من عبارة» نعم وقد يحذفون
بعض الكلم استخفافا، حذفنا يَحْلُ بالبقية، ويعرض لها الشبه؛ ألا ترى^(٦)
إلى قول علقمة:

كَأَن لِبَرِيقِهِمْ ظَبْيٌ عَلَى شَرَفٍ مَفْدَمٌ يَسْبَا الْكَثَّانِ مَلْثُومٌ^(٧)

(١) أى أخذه الذمة والأمان. وهو هكذا في أ. وفي بقية الأصول: «إذ مر». ولا معنى له
في هذا الموضع. (٢) وشر: «فوقفنا». (٣) تشرف: فتطلع.
(٤) مستشفا: متأملا. (٥) أى سيويه، وانظر ما تقدم في ص ٣٠.
(٦) كذا في ب. وفي أ. «الشبهة».

١٥

(٧) المقدم: الذى على مهترقة، وملثوم متلف بها من تلثم بعمائه إذا شذها على فقه. و«ملثوم»
كذا في اللسان وهو رواية في البيت. والرواية الأخرى: «مرثوم». والمرثوم: الذى قدر ثم أنه
وكسر. والبيت من قصيدة مصلية.

٢٠

أراد : بسبائب^(١) . وقول لبيد :

* درس المنا بتأليع قائلين *

أراد المنازل . وقول الآخر^(٢) :

حين ألفت يقبأ بركها واستحز القتل في عبد الأشمل^(٣)

يريد عبد الأشمل من الأنصار ، وقول أبي دؤاد :

يذرين جنادل حائر لجنوبها فكأنما تذكى سنابكها الحبا

أى تصيب بالحصى في جريها جنوبها ، وأراد الحبا^(٤) ، وقال الأخطل :

أمست مناه بأرض ما يبلغها بصاحب الهم إلا الحسرة الأجد^(٥)

قالوا : يريد منازلها ، ويجوز أن يكون مناه قصدها^(٦) .

١٠ (١) واحدها سبية ، وهى الشفة البيضاء من النوب . ويقول ابن سيده فى المخصص ج ١٥ ص ١٦٧ بعد أن أورد محزيت علقمة : « قيل : إنه أراد السبائب لحذف ، وهو من شاذ الحذف . وقيل إن السبا هى السبائب ، وليس على الحذف » .

(٢) هو ابن الزبعرى ، كما فى اللسان « مادة برك » . وانظر ترجمته فى الأغاني ج ١٤ ص ١١ .

(٣) من قصيدة قالها فى غزوة أحد وهو يومئذ مشرك يفتخر فيها بهزيمة المسلمين وانتصار قريش . وقبله :

١٥ لبت أشياخى يبدر شهدوا جرع الخزرج من وقع الأسل

وقوله « حين ألفت » يروى « حين حكى » والضمير فىهما للحرب ، والبرك : وسط الصدر أى حين أناخت الحرب فيهم . وانظر السمع ٣٨٧ وسيرة ابن هشام فى غزوة أحد .

(٤) وهو يريد نار الحباحب ، وهى نار ضعيفة ، والحباحب دويبة تطير كالشرارة أضيف إليه النار ، وقيل فيه غير ذلك . (٥) من قصيدته التى مطلعها :

٢٠ حلت ضيرة أمواه المداد وقد كانت تحلل وأدنى دارها نكد

وقبل البيت :

يا لبت أخت بنى دب يريع بها صرف النوى فينام العائر السهد

وانظر الديوان ١٦٩

(٦) وأنت الفعل لأن المنى اكتسب التأنيث من المضاف إليه ، على حد قولهم : قطعت بعض أحابسه ، أو أن فى « أمست » مجير من يتحدث عنها ، وجملة « مناه بأرض ... » هى الخبر . وانظر اللسان فى « منا » .

ودع هذا كله ، ألم تسمع إلى ما جاءوا به من الأسماء المستفهم بها ، والأسماء
المشروط بها ، كيف أغني الحرف الواحد عن الكلام الكثير ، المتناهي في الأبعاد
والطول ؛ فمن ذلك قولك : كم مالك ، ألا ترى أنه قد أغناك ذلك عن قولك :
أعشرة مالك ، أم عشرون ، أم ثلاثون ، أم مائة ، أم ألف ، فلو ذهبت تستوعب
الأعداد لم تبلغ ذلك أبدا ؛ لأنه غير متناه ؛ فلما قلت : « كم » أغنتك هذه اللفظة
الواحدة عن تلك الإطالة غير المحاط بآخرها ، ولا المستدركة . وكذلك أين بيتك ؛
قد أغنتك « أين » عن ذكر الأماكن كلها . وكذلك من عندك ؛ قد أغناك هذا
عن ذكر الناس كلهم . وكذلك متى تقوم ؛ قد غنيت بذلك عن ذكر الأزمنة على
بُعدها . وعلى هذا بقية الأسماء من نحو : كيف ، وأى ، وأيان ، وأتى . وكذلك
الشرط في قولك : من يقيم أقم معه ؛ فقد كفاك ذلك من ذكر جميع الناس ، ولولا
هو لأحتجت أن تقول : إن يقيم زيد أو عمرو أو جعفر أو قاسم ونحو ذلك ، ثم
تقف حسيرا مبهورا ، ولما تجددت^(١) إلى عرضك سبيلا . وكذلك بقية أسماء العموم
في غير الإيجاب : نحو أحد ، وديار ، وكتيع ، وأريم ، وبقية الباب . فإذا قلت : هل
عندك أحد أغناك ذلك عن أن تقول : هل عندك زيد ، أو عمرو ، أو جعفر ،
أو سعيد ، أو صالح ، فتطيل ، ثم تُقصِّر إقصار المعترف الكليل ، وهذا وغيره أظهر
أمرا ، وأبدى صفحة وعنوانا . بجمع ما مضى وما نحن بسبيله ، مما أحضرناه ،
أو نبهنا عليه فتركناه ، شاهد بإيثار القوم قوة إيجازهم ؛ وحذف فضول كلامهم .
هذا مع أنهم في بعض الأحوال قد يتمكنون ويحتاطون ، ويخطون في الشق الذي^(٢)

(١) كذا في أ . وفي ش وب : « لم » .

(٢) في ح : « الشيء » . وقوله « يخطون في الشق الذي يؤنون » أى يجتهدون فيه ويبدلون فيه
رسمهم ؛ من قولهم : انحطت الناقة في سبيلها : أسرع ، وانحط في هوى فلان : سارع إلى إرضائه .

يؤمنون ، وذلك في التوكيد نحو جاء القوم أجمعون ، أكتعون ، أبصعون ، أبتعون^(١) ؛
وقد قال جرير :

تزود مثل زاد أبيك فينا فنع الزاد زاد أبيك زاداً^(٢)
فزاد الزاد في آخر البيت توكيداً لا غير .

وقيل لأبي عمرو : أكانت العرب تطيل ؟ فقال : نعم لتبلغ^(٣) . قيل : أفكانت
توجز ؟ قال : نعم ليحفظ^(٤) منها .

واعلم أن العرب — مع ما ذكرنا — إلى الإيجاز أميل ، وعن الإكثار أبعد .
ألا ترى أنها في حال إطالتها وتكريرها مؤذنة باستكراه تلك الحال وملاها ، ودالة
على أنها إنما تجشمتها لما عاها هناك وأهمها ؛ فجعلوا تحمل ما في ذلك على العلم
بقوة الكلفة فيه ، دليلاً على إحكام الأمر فيما هم عليه .

ووجه ما ذكرناه من ملالتها الإطالة — مع مجيئها بها للضرورة الداعية إليها —
أنهم لما أكدوا فقالوا : أجمعون ، أكتعون ، أبصعون ، أبتعون ؛ لم يعيدوا
أجمعون آلبته ، فيكرروها فيقولوا : أجمعون ، أجمعون ، أجمعون ، أجمعون ، فعدلوا
عن إعادة جميع الحروف إلى البعض ، تحامياً — مع الإطالة — لتكرير الحروف كلها .
فإن قيل : فلم اقتصروا على إعادة العين وحدها ، دون سائر حروف الكلمة ؟

قيل : لأنها أقوى في السجعة من الحرفين اللذين قبلها ، وذلك أنها لام ، فهي
قافية ، لأنها آخر حروف الأصل ، فجاء بها لأنها مقطع الأصول ، والعمل في المبالغة
والتكرير إنما هو على المقطع ، لا على المبدأ ، ولا المحشى^(٥) .

(١) كذا في أ . وفي ش ، ب ، ج سقط هذا اللفظ . (٢) من قصيدة له في مدح عمر
ابن عبد العزيز . وانظر الخزائن ١١٠/٤ والديوان ٥٣/١ (٣) كذا في ج . وفي أ : « لتبلغ » ،
وكتب فوقه « لتؤكد » ويبدو أن هذا تفسير لتبلغ أو إشارة لنسخة أخرى . وفي ش ، ب : « لتؤكد » .
(٤) في ش : « ليخفف » . (٥) « المحشى » : مكان الحشو . ويراد به وسط الكلمة .

ألا ترى أن العناية في الشعر إنما هي بالقوافي لأنها المقاطع، وفي السجع كمثل ذلك . نعم . وآخر السجعة والقافية أشرف عندهم من أولها ، والعناية بها أمس ، والحشد عليها أوفى وأهم . وكذلك كلما تظنّف الحرف في القافية ازدادوا عناية به ، ومحافظة على حكمه .

٥ . ألا تعلم كيف استجازوا الجمع بين الياء والواو رذفين ، نحو : سعيد ، وعمود . وكيف استكروها اجتماعهما وصلين ، نحو قوله : « الغراب^(١) الأسود » مع قوله أو « غندى^(١) » وقوله في « غدى^(١) » وبقية قوافيها ، وعلّة جواز اختلاف الرفع وقبح اختلاف الوصل هو حديث التقدم والتأخر لا غير . وقد أحكمتنا هذا الموضوع في كتابنا المعرب — وهو تفسير قوافي أبي الحسن — بما أغنى عن إعادته هنا .
١٠ . فلذلك جاءوا لما كرهوا إعادة جميع حروف أجمعين بقافيتها ، وهي العين ؛ لأنها أشهر حروفها ؛ إذ كانت مقطعا لها . فأما الواو والنون فزائدتان لا يعتدّان لحذفهما في أجمع وجمع ، وأيضا فلاّن الواو قد ترك فيه إلى الياء ، نحو أجمعون وأجمعين . وأيضا لثبات النون تارة وحذفها أخرى ، في غير هذا الموضوع ، فلذلك لم يُعتدّا مقطعا .

(١) من قصيدة النابعة التي أولها :

أَمِنْ آلِ مِثْ رَانِحٍ أَوْ مَعْتَدٍ عَجَلَانِ ذَا زَادٍ وَغَيْرِ مَرْقَدٍ

و يقول فيها :

زعم البسوارح أن رحلتنا غدا لا مرحبا بفسد ولا أهلا به
وبذلك خبرنا الغراب الأسود إن كان تقربى الأحة في غد

٢ (٢) كذا في ١٠ وفي ش ، ب : « لا يعتد بحذفهما » وهذا غير ظاهر المعنى ، وما أثبتته هو الصحيح ، وقرأ يعتدّان بالبناء للقول ، أى لا يحسبان ؛ يقال : عدّه واعتده في معنى واحد . وقرأ أيضا بالبناء للفاعل ؛ يقال : عدّه فاعتدّ . وفي ج : « ولم يعتدوا بالواو والنون لزيادتهما وسقوطهما في أجمع وجمع » وهي ظاهرة .

فإن قلت : إن هذه النون إنما تحذف مع الإضافة ، وهذه الأسماء التوابع ، نحو « أجمعين وبابه » مما لم تسمع إضافته فالنون فيها ثابتة على كل حال ، فهلا اقتصر عليها ، وقُفِّيت الكلم كلها بها .

قيل : إنها ^(١) وإن لم يضاف هذا الضرب من الأسماء ، فإن إضافة هذا القليل من الكلم في غير هذا الموضع مطردة منقادة ؛ نحو : مساموك ، وضاربو زيد ، وشاتموا جعفر ، فلما كان الأكثر فيها جمع بالواو والنون إنما هو جواز إضافته حمل الأقل في ذلك عليه ، وألحق في الحكم به .

فأما قولهم : أخذ المال بأجمعه ؛ فليس أجمع هذا هو أجمع من قولهم : جاء الجيش أجمع ، وأكلت الرغيف أجمع ؛ من قِيلَ أن أجمع هذا الذي يؤكد به ، لا يَنكُرُ ^(٢) هو ولا ما يتبعه أبداً ؛ نحو أكتع ، وجميع هذا الباب ؛ وإذا لم يَجْزِ تنكيره كان من الإضافة أبعد ؛ إذ لا سبيل إلى إضافة اسم إلا بعد تنكيره وتصوره كذلك . ولهذا لم يأت عنهم شيء من إضافة أسماء الإشارة ، ولا الأسماء المضمرة ؛ إذ ليس فيها ما يَنكُرُ . ويؤكد ذلك عندك أنهم قد قالوا في هذا المعنى : جاء القوم بأجمعهم (بضم الميم) فكما أن هذه غير تلك لا محالة ، فكذلك المفترحة الميم هي غير تلك . وهذا واضح .

١٥

وينبغي أن تكون « أجمع » ^(٣) هذه المضمومة العين جمعا مكسرا ، لا واحدا مفردا ؛ من حيث كان هذا المثال مما يخص التكمير دون الأفراد ، وإذا كان كذلك فيجب أن يعرف خبر واحده ما هو . فأقرب ذلك إليه أن يكون جمع « جمع » من قول

(١) الصير للقصة ؛ على حد قوله تعالى : « فإنها لا تسمى الأبصار » .

(٢) كذا في الأصول الخطية . وفي المطبوعة : « ينكر » .

(٣) وهي الميم في هذه الكلمة .

الله سبحانه : « سَيَهْزُمُ الْجَمْعُ وَيُولُونُ الدُّبَرَ » . ويجوز عندى أيضا أن يكون جمع أجمع على حذف الزيادة ؛ وعليه حمل أبو عبيدة قول الله تعالى : « وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ » أنه جمع أشد ، على حذف الزيادة . قال : وربما استكبروا على حذف هذه الزيادة في الواحد ، وأنشد بيت عنترة ^(١) :

* عهدي به شدّ النهار ... *

أى أشدّ النهار ، يبنى أعلاه وأمتعته ، وذهب سيبويه في أشدّ هذه إلى أنها جمع شدة ؛ كنعمة وأنعم . وذهب أبو عثمان فيما رويناه عن أحمد بن يحيى عنه إلى أنه جمع لا واحد له .

ثم لنعد فنقول : إنهم إذا كانوا في حال إكثارهم وتوكيدهم مستوحشين منه ، مصانعين ^(٢) عنه علم أنهم إلى الإيجاز أميل ، وبه أعنى ، وفيه أرغب ؛ ألا ترى إلى ما في القرآن وفصيح الكلام : من كثرة الحذوف ، كحذف المضاف ، وحذف الموصوف ، والاكتفاء بالقليل من الكثير ، كالواحد من الجماعة ، وكالتلويح من التصريح . فهذا ونحوه — مما يطول إيراده وشرحه — مما يزيل الشك عنك في رغبتهم فيما خف وأويز ، عما طال وأمل ، وأنهم متى اضطروا إلى الإطالة لداعى حاجة ، أبانوا عن ثقلها عليهم ، واعتدوا بما كلفوه من ذلك أنفسهم ، وجعلوه كالمثبته على قرط عنايتهم ، وتمكن الموضع عندهم ، وأنه ليس كغيره مما ليست له حرمة ، ولا النفس معنية به .

(١) في المعلقة ، وتتمته : ... كأنما * حسب البان ورأسه بالعظم .
(٢) أبو عثمان المازنى ، كانت وفاته سنة ٢٤٩ هـ وأحمد بن يحيى نعلب وكانت وفاته ٢٩١ ، ويقضى هذا النص أن نعلبا أخذ عن المازنى . وجاء في سر الصناعة في حرف الباء : « أخبرنا محمد ابن الحسن عن أحمد بن يحيى ، قال قال أبو عثمان يعنى المازنى ... » وأحمد بن يحيى الذى يروى عنه محمد ابن الحسن هو نعلب بلا ريب .

(٣) المصانعة : المداراة . وقد ضمن « مصانعين » معنى النفور والبعد فعداه . من .

نعم ، ولو لم يكن في الإحاطة في بعض الأحوال إلا الخروج إليها عما قد ألف
ومُل من الإيجاز لكان مقنعا .

- ألا ترى إلى كثرة غلبة الياء على الواو في عالم الحال ، ثم مع هذا فقد ملوا ذلك
إلى أن قلبوا الياء واوا قلبا ساذجا ، أو كالساذج لا شيء أكثر من الانتقال من حال
إلى حال ؛ فإن المحبوب إذا كثُر مُل ؛ وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « يا باهريرة ^(١)
زُرْغَبًا تَزِدُّدُ حُبًّا » والطريق في هذا بحمد الله واضحة مَهْمَع . وذلك الموضع الذي قلبت
فيه الياء واوا على ما ذكرنا لام فعل إذا كانت اسما من نحو : الفتوى ، والرعى ،
والثنوى ^(٢) ، والبقوى ^(٢) ، والتقوى ، والشروى ^(٢) ، والعوى « لهذا النجم » . وعلى ذلك
أو قريب منه قالوا : عوى الكلب عوة . وقالوا : الفتوة ، وهى من الياء ، وكذلك
الندوة ^(٣) . وقالوا : هذا أمر مَمْضُو عليه ، وهى المَضْواء ؛ وإنما هى من مضيت لا غير .
وقد جاء عنهم : رجل مَهُوب ، ورجل مَكُول ^(٥) ، ورجل مَسُور به . فقياس هذا كله
على قول الخليل أن يكون مما قلبت فيه الياء واوا ؛ لأنه يعتد أن المحذوف من هذا
ونحوه إنما هو واو مفعول لا عينه ، وأنسه بذلك قولهم : قد هوب ، وسور به ، وكول .
واعلم أنا — مع ما شرحناه وعُيِّننا به فأوضحناه من ترجيح علل النحو على علل
الفقه ، وإلحاقها بعلى الكلام — لا ندعى أنها تبلغ قدر علل المتكلمين ، ولا عليها

(١) رواه الطبرانى وغيره . وله أسانيد حسنة . انظر شرح الجامع الصغير . وقوله : « عبا »
أى وقتا بعد وقت ، وانتصابه على الطرف ، وانتصاب « حبا » على التمييز والتفسير . وانظر البلوى ١٥١ / ٢
(٢) الرعى : بمعنى المراجعة والحفظ . والثنوى : اسم من الاستثناء . والبقوى : اسم بمعنى الإبقاء .
والشروى : المثل . وقد جعل المؤلف الإبدال في هذا الباب ساذجا أو كالساذج وإن كان للفرق بين
الاسم والصفة لما كان غير مبنى على الاستعمال والاستخفاف الذى هو الأصل في حديث الإعلال .
(٣) من الندى ، وهو ما يسقط بالليل من الليل . (٤) المضواء (بضم الميم) : القدم .
(٥) هذه لغة بنى أسد . ومكول مفعول من الكيل . (٦) رجل مسور به . وكذا طريق
مسور فيه . وهما من السير .

براهين المهندسين ؛ غير أنا نقول : إن علل النحويين على ضربين : أحدهما واجب لا بد منه ؛ لأن النفس لا تطبق في معناه غيره . والآخر ما يمكن تحمله ؛ إلا أنه على تجشم واستكراه له .

الأول — وهو ما لا بد للطبع منه — : قلب الألف واوا للضممة قبلها ، وياء للكسرة قبلها . أنا الواو فنحو قولك في سائر : سويتر ، وفي ضارب : ضويرب . وأما الياء فنحو قولك في نحو تحقير قرطاس وتكسيه : قريطيس ، وقراطيس . فهذا ونحوه مما لا بد منه ؛ من قبل أنه ليس في القوة ، ولا احتمال الطبيعة وقوع الألف المدة^(١) الساكنة بعد الكسرة ولا الضمة . فقلب الألف على هذا الحد علته الكسرة والضمة قبلها . فهذه علته برهانية ولا لبس فيها ، ولا توقف للنفس عنها . وليس كذلك قلب واو عصفور ونحوه ياء إذا انكسر ما قبلها ؛ نحو : عصيفير وعصافير ؛ ألا ترى أنه قد يمكنك تحمل المشقة في تصحيح هذه الواو بعد الكسرة ؛ وذلك بأن تقول : عصيفور وعصافور . وكذلك نحو : موسر ، وموقن ، وميزان ، وميعاد ؛ لو أكرهت نفسك على تصحيح أصلها لأطاعتك عليه ، وأمكنك منه ؛ وذلك قولك : مؤزان ، وموعاد ، وميسر ، وميقن . وكذلك ريج وقيل ؛ قد كنت قادرا أن تقول : قول ، وروح ؛ لكن مجيء الألف بعد الضمة أو الكسرة أو السكون محال ، ومثله لا يكون . ومن المستحيل جمعك بين الألفين المدتين ؛ نحو ما صار إليه قلب لام

(١) هذا القيد للاحتراز عن الألف اليائسة ، وهي الحمرة ، وقد يعبر عن الألف المدة بالألف اللينة .

(٢) بمسند أن ساق سيدييه مذهب يونس وناس من النحويين في توكيد المسند الى الاثنين أو نون النسوة بنون التوكيد الخفيفة فيقال عندهم : اصربان زيدا واخربان زيدا قال : « ويقولون في الوقف اصربا واخربنا فيه دون ، وهو قياس قولهم لأنها تصير ألفا فإذا اجتمعت ألفان مد الحرف » وترى سيديويه يتصور اجتماع ألفين : وفي السراي أن الزجاج كان يكره هذا . وسيشير المؤلف الى هذا في ص

كسء ونحوه قبل إبدال الألف همزة، وهو خطأ كسا ا ، أو قضا ا، فهذا تنوهمه
تقديرا ولا تلفظ به آلبته . قال أبو إسحاق يوما لخصم نازعه في جواز اجتماع الألفين
المذتين — ومذ الرجل الألف في نحو هذا ، وأطال — فقال له أبو إسحاق :
لو مددتها إلى العصر ما كانت إلا ألفا واحدة .

- وعلة امتناع ذلك عندى أنه قد ثبت أن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا ؛
فلو التقت ألفان مَـذتان لانتقضت القضية في ذلك ؛ ألا ترى أن الألف الأولى
قبل الثانية ساكنة ، وإذا كان ما قبل الثانية ساكنا كان ذلك نقضا في الشرط
لا محالة . فأما قول أبي العباس في إنشاد سيويه ^(١) :

* دار لسعدى إذهِ من هواكا *

- ١٠ . إنه خرج من باب الخطأ إلى باب الإحالة ؛ لأن الحرف الواحد لا يكون ساكنا
متحرّكا في حال ، فخطأ عندنا . وذلك أن الذى قال : « إذهِ من هواك » هو الذى
يقول في الوصل : هـى قامت ، فيسكن الياء ، وهى لغة معروفة ، فإذا حذفها في الوصل
اضطرارا واحتاج الى الوقف رذها حينئذ فقال : هـى ، فصار الحرف المبدوء به
غير الموقوف عليه ، فلم يجب من هذا أن يكون ساكنا متحرّكا في حال ، وإنما كان
١٥ . قوله « إذهِ » على لغة من أسكن الياء لا على لغة من حرّكها ، من قبيل أن الحذف
ضرب من الإعلال ، والإعلال إلى السواكن لضعفها أسبق منه إلى المتحرّكات
لقوتها . وعلى هذا قبح قوله :

(١) انظر الكتاب ٩/١ . (٢) يريد أن بقاء الصير المنفصل على حرف واحد يعرضه

للسكون عند الوقف عليه والتحرّك عند البدء به ، وهو عرضة للبدء مع الوقف دائما ؛ فن هنا جاءت
الاستحالة التى زعمها المبرد . ويردّ أن جئى على المبرد بأن الوقف يقضى برذ الحذف ؛ فيكون الوقف عليه
٢٠ . وسكينة ، فأما الحرف الباقي فلا يعرض له السكون . (٣) هـى لغة بعض بنى أسد وقيس .
يقولون : هـى فعلت ؛ بإسكان الياء .

لم يك الحق سوى أن هاجه رسم دار قد تعفى بالسرر^(١)

لأنه موضع يتحرك فيه الحرف في نحو قولك : لم يكن الحق .

وعلة جواز هذا البيت ونحوه ، مما حذف فيه ما يقوى بالحركة ، هي أن هذه الحركة إنما هي لالتقاء الساكنين^(٢) ، وأحداث التقائهما ملغاة غير معتدة ، فكان النون ساكنة ، وإن كانت لو أقرت لحُزِكت ، فإن لم تقل بهذا لزمك أن تمتنع من إجماع العرب المجازيين على قولهم : أردد الباب ، وأصيب الماء ، وأسئل السيف . وأن تحتج في دفع ذلك بأن تقول : لا أجمع بين مثلين متحركين . وهذا واضح .

ومن طريف حديث اجتماع السواكن شيء وإن كان في لغة العجم ، فإن طريق الحس موضع نتلاقى عليه طباع البشر ، ويتحاكم إليه الأسود والأحمر ، وذلك قولهم : « أرد » للدقيق و « ماست » للين^(٣) ، فيجمعون بين ثلاثة سواكن . إلا أنني لم أر ذلك إلا فيما كان ساكنه الأول ألفا^(٤) ، وذلك أن الألف لما قاربت بضعفها وخفائها الحركة صارت « ماست » كأنها مست .

(١) هذا البيت لشاعر جاهلي ، اسمه حسيل — بضم الحاء وفتح السين — بن عرفة . وصمير « هاجه » عائد إلى العاشق في بيت قبله . و « رتعى » أى الرسم ، وفى أكتب فوقه « تعفت » أى الدار ، وهى رواية . والسرر — بفتح السين — اسم واد يدفع من الإمامة إلى حضرموت . وانظر الخزانة ص ٧٢ ج ٤ ونوادير زبد الأنصارى ص ٧٧ . وفيها « على » بدل « سوى » . وبعد هذا البيت في ج : غير الجلسة من عرفانه * خرق الرمح وطفوان المطر

(٢) كذا في أ ، ح ، وفى ش : « لانتفاء » .

(٣) فى الأصول : « تحتج » وما أثبتته أنسب لقوله : « بأن تقول » .

(٤) سقطت هاتان العبارتان : « للدقيق » و « للين » فى أ ، وأثبتنا فى ش ، ب .

(٥) أورد الجار بردى فى شرحه للشافية ١٥١ مما اجتمع فيه ثلاثة سواكن فى كلام العجم « كوشت وريست » والساكن الأول فيما ليس ألفا . وكوشت — بكاف فارسية — : اللحم ، وريست يقابل فى العربية اسم العدد عشرين .

فإن قلت : فأجزل على هذا الجمع بين الألفين المذتين ، واعتقد أن الأولى منهما كالفتحة قبل الثانية .

قيل : هذا فاسد ؛ وذلك أن الألف قبل السين في « ماست » إذا أنت استوفيتها أدت إلى شيء آخر غيرها مخالف لها ، وتلك حال الحركة قبل الحرف : أن يكون بينهما فرق ما ، ولو تجسّمت نحو ذلك في جمعك في اللفظ بين ألفين مذتين ، نحو كسا ، وحررا ، لكان مضافا إلى اجتماع ساكنين أنك خرجت من الألف إلى ألف مثلها ، وعلى سمتها ، والحركة لا بد لها أن تكون مخالفة للحرف بعدها ؛ هذا مع انتقاض القضية في سكون ما قبل الألف الثانية .

ورأيت مع هذا أبا علي — رحمه الله — كفيّر المستوحش من الابتداء بالسّاكن في كلام العجم . ولعمري إنه لم يصرح بإجازته ، لكنه لم يتشدد فيه تشدّده . في إفساد إجازة ابتداء العرب بالسّاكن . قال : وذلك أن العرب قد امتنعت من الابتداء بما يقاربُ حال السّاكن ، وإن كان في الحقيقة متحركا ، يعني همزة بينَ بينَ . قال : فإذا كان بعض المتحرك لمضارعة السّاكن لا يمكن الابتداء به ، فما الظن بالسّاكن نفسه ! قال : وإنما خفي حال هذا في اللغة العجمية لما فيها من الزمزمة ؛ يريد أنها لما كثرت ذلك فيها ضعفت حركاتها وخفيت . وأما أنا فأسمعهم كثيرا إذا أرادوا المفتاح قالوا : « كليل » ؛ فإن لم تبلغ الكاف أن تكون

(١) ثبت هذا اللفظ في أ ، ح ، وسقط في ش ، ب

(٢) الزمزمة : كلام المجوس عند أكهم ، يتراطنون وهم صموت لا يستعملون اللسان ولا الشفة إنما هو صوت يدبرونه في خياشيمهم وحلوقهم فينهم بعضهم عن بعض ، وفي الحديث أن عمر — رضي الله عنه — كتب إلى أحد عماله في أمر المجوس أن ينهّاهم عن الزمزمة .

(٣) أي الفرس ومن يتكلم لسانهم .

ساكنة، فإن حركتها جِدُّ مُضَعَفَةٌ، حتى إنها ليخفى حالها على، فلا أدرى أفتحة هي أم كسرة، وقد تأملت ذلك طويلاً فلم أحل منه بظائل .

وحدثني أبو علي رحمه الله قال : دخلت « هيتاً »^(١) وأنا أريد الانحدار منها إلى بغداد ، فسمعت أهلها ينطقون بفتحة غريبة لم أسمعها قبل ؛ فعجبت منها وأقنا هناك أياماً ، إلى أن صلح الطريق للسير، فإذا أنني قد تكلمت مع القوم بها ، وأظنه قال لي : إنني لما بعدت عنهم أنسيتهما .

ومما نحن بسبيله مذهب يونس في إلحاقه النون الخفيفة للتوكيد في الثنية ، وجماعة النساء ، وجمعه بين ساكنين في الوصل ، نحو قوله : اضربان زيدا ، واضربنان عمرا ، وليس ذلك — وإن كان في الإدراج — بالمتنع في الحس ، وإن كان غيره أسوغ فيه منه ، من قبل أن الألف إذا أشبع مذهبها صار ذلك كالحركة فيها ، ألا ترى إلى أطراد نحو : شابة ، ودابة ، وادهامت ، والضالين .

فإن قلت : فإن الحرف لما كان مدغماً خفي ، فبنا اللسان عنه وعن الآخر بعده نبوة واحدة ، بخبريا لذلك مجرى الحرف الواحد ، وليست كذلك نون اضربان زيدا ، وأكرمنا جعفر ، قيل : فالنون الساكنة أيضا حرف خفي بغرت لذلك نحواً من الحرف المدغم ، وقد قرأ نافع (حَيَّائِي وَمَمَّائِي) بسكون الياء من «حياي» ، وذلك لما نحن عليه من حديث الخفاء ، والياء المتحركة إذا وقعت بعد الألف أحتج لها إلى فضل اعتماد وإبانة ، وذلك قول الله تعالى (وَلَنَجْئِلَ خَطَايَاكُمْ) ولذلك يُحَصِّصُ المبتدئون ، والمتلقنون على إبانة هذه الياء لوقوعها بعد الألف ، فإذا

(١) لم أحل منه بظائل : لم أظفر ولم أستفد منه كبير فائدة .

(٢) هي بلدة على الفرات من نواحي بغداد ، ذات نخيل كثير وخيرات واسعة .

(٣) انظر الكتاب ١٥٧ ح ٢ (٤) كذا في أ ، ب . وفي ش : « منه فيه »

كانت من الخفاء على ما ذكرنا وهي متحركة ازدادت خفاء بالسكون نحو بحاي،
فأشبهت حينئذ الحرف المدغم . ونحو من ذلك ما يحكى عنهم من قولهم : «التقت
حلقتا البطان» بإثبات الألف ساكنة في اللفظ قبل اللام ، وكأن ذلك إنما جاز
ههنا لمضاربة اللام النون^(١)؛ ألا ترى أن في مَقْطَع اللام غُنَّة كالنون ، وهي أيضا
تقرب من الياء حتى يجعلها بعضهم في اللفظ ياء ، فحملت اللام في هذا على النون ،
كما حملت أيضا عليها في لَعَلِّ ، ألا تراه كيف كرهوا النون من لَعَلِّ مع اللام ، كما
كرهوا النون في إِنِّى ، وعلى ذلك قالوا : هذا يَلُوسَقَر ، وَيَلِّى سَفِر ، فأبدلوا الواو ياء
لضعف حجب اللام كما أبدلوها «في قَنِية» ياء ، لضعف حجب النون ، وكأن «قَنِية» — وهي
عندنا من «قنوت» — ، و«يَلِّيا» أشبه من عَذَى وصبيان ، لأنه لا غُنَّة في الذال والباء^(٢).
ومثل «يَلِّى» قولهم : فلان من عِلِّية الناس ، وناقعة عِلِّيان^(٣) . فأما إبدال يونس هذه
النون في الوقف ألفا وجمعه بين ألفين في اضربا ا ، واضربنا ا ، فهو الضعيف
المستكره الذى أباه أبو إسحاق وقال فيه ما قال^(٤) .

ومن الأمر الطبيعى الذى لا بد منه ، ولا وعى عنه ، أن يلتقى الحرفان
الصحيحان فيسكن الأول منهما في الإدراج ، فلا يكون حينئذ بُدَّ من الادغام ،

- ١٥ (١) أى فأشبه اجتماع الساكنين في «حلقتا البطان» اجتماعهما في اضربان على رأى يونس .
(٢) هكذا بتقديم الواو على الياء في ا ، ح ، وفى ش ، ب بتقديم الياء . وبلو سفر ، وبلى سفر :
بلاء السفر والتجارب وحكته مداورة الشئون .
(٣) العذى : الزرع لا يسقى إلا من ماء المطر لبعده عن المياه والعيون ، وقد جعل ابن جنى الياء
فيه مبدلة من الواو ، وهذا رأى في اللغة ، ويرى بعضهم كصاحب القاموس أن الياء أصيلة فيه .
٢٠ (٤) هكذا بالياء الموحدة كما في ا ، ب ، وفى ش والمطبوعة «بالياء» وهو تصحيف ، والمراد
الذال في عَذَى والباء في صبيان . (٥) يقال : ناقعة عليان أى مشرقة ، وصوت عليان : جهر .
(٦) انظر ص ٨٩ من هذا الكتاب .
(٧) يقال : لا وعى لى عن هذا الأمر ؛ أى لا بد لى منه .

متصلين كانا أو منفصلين . فالمتصلان نحو قولك : شَدَّ، وَصَبَّ، وَحَلَّ ؛ فالأدغام واجب لا محالة ، ولا يوجدك اللفظ به بُدْأ منه . والمنفصلان نحو قولك : خذْ ذاك ، ودَعْ عامراً . فإن قلت : فقد أقدر أن أقول : شُدِّدْ، وَحُلِّلْ ، فلا أدغم ، قيل : متى تجشمت ذلك وقفت على الحرف الأول وقفة تامَّة ، وكلامنا إنما هو على الوصل . فاما قراءة عاصم : (وقيل من راقٍ) ببيان النون من « مَنْ » ، فغيب في الإعراب ، معيِّف في الاستماع ، وذلك أن النون الساكنة لا توقف في وجوب ادغامها في الراء ، نحو : من رأيت ، ومن رَأَاكَ ؛ فإن كان ارتكبت ذلك ووقف على النون صحيحة غير مدغمة ، لِيُنَبِّهَ به على انفصال المبتدأ من خبره فغير مرضيٍّ أيضاً ؛ ألا ترى إلى قول عديٍّ :
مَنْ رَأَيْتَ الْمُنُونَ عَرَيْنَ أُمٍّ مِنْ ذَا عَلَيْهِ مَنْ أَنْ يُضَامَ خَفِيرٌ

بادغام نون « مَنْ » في راء رأيت . ويكفي من هذا إجماع الجماعة على ادغام (من راقٍ) وغيره مما تلك سبيله . وعاصم في هذا مناقض لمن قرأ : « فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ » ببادغام تاء تلقف . وهذا عندي يدل على شدة اتصال المبتدأ بخبره ، حتى صارا معا ههنا كالجُزء الواحد ، فجري « هَيْتَ » في اللفظ مجرى خَدَبَ ، وَهَجَفَ ؛ ولولا أن الأمر كذلك للزمك أن تقدر الابتداء بالساكن ، أعني تاء المضارعة من « تتلقف » . فاعرف ذلك . وأما المعتلان فإن كانا مَدِينِ منفصلين فالبيان لا غير ، نحو : في يده ، وذو وقرة ،

(١) كذا في ش . وفي أ ، ب : « الاستماع » . وقد كان خيرا لابن جني أن ينزه لسانه عن الوقوع في القراءة الصحيحة المتواترة عن الرسول عليه الصلاة والسلام وغاب عنه أن عاصما — وتبعه حمص — يسكت على « مَنْ » سكتة لطيفة ثم يبتدئ « راق » وعلى ذلك فلا سبيل إلى الإدغام ، وهذه السكتة قصد بها دفع اللبس وألا يتوهم أن « مَنْ راق » هي مَرَّاقُ فعال من مرق وانظر النشر ١ / ٤١٩ طبعة دمشق ، والآلوسي والفرطجي في تفسير سورة القيامة .

(٢) يريد عدي بن زيد ، وانظر القصيدة في الأغاني ص ١٣٨ ح ٢ طبعة الدار .
(٣) عرين : أي تركزن وأهملن ؛ تقول : عريت الشيء خليته وأهملته . وفي اللسان في « منن » : « عرين » في مكان « عرين » ، وفي رواية الأغاني مكانهما : خلدن .
(٤) هو البرى كما في البحر المحيط ص ٣٦٣ ح ٤ . ويريد قوله تعالى : « وأوحينا إلى موسى أن اتق عصاك فإذا هي تلقف ما يأفكون » آية ١١٧ سورة الأعراف .

وإن كانا متصلين ادغما نحو : مرضية، ومدعوة؛ فإن كان الأول غير لازم فك في المتصل أيضا، نحو قوله :

* بان الخليط ولو طووت ما بانا ^(١) *

وقول العجاج :

* وفاحيم دوي حتى أعلنكسا ^(٢) *

ألا ترى أن الأصل داويت، وطاوت، فالحرف الأول إذا ليس لازما. فإن كانا بعد الفتحة ادغما لا غير، متصلين ومنفصلين؛ وذلك نحو : قو، وجو، وحى، وعى، ومصطفو واقيد، وغلامى ياسير؛ وهذا ظاهر.

فهذا ونحوه طريق ما لا بد منه؛ [وما لا يجرى مجرى التحيز اليه والتخير له] ^(٣).

- وما منه بد هو الأكثر وعليه اعتماد القول، وفيه يطول السؤال والخوض، وقد تقدم صدر منه، ونحن نقتري في آتى الأبواب جميعه، ولا قوة إلا بالله؛ فأما إن استوفينا فى الباب الواحد كل ما يتصل به — على تراحم هذا الشأن، وتقارود بعضه مع بعض — اضطرت الحال الى إعادة كثير منه، وتكريره فى الأبواب المضاهية لبابه؛ وسترى ذلك مشروحا بحسب ما يعين الله عليه وينهض به.

(١) هذا مطلع قصيدة بلرب. وبقية البيت :

* وقطعوا من جبال الوصل أقرانا *

(٢) الذى فى ديوان العجاج ٣١ : «فاحم» . وهو متعلق بقوله قبل :

* أزمان غراء ترق العنسا *

(٣) زيادة فى سه، ح.

(٤) أى نستوعب . والاعتراق والاستغراق معناهما واحد.

باب القول على الاطراد والشذوذ

أصل مواضع (ط ر د) في كلامهم التتابع والاستمرار . من ذلك طردت الطريدة ، إذ أتبعتها واستمرت بين يديك ؛ ومنه مطاردة الفرسان بعضهم بعضاً ؛ ألا ترى أن هناك كراً وفرّاً ؛ فكلٌّ يطرد صاحبه . ومنه المطرد : ربح قصير يطرد به الوحش ، واطرد الجدول إذا تتابع ماؤه بالريح . أنشدني بعض أصحابنا لأعرابي :
مالك لا تذكر أو تزور بيضاء بين حاجبها نور
تمشى كما يطرد الغدير
ومنه بيت الأنصاري^(١) :

* أتعرف رثماً كأطراد المذاهب *

أى كتتابع المذاهب ، وهى جمع مذهب ؛ وعليه قول الآخر^(٢) :
سيكيفيك الإله ومسنات بكندل لب تظرد الصلالا
أى تتابع إلى الأرضين المطورة لشرب منها ؛ فهى تسرع وتستمر إليها . وعليه بقية الباب .

وأما مواضع (ش ذ ن) في كلامهم فهو التفرق والتفرّد ؛ من ذلك قوله :

* يتركن شذان الحصى جوافلا * ١٥

(١) الأنصاري : هو قيس بن الخطيم . والمذاهب : جلود مذهبة بخطوط يرى بعضها في أثر بعض . وبقية البيت :

* لعمرة وحشا غير موقف راكب *

وانظر اللسان في ذهب وطرده ، والديوان ١٠ ، وجهرة أشعار العرب في المذهبات .

(٢) هو الراعى يصف الإبل وأتباعها مواضع المطر ، فالمسنات : الإبل ولبن : يريد لبنى ، وهو واد حوله هضب كثير شبه به الإبل . وقوله تظرد الصلال أى تتابع إليها لحذف الجار وأوصل الفعل والصلال جمع صلة وهى مواقع المطر فيها نبات فالإبل ترعاها . انظر اللسان في طرد وصل ، والمخصص ١٠/٢٠٩ .
(٣) شذان (بفتح الشين) . وهو وصف على فلان ، على أن الأنسب بقوله « جوافلا » أن يقرأ : شذان بضم الشين جمعا .

أى ما تطاير وتهافت منه . وشذ الشيء ^(١) يشذ ويشذ شذوذا وشذاً ، وأشذذته أنا ، وشذذته أيضاً أشذّه (بالضم لا غير) ، وأبأها الأصمعيّ وقال : لا أعرف إلا شاذاً أى متفرقاً . وجمع شاذ شذاذ ؛ قال :

* كبعض من مرّ من الشذاذ *

هذا أصل هذين الأصلين فى اللغة . ثم قيل ذلك فى الكلام والأصوات على ستمته وطريقه فى غيرهما ، بفعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام فى الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطّودا ، وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه وأنفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً ؛ حملاً لهذين الموضعين على أحكام غيرهما .

ثم اعلم من بعد هذا أن الكلام فى الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب :
مطرّد فى القياس والاستعمال جميعاً ، وهذا هو الغاية المطلوبة ، والمثابة المنوبة ؛
وذلك ؛ بو : قام زيد ، وضربت عمرا ، وصررت بسعيد .

ومزرد فى القياس ، شاذ فى الاستعمال . وذلك نحو الماضى من : يدّر ويدّع .
وكذلك قولهم « مكانٌ مبّقل » هذا هو القياس ، والأكثر فى السماع باقل ، والأول مسموع أيضاً ؛ قال أبو دؤاد لابنه دؤاد « يا بنيّ ما أعاشك بعدى ؟ » فقال دؤاد :
أعاشنى بعدك وادٍ مبّقلٌ آكلٌ من حوذانه وأنسل ^(٢)

وقد حكى أيضاً أبو زيد فى كتاب (حيلة ومحالة) : مكانٌ مبّقل . ومما يقوى فى القياس ، ويضعف فى الاستعمال مفعول عسى أسماً صريحاً ؛ نحو قولك : عسى زيد

(١) يريد أنه أنكر « شذ » متعدياً ولا يعرفها إلا فعلاً لازماً فى معنى تفرّق لا فى معنى فزق .
(٢) الحوذان . اسم نبت . وأنسل . يروى بفتح الهمزة ، ومعناه أسمن حتى يسقط الشعر .
ويروى بضمها ؛ ومعناه تنسل إلى غنى . وانظر اللسان فى « نسل وبقل » .
(٣) انظر معجم الأدباء ٢١٦/١ طبع مطبعة الحلبي .
(٤) فى ش : « استعمال مفعول » وكذا العبارة فى المزهر . وهو يريد بمفعول عسى خبرها .

قائماً أو قياماً ؛ هذا هو القياس ، غير أن السماع ورد بحظره ، والاقتصار على ترك استعمال الاسم ههنا ؛ وذلك قولهم : عسى زيد أن يقسوم ، و (عسى الله أن يأتي بالفتح) . وقد جاء عنهم شيء من الأول ؛ أنشدنا أبو علي :

أَكثَرَتْ فِي الْمَثَلِ مُلِحاً دَائِماً لَا تَعْدُلَا إِنِّي عَسَيْتُ صَائِماً^(٢)

ومنه المثل السائر : « عسى الغويّر أبؤسا » .

والتالث المطرود في الاستعمال ، الشاذ في القياس ؛ نحو قولهم : أخوص الرمث^(٣) ، واستصوبت الأمر . أخبرنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى قال : يقال استصوبت الشيء ، ولا يقال : استصبت الشيء . ومنه استخوذ ، وأغليت المرأة^(٤) ، وأستنوق الجمل ، وأستتيست الشاة ، وقول زهير :

* هنالك إن يُستخولوا المال يُخولوا^(٥) *

ومنه استفيل الجمل ؛ قال أبو النجم :

* يدير عيني مصعب مستفيل^(٦) *

والرابع الشاذ في القياس والاستعمال جميعاً . وهو كستميم مفعول ، فيما عينه واو ؛ نحو : ثوب مَصْبُون ، ومسك مَدْوُوف^(٨) . وحكى البغداديون : فرس مَقْوُود ،

(١) كذا ، ولا يعرف هذا ؛ فإن المعنى لا يجزبه عن الذات إلا بتأويل .

(٢) رسم « تعذلا » بالألف في مكان نون التوكيد الخفيفة وفقاً في ١٠٠ وبقية الأصول بالنون .

(٣) الرمث : شجر ترعاه الإبل ، وإخواصه أن يبذره ورق ناعم كأنه خوصة .

(٤) يقال : أغليت المرأة ولدها إذا أرضعته وهي حامل . (٥) عجز هذا البيت :

* وإن يسألوا يعطوا وإن يسروا يغلوا *

واستخوال المال أن يسأل ناقة عارية للبهنا وأوبارها أو فرسا للفزعليها ، وإخواله : إعطاؤه .

ويروى يستخبلوا ... يتخبلوا . وانظر اللسان (خبل) . (٦) استفيل الجمل : صار كالقفيل .

(٧) هذا في وصف غل إبل . والمصعب : الذي لم يذل . وهذا من أرجوزته الطويلة التي أولها :

* الحمد لله الوهب المجزل *

وانظرها بتمامها في الطرائف الأدبية .

(٨) أي مخلوط أو مبلول . ومن شواهد ذلك قوله : والمسك في عنبره مدووف . وانظر اللسان (داف) .

ورجل مَعُوذ من مرضه . وكل ذلك شاذ في القياس والاستعمال . فلا يسوغ القياس عليه ، ولا رد غيره إليه . [ولا يحسن ^(١) أيضا استعماله فيما استعملته فيه إلا على وجه الحكاية] .

واعلم أن الشيء إذا أُطرد في الاستعمال وشذَّ عن القياس ، فلا بد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه ؛ لكنه لا يتخذ أصلا يقاس عليه غيره . ألا ترى أنك إذا سمعت : استحوذ واستصوب أذيتهما بحالهما ، ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلى غيرهما . ألا تراك لا تقول في استقام : استقوم ، ولا في استساغ : استسوغ ، ولا في استباع : استبّع ، ولا في أعاد : أعود ، لو لم تسمع شيئا من ذلك ؛ قياسا على قولهم : أخوص الرث . فإن كان الشيء شاذًا في السماع مطردا في القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك ، وجرّيت في نظيره على الواجب في أمثاله . من ذلك امتناعك من : وذر ، وودع ؛ لأنهم لم يقولوها ، ولا عرو ^(٢) [عليك] أن تستعمل نظيرهما ؛ نحو : وزن ووعد لو لم تسمعهما . فأما قول أبي الأسود :

لَيْتَ شِعْرِي عَنْ خَالِي مَا الَّذِي غَالَهُ فِي الْحُبِّ حَتَّى وَدَعَهُ

فشاذ . وكذلك قراءة بعضهم (ما ودّعت ربك وما قلى) . فأما قولهم : ودع الشيء يدع — إذا سكن — فأتدع ؛ فسموع متبّع ؛ وعليه أنشد بيت الفرزدق :

وعَضُّ زَمَانٍ يَابَنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدْعَ مِنْ الْمَالِ إِلَّا مُسَحَّتٌ أَوْ مَجْلَفٌ ^(٣)

فعنى «لم يدع» — بكسر الدال — أى لم يتدع ولم يثبت ، والجملة بعد «زمان» في موضع جر لكونها صفة له ، والعائد منها إليه محذوف للعلم بموضعه ، وتقديره : لم يدع فيه

(١) ما بين القوسين زيادة من — . (٢) زيادة من أ .

(٣) انظر الخزانة ص ٣٤٩ ج ٢ ، والرواية التي أوردها ابن جني هنا رواها أبو عبيدة ، ورواها ابن الأنباري في شرح المفضليات في قصيدة سويد بن أبي كاهل الشكري . انظر الشرح ٣٩٦

أولاً جله من المسال إلا مُسَحَّتْ أو مُجَلَّفٌ ؛ فيرتفع «مسحت» بفعله و «مجلف» عطف عليه ، وهذا أمر ظاهر ليس فيه من الاعتذار والاعتلال ما في الرواية الأخرى ^(١) .
ويمكن عن معاوية أنه قال : خير المجالس ما سافر فيه البصر ، وأتدع فيه البدن ^(٢) .
ومن ذلك استعمالك « أن » بعد كاد نحو : كاد زيد أن يقيم ، هو قليل شاذ في الاستعمال ، وإن لم يكن قبيحاً ولا مأياً في القياس . ومن ذلك قول العرب :
أقائم أخواك أم قاعدان ؟ هذا كلامها . قال أبو عثمان : والقياس يوجب أن
تقول : أقائم أخواك أم قاعد ^(٣) هما ؟ إلا أن العرب لا تقول إلا قاعدان ؛ فتصل ^(٤)
الضمير ، والقياس يوجب فصله ليعادل الجملة الأولى ^(٥) .

باب في تقاود السماع وتقارع الانتزاع ^(٦)

هذا الموضوع كأنه أصل الخلاف الشاشرين النحويين . وسنفرد له باباً . غير
أنا نقدم ها هنا ما كان لائقاً به ، ومقدمة للقول من بعده . وذلك على ضرب :
فمنها أن يكثر الشيء فيسئل عن علته ؛ كرفع الفاعل ، ونصب المفعول ،
فيذهب قوم إلى شيء ، ويذهب آخرون إلى غيره . فقد وجب إذا تأمل القولين

(١) هي «مسحت» بالنصب ، ونرجعت على أن المراد : أو هو مجلف .

(٢) في نوادر القالي ٢١٥ عزوهذا إلى الأحنف بن قيس ، وقد قيل له : أي المجالس أطيب ؟

(٣) لأنه معطوف على الوصف المستغنى برفوعه عن الخبر ، وإنما يكون رفوعه اسماً ظاهراً ،
أو ضميراً منفصلاً . وابن هشام يرى أنه ليس له فاعل ظاهر ولا ضمير منفصل بل استغنى بالمستتر على خلاف
القياس ، وكأنه يغتفر في التواني ما لا يغتفر في غيرها ، ويرى غيره أن « أم » هنا منقطعة ، والتقدير :
أم هما قاعدان . راجع الصبيان على الأشموني في مبحث الابتداء . (٤) يريد الضمير المستتر

في قاعدان ، فإنه نوع من المنصل . (٥) كذا في أ . وفي ش ، ب : « الأخرى » .

(٦) تقاود السماع : اطراده في شيء ، وعدم اختلافه فيه ؛ كرفع الفاعل : اتفق السماع فيه .
وتقارع الانتزاع : تخالفه وتفايره ، من قوطم : تقارع القوم : تضاربوا بالسيوف . والانتزاع الاستنباط .
(٧) كذا في ب ، ج . وفي أ : « أننا » .

واعتماد أقواهما، ورفض صاحبه^(١) . فإن تساويا في القوة لم ينكر اعتقادها جميعا؛ فقد يكون الحكم الواحد معلولا بعلمتين . وسنفرد لذلك بابا . وعلى هذا معظم قوانين العربية . وأمره واضح، فلا حاجة بنا إلى الإطالة فيه^(٢) .

- ومنها أن يسمع الشيء، فيستدل به من وجه على تصحيح شيء أو إفساد غيره^(٣)،
ويستدل به من وجه آخر على شيء غير الأول . وذلك كقولك : ضربتك ،
وأكرمته ، ونحو ذلك مما يتصل فيه الضمير المنصوب بالضمير قبله المرفوع .
فهذا موضع يمكن أن يستدل به على شدة اتصال الفعل بفاعله .

- ووجه الدلالة منه على ذلك أنهم قد أجمعوا على أن الكاف في نحو ضربتك من
الضمير المتصل ، كما أن الكاف في نحو ضربك زيد كذلك ، ونحن نرى الكاف
في ضربتك لم تباشر نفس الفعل ، كما باشرته في نحو ضربك زيد ، وإنما باشرت
الفاعل الذي هو التاء ، فلولا أن الفاعل قد مُزج بالفعل ، وصيغ معه ، حتى صار
جزءا من جملته ، لما كانت الكاف من الضمير المتصل ، ولا اعتدت لذلك منفصلة
لامتصلا . لكنهم أجروا التاء التي هي ضمير الفاعل في نحو ضربتك — وإن لم تكن
من نفس حروف الفعل — مجرى نون التوكيد التي يبنى الفعل عليها ، ويضم إليها ،
في نحو لأضربتك . فكما أن الكاف في نحو هذا معتدة من الضمير المتصل وإن لم
تلي نفس الفعل ، كذلك الكاف في نحو ضربتك ضمير متصل وإن لم تلي نفس الفعل .
فهذا وجه الاستدلال بهذه المسألة ونحوها على شدة اتصال الفعل بفاعله ،
وتصحيح القول بذلك .

(١) يريد بصاحبه الرأي الأضعف . بجملة صاحب الأقوى لأنه يقرن معه ، إذ كان ضده
ومقابل له . وفي ج : « رفض الآخر » . (٢) كذا في أ . وسقط في ش ، ب .
(٣) كذا في أ ، ج . وفي ش وب ، والمطبوعة : « غناد » .

وأما وجه إفساده شيئا آخر فن قبل أن فيه ردّا على من قال : إن المفعول إنما نصبه الفاعل وحده ، لا الفعل وحده ، ولا الفعل^(١) والفاعل جميعا .

وطريقة الاستدلال بذلك أنا قد علمنا أنهم إنما يعنون بقولهم : الضمير المتصل : أنه متصل بالفاعل فيه لا محالة ؛ ألا تراهم يقولون : إن الهاء في نحو مررت به ، ونزلت عليه ، ضمير متصل ، أى متصل بما عمل فيه وهو الجاز ؛ وليس لك أن تقول : إنه متصل بالفعل ؛ لأن الباء كأنها جزء من الفعل ؛ من حيث كانت معاقبة لأحد أجزائه المصوغة فيه ، وهى همزة أفعل ؛ وذلك نحو أنزلته ونزلت به ، وأدخلته ودخلت به ، وأخرجته ونجرت به ؛ لأمرين^(٢) :

أحدهما أنك إن اعتدلت الباء لما ذكرت كأنها بعض الفعل ، فإن هنا دليلا آخر يدل على أنها كـ بعض الاسم ؛ ألا ترى أنك تحكم عليها وعلى ما جرته بأنهما جميعا في موضع نصب بالفعل ، حتى إنك لتجيز العطف عليهما جميعا بالنصب ؛ نحو قولك : مررت بك وزيدا ، ونزلت عليه وجعفرًا ؛ فإذا كان هنا أمران أحدهما على حكم والآخر على ضده ، وتعارض هذا التعارض ، ترافعا أحكامهما ، وثبتت أن الكاف في نحو

(١) الذى قال : إن المفعول نصبه الفاعل وحده هو هشام بن معاوية من أعيان أصحاب الكساء ، وكانت وفاته سنة ٢٠٩ هـ ، وانظر البغية ٤٠٩ . وذهب جمهور الكوفيين الى أن العامل فيه الفعل والفاعل جميعا ، ويرى البصريون أن العامل فيه الفعل أو ما حمل عليه ، وانظر الإنصاف ٤٠ وشرح الرضى على الكافية ٢١ / ١ ، والمص ١٦٥ / ١ (٢) فى ١ : « بالفاعل » .
(٣) متعلق بقوله : « متصل » وهو المنفى . (٤) متعلق بقوله : « ليس لك ... » فهو متعلق بالمنفى . (٥) هذا رأى ابن جنى ، وتحقيق النحاة لا يجيزون ذلك ؛ فإن من شرط العطف على المحل عندهم ظهور الإعراب المحلى فى التصحيح ، نحو : ليس زيد بقائم ولا قاعدا . وانظر المنفى فى أقسام العطف فى الباب الرابع . (٦) أى أحدهما يدل على حكم ، فالتجربة محذوف وهو يدل . ويبدو أن « يدل » سقطت من النسخ . (٧) أى رفع كل منهما حكم الآخر وأزاله . وهذا كما يقول الجدليوت : إذا تمارض الشيطان قساقطا فى جـ : « وإذا تمارض الدليلان تماثما » ، وانظر فيما يحى الباب المقود لتراجع الأحكام .

مررت بك متصلة بنفس الباء ؛ لأنها هي العاملة فيها . وكذلك الهاء في نحو إنه أخوك ، وكأنه صاحبك ، وكأنه جعفر : ^(١) هي ضمير متصل ، أى متصل بالعامل فيه ، وهذا واضح .

والآخر إطباق النحويين على أن يقولوا في نحو هذا : إن الضمير قد خرج عن الفعل ، وانفصل من الفعل ؛ وهذا تصرّح منهم بأنه متصل أى متصل بالباء العاملة فيه ، فلو كانت التاء في ضربتك هي العاملة في الكاف ، لفسد ذلك ؛ من قبل أن أصل عمل النصب إنما هو للفعل ، وغيره من النواصب مشبه في ذلك بالفعل ، والضمير بالإجماع أبعد شيء عن الفعل ؛ من حيث كان الفعل موعلا في التنكير ، والاسم المضممر متناه في التعريف . بل إذا لم يعمل الضمير في الظرف ولا في الحال — وهما مما تعمل فيه المعاني ^(٢) — كان الضمير من نصب المفعول به أبعد ، وفي التقصير عن الوصول إليه أقعد . وأيضا فإنك تقول : زيد ضرب عمرا ، والفاعل مضممر في نفسك ، لا موجود في لفظك ، فإذا لم يعمل المضممر ملفوظا به ، كان ألا يعمل غير ملفوظ به أخرى وأجدر .

وأما الاستدلال بنحو ضربتك على شيء غير الموضعين المتقدمين ، فإن يقول قائل : إن الكاف في نحو ضربتك منصوبة بالفعل والفاعل جميعا ، ويقول : إنه متصل بهما كاتصاله بالعامل فيه في نحو إنك قائم ونظيره . وهذا أيضا وإن كان قد ذهب إليه هشام فإنه عندنا فاسد من أوجه ^(٣) ^(٤) :

- (١) سقط هذا اللفظ في ش . (٢) يراد بالمعنى ما فيه معنى الفعل ، وهو ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته ؛ كحرف التنبيه واسم الإشارة . انظر شرح الرضى للكافية ٢ / ٢٠١ ، والكتاب ١ / ٢٤٧ . (٣) ما نسبته إلى هشام نسبته غيره إلى الكوفيين ، وينسب بعضهم إلى الفراء . منهم ، فأما هشام فهو صاحب القول بأن العامل هو الفاعل وحده ، وانظر ما كتبه آنفا . (٤) انظر في إفساد هذا القول الإنصاف ٤٠ .

أحدها أنه قد صحّ ووضح أن الفعل والفاعل قد تنزّلا باثني عشر دليلا منزلة الجزء الواحد، فالعمل إذا إنما هو للفعل وحده ، واتصل به الفاعل فصار جزءا منه ؛ كما صارت النون في نحو لتضربن زيدا كالجزء منه ، حتى خلط بها ، وبني معها . ومنها أن الفعل والفاعل إنما هو معنى ، والمعاني لا تعمل في المفعول به ، إنما تعمل في الظروف .

ومن ذلك أن تستدلّ بقول ضيّغ^(١) الأسدى :

إذا هو لم يخفنى في ابن عمى — وإن لم ألقه — الرجل الظلوم

على جواز ارتفاع الاسم بعد إذا الزمانية بالابتداء ؛ ألا ترى أن « هو » من قوله « إذا هو لم يخفنى » ضمير الشأن والحديث ؛ وأنه مرفوع لا محالة . فلا يخلو رفعه من أن يكون بالابتداء كما قلنا ، أو بفعل مضمر . فيفسد أن يكون مرفوعا بفعل مضمر ؛ لأن ذلك المضمر لا دليل عليه ، ولا تفسير له ؛ وما كانت هذه سبيله لم يجز إضماره .

فإن قلت : فلم لا يكون قوله « لم يخفنى في ابن عمى الرجل الظلوم » تفسيرا للفعل الرفع لـ « هو » ؟ كقولك : إذا زيد لم يلقي غلامه فعالت كذا ، فترفع زيدا بفعل مضمر يكون ما بعده تفسيرا له .

قيل : هذا فاسد من موضعين : أحدهما أنا لم نر هذا الضمير على شريطة التفسير عما فيه فعل محتاج إلى تفسير . فإذا أدى هذا القول إلى مالا نظيره ،

(١) في مستدرک الناج (ضم) : « ضيغ الأسدى شاعر قاله ابن جني » . (٢) بنى ابن جني هذا الكلام على أن الضمير ضمير الشأن والحديث ، كما ترى : ولا يلزم المصير إلى ما رأى . فقد يجوز أن يكون الضمير « هو » راجعا إلى محدث عنه في الكلام السابق ، وأبدل منه « الرجل الظلوم » و « هو » فاعل لفعل يفسره « لم يخفنى » أى أمن . (٣) في ش « حاله » . (٤) يريد ضمير الشأن والحديث .

- وجب رفضه وأطراح الذهاب إليه . والآحر أن قولك « لم يخفني الرجل الظلوم » إنما هو تفسير لـ «هو» ، من حيث كان ضمير الشأن والقصة لا بدله أن تفسره الجملة ؛ نحو قول الله عز وجل : (قل هو الله أحد) فقولنا (الله أحد) تفسير لـ « هو » . وكذلك قوله تعالى : (فإنها لا تعمى الأبصار) فقولك : (لا تعمى الأبصار) تفسير لـ «ها» ، من قولك : فإنها ، من حيث كانت ضمير القصة . فكذلك قوله : « لم يخفني الرجل الظلوم » إنما هذه الجملة تفسير لـ «هو» . فإذا ثبت أن هذه الجملة إنما هي تفسير لنفس الاسم المضممر بقى ذلك الفعل المضممر لا دليل عليه ؛ وإذا لم يقم عليه دليل بطل إضماره ؛ لما فى ذلك من تكليف علم الغيب . وليس كذلك (إذا زيد قام أكرمته) ونحوه ؛ من قبل أن زيدا ^(١) تام ، غير محتاج إلى تفسير . فإذا لم يكن محتاجا إليه صارت الجملة بعده تفسيراً للفعل الرفع له ، لاله نفسه .
- ١٠ فإذا ثبت بما أوردناه ما أوردناه ، علمت وتحققت أن « هو » من قوله « إذا هو لم يخفني الرجل الظلوم » مرفوع بالابتداء لا بفعل مضممر .
- وفى هذا البيت تقوية لمذهب أبى الحسن فى إجازته الرفع ^(٢) بعد إذا الزمانية بالابتداء فى نحو قوله تعالى (إذا السماء انشقت) و (إذا الشمس كورت) .
- ١٥ ومعنا ما يشهد لقوله هذا : شىء غير هذا ، غير أنه ليس ذلك غرضنا هنا ، إنما الغرض إعلامنا أن فى البيت دلالة على صحة مذهب أبى الحسن هذا . فهذا وجه صحيح يمكن أن يستنبط من بيت ضيفم الذى أنشدناه .

(١) كذا فى ش ، ب وهو الصواب . وفى أ والمطبوعة : قام . وهو تحريف . وفى ح : « من

قبل أن زيدا غير محتاج إلى تفسير » .

(٢) كذا فى ج ، وفى سائر الأصول : « رفع زيد » .

(٣) كذا فى أ ، ب . وفى ش والمطبوعة : « معنى » .

وفيه دليل آخر على جواز خلق الجملة الجارية خبراً عن المبتدأ من ضمير يعود إليه منها ؛ ألا ترى أن قوله « لم يخفى الرجل الظلوم » ليس فيه عائد على هو ، وكيف يكون الأمر إلا هكذا ؛ ألا تعلم أن هذا المضمرة على شريطة التفسير لا يوصف ولا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه ولا يعود عائد ذكر عليه ؛ وذلك لضعفه ؛ من حيث كان مفتقراً إلى تفسيره . وعلى هذا ونحوه عامة ما يرد عليك من هذا الضرب ؛ ألا ترى أن قول الله عز وجل (الله أحد) لا ضمير فيه يعود على (هو) من قبله . واعلم أن اللفظ قد يرد شيء منه فيجوز جوازاً صحيحاً أن يستدل به على أمر ما ، وأن يستدل به على ضده البتة . وذلك نحو مررت بزيد ، ورغبت في عمرو ، وعجبت من محمد ، وغير ذلك من الأفعال الواصلة بحروف الجر .

فأحد ما يدل عليه هذا الضرب من القول أن الجاز معتد من جملة الفعل الواصل به ؛ ألا ترى أن الباء في نحو مررت بزيد معاقبة لهزمة النقل في نحو أمرت زيدا ، وكذلك قولك أنرجته ونرجت به ، وأنزلته ونزلت به . فكما أن همزة أفعل مصبوغة فيه ، كائنة من جملته ، فكذلك ما عاقبها من حروف الجر ينبغي أن يعتد أيضاً من جملة الفعل ؛ لمعاقبته ما هو من جملته . فهذا وجه .

والآخر أن يدل ذلك على أن حرف الجر جار مجرى بعض ما جزه ؛ ألا ترى أنك تحكم لموضع الجاز والمجرور بالنصب فيعطف عليه فينصب لذلك ، فنقول : مررت بزيد وعمرا ، وكذلك أيضاً لا يفصل بين الجاز والمجرور ؛ لكونهما في كثير

(١) وذلك أن الخبر عن المبتدأ في المعنى ؛ إذ كان تفسيره ، فاستغنى عن العائد .

(٢) انظر في هذا المعنى في الباب الرابع (المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظاً ورتبة) .

(٣) كذا في ١ . وفي ش ، ب : « موضوعة » .

(٤) كذا في ١ . وفي ش ، ب : « فتعطف ... فننصب » .

من المواضع بمنزلة الجزء الواحد^(١) . أفلا تراك كيف تقدّر اللفظ الواحد^(٢) تقديرين مختلفين ، وكل واحد منهما مقبول في القياس ، متعلق باليشير والإيناس .
ومن ذلك قول الآخر^(٣) :

زَمَانَ عَلَى غُرَابٍ غُدَافٍ فَطَيَّرَهُ الشَّيْبُ عَنِّي فَطَارَا

- فهذا موضع يمكن أن يذهب ذاهب فيه إلى سقوط حكم ما تعلق به الظرف من الفعل ، ويمكن أيضا أن يستدل به على ثباته وبقاء حكمه . وذلك أن الظرف الذي هو (على) متعلق بمحذوف ، وتقديره غداة ثبت على أو استقر على غراب ، ثم حذف الفعل وأقيم الظرف مقامه . وقوله فطّيره — كما ترى — معطوف . فأما من أثبت به حكم الفعل المحذوف فله أن يقول : إن طيره معطوف على ثبت أو استقر^(٤) ، وجواز العطف عليه أدل دليل على اعتداده وبقاء حكمه ، وأن العقد عليه ، والمعاملة في هذا ونحوه إنما هي معه ؛ ألا ترى أن العطف نظير التثنية ، ومحال أن يثنى الشيء فيصير مع صاحبه شيئين إلا وحالهما في الثبات والاعتداد واحدة .
- فهذا وجه جواز الاستدلال به على بقاء حكم ما تعلق به الظرف ، وأنه ليس أصلا متروكا ، ولا شرعا منسوخا .

١٥ (١) كذا في أ ، ش ، ب . وفي ج : « الحرف » . (٢) سقط في ش هذا اللفظ .

(٣) هو أبوحية النخعي . وقبل البيت :

زَمَانَ الصَّبَا ، لَيْتَ أَيْمَانَا رَجَعْنَا لَنَا الصَّالِحَاتِ الْقَصَارَا

وبعده :

فَلَا يَمُودُ اللَّهُ ذَاكَ الْغُرَابَ وَإِنْ هُوَ لَمْ يَسْقِ إِلَّا أَذْكَارَا

٢٠ وقوله : « على غراب غداف » أراد به الشباب والشعر الأسود . وانظر الحيوان بتحقيق الأستاذ هرون

٤٢٩/٣ وأما المرتضى ١٠٠/٢ (٤) كذا في ش ، ب . وفي أ : « الظروف » .

(٥) المناسب لما هنا : زمان . وكان هناك رواية أخرى : « غداة على ... » فذهب ذكر المؤلف إليها .

(٦) هذا من ابن جني على أن « على غراب » جملة فعلية فاعلها « غراب » وليس يجب هذا ؛

فـ « غراب » مبتدأ لا فاعل ، وخبره « على » وليس في الكلام ما يختص بالفعل أو يظلم فيه حتى يقدر

٢٥ الفعل كما يريد . وعلى هذا فقوله « فطّيره » عطف على الجملة الاسمية لا على متعلق الظرف .

وأما جواز اعتقاد سقوط حكم ما تعلّق به الظرف من هذا البيت فلا أنه قد عطف قوله « فطيره » على قوله « على » وإذا جاز عطف الفعل على الظرف قوى حكم الظرف في قيامه مقام الفعل المتعلّق هو به، وإسقاطه حكمه وتولّيه من العمل ما كان الفعل يتولّاه، وتناوله به ما كان هو متناولا له .

فهذان وجهان من الاستدلال بالشئ الواحد على الحُكْمَيْنِ الضدّين، وإن كان وجه الدلالة به على قوّة حكم الظرف وضعف حكم الفعل في هذا وما يجري مجراه هو الصواب عندنا، وعليه اعتمادنا وعقّدنا . وليس هذا موضع الانتصار لما نعتقده فيه، وإنما الغرض منه أن تُرى وجه ابتداء تفرّع القول، وكيف يأخذ بصاحبه، ومن أين يقتاد الناظر فيه إلى أنحائه ومصارفه .

ونظير هذا البيت في حديث الظرف والفعل من طريق العطف قول الله عزّ اسمه ﴿ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ فَمَا لَهُ مِنْ قُوَّةٍ وَلَا نَاصِرٍ ﴾ (١) أفلا تراه كيف عطف الظرف الذي هو « له من قوّة » على قوله « تبلى » وهو فعل، فالآية نظيرة البيت في العطف وإن اختلفا في تقدّم الظرف تارة، وتأخّره أخرى .

وهذا أمر فيه انتشار وامتداد، وإنما أفرض منه ومما يجري مجراه ما يستدلّ به ويجعل عيارا على غيره . والأمر أوسع شقّة، وأظهر كُفّة ومشقّة؛ ولكن إن طبّنت له، ورفقت به، أولاك جانبه، وأمطاك كاهله وغاربه؛ وإن خبطته وتوزّطته كدك مهله، وأوعمرت بك سبله، فرفقا وتأملا .

(١) كذا في ش وفي غيرها : « ترى » . (٢) إن المعطوف جملة « ماله من قوّة ولا ناصر » لا الظرف . فترى كلام ابن جني هنا غير دقيق . (٣) أى فطبت . (٤) يريد : عاجلته بعير رفق وتهلّ الى وجهه . يقال : خبط الشئ : وطنه شديدا . (٥) أى سرت فيه الى غير بصيرة . وأصل ذلك أن يقال : توزّط في الأمر : ارتبك فيه فلم يسهل له الخروج منه . فاستعمله في سبب هذا وهو أخذه بعير رفق . والوارد أن يقال : توزّط في الأمر : كما رأيت، وكأنه ضمه معنى ساءه، مثلا . (٦) يريد أنه يبطئ عليك تعرّفه، فيسوءك ذلك .

باب في مقاييس العربية

وهي ضربان : أحدهما معنوي والآخر لفظي . وهذان الضربان وإن عَمَّا
وَفَشَا في هذه اللغة ، فإن أقواهما وأوسعهما هو القياس المعنوي ؛ ألا ترى ^(١) أن
الأسباب المانعة من الصرف تسعة : واحد منها لفظي وهو شبه الفعل لفظاً ،
نحو أحد ، ويرمع ، وتَنْضُب ^(٢) ، وإثمد ^(٣) ، وأبلم ^(٤) ، وبقم ^(٥) ، وإستبرق ، والثمانية الباقية
كلها معنوية ؛ كالتعريف ، والوصف . ، والعدل ، والتأنيث ، وغير ذلك . فهذا
دليل .

ومثله اعتبارك باب الفاعل والمفعول به ، بأن تقول : رفعت هذا لأنه
فاعل ، ونصبت هذا لأنه مفعول . فهذا اعتبار معنوي لا لفظي . ولأجله
ما كانت العوامل اللفظية راجعة في الحقيقة إلى أنها معنوية ؛ ألا تراك إذا قلت :
ضرب سعيد جعفر ، فإن (ضرب) لم تعمل في الحقيقة شيئاً ؛ وهل تحصل من قولك
ضرب إلا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة فعل ^(٥) ، فهذا هو الصوت ،
والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوباً إليه الفعل .

وإنما قال النحويون : عامل لفظي ، وعامل معنوي ؛ ليُرْكَ أن بعض
العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه ؛ كمررت بزید ، وليت عمراً قائم ، وبعضه
يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به ؛ كرفع المبتدأ بالابتداء ، ورفع الفعل
لوقوعه موقع الاسم ؛ هذا ظاهر الأمر ، وعليه صفحة القول . فأما في الحقيقة ^(٦)

(١) كذا في ش ، ب . وفي أ : « ألا ترى إلى أن .. » . (٢) المعروف في كتب
المتأخرين أن المعنوي منها العلية والوصفية والبقية أسباب لفظية ، ومنها العدل والتأنيث .

(٣) اليرمع : حجارة رخوة ، والتنضب : شجر حجازي ، والأبلم : خوص المقل ، وهو شجر الدوم ،
والبقم : شجر له ورق يتخذ منه صبع . (٤) ما هنا زائدة . (٥) كذا في ش ، ب ، ج .
وفي أ : « هذا الصوت » . (٦) كذا في أ ، ج . وفي ش ، ب : « فأما ما في الحقيقة » .

ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجزو والجزم إنما هو للتكلم بنفسه، لا لشيء غيره. وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أو باشتغال المعنى على اللفظ. وهذا واضح.

واعلم أن القياس اللفظي إذا تأملت لم تجده طاريا من اشتغال المعنى عليه؛ ألا ترى أنك إذا سئلت عن «إن» من قوله:

ورج الفتى للغير ما إن رأيته على السن خيرا لا يزال يزيد

فإنك قائل: دخلت على «ما» — وإن كانت «ما» ههنا مصدرية —؛ لشبهها لفظا بما النافية التي تؤكد بأن من قوله:

ما إن يكاد يخلّهم لوجههم تتخالج الأمر إن الأمر مشترك

وشبه اللفظ بينهما يصير «ما» المصدرية إلى أنها كأنها «ما» التي معناها النفي؛ أفلا ترى أنك لو لم تجذب إحداهما إلى أنها كأنها بمعنى الأخرى لم يجز لك إلحاق «إن» بها.

(١) أي المعلوم بن بدل — بزة سبب — القريني؛ كما ذكره السرياني في شرح الكتاب، نقل ذلك البغدادي في شرح شواهد المعنى في مبحث «إن» وفي اللسان. في «أن»: «المعلوم بن بدل» وبذل محرف عن بدل. وفي الحاشية أبيات على هذا الروي لرجل من قريش منها:

مضى ماير الناس الفتي وجاره فقير يقولوا: عاجر وجليل

وفي الخزائن ١/٣٦٥ أن ابن جني في إعراب الحاشية عينه فقال: هو المعلوم بن بدل القريني، وانظر السمع ٤٣٤ وشرح شواهد المعنى للبغدادي والكتاب ٢/٣٠٦

(٢) أي زهير من قصيدة مظلما:

بان الخليل ولم بأووا لمن تركوا وزودوك اشتياقا أية سلوكوا

وانظر الديوان. وتتخالج الأمر: اختلافهم في الرأي: يقول هذا: نصنع كذا، وذلك: نصنع كذا، وقوله: إن الأمر مشترك: أي لا يجتمعون على رأي واحد: هذا له رأي، وهذا له رأي. وهذا الاختلاف يطلق بسيرهم وارتحالهم.

فالمعنى إذا أشيع وأسير حُكْمًا من اللفظ ؛ لأنك في اللفظي متصوّر لحال المعنوي ، ولست في المعنوي محتاج الى تصوّر حكم اللفظي . فاعرف ذلك .

- واعلم أن العرب تؤثر من التجانس والتشابه وحمل الفرع على الأصل ، ما إذا تأملت عرفت منه قوة عنايتها بهذا الشأن ، وأنه منها على أقوى بال ؛ ألا ترى أنهم لمّا أعربوا بالحروف في التنزيه والجمع الذي على حدّه ، فأعطوا الرفع في التنزيه الألف ، والرفع في الجمع الواو ، والجرّ فيهما الياء ، وبقي النصب لاحرف له فيماز به ، جذبه الى الجرّ فحملوه عليه دون الرفع ؛ لتلك الأسباب المعروفة هناك ، فلا حاجة بنا هنا الى الإطالة بذكرها ، ففعلوا ذلك ضرورة ، ثم لمّا صاروا الى جمع التانيث حملوا النصب أيضا على الجرّ ، فقالوا ضربت الهندات (كما قالوا مررت بالهندات ^(١)) ولا ضرورة هنا ؛ لأنهم قد كانوا قادرين على أن يفتحوا التاء فيقولوا : رأيت الهندات ، فلم يفعلوا ذلك مع إمكانه وزوال الضرورة التي عارضت في المذكر عنه ، فدلّ دخولهم تحت هذا — مع أن الحال لا تضطرّ إليه — على إثارهم واستعجابهم حمل الفرع على الأصل ، وإن عرّى من ضرورة الأصل . وهذا جلي كما ترى .

- ومن ذلك حملهم حروف المضارعة بعضها على حكم بعض ، في نحو حذفهم المهمزة في نكرم ، وتكرم ، ويكرم ؛ لحذفهم إياها في أكرم ؛ لما كان يكون هناك من الاستئصال ؛ لاجتماع المهمزتين في نحو أكرم ، وإن عرّيت بقية حروف المضارعة — لو لم تحذف — من اجتماع همزتين ؛ وحذفهم أيضا الفاء من نحو وعد ، وورد ، في يعد ، ويرد ؛ لما كان يلزم — لو لم تحذف — من وقوع الواو بين ياء وكسرة ،

(١) قال الأشموني في مبحث إعراب المثني في باب المعرب والمثنى . « وحمل النصب على الجرّ فيهما — يريد التنزيه وجمع المذكر السالم — لمنااسبة النصب للجرّ دون الرفع ؛ لأن كلا منهما فضلة ، ومن حيث المخرج ؛ لأن الفتح من أقصى الحلق ، والكسر من وسط الفم ، والضم من الشفتين » .

(٢) سقط ما بين القوسين في ش ، ب وثبت في أ .

ثم حملوا على ذلك ما لولم يمحذوفه لم يقع بين ياء وكسرة؛ نحو أَعِدُّ ، وَتَعِد ، وَتَعِدْ ؛
للاستئصال ، بل لتساوى أحوال حروف المضارعة في حذف الفاء معها .

فإذا جاز أن يحمل حروف المضارعة بعضها على بعض — ومراتبها متساوية ،
وليس بعضها أصلاً لبعض -- كان حمل المؤنث على المذكّر لأن المذكّر أسبق رتبة^(١)
من المؤنث ، أولى وأجدر .

ومن ذلك مراعاتهم في الجمع حال الواحد ؛ لأنه أسبق من الجمع ؛ ألا تراهم
لمّا أعلّت الواو في الواحد ، أعلّوها أيضاً في الجمع ، في نحو قِيَمَة و قِيَم ، و دِيَمَة
و دِيَم ، ولمّا صحّت في الواحد صحّحوها في الجمع ، فقالوا : زَوْج و زَوْجَة ، وَثُور
و ثَوْرَة .

فأما ثَبْرَة ففي إعلال واوه ثلاثة أقوال :

أما صاحب الكتاب فحمله على الشذوذ ، وأما أبو العباس فذكر أنهم أعلّوه^(٢)
ليفصلوا بذلك بين الثور من الحيوان وبين الثور ، وهو القطعة من الأقط ؛ لأنهم
لا يقولون فيه إلا ثَوْرَة بالتصحيح لا غير . وأما أبو بكر فذهب في إعلال ثَبْرَة إلى^(٣)
أن ذلك لأنها منقوصة من ثبارة ، فتركوا الإعلال في العين أمانة لما نوّوه من
الألف ؛ كما جعلوا تصحيح نحو اجتوروا ، واعتنوا ، دليلاً على أنه في معنى ما لا بد
من صحته ، وهو تجاوزوا وتعاونوا . وقد قالوا أيضاً : ثَبْرَة ؛ قال :

(١) يريد حمل جمع المؤنث في النصب على جمع المذكّر على ما سبق .

(٢) انظر الكتاب ٣٦٩/٢ . ولفظه : « وقد قالوا : ثَوْرَة ، وَثْبَة . قلبوها حيث كانت بعد
كسرة ، واستنقلوا ذلك ، كما استنقلوا أن تثبت في ديم . وهذا ليس بمطرد ، يعني ثَبْرَة » .

(٣) يريد المبرد ، وأبو بكر هو ابن السراج .

(٤) أي الأعشى ميمون . وانظر ديوانه بشرح ثعلب طبعة أوربة ص ٨٤ .

* صدر النهار يراعى ثيرة^(١) وتعا^(٢) *

وهذا لا نكير له في وجوبه ؛ لسكون عينه .

نعم وقد دعاهم إيثارهم لتشبيه الأشياء بعضها ببعض أن حملوا الأصل على الفرع ؛
ألا تراهم يعلّون المصدر لإعلال فعله ، ويصحّحونه لصحته . وذلك نحو قولك :
قمت قياما ، وقاومت قواما . فإذا حملوا الأصل الذي هو المصدر على الفرع الذي
هو الفعل ، فهل بقي في^(٣) وضوح الدلالة على إيثارهم تشبيه الأشياء المتقاربة
بعضها ببعض شبهة !

وعلى ذلك أيضا عوضوا في المصدر ما حذفوه في الفعل ؛ فقالوا : أكرم^(٤) بكرم ،
فلما حذفوا الهمزة في المضارع أثبتوها في المصدر ، فقالوا : الإكرام ؛ فدلّ هذا

- (١) صدره : * فظل يا كل منها وهي إراتنة * وهو من قصيدة طويلة . وهذا
في وصف مهابة — بقرة وحشية — أكل السبع ولدها شبه بها ناقته ، وقبله :
كانها بعد ما أفضى النجاد بها بالشيطان مهابة تبغى ذرها
أهوى لها ضاني في الأرض منحص اللحم قدما حتى الشخص قد خشعا
فظل يخذعها عن نفس واحدنا في أرض قى بفعل مثله حدعا
حانت ليفجها بابر وتطعمه لها ، فقد أطعمت لها ، وقد فجعا
وبعد البيت :

- حتى إذا فيقة في صرعها اجتمعت حاءت لترضع شقى الفص لورضها
عجلى إلى المعهد الأدنى فاجأها أقطاع مسك ، وسافت من دم دفعا
وقوله : فظل يا كل منها أى من ابنها الذى افترسه لامنها نصبا ؛ إذ كيف يكون هذا مع قوله : « وهي
رائعة » وقد غرّ هذا ابن دريد في الجمهرة ، بفعله في وصف بقرة مسيوعة . وانظر اللآلى ٣١٢ .
(٢) في الأصول : « نظير » والأنسب ما أنته . ولما في الأصول وجه بعيد . وهو أنه بلغ الغاية
في داعى وجوب الإعلال فلا نظير له في هذا ، وهو كلام خرج نخرج المبالغة .

- (٣) سقط « له » في أ .
(٤) كذا في أ . وفي ش ، ب . « من » .
(٥) سقط لفظ « هذا » في ش ، ب وثبت في أ .

على أن هذه المثل كلها جارية مجرى المثال الواحد؛ ألا تراهم لما حذفوا ياء قوازين^(١)، عوضوا منها الهاء في نفس المثال فقالوا فرازنة . وكذلك لما حذفوا فاء عدة^(٢)، عوضوا منها نفسها التاء . وكذلك أبتق^(٣) في أحد قول سيويه فيها : لما حذفوا عينها عوضوا منها الياء في نفس المثال .

فدل هذا وغيره مما يطول تعدادُه على أن المثال والمصدر واسم الفاعل كل واحد منها يجري عندهم، وفي محصول اعتدادهم مجرى الصورة الواحدة؛ حتى إنه إذا لزم في بعضها شيء لعللة ما أوجبوه في الآخر، وإن عيرى في الظاهر من تلك العلة، فأما في الحقيقة فكأنها فيه نفسه؛ ألا ترى أنه إذا صح أن جميع هذه الأشياء على اختلاف أحوالها تجري عندهم مجرى المثال الواحد، فإذا وجب في شيء منها حكم فإنه لذلك كأنه أمر لا يخصه من بقية الباب، بل هو جاري في الجميع مجرى واحدا؛ لما قدمنا ذكره من الحال آنفا .

واعلم أن من قوة القياس عندهم اعتقاد النحويين أن ما قيس على كلام العرب فهو عندهم من كلام العرب؛ نحو قولك في قوله : كيف تبنى من ضرب مثل جعفر : ضرب هذا من كلام العرب، ولو بنيت مثله ضيرب، أو ضورب، أو ضرورب، أو ضروب، لم يُمتد ذلك، لم يُمتد من كلام العرب؛ لأنه قيس على الأقل استعمالاً والأضعف قياساً . وسنفرد لهذا الفصل باباً؛ فإن فيه نظراً صالحاً^(٨) .

- (١) الواحد فرزان . وهو في الشطر نج بمنزلة الوزير للسلطان . وهو معرب فرزين في الفارسية .
والوارد في اللسان والقاموس جمع على فرازين . (٢) كذا في أ، ب . وسقط في ش .
(٣) في الكتاب ٣١٧/١ : « كما قالوا : أبتق لما حذفوا العين جعلوا الياء عوضاً » والراى الآخر ذكره في الكتاب ١٢٩/٢ إذ يقول : « ومثل ذلك أبتق : إنما هو أنوق في الأصل، فأبدلوا الياء مكان الواو، وقلوا » . (٤) كذا في ش، ب . وسقط في أ .
(٥) كذا في ش، ب . وفي المطبوعة : « كذلك » .
(٦) كذا في أ، ب . وسقط هذا اللفظ في ش .
(٧) سقط في ش، ب . (٨) كذا في ش، ب وسقط في أ .

باب في جواز القياس على ما يقل ، ورفضه فيما هو أكثر منه

هذا باب ظاهره — إلى أن تعرف صورته — ظاهر التناقض ؛ إلا أنه مع تأمله صحيح . وذلك أن يقل الشيء وهو قياس ، ويكون غيره أكثر منه ، إلا أنه ليس بقياس .

- ٥ . الأول قولهم في النسب إلى شئونة : شئني ؛ فلك — من بعد — أن نقول في الإضافة إلى قنوبة : قنيتي^(١) ، وإلى ركوبة : ركبت^(٢) ، وإلى حلوبة : حلتي ؛ قياسا على شئني . وذلك أنهم أجروا فعولة مجرى فعيلة ؛ لمشابتها إياها من عدة أوجه : أحدها أن كل واحدة من فعولة وفعيلة ثلاثي^(٣) ؛ ثم إن ثالث كل واحدة منهما حرف لين يجرى مجرى صاحبه ؛ ألا ترى إلى اجتماع الواو والياء رذفين وامتناع ذلك في الألف ، وإلى جواز حركة كل واحدة من الياء والواو مع امتناع ذلك في الألف ، إلى غير ذلك . ومنها أن في كل واحدة من فعولة وفعيلة تاء التأنيث . ومنها اصطحاب فَعُول وفَعِيل على الموضع الواحد ؛ نحو أثيم وأثوم ، ورحيم ورحوم ، ومشي^(٤) ومشو^(٤) ، ونهي عن الشيء ونهؤ .

فلما استمرت حال فعيلة وفعولة هذا الاستمرار ، جرت واو شئونة مجرى ياء

- ١٥ حنيقة ؛ فكما قالوا : حنيتي قياسا قالوا : شئني أيضا قياسا .

(١) كذا في أ ، ش ، ب . وفي ج : « تنوة : تنني » .

(٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « واحد » .

(٣) أي دون اعتداد المدة .

(٤) المشي والمشو : الدراهم المسهل .

قال أبو الحسن : فإن قلت : إنما جاء هذا في حرف واحد - يعني شئوء -
 قال : فإنه جميع ما جاء . وما ألفت هذا القول من أبي الحسن ! وتفسيره أن^(١)
 الذى جاء في قعولة هو هذا الحرف ، والقياس قابله ، ولم يأت فيه شيء ينقضه .
 فإذا قاس الإنسان على جميع ما جاء ، وكان أيضا صحيحا في القياس مقبولا ،
 فلا غرو ولا ملام .

وأما ما هو أكثر من باب شئئ ، ولا يجوز القياس عليه ؛ لأنه لم يكن
 هو على قياس ، فقولهم في ثقيف : ثقيف ، وفي قریش : قرشى ، وفي سلم :
 سلمى . فهذا وإن كان أكثر من شئئ فإنه عند سيبويه ضعيف في القياس .
 فلا يجوز على هذا في سعيد سعي ، ولا في كريم كرمى .

فقد برد في اليد من هذا الموضع قانون يُعمل عليه ، ويرد غيره إليه . وإنما
 أذكر من هذا ونحوه رسوما لتقتدى ، وأفرض منه آثارا لتقتفى ، ولو التزمت^(٢)
 الاستكثار منه لطال الكتاب به ، وأمل قارئه .

واعلم أن من قال في حلوبة : حلبي قياسا على قولك في حنيفة : حنفي ، فإنه
 لا يجوز في النسب إلى حرورية حررى ، ولا في ضرورة ضررى ، ولا في قوولة قولى .

(١) أى أبو الحسن ، وإنما ذكر « قال » لينص على أن هذا كلام أبي الحسن ، ويريد به الأخفش
 سعيد بن مسعدة . وقد حذف هذا اللفظ في عبارة ابن جني التي ساقها صاحب الاقتراح ، وهذا أجود .
 (٢) كذا في أ ، ب . وفي ش والمطبوعة : « يرد » وهو تصحيف .

(٣) تراء استعمال هذا الفعل متعبدا بنفسه ، والمعروف تعديده بالحرف ؛ يقال : اقتدى به . وكأنه
 ضمه معنى « تنبع » . (٤) كذا في أ ، ب . وفي ش والمطبوعة : « أئمت » .

(٥) كذا بالحاء المهملة في ش . وفي أ ، ب « جزورة : جزرى » وهذا تحريف هنا . والحرورة :
 الحزيرة . (٦) كذا في أ . وفي ش ، ب : « ضرورة : ضررى » بالضاد المعجمة . والضرورة :
 الذى لا يأتى النساء . (٧) كذا في أ ، ش . وفي ب : « قولة » والماسب ما أثبت .

- وذلك أن فعولة في هذا محمولة الحكم على فعيلة ، وأنت لا تقول في الإضافة إلى فعيلة إذا كانت مضعفة أو معتلة العين إلا بالصحیح ؛ نحو قولهم في شديد : شديدي ، وفي طويلة : طويل ؛ استغفالا لقولك : شديدي ، وطولي . فإذا كانت فعولة محمولة على فعيلة ، وفعيلة لا تقول فيها مع التضعيف واعتلال العين إلا بالإتمام ، فما كان محمولا عليها أولى بأن يصح ولا يعل . ومن قال في شئوة : شئني فاعل ، فإنه لا يقول في نحو جرادة وسعادة إلا بالإتمام : جرادي وسعادي . وذلك لبعده الألف عن الياء [و] لما فيها من الخفة . ولو جاز أن يقول في نحو جرادة : جردي ، لم يجوز ذلك في نحو حماة وعجاجة : حمي ولا عججي ؛ استكراها للتضعيف ، إلا أن يأنس بإظهار تضعيف قمل ، ولا في نحو سيابة وحولة : سبي ولا حولي ؛ استكراها لحركة المعتل في هذا الموضع . وعلة ذلك ثابتة في التصريف ، فعيننا عن ذكرها الآن .

باب في تعارض السماع والقياس

- إذا تعارضا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه ، ولم تقس في غيره ؛ وذلك نحو قول الله تعالى : (استحوذ عليهم الشيطان) فهذا ليس بقياس ؛ لكنه لا بد من قبوله ؛ لأنك إنما تنطق بلغتهم ، وتحتدي في جميع ذلك أمثلتهم . ثم إنك من بعد لا تقيس عليه غيره ؛ ألا تراك لا تقول في استقام : استقوم ، ولا في استباع : استبيع .

(١) كذا في أ ، ب . وسقط هذا في ش . وهو يعني الإعلال بحذف المدة وتغيير حركة ما قبلها .
(٢) زيادة في ج . والعبارة فيها : « ونلفتها » .
(٣) في د ، هـ : « تقول » . (٤) في د ، هـ : « تأنس » . (٥) هو السنة
(٦) كذا في أ ، ب . وفي ش : « مثلهم » .

فأما قولهم « استنوق الجمل » و « استنيست الشاة » و « استفيل الجمل » فكانه أسهل من استحوذ؛ وذلك أن استحوذ قد تقدمه الثلاثي معتلاً؛ نحو قوله:

يحوذهن وله حوذى كما يحوذ الفئاة الكمي

— يروى بالذال والزاي: يحوذهن ويحوزنهن —. فلما كان استحوذ خارجاً عن معتل:

أعني حاذ يحوذ، وجب إعلاله؛ إلحاقاً في الإعلال به. وكذلك باب أقام، وأطال، واستعاذ، واستزاد، مما يسكن ما قبل عينه في الأصل؛ ألا ترى أن أصل أقام أقوم، وأصل استعاذ استعوذ، فلو أخيلنا وهذا اللفظ لأقتضت الصورة تصحيح العين لسكون ما قبلها؛ غير أنه لما كان منقولاً ومخرجاً من معتل — هو قام، وعاد — أجرى أيضاً في الإعلال عليه. وليس كذلك « استنوق الجمل » و « استنيست الشاة » لأن هذا ليس منه فعل معتل؛ ألا تراك لا تقول: نأق ولا تأس؛ إنما الناقة والتيس اسمان لجوهر، لم يُصرف منهما فعل معتل. فكان خروجهما على الصيغة أمثل منه في باب استقام واستعاذ. وكذلك استفيل.

ومع هذا أيضاً فإن استنوق، واستنيس شاذ؛ ألا تراك لو تكلفت أن تأتي باستفعل من الطود، لما قلت: استنطود، ولا من الحوت استنحوت، ولا من الخوط استنخوط؛ ولكان القياس أن تقول: استطاد، واستحات، واستخاط.

(١) هو العجاج. يصف ثورا وكلاباً. و « حوذى » كذا في أ، ج. وفي ش، ب: « حاذى ». « الفئة » كذا في الأصول ما عدا ج ففيها: (المائة). والحوذ والحوز: السوق الشديد، والحوذى والحوزى: السائق المجهد المستحث على السير. وانظر ديوان العجاج ٧٠.

(٢) في ش: « الزاء » وهي لغة في الزاي.

(٣) في ش: « استعان ».

(٤) كذا في أ. وفي ش، ب والمطبوعة: « ومن الخوط » والخوط: الفصن الناعم.

- والعلة في وجوب إعلاله وإعلال استنوق ، واستفيل ، واستتيست أنا قد
 أَحَطْنَا عِلْمًا بِأَنَّ الْفِعْلَ إِنَّمَا يُسْتَقُّ مِنَ الْحَدَثِ لَا مِنَ الْجَوْهَرِ ؛ أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ ^(٢)
 (وَأَمَّا الْفِعْلُ فَأَمِثْلُهُ أُخِذَتْ مِنْ لَفْظِ أَحْدَاثِ الْأَسْمَاءِ) فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَجِبَ
 أَنْ يَكُونَ اسْتِنُوقٌ مُشْتَقًّا مِنَ الْمَصْدَرِ . وَكَانَ قِيَاسُ مَصْدَرِهِ أَنْ يَكُونَ مَعْتَلًّا ،
 فيقال : اسْتِنَاقَةٌ ، كَاسْتِعَانَةٍ ، وَاسْتِشَارَةٍ . وَذَلِكَ أَنَّهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ تَحْتَهُ ثَلَاثِيَّةٌ
 مَعْتَلٌّ كَقَامٍ وَبَاعٍ فَيَلْزَمُ إِجْرَاؤُهُ فِي الْإِعْلَالِ عَلَيْهِ ، فَإِنَّ بَابَ الْفِعْلِ إِذَا كَانَتْ عَيْنُهُ
 أَحَدَ الْحَرْفَيْنِ أَنْ يَحْيَى مَعْتَلًّا ، إِلَّا مَا يَسْتَنِي مِنْ ذَلِكَ ؛ نَحْوُ طَاوِلٍ ، وَبَآيِعٍ ،
 وَحَوِيلٍ ، وَعَوِيرٍ ، وَاجْتَوَرُوا ، وَاعْتَوَنُوا ؛ لِتِلْكَ الْعِلَلِ الْمَذْكُورَةِ هُنَاكَ . وَلَيْسَ
 بِبَابِ أَفْعَلٍ وَلَا اسْتَفْعَلَ مِنْهُ . فَلَمَّا كَانَ الْبَابُ فِي الْفِعْلِ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ وَجُوبِ
 إِعْلَالِهِ ، وَجِبَ أَيْضًا أَنْ يَحْيَى اسْتِنُوقٌ وَمُحَوُّهُ بِالْإِعْلَالِ ؛ لَا طَرَادَ ذَلِكَ فِي الْفِعْلِ ؛
 كَمَا أَنَّ الْأِسْمَ إِذَا كَانَ عَلَى فَاعِلٍ كَالْكَاهِلِ وَالْفَارِبِ ، إِلَّا أَنْ عَيْنُهُ حَرْفٌ عِلَّةٌ لَمْ
 يَأْتِ عَنْهُمْ إِلَّا مَهْمُوزًا ، وَإِنْ لَمْ يَحْيَ عَلَى فِعْلٍ ؛ أَلَا تَرَاهُمْ هَمَزُوا الْحَائِشَ ، وَهُوَ ^(٤)
 اسْمٌ لاصِفَةٌ ، وَلَا هُوَ جَارٍ عَلَى فِعْلٍ ، فَأَعْلَوْا عَيْنَهُ ، وَهِيَ فِي الْأَصْلِ وَאוּ مِنَ الْحَوْشِ ^(٥) .
 فَإِنْ قُلْتَ : فَلَعَلَّهُ جَارٍ عَلَى حَائِشٍ ، جَرِيَانٌ قَائِمٌ عَلَى قَامٍ ؛ قِيلَ : لَمْ نَرَهُمْ أَجْرَوْهُ صِفَةً ،
 وَلَا أَعْمَلُوهُ عَمَلَ الْفِعْلِ ؛ وَإِنَّمَا الْحَائِشُ : الْبَسْتَانُ بِمِثْلَةِ الصُّورِ ، وَبِمِثْلَةِ الْحَدِيقَةِ .
 فَإِنْ قُلْتَ : فَإِنَّ فِيهِ مَعْنَى الْفِعْلِ ؛ لِأَنَّهُ يَحْوِشُ مَا فِيهِ مِنَ النَّخْلِ وَغَيْرِهِ ، وَهَذَا يُؤَكِّدُ
 كَوْنَهُ فِي الْأَصْلِ صِفَةً ، وَإِنْ كَانَ قَدْ اسْتُعْمِلَ اسْتِعْمَالُ الْأَسْمَاءِ ؛ كَصَاحِبٍ وَوَالِدٍ ؛

(١) أَى إِعْلَالِ اسْتَحْوَدَ . (٢) يَرِيدُ سَبِيحِيَّةً فِي مَصْدَرِ كِتَابِهِ .
 (٣) سَقَطَ فِي شَرْحِهِ . (٤) هُوَ جَمَاعَةُ النَّخْلِ ، وَالْبَسْتَانُ .
 (٥) الْحَوْشُ : الْجَمْعُ . (٦) كَذَا فِي أ ، ب . وَالصُّورُ : جَمَاعَةُ النَّخْلِ . وَفِي شَرْحِهِ
 « السُّور » .

قيل : مافيه من معنى الفعلية لا يوجب كونه صفة ؛ ألا ترى إلى قولهم : الكاهل والغارب^(١) ، وهما وإن كان فيهما معنى الاكتهال والغروب فإنهما اسمان .

ولا يستنكر أن يكون في الأسماء غير الجارية على الأفعال معاني الأفعال . من ذلك قولهم : مِفْتَاحٌ ، وَمِنْسَجٌ ، وَمُسْعَطٌ ، وَمِنْدِيلٌ ، ودارٌ ، ونحو ذلك ؛ تجد في كل واحد منها معنى الفعل ، وإن لم تكن جارية عليه . فمِفْتَاحٌ من الفتح ، وَمِنْسَجٌ من النسج ، وَمُسْعَطٌ من الإسعاط ، وَمِنْدِيلٌ من النَّدْل ، وهو التناول ؛ قال الشاعر^(٢) :

على حينَ أُلْمَى الناسَ جُلُّ أمورهم فندلاً زُرَيْقُ المسالِ نَدَلُ الثعالبِ

وكذلك دار : من دار يدور لكثرة حركة الناس فيها ؛ وكذلك كثير من هذه المشتقات تجد فيها معاني الأفعال^(٣) وإن لم تكن جارية عليها . فكذلك الحائش جاء مهموزاً وإن لم يكن اسم فاعل ، لا لشيء غير مجيئه على ما يلزم اعتلال عينه ؛ نحو قائمٌ ، وبائعٌ ، وصائمٌ . فاعرف ذلك . وهو رأى أبي على رحمه الله ، وعنه أخذته نقظاً ومراجعةً وبجثاً .

ومثله سواءً الحائط : هو اسم بمنزلة الركن والسقف ، وإن كان فيه معنى الحَوِط . ومثله أيضاً العائر للرمد ، هو اسم مصدر بمنزلة الفالج ، والباطل ، والباغز ، وليس اسم فاعل ولا جارياً على معتل ؛ وهو كما تراه معتلاً .

(١) الكاهل أعلى الظهر ما يلي العنق ، والغارب من البعير ما بين السنام والعنق . وكان معنى الاكتهال في الكاهل القوة والاجتماع ، والكهل من الرجال الذي جاوز الثلاثين . ولا مرة في قوته ونضجه ، ومعنى الغروب في الغارب انخفاضه عن السنام كاللكوكب حين يغرب ويخفض . (٢) هو — فيا زعم صاحب فرحة الأديب — رجل من الأنصار ، قال ذلك في النعمان بن العجلان الزرقى — وزريق من الخبزج — وكان ولده على رضى الله عنه البحرين . وفي هذا الشعر آراء أخرى . وانظر سيويوه ص ٥٩ ج ١ ، وشواهد العيني على هامش الخزانة ص ٤٨ ج ٣ ، واللسان في ندل ، وفرحة الأديب رقم ٤٠ . (٣) كذا في شه ، ب . وفي أ : « من معاني » . (٤) كذا في شه ، ب . وفي أ : الرمد . (٥) ضبط في أ بقويع اسم ، وفي ب بالإضافة . (٦) هو من الأمراء . ومن مظاهره استرخاء لأحد شق البدن . (٧) الباغز : النشاط أو هو في الإبل خاصة .

٥

١٠

١٥

٢٠

٢٥

فإن قلت : فما تقول في استعان وقد أُعِلَّ ، وليس تحته ثلاثي معتل ، ألا تراك لا تقول : عان يعون كقام يقوم ؟ قيل : هو وإن لم يُنطق بثلاثية فإنه في حكم المنطوق به ، وعليه جاء أعان يعين .

وقد شاع الإعلال في هذا الأصل ؛ ألا تراهم قالوا : المعونة — فاعلوا كالمثوبة ،
والمعوضة ^(١) — والإعانة ، والاستعانة : فأما المعاونة فكالمعاودة : صحت لوقوع
الآلف قبلها .

فلما اطرده الإعلال في جميع ذلك دلّ أن ثلاثية وإن لم يكن مستعملاً فإنه في حكم ذلك . وليس هذا بأبعد من اعتقاد موضع (أن) لنصب الأفعال في تلك الأجوبة ، وهي الأمر والنهي وبقية ذلك ، وإن لم تستعمل قط . فإذا جاز اعتقاد ذلك ، وطرد المسائل عليه لدلالة الحال على ثبوته في النفس ، كان إعلال نحو أعان ،
واستعان . ومُعِين ، ومستعين ، والإعانة والاستعانة — لاعتقاد كون الثلاثي من ذلك في حكم المفلوظ به — أخرى وأولى .

وأيضاً فقد نطقوا من ثلاثية بالعون ، وهو مصدر ، وإذا ثبت أمر المصدر الذي هو الأصل لم يحتاج شك في الفعل الذي هو الفرع ؛ قال لى أبو علي بالشام : إذا صحت الصفة فالفعل في الكف . وإذا كان هذا حكم الصفة كان في المصدر أجدر ؛ لأن المصدر أشد ملابسة للفعل من الصفة ؛ ألا ترى أن في الصفة [ما ليس بمشتق ^(٢)] نحو قولك : مررت بليل مائة ، ومررت برجل

(١) هو العوض .

(٢) كذا في ش ، ب . وفي أ : « على ما نبوته » ، وقد ضبط فيها « نبوته » بالجزء على زيادة

« ما » . ويصح قراءته بالرفع ، أى على الذى نبوته في النفس لا في اللفظ .

(٣) زيادة من ج .

أبي عشرة أبوه ، ومررت بقاع عريج كله ^(١) ، ومررت بصحيفة طين حاتمها ،
ومررت بحية ذراع طوطا ^(٢) ، وليس هذا مما يُشَاب به المصدر ، إنما هو ذلك الحدث
الصافي ؛ كالضرب ، والقتل ، والأكل ، والشرب .

فإن قلت : ألا تعلم أن في الناقة معنى الفعل . وذلك أنها فعلة من التنوق في الشيء
وتحسينه ، قال ذو الرمة :

... .. تنوقت به حضرميات الأكف الحوائك ^(٤)

والتقاؤهما أن الناقة عندهم مما يُحسن به ^(٥) ويزدان ^(٥) بملكه ؛ وبالإبل يتباهون ، وعليها
يحملون ويحملون ؛ ولذلك قالوا لذكرها : الجمل ؛ لأنه فعل من الجمال ، كما أن
الناقة فعلة من التنوق . وعلى هذا قالوا : قد كثر عليه المشاء ، والفشاء ، والوشاء ،
إذا تناسل عليه المال . فالوشاء فعال من الوشي ، كأن المال عندهم زينة وجمال
لهم ، كما يلبس من الوشي للتحسن به . وعلى ذلك قالوا : ما بالدار ديسج ^(٦) ، فهو
فعل من لفظ الديسج ومعناه . وذلك أن الناس هم الذين يشئون الأرض ، وبهم
تحسن ، وعلى أيديهم وبممارتهم تتجمل . وعليه قالوا : إنسان ؛ لأنه فعلة من الأُنس .

(١) انظر في بعض هذه الأمثلة سيويده ص ٢٢٩ ج ١ . والعريج : بنت طيب الريح ينبت في السهل ،
واحدة عريجة .

(٢) كذا في أ ، ب ، ش . وفي ح : « بحية » .

(٣) هذا وارد على قوله فيما سبق ص ١١٨ : « ليس لاستنوق فعل معتل » .

(٤) صدره : * كأن عليها سحق لفق تنوقت * وهو في وصف نوق ذكرها قبل في قوله :

أنحنا بها خوفا برى الص بدننا وألصق منها باقيات السرانك

والخوص : الفائرات الميون من الإبل ، والعرايك : الأسمعة ، واللقق : أحد شق الملاعة ، والسحق :
البالي ، والحضرميات : نسوبات إلى حضرموت يريد فاحشات حوائك . وانظر الديوان ٤١٦ .

(٥) كذا في أ ، ج . وفي ب : « مما يحسن بملكه ويزدان به » . وفي ش : « مما يحسن بملكه
ويزدان به » . وظاهر تصحيف « بملكه » عن « بملكه » .

(٦) أي ما بها أحد ، ولا يستعمل إلا بالنفي كما ترى . ويرى الأزهري أن أصل ديسج في هذا
الموطن ديس ، فأبدلت الباء الثانية جيم ، كما يقال في مرعى مرعج . وعلى هذا لايم لابن جني ما يبتنى .

فقد ترى إلى توافي هذه الأشياء، على انتشارها، وتباين شعاعها، وكونها عائدة إلى موضع واحد؛ لأن التنوق، والجمال، والأنس، والوشى، والديباج، مما يؤثر ويستحسن — وكنت عرضت هذا الموضع على أبي على رحمه الله فرضيه وأحسن تقبله — فكذلك يكون استنوق من باب استحوذ من حاذ يحوذ؛ من حيث كان في الناقة معنى الفعل من التنوق، دون أن يكون بعيدا عنه؛ كما رُمّت أنت في أول الفصل . انقضى السؤال .

فالجواب أن استنوق أبعد عن الفعل من استحوذ على ما قدمنا . فأما ما في الناقة من معنى الفعلية والتنوق، فليس بأكثر مما في الحجر من معنى الاستحجار والصلابة، فكما أن استحجر الطين واستنسر البغات من لفظ الحجر والنسر، فكذلك استنوق من لفظ الناقة، والجميع ناء عن الفعل؛ وما فيه من معنى الفعلية إنما هو كما في مفتاح ومُدق ومندبل ونحو ذلك منه .

ومما ورد شاذًا عن القياس ومطّردًا في الاستعمال قولهم : الحوكة، والخوكة . فهذا من الشذوذ عن القياس على ما ترى، وهو في الاستعمال منقاد غير متأب؛ ولا تقول على هذا في جمع قائم : قومة، ولا في صائم : صومة، ولو جاء على فعلة ما كان إلا مُعلًا . وقد قالوا على القياس : خانة .

ولا تمكّد تجد شيئًا من تصحيح نحو مثل هذا في الياء : لم يأت عنهم في نحو بائع ، وسائر بيعة ولا سيرة . وإنما شذّ ما شذّ من هذا مما عينه وأولاه ؛ نحو الحوكة ، والخوكة ، والحول ، والدول^(٤) . وعلته عندى قرب الألف من الياء

(١) عطف على (توافي) . (٢) كذا في ش، ب . وفي أ ما يقرب أن يكون : «فذلك»

(٣) سقط لفظ «مثل» في ش، ب . (٤) هو النبل المتداول .

وبعدها عن الواو ، فإذا صححت نحو الحوكة كان أسهل من تصحيح نحو البيعة .
وذلك أن الألف لما قربت من الياء أسرع انقلاب الياء إليها ، فكان ذلك
أسوًغ من انقلاب الواو إليها ؛ لبعدها الواو عنها ؛ ألا ترى إلى كثرة قلب الياء ألفا
استحسانا لا وجوبا ؛ نحو قولهم في طيء : طائي ، وفي الحيرة : حاري ، وقولهم
في حبيبت ، وعبيت ، وهيبيت : حاجيت ، وعاعيت ، وهاهيت . وقبلها ترى
في الواو مثل هذا .

فإذا كان بين الألف والياء هذه الوصل والقرب ، كان تصحيح نحو بيعة ،
وسيرة ، أشق عليهم من تصحيح نحو الحوكة والحونة ؛ لبعدها الواو من الألف ،
وبقدر بعدها عنها ما يقل انقلابها إليها .^(١)

ولأجل هذا الذي ذكرناه عندي ما أكثر عنهم نحو اجتوروا ، واعتنوا ، واهتوشوا .
ولم يأت عنهم من هذا التصحيح شيء في الياء ؛ ألا تراهم لا يقولون : ابتيعوا ولا استيروا
ولا نحو ذلك ، وإن كان في معنى تبايعوا وتسايروا . وعلى أنه قد جاء حرف واحد
امن الياء في هذا فلم يأت إلا معلا وهو قولهم : استافوا ، في معنى تسايفوا ، ولم
يقولوا استيفوا ؛ لما ذكرناه من جفاء ترك قلب الياء ألفا في هذا الموضع الذي قد قويت^(٢)
فيه داعية القلب . وقد ذكرنا هذا في (كتابنا في شعر هذيل) بمقتضى الحال فيه .^(٣)

وإن شذ الشيء في الاستعمال وقوى في القياس كان استعمال ما أكثر استعماله
أولى ، وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله .

(١) ما زائدة أو مصدرية .

(٢) كذا في ش ، ب . وفي أ : « قربت » .

(٣) كذا في أ ، ب . وسقط هذا اللفظ « فيه » في ش .

- من ذلك اللغة التيمية في (ما) هي أقوى قياسا وإن كانت المجازية أسير استعمالا . وإنما كانت التيمية أقوى قياسا من حيث كانت عندهم كـ «هـل» في دخولها على الكلام مباشرة كل واحد من صـدرى الجملتين : الفعل والمبتدأ ؛ كما أن (هل) كذلك . إلا أنك إذا استعملت أنت شيئا من ذلك فالوجه أن تحمله على ما كثر استعماله ، وهو اللغة المجازية ؛ ألا ترى أن القرآن بها نزل . وأيضاً فتى^(١) .
- رابك في المجازية ريب من تقديم خبر ، أو نقض النفي فزعت إذ ذاك الى التيمية ؛ فكانك من المجازية على حرد^(٢) ، وإن كثرت في النظم والنثر .

- ويدلُّك على أن الفصيح من العرب قد يتكلم باللغة غيرها أقوى في القياس عنده منها ما حدثنا به أبو علي رحمه الله قال : عن أبي بكر عن أبي العباس أن عمارة^(٣) كان يقرأ (ولا الليل سابقُ النهار) بالنصب ؛ قال أبو العباس : فقلت له : ما أردت ؟ فقال : أردت (سابقُ النهار) قال فقلت له فهلاً قلته ؟ فقال : لو قلته لكان أوزن . فقلوه : أوزن أى أقوى وأمكن في النفس . أفلا تراه كيف جَنَحَ إلى لغة وغيرها أقوى في نفسه منها . ولهذا موضع نذكره فيه .

- واعلم أنك إذا أذاك القياس إلى شيء ما ، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره ، فدع ما كنت عليه ، إلى ما هم عليه . فإن سمعت من آخر مثل ما أجزته فأنت فيه مخير : تستعمل أيهما شئت . فإن صحَّ عندك أن العرب

(١) هذا دليل آخر على أن التيمية في (ما) أقوى قياسا من المجازية .

(٢) الحرد : المنع أو الفضب . يريد : كأنه غاضب على المجازية غير مطبوع إليها يخرج منها ما تهبأت له الفرصة ، أو أنه على المنع لها والتحرج منها . وقد يكون الأصل : « على حرف » .

(٣) أبو بكر هو ابن السراج . وأبو العباس : المبرد . وعمارة هو ابن عقيل بن بلال بن جرير . وانظر ضرائر

لم تنطق بقياسك أنت كنت على ما أجمعوا عليه ألبتة ، وأعددت ما كان قياسك
أذاك إليه لشاعير مولد ، أو لساجع ، أو لضرورة ؛ لأنه على قياس كلامهم . بذلك
وصى أبو الحسن .

وإذا فشا الشيء في الاستعمال وقوى في القياس فذلك ما لا غاية وراءه ؛ نحو
منقاد اللغة من النصب بحروف النصب ، والجزم بحروف الجزم ، والجزم بحروف
الجزم ، وغير ذلك مما هو فاش في الاستعمال ، قوى في القياس .

وأما ضعف الشيء في القياس ، وقتله في الاستعمال فمردول مطرح ؛ غير أنه قد
يجيء منه الشيء إلا أنه قليل . وذلك نحو ما أنشدته أبو زيد من قول الشاعر :
إضرب عنك الهموم طارقها ضربك بالسيف قونس الفرس^(١)

قالوا أراد : (إضرب عنك) حذف نون التوكيد ، وهذا من الشذوذ في الاستعمال على
ما تراه ، ومن الضعف في القياس على ما أذكره لك . وذلك أن الغرض في التوكيد
إنما هو التحقيق والتسديد^(٢) ، وهذا مما يليق به الإطناب والإسهاب ، وينتفى
عنه الإيجاز والاختصار . ففي حذف هذه النون نقض الغرض . بغير وجوب
استقباح هذا في القياس مجرى امتناعهم من ادغام الملحق ؛ نحو مهدد ، وفردد ،

(١) كذا في أ ، ب . وفي ش : « فردد » .

(٢) كذا في ج . وفي أ ، ب ، ش : « أنشدناه » . ولم يدرك أبو الفتح أبا زيد . فإن صح
هذا فإن المراد : أنشدناه في كتابه ، كأنما يخاطبنا فيه ، ولا يريد : أنشدنا شفاها .

(٣) قال ابن بري : « البيت لطرفة ؛ ويقال : إنه مصنوع عليه » وانظر اللسان في « قنس » .

وفي نوادر أبي زيد ١٣ : « قال أبو حاتم : أنشدني الأخفش بيتا مصنوعا لطرفة :

اضرب عنك الهموم طارقها ضربك بالسيف قونس الفرس

وقال : أراد النون الخفيفة » .

(٤) قونس الفرس : ما بين أذنيه ، وقيل مقدم رأسه . وقوله « بالسيف » في اللسان بدله « بالسوط » .

انظر اللسان في قنس .

(٥) كذا في أ ، وفي ش : « التشديد » وفي ب احتمال هذا وذلك ؛ فإن النقط غير ظاهر .

وَجَلَبَبَ ، وشَمَلَّ ، وَسَهَّلَ^(١) ، وَقَفَّعَدَ^(٢) ، في تسليمه وترك التعرض لما اجتمع فيه من توالي المثاليين متحركين ؛ ليلغ المثل الغرض المطلوب في حركته وسكونه ، واو اذغمت لتقصت الغرض الذي اعترمت .

- ومثل امتناعهم من نقص الغرض امتناع أبي الحسن من توكيد الضمير المحذوف المنصوب في نحو الذي ضربت زيداً ؛ ألا ترى أنه منع أن تقول : الذي ضربت نفسه زيداً ، على أن « نفسه » توكيد للهاء المحذوفة من الصلة .

ومما ضعف في القياس والاستعمال جميعاً بيت الكلاب :
له زَجَلٌ كأنه صوتٌ حادٍ إذا طلب الوسيقة^(٣) أو زَمِيرٌ

- فقوله : « كأنه »^(٤) — بحذف الواو وتبقيّة الضمة — ضعيف في القياس ، قليل في الاستعمال . ووجه ضعف قياسه أنه ليس على حدّ الوصل ولا على حدّ الوقف .
وذلك أن الوصل يجب أن يُتِمَّكن فيه واوه ، كما تمكّنت في قوله في أول البيت (لهو زجل) والوقف يجب أن تُحذف الواو والضمة فيه جميعاً ، وتسكن الهاء فيقال : (كأنه)

- (١) كذا في شه ، ب . وفي أ : « سهل » وكأنه محذوف عما أثبتته أو أصله : سهل .
والسهل : الفارغ ، يقال : حاء سهلاً أى لا شيء معه ، وسهل يقال : هو الصلال بن سهل : أى لا يعرف . (٢) الفقعدي : القصير .

- (٣) بيت الكتاب قائله الشماخ بن ضرار . يصف حماراً وحشياً . والوسيقة : أنثاه . والزميز : الغناء في القصبة . وهي الزنارة ، بفتح الزاى وتشديد الميم . شبه نظريته إذا طلب أنثاه بصوت الحادى أو الغناء .
والبيت في الكتاب ص ١١ ج ١ ، وديوان الشماخ ٣٦ . وفي فرحة الأديب إنكار هذه النسبة .

- (٤) كذا في أ . وفي شه ، ب : « كأنه جلس بحذف الواو » . وهذه الكلمة « جلس » وضعت في أ فوق « كأنه » في البيت وضبطت « جلس » بفتح الأول وسكون الثاني وهو الصواب في وضعها ؛ يراد أن هذه الكلمة فيها جلس لامتد . ونقل في الخزائن ٢ / ٤٠٢ نص ابن جنى من قوله : « وما ضعف في القياس والاستعمال جميعاً » إلى قوله : « ورررنا أيضاً عن غيره : إن لنا لكسة » لكن ببعض حذف .

فَضَمَّ الهاءَ بغيرِ واوٍ مَثَرَلَةً بَيْنَ مَثَرَلَتَيْ الوصلِ والوقف . وهذا موضع ضيق ، ومقام
 زَلْجٌ ، لَا يَتَّقِيكَ بِلَيْنَاسٍ ، وَلَا تَرَسُو فِيهِ قَدَمَ قِيَّاسٍ . وقال أبو إسحاق في نحو هذا :
 إنه أجرى الوصل مجرى الوقف ؛ وليس الأمر كذلك ؛ لِمَا أُرِيْتُكَ مِنْ أَنَّهُ لَا عَلَى
 حَذِّ الوصل وَلَا عَلَى حَذِّ الوقف . لكن ما أُجْرِيَ مِنْ نَحْوِ هَذَا فِي الوصلِ عَلَى حَذِّ
 الوقف قول الآخر :^(١)

فَظَلْتُ لَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أُخِيسِلُهُ وَمِطَوَايَ مُشْتَاقَاتٍ لَهُ أَرِقَانِ
 عَلَى أَنَّ أَبَا الْحَسَنِ حَكَى أَنَّ سَكُونَ الهاءِ فِي هَذَا النِّحْوِ لَفْهُ لَا زَيْدِ السَّرَّاءِ . ومثل هذا
 البيت مارويناه عن قُطْرُبٍ مِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ :
 وَأَشْرَبَ الْمَاءَ مَا بِي نَحْوَهُ عَطَشٌ إِلَّا لِأَنَّ عَيْوَنَهُ سَبِيلُ وَاذِيهَا
 وروينا أيضا عن غيره :

إِنَّ لَنَا لَكِنَّةً مِبَقَّةً مِفَنَّةً^(٢)
 مَتَبَّحَةً مِعْنَةً مَمْنَعَةً نَظَرَةً^(٣)
 كَالذُّبِّ وَسَطَ الْقِنَّةِ إِلَّا تَرَهُ تَظُنُّهُ^(٤)

(١) كذا في ١ . وفي ب : « زلج » وفي شه : « زلج » وزلج — بسكون اللام وكسرها —
 مَثَرَلَةٌ تَرُلُ فِيهَا الْأَقْدَامُ . (٢) ينسب ليعلى الأحوال الأزدية . ومطواي : صاحباي . وضهير
 أخيله ، وله ، عائد إلى البرق في بيت قبله وهو :
 أَرَقْتُ لِبَرْقِ دُونِهِ شِدْوَانِ يَمَانٍ وَأَهْوَى الْبَرْقُ كُلَّ يَمَانٍ

وانظر الخزائن ١/٢ . ٤

(٣) الكنة امرأة الابن أو الأخ (مبقة) كثيرة الكلام (مفنة) قادرة على فنون الكلام .
 (٤) متبحة : تعرض في كل شيء . والرجل متبج ، وكذلك معنة . و« ممنة نظرة » : إذا تسمعت
 شيئا أو تنظرت فلم تر شيئا ظننت وعملت بظنها . وانظر اللسان في سجع .

(٥) ذكر في اللسان في سجع روايتين في البيت : « كالذُّبِّ وَسَطَ الْعِنَةِ » ، و « كالزُّبِّ حَوْلَ الْقِنَةِ »
 وما هنا تلفيق من الروايتين . و « العنة » في الرواية الأولى : الخطيرة تحبس فيها الغنم والإبل ، و « القنة »
 في الرواية الثانية الأكمة أو الجبل المستطيل .

فَقَوْلُهُ (تَرَه) مِمَّا أُجْرَى فِي الْوَصْلِ مَجْرَاهُ فِي الْوَقْفِ ، أَرَادَ : لِأَنَّهُ ، ثُمَّ بَيْنَ الْحَرَكَةِ فِي الْوَقْفِ بِالْهَاءِ ، فَقَالَ « تَرَه » ثُمَّ وَصَلَ مَا كَانَ وَقَفَ عَلَيْهِ .
فَأَمَّا قَوْلُهُ ^(١) :

أَتَوَا نَارِي ، فَقُلْتُ مَنَّوْنَ أَتَمَّ ؟ فَقَالُوا : الْجَنُّ ؛ قُلْتُ : عَمُّوا ظَلَامًا ^(٢)

وَيُرْوَى :

... .. مَنُونٌ قَالُوا سَرَّاءُ الْجَنِّ قُلْتُ عَمُّوا ظَلَامًا

فَمِنْ رَوَاهُ هَكَذَا فَإِنَّهُ أُجْرَى الْوَصْلَ مَجْرَى الْوَقْفِ .

فَإِنْ قُلْتُ : فَإِنَّهُ فِي الْوَقْفِ إِنَّمَا يَكُونُ « مَنَّوْنَ » سَاكِنَ النَّونِ ، وَأَنْتَ فِي الْبَيْتِ قَدْ حَرَكْتَهُ ، فَهَذَا إِذَا لَيْسَ عَلَى نِيَّةِ الْوَقْفِ ، وَلَا عَلَى نِيَّةِ الْوَصْلِ ، فَالْجَوَابُ أَنَّهُ لَمَّا أُجْرَاهُ فِي الْوَصْلِ عَلَى حَذِّهِ فِي الْوَقْفِ ، فَأَثْبَتَ الْوَاوَ وَالنَّونَ ١٠
التَّقْيِ سَاكِنَيْنِ ، فَاضْطَرَّ حِينَئِذٍ إِلَى أَنْ حَرَكَ النَّونَ لِإِقَامَةِ الْوِزْنِ . فَهَذِهِ الْحَرَكَةُ إِذَا إِنَّمَا هِيَ حَرَكَةٌ مُسْتَحْدَثَةٌ لَمْ تَكُنْ فِي الْوَقْفِ ، وَإِنَّمَا اضْطَرَّ إِلَيْهَا الْوَصْلُ ^(٣) :

(١) هُوَ عِنْدَ أَبِي زَيْدٍ فِي نَوَادِرِهِ ١٢٤ شَمِيرُ بْنُ الْحَارِثِ الضَّبِّيِّ ، وَفِي الْعَبْدِيِّ ٤ — ٤٩٨ « يَنْسَبُ إِلَى شَمِيرِ بْنِ الْحَارِثِ الضَّبِّيِّ » ، وَيَنْسَبُ إِلَى تَابِطِ شَرَا « وَهَنَّاكَ أَبْيَاتٌ عَلَى رُؤْيِ الْهَاءِ تَنْسَبُ إِلَى جَذْعِ ابْنِ سَنَانَ الْفَسَافِيِّ » . وَانْظُرِ الْخِزَانَةَ ج ٣ ص ٢ وَمَا بَعْدَهَا .

(٢) قَبْلَهُ كَمَا فِي النَّوَادِرِ :

وَنَارٌ قَدْ حَضَّتْ بِعِيدٍ وَهَنٍ بَدَارٌ لَا أُرِيدُ بِهَا مَقَامًا
سَوَى تَحْلِيلِ رَاحِلَةٍ وَصِفٍ أَكَلَتْهَا مَخَافَةٌ أَنْ تَنَامَا

وَبَعْدَهُ :

فَقُلْتُ : إِلَى الطَّعَامِ ، فَقَالَ مِنْهُمْ زَعِيمٌ : نَحْسِدُ الْأَنْسَ الطَّعَامَا ٢٠
قَالَ فِي الْخِزَانَةِ : « ذَكَرَ فِي أَبْيَاتِهِ أَنَّ الْجَنِّ طَرَفَهُ وَقَدْ أَوْقَدَ نَارًا لَطْعَامَهُ ، فَدَمَاهُمْ إِلَى الْأَكْلِ مَتَهُ ، فَلَمْ يَجِيبُوهُ ، وَزَعَمُوا أَنَّهُمْ يَحْسِدُونَ الْأَنْسَ فِي الْأَكْلِ ، وَأَنَّهُمْ فَضَلُوا عَلَيْهِمْ بِأَكْلِ الطَّعَامِ » .
(٣) كَذَا فِي أ ، ب . وَسَقَطَ هَذَا اللَّفْظُ فِي ش .

وأما من رواه « منون أنتم » فأمره مشكل . وذلك أنه شبه من بآى ، فقال : (منون أنتم) على قوله : أيون أنتم ، وكما حمل ههنا أحدهما على الآخر كذلك جمع بينهما في أن جرد من الاستفهام كل منهما ؛ ألا ترى إلى حكاية يونس عنهم : ضَرَبَ مَنْ مَنَّا كقولك : ضرب رجل رجلا . فنظير هذا في التجريد له من معنى الاستفهام ما أنشدناه من قول الآخر :

وأسماء ما أسماء ليلة أدبجت إلى وأصحابي بآى وأينما

بفعل « آى » اسما للجهة ، فلما اجتمع فيها التعريف والتأنيث منعها الصرف .

(١) كذا في ١ ، ب . وى ش : « مكا » .

(٢) انظر الكتاب ض ٤٠٢ ج ١ .

(٣) نسبة في اللسان في « أين » إلى حميد بن ثور الهلالي . ولجيد هذا قصيدة طويلة على روى

البيت ليس فيها هذا البيت ، مطلعها :

سل الربع أنى يمت أم سالم وهل عادة الربع أن يتكلما !

وذكر الشنقيطي في « الوسيط في أدباء شنقيط » أنه وقف على هذه القصيدة ، أرسلها إليه أحد تيوور باشا طيب الله ثراه . وقال : « وقد سقط من نسخته بيتان من أولها بقيا في حفلى . وما أدرى هل سقط

منها غيرهما أم لا :

ألا هياما لقيت ! وهيا ! وريحان لم ألق منس ورحا !
أأسماء ما أسماء ليلة أدبجت إلى وأصحابي بآى وأينما

هيا كلمة تحسر .

وفى اللسان : « هي » نسبة الأول من هذين البيتين إلى حميد الأرقط ، والظاهر على هذا أن يكون هو أيضا صاحب البيت الثانى ، وعلى هذا لا يكون لجيد بن ثور شىء منهما ، وأن الشنقيطي وأهم في حفظه ، وكذلك لا يعول على ما فى اللسان فى أين ؛ فإن نسخة الديوان — وهو يطبع فى الدار — خالية منه .

(٤) « أدبجت » كذا فى اللسان وفى بعض نسخ الخصائص فى « خلع الأدلة » . وهى الرواية الجيدة .

وفى الأصول هنا : « أدبلوا » . وقوله : (وأصحابي بآى وأينما) أى مكان مجهول يسأل عنه بآى المكان هو ، وأين يقع . وقوله : « ليلة أدبجت » فالإدلاج : السير فى آخر الليل على خلاف فى ذلك بين علماء اللغة . يريد أن طيفها سرى إليه وهو فى سفره مع أصحابه . وانظر الوسيط ١٢٨ .

- وأما قوله : « وأينما » ففيه نظر . وذلك أنه جَرَدَه أيضا من الاستفهام كما جَرَدَ
 أى^١ ، فإذا هو فعل ذلك احتمل هنا من بعد أمرين : أحدهما أن يكون جعل
 (أين) علما أيضا للبقعة ، فمنعها الصرف للتعريف والتأنيث كأى^٢ ، فتكون الفتحة
 في آخر « أين » على هذا فتحة الجز وإعرابا ، مثلها في مررت بأحمد . فتكون (ما)
 على هذا زائدة ، و (أين) وحدها هي الاسم كما كانت (أى) وحدها هي الاسم . والآخر
 أن يكون ركب (أين) مع (ما) فلما فعل ذلك فتح الأول منهما كفتحة الياء من حيّل ،
 لما ضمّ حى إلى هل ، فالفتحة في النون على هذا حادثة للتركيب ، وليست بالتي
 كانت في أين وهي استفهام ؛ لأن حركة التركيب خَلَفَتْهَا ونابت عنها . وإذا كانت
 فتحة التركيب تؤثر في حركة الإعراب فتزيلها إليها ؛ نحو قولك : هذه خمسة ، معرب ،
 ثم تقول في التركيب : هذه خمسة عشر ، فتختلف فتحة التركيب ضمة الإعراب ،
 على قوة حركة الإعراب ، كان إبدال حركة البناء من حركة البناء أخرى بالجواز ،
 وأقرب في القياس . وإن شئت قلت : إن فتحة النون في قوله : (بأى وأينما) ،
 هي الفتحة التي كانت في أين ، وهي استفهام من قبل تجزئها ، أقزها بحالها بعد
 التركيب على ما كانت عليه ، ولم يُحْدِثْ خالفا لها من فتحة التركيب ، واستدللت على
 ذلك بقولهم : قمتُ إذ قمتَ ، فالذال كما ترى ساكنة ؛ ثم لما ضمّ إليها « ما »
 وركبها معها أقزها على سكونها ، فقال :

* إذ ما أتيت على الرسول فقل له *^(٣)

(١) كذا بواو العطف في ١ ، وفي عبارة اللسان . وسقطت في ش ، ب .

(٢) في عبارة اللسان : « فتعرب » .

(٣) مجزؤه : * حقا عليك إذا اطمأن المجلس *
 ٢٠

وقبله :

يأيها الرجل الذي تهوى به وحناء بمجسرة المناسم عرس =

فكما لا يُشكَّ في أنَّ هذا السكون في «إذ ما» هو السكون في ذالٍ إذْ ، فكذلك ينبغي أن تكون فتحة النون من (أينما) هي فتحة النون من (أين) وهي استفهام .
والعلة في جواز بقاء الحال بعد التركيب على ما كانت عليه قبله عندي هي أنَّ ما يُحدثه التركيب من الحركة ليس بأقوى مما يُحدثه العامل فيها ، ونحن نرى العامل غير مؤثر في المبني ؛ نحو « من أين أقبلت » و « إلى أين تذهب » فإذا كان حرف الجز على قوته لا يؤثر في حركة البناء فحدث التركيب — على تقصيره عن حدث الجاز — أخرى بالآ لا يؤثر في حركة البناء . فاعرف ذلك فرقا ، وقس عليه يُصب إن شاء الله .
وفي ألف « ما » من (أينما) — على هذا القول — تقدير حركة إعراب :
فتحة في موضع الجز ؛ لأنه لا ينصرف .

وإن شئت كان تقديره « منون » كالقول الأول ، ثم قال : (أتم) ، أي أتم المقصودون بهذا الاستنبات ؛ كقوله^(١) :

* أنت فانظر لأيّ حالٍ تصير^(٢) *

= وبعده :

يا خير من ركب المطى ومن مشى فوق التراب إذا تفتت الأنفس
إنا وفيئنا بالذي عاهدتنا والليل تقدع بالكاة وتضرس
وهذا الشعر من قصيدة للعباس بن مرداس السلمي قالها في غزوة حنين . وانظر سيرة ابن هشام على هامش
الروض ٢ / ٢٩٨ ، والكامل ٣ / ١٥٨ ، والكتاب ١ / ٤٣٢
(١) راجع للكلام على « منون أتم » .
(٢) أي عندي بن زيد . وانظر الأغاني ٢ / ١٥٢ طبعه الدار ، والكتاب ١ / ٧٠ ، والمنفى
في « الفاء المفردة » وأمالى ابن السجري ١ / ٨٩ . (٣) صدره :
* أرواح مودع أم بكور *

أي أروح مودعا أم تبكر ، أي لابت لك من الرحيل في البكور أو الرواح — يريد ترك الدنيا والمصير إلى الموت — فانظر لأمر آخرتك . وقوله : (مودع) هو بكسر الدال على حدّ عيشة راضية أي مودع صاحبه ، =

إذا أراد : أنت الهالك .

وما يريد في هذه اللغة مما يضعف في القياس ، ويقل في الاستعمال كثير جدًا ، وإن تقصبت بعضه طال ، ولكن أضع لك منه ومن غيره من أغراض كلامهم ما تستدل به ، وتستغني ببعضه من كله ، بإذن الله وطوله .

باب في الاستحسان^(٢)

وجماعة أن علته ضعيفة غير مستحكة ؛ إلا أن فيه ضرباً من الاتساع والتصرف .
من ذلك تركك الأخف إلى الأثقل من غير ضرورة ؛ نحو قولهم : الفتوى ،
والبقوى ، والتقوى ، والشروى ، ونحو ذلك ؛ ألا ترى أنهم قلبوا الياء هنا

١٠ = وإنما الروح يودع فيه ، وهو كقوله تعالى : (والنهار مبصر) أى يبصر فيه ، فالإسناد فيه على جهة التجوز .
ويرى السيراني أنه من قبيل النسب ، أى روح ذو توديع ، قال : " فبني له من المصدر الذى يقع فيه اسم فاعل ، وإن لم يكن جارياً على الفعل ؛ كما قالوا : راح وناشب ، على معنى ذو ربح وذو نشاب " وقد ضبط فى الأغاني « مودع » بفتح الدال ، وقد علمت أن الرواية الكسرة . وقد أورد أبو على الفارسي :
الفتح على أنه وجه جائز فى العربية . وانظر أمانى ابن الشجرى .

١٥ (١) أى أن أنت مبتدأ محذوف الخبر . ويجوز عكس هذا على أن التقدير : الهالك أنت . ومن الأوجه الجائزة فيه أن يكون « أنت » مبتدأ خبره « روح » على المبالغة أو على حذف مضاف ، أى أنت روح أو صاحب روح . وقد بسط السيراني الكلام على البيت وأبدى فيه ستة أوجه .

٢٠ (٢) الاستحسان من مصطلح أصول الفقه . وهو أحد الأدلة عند الحنفية . وفى تحديده اختلاف كثير . ويقول السعد فى حاشيته على شرح العضد لمختصر ابن الحاجب ٢ / ٢٨٩ : « اعلم أن الذى استقر عليه رأى المتأخرين هو أن الاستحسان عبارة عن دليل يقابل القياس الجلى الذى قسق إليه الأنفهام » . ومن أمثله السلم ، فإن المتبادر إلى الفهم ألا يجوز ؛ لما فيه من انعدام المقود عليه ، لكنه يجوز للحاجة إليه . وهذا المعنى للاستحسان يتقادم مع ما أراده ابن جنى هنا . فنقل الفتوى كان المتبادر ألا يجزى فيها لإعلال ، فيقال : الفتيا ، ولكن عارض هذا الأمر الجلى القاضى بالنصحبح أمر يدعو إلى الإعلال ، وهو الفرق بين الاسم والصفة ، وعمل العرب بهذا المعارض . ولما كان الاعتماد فى الاستحسان على ما يقابل الجلى من القياس كان جماع أمره أن علته ضعيفة غير مستحكة ، كما ذكر المؤلف .

٢٥ وقد مرر السيوطى فى الاقتراح للاستحسان ، ونقل فيه بحث ابن جنى فى هذا الكتاب ، ونقل عن ابن الأنبارى الخلاف فى الأخذ به فى العربية

(١) واوا من غير استحكام علة أكثر من أنهم أرادوا الفرق بين الاسم والصفة . وهذه ليست علة معتدة ؛ ألا تعلم كيف يشارك الاسم الصفة في أشياء كثيرة لا يوجبون على أنفسهم الفرق بينهما فيها . من ذلك قولهم في تكسير حسن : حسن ، فهذا بحيل وجبال ؛ وقالوا : فرس ورد ، وخيل ورد ؛ فهذا كسقف ، وسقف . وقالوا : رجل غفور ، وقوم غفر ، وغفور ونحر ؛ فهذا كعمود وعمد . وقالوا : حمل بازل ، وإبل بوازل ، وشغل شاغل ، وأشغال شواغل ؛ فهذا كغارب وغوارب ، وكاهل وكواهل . ولسنا ندفع أن يكونوا قد فصلوا بين الاسم والصفة في أشياء غير هذه ؛ إلا أن جميع ذلك إنما هو استحسان لا عن ضرورة علة ، وليس يجاز تجزى رفع الفاعل ، ونصب المفعول ؛ ألا ترى أنه لو كان الفرق بينهما واجبا لحاء في جميع الباب ؛ كما أن رفع الفاعل ونصب المفعول منقاد في جميع الباب .

فإن قلت : فقد قال الجعدى :

حتى لحقنا بهم تُعدي فوارسنا كأننا رعنُ قف يرفع الآلا^(٥)

(١) كذا في شه ، ب . وفي أ : « عن » . (٢) انظر ص ٨٧ من هذا الجزء في إعلال الأمثلة المذكورة . (٣) أى ذولون أحمر يضرب إلى صفرة ، وكل ما فيه هذا اللون فهو ورد . (٤) ضبط في أ ، ب ، ج « ورد وسقف » بسكون العين كقفل . والوارد في ورد السكون . وأما سقف فالوارد فيه الضم كمتق ، ويظهر أن أبا الفتح وهم في هذا فظنّ سقفا كقفل أو أنه راعى فيه التخفيف كما يقال في كتب : كتب وفي رسل : رسل بفتح العين فهما . (٥) بعده : فلم نوقف مشيلين الرماح ، ولم نوجد عوارير يوم الروع عزالا والبيت في الأمالى ٢/٢٢٨ ، وفي المختار من شعر بشار ٢٦٢ وفيه بعد أن أورده : « وقال العلماء : هذا من المقلوب ؛ وإنما أراد الشاعر : كأننا رعن قف يرفعه الآلي ، والرعن : أول كل شيء ، والقف : ما غلظ من الأرض ولم يبلغ أن يكون جبلا » والآل : السراب ، وهو ما يراه الإنسان في الصحراء نصف النهار كأنه ماء . وترى ابن جنى يذهب فيه مذهبا غير القلب الذي ذهب إليه غيره ، وقد تبعه البكرى في الآلى .

- فرفع المفعول ونصب الفاعل ، قيل لو لم يَحْتَمِلْ ^(١) هذا البيتُ إلّا ما ذكرته لقد كان على سَمْتٍ من القياس ، ومَطْرَبٌ ^(٢) متورّد بين الناس ؛ ألا ترى أنه على كل حال قد فُرق فيه بين الفاعل والمفعول ، وإن اختلفت جهتا الفرق . كيف ووجهه في أن يكون الفاعل فيه مرفوعا ، والمفعول منصوبا قائم صحيح مقول به . وذلك أن رَعْنَ هذا القَفِّ لَمَّا رفعه الآل فُرِّي فيه ، ظهر به الآل إلى مرآة العين ظهورا •
- لولا هذا الرعن لم يَنِّ للعين فيه بيانه إذا كان فيه ؛ ألا تعلم أن الآل إذا برق للبصر رافعا شخصا كان أبدى للناظر إليه منه لو لم يلاق شخصا يزهاه فيزداد بالصورة التي حملها سفورا ، وفي مسرح الطرف تجلّيا وظهورا •

فإن قلت : فقد قال الأعشى :

- ١٠ * إذ يرفعُ الآلُ رأسَ الكلبِ فارْتَفعا ^(٤) *

بفعل الآل هو الفاعل ، والشخص هو المفعول ، قيل ليس في هذا أكثر من أن هذا جائز ، وليس فيه دليل على أن غيره غير جائز ؛ ألا ترى أنك إذا قلت ما جاءني غير زيد ، فإنما في هذا دليل على أن الذي هو غيره لم يأتك ، فأما زيد نفسه فلم تعرّض للإخبار بـإثبات مجيء له أو نفيه عنه ، فقد يجوز أن يكون قد جاء وأن يكون أيضا لم يجيء •

١٥

- (١) كذا في أ ، ب . وفي ش : « يحصل » . (٢) المطرب ، وكذا المطربة : الطريق . (٣) كذا في أ ، ب ، ش وسقط هذا اللفظ في عبارة اللسان . (٤) صدره :

* إذ نظرت نظرة ليست بكاذبة *

- وقبله : ما نظرت ذات أشفار كنتظرتها حقا ، كما صدق الذئبي إذ سجما وهو في الحديث عن عز اليمامة ، والذئبي : سطيح الكاهن . ورأس الكلب : جبل باليمامة . وانظر الديوان ٧٤ . (٥) كذا في أ . وفي ش ، ب : « في الإخبار » ، وكأنه ضمن تعرض معنى تدخل فعدها بنى . وفي عبارة اللسان : « فلم تعرض للإخبار » . (٦) كأنه جرى في هذا على اصطلاح المنطقة . فأما في العربية فإن قولك : ما جاءني عز زيد استثناء معرّج ؛ كقولك : ما جاءني إلا زيد ، وهذا يفيد البتة مجيء زيد •

٢٠

فإن قلت : فهل تجد لبيت الجعدى على تفسيرك الذى حكيتته ورأيتته نظيرا ؟
 قيل : لا يُنكر وجود ذلك مع الاستقراء ؛ وأعمل فيما بعد على أن لا نظير له ؛
 ألا تعلم أن القياس إذا أجاز شيئا وُسِّع ذلك الشيء عينه ، فقد ثبت قدمه ^(١) ،
 وأخذ من الصحة والقوة مأخذه ، ثم لا يقدح فيه ألا يوجد له نظير ؛ لأن إيجاد
 النظر وإن كان مانوسا به فليس فى واجب النظر إيجادا ؛ ألا ترى أن قولهم :
 فى شئونة شئني ، لما قبله القياس لم يقدح فيه عدم نظيره ؛ نعم ولم يرض له أبو الحسن
 بهذا القدر من القوة حتى جعله أصلا يُرد إليه ، ويُجل غيره عليه . وسنورد فيما بعد
 بابا لما يسوغه القياس وإن لم يرد به السماع ، بإذن الله وحوله .

ومن ذلك — أعنى الاستحسان — أيضا قول الشاعر :
 أريت إن جئت به أملودا مُرجلا ويلبس البرودا ^(٢)
 * أقائلن أحضروا الشهودا *

فألحق نون التوكيد اسم الفاعل ؛ تشبيها له بالفعل المضارع . فهذا إذا استحسان ،
 لا عن قوة ملّة ، ولا عن استمرار عادة ؛ ألا تراك لا تقول : أقائم يا زيدون ،
 ولا أمتلقن يا رجال ؛ إنما تقوله بحيث سمعته ، وتعتذر له ، وتنسبه إلى أنه
 استحسان منهم ، على ضعف منه واحتمال بالشبهة له .

(١) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « ثبت » ، وكلاما جاززا ؛ فإن القدم مؤنث مجازى .

(٢) انظر ص ١١٦ من هذا الجزء .

(٣) (جئت) بضم التاء كان نص عليه صاحب الخزائنة ، وإن ضبط فى أ بفتحها . وكان من قصة هذا
 الرجز أن رجلا من العرب أتى أمة له ، فلما حبلت بجدها وزعم أن لم يقربها ، فقالت هذا الرجز . تريد :
 أخبرنى إن ولدت ولدا هذه صفته أقول لى وإن يشأينى : أحضروا الشهود على أن هذا الولد منك .
 لأنك لن تقبول ذلك وإنما ترضى بالولد . فاصبر فمضى أن أبى . بما يقر عينك . وفى بعض الروايات
 (جاءت) بدل (جئت) ، و (أحضرى) بدل (أحضروا) . وانظر الخزائنة ٥٧٤ ج ٤ ، وشرح الكامل
 للرصنى ٩٧/١

ومن الاستحسان قولهم : صَبِيَّةٌ ، وَفَنِيَّةٌ ، وَعِذِّي ، وَبِلَى سَفِيرٌ ، وَنَاقَةٌ عِلْيَانٌ ،
(١) وَدَبَّةٌ مِهْيَارٌ . فهذا كله استحسان لا عن استحكام علة . وذلك أنهم لم يعتدوا
الساكن حائلا بين الكسرة والواو ؛ لضعفه ، وكله من الواو . وذلك أن (قنية) من
قَنَوْتُ ، ولم يُثبت أصحابنا قَنَيْتُ ، وإن كان البغداديون قد حَكَّوها ؛ (وصبيبة) من
صَبَوْتُ ؛ و (عليّة) من علوت ، و (عِذَى) من قولهم أَرْضُون عَذَوَاتٍ ؛ و (بِلَى) سَفِيرٌ
من قولهم في معناه : بَلَّوْا أيضا ؛ ومنه البلوى ؛ وإن لم يكن فيها دليل ، إلا أن الواو
مطرودة في هذا الأصل ؛ قال :
(٢)

* فَأَبْلَاهُمَا خَيْرَ الْبَلَاءِ الَّذِي يَبْلُو (٣)

وهو راجع إلى معنى يَلُوسُ سفر ، وقالوا : فلان مَبْلُوءٌ بَحْنَةٌ ، وغير ذلك ، والأمر فيه
واضح ؛ وناق (عِلْيَان) من علوت أيضا كما قيل لها : نَاقَةٌ سِنَادٌ ، أى أعلاها متساند
إلى أسفلها ، ومنه سَنَدْنَا إلى الجبل أى علونا ؛ وقال الأصمعي قيل لأعرابي :
ما الناقة القِرْوَاح ؟ فقال : التي كأنها تمشي على أرماع ، ودَبَّةٌ (مهيار) ، من قولهم هَارِ
يَهْوَرُ ، وتهوّر الليل ؛ على أن أبا الحسن قد حَكَّى فيه هَارِ يَهِيرُ ، وجعل الياء فيه لغة ؛
وعلى قياس قول الخليل في طاح يَطِيح ، وتاه يَتِيه ، لا يكون في يهير دليل ؛ لأنه قد
يمكن أن يكون : فَعِلَ يَفْعِلُ ، مثلهما . وكله لا يقاس ؛ ألا تراك لا تقول في جُرْوٍ :
١٥ جُرَى ، ولا في عِدْوَةِ الوادي : عِدْيَةٌ ، ولا نحو ذلك . ولا يجوز في قياس قول من

(١) الدبة : الكتيب من الرمل .

(٢) انظر في هذه الكلمات ص ٩٦ وما بعدها من هذا الجزء .

(٣) وذلك أن البلوى يحتمل أن تكون الواو فيها بدلا من الياء كالفتوى والثقوى .

(٤) هو زهير وانظر الديوان ١٠٩ .

(٥) صدره : * جزى الله بالإحسان ما فعلا بكم *

(٦) انظر كتاب سيبويه ص ٣٦١ ج ٢

قال عليان، ومهيار، أن تقول في قرواح ودرّواس^(١) : قرياح ودرّياس^(٢) ، وذلك لثلاثا
يلتبس مثال فَعُوَال بفعِيَال ، فيصير قرياح ودرّياس كسرياح ، وكرياس . وإنما
يجوز هذا فيما كانت واوه أصلية لا زائدة، وذلك أن الأصل^(٣) يحفظ نفسه بظهوره
في تصّرف أصله ؛ ألا تراك إذا قلت : علية ثم قلت : علوت وعلو وعلوة وعلوة^(٤)
ويعلو ونحو ذلك ، ذلك وجود الواو في تصّرف هذا الأصل على أنها هي الأصلية^(٥)
وأن الياء في علية بدل منها ، وأن الكسرة هي التي عدّرت بعض العذر في قلبها ؛
وليس كذلك الزائد ؛ ألا تراه لا يستمرّ في تصّرف الأصل استمرار الأصل^(٦) ، فإذا
عرّض له عارض من بدل أو حذف لم يبق هناك في أكثر الأمر ما يدل عليه
وما يشهد به ؛ ألا تراك لو حقّرت قرياحا بعد أن أبدلت واوه ياء على حذف
زوائده لقلت : قُريج^(٧) ، فلم تجد للواو أثرا بذلك على أن ياء قرياح بدل من الواو ؛
كما ذلك علوت ، وعلو ، ورجل معلو بالجمّة ، ونحو ذلك على أن ياء « علية » بدل
من الواو .

فإن قلت : فقد قالوا في قرواح : قرياح أيضا ، سَمِعَا جميعا ، فإن هذا ليس
على إبدال الياء من الواو ؛ لا ، بل كلّ واحد منها مثال برأسه مقصود قصده .

١٥ (١) القرواح من التوق : الطويلة القوائم ، والقرواح أيضا المزرعة ليس بها نبات ولا شجر ،
ويقال فيها أيضا قرياح .

(٢) الدرّواس : الغليظ العنق من الناس والكلاب .

(٣) هو الكلب المقور .

(٤) يقال : أخذت مالى علوة أى عنوة وفهرا كما في اللسان . وقد يكون « علوه » بهاء الضمير .

(٥) كذا في أ . وفي ش ، ب : « يعلوه » .

(٦) كذا في أ . وفي ش ، ب : « قلت » .

(٧) كذا في ش ، ب . وفي أ : « واو » .

فَقَرُوحٌ كَقَرُوشٍ وَجَلُوحٌ ؛ وَقِرْبَاحٌ كَكِرْبَاسٍ وَسِرْيَاحٌ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ أَحَدًا لَا يَقُولُ : كَرُوحٌ ، وَلَا سَرُوحٌ ؛ وَلَا يَقُولُ أَحَدٌ أَيْضًا فِي شِرْوَاطٍ وَهَلُوعٍ : شِرْيَاطٌ ، وَلَا هَلْيَاعٌ . وَهَذَا أَحَدُ مَا يَدُلُّكَ عَلَى صَعْفِ الْقَلْبِ فِي هَذِهِ صُورَتِهِ ؛ لِأَنَّ الْقَلْبَ لِلْكَسْرِ مَعَ الْحَاجِزِ لَوْ كَانَ قُوْيَا فِي الْقِيَاسِ لَجَاءَ فِي الزَّائِدِ بِجِيئِهِ فِي الْأَصْلِ ؛ كَأَشْيَاءَ كَثِيرَةٍ مِنْ ذَلِكَ .

وَمِثْلُ امْتِنَاعِهِمْ مِنْ قَلْبِ الْوَاوِ فِي نَحْوِ هَذَا يَاءٌ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ زَائِدَةٌ فَلَا عِصْمَةَ لَهَا ، وَلَا تَلْزَمُ لَزُومُ الْأَصْلِ فَيَعْرِفُ بِذَلِكَ أَصْلُهَا ، أَنَّ تَرَى الْوَاوَ الزَّائِدَةَ مَضْمُومَةً ضَمًّا لِأَزْمَا ثُمَّ لَا تَرَى الْعَرَبَ أَبْدَلْتَهَا هَمْزَةً ؛ كَمَا أَبْدَلْتَ الْوَاوَ الْأَصْلِيَّةَ ؛ نَحْوُ أَجْوَهْ ، وَأُقَتَّتْ . وَذَلِكَ نَحْوُ التَّرْهُوكِ ، وَالتَّسْهُوكِ ؛ لَا يَقْلِبُ أَحَدٌ هَذِهِ الْوَاوَ — وَإِنْ انْضَمَّتْ ضَمًّا لِأَزْمَا — هَمْزَةً ؛ مِنْ قَبْلِ أَنَّهَا زَائِدَةٌ ، فَلَوْ قَلَبْتَ فَقِيلَ : التَّرْهُوكُ لَمْ يُؤْمَنْ أَنَّ يُظَنَّ أَنَّهَا هَمْزَةٌ أَصْلِيَّةٌ غَيْرُ مُبْدَلَةٍ مِنْ وَاوٍ .

فَإِنْ قُلْتَ : مَا تَنْكَرُ أَنْ يَكُونَ تَرْكُهُمْ قَلْبَ هَذِهِ الْوَاوِ هَمْزَةً خَافَةَ أَنْ تَقَعَ الْهَمْزَةُ بَعْدَ الْهَاءِ وَهِيَ حَلْقِيَّتَانِ وَشَدِيدَا التَّجَاوُرِ ؟ قِيلَ يُفْسِدُ هَذَا أَنْ هَذَيْنِ الْحَرْفَيْنِ قَدْ تَجَاوَرَا ، وَالْهَاءُ مُقَدِّمَةٌ عَلَى الْهَمْزَةِ ؛ نَحْوُ قَوْلِهِمْ : هَاهَا فِي الدَّعَاءِ .

- ١٥ (١) هُوَ الطَّفِيلُ ، وَالْعَظِيمُ الرَّاسُ .
 (٢) هُوَ الْوَادِي الْوَاسِعُ الْمُثَلَّى .
 (٣) الْكِرْبَاسُ : الْكَيْفُ يَكُونُ مُشْرِفًا عَلَى سَطْحِ الْقَنَاةِ إِلَى الْأَرْضِ .
 (٤) يُقَالُ : فَرَسٌ سِرْيَاحٌ : سَرِيعٌ ، وَالسِّرْيَاحُ أَيْضًا الْجُرَادُ .
 (٥) هُوَ الطَّوِيلُ .
 (٦) هِيَ السَّرِيعَةُ مِنَ النَّوْقِ .
 ٢٠ (٧) يُقَالُ مَرَّ يَرْهُوكَ أَيْ يَمْسُجُ فِي مَشْيِهِ مِنْ اسْتِرْخَاءِ مَفَاصِلِهِ .
 (٨) يُقَالُ تَسْهُوكُ : مَشَى رَوِيدًا .
 (٩) يُقَالُ هَاهَا بِالْإِبِلِ : دَعَاهَا لِلْعَلْفِ .

فإن قلت : هذا إنما جاء في التكرير ، والتكرير قد يجوز فيه ما أولاه لم يجوز ، ألا ترى أن الواو لا توجد منفردة في ذوات الأربعة إلا في ذلك الحرف وحده ، وهو « ورتل »^(١) ثم إنها قد جاءت مع التكرير مجيئاً متعاضداً ، نحو وحوح^(٢) ، ووزوز^(٣) ، ووكواك^(٤) ، ووزاوزه^(٥) ، ووقويت^(٦) ، وضوضيت^(٧) ، وزوزيت^(٨) ، ومومة^(٩) ، ودودة^(١٠) ، وشوشاة^(١١) ، قيل : قد جاء امتناعهم من هـ من نظير هذه الواوات بحيث لا هاء ، ألا تراهم قالوا : زحولته فترحول ترحولا^(١٢) ، وليس أحد يقول ترحولا . وقد جمعوا بينهما متقدمة الحاء على الهمزة : نحو قولهم في الدعاء : حو حو^(١٣) .

فإن قيل : فهذا أيضا إنما جاء في الأصوات المكررة ؛ كما جاء في الأول أيضا في الأصوات المكررة ؛ نحو هو هو^(١٤) ، وقد ثبت أن التكرير محتمل فيه ما لا يكون في غيره .

قيل هذه مطاولة نحن فتحنا لك بابها ، وشرعنا منهاجها ، ثم إنها مع ذلك لا تصحيك ، ولا تستمرك ؛ ألا تراهم قد قالوا في (عنوان الكتاب) : إنه يجوز

(١) هي الداهية ، والأمر العظيم .

(٢) الوحوشة : النسخ من شدة البرد .

(٣) الوزوزة الوشب . والوزازة : الرجل الطائش الخفيف .

(٤) هو الجبان .

(٥) زوزى الرجل : نصب ظهره وقارب الخطو .

(٦) هي أثر الأرجوحة .

(٧) هي الناقة السريعة .

(٨) في الأصول : « رحولته فترحول ترحولا » بالراء المهملة ولم أقف على هذا في اللغة ، فأصلحته

إلى ما ترى . يقال : زحوله عن مكانه ، فترحول : أزاله عنه فزال .

(٩) كذا في الأصول . والذي في اللسان : « حى حى » : دعاء الحمار إلى الماء والخلاصة

— وزن الجمجمة — بالكش : أن تقول له : حاحا زجرا .

أن يكون فَعُولٌ من عَن يَمِينٍ ، ومطَاوَعُهُ تَعَنُّونَ ، ومصدره التَّعَنُّونُ ، وهذه الراو لا يجوز هَمْزُهَا ؛ لِمَا قَدَّمْنَا ذِكْرَهُ ، وأيضاً فقد قالوا في علوته : يجوز أن يكون فَعُولٌ من العلانية ، وحاله في ذلك حال عنوته على ما مضى . وقد قالوا أيضاً : سَرُولُهُ تَسْرُؤُلًا ، ولم يهمزوا هذه الواو ؛ لِمَا ذَكَرْنَا . فإن قيل : فلو همزوا فقالوا : التَّسْرُؤُلُ لِمَا خَافُوا لَيْسَا ؛ لقولهم مع زوال الضمة عنها : تَسْرُولُ ، وسَرُولُته ، ومُسْرُولٌ ؛ كما أنهم لَمَّا قالوا : وَقْتُ ، وأوقات ، ومَوَاقِيتُ ، ووَقْتُه أَعْلَمُهُمْ ذَلِكَ أن همزة « أَقَّتْ » إنما هي بدل من واو . فقد ترى الأصل والزائد جميعاً متساويين متساوقين في دلالة الحال بما يصحبه كل واحد منهما من تصريفه وتحريفه ، وفي هذا نقض لما رُفِيت به الفصل بين الزائد والأصل .

١٠ قيل كيف تصرفت الحال فالأصل أحفظ لنفسه ، وأدُلُّ عليها من الزائد ؛ ألا ترى أنك لو حَقَرْتَ تَسْرُؤُلًا — وقد همزته — تحقير الترخيم ، لقلت « سُرِيلٌ » فحذفت الزائد ولم يبق معك دليل عليه ؛ ولو حَقَرْتَ نحو « أَقَّتْ » — وقد نقلتها إلى التسمية ، فصارت (أَقَّةً) — تحقير الترخيم لقلت : وَقِيَّةً ، وظهرت الواو التي هي فاء .

١٥ فإن قلت : فقد تجيز ههنا أيضاً « أَقِيَّةً » قيل الهمز هنا جائز لا واجب ، وحذف الزوائد من « تَسْرُولُ » في تحقير الترخيم واجب لا جائز . فإن قلت : وكذلك همز الواو في « تَسْرُؤُلُ » إنما يكون جائزاً أيضاً لا واجباً ، قيل همز الواو حشوا أثبتت قدماً من همزها مبتدأة ، أعني في بقائها وإن زالت الضمة عنها ؛ ألا ترى إلى قوله في تحقير قائم : قَوِيْمٌ ، وثبات الهمزة وإن زالت الألف الموجبة

٢٠ (١) كذا في ش ، ب . وفي أ : « الزوائد » . (٢) كذا في ش ، ب . وفي أ :

« الزوائد » ويريد بالزائد الجنس . (٣) يريد سيوي في الكتاب ١٢٧/٢

لها، بقرت لذلك مجرى الهمزة الأصلية في نحو سائل ، وثائر، من سأل وثائر،
— كذا قال — ، فلذلك اجتنبوا أن يهزوا واو «تسرول» لثلاثتبت قدم الهمزة فيرى
أنها ليست بدلا ، وليس كذلك همزة «أقت» ، ألا تراها متى زالت الضمة عنها
عادت واوا؛ نحو موقت، ومويقت .

• فإن قلت : فهلا أجازوا همز واو «تسرؤل» وأمنوا اللبس ، وإن قالوا
في تحقير ترخيمه «سريل» من حيث كان وسط الكلمة ليس بموضع لزيادة الهمزة،
إنما هو موضع زيادة الواو؛ نحو جدول، ونخروع، وعجوز، وعمود . فإذا رأوا
الهمزة موجودة في «تسرؤل» ، محذوفة من «سريل» علموا — بما فيها من
الضمة — أنها بدل من واو زائدة، فكان ذلك يكون أمنا من اللبس ؟

١٠ قيل : قد زادوا الهمزة وسطا في أحرف صالحة . وهي شمال وشامل ، وجرانض ،
وحطائط بطائط ، ونهدلان ، وتابل ، وخاتم ، وعالم ، وتابلت القدر ، والرئال .
فلما جاء ذلك كرهوا أن يقرّوا باب لبس .

فإن قلت : فإن همزة تابل ، وخاتم ، والعالم ، إنما هي بدل من الألف ،
قيل : هي وإن كانت بدلا فإنها بدل من الزائد ، والبدل من الزائد زائد ، وليس
البدل من الأصل بأصل .

- (١) في كتاب سيبويه ص ١٢٨ ج ٢ : «وشاء من شأوت» .
(٢) هو الشجر الذي يتخذ من حبه الزيت المسهل المعروف ، وكل نبات ريان من شجر أو عشب خروع .
(٣) هذه لغات في الشمال . وهي من الرياح ما تهب من ناحية القطب الشمالي .
(٤) يقال : جعل حرائض : إذا كان أكلولا
(٥) حطائط : الصقير من الناس وغيرهم . وبطائط : إتباع .
(٦) التددلان : الكابوس .
(٧) التابل : لعة في التابل . والجمع التوابل . وهي الأبرار تصاف إلى الطعام ؛ كالملفل والكوك .
(٨) الرئال : الأسد .

فقد ترى أن حال البديل من الزائد أذهب به في حكم ما هو بديل منه من الأصل في ذلك . فاعرف هذا .

ومن الاستحسان قولهم : رجل غديان ، وعشيان ؛ وقياسه : غدون وعشوان ؛ لأنهما من غدوت وعشوت ؛ أنشدنا أبو علي :

بات ابن أسماء يعيشه ويصبعه من هجمة كاشاء النخل دزار^(٢)

ومثله أيضا دامت السماء تديم ديمًا ، وهو من الواو ؛ لاجتماع العرب طراً على (الدوام) ، و (هو أدوم من كذا) .

ومن ذلك ما يخرج تنبيهها على أصل بابها ؛ نحو استحوذ ، وأغليت المرأة ، و صددت فأطولت الصدود ... *

- ١٠ (١) الضمير في (به) يعود على البديل .
- (٢) قاله قرط بن التوام اليشكري ولم أقف لهذا الشاعر على ترجمة . وفي العدة ذكر للتوام اليشكري مع امرئ القيس في إجازة أبيات . والبيت في إصلاح المنطق طبعة المعارف ٢٢٢ وفي شواهد ابن السرياني عليه (الورقة ١٣٨ ب) . وفيهما : « كان » بدل « بات » ، ويقول ابن السرياني : « و يروي (كان ابن شماء) يذكر قتله لبني مطر ، وإغارته عليهم . وميار : اسم فارس يقول : اعتدوا مني بهذا الفرس . وكان ابن أسماء يعيشه هذا الفرس : أى يعيشه : يسقيه اللبن بالعشى ، و يصبعه : يسقيه في الصباح اللبن ... وإذا سقى الفرس اللبن وربي عليه كان أنفع له ، وأسرع في عدوه » و يقول الصاغاني في التكملة (صبح) بعد أن أورد عن الصحاح البيت كما ورد في الإصحاح : « وإنيما هو . (كان ابن شماء) واسمه شرسفة بن خليف فارس ميار . فنسله قرط بن التوام اليشكري . والبيت لقرط » . والهجمة : القطعة من الابل ، ما بين الثلاثين والمائة . والأشياء : صفار النخل . و يروي (كفسيل النخل) . (ودرار) نعت هجمة : كثيرة الدر : وهو اللبن .
- ١٥ (٣) أى كان مطرها ديمة . وهو مطر خفيف لا يرق فيه ولا رعد ، تدوم به السماء .
- (٤) هذا بعض البيت :
- صددت فأطولت الصدود وقلمها وصال على طول الصدود يدوم
- وقد نسب هذا البيت في الكتاب ١ / ١٢ إلى عمر بن أبي ربيعة ونسبه الأعلام إلى المتأخر الفقهسي ، وهو ما في شرح شواهد المعنى للبغدادي في مبحث « ما » وفي كتابة الأمير علي المعنى في « هذا المبحث » وما في الخزانة ٤ / ٢٨٩ . وهذا البيت أحد أبيات أربعة ، وقبله :
- صرمت ، ولم تصرم ، وأنت صروم وكيف تصابي من يقال : حلیم =

(١) وقالوا : هذا شرابٌ مَبُولَةٌ (٢) ، وهو مَطْيَبَةٌ للنفس ، وقالوا :
* فإنه أهل لأن يؤكرا * (٣)

ونظائره كثيرة ؛ غير أن ذلك يخرج ليعلم به أن أصل استقام استقام ، وأصل مقامة مقومة ، وأصل يُحسِن يُوحسِن . ولا يقاس هذا ولا ما قبله ؛ لأنه لم تستحكم علته ، وإنما خرج تنبيها وتصرفا واتساعا .

باب في تخصيص العلل (٤)

اعلم أن محصول مذهب أصحابنا ومتصرف أقوالهم مبنى على جواز تخصيص العلل . وذلك أنها وإن تقدمت علل الفقه فإنها أو أكثرها إنما تجرى مجرى

- ١٠ = ويمتد : وليس الغواني للجماء ، ولا الذي له عن تقاضى دينهن موم ولكننا يستنجز الوعد تابع هو اهن خلاف لمن أنيم
- قال أبو محمد الأعرابي : « يقول : صرمت ، ولم تصرم صرم بنات ، ولكن صرم دلال ؛ يخاطب نفسه ويلومها على طول الصدود . أى لا يدوم وصال الغواني إلا لمن يلازمهن ويخضع لهن ، فسر ذلك باليتين بعدهما . انظر الخزانة في الموطن السابق . ومنه يعلم أن التاء في « صددت » وقوله : « فأطولت » متوحه ؛ لقوله قبل : « صرمت ولم تصرم » .
- ١٥ (١) سقط في ش ، ب ، و ، هـ .
- (٢) في اللسان : « كثرة الشراب مبولة » وقد أنكر الشيخ سيد المرصني لهذا على ابن جني ما أورده ، وقال : « هذا ما يقول ابن جني . وكلام العرب : كثرة الشراب مبولة » ، وفي ابن يعيش على المفصل (مبحث الواو والياء عيين) : « وحكى أبو زيد : هذا شئ مطيبة للنفس ، وهذا شراب مبولة » .
- (٣) هذا شطريبت من الرجز . قال البفسدادي في شرح شواهد الشافية ٥٨ : « وقد بالغت في مراجعة المواد والمطائ فلم أجد قائلة ولا تمتة » .
- ٢٠ (٤) هذا البحث مستعار في العربية من أصول الفقه . ومحل تخصيص العلة أن يتخلف الحكم مع وجود العلة . ومن أمثلة هذا في الفقه أن يعلل الربا بالطعم ، فورد على هذا العرايا ، وهى بيع الرطب بالتمر ، والعنب بالزبيب ، ففيها الطعم ، والتعاوض فيها مع جهل التائل ليس بحرام في مقدار معين مبين في الفروع . فقد وجدت العلة وتخلف الحكم . ويختلف الفقهاء في هذا : فمنهم من يراه قدحا في العلة ، ويسميه نقضا . ومنهم من لا يراه نقضا ، ويعود به على العلة بالتخصيص . وقد ذكر السيوطى في الاقتراح هذا البحث في باب « القوادح في العلة » .
- (٥) كذا في أ ، ب . وفي ش : « تصرف » .

التخفيف والفرق ، ولو تكلف متكلف نقضها لكان ذلك ممكنا ، — وإن كان على غير قياس — ومستقلا ؛ ألا تراك لو تكلفت تصحيح فاء ميزان ، وميعاد ، لقدرت على ذلك ، فقلت : ^(١) ميزان ، وموعد . وكذلك لو آثرت تصحيح فاء مؤيسر ، وموقين ، لقدرت على ذلك فقلت : مؤيسر ، وميقين . وكذلك لو نصبت الفاعل ، ورفعت المفعول ، أو ألغيت العوازل : من الجواز ، والنواصب ، والجوازم ، لكنك مقتدرا على النطق بذلك ، وإن نفى القياس تلك الحال . وليست كذلك ^(٢) علل المتكلمين ؛ لأنها لا قدرة على غيرها ؛ ألا ترى أن اجتماع السواد والبياض في محل واحد ممتنع لا مستكره ، وكون الجسم متحركا ساكنا في حال واحدة فاسد . لا طريق إلى ظهوره ، ولا إلى تصوره . وكذلك ما كان من هذا القبيل . فقد ثبت بذلك تأثر علل النحويين عن علل المتكلمين ، وإن تقدمت علل المتفقيين .

ثم أعلم من بعد هذا أن علل النحويين على ضربين :

أحدهما ما لا بد منه ، فهو لاحق بعلى المتكلمين ، وهو قلب الألف واوا لانضمام ما قبلها ، وياء لانكسار ما قبلها ؛ نحو ضُورِب ، وقرأطيس ، وقد تقدم ذكره . ومن ذلك امتناع الابتداء بالساكن ؛ وقد تقدم ما فيه .

ثم يبقى النظر فيما بعد ، فنقول : إن هذه العلل التي يجوز تخصيصها ، كصحة الواو إذا اجتمعت مع الياء ، وسبقت الأولى منهما بالسكون ؛ نحو حيوة ، وعوى الكلب عوية ، ونحو صحة الواو ، والياء ، في نحو غزوا ، ورميا ، والتزوان ، والغليان ، وصحة الواو في نحو اجتوروا ، واعتنوا ، واهتوشوا ،

(١) كذا في ش ، ب . وفي أ : « ذاك » .

(٢) كذا في ش ، ب . وفي أ : « بذلك » .

(٣) يقال تهوش القوم ، وهاوشوا ؛ اختلطوا . ولم أف في اللسان والقاموس على « اهتوش » .

إنما اضطر القائل بتخصيص العلة فيها وفي أشباهها ؛ لأنه لم يحتط في وصف العلة ؛ ولو قدم الاحتياط فيها لأمن الاعتذار بتخصيصها . وذلك أنه إذا عقد هذا الموضع قال في علة قلب الواو والياء ألفا : إن الواو والياء متى تحزتا وأنفتح ما قبلهما قلبتا ألفين ؛ نحو قام ، وباع ، وغزا ، ورمى ، وباب ، وعاب ، وحصا ، ورعى ، فإذا أدخل عليه فقل له : قد صحتا في نحو غزوا ، ورميا ، وغزوان ، وصميان^(١) ، وصحت الواو خاصة في نحواعتونا ، واهتوشوا ، أخذ يتطلب ويتعذر فيقول : إنما صحتا في نحو رميا ، وغزوا ؛ مخافة أن قلبا ألفين فتحذف إحداهما فيصير اللفظ بهما : غزا ، ورمى ، فتلتبس التثنية بالواحد . وكذلك لو قلبوهما ألفين في نحو نفيان ، ونزوان ، لحذفت إحداهما ، فصار اللفظ بهما نفيان ، ونزان ، فالتبس فعلان مما لامه حرف علة بفعال مما لامه نون . وكذلك يقولون : صحتا الواو في نحواعتونا ، واهتوشوا ؛ لأنهما في معنى ما لا بد من صحته ، أعنى تعاونوا وهاوشوا . وكذلك يقولون : صحتا في نحو عور ، وصيد ؛ لأنهما في معنى آعور ، وأصيد ، وكذلك يقولون في نحو بيت الكتاب^(٢) : وما مثله في الناس إلا مملكا أبو أمية حتى أبوه يقارب به

١٠

١٥

٢٠

(١) كذا في أ ، ب . وفي ش : « ألفا » . (٢) أى أورد عليه دخل ، وهو الفساد والعيب . وهذا التعبير كقول المتأخرين : اقترض عليه . (٣) الصميان من الرجال : الشديد . وفي ش زيادة : « ورميان » وتأخير « غزوان » عن « رميان » . (٤) كذا في أ . وسقط لفظ « يقولون » في ش ، ب . (٥) لم أقف على هذا البيت في الكتاب . وهو ينسب إلى الفرزدق ، ولكن لم أقف له على صلة في ديوانه . وقد نسب إليه مفردا المبرد في الكامل ١ / ١٢٧ طبعة المرصني ، وابن رشيق في العمدة في « باب الوحشي المتكلف ، والزيك المستضعف » وأبو الفرج في الأغاني ج ١٩ ص ١٥ طبعة بولاق ببعض مخالفة في الشطر الأول . وهو من شواهد البلاغة ، يذكر شاهدًا للتعقيد اللفظي ، وقد أوردته صاحب معاهد التنصيص ، ولم يذكر صلته مع إطنابه في ترجمة الفرزدق .

لأنما جاز ما فيه من الفصل (١) ما لا يحسن) فصله لضرورة الشعر . وكذلك ما جاء من قَصر الممدود ومدَّ المقصور ، وتذكير المؤنث ، وتأنيث المذكر ، ومن وضع الكلام في غير موضعه ؛ يحتجّون في ذلك وغيره بضرورة الشعر ، ويمجنحون إليها مرسلّة غير متحجّرة ، وكذلك ما عدا هذا : يسوون^(٢) بينه ، ولا يحتاجون فيه ، فيحرسوا أوائل التعليل له . وهذا هو الذي تنقّ عليهم هذا الموضع حتى اضطرّهم الى القول بتخصيص العلل ، وأصارهم إلى حيز التعذّر والتحمل . وسأضع في ذلك رسماً يقتاس فينتفع به بإذن الله ومشيئته .

وذلك أن نقول في علّة قلب الواو والياء ألفا : إنهما متى تحرّكا حركة لازمة وانفتح ما قبلهما وعيرى الموضع من اللبس ، أو أن يكون في معنى ما لا بد من صحّة الواو والياء فيه ، أو أن يخرج على الصحّة منبهة على أصل بابه ، فإنهما يُقبلان ألفا .
ألا ترى أنك إذا احتطت في وصف العلّة بما ذكرناه سقط عنك الاعتراض عليك بصحّة الواو والياء في حوابة وجبيل ؛ إذ كانت الحركة فيهما عارضة غير لازمة ، إنما هي منقولة اليهما من الهمزة المحذوفة للتخفيف في حوابة وجبيل^(٤) .

وكذلك يسقط عنك الإلزام لك بصحّة الواو والياء في نحو قوله تعالى « لَوِ
أَطْلَعْتَ عَلَيْهِمْ » وفي قولك في تفسير قوله عزّ وجلّ « وانطلق الملائم منهم أن أمشوا »

(١) كذا في ١ . وفي ش ، ب : « مما لا يحسن » .

(٢) كذا في ١ ، ب . وفي ش : « يمتحنون » وهو تصحيف .

(٣) كذا في ١ . وفي ش ، ب : « فتق » وتنق الشيء : حركه ، وجذبه . وفتقه : فتحه وأبدى عنه وقد كان مستورا .

(٤) يقال . دلوحوابة : ضخمة . وهو من تركيب « ح أ ب » فوزنه فوعلة .

(٥) الجبال : الضبيع .

واصبروا على آلهتكم» : معناه : أي أمشوا . فتصحّ الياء والواو متحركتين مفتوحاً ما قبلهما ؛ من حيث كانت الحركة فيهما لالتقاء الساكنين ، فلم يعتدّ لذلك .

وكذلك يسقط عنك الاعتراض بصحة الواو والياء في عَوْر وصَيْد ، بأنهما في معنى ما لا بدّ فيه من صحة الواو والياء ، وهما أعورّ وأصيد . وكذلك صحّت في نحو اعتَوُوا ، وازدَوَجُوا ، لما كان في معنى ما لا بدّ فيه من صحّتها ، وهو تعاونوا ، وتزاجوا . وكذلك صحّت في كَرَوَان ، وصَمِيَان ؛ مخافة أن يصيرا من مثال فَعْلَان ، واللام معتلة ، إلى فَعَال ، واللام صحيحة ، وكذلك صحّت في رجل سَمِيته بَكَرَوَان ، وصَمِيَان ، ثم رَحِمته ترخيم قولك يا حَارِ ، فقلت : يا كَرَوَ ، ويا صَمِيَ ؛ لأنك لو قلبتهما فيه ، فقلت : يا كَرَا ، ويا صَمَا ، لالتبس فعْلان ، بفَعْل ، ولأن الألف والنون فيهما مقدرتان أيضاً فصحّتا كما صحّتا وهما موجودتان . وكذلك صحّت أيضاً الواو والياء في قوله عزّ اسمه « وَعَصُوا الرُّسُولَ » وقوله تعالى « لَتُبْلَوْنَ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ » وقوله تعالى « فَإِنَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا » من حيث كانت الحركة عارضة لالتقاء الساكنين غير لازمة . وكذلك صحّت في القَوْد ، والحَوَكَة ، والغَيْب ؛ تنبيها على أصل باب ، وداير ، وعاب .

أفلا ترى إلى احتياطك في العلة كيف أسقط عنك هذه الالتزامات كلّها ، ولو لم تقدم الأخذ بالحزم لأضطرت إلى تخصيص العلة ، وأن تقول : هذا من أمره ... ، وهذا من حاله ... ، والعذر في كذا وكذا ... ، وفي كذا وكذا

(١) أي نحوا اعتونوا وازدوجوا .

(٢) كان من الخير له أن يحذف هذا الوجه من التعليل ويقتصر على ما بعده ؛ فإن ما ذكره يقضى بالألّا يقال : يا كَرَا ، ويا صَمَا ، عند الترخيم على لغة الاستقلال ؛ لئلا يلتبس فعْلان بفعل ، وهذا لم يمنع في النحو . وانظرا الأشيون في مبحث « الترخيم » .

وأنت إذا قسّمت ذلك الاحتياط لم يتوجه عليك سؤال ؛ لأنه متى قال لك : فقد صحّت الباء والواو في جَيْلٍ ، وَحَوْبَةٍ ، قلت : هذا سؤال يسقطه ما تقدّم ؛ إذ كانت الحركة عارضة لا لازمة ، ولو لم تحتطّ بما قدّمت لأجاءتك الحال إلى تحيّل الاعتذار .

- ° وهذا عينه موجود في العِلَالِ الكلاميّة ؛ ألا ترى أنك تقول في إفساد اجتماع الحركة والسكون على المحلّ الواحد : لو اجتماعا لوجب أن يكون المحلّ الواحد ساكنا متحرّكا في حال واحدة ، ولولا قولك : في حال واحدة لفسدت العلة ؛ ألا ترى أنّ المحلّ الواحد قد يكون ساكنا متحرّكا في حالين اثنتين .

فقد علمت بهذا وغيره مما هو جارٍ مجراه قوة الحاجة إلى الاحتياط

- في تخصيص العلة .

- ١٠ فإن قلت : فانت إذا حصّل عليك هذا الموضع ^(١) لم تلجأ في قلب الواو والياء إذا تحرّكّا وانفتح ما قبلهما ألفين ، إلا إلى الحرب من اجتماع الأشباه ؛ وهى حرف العلة والحركتان اللتان اكتنفتاه ، وقد علّم مضارعة الحركات لحروف اللين ، وهذا أمر موجود في قام ، وخاف ، وهاب ، كوجوده في حَوِيل ، وعَوِير ، وصِيد ، وعَيْن ؛ ألا ترى أن أصل خاف وهاب : خوف وهَيِّب ، فهما في الأصل كحَوِيل وصِيد ، وقد تجسّمت في حَوِيل وصِيد من الصّحة ما تحاميته في خوف وهَيِّب .
- ١٥ فأما احتياطك بزعمك في العلة بقولك : إذا عيرى الموضع من اللّبس ، وقولك : إذا

(١) كذا في ش ، ب . وفي أ : « ولم » .

(٢) كذا في الأصول ، ولو جرى على نسق ما قبله في ذكر شروط القلب لقال : إذا لم يكن في معنى

٢٠ ما لا بدّ من صحته ، ولم تكن الحركة لازمة . وكأنه يريد : وقولك : إذا كان في معنى ما لا بدّ من صحته فلا قلب ، وقولك وكانت الحركة غير لازمة فلا قلب . لحذف الجواب وهو مراد .

كان في معنى ما لا بد من صحته ، وقولك : وكانت الحركة غير لازمة ، فلم ترك أوردته إلا لتستثنى به ما يورده الخصم عليك : مما صح من الياء والواو وهو متحرك وقبله فتحة . وكأنك إنما جئت إلى هذه الشواذ التي تضطرك إلى القول بتخصيص العلل فخشوت بها حديث علتك لا غير ؛ وإلا فالذي أوجب القلب في خاف ، وهاب ، من استنقال حرفي اللين متحركين مفتوحا ما قبلهما موجود آتية في حيل وصيد ، وإذا كان الأمر كذلك دل على انتقاض العلة وفسادها .

قيل : لعمري إن صورة حيل وصيد لفظا هي صورة خوف وهيب ، إلا أن هناك من بعد هذا فرقا ، وإن صغر في نفسك وقل في تصوورك وحسك ، فإنه معنى عند العرب مكين في أنفسها ، متقدم في إيجابه التأثير الظاهر عندها . وهو ما أوردناه وشرطناه : من كون الحركة غير لازمة ، وكون الكلمة في معنى ما لا بد من صحة حرف لينه ، ومن تخوفهم التباسه بغيره ؛ فإن العرب — فيما أخذناه عنها ، وعرفناه من تصرف مذاهبها — ، عنايتها بمعانيها أقوى من عنايتها بألفاظها . وسنفرد لهذا بابا نتقصاه فيه بمعونة الله . أو لا تعلم عاجلا إلى أن نصير إلى ذلك الباب أجلا ، أن سبب إصلاحها ألفاظها ، وطرد لها إياها على المثل والأحذية التي قنلتها لها ، وقصرتها عليها ، إنما هو لتحصين المعنى وتشريفه ، والإبانة عنه وتصويره ؛ ألا ترى أن استمرار رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، إنما هو للفرق بين الفاعل والمفعول ؛ وهذا الفرق أمر معنوي ، أصليح اللفظ له وقيد مقاده الأوفق من أجله . فقد علم بهذا أن زينة الألفاظ وحليتها لم يقصد بها إلا تحصين المعاني وحياطتها . فالمعنى إذا هو المكرم المخدوم ، واللفظ هو المبتذل الخادم .

(١) جمع الخداء ككتاب . وهو في الأصل مصدر هذا الشيء : قدره . وأريد به ما يقدر عليه الشيء كالفال ، فيراد به هنا المثل والموازن التي قدرت عليها الألفاظ .
(٢) كذا في الأصول . والأسوغ : « تحصين » .

وبعد، فإذا جرت العلة في معلولها، واستتبَّت على مَنهجها وأَمَّها قوَى حَكَمها،
 وأَحْتَمَى جانِبها، ولم يَسع أحدًا أن يعرض لها إلا بإخراجها شيئًا إن قدر على^(٢)
 إخراجها منها. فأما أن يفصلها ويقول: بعضها هكذا، وبعضها هكذا فردود عليه،
 ومرذول عند أهل النظر فيها جاء به. وذلك أن مجموع ما يورده المعتل بها هو حدّها
 ووصفها، فإذا انقادت وأثرت وجرّت في معلولاتها فاستتمّت، لم يبق على بادئها،
 وناصب نفسه للرامة عنها، بقية فيطالب بها، ولا قصّة سِوالِك فيفك بدّ ذمّته عنها.^(٣)
 فإن قلت: فقد قال الهذلي: ^(٤)

(بياض بالأصل)^(٥)

فقد كنتُ قلتُ في هذه اللفظة في كتابي في ديوان هُذَيْل: إنه إنما أعلت^(٦)

هذه العين هناك ولم تصح كما صحّت عين اجتوروا واعتنوا من حيث كان ترك قلب
 الياء ألفًا أثقل عليهم من ترك قلب الواو ألفًا؛ لبعد ما بين الألف والواو، وقرّبها
 من الياء، وكلّما تدانى الحرفان أسرع انقلاب أحدهما إلى صاحبه، وانجذابه نحوه،
 وإذا تباعدا كانا بالصحة والظهور قُتْنَا. وهذا — لعمري — جواب جرى هناك^(٧)

(١) كذا في أ. وفي ش، ب: «على».

(٢) كذا في أ. وفي ش، ب: «إخراجها منها شيئًا».

(٣) قصّة السواك: الكسرة منه.

(٤) كذا في أ. وفي ب: «سؤال» وفي ش: «سوال».

(٥) بيت الهذلي الذي سقط هنا فيما بين أيدينا من الأصول فيه (استاف) في معنى تسايفوا. ولم

أعثر على البيت بعد طول البحث. وسبب ذلك أن شعر الهذليين لم يصلنا كله. وفي ج: «فإن قيل: فقد

قلت في كتابك في ديوان هذيل إنه إنما أعلت عين (استاف) ولم تصح ...».

(٦) يريد استاف.

(٧) كذا في أ. وفي ش، ب: «اعتلت».

(٨) أي حرين، وأُفرد لأنه في الأصل مصدر.

على مألوف العرف في تخصيص العلة . فأمّا هذا الموضع فإِنَّهُ من استمرار المحبة واحتفاء العلة . وذلك أن يقال : إن استأف هنا لا يراد به تسايفوا أى تضاربوا بالسيوف ، فتلزم صحته كصحة عين تسايفوا ؛ كما لزمت صحة اجتوروا لما كان فى معنى ما لا بد من صحة عينه ، وهو نجاوروا ؛ بل تكون استأفوا هنا : تناولوا سيوفهم وجردوها . ثم يعلم من بعد أنهم تضاربوا ؛ مما دلّ عليه قولهم : استأفوا ، فكانه من باب الاكتفاء بالسبب عن المسبب ؛ كقوله :

ذَرِ الْآكِلِينَ الْمَاءَ ظِلْمًا فَإِذَا أَرَىٰ
يَنَالُونَ خَيْرًا بَعْدَ أَكْلِهِمُ الْمَاءَ^(١)

يريد قوما كانوا يبيعون الماء فيشترون بثمنه ما يأكلونه ، فاكتفى بذكر الماء الذى هو سبب المأكول من ذكر المأكول .

فأما تفسير أهل اللغة أنّ استأف القوم فى معنى تسايفوا فتفسير على المعنى ؛ كما دلتهم فى أمثال ذلك ؛ ألا تراهم قالوا فى قول الله عزّ وجلّ « مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ » : إنه بمعنى مدفوق ، فهذا — لعمرى — معناه ، غير أن طريق الصنعة فيه أنه ذو دَفَق كما حكاه الأصمعى عنهم من قولهم : نَاقَةٌ ضَارِبٌ إِذَا ضُرِبَتْ ، وتفسيره أنها ذات ضَرْب أى ضُرِبَتْ . وكذلك قوله تعالى « لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ » أى لا ذا عِصْمَةٍ ، وذو العصمة يكون مفعولا كما يكون فاعلا ، فمن هنا قيل : إن معناه : لا معصوم . وكذلك قوله :

لَقَدْ عَيَّلَ الْآيَاتِمَ طَعْنَةً نَاشِرَةً
أَنَاشِرَ لَازِلَتِ يَمِينُكَ آشِرَةً^(٢)

(١) فى اللسان « أكل » : « من الآكلين » بدل « ذر الآكلين » . (٢) هكذا فى ١ . وفى ش ، ب : « من المأكول » . وفى عبارة اللسان فى أكل : « عن ذكر المأكول » . (٣) أى ضربها الفحل ، وذلك أن يزور عليها . (٤) قال ابن السيرافى فى شرح شواهد إصلاح المنطق ١ / ٣٣ : « ناشرة هذا من بنى تغلب ؛ وكان فى بنى شيبان مقامه ، فكان همام بن مرة بن ذهل بن شيبان رباة . ووقعت حرب البسوس بين بكر وتغلب وناشرة هذا مع همام بن مرة » .

أى ذات أشهر، والأشهر: الحز والقطع، وذو الشيء قد يكون مفعولا كما يكون فاعلا؛ وعلى ذلك عامة باب طاهر، وطالق، وحائض، وطامث؛ ألا ترى أن معناه: ذات طهر، وذات طلاق، وذات حيض، وذات طمئ^(١). فهذه ألفاظ ليست جارية على الفعل؛ لأنها لو جرت عليه للزم إلحاقها تاء التأنيث؛ كما لحقت نفس الفعل. وعلى هذا قول الله تعالى « في عيشة راضية » أى ذات رضا، فمن هنا صارت بمعنى مَرْضِيَّة. ولو جاءت مذكرة لكانت كضارب وبازل، كباب حائض وطاهر؛ إذ الجميع غير جاري على الفعل، لكن قوله تعالى « راضية » كقوله (لا زالت يمينك آشرة) .

وينبغي أن يعلم أن هذه التاء في (راضية) و (آشرة) ليست التاء التي يخرج بها اسم الفاعل على التأنيث لتأنيث الفعل من لفظه؛ لأنها لو كانت تلك لفسد القول؛ ألا ترى أنه لا يقال: ضربت الناقة ولا رَضِيت العِيشة. وإذا لم تكن إياها وجب أن تكون التي للبالغة؛ كَفَرُوقة، وَصُرُوقة، وداهية، وراوية، مما لحقته التاء للبالغة والغاية. وحسن ذلك أيضا شيء آخر. وهو جريانها صفة

١٥ = فلما كان يوم واردات — وهو أحد الأيام التي كانت بين بكر وتغلب فيها حرب — قاتل همام بن مرة قتالا شديدا، وأبلى وأتمخن في بني تغلب ثم عطش بغاء إلى رحله يستسقى وناشرة في رحله. فلما رأى ناشرة غفلة طعمه بحسرية فقتله وهرب إلى بني تغلب فقالت نائمة همام تبكيه: لقد عيل الأيام طعنة ناشرة. ويقال إن أم همام قالت ذلك « وانظر أيضا اللسان (أشهر) .

(١) كذا في أ. وفي ش، ب: « الألفاظ » .

(٢) كذا في أ. وفي ش، ب: « ذلك الفعل » .

٢ (٣) الحق أن التاء اللاحقة للوصف إذا كان موصوفه مؤنثا للتأنيث، ولو كانت على جهة النسب. وإرادة النسب إنما يحيز التعرية من التأنيث ولا تحتم ذلك، ويقول الشهاب في حواشي البيضاوي ٨ / ٢٣٨: « والحق — كما يفهم من شراح الكتاب — أن ما قصد به النسبة لا يلزم تأنيثه، وإن جاء فيه على خلاف الأصل الغالب أحيانا » .

على مؤنث ، وهى باقظ الجارى على الفعل ، فزاد ذلك فيما ذكرنا ؛ ألا ترى إلى همز حائض ، وإن لم يجر على الفعل ، إنما سببه أنه شابه فى اللفظ ما أطرد همزه من الجارى على الفعل ؛ نحو قائم ، وصائم وأشباه ذلك . ويدلُّك على أن عين حائض همزة ، وليست ياء خالصة - كما لعله يظنه كذلك ظان - قولهم : امرأة زائر، من زيارة النساء ، وهذا واضح ؛ ألا ترى أنه لو كانت العين صحيحة لوجب ظهورها واوا وأن يقال : زاور . وعليه قالوا : الحائض^(١) ، والمائر للرمد ، وإن لم يجرى على الفعل ، لما جاء بجىء ما يجب همزه وإعلاله فى غالب الأمر .

نعم وإذا كانوا قد أثبتوا المصدر لما جرى وصفا على المؤنث ؛ نحو امرأة عدلة ، وفريس طوعة القيادة ، وقول أمية^(٢) :

والحية الحنفى الرقشاء أخرجها من بجرها آمناات الله والكليم^(٣)

وإذا جاز دخول التاء على المصادر وليست على صورة اسم الفاعل ولا هى الفاعل فى الحقيقة ، وإنما استهوى لذلك جرُّها وصفا على المؤنث ، كان باب « عيشة راضية » ، و « يد آشمة » أخرى بجواز ذلك فيه ، وجره عليه .

(١) انظر ص ١١٩ من هذا الجزء .

(٢) فى ج : « ذى الرمة » وهو خطأ . وهو أمية بن أبى الصلت .

(٣) (بجرها) فى هامش أ (وببئها) ومعنى ذلك أن هناك زواية : « ببئها » بدل « بجرها » . وفى اللسان فى « حنف » ضبط (آمناات) جمع أمنة محركا وهى الأمن . وفيه فى « عدل » ضبط كما ضبط هنا . ويريد بآمنات الله التى تخرج الحية من بجرها القسم الذى يذكره الحاوى ويعزم عليها به لتخرج . والحنف فى الأصل الهلاك ، وهو مصدر لفعل مهمل ثم يطلق على ما يكون منه الهلاك ، فىقال : هذا السبع حنف لمن يلقاه ، وهذه العقرب حنف كذلك بالتذكير نظرا لأصله ، ولما كثر استعماله وصفا بساع لأمية أن يلحق به التاء التى تلحق الوصف . وانظر الديوان لأمية المطبوع فى بيروت ، والحيوان ١٨٧/٤ بتحقيق الأستاذ عبد السلام هارون .

فإن قلت : فقد قالوا في يوجل : ياجل ، وفي يئاس : ياءس ، وفي طيئ - طائي ، وقالوا : حاجيت ، وعاعيت ، وهاهيت ، فقلبوا الياء والواو هنا ألفين ، وهما ساكتتان ، وفي هذا نقض لقولك ؛ ألا تراك إنما جعلت علة قلب الواو والياء ألفين تلك الأسباب التي أحدها كونهما متحركتين ، وأنت تجدهما ساكتين ، ومع ذلك فقد تراهما منقلبتين .

قيل : ليس هذا نقضا ، ولا يراه أهل النظر قدحا . وذلك أن الحكم الواحد قد يكون معلولا بعلمتين ثنتين ، في وقت واحد تارة ، وفي وقتين اثنتين . وسنذكر ذلك في باب المعلول بعلمتين .

فإن قلت : فما شرطك واحتياطك في باب قلب الواو ياء إذا اجتمعت مع الياء في نحو سيّد ، وهين ، وجيد ، وشويت شيئا ، ولويت يده ليأ ، وقد تراهم قالوا حيوة ، وضبون ، وقالوا عوى الكلب عوية ، وقالوا في تحقير أسود ، وجدول : جديول ، وأسود ، وأجازوا قياس ذلك فيما كان مثله : مما واوه عين متحركة أو زائدة قبل الطرف ؟

فالذي نقول في هذا ونحوه : أن الياء والواو متى اجتمعتا ، وسبقت الأولى بالسكون منهما ، ولم تكن الكلمة علما^(٢) ، ولا مرادا بصحة واوها التنبيه على أصول أمثالها ، ولا كانت تحقيرا محمولا على تكسير ، فإن الواو منه تقلب ياء . فإذا فعلت هذا واحتطت للعلة به أسقطت تلك الإلزامات عنك ؛ ألا ترى أن (حيوة) علم والأعلام تأتي مخالفة للأجناس في كثير من الأحكام ، وأن (ضبون) إنما صح لأنه

(١) خير من هذا أن يحيل ما أورده السائل على الشذوذ ، فلا يرد على التعليل .

(٢) التعليل للقياس في هذا القلب ، وحسب العلة أن تكون رافية به . والقلب في العلم وما قصد به التنبيه على الأصل شذوذ فلا يجب أن يراعى في العلة .

خرج على الصِّحَّة تنبيهها على أن أصل سَيِّد ومَيِّت : سَيُود ومَيُوت . وكذلك (عَوِيَّة) نَحَرَجَت سالمة ؛ ليعلم بذلك أن أصل لَبَّة لَوِيَّة ، وأن أصل طَبِيَّة طَوِيَّة ، وليعلم أن هذا الضرب من التركيب وإن قلَّ في الاستعمال ، فإنه مراد على كل حال .

وكذلك أجازوا تصحيح نحو أُسَيُود وجُدَيُول ، إرادةً للتنبيه على أن التحقير والتكسير في هذا النحو من المُثُل من قبيل واحد .

فإن قلت : فقد قالوا في العَلَم أُسَيِّد ، فاعلُوا كما أعلُّوا في الجنس ؛ نحو قوله :^(١)

أُسَيِّدُ ذُو خَرِيْطَةٍ نَهَارًا من المِثْلِ قَرَدِ الْقَهَامِ^(٢)

فمن ذلك أجوبة . منها أن القلب الذي في أُسَيِّد قد كان سبق إليه وهو جنس كقولك : عُلِّمَ أُسَيِّدٌ ، ثم نُقِلَ إلى العَلَمِيَّة بعد أن أُسْرِعَ فيه القلبُ فبقى بحاله ،^(٣)

(١) أى الفرزدق . وانظر اللسان (سود) والقائض طبعة أروبة ١٠٠٦ ، والكتاب ٩٥/١

(٢) من قصيدته التي مطلعها :

أَلَسْتُ عَانِجِينَ بِنَا ، لَعْنَا نَرَى الْعَرَصَاتِ أَوْ أَثَرَ الْخِيَامِ

وقبله :

سَيَلِغُهُنَّ وَحَى الْقَسُولُ مَنَى وَيَدْخُلُ رَأْسَهُ تَحْتَ الْقَرَامِ

فقوله : « أُسَيِّد » فاعل « سَيَلِغُهُنَّ » أى يبلغ النساء اللاتي يتحدثن عنهن وله هوى فهن . (وحى القول) ما يحمله من رسالة أو كلام . والقرام : السرا الذي يحجبهن . وقوله (أُسَيِّد) يريد « غلام أسود » . والخريطة تصغير الخريطة : وهى كالحلقة يضع فيها ما يلتقط ، والقمام : الكأسة ، والفرد : ما تلبس من الكأسة . يصف أن الغلام الأسود أُرْسِلَ إلى من يحب لا يؤبه له ، فهو قى . يقيم الكأسة ، وبذلك يصل إلى هوى الشاعر دون أن يثير انتباه أحد . وانظر فى اللسان (سود) رأيا آخر فى تفسير البيت يخالف ما أسلفت ، وهو غير مرضى .

(٣) أنت ترى أن ابن جنى بنى الاعتراض بأسيد على أنه فى البيت علم ، وقد أبان عن هذا بما لا يحتمل الشك فى عبارته فى جإذ يقول : « فإن قلت : فقد قالوا فى العلم أُسَيِّد ، كما قال : أُسَيِّد ... » ، وقد علمت أن « أُسَيِّد » فى بيت الفرزدق ليس من العلم فى شىء ، كيف وقد وصفه بقوله : « ذُو خَرِيْطَةٍ » وهذا نكرة لا يوصف به العلم ، كما لا يخفى . وبهذا تعلم أن لا وجه لإيراد السؤال ، ولا الجواب ، بله الأجوبة .

- لا أن القلب إنما وجب فيه بعد العلميّة، وقد كان قبلها — وهو جنس نكرة — صحيحاً .
ويؤنس بهذا أيضاً أن الإعلال في هذا النحو هو الاختيار في الأجناس . فلما سبق
القلب الذي هو أقوى وأقيس القولين سُمي به معلاً، فبقى بعد النقل على صورته .
ومثل ذلك ما نقوله في « عيّنة » أنه إنما سُمي به مصغراً فبقى بعد بحاله قبل ،
ولو كان إنما حَقَّر بعد أن سُمي به لوجب ترك إلحاق علامة التانيث به ؛ كما أنك
لو سَمَّيت رجلاً هندياً ، ثم حَقَّرت قلت : هُنَيْد : ولو سَمَّيته بها محقَّرة قبل التسمية
لوجب أن يُقَرَّ التاء بحالها ، فتقول : هذا هُنَيْدَةٌ مَقِيلًا . هذا مذهب الكتاب ،
وإن كان يونس يقول بضده . ومنها أنا لسنا نقول : إن كلَّ علم فلا بد من صحّة
واوه إذا اجتمعت مع الياء ساكنةً أولاهما فيلزمنا ما رمت إلزامنا ، وإنما قلنا :
إذا اجتمعت الياء والواو ، وسَبَقَت الأولى منهما بالسكون ، ولم يكن الاسم علمًا ،
ولا على تلك الأوصاف التي ذكرنا فإن الواو تغلب ياء وتَدغم الياء في الياء . فهذه
علّة من علل قلب الواو ياء . فأما ألا تغلب الواو إذا اجتمعت مع الياء ساكنةً
أولاهما إلّا من هذا الوجه فلم تغلب به . وكيف يمكن أن نقول به وقد قدّمنا أن الحكم
الواحد قد يكون معلولاً بعلمتين وأكثر من ذلك ، وتضمّننا أن نفرد لهذا الفصل باباً !
فإن قلت : ألسنا إذا رافعناك في صحّة « حيوة » إنما نفزع إلى أن نقول : إنما
صحّت لكونها علمًا ، والأعلام تأتي كثيراً أحكامها تخالف أحكام الأجناس ،
وأنت تروم في اعتلاك هذا الثاني أن تسوّى بين أحكامهما ، وتطرّد على سَمِّيت
واحد كلّاً منهما .

(١) انظر كتاب سيبويه ص ١٣٧ ج ٢

(٢) كذا في ب ، ش . وفي أ : « مخالف » ولا تستقيم هذه الصيغة مع الإخبار عن
أحكامها « فقد كان يجب أن يقال : « مخالفة » .

قيل : الجواب الأول قد استمر ، ولم تعرض له ، ولا سوغتك الحال الطعن^(١)
فيه ، وإنما هذا الاعتراض على الجواب الثاني . والخطب فيه أيسر . وذلك
أن لنا مذهبا سنوخته في باب يلى هذا ؛ وهو حديث الفرق بين علة الجواز وعلة
الوجوب .

ومن ذلك أن يقال لك : ما علة قلب واو سوط ، وثوب ، إذا كسرت
فقلت : ثياب ، وسياط ؟ .

وهذا حكم لا بد في تعليقه من جمع خمسة أغراض ، فإن نقصت واحدا فسد
الجواب ، وتوجه عليه الإلزام^(٢) .

والخمس : أن ثيابا ، وسياطا ، وحياضا ، وبابه جمع ، والجمع أثقل من الواحد ،
وأن عين واحده ضعيفة بالسكون ، وقد راعى في الجمع حكم الواحد ، وأن قبل
عينه كسرة ، وهى تجلبه في كثير من الأمر لقلب الواو ياء ، وأن بعدها ألفا ،
والألف شبيهة بالياء ، وأن لام سوط وثوب صحيحة .

فتلك خمسة أوصاف لا غنى بك عن واحد منها . ألا ترى إلى صحة خوانين^(٣) ،
ويوان^(٤) ، وصوان^(٥) ، لما كان مفردا لا جمعا . فهذا باب . ثم ألا ترى إلى صحة
واو زوجة ، وعودة ، وهى جمع واحد ساكن العين ، وهو زوج^(٦) ، وعود ، ولامه
أيضا صحيحة ، وقبلها في الجمع كسرة . ولكن بقى من مجموع العلة أنه لا ألف بعد
عينه ؛ كالألف حياض ، ورياض . وهذا باب أيضا .

(١) كذا في ١ . وفي ش ، ب ، « يمرض » .

(٢) كذا في ١ . وفي ش ، ب : « الكسر والإلزام » .

(٣) في ١ : « غنا » وهو خطأ . (٤) البوان : عمود للعباء .

(٥) انظر في هذا الأسلوب الصفحة ٣٦ من هذا الجزء رقم ٢ في التعليقة .

(٦) هو المسنن من الإبل .

ثم ألا ترى إلى صحّة طَوَالٍ، وقَوَائِمَ، وهما جمعان، وقبل عينهما كسرة، وبعدهما أَلِفٌ، ولما هما صحيحتان . لكن بقي من مجموع العلة أنّ عينه في الواحد متحركة؛ وهى في طويل، وقويم . وهذا أيضا باب .

ثم ألا ترى إلى صحّة طَوَاءٍ، وِرَوَاءٍ، جمع طَيَّانٍ، ورَيَّانٍ؛ فيه الجمعية، وأن عين واحدة ساكنة، بل معتلة، وقبل عينه كسرة وبعدها أَلِفٌ . لكن بقي عليك .
أنّ لامه معتلة، فكروها إعلال عينه لثلاث يجمعوا بين إعلالين .

وهذا الموضع مما يسترسل فيه المعتلّ لاعتلاله، فلعله أن يذكر من الأوصاف الخمسة التي ذكرناها وصفين (أو أكثره) ^(١) ثلاثة ويُغفل الباقي، فيدخل عليه الدخـل ^(٢) منه، فيرى أن ذلك نقض للعلّة، ويفزع إلى ما يفزع إليه من لا عضمة له، ولا مُسَكَّة عنده . ولعمري إنه كسر لعلته هو لاعتلالها في نفسها . فأما مع إحكام علة الحكم فإن هذا ونحوه ساقط عنه .

ومن ذلك ما يعتقده في علة الادغام ^(٤) . وهو أن يقال : إن الحرفين المتلين إذا كانا لازمين متحركين حركة لازمة، ولم يكن هناك إلحاق، ولا كانت الكلمة مخالفة لمثال فَعِلَ، وفَعُلَ، أو كانت فَعَلَ فَعَلًا ^(٥)، ولا خرجت منبهة على بقية بابها ^(٦)، فإن الأول منها يُسَكَّن ويُدغم في الثاني . وذلك نحو شَدَّ، وشَلَّتْ يَدُهُ، وحَبَّذا

(١) أى لا يحتاج، ويلقى الكلام فيه على عواهنه، من قولهم : استرسل إليه : انبسط إليه واستأنس .

(٢) كذا في الأصول . وقد يكون الأصل : «أو إن أكثر» .

(٣) الدخـل — بتسكين الخاء ويحرك — : العيب، ويراد به القدح والنقض .

(٤) كذا في أ . ش، ب : «يعقده» .

(٥) هو حال من « فعل »، وهو يحرز به عن فعل اسما؛ نحو سبب .

(٦) هذا الضبط عن أ . وفي ب : « منبهة »، بفتح الأول والثالث وسكون الثاني .

زيد ، وما كان عاريا مما استثنياه ؛ ألا ترى أن شدَّ وإن كان فعل فإنه فعل ؛
وليس كطليل ، وشرير ، وجديد^(١) ، فيظهر . وكذلك شأت يده : فعلت . وحبذا زيد
أصله حبب ككرم ، وقضو الرجل . ومثله شرَّ الرجل من الشر : هو فعل ؛ لقولهم :
شررت يا رجل ؛ وعليه جاء رجل شرير كدي . وعلى ذلك قالوا أجد في الأمر ،
وأسر الحديث ، واستعد ؛ لخلوه مما شرطناه .

فلو عارضك معارض بقولهم : أصيب الماء ، وأمَّد الحبل ، لقلت : ليست
الحركتان لازمتين ؛ لأن الثانية لالتقاء الساكنين . وكذلك إن ألزمك ظهور نحو
جلبب ، وتَمَلَّل : وقعدد ، ورمَّد ، قلت : هذا كله ملحق ؛ فلذلك ظهر .
وكذلك إن أدخل على قولك هما يضرباني ، ويكرمانني ، ويدخلنا قلت : سبب
ظهوره أن الحرفين ليسا لازمين ؛ ألا ترى أن الثاني من الحرفين ليس ملازما ؛
لقولك : هما يضربان زيدا ويكرمانك ونحو ذلك . وكذلك إن ألزمك ظهور نحو
جدد^(٢) ، وقدد^(٣) ، وسرر^(٤) ، قلت : هذا مخالف لمثال فعل وفعل .
فإن ألزمك نحو قول قعني^(٥) :

مهلاً أعاذل قد جربت من خلقي أني أجود لأقوام ، وإن ضينوا^(٦)

- ١٥ (١) هي الأرض الغليظة ، أو الأرض الصلبة . (٢) كذا في ١ ، ب . وفي ش :
« وهو » . (٣) أي لعدم الإدغام ، كالإلحاق ومخالفة الكلمة لمثال الفعل . (٤) يقال :
ربما درمد : إذا كان دقيقاً غير متماسك . (٥) واحدة الجدة ، وهي الخط في ظهر الحمار
تخالف لونه . (٦) واحدة قدة ، وهي الفرقة من الناس . (٧) هو ابن أم صاحب
الطفاني ، من شعراء الدولة الأموية . وانظر اللآل ٣٦٢ (٨) من قصيدة في مختارات
ابن الشجري ٨ طبع مصر ١٣٠٦ هـ . وقبله :

هل للمواذل من ناء فيزجرها إن المواذل منها الجور والسن
اللائمات الفتى في أمره سفها وعن بعد ضعيفات القوى وعن
وانظر اللسان (ضنن) والكتاب ١١/١

وقول العجاج : * تشكو الوجى من أظليل وأظليل^(١) *

وقول الآخر :

وإن رأيت المجمع الرواددا قواصراً بالعمراً أو مواددا^(٢)

قلت : هذا ظهر على أصله منبهة على بقية بابه ، فتعلم به أن أصل الأصم أصمّم ،

وأصل صبّ صبّب ، وأصل الدوابّ والشوابّ الدوايب والشوايب ؛ على ما نقوله

في نحو استصوب وبابه : إنما خرج على أصله إيدانا بأصول ما كان مثله .

فإن قيل : فكيف اختصت هذه الألفاظ ونحوها بإخراجها على أصولها دون^(٣)

غيرها ؟ قيل : رجع الكلام بنا وبك إلى ما كنا فرغنا منه معك في باب استعمال بعض

الأصول وإهمال بعضها ؛ فارجع إليه^(٤) تره إن شاء الله .

وهذا الذي قدّمناه آنفا هو الذي عناه أبو بكر رحمه الله بقوله : قد تكون علّة

الشيء الواحد أشياء كثيرة ، فتنى عدم بعضها لم تكن علّة . قال : ويكون أيضاً

عكس هذا ، وهو أن تكون علّة واحدة لأشياء كثيرة . أما الأول فإنه ما نحن

بصدده من اجتماع أشياء تكون كلّها علّة ، وأما الثاني فمعظمه الجُنُوح إلى

(١) بعده : * من طول إملال وظهر أملل *

وقبله :

١٥

وكم حسرنا من علاه عنسل حرف كفوس الشوخط المعطل

وأظلل مفكوك أظلل ، والأظلل ما تحت منسم البعير . وانظر اللسان في ظلل ، والديوان ٤٧ .

(٢) انظر نوادر أبي زيد ١٦٤ . وكان ابن جني يشتق (الروادد) من (رود) أى من مضعف

السلاتى . ويشتمها الصاغاني في التكملة (رود) من (رود) ويجعل واحد الروادد الرودد ، ويفسره

بالعاطف ، وينشد الرجز . وأياً ما كان الأمر فالاستشهاد به (موادد) لا ريب فيه .

(٣) كذا في أ ، ب . وفي ش : « أصلها » . (٤) انظر ص ٩٥ من هذا الجزء .

(٥) هو ابن السراج . والظاهر أن هذا في كتابه « الأصول » .

المستخف، والعدول عن المستنقل . وهو أصل الأصول في هذا الحديث ؛ وقد مضى صدر منه . وسترى بإذن الله بقيته .

واعلم أن هذه المواضع التي ضممتها ، وعقدت العلة على مجموعها ، قد أرادها أصحابنا وعنوها ، وإن لم يكونوا جاءوا بها مقدمة محروسة فإنهم لها أرادوا ، وإيّاها نَوَوْا ؛ ألا ترى أنهم إذا استرسلوا في وصف العلة وتحديدتها قالوا : إن علة شدّ ومدّ ونحو ذلك في الادغام إنما هي اجتماع حرفين متحركين من جنس واحد . فإذا قيل لهم : فقد قالوا : قُعدّد ، وجلبب ، واسخنكك ، قالوا : هذا ملحق ، فلذلك ظهر . وإذا ألزموا نحو أردّد الباب ، واصبّب الماء ، قالوا : الحركة الثانية عارضة لالتقاء الساكنين ، وليست بالازمة . وإذا أدخل عليهم نحو جُدّد ، وقُدّد ، وحلّل^(١) ، قالوا : هذا مخالف لبناء الفعل . وإذا عورضوا بنحو طلّل ، ومدّد ، فقبل لهم : هذا على وزن الفعل قالوا : هو كذلك ، إلا أن الفتحة خفيفة ، والاسم أخف من الفعل ، فظهر التضعيف في الاسم ؛ لخفته ، ولم يظهر في الفعل — نحو قصّ ، ونصّ — لثقله . وإذا قيل لهم : قالوا هما يضر باننى ، وهم يحاجوننا ، قالوا : المثل الثاني ليس بلازم . وإذا أوجب عليهم نحو قوله « وإن ضبنوا » وليحسّ عينه ، وضبب البلد ، وألّل السقاء ، قالوا : نخرج هذا شاذّا ؛ ليدلّ على أن أصل قرّرت عينه قرّرت ، وإن أصل حلّ الحبل ونحوه حلّل . فهذا الذي يرجعون إليه فيما بعد متفرقا قدّمناه نحن مجتمعاً .

(١) كذا في ش . وفي أ : « حلّ » . والخلل جمع الخلّة . وهو من البات والمرعى ما كان فيه حلاوة .

(٢) كذا في أ ، ب . وفي ش : « رجب » .

وكذلك كُتِبَ محمد بن الحسن رحمه الله إنما ينزع أصحابها منها العلل ، لأنهم يحدوها
منثورة في أثناء كلامه ، فيُجمع بعضها الى بعض بالملاطفة والرفق . ولا تجدل
علة في شيء من كلامه مستوفاة محررة . وهذا معروف من هذا الحديث عند الجماعة
غير منكور .

- ٥ . الآن قد أريتكم بما مثله لك من الاحتياط في وضع العلة كيف حاله ، والطريق
الى استعمال مثله فيما عدا ما أوردته ، وأن تستشف ذلك الموضوع ، فتتأمل إلى آخر ما
يلزمك إياه الخصم ، فتدخل الاستظهار بذكره في أضعاف ما تنصبه من علة ؛ لتسقط
عنه فيما بعد الأصول^(٦) والإلزامات التي يروم مراسلك الاعتراض بها عليك ، والإفساد
لما قررت من عقد علتك . ولا سبيل الى ذكر جميع ذلك ؛ لطوله ومخافة الإملال
ببعضه . وإنما تراد المثل ليكني قليلها من كثير غيرها ، ولا قوة إلا بالله .
- ١٠ .

(١) هو صاحب أبي حنيفة ، وصاحب الكتب النادرة في الفقه ، منها الجامع الكبير ، والجامع
الصغير . وهو ابن حالة الفراء . وروى عن الشافعي رضي الله عنه أنه قال : ما رأيت ممينا ذكيا إلا محمد
ابن الحسن . مات بالري سنة ١٩٨ في اليوم الذي مات فيه الكسائي . وقيل إن الرشيد قال : دفنت
الفقه والعري بالري . انظر ابن خلكان .

- (٢) كذا في ١ ، ب . وفي ش : « ينزع » .
- (٣) يريد الحنفية ، وكان ابن جني حنفيا ، وكان ينصر الحنفية على الشافعية . وانظر من أمثلة
هذا كلامه في الترتيب في الوصوه في حرف الواو من سر الصاعه ؛ وكلامه في إفادة الباء للتبعيض ،
في الكتاب السابق .

- (٤) يريد علل الفقه . وقد ساق في الاقتراح هذا النص عن ابن جني ، وزاد شارحه ابن علان
بعد « العلل » كلمة « النحوية » وهي زيادة لا وجه لها ، ولا يعني هذا ابن جني . إنما يعني أنه جمع عناصر
العله فيما ذكر من كلام أصحابه النحويين وقد كانت منثورة فيه ، كما كان أصحاب محمد بن الحسن يجمعون
العلل الفقهية من كلامه . فله في النحو أسوة بأصحابه في الفقه .

(٥) استشف الشيء : نظر ما وراءه .

(٦) كذا في الأصول الثلاثة . وهي فقه صحيحة . وانظر ص ٥٣ من هذا الجزء .

باب ذكر الفرق بين العلة الموجبة، وبين العلة المجوزة

اعلم أن أكثر العلل عندنا مبناها على الإيجاب بها، كنصب الفضلة، أو ما شابه^(١) في اللفظ الفضلة، ورفع المبتدأ، والخبر، والفاعل، وجر المضاف إليه، وغير ذلك. فعِلَّل هذه الداعية إليها موجبة لها، غير مقتصر بها على تجويزها، وعلى هذا مَقَادُ كلام العرب^(٢).

٥

وضرب آخر يسمى علة، وإنما هو في الحقيقة سبب يجوز ولا يوجب^(٣).

من ذلك الأسباب الستة الداعية إلى الإمالة، هي علة الجواز، لا علة الوجوب؛ ألا ترى أنه ليس في الدنيا أمر يوجب الإمالة لا بد منها، وأن كلُّ مُمَالٍ لعلة من تلك الأسباب الستة^(٤) لك أن تترك إمالاته مع وجودها فيه. فهذه إذاً علة الجواز لا علة الوجوب.

١٠

ومن ذلك أن يقال لك: ما علة قلب واو «أَقَتَّت» همزة؟ فنقول: علة ذلك أن الواو انضمت ضمناً لازماً. وأنت مع هذا تجيز ظهورها واوا غير

(١) وذلك تكبر كان ومفعول ظن.

(٢) كذا في ١. وفي ش، ب: «تجوزها».

(٣) كذا في ١، ب. وفي ش: «مقاد» بالفاء، وكذا ورد في العبارة المنقولة في الاقتراح، وقال ابن علان في شرحه: «بضم الميم أى إفادة».

١٥

(٤) قال في الاقتراح عقب هذا الكلام: «فظهر بهذا الفرق بين العلة والسبب، وأن ما كان موجبا يسمى علة، وما كان مجوزا يسمى سببا» قال ابن علان في شرح الاقتراح: «ما كان موجبا للحكم يسمى علة؛ لأن ذلك شأنها: أنه يجب معلولها عند وجودها إن لم يوجد مانع. وما كان مجوزا يسمى سببا؛ لأن المسبب قد يخلف عن السبب لفقد سبب عند تعدد الأسباب أو لوجود مانع» وفي هامشه: «لأنه السبب قد يعارضه ما يمنع الوجوب؛ كوجود الراحلة: من أسباب جواز الخلع لا وجوبه».

٢٠

(٥) هي انقلاب الألف عن الياء، وصيرورتها إلى الياء، وكونها بدلا عن مكسور من واو أو ياء، ووجود ياء قبلها أو بعدها، ووجود كسرة قبلها أو بعدها، والتناسب. وانظر الأشموني في مبحث الإمالة، وشرح ابن يعيش ٥٥/٩.

مبدلة ، فنقول : وقفت . فهذه علة الجواز إذا ، لا علة الوجوب . وهذا وإن كان في ظاهر ما تراه فإنه معنى صحيح ؛ وذلك أن الجواز معنى تعقله النفس ؛ كما أن الوجوب كذلك ؛ فكما أن هنا علة للوجوب فكذلك هنا علة للجواز . هذا أمر لا ينتكر ، ومعنى مفهوم لا يتدافع .

- ومن علة الجواز أن تقع النكرة بعد المعرفة التي تيم الكلام بها ، وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى ، فتكون حينئذ مخيراً في جعلك تلك النكرة — إن شئت — حالا ، و — إن شئت — بدلا ؛ فنقول على هذا : مررت بزيد رجل صالح ، على البدل ، وإن شئت قلت : مررت بزيد رجلا صالحا ، على الحال . أفلا ترى كيف كان وقوع النكرة عقيب المعرفة على هذا الوصف علة لجواز كل واحد من الأمرين ، لا علة لوجوبه . وكذلك كل ما جاز لك فيه من المسائل الجوابان ، والثلاثة ، وأكثر من ذلك على هذا الحد ، فوقوعه عليه علة لجواز ما جاز منه ، لا علة لوجوبه . فلا تستنكر هذا الموضع .

- فإن قلت : فهل تجيز أن يحل السواد محلا ، فيكون ذلك علة لجواز اسوداده لا لوجوبه ؟ قيل : هذا في هذا ونحوه لا يجوز ، بل لا بد من اسوداده البتة ، وكذلك البياض والحركة والسكون ونحو ذلك متى حل شيء منها في محل لم يكن له بد من وجود حكمه فيه ووجوبه البتة له ؛ لأن هناك أمرا لا بد من ظهور أثره . وإذا تأملت ما قدمناه رأيت عائدا إلى هذا الموضع ، غير مخالف له ولا بعيد عنه ؛ وذلك أن وقوع النكرة تليمة المعرفة^(٤) — على ما شرحناه من تلك الصفة — سبب لجواز

(١) كذا في الأصول . ويبدآن هنا سقطا ، والأصل : « وإن كان في ظاهر ما تراه شيئا »

ويدل عليه قوله في الصفحة التالية : « فقد زالت عنك إذا شاعة هذا الظاهر » .

٢٠

(٢) كذا في ١ . وفي ش ، ب : « تم » . (٣) كذا في ١ ، ب . وفي ش : « اسوداد

به » . (٤) أي تامة لها ، من تلاء : تبعه . ويقال : وقع كذا تلية كذا أي عقبه .

الحَكِيمِينَ الَّذِينَ جازَا فِيهِ ؛ فَصارَ مَجْمُوعُ الْأُمُورِ فِي وَجُوبِ جَوَازِهَا كَالْمَعْنَى الْمَفْرُودِ
الَّذِي اسْتَدَّ بِهِ مَا أَرَيْتَنَاهُ : مِنْ تَمَسُّكِكَ^(١) بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ السَّوَادِ وَالْبَيَاضِ ، وَالْحَرَكَةِ
وَالسَّكُونِ .

فَقَدْ زَالَتْ عَنْكَ إِذَا شِئْنَا هَذَا الظَّاهِرَ ، وَآلَتْ بِكَ الْحَالُ إِلَى صِحَّةٍ مَعْنَى
مَا قَدَّمْتَهُ : مِنْ كَوْنِ الشَّيْءِ عِلَّةً لِلْجَوَازِ لَا لِلْوَجُوبِ . فَأَعْرِفْ ذَلِكَ وَقِسْهُ ؛
فَإِنَّهُ^(٢) بَابٌ وَاسِعٌ .

بَابُ فِي تَعَارُضِ الْعِلَلِ

الْكَلَامُ فِي هَذَا الْمَعْنَى مِنْ مَوْضِعَيْنِ : أَحَدُهُمَا الْحُكْمُ الْوَاحِدُ يُتَجَادَبُ^(٣) كَوْنُهُ^(٤)
الْعِلَّتَانِ أَوْ أَكْثَرُ مِنْهُمَا . وَالْآخَرُ الْحُكْمَانِ فِي الشَّيْءِ الْوَاحِدِ الْمُخْتَلِفَانِ ، دَعَتْ إِلَيْهِمَا
عِلَّتَانِ مُخْتَلِفَتَانِ .

الْأَوَّلُ مِنْهُمَا كَرَفَعِ الْمُبْتَدَأِ ؛ فَإِنَّا نَحْنُ نَعْتَلِّ لِرَفْعِهِ بِالْإِبْتِدَاءِ ، عَلَى مَا قَدْ بَيَّنَّاهُ
وَأَوْضَحْنَاهُ مِنْ شَرْحِهِ وَتَلْخِيصِ مَعْنَاهُ . وَالْكَوْفِيُّونَ يَرْفَعُونَهُ إِمَّا بِالْجُزْءِ الثَّانِي الَّذِي هُوَ
مَرَافِعُهُ^(٥) عِنْدَهُمْ ، وَإِمَّا بِمَا يَعُودُ عَلَيْهِ مِنْ ذِكْرِهِ عَلَى حَسَبِ مَوَاقِعِهِ^(٦) . وَكَذَلِكَ رَفَعَ الْخَبَرَ
وَرَفَعَ الْفَاعِلَ ، وَرَفَعَ مَا أَقِيمَ مَقَامَهُ ، وَرَفَعَ خَبَرَ إِنْ وَأَخَوَاتِهَا . وَكَذَلِكَ نَصَبَ مَا
انْتَصَبَ ، وَجَرَّ مَا انْجَرَّ ، وَجَزَمَ مَا انْجَزَمَ ، مِمَّا يُتَجَادَبُ الْخِلَافُ فِي عِلَلِهِ . فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ
هَذِهِ الْأَشْيَاءِ لَهُ حُكْمٌ وَاحِدٌ تَتَنَازَعُهُ الْعِلَلُ ، عَلَى مَا هُوَ مُشْرُوحٌ مِنْ حَالِهِ فِي أَمَا كُنْهِ .

(١) كَذَا فِي أ . وَفِي ش ، ب : « تَمَسُّكُكَ » .

(٢) كَذَا فِي أ . وَفِي ش ، ب : « وَإِلَيْهِ » .

(٣) كَذَا فِي أ ، ب . وَفِي ش : « يُتَجَادَبُ » .

(٤) أَى وَجُودِهِ وَحَصُولِهِ .

(٥) يُرِيدُ بِذَلِكَ أَنَّ الْخَبَرَ وَالْمُبْتَدَأَ يُتَرَاغَبَانِ ، فَالْمُبْتَدَأُ يَرْفَعُ الْخَبَرَ ؛ وَالْخَبَرُ يَرْفَعُ الْمُبْتَدَأَ .

(٦) كَذَا فِي أ ، ب ، ج . وَفِي ش : « مَرَافِعُهُ » .

وإنما غرضنا أن نرى هنا جملة^(١)، لا أن نشرحه، ولا أن نتكلم على تقوية ما قوى منه، وإضعاف ما ضعف منه .

الثاني منهما الحكان في الشيء الواحد المختلفان دعت إليهما عِلَّتَانِ مختلفتان؛ وذلك كيلاعمال أهل الجواز ما البافية للحال، وترك بنى تميم إعمالها، وإجرائهم إياها مجرى (هل) ونحوها مما لا يعمل؛ فكأن أهل الجواز لما رأوها داخلة على المبتدأ والخبر دخول ليس عليهما، ونافية للحال نفياً إياها، أجروها في الرفع والنصب مجراها إذا اجتمع فيها الشبهان بها^(٢). وكأن بنى تميم لما رأوها حرفاً داخلاً بمعناه على الجملة المستقلة بنفسها، ومباشرة لكل واحد من جزأيا؛ كقولك: ما زيد أخوك، وما قام زيد، أجروها مجرى (هل)؛ ألا تراها داخلة على الجملة لمعنى النفي دخول (هل) عليها للاستفهام؛ ولذلك كانت عند سيبويه لغة التميميين أقوى قياساً من لغة المجازيين .

ومن ذلك (ليتما)؛ ألا ترى أن بعضهم يركبها جميعاً، فيسلب بذلك (ليت) عملها، وبعضهم يأنى (ما) عنها، فيقرر عملها عليها: فنضم (ما) إلى (ليت) وكفها بها عن عملها ألحقها بأخواتها: من (كأن) و (لعل) و (لكن) وقال أيضاً: لا تكون (ليت) في وجوب العمل بها أقوى من الفعل؛ [و] قد نراه إذا كُفَّ بـ (ما) زال عنه عمله؛ وذلك كقولهم: قلَّما يقوم زيد فـ (ما)

(١) كذا في أ، ب. وفي ش: « جملة » .

(٢) كذا في ش، ب. وفي أ: « منها » .

(٣) إذ يقول في الكتاب ١ / ٢٨ في الحديث عن (ما): « وأما بنو تميم فيجرونها مجرى

أما وهل؛ وهو القياس؛ لأنها ليست بفعل، وليس ما كائس، ولا يكون فيها إضمار » .

(٤) أى يركب (ليت) و (ما) .

(٥) كذا في أ، ب. وفي ش: « يلقى » . (٦) زيادة في أ .

دخلت على (قل) كافة لها عن عملها ، ومثله كثر ما ، وطالما ، فكما دخلت
 (ما) على الفعل نفسه فكفته عن عمله وهيأته لغير ما كان قبلها متقاضيا له ،
 كذلك تكون ما كافة لـ (ليت) عن عملها ، ومصيرة لها إلى جواز وقوع الجملتين جميعا
 بعدها ، ومن أنى (ما) عنها وأقر عملها ، جعلها كحرف الجز في إلغاء (ما) معه ؛ نحو
 قول الله تعالى : « فبما نقضهم ميثاقهم » ، وقوله : « عما قليل » ، و« مما خطيئاتهم »
 ونحو ذلك ، وفصل بينها وبين (كأن) و (لعل) بأنها أشبه بالفعل منهما ؛ ألا تراها
 مفردة وهما مركبتان ؛ لأن الكاف زائدة ، واللام زائدة .

هذا طريق اختلاف العال ، لاختلاف الأحكام في الشيء الواحد ؛ فأما أيها أقوى ،
 وبأيها يجب أن يؤخذ؟ فشيء آخر ليس هذا موضعه ، ولا وضع هذا الكتاب له .
 ومن ذلك اختلاف أهل المجاز وبني تميم في هلم .

فأهل المجاز يُجرونها مجرى صه ، ومه ، ورويد ، ونحو ذلك مما سمي به الفعل ،
 وألزم طريقا واحدا . وبنو تميم يلحقونها علم التثنية والتأنيث والجمع ، ويراعون
 أصل ما كانت عليه لم . وعلى هذا مساق جميع ما اختلفت العرب فيه .

فانحلاف إذا بين العلماء أعم منه بين العرب . وذلك أن العلماء اختلفوا
 في الاعتلال لما اتفقت العرب عليه ، كما اختلفوا أيضا فيما اختلفت العرب فيه ،
 وكل ذهب مذهباً ، وإن كان بعضه قوياً ، وبعضه ضعيفاً .

(١) كذا في أ ، ب . وفي ش : « بينهما » وما أثبتته هو الصواب ، يريد : بين ليت ...

(٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « منها » والصواب ما أثبتته ، يريد : من كأن ولعل .

(٣) كذا في ش ، ب . وفي أ : « الباب » .

(٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : « اتفقوا » وما أثبتناه هو الصواب .

باب في أن العلة إذا لم تتعد لم تصح^(١)

من ذلك قول من اعتل لبناء نحوكم ، ومن ، وما ، وإذ ، ونحو ذلك بأن هذه الأسماء لما كانت على حرفين شابهت بذلك ما جاء من الحروف على حرفين ؛ نحو هل ، وبل ، وقد . قال : فلما شابهت الحرف من هذا الموضع وجب بناؤها ، كما أن الحروف مبنية . وهذه علة غير متعدية ، وذلك أنه كان يجب على هذا أن يبنى ما كان من الأسماء أيضا على حرفين ؛ نحو يد ، وأخ ، وأب ، ودم ، وفم ، وحر ، وهن ، ونحو ذلك .

فإن قيل : هذه الأسماء لها أصل في الثلاثة ، وإنما حذف منها حرف ، فهو لذلك معتد ، فالجواب أن هذه زيادة في وصف العلة^(٢) ، لم تأت بها في أول اعتلاك . وهبنا سأمحك بذلك ، قد كان يجب على هذا أن يبنى باب يد ، وأخ ، وأب ونحو ذلك ؛ لأنه لما حذف فنقص شابه الحرف ، وإن كان أصله الثلاثة ؛ ألا ترى أن المنادى المفرد المعرفة قد كان أصله أن يعرب ، فلما دخله شبه الحرف لوقوعه موقع المضمرب^١ ، ولم يمنع من بنائه جريه معربا قبل حال البناء . وهذا شبه

(١) يعبر عن العلة إذا لم تتعد بالقاصرة . وقد عقد لها بحثا في الاقتراح ، ونقل عن ابن الأنباري

خلافًا في الأخذ بها .

١٥

(٢) يراد بالزيادة في وصف العلة التي تخرج نحو يد أن يكون الاسم على حرفين أصالة أي في أصل وضعه ، فلا يدخل في هذا نحو أخ فإنه ليس على حرفين في وضعه . وهذه الزيادة مرادة لمن اعتل بهذه العلة لبناء كم ومن ، وهو تعليل صحيح ، ولا يرد عليه ما أورده المؤلف من بناء المفرد المعرفة لوقوعه موقع المضمرب مع إعرابه قبل حال البناء ، فإن العلة في حال النسخاء موجودة صحيحة ، وأخ ونحوه لا يوجد فيه الشبه بهل كاملا ؛ لأنه لم يوضع على حرفين بل على ثلاثة . ويرى بعض النحويين أن وضع الاسم على حرفين لا يقتضى البناء إلا إذا كان الشان حرف لين كالضمير « نا » ويعتل لبناء كم ومن ونحوهما بغير الشبه الوضعي . وعلى هذا الرأي المؤلف ، كما يؤخذ من كلامه في هذا الكتاب في « باب في هذه اللغة أفى وقت واحد وضعت أم تلاحق تابع بها بفارط » وانظر الأشموني على الألفية في مبحث المعرب والمبنى .

٢٠

(١) معنوى كما ترى ، مؤثر دافع إلى البناء ، والشبه اللفظى أقوى من الشبه المعنوى ، فقد كان يجب على هذا أن يبنى ما جاء من الأسماء على حرفين وله أصل في الثلاثة ، وألا يمنع من بنائه كونه في الأصل ثلاثياً ، كما لم يمنع من بناء زيد في النداء كونه في الأصل معرباً ، بل إذا كانت صورة إعراب زيد قبل ندائه معلومة مشاهدة ، ثم لم يمنع ذلك من بنائه كان أن يبنى باب يد ، ودم ، وهن ، لنقصه ولأنه لم يأت تامة على أصله إلا في أماكن شاذة أجدر . وعلى أن منها ما لم يأت على أصله البتة وهو معرب . وهو حر ، وسه ، وفم . فأما قوله :

(٢) * يا جبذا عينا سليمى والفما *

(٣) وقول الآخر :

(٤) * همنا نفثا في في من قويمهما *
(٥)

فإنه على كل حال لم يأت على أصله ، وإن كان قد زيد فيه ما ليس منه .

(١) يريد بالشبه المعنوى ما لا يرجع إلى اللفظ ، ولا يريد به ما اصطاح عليه المتأخرون ، وهو أن يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف .

(٢) عجزه : * والجيد والنحروندى قد نما * وانظر اللسان في قوه ، والجمهرة ٤٨٤/٣

(٣) هو الفرزدق . وانظر الخزانة ٢/٢٦٩ ، ٣/٤٦ ، والكتاب ٢/٨٣ ، والديوان طبعة أوربة ١١١

(٤) عجزه : * على النابح العاوى أشد رجاء * وقبلة :

وإف ابن إبليس وإبليس ألبنا لهم بعذاب الناس كل علام

وهما من قصيدة يتوب فيها من الهجاء وقذف المحصنات . وقوله : « همنا نفثا » يريد إبليس وابنه . يريد أنهما ألقيا على لسانه ما لا يحل من القول . ثم استأنف فقال : على النابح ، يريد من يهجو الفرزدق ، ورحام ، فهو مصدر راجع بالحجارة : رعى بها ، يريد الإجابة بأسوأ الجواب .

(٥) يريد أن (الفما) في بيت الرجز ، وفي بيت الفرزدق نقص العين واللام ؛ إذ أصله فوه ؛ بدليل جمعه على أفواه ، وزيد فيه الميم والألف ، وهما ليسا في أصل تركيبه ، ويذكر النحويون في بيت الفرزدق أن فيه جمعا بين البدل — وهو الم — والمبدل منه ، وهو الواو . وقد أورد ابن جني في سر الصناعة (حرف النون) الرجز وبيت الفرزدق وأورد في « الفما » بضمة أوجه ، ثم قال : ويجوز أن يكون (الفما) في موضع رفع ، إلا أنه اسم مقصور بمنزلة عصا ؛ وعليه بيت الفرزدق :

* همنا نفثا في في من قويمهما *

فإن قلت : فقد ظهرت اللام في تكسير ذلك ؛ نحو أفواه ، وأستاه ، وأحراج ،
 قيل : قد ظهر أيضا الإعراب في زيد نفسه ، لا في جمعه ، ولم يمنع ذلك من بناءه .
 وكذلك القول في تحقيره وتصريفه ؛ نحو فويه ، وأسته ، وحرج .

ومن ذلك قول أبي إسحاق في التنوين اللاحق في مثال الجمع الأكبر ؛ نحو جوار ،
 وغواش : إنه عوض من صمة الياء ؛ وهذه علة غير جارية ؛ ألا ترى أنها لو كانت
 متعدية لوجب أن تعوض من صمة ياء يرمى ، فتقول : هذا يرمى ، ويقض ،
 ويستقضى .

فإن قيل : الأفعال لا يدخلها التنوين ، ففي هذا جوابان : أحدهما أن يقال
 له : علتك ألزمتك إياه ، فلا تلم إلا نفسك ؛ والآخر أن يقال له : إن الأفعال إنما يمتنع
 منها التنوين اللاحق للصرف ، فأما التنوين غير ذاك فلا مانع له ؛ ألا ترى إلى تنوينهم
 الأفعال في القوافي لما لم يكن ذلك الذي هو علم للصرف ؛ كقول العجاج :
 * من طليل كالأحمى أنهمجن *^(٤)

وقول جرير :

* وقولى إن أصبت : لقد أصابن *^(٥)

ومع هذا ، فهل التنوين إلا نون ، وقد ألحقوا الفعل النونين : الخفيفة والثقيلة .
 وههنا إفساد لقول أبي إسحاق آخر ؛ وهو أن يقال له : إن هذه الأسماء قد عاقبت

(١) الأسته : عظيم الاست . (٢) هو المولع بالحر .

(٣) يريد أنها قاصرة غير متعدية ، فكانها واقفة غير جارية .

(٤) صدره : * ماهاج أشجانا وشجوا قد شجن * وشجن أصله شجا فألحقه تنوين التزم . وانظر

الديوان ٧ . وقوله : « أنهمجن » كذا رسم بالنون وفقا في أ . وفي ش ، ب : « أهجا » .

(٥) صدره : * أقل اللوم عاذل والمتابن * وهو مطلع قصيدة له طويلة يهجو فيها الراعي

الغيمري . وانظر الديوان ٣٠/٢ والخزانة ٣٤/١ ، وقوله : « أصابن » كذا رسم بالنون وفقا في أ ،

وفي ش ، ب : « أصابا » .

يأبأُها ضَمَاتِها؛ ألا تراها لا تجتمع معها، فلما عاقبتها جرت لذلك مجراها، فكما أنك لا تعوض من الشيء وهو موجود، فكذلك أيضا يجب ألا تعوّض منه وهناك ما يعاقبه ويجرى مجراه . غير أن الغرض في هذا الكتاب إنما هو الإلزام الأول؛ لأن به ما يصحّ تصوّر العلة، وأنها غير متعدية .

ومن ذلك قول الفراء في نحو لغة، وثبة، ورثة، ومئة : إن ما كان من ذلك المحذوف منه الواو فإنه يأتي مضموم الأول؛ نحو لغة، وبرة، وثبة، وكرة، وقلة؛ وما كان من الباء فإنه يأتي مكسور الأول؛ نحو مئة، ورثة . وهذا يفسده قولهم : سنة، فيمن قال : سنوات، وهي من الواو كما ترى، وليست مضمومة الأول .

وكذلك قولهم : عضة، محذوفها الواو؛ لقولهم فيها : عضوات؛ قال :
هذا طريق يأزم المآزما وعضوات تقطع اللهازما^(٣)
وقالوا أيضا : ضعة، وهي من الواو مفتوحة الأول؛ ألا تراه قال :

* متخذًا من ضَعَوَاتٍ تَوَلَّجًا *

فهذا وجه فساد العلل إذا كانت واقفة غير متعدية . وهو كثير، فطالب فيه بواجبه، وتأمل ما يرد عليك من أمثاله .

(١) ما هنا زائدة أو مصدرية . (٢) أي لا فيمن قال في الجمع سنوات . وانظر الكامل ٢٠٧/٦ . (٣) يروى تمشق بدل « تقطع » وتمشق : تضرب . والمآزم جمع المآزم، وهو المضيق بين جبلين، يريد أن المضائق بالنسبة إلى ضيقه لا تذكر . وانظر الكامل بشرح المصنف ٢٠٦/٦ وهذا البيت رواه الأصمعي عن أبي مَهْدِيَةَ . وانظر اللسان في أزم، وسيبويه ص ٨١ ج ٢ .

(٤) أي جرير يهجو البعث . وقبله : * كأنه ذئب إذا تنفجا * والذئب — بزنة ديك — : الذكر من الضباع، وتنفج : وتب وعدا . وفي اللسان (ولج) : « ما معجا » والمعج : مرعة المثر، والتولج : تكاس القلى والوحش . والضمة : شجر بالبادية مثل النمام . وانظر اللسان في ضعو وولج وتلج، والديوان ٣٤/١ . (٥) كذا في أ، ب . وفي ش : « واقعة » . وما أثبت هو الصواب . يريد بالواقعة غير الجارية، وهي الفاصرة .

١٥

٢

باب في العلة وعلّة العلة

ذكر أبو بكر في أول أصوله هذا ؛ ومثّل منه برفع الفاعل . قال : فإذا سئلنا عن علة رفعه قلنا : ارتفع بفعله ، فإذا قيل : ولم صار الفاعل مرفوعا ؟ فهذا سؤال عن علة العلة .

- (٢)
- وهذا موضع ينبغي أن تعلم منه أن هذا الذي سماه علة العلة إنما هو تجاوز في اللفظ ، وأما في الحقيقة فإنه شرح وتفسير وتقيم للعلة ؛ ألا ترى أنه إذا قيل له : فلم ارتفع الفاعل قال : لإسناد الفعل إليه ، ولو شاء لا ابتدأ هذا فقال في جواب رفع زيد من قولنا قام زيد : إنما ارتفع لإسناد الفعل إليه ، فكان مغنيا عن قوله : إنما ارتفع بفعله ، حتى تسأله فيما بعد عن العلة التي ارتفع لها الفاعل . وهذا هو الذي أرادته المحجب بقوله : ارتفع بفعله ، أي بإسناد الفعل إليه .

- نعم ولو شاء لمأطله فقال له : ولم صار المسند إليه الفعل مرفوعا ؟ فكان جوابه أن يقول : إن صاحب الحديث أقوى الأسماء ، والضمّة أقوى الحركات ، بفعل الأقوى للأقوى . وكان يجب على ما رتبّه أبو بكر أن تكون هنا علة ، وعلة العلة ، وعلة العلة . وأيضا فقد كان له أن يتجاوز هذا الموضع إلى ما وراءه فيقول : وهلا عكسوا الأمر فأعطوا الاسم الأقوى الحركة الضعيفة ؛ لئلا يجمعوا بين ثقيلين . فإن تكلف متكلف جوابا عن هذا تصاعدت عدة العلل ، وأدى ذلك إلى هجنة القول وضعفة القائل به ، وكذلك لو قال لك قائل في قولك : قام القوم إلا زيدا : لم نصبت زيدا ؟ لقلت : لأنه مستثنى ؛ وله من بعد أن يقول :

(١) هو ابن السراج .

(٢) كذا في ش ، ب . وفي أ : « يعلم » .

(٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « علة » .

(٤) الصفحة : قلة الفطنة وضعف الرأي .

ولم نصبت المستثنى ؟ فيكون من جوابه ؛ لأنه فضلة ؛ ولو شئت أجبت مبتدأ بهذا
فقلت : إنما نصبت زيدا في قولك : قام القوم إلا زيدا ؛ لأنه فضلة . والباب
واحد ، والمسائل كثيرة . فتأمل وقس .

فقد ثبت بذلك أن هذا موضع تسمع (فيه أبو بكر)^(١) أو لم ينعم تأمله .^(٢)

ومن بعد فالعلة الحقيقية عند أهل النظر لا تكون معلولة ؛ ألا ترى أن السواد
الذى هو علة لتسويد ما يحلّه إنما صار كذلك لنفسه ، لا لأن جاعلا جعله على هذه
القضية . وفي هذا بيان .

فقد ثبت إذا أن قوله : علة العلة إنما غرضه فيه أنه تميم وشرح لهذه العلة
المقدمة عليه . وإنما ذكرناه في جملة هذه الأبواب لأن أبا بكر — رحمه الله —
ذكره ، فأحببنا أن نذكر ما عندنا فيه . وبالله التوفيق .

باب في حكم المعلول بعلتين

وهو على ضربين : أحدهما ما لا نظر فيه ؛ والآخر محتاج إلى النظر .
الأول منهما نحو قولك : هذه عشيرتي ، وهؤلاء مسلمي . فقياس هذا على
قولك : عشرك ومسلموك أن يكون أصله عشروني ومسلموني ، فقلبت الواو ياء
لأمرين كل واحد منهما موجب للقلب ، غير محتاج إلى صاحبه للاستعانة به على
قلبه : أحدهما اجتماع الواو والياء وسبق الأولى منهما بالسكون ؛ والآخر أن ياء
المتكلم أبدا تكسر الحرف الذي قبلها إذا كان صحيحا ، نحو هذا غلامي ، ورأيت
صاحبي ؛ وقد ثبت فيما قبل^(٣) أن نظير الكسر في الصحيح الياء في هذه الأسماء ؛

(١) كذا في ش ، ب . وفي أ : « أبو بكر به » مكان « فيه أبو بكر » .

(٢) كذا في أ ، ب . وفي ش : « ر » .

(٣) كذا في أ ، ب . وفي ش : « قيل » ، وهو تحريف .

نحو مررت بزيد ، ومررت بالزيدين ، ونظرت إلى العشرين . فقد وجب إذاً ألا يقال : هذه عشروى بالواو ، كما لا يقال : هذا غلامى بضم الميم . فهذه علة غير الأولى في وجوب قلب الواو ياء في عشروى وصالحوى ونحو ذلك ، وأن يقال عشرين بالياء البتة ، كما يقال هذا غلامى بكسر الميم البتة .

- و يدل على وجوب قلب هذه الواو إلى الياء في هذا الموضع من هذا الوجه .
ولهذه العلة لا للطريق الأول — من استكراههم إظهار الواو ساكنة قبل الياء —
أنهم لم يقولوا : رأيت قاتى ، وإنما يقولون : رأيت قاتى . هذا مع أن هذه الياء لا ينكر أن تأتي بعد الألف ؛ نحو رحاتى وعصاى ؛ لخفة الألف ، فدل امتناعهم من إيقاع الألف قبل هذه الياء على أنه ليس طريقه طريق الاستخفاف والاستثقال ،
وإنما هو لاعتزامهم ترك الألف والواو قبلها ؛ كتركهم الفتحة والضمة قبل الياء .
في الصحيح ؛ نحو غلامى ودارى .

- فإن قيل : فأصل هذا إنما هو لاستنقاظهم الياء بعد الضمة لو قالوا : هذا غلامى ، قيل : لو كان لهذا الموضع البتة ، لفتحوا ما قبلها ؛ لأن الفتحة على كل حال أخف قبل الياء من الكسرة ، فقالوا : رأيت غلامى . فإن قيل : لما تركوا الضمة هنا وهى علم للرفع أتبعوها الفتحة ؛ ليكون العمل من موضع واحد ، كما أنهم لما استكروها الواو بعد الياء نحو يعد حذفوها أيضا بعد الهمزة والنون والتاء في نحو أعد ، ونعد ، وتعد ؛ قيل يفسد هذا من أوجه . وذلك أن حروف المضارعة تجرى مجرى الحرف الواحد من حيث كانت كلها متساوية في جعلها الفعل صالحا لزمانين : الحال والمستقبل ؛ فإذا وجب في أحدها شيء أتبعوه سائرهما ، وليس كذلك علم الإعراب : ألا ترى أن موضوع الإعراب^(١) على مخالفة بعضه بعضا ؛ من حيث كان إنما جرى به دألا على اختلاف المعانى .

(١) كذا في ١ ، ب . وفى ش : « موضع » .

فإن قلت : فخروف المضارعة أيضا موضوعة على اختلاف معانيها ؛ لأن الهمزة للتكلم ، والنون للتكلم إذا كان معه غيره ؛ وكذلك بقيتها ، قيل : أجل ، إلا أنها كلها مع ذلك مجتمعة على معنى واحد ، وهو جعلها الفعل صالحا للزمانين على ما مضى .
فإن قلت : فالإعراب أيضا كله مجتمع على جريانه على حرفه ، قيل : هذا عمل لفظي ، والمعاني أشرف من الألفاظ .

وأیضا فترکهم إظهار الألف قبل هذه الياء مع ما يُعتقد من خفة الألف حتى إنه لم يسمع منهم نحو فاي ، ولا أباي ، ولا أخاي ، وإنما المسموع عنهم رأيت أبي وأخي ، وحكي سيبويه كسرت في أدل دليل على أنهم لم يراعوا حديث الاستخفاف والاستثقال حسب ، وأنه أمر غيرهما . وهو اعتزامهم ألا تجيء هذه الياء إلا بعد كسرة أو ياء أو ألف لا تكون علما للنصب : نحو هذه عصاي وهذا مُصلّاي .
وعلى أن بعضهم راعى هذا الموضع أيضا فقلب هذه الألف ياء فقال : عَصَى ، وَرَحَى ، وَيَا بُشْرَى [هذا غلام] ، وقال أبو ذؤاد^(١) :

فأبْلُونِي بِلَيْتِكُمْ لَعَلِّي أَصَالِحُكُمْ وَأَسْتَدْرِجُ نَوَيَاً

(١) زيادة في أ . وهي قراءة أبي الطفيل والحسن والمجدي . انظر البحر ٢٩٠/٥

(٢) هذا هو الصواب ، ونسبه في المغني في مباحث أقسام العطف ٩٧/٢ إلى الهذلي . وقوله :

أَلَمْ تَرَ أَنِّي جَاوَرْتُ كَعْبَاً وَكَانَ جَوَارِ بَعْضَ النَّاسِ غِيَاً

وكان أبو ذؤاد جاور هلال بن كعب من تميم ، فلب غلام له مع علبان الحنفي في غدير ، فنطسوه في الماء ، ومات ، فعزم أبو ذؤاد على مفارقتهم وذم جوارهم ، وأحس منهم أنهم يحاولون إرضاءه ، فقال هذين البيتين . وقد أعطاه هلال فوق الرضا ، حتى ضرب به المثل في الوفاء فقليل : حاربك أبا ذؤاد .
وقوله : (فأبْلُونِي) يقال : أبلاه إذا صعب به صنعا جعلا ، والبلبة اسم منه . و « نَوَيَا » يريد نواي . والنوى : النية ، وهو الوجه الذي يقصد ، و « أستدرج » : أرجع أدراجي من حيث كنت . يقول : أحسنوا إلى فإن أحسنتم فلعل أ صالحكم وأرجع حيث كنت جارا لكم . وقد أحسنوا إليه ، وظل على جوارهم . وانظر شرح شواهد المغني للبغدادى في الشاهد ٦٦٩

وروينا أيضا عن قُطْرِب^(١) :

يَطُوفُ بِي عِكَبٌ فِي مَعَدٍّ وَيَطْعُنُ بِالصُّمْلَةِ فِي قَفِيَا^(٢)

فَإِنْ لَمْ تَنَارَانِي مِنْ عِكَبٍ فَلَا أُرَوِّتُهَا أَبَدًا صَدِيَا^(٣)

وهو كثير . ومن قال هذا لم يقل في هذان غلاماي : [غلاماي^(٤)] بقلب الألف ياء ؛
لثلاثا يذهب علم الرفع .

ومن المعلول بعلتين قولهم : سيئ ، وريئ . وأصله سيئ ، وريئ ، فانقلبت الواو
ياء — إن شئت — ؛ لأنها ساكنة غير مدغمة وبعد كسرة ، و — إن شئت — ؛
لأنها ساكنة قبل الياء . فهاتان علتان ، إحداهما كعلّة قلب ميزان ، والأخرى كعلّة
طيّا وليّا مصدرى طويت ولويت ؛ وكل واحدة منهما مؤثّرة .

١٠ . فهذا ونحوه أحد ضربى الحكم المعلول بعلتين ، الذى لا نظرفيه .

والآخر منهما ما فيه النظر ؛ وهو باب ما لا ينصرف . وذلك أن علة امتناعه
من الصرف إنما هى لاجتماع شبهين فيه من أشباه الفعل . فأما السبب الواحد
فيقلّ عن أن يستعمل علة بنفسه حتى ينضمّ إليه الشبه الآخر من الفعل .

(١) نسبه فى اللسان فى «عكب» للنخل اليشكرى ؛ وكان يتهم بالمتجذدة امرأة النعمان بن المنذر ، ووقف
النعمان على ذلك فدفعه إلى عكب ، وهذا قيده وعذبه . وانظر شرح الحماسة للتريزى ٢/٨ ؛ طبعة بولاق ،
والإصلاح ٤٤٤

(٢) عكب صاحب سجن النعمان بن المنذر . والصملة العصا ؛ كما فى الناج فى صلل . وفى الجمهرة أنها حربة .
(٣) «تأرانى» فى ش ، ب . وفى «تأرانى» ، وكلاهما وارد مسعود ، يقال : تأرت
القتيل ، وتأرت به . وفى ج : «تأرانى» . «وصدى» يريد صدأ . والصدى — فى زعم الجاهلية —
طائر يصيح إذا لم يتأرب بالمقنول .

(٤) زيادة اقتضاها السياق وظهرت لى من اختلاف الأصول . ففى «غلاماي» ، وفى ش ، ب :
«غلامى» ، وقد بدا لى أن العبارتين «غلاماي» و «غلامى» فى النسخة الأصلية ، وحذف النسخ
إحداهما لما لم يفهموا المراد .

(٥) ضبط هكذا فى ب . وفى أ «بتم» ، بفتح الباء من الثلاثى . وكلاهما صحيح .

فإن قيل : فإذا كان في الاسم شبه واحد من أشباه الفعل ، أله فيه تأثير أم لا ؟
 فإن كان له فيه تأثير فماذا التأثير ؟ وهل صرف زيد^(١) إلا كصرف كلب وكعب ؟ وإن
 لم يكن للسبب الواحد إذا حل الاسم تأثير فيه ما بالله إذا انضم إليه سبب آخر أثرًا
 فيه فمنعاه الصرف ؟ وهل إذا كان السبب الواحد لا تأثير له فيه لم يؤثر فيه الآخر
 كما لم يؤثر فيه الأول ؟ وما الفرق بين الأول والآخر ؟ فكما لم يؤثر الأول هلًا
 لم يؤثر الآخر ؟

فالجواب أن السبب الواحد وإن لم يقوَ حكمه إلى أن يمنع الصرف فإنه لا بد
 في حال انفراده من تأثير فيما حله ، وذلك التأثير الذي نومي إليه وندعى حصوله^(٢)
 هو تصويره الاسم الذي حله على صورة ما إذا انضم إليه سبب آخر اعتونا معاً على منع
 الصرف ؛ ألا ترى أن الأول لو لم تجعله على هذه الصفة التي قدما ذكرها لكان مجيء
 الثاني مضموماً إليه لا يؤثر أيضاً ؛ كما لم يؤثر الأول ، ثم كذلك إلى أن تنفي أسباب
 منع الصرف ، فتجتمع كلها فيه وهو مع ذلك منصرف . لا ، بل دلّ تأثير الثاني على
 أن الأول قد كان شكّل الاسم على صورة إذا انضم إليه سبب آخر انضم إليها مثلاً ،
 وكان من مجموع الصورتين ما يوجب ترك الصرف .

فإن قلت : ما تقول في اسم أعجمي ، علم في بابي ، مذكّر ، متجاوز للثلاثة ؛ نحو
 يوسف وإبراهيم ، ونحن نعلم أنه الآن غير مصروف لاجتماع التعريف والعجمة
 عليه ، فلو سميت به من بعد مؤنثاً ألسنت قد جمعت فيه بعد ما كان عليه —
 من التعريف والعجمة — التانيث ، فليت شعري أبالأسباب الثلاثة منعه الصرف
 أم باثنين منها ؟

(١) أي وفيه العلمية ، وبها يتحقق أحد الشبهين . وقوله كلب وكعب أي غير علمين .
 (٢) كذا في ١ . وفي شبه ب : « ي » . (٣) كذا في ١ . وفي شبه ب : « بصورة » .
 (٤) كذا في ١ . وفي شبه ب : « يجعله » .

فإن كان بالثلاثة كلها فما الذى زاد فيه التانيث الطارئ عليه ؟ فإن كان لم يزد فيه شيئا فقد رأيت أحد أشباه الفعل غير مؤثر؛ وليس هذا من قولك . وإن كان أثر فيه التانيث الطارئ عليه شيئا فعرفنا ما ذلك المعنى .

- فالجواب هو أنه جعله على صورة ما إذا حُذِفَ منه سبب من أسباب الفعل بقى بعد ذلك غير مصروف أيضا ؛ ألا تراك لو حذفت من يوسف اسمَ امرأة التانيث ، فأعدته الى التذكير لأقربته أيضا على ما كان عليه من ترك الصرف ، وليس كذلك امرأة سميتها بجعفر ، ومالك ؛ ألا تراك لو نزعْتَ عن الاسم تانيثه لصرفته ؛ لأنك لم تُبقَ فيه بعدُ إلا شَبَها واحدا من أشباه الفعل . فقد صار إذا المعنى الثالث مؤثرا أثرا ما ؛ كما كان السبب الواحد مؤثرا أثرا ما ؛ على ما قدّمنا ذكره ؛ فاعرف ذلك .
- وأیضا فإن « يوسف » اسمَ امرأةٍ أثقلُ منه اسمَ رجل ، كما أن « عقرب » اسمَ امرأةٍ أثقل من « هند » ؛ ألا تراك تجيز صرفها ، ولا تجيز صرف « عقرب » علما . فهذا إذا معنى حصل ليوسف عند تسمية المؤنث به ، وهو معنى زائد بالشبه الثالث .

- فأما قول من قال : إن الاسم الذى اجتمع فيه سببان من أسباب منع الصرف فُتِعَ إذا انضم إلى ذلك ثالث امتنع من الإعراب أصلا ففسد عندنا من أوجه :
- أحدها أن سبب البناء في الاسم ليس طريقه طريق حديث الصرف ، وترك الصرف ؛ إنما سببه مشابهة الاسم للحرف لا غير . وأما تمثيله ذلك بمنع إعراب حَذَام ، وَقَطَام ، وبقوله فيه : إنه لما كان معدولا عن حاذمة ، وقاطمة ، وقد كانتا معرفتين لا ينصرفان ، وليس بعد منع الصرف إلا ترك الإعراب البتة ، فلاحق في الفساد بما قبله ؛ لأنه منه ، وعليه حذاه . وذلك أن علّة منع هذه
- (١) كذا في الأصول . والوجه أن يقال : تنصرفان ، وكأنه ذكر نظرا لتأولها بالفتاين .

الإعراب إنما هو شيء أتأها من باب دراك، ونزال، ثم شُبهت حذام، وقطام،
ورقاش بالمثال، والتعريف، والتأنيث بباب دراك، ونزال، على (ما بيناه) هناك.
فأما أنه لأنه ليس بعد منع الصرف إلا رفع الإعراب أصلاً فلا .

ومما يُفسد قول من قال : إن الاسم إذا منعه السببان الصرف فإن اجتماع
الثلاثة فيه ترفع عنه الإعراب أنا نجد في كلامهم من الأسماء ما يجتمع فيه خمسة
أسباب من موانع الصرف، وهو مع ذلك معرب غير مبني . وذلك كما مرأة سُميت
« بأذر بيجان » فهذا اسم قد اجتمعت فيه خمسة موانع : وهى التعريف، والتأنيث،
والعجمة، والتركيب، والألف والنون، وكذلك إن عنت « بأذر بيجان » البلدة،
والمدينة ؛ لأن البلد فيه الأسباب الخمسة ؛ وهو مع ذلك معرب كما ترى . فإذا كانت
الأسباب الخمسة لا ترفع الإعراب فالثلاثة أحجب بالآ ترفعه، وهذا بيان . ولتحمي
الإطالة ما أحذف أطرافاً من القول ؛ على أن فيما يخرج إلى الظاهر كافياً
بإذن الله .

(١) كذا . والأسوغ حذف هذا الحرف . وكان « ثم » فيه للترتيب الذكري ، يراد فيه التعليل
للحكمة السابقة .

(٢) يراد بالمثال الوزن . والباء فيه للسببية . والفرض ذكر وجه الشبه بين باب حذام و باب دراك .

(٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « ماقد بيناه » .

(٤) كذا في جميع الأصول . والتأنيث لاكتساب المضاف « اجتماع » التأنيث من المضاف إليه .

(٥) كذا في أ . وفي ش ، ب : « خمس » .

(٦) من أذر للنار ، وبيجان أى حافظ وخازن ، ومعنى ذلك بيت النار أو خازن النار، وقد كانت

بيوت النار المعلقة لعبادة القمر كثيره في هذه الناحية . انظر معجم البلدان

(٧) يحجب ابن قاسم العبادى عن هذا بأن توالى العلل المانعة من الصرف مجوز البناء لا موجب .

وأخذه في حذام ، ولم يؤخذ به في أذر بيجان ؛ للتنبيه على هذا ، وانظر حاشية الصبان في مبحث
« ما لا ينصرف » .

باب في إدراج العلة^(١) واختصارها

هذا موضع يستمر^(٢) (النحويون عليه) ، فيفتق عليهم ما يتبعون بتداركه ، والتعذر منه . وذلك كسائل سأل عن قولهم : آسيت الرجل ، فأنأ أوأسيه ، وآخيته ، فأنأ أوأخيه ، فقال : وما أصله ؟ فقلت : أوأسيه ، وأوأخيه — وكذلك نقول — فيقول لك : فما علة^(٣) في التغيير ؟ فنقول : اجتمعت الهمزتان ، فقلبت الثانية واوا ، لانضمام ما قبلها . وفي ذلك شيئان : أحدهما أنك لم تستوفِ ذكر الأصل ، والآخر أنك لم تتقصّ شرح العلة .

أما إخلالك بذكر حقيقة الأصل فلأن أصله « أوأسوك » لأنه أفاعلك من الأسوة ، فقلبت الواو ياء لوقوعها طرفاً بعد الكسرة ، وكذلك أوأخيك أصله « أوأخوك » لأنه من الأخوة^(٤) ، فانقلبت اللام لمأ ذكرنا ، كما تنقلب في نحو أعطى واستقصى .

وأما تقصّي علة تغيير الهمزة بقاها واوا فالقول فيه أنه اجتمع في كلمة واحدة همزتان غير عينين ، (الأولى منهما مضمومة ، والثانية مفتوحة) و (هي) حشو غير طرف ، فاستثقل ذلك ، فقلبت الثانية على حركة ما قبلها — وهي الضمة —

- ١٥ (١) إدراج العلة : طيباً وترك بسطها والإسراع في إيرادها بحذف بعض مقوماتها . والإدراج في اللغة : الطي ؛ تقول : أدرجت الكتاب إذا طويته . وفيه معنى السرعة ، ومن ذلك مدرجة الطريق : التي يسرع الناس فيها . وانظر اللسان (درج) وأدب الكتاب للصول ١٣٦ (٢) كذا في ش ، ب . وفي أ : « النحويون فيه عليه » . (٣) كذا في أ ، ب . وفي ش : « ينعون » . (٤) كذا في ش ، ب . وفي أ : « ما » . (٥) كذا في ش ، ب . وفي أ زيادة : « والإخوة » بكسر الهمزة وتشديد الحاء . (٦) سقط ما بين القوسين في أ . (٧) كذا أثبت هذه الكلمة ، وهي يستقيم الكلام . وفي أ : « وكلتاها متأخر غير طرف » وفي غيرها من الأصول : « وكلتاها حشو غير طرف » .

واوا . ولابد من ذكر جميع ذلك ، وإلا أخلت ؛ ألا ترى أنك قد تجمع في الكلمة الواحدة بين همزتين فتكونان عينين ، فلا تفسر ذلك ؛ وذلك نحو سأل ورأس ، وكبنائك من سألت نحو تبع^(١) ، فقول : « سؤل » فتصحان لأنهما عينان ، ألا ترى أن لو بنيت من قرأت مثل « جرشع^(٢) » لقلت « قرء » وأصله قرؤؤ ، فقلبت الثانية ياء ، وإن كانت قبلها همزة مضمومة ، وكانت في كلمة واحدة ، لم كانت الثانية منهما طرفاً لا حشواً . وكذلك أيضاً ذكر كونهما في كلمة واحدة ؛ ألا ترى أن من العرب من يحقق الحمزتين إذا كانتا من كلمتين ؛ نحو قول الله تعالى « السفهاء^(٣) ألا » فإذا كانتا في كلمة واحدة فكلمهم يقلب ؛ نحو جاء ، وشاء ، ونحو خطايا ، ورزايا ، في قول الكافة غير الخليل .

فأما ما يحكى عن بعضهم من تحقيقهما في الكلمة الواحدة ؛ نحو أئمة ، وخطائي^(٥) [مثل خطأ عم] ، وجائي فشاذ لا يجوز أن يعقد عليه باب . ولو اقتصرنا في تعليل التغير في (أواسيك) ونحوه على أن تقول : اجتمعت الهمزتان في كلمة واحدة ، فقلبت الثانية واوا ، لوجب عليك أن تقلب الهمزة الثانية في نحو سأل ورأس واوا ، وأن تقلب همزة أدم وأمن واوا ، وأن تقلب الهمزة الثانية في خطائي واوا . ونحو ذلك كثير لا يحصى ؛ وإنما أذكر من كل نبذاً ؛ لئلا يطول الكتاب جداً .

(١) كذا في ب وفي أ : « فيقال » . وفي ش : « فيقول » .

(٢) هو العظيم من الإبل والحيل .

(٣) من الآية ١٣ من سورة البقرة .

(٤) كذا في معظم الأصول : « ورزايا » جمع رزية . وفي أ : « روايا » وهو جمع رويثة ، والأكثر فيها ترك الهمز : رويثة .

(٥) زيادة في ش ، ب وإن كان فيهما « خطأ صج » وهو تحريف .

باب في دَوْرِ الاعتلال^(١)

هذا موضع طريف . ذهب محمد بن يزيد في وجوب إسكان اللام في نحو
ضَرَبْنِ ، وضَرَبْتُ إلى أنه لحركة ما بعده من الضمير : يعني مع الحركتين قبل .
وذهب أيضا في حركة الضمير من نحو هذا إنما وجبت لسكون ما قبله . فتارة
اعتلّ لهذا بهذا ، ثم دار تارة أخرى ، فاعتلّ لهذا بهذا . وفي ظاهر ذلك اعتراف
بأن كلّ واحد منهما ليست له حالٌ مستحقّةٌ تخصّصه في نفسه ، وإنما استقرّ على
ما استقرّ عليه لأمر راجع إلى صاحبه .

ومثله ما أجازته سيبويه في جرّ (الوجه) من قولك : هذا الحسن الوجه . وذلك
أنه أجاز فيه الجرّ من وجهين : أحدهما طريق الإضافة الظاهرة ، والآخر تشبيهه
بالضارب الرجل . [وقد أحطنا علما بأن الجرّ إنما جاز في الضارب الرجل] ونحوه
مما كان الثاني منهما منصوبا ، لتشبيههم بإياه بالحسن الوجه ؛ أفلا ترى كيف صار
كلّ واحد من الموضعين علّة لصاحبه في الحكم الواحد الجارى عليهما جميعا . وهذا
من طريف أمر هذه اللغة ، وشدة تداخلها ، وتراحم الألفاظ والأغراض على جهاتها .
والعُدْر أن الجرّ لما فُشّا وأنسع في نحو الضارب الرجل ، والشاتم الغلام ، والقاتل
البطل ، صار — لتمكّنه فيه ، وشياعه في استعماله — كأنه أصل في بابه ، وإن كان
إنما سرى إليه لتشبيهه بالحسن الوجه . فلما كان كذلك قوى في بابه ، حتى صار اقوّه

(١) يريد بدور الاعتلال أن يملأ الشيء بعلة معللة لذلك الشيء . والدور بين شيئين توقف كل منهما
على الآخر . وهذا من مصطلحات المتكلمين ، وهم فيه تقاسيم وبحوث . وليس الدور في هذا المقام هو
الدوران كما ذهب إليه شارحا الاقتراح : ابن الطيب وابن علان ، فإن الدوران هو حدوث الحكم
بحدوث العلة ، وانعدامه بعدمها ، كما في حرمة التبيذ تدور مع الإسكار وجودا وعدما ، والدوران من
مسالك العلة ، والدور أدنى إلى أن يكون من قوادحها . (٢) كذا في أ ، ب . وفي ش .
« طريف » . (٣) ثبت ما بين القوسين في ش ، ب . وسقط في أ .

قياسا وسماعا، كأنه أصل للجز في (هذا الحسن الوجه)، وسأق على بقية هذا الموضع في باب نفرد له ^(١) بإذن الله .

لكن ما أجازاه أبو العباس وذهب إليه في باب ضَرَبَ وضربت من تسكين اللام لحركة الضمير، وتحريك الضمير لسكون اللام شنيع الظاهر، والعذر فيه ^(٢) أضعف منه في مسألة الكتاب؛ ألا ترى أن الشيء لا يكون علّة نفسه، وإذا لم يكن كذلك كان من أن يكون علّة علته أبعد، وليس كذلك قول سيبويه؛ وذلك أن الفروع إذا تمكنت (قويت قوة تسوغ) ^(٣) حمل الأصول عليها. وذلك لإرادتهم تثبيت الفرع والشهادة له بقوة الحكم.

باب في الردّ على من اعتقد فساد علل النحويين

لضعفه هو في نفسه عن إحكام العلّة

اعلم أن هذا الموضع هو الذي يتعسف بأكثر من ترى. وذلك أنه لا يعرف أغراض القوم، فيرى لذلك أن ما أورده من العلّة ضعيف وإذ ساقط غير متعال. وهذا كقولهم: يقول النحويون إن الفاعل رَفَعَ، والمفعول به نَصَب، وقد ترى الأمر بضدّ ذلك؛ ألا ترانا نقول: ضُرب زيد فنرفعه وإن كان مفعولا به، ونقول: إن زيدا قام فننصبه وإن كان فاعلا، ونقول: عَجبت من قيام زيد فنجره وإن كان فاعلا، ونقول أيضا: قد قال الله عز وجل (وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ) فرفع (حَيْثُ) وإن كان بعد حرف الخفض. ومثله عندهم في الشناعة قوله — عز وجل — (لله الأمر من قبل ومن بعد) وما يجري هذا المجرى.

(١) كذا في أ. وسقط هذا اللفظ في ش، ب. (٢) كذا في أ. وفي ش، ب «أوضح».

وما أثبت هو الصواب. (٣) كذا في أ. وفي بقية الأصول: «وقويت قوة تسوغ».

ومثل هذا يُتَّعَب مع هذه الطائفة ، لا سيما إذا كان السائل [عنه] ^(١) مَنْ يلزم الصبر عليه . ولو بدأ الأمر بإحكام الأصل لسقط عنه هذا المَوْس وذا اللغو ؛ ألا ترى أنه لو عرف أن الفاعل عند أهل العربية ليس كُلٌّ من كان فاعلا في المعنى ، وأن الفاعل عندهم إنما هو كُل اسم ذكرته بعد الفعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل الى ذلك الاسم ، وأن الفعل الواجب وغير الواجب في ذلك سواء ، لسقط صداع ^(٢) هذا المضموف السؤال .

وكذلك القول على المفعول أنه إنما يُنْصَب ^(٣) إذا أُسْنِد الفعل الى الفاعل ، بخفاء هو فضلة ، وكذلك لو عرف ^(٤) أن الضمّة في نحو حيثُ وقبْلُ وبعْدُ ليست إعرابا وإنما هي بناء .

وإنما ذكرت هذا الظاهر الواضح ليقع الاحتياط في المشكل الغامض .
وكذلك ما يحكى عن الجاحظ من أنه قال : قال النحويون : إن أفعل الذي ^(٥) مؤنثه فُعْل لا يجتمع فيه الألف واللام ومن ، وإنما هو بمن أو بالألف واللام ؛ نحو قولك : الأفضل وأفضل منك ، والأحسن وأحسن من جعفر ، ثم قال : وقد قال الأعشى :

فَلَسْتَ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْمَكَاثِرِ ^(٦)

ورحم الله أبا عثمان ، أما إنه لو عِلِم أن " مِنْ " في هذا البيت ليست التي تصحّب أفعل للبالغة ؛ نحو أحسن منك وأكرم منك ، اضْرَبَ عن هذا القول الى

(١) زيادة في أ ، ج . (٢) كذا في أ . ووافق ما في ج : « لسقط صداعه » .
وفي ش ، ب : « سؤال » . (٣) كذا في ش ، ب . وفي أ : « انتصب » .

(٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : « أو » . وما أثبت هو الصواب .

(٥) يريد أفعل التفضيل ، احترازا عن أفعل الذي مؤنثة فعلا ، فهو صفة مشبهة .

(٦) هذا البيت هو السابغ والمشرّون من قصيدته التي مطلعها :

شَاظِلٌ مِنْ قَتْلَةٍ أَطْلَلَهَا بِالْشَطِّ فَالْوَرَى حَاجِرٌ

وانظر الصبح المنير ١٠٤ — ١٠٨ ، والخزانة ٣/٨٩

غيره مما يعلو فيه قوله ، ويعود اسداده وصحته خصمه . وذلك أن "من" في بيت الأعشى إنما هي كالتى في قولنا : أنت من الناس حر ، وهذا الفرس من الخيل كريم . فكأنه قال : لست من بينهم بالكثير الحصى ، ولست فبهم بالأكثر حصى . فاعرف ذلك .

باب فى الاعتلال لهم بأفعالهم

ظاهر هذا الحديث طريف ، ومحصوله صحيح ، وذلك إذا كان الأول المردود إليه الثانى جاريا على (صحة علة) .

من ذلك أن يقول قائل : إذا كان الفعل قد حذف فى الموضع الذى لو ظهر فيه لما أفسد معنى كان ترك إظهاره فى الموضع الذى لو ظهر فيه لأحال المعنى وأفسده أولى وأجيب ؛ ألا ترى أنهم يقولون : الذى فى الدار زيد ، وأصله الذى استقر أو ثبت فى الدار زيد ، ولو أظهروا هذا الفعل هنا لما أزال معنى ، ولا أزال غرضاً ، فكيف بهم فى ترك إظهاره فى النداء ؛ ألا ترى أنه لو نُجِّسَ إظهاره ففُتِلَ : أدعو زيدا ، وأنادى زيدا لاستحال أمر النداء فصار الى لفظ الخبر المحتمل للصدق والكذب ، والنداء مما لا يصح فيه تصديق ولا تكذيب .

ومن الاعتلال لهم بأفعالهم أن تقول : إذا كان اسم الفاعل — على قوة تجمله للضمير — متى جرى على غير من هو له — صفة أو صلة أو حالاً أو خبراً — لم يحتمل الضمير كما يحتمله الفعل ، فما ظنك بالصفة المشبهة باسم الفاعل ؛ نحو

(١) كذا فى أ ، ب . وسقط هذا الحرف فى ش . (٢) كذا فى أ ، ب ، ش . وفى ش ، ج : « نلة صحيحة » . (٣) كذا فى أ . وسقط هذا اللفظ فى ش ، ب . (٤) مقتضى هذا الكلام أن الضمير مع الفعل إذا جرى على غير من هو له يجوز استناده ، وهو ما فى الإنصاف (المسألة الثامنة) . وفى الجمع ٩٦/١ : « والفعل كالمشتق فيما ذكر أيضاً ؛ نحو زيد عمرو يضربه هو ، ورید هـ يضربها ، ويضربها هو ، على الخلاف » وقد نقل ذلك الصبان فى حاشيته على الأشمونى عند قول ابن مالك فى « الابتداء » :

وأبرزنه مطلقاً حيث تلا ما ليس معناه له محصلاً

قولك : زَيْدٌ هِنْدٌ شَدِيدٌ عَلَيْهَا هُوَ ، إِذَا أَجْرَيْتَ (شديدا) خَبْرًا عَنْ (هند) وكذلك قولك : أَخَوَاكَ زَيْدٌ حَسَنٌ فِي عَيْنِهِمَا ، وَالزَّيْدُونَ هِنْدٌ ظَرِيفٌ فِي نَفْسِهَا هُمَ ، وَمَا ظَنَنْتُكَ أَيْضًا بِالشَّفَةِ الْمَشْبُوهَةِ [بِالصِّفَةِ الْمَشْبُوهَةِ] بِاسْمِ الْفَاعِلِ ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ : أَخَوَاكَ جَارِيَتُكَ أَكْرَمُ عَلَيْهَا مِنْ عَمْرُو هُوَ ، وَغَلَامَاكَ أَبُوكَ أَحْسَنُ عِنْدَهُ مِنْ جَعْفَرٍ هُمَا ، وَالْمَجْرُوحُ الْحَيُّ أَشَدُّ عَلَيْهَا مِنَ الْعَصَا هُوَ . .

- ومن قال : مررت برجل أبي عشرة أبوه قال : أخواك جاريتهما أبو عشرة عندهما هما ، فأظهرت الضمير . وكان ذلك أحسن من رفعه الظاهر ؛ لأن هذا الضمير وإن كان منفصلا ومُشَبَّهًا للظاهر بانفصاله فإنه على كل حال ضمير . وإِنَّمَا وَحَدَّثْتُ فَقُلْتُ : أَبُو عَشْرَةٍ عَنْدهما هما وَلَمْ تُثَنِّ فَتَقُولَ : أَبَوَا عَشْرَةٍ ؛ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ قَدْ رَفَعَ ضَمِيرًا مَنفَصِلًا مِثْلَهَا لِلظَّاهِرِ ، بِخَرَى مَجْرَى قَوْلِكَ : مررت برجل أبي عشرة أبواه .
- فَلَمَّا رَفَعَ الظَّاهِرَ ، وَمَا يَجْرَى مَجْرَى الظَّاهِرِ شَبَّهَ بِالْفِعْلِ فَوَحَّدَ الْبَتَّةَ . وَمِنْ قَالَ : مررت برجل قائمين أخواه فأجراه مجرى قائمٍ ، فإنه يقول : مررت برجل أبي عشرة أبواه . والثنية في (أبوي عشرة) من وجهٍ تَقْوَى ، وَمِنْ آخَرٍ تَضَعُفٌ . أَمَّا وَجْهُ الْقُوَّةِ فَلِأَنَّهَا بَعِيدَةٌ عَنْ اسْمِ الْفَاعِلِ الْجَارِي مَجْرَى الْفِعْلِ ، فَالْثَنِيَّةُ فِيهِ — لِأَنَّهُ اسْمٌ — حَسَنَةٌ ؛ وَأَمَّا وَجْهُ الضَّعْفِ فَلِأَنَّهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ قَدْ أُعْمِلَ فِي الظَّاهِرِ ، وَلَمْ يُعْمَلْ إِلَّا لَشَبَّهِهِ بِالْفِعْلِ ؛ وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَجِبَ لَهُ أَنْ يَقْوَى شَبَّهُ الْفِعْلِ ؛ لِيَقُومَ الْعُذْرُ بِذَلِكَ فِي إِعْمَالِهِ عَمَلُهُ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ لَمَّا شَبَّهُوا الْفِعْلَ بِاسْمِ الْفَاعِلِ فَأَعْرَبُوهُ كَتَفَوْا هَذَا الْمَعْنَى بَيْنَهُمَا ، وَأَيَّدُوهُ بِأَنْ شَبَّهُوا اسْمَ الْفَاعِلِ بِالْفِعْلِ فَأَعْمَلُوهُ . وَهَذَا فِي مَعْنَاهُ وَاضِحٌ سَدِيدٌ كَمَا تَرَاهُ .

(١) يحتز بهذا عن أن تجعل «شديد» خبرا عن «هو» مقدما . (٢) زيادة اقتضاها السياق خلت منها الأصول ١ ، ب ، ش . وفي ما يفيدها وهو : « فأظنك أيضا بالصفة المشبهة بهذه الصفة » .

وأمثال هذا في الاحتجاج لهم بأفعالهم كثيرة، وإنما أضع من كل شيء رسماً،
لِيُحْتَدَى . فأما الإطالة والاستيعاب فلا .

باب في الاحتجاج بقول المخالف

اعلم أن هذا — على [ما في ^(١)] ظاهره — صحيح ومستقيم . وذلك أن ينبغي
من أصحابه نافع فيُنشئ خلافاً على أهل مذهبه، فإذا سمع خصمه به، وأجلب
عليه قال : هذا لا يقول به أحد من الفريقين ؛ فيخرجه مُخَرَّجَ التقييع له ،
والتشنيع عليه .

وذلك كإنكار أبي العباس جواز تقسيم خبر (ليس) عليها ؛ فأحد ما يحتاج
به عليه أن يقال له : إجازة هذا مذهب سيبويه وأبي الحسن وكافة أصحابنا ،
والكوفيون أيضاً معنا . فإذا كانت إجازة ذلك مذهباً للكافة من البلدين وجب عليك

(١) زيادة في أ ، وقد حلت منها ش ، ب . (٢) كذا في أ . وفي ش ، ب :
« في أصحابه » . وفي ح : « من أصحابنا » . و « ينبغي » أي يخرج ويظهر . والضمير في « أصحابه »
يعود على « نافع » . (٣) يقال : سمع بالرجل : أذاع عنه عيباً وتذد به وفضحه .
(٤) أبو العباس هو المبرد . (٥) عبارة ابن عقيل عند قول ابن مالك :

* ومنع سبق خبر ليس اصطفي *

« اختلف النحويون في جواز تقديم خبر ليس عليها ، فذهب الكوفيون والمبرد والزجاج وابن السراج وأكثر
المتأخرين — ومنهم المصنف — إلى المنع ، وذهب أبو علي الفارسي وابن برهان إلى الجواز ، فنقول :
فإنما ليس زيد . واختلف النقل عن سيبويه ، فنسب قوم إليه الجواز وقوم المنع . وفي الإنصاف
في المسألة ١٨ ص ٧٣ : « ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر ليس عليها . وإليه ذهب
أبو العباس المبرد من البصريين ؛ وزعم بعضهم أنه مذهب سيبويه ، وليس بصحيح . والصحيح أنه ليس له
في ذلك نص . وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر ليس عليها » وفي الإرشاد نسخة الدار رقم
١١٠٦ نحو في الورقة ١٦٧ : « وأما تقديم خبر ليس عليها فذهب جمهور الكوفيين والمبرد وابن
السراج والسيرافي وأبو علي في الحلبيات وابن عبد الوارث والجرجاني والمبيل وأكثر المتأخرين إلى أنه
لا يجوز . وذهب قدماء البصريين والقرآن وأبو علي في المشهور وابن برهان والمخشي والأستاذ أبو علي
إلى جواز ذلك ، واختاره ابن عصفور ، وروى أيضاً عن السيرافي . واختلف النقل في ذلك عن سيبويه ،
فنسب الجواز والمنع إليه . وقال ابن جني في الخصائص عن المبرد : خالف في ذلك البصريين والكوفيين . »
(٦) يريد البصرة والكوفة .

— يا أبا العباس — أن تنفّر عن خلافه ، وتستوحش منه ، ولا تأنس بأول خاطير يبدو لك فيه .

ولعمري إن هذا ليس بموضع قطع على الخصم ؛ إلا أن فيه تشنيعاً عليه ، وإهابة به إلى تركه ، وإضافة لعذره في استمراره عليه ، وتهالكه فيه ، من غير إحكامه وإيناعام الفحص عنه . وإنما لم يكن فيه قطع لأن للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس ، ما لم يؤبّنص أو ينتهك حرمة شرع . ففحش على ما ترى ؛ فإنني إنما أضع من كل شيء مثالا موجزا .

باب القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة

اعلم أن إجماع أهل البلد إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده الآ (١)
يخالف المنصوص . والمقيس على المنصوص ، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون (٢)
إجماعهم حجة عليه . وذلك أنه لم يرد ممن بطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم (٣)
لا يجتمعون على الخطأ ؛ كما جاء النصّ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله :
« أمّي لا تجتمع على ضلالة » وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة . (٤)

(١) كذا في أ . وفي ش ، ب : « إضافة » . وما أثبت هو الصواب . والإضافة : التضييق .

(٢) يقال : ألوى بالكلام : خالف به عن جهته ، وانحرف عن قصده .

(٣) كذا في أ ، ج . وفي ش : « تخالف » . وهو تحريف . وفي ب لم ينقط الحرف الأول .

(٤) روى هذا الحديث بعدة طرق ، وفي بعضها : « لا تجتمع أمتي على خطأ » ويستدل بهذا الأصوليون على جبهة الإجماع . وفي أسانيد بعض المقال ، غير أنه قيل : إن معناه روى من طرق عدة بلغت مبلغ التواتر المعنوي ، فصار بحمود حاتم وشجاعة عنتره . وانظر شرح ابن السبكي لمنهاج البيضاوي في مبحث الإجماع .

فكَلَّ مَنْ فُورِقَ لَهُ عَنْ عِلَّةٍ صَحِيحَةٍ ، وَطَرِيقٍ نَهْجَةٍ ^(١) كَانَ خَلِيلَ نَفْسِهِ ،
وَأَبَا عَمْرٍو فَكَّرِهِ ^(٢) .

إلا أننا — مع هذا الذى رأيناه وسوَّعنا مرتكبَه — لا نسمح له بالإقدام على
مخالفة الجماعة التى قد طال بحثُها ، وتقدَّم نظرها ، وتناالت أواخرَ على أوائل ، وأعجازا
على كلالِ كل ، والقوم الذين لا تشكُّ فى أن الله — سبحانه وتقدَّست أسمائه —
قد هداهم لهذا العلم الكريم ، وأراهم وَجْهَ الحكمة فى التَّرجيب له والتعظيم ، وجعله
ببركاتهم ، وعلى أيدي طاعاتهم ، خادما للكتاب المنزل ، وكلام نبيه المرسل ، وَعَوْنًا
على فهمهما ، ومعرفة ما أُمِرَ به ، أو نُهِى عنه الثَّقَلانِ منهما ، إلَّا بعد أن يناهضه ^(٣)
إتقانًا ، ويثبتَه عِرفانًا ، ولا يُخِلِّد إلى سانح خاطره ، ولا إلى نزوة من نزوات تفكره .
فإذا هو هذا على هذا المثال ، وباشر بإنعام تصفُّحه أحناء الحال ، أمضى الرأى فيما
يريه الله منه ، غير معارَ به ، ولا غاضٍ من السِّلَف — رحمهم الله — فى شيء منه .
فإنه إذا فعل ذلك سُدَّ رأيه . وشيَّع خاطره ، وكان بالصواب مِثَّةً ، ومن التوفيق ^(٤)
مِطْنَةً ، وقد قال أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ : ما على الناس شيء أضرَّ من قولهم :

(١) أى بينة واضحة . وفيما نقله الشاطبي عن ابن جنى : « طريق نهج » . وهو صحيح ؛ فإن الطريق
يدكر ويؤنث . انظر حواشى يس على الألفية ص ٢٥٤ ج ٢

- (٢) يريد إمام نفسه كالخليل لإمام الناس ، وكأى عمرو بن العلاء فى ذلك .
(٣) عقب الشاطبي على هذا القول بقوله : « فهو قول مردود ، سبيله فى ذلك سبيل النظام وبعض
الخواارج والشيعة . بل نقطع بأن الإجماع فى كل من جهة شرعية » . انظر المرجع السابق .
(٤) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « نظيرها » وهو خطأ .
(٥) كذا فى ب بالجيم . وفى ش ، أ : « التَّرجيب » وهو تحريف .
(٦) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « يفاهمه » .
(٧) المعازة : المغالبة . وهو هكذا فى أ ، ج . وفى ش ، ب : « معان » . وهو تحريف .
(٨) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « الصواب » .
(٩) كذا فى ش ، ب . وفى أ سقط كلمة « الجاحظ » .

ما ترك الأول للآخر شيئاً . وقال أبو عثمان المازني^(١) : « وإذا قال العالم قولاً متقدماً
فلمتعلم الاقتداء به (والانتصار له)^(٢) ، (والاحتجاج)^(٣) ، خلافه ، إن وجد إلى ذلك سبيلاً »
وقال الطائي الكبير :

يقول من تطرق أسماؤه كم ترك الأول للآخر^(٤) !

- ٥ فمّا جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بُدئ هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت ،
ما رأيته أنا في قولهم : هذا بخور ضبّ حرب . فهذا يتناوله آخر عن أول ، وتالي^(٥)

(١) كذا في أ . وسقط هذا اللفظ في ش ، ب . واطرق قول أبي عثمان في تصريفه في « باب ما قيس
من المعتل ولم يجيء على مثاله إلا من الصحيح » ص ٦١٠ نسخة التيمورية . (٢) في المازني :
« والاحتجاج لقوله » . (٣) في المازني : « والاختيار » . (٤) كذا في أ . وفي ش ،
ب : « بخلافه » ، وفي ج : « على خلافه » . وهذا موطن الاستشهاد من كلام المازني .
(٥) كذا في أ ، ب . وفي ش : « إذا » . (٦) هو من قصيدة له في مدح أبي سعيد ، أوتها :

قل للأمر الأريحي الذي كفاء للبادي والحاضر

وقبله : لازلت من شكرى في حلة لا يسها ذو سلب فاجر

فالحديث في البيت الشاهد عن حلة الثناء في البيت قبله . وانظر الديوان ١٤٣

- (٧) أورد السيرافي هذا الرأي وعزاه لبعض النحويين ، فهل يعني ابن جني ؟ وكانت وفاة السيرافي^{١٥}
سنة ٣٦٨ ، ووفاته ابن جني سنة ٣٩٢ ، والسيرافي في درجة أبي علي أستاذ ابن جني . وعلى كل حال
فقد تعاصر ابن جني والسيرافي دهماً ، فلا ضير أن يكون رأى ابن جني عرف في حياة السيرافي ،
واستحق منه العناية بذكره . وهذا يتم لابن جني دعواه انفراده بهذا الرأي وأنه لم يسبق به . وهالك عبارة
السيرافي : « ورأيت بعض النحويين قال في (هذا بحر ضب حرب) قولاً شرحته وقوّيته بما يحتمله .
زعم هذا النحوي أن المعنى : هذا بحر صب حرب البحر . والذي يقوّي هذا أنا إذا قلنا : حرب البحر
صار من باب حسن الوجه ، وفي حرب ضمير البحر مرفوع ؛ لأن التقدير كان حرب بجره ... » ويقول
ابن هشام في المغنى ، في القاعدة الثانية من الكتاب الثامن : « أنكر السيرافي وأن جنى الخلف
على الجوار ، وتأولوا قولهم : (حرب) على أنه حصة لـ (ضب) ... » وقد علمت أن نسبة هذا الرأي
للسيرافي من قبل أنه قوّاد وأيده ، وليس بأن محدثه . وإذا صح أن الرأي لا س جنى في الأصل كان تقدم
السيرافي على ابن جني في عبارة المغنى لتقدم وفاته . وانظر السيرافي في شرح الكتاب . في « هذا باب
٢٥ مجرى النعت على المنعوت ، والشرىك على الشريك ، والبدل على المبدل منه ، وما أشبه ذلك » .

عن ماض على أنه غلط من العرب ، لا يختلفون فيه ولا يتوقفون عنه ، وأنه من الشاذ الذي لا يُعمل عليه ، ولا يجوز رده غيره إليه .

وأما أنا فعندى أن في القرآن مثل هذا الموضع نيفاً على ألف موضع . وذلك أنه على حذف المضاف لا غير . فإذا حملته على هذا الذي هو حشو الكلام من القرآن والشعر ساغ وسلس ، وشاع وقيل .

وتلخيص هذا أن أصله : هذا بجرَضْبٍ بحَرْبٍ بحَرْبٍ ؛ فيجرب «حرب» وصفاً على «ضرب» وإن كان في الحقيقة للبحر . كما تقول مررت برجل قائم أبوه ، فتجرب «قائماً» وصفاً على «رحل» وإن كان القيام للاب لا للرجل ، لما ضمن من ذكره .^(١) والأمر في هذا أظهر من أن يؤتى بمثال له أو شاهد عليه . فلما كان أصله كذلك حذفت الجحر المضاف إلى الهاء ، وأقيمت الهاء مقامه فارتفعت ؛ لأن المضاف المحذوف كان مرفوعاً ، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفيس «خرب» بجرى وصفاً على ضرب — وإن كان الخراب للبحر لا للضرب — على تقدير حذف المضاف ، على ما أرينا . وقالت آية تخلو من حذف المضاف ، نعم ، وربما كان في الآية الواحدة من ذلك عدة مواضع .

وعلى نحو من هذا حمل أبو علي رحمه الله :

* كبير أناس في يجادٍ مزقل ^(٢) *

(١) أى ضميره . يريد أن المسقع لحي . قائم وصفاً للرجل وهو ليس بوصف له في الحقيقة ، بل الموصوف حقيقة الأب ، هو تضمن الأب ذكر الرجل .

(٢) كذا في ١ . وفي ش ، ب : « وشاهد » .

(٣) من معلقة امرئ القيس . صدره :

* كأن ثيرا في عرافين ريله *

وشير — بوزن كريم — جبل . والبجاد : كساء مخطط .

ولم يحمله على الغلط، قال : لأنه أراد : مزمل فيه، ثم حذف حرف الجز، فارتفع الضمير فاستترى اسم المفعول .

فإذا أمكن ما قلنا، ولم يكن أكثر من حذف المضاف الذى قد شاع وأطرد، كان حمله عليه أولى من حمله على الغلط الذى لا يحمل غيره عليه ، ولا يقاس به .
ومثله قول لبيد :

أومذهب جدد على الواح^(١) الناطق المبروز والمختوم

أى المبروز به، ثم حذف حرف الجز فارتفع الضمير، فاستترى اسم المفعول .
وعليه قول الآخر :

* إلى غير موثوق من الأرض تذهب^(٢) *

أى موثوق به، ثم حذف حرف الجز فارتفع الضمير، فاستترى اسم المفعول .

(١) قبله : طلل الخسولة بالريسيس قديم فبعاقل فالأنعمين رسوم

فكان معروف الديار بقادم فبراق غول فالرجام وشوم

فقوله : « مذهب » عطف على « وشوم » . والمذهب : اللوح المطلى بالذهب فيه الكتابة . وجعل له ألواحاً كأنه جعل كل جانب منه لوحاً . و « جدد » جمع جدّة ، وهى الطريقة ، والخط ، كأنه يريد أسطر الكتابة . ويريد بالناطق الخط الواضح ، ووصفه بـ « المبروز » أى المطهر المنشور، و« المختوم » أى غير الواضح والغامض . شبيه المعروف من الديار — وهو ما بقى من آثارها ودل عليها — بالوشوم وباللوح الذى فيه « آية » بعضها واضح وبعضها خفى . وانظر الديوان طبع أوربة ٩٢ ، وشرح الأعلام لشواهد الكتاب فى حواشيه ٢ / ٢٧٤ ، وشرح السيرافى للكتاب ٥ / ٣٨٧ نسخة التيمورية ، واللسان (برز) . (٢) ورد هذا الشعار مع اختلاف فى ثلاثة أبيات لبشر بن أبى خازم ، وهاكها :

حلفت برب الداميات نحسورها وما ضمّ أجياد المصلّى ومذهب
لئن شبت الحرب العوان التى أرى وقد طال إيعاد بها وترهب
نحتملن بالليل منكم ظعنسة إلى غير موثوق من العز تهرب
وانظر معجم البلدان (أجياد) .

باب في الزيادة في صفة العلة لضرب من الاحتياط

قد يفعل أصحابنا ذلك إذا كانت الزيادة مثبتة لحال المزيد عليه . وذلك كقولك في همز (أوائل) : أصله (أَوَّال) فلما اكتنفت الألف واوان ، وقربت الثانية منهما من الطرف ، ولم يؤثر إخراج ذلك على الأصل ؛ تنبها على غيره من المغيَّرات في معناه ، ولا هناك ياء قبل الطرف منوِّية مقدَّرة ، وكانت الكلمة جمعاً نقل ذلك ، فأبدلت الواو همزة ، فصار أوائل .

بجميع ما أوردته محتاج إليه ، إلا ما استظهرت به من قولك : وكانت الكلمة جمعاً ، فإنك لو لم تذكره لم يُخلل ذلك بالعلَّة ؛ ألا ترى أنك لو بنيت من قُلت وبعث واحداً على فُسَوَّاعِل كعَوَّارِض ، أو أَفَاعِل [من أول أو يوم أو وِج] كأَبَاتَر لَهَمَزت كما تهيمز في الجمع .

فذكرك (الجمع) في أثناء الحديث إنما زدت الحال به أنساباً من حيث كان الجمع في غير هذا ممَّا يدعو إلى قلب الواو ياء في نحو حَقِيٍّ ودُلِيٍّ ، فذكرته هنا تأكيداً لا وجوباً . وذكرك أنهم لم يؤثرُوا في هذا إخراج الحرف على أصله دلالة على أصل ما عُبرَ من غيره في نحوه لئلا يدخل عليك أن يقال لك : قد قال الراجز :
* تَسْمَعُ مِنْ شُدَانِيهَا عَوَّالَا *^(٦)

(١) كذا في ج . وفي سواها : « لا لأن » . (٢) عوارض : جبل يبلاد طين . وعليه قبر حاتم . انظر اللسان في « عرض » . (٣) كذا في ش ، ب ، ج . وسقط هذا في أ . وقد كان في النسخ الثلاث : « ريج » وأصاحتها : « وِج » . (٤) الأباتر : الذي يقطع رحمه ، وقيل : الأباتر : الذي لا ينسل له . (٥) جمع حقو — بهتج الأول وسكون الثاني — وهو الخصر . (٦) الشدان جمع شاد . والموال جمع عوال — بكسر العين وتشديد الواو — مصدر عول أي صاح كما يقال كذب كذانا . وكأله يصف دلوا يتناثر منها الماء . أو متجنقاً يتناثر منها الحجارة . وهذا الضبط عن اللسان (عول) . وفي ب ، ش : « شدانها » ، بهتج الشين وهو بالمعنى السابق . وفي أ ، ح : « شدانها » .

وذكرت أيضا قولك : ولم يكن هناك ياء قبل الطرف مقدرة ؛ لئلا يلزمك قوله :

* وَحَلَّ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِيرِ ^(١) *

ألا ترى أن أصله عواوير ، من حيث كانت جمع عوار . والاستظهار في هذين
الموضعين أعنى حديث عواول ، وعواور أسهل احتمالا من دخولك تحت الإفساد
عليك بهما ، واعتذارك من بعد بما قدمته في صدر العلة . فإذا كان لا بد من إيراده
فيما بعد إذا لم تحتط بذكره [فيما قبل ^(٢)] كان الرأي تقديم ذكره ، والاستراحة من
التعقب عليك به . فهذا ضرب .

ولو استظهرت بذكر مالا يؤثر في الحكم لكان ذلك منك خطلا ولغوا من
القول ؛ ألا ترى أنك لو سئلت عن رفع طلحة من قولك : جاءني طلحة ، فقلت :
ارتفع لإسناد الفعل إليه ^(٣) ، ولأنه مؤنث ، أو لأنه علم ، لم يكن ذكر التانيث
والعلمية إلّا كقولك : ولأنه مفتوح الطاء ، أو لأنه ساكن عين الفعل ، ونحو
ذلك مما لا يؤثر في الحال . فاعرف بذلك موضع ما يمكن الاحتياط به للحكم
مما يعرّى من ذلك ، فلا يكون له فيه حجب ^(٤) ^(٥) . وإنما المراعى من ذلك كله كونه
مستندا إليه الفعل .

١٥ (١) من رجز الجندل بن المنثى الطهوي رهو :

غـرـك أن تقاربت أبا عرى وأن رأيت الدهر ذا الدوائر
حنى عظامي وأراه ناغرى وبكل

والعوار : الرد . يريد أن الدهر أصابه بضمف البصر من المشيب والهرم . وانظر شرح شواهد

الشافعية للبيدادي ٣٧٤

٢٠ (٢) زيادة في أ . وسقطت في ش ، ب .

(٣) كذا في م . وفي ش ، ب : « أو » .

(٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : « في ذلك » .

(٥) أي قدر ، يريد التهوين من أمره . وحجم الشيء ما يبدو منه فائضا ، فيلس .

فإن قيل: هَلَّا كَانَ ذِكْرُكَ أَنْتَ أَيْضًا هُنَا الْفِعْلَ لَا وَجْهَ لَهُ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ إِنَّمَا
ارْتَفَعَ بِإِسْنَادٍ غَيْرِهِ إِلَيْهِ، فَاعْلَمْ أَنَّ أَوْ مَبْتَدَأً. وَالْعَلَّةُ فِي رَفْعِ الْفَاعِلِ هِيَ الْعَلَّةُ فِي رَفْعِ
المَبْتَدَأِ، وَإِنْ اخْتَلَفَا مِنْ جِهَةِ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ؟

قلنا: لا، لَسْنَا نَقُولُ هَكَذَا مُجَرَّدًا، وَإِنَّمَا نَقُولُ فِي رَفْعِ الْمَبْتَدَأِ: إِنَّهُ إِنَّمَا وَجِبَ
ذَلِكَ لَهُ مِنْ حَيْثُ كَانَ مُسْنَدًا إِلَيْهِ، عَارِيًا مِنَ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ قَبْلَهُ فِيهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ
الْفَاعِلُ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ مُسْنَدًا إِلَيْهِ فَإِنَّ قَبْلَهُ عَامِلًا لَفِظِيًّا قَدْ عَمِلَ فِيهِ، وَهُوَ الْفِعْلُ؛
وَلَيْسَ كَذَلِكَ قَوْلُنَا: زَيْدٌ قَامَ؛ لِأَنَّ هَذَا لَمْ يَرْتَفِعْ لِإِسْنَادِ الْفِعْلِ إِلَيْهِ حَسَبُ^(٢)، دُونَ
أَنْ أَنْضَمَّ إِلَى ذَلِكَ تَعَرُّيهِ مِنَ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ مِنْ قَبْلِهِ. فَلِهَذَا قُلْنَا: أَرْتَفَعَ الْفَاعِلُ
بِإِسْنَادِ الْفِعْلِ إِلَيْهِ، وَلَمْ نَحْتَاجْ فِيمَا بَعْدُ إِلَى شَيْءٍ نَذْكُرُهُ، كَمَا احْتَجَجْنَا إِلَى ذَلِكَ فِي بَابِ
المَبْتَدَأِ؛ أَلَا تَرَكَ تَقُولُ: إِنَّ زَيْدًا قَامَ فَتَنْصِبُهُ — وَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ مُسْنَدًا إِلَيْهِ —
لَمَّا لَمْ يَعْرِ مِنَ الْعَامِلِ اللَّفْظِيِّ النَّاصِبِ.

فَقَدْ وَضَحَ بِذَلِكَ فَرْقَ مَا بَيْنَ حَالِي الْمَبْتَدَأِ وَالْفَاعِلِ فِي وَصْفِ تَعْلِيلِ ارْتِفَاعِهِمَا،
وَأَنَّهُمَا وَإِنْ اشْتَرَكَا فِي كَوْنِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُسْنَدًا إِلَيْهِ، فَإِنَّ هُنَاكَ فَرْقًا مِنْ
حَيْثُ أَرَيْنَا.

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُكَ فِي جَوَابِ مَنْ سَأَلَكَ عَنْ عِلَّةِ انْتِصَابِ زَيْدٍ، مِنْ قَوْلِكَ:
ضَرَبْتُ زَيْدًا: إِنَّهُ إِنَّمَا انْتَصَبَ؛ لِأَنَّهُ فَضْلَةٌ، وَمَفْعُولٌ بِهِ. فَالْجَوَابُ قَدْ اسْتَقْلَلَ
بِقَوْلِكَ: لِأَنَّهُ فَضْلَةٌ، وَقَوْلُكَ مِنْ بَعْدِ: (وَمَفْعُولٌ بِهِ) تَأْنِيسٌ وَتَأْيِيدٌ لَا ضَرُورَةَ بَكِ إِلَيْهِ؛
أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ فِي نَسَبِ «نَفْسٍ» مِنْ قَوْلِكَ: طُبْتُ بِهِ نَفْسًا: إِنَّمَا انْتَصَبَ لِأَنَّهُ
فَضْلَةٌ، وَإِنْ كَانَتِ النَّفْسُ هُنَا فَاعِلَةً فِي الْمَعْنَى. فَقَدْ عَلِمْتَ بِذَلِكَ أَنَّ قَوْلَكَ: وَمَفْعُولٌ بِهِ

(١) كَذَا فِي أ. وَسَقَطَ هَذَا فِي ش، ب.

(٢) هَذَا فِي ظَاهِرِ الْأَمْرِ. وَإِلَّا فَالْفِعْلُ مُسْنَدٌ إِلَى ضَمِيرِهِ، وَالْمُسْنَدُ إِلَى (زَيْدٍ) جُمْلَةُ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ.

(٣) كَذَا فِي ش، ب. وَفِي أ: «يَحْتَاجُ».

زيادة على العلة تطوقت بها . غير أنه في ذكره كونه مفعولا معنى ما ، وإن كان صغيرا . وذلك أنه قد ثبت وشاع في الكلام أن الفاعل رَفَعَ ، والمفعول به نَصَب ، وكأنك أنستَ بذلك شيئا . وأيضا فإن فيه ضربا من الشرح . وذلك أن كون الشيء فضلة لا يدل على أنه لا بد من أن يكون مفعولا به ؛ ألا ترى أن الفضلات كثيرة ؛ كالمفعول به ، والظرف ، والمفعول له ، والمفعول معه ، والمصدر ، والحال ، والتمييز ، والاستثناء . فلما قلت : (ومفعول به) ميّزت أي الفضلات هو . فاعرف ذلك وقسّه .

باب في عدم النظر

أما إذا دلّ الدليل فإنه لا يجب إيجاد النظر . وذلك مذهب الكتاب ، فإنه حَكِيَ فيما جاء على فِعْلٍ (إيلا) وحدها ، ولم يمنع الحكم بها عنده أن لم يكن لها نظير ؛ لأن إيجاد النظر بعد قيام الدليل إنما هو للأُنس به ، لا للحاجة إليه .
فأما إن لم يَقم دليل فإنك محتاج إلى إيجاد النظر ؛ ألا ترى إلى عزويته ، لما لم يَقم الدليل على أن واوه وتاءه أصلان احتجت إلى التعليل بالنظر ، فمنعت من أن يكون (فِعْولا) لما لم يجد له نظيرا ، وحماه على (فِعْليّة) ؛ لوجود النظر ؛ وهو عِفريت ونِفريت .

وكذلك قال أبو عثمان في الردّ على من ادّعى أن (السين) و (سوف) ترفعان الأفعال المضارعة : لم نر عاملا في الفعل تدحّن عليه اللام ، وقد قال سبحانه (ولسوف تعلمون) . فجعل عدم النظر ردا على من أنكر قوله .

- (١) كذا في أ . وسقط لفظ « به » في ش ، ب . (٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « المفعول » . (٣) يريد كتاب سيبويه . وانظر ص ٣١٥ ج ٢ إذ يقول : « ويكون فعلا في الاسم نحو إيل . وهو قليل لا نعلم في الأسماء والصفات غيره » . (٤) ذكره سيبويه في الكتاب ٣٤٨/٢ وفسره ثعلب بالقصير ، وقال ابن دريد : اسم موضع . وانظر معجم البلدان . (٥) كذا في أ ، ب . وفي ش : « التعليل » . (٦) في ابن علان : « وهذا القائل لم أر من سماه » . وانظر الأشياء ٢٦٦

(١) وأما إن لم يُقَمِّ الدليل ولم يوجد النظير فإنك تحكم مع عدم النظر. وذلك كقولك في الهمزة والنون من أُنْدَلَسْ (٢) : إنهما زائدتان ، وإن وزن الكلمة بهما « أَنْفَعُلْ » وإن كان مثالا لا نظير له . وذلك أن النون لا محالة زائدة ؛ لأنه ليس في ذوات الخمسة شيء على (فَعْلُلْ) فتكون النون فيه أصلا لوقوعها موقع العين ، وإذا ثبت أن النون زائدة فقد برَّرَ في يدك ثلاثة أحرف أصول ، وهى الدال واللام والسين ، وفى أول الكلمة همزة ، ومتى وقع ذلك حكمت بكون الهمزة زائدة ، ولا تكون (٣) النون أصلا والهمزة زائدة ؛ لأن ذوات الأربعة لا تلحقها الزوائد من أوائلها إلا في الأسماء الجارية على أفعالها ؛ نحو مُدَحِّرَج وبَابِه . فقد وجب إذا أن الهمزة والنون زائدتان ، وأن الكلمة بهما على أَنْفَعُلْ ، وإن كان هذا مثالا لا نظير له .

(٤) فإن ضاتم الدليلُ النظيرَ فلا مذهب بك عن ذلك ؛ وهذا كنون عَنَتْر (٥) . فالدليل يمتضى بكونها أصلا ، لأنها مقابلة لعين جعفره ، والمثال أيضا معك وهو (فَعْلُلْ) وكذلك القول على بابِه . فاعرف ذلك وقِسْ .

(١) كذا في أ . وفى ش ، ب : « فأنا » .

(٢) ضبطها شارح القاموس بضم الهمزة ، وفى معجم البلدان بفتحها . ويقول ابن الطيب فى شرح الاقتراح ٧٩ نسخة التيمورية فى الكلام على الأندلس : « ومن ضبطه بضم الهمزة أو الدال أو بضمهما فقد حرَّبه » ، وإن حكى شيخ شيوخنا الشهاب الحفاحى فى شرح الشفا أن ضم الدال لغة ، وأما ضم الهمزة فلا قائل به .

(٣) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « فنى » .

(٤) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « وإن » .

(٥) من معانيه الشجاع ، والذباب .

باب فى إسقاط الدليل

وذلك كقول أبى عثمان : لا تكون الصفة غير مفيدة ، فذلك قلت : مررت
برجل أفعيل^(١) . فصرف أفعل هذه لما لم تكن الصفة مفيدة . وإسقاط هذا أن
يقال له : قد جاءت الصفة غير مفيدة . وذلك كقولك فى جواب من قال رأيت
زيدا : آلمنى^(٢) يافى ، فالمنى صفة ، وغير مفيدة .

ومن ذلك قول البغداديين^(٣) : إن الاسم يرتفع بما يمود عليه من ذكره ؛ نحو
زيد مررت به ، وأخوك أكرمه . فارتفاعة عندهم إنما هو لأن عائدا عاد عليه ،
فارتفع بذلك العائد . وإسقاط هذا الدليل أن يقال لهم : فنحن نقول : زيد هل
ضربته ، وأخوك متى كلمته ؟ ومعلوم أن ما بعد حرف الاستفهام لا يعمل فيما قبله ،
فكما اعتبر أبو عثمان أن كل صفة فيبنى أن تكون مفيدة فأوجد^(٤) أن من الصفات
مالا يفيد ، وكان ذلك كسرا لقوله ؛ كذلك قول هؤلاء : إن كل عائد على اسم عاير
من العوامل يرفعه يفسيده وجود عائد على اسم عاير من العوامل وهو غير رافع له ،
فهذا طريق هذا .

(١) أى تكنى به عن صفة زنتها أفعل كالحق . يرى سيبويه منع صرف هذا ، ويخالف أبو عثمان
المازنى . وانظر الكتاب ص ٦ ج ٢ ، وشرح الكافية للرضى ص ١٣٥ ج ٢ ، والجمع ١/٧٣ .
(٢) تريد السؤال عن نسبة ، والمنى منسوب إلى من . فكانك قلت : آلفرضى ؟ أو البكرى ؟ والأكثر
فى هذا قراءته بجهزة الاستفهام كما أثبتته . وانظر الكتاب ١/٤٠٤ ، وشرح الرضى للكافية ٢/٦٤ ،
والجمع ٢/١٥٣ .

(٣) سبق له نسبة هذا إلى الكوفيين فى ص ١٨ .
(٤) من قولهم : أوجدته مطلوبه : أظفرت به ، أى حصل له هذا الأمر ، وهو يرد عليه .
(٥) كذا فى ش ، ب . وفى ا ؛ « فهذه » .

باب في اللفظين على المعنى الواحد

يردّان عن العالم متضادّين

وذلك عندنا على أوجه : أحدها أن يكون أحدهما مُرسّلا ، والآخر معلّلا . فإذا اتفق ذلك كان المذهب الأخذ بالمعلّل ، ووجب مع ذلك أن يتأوّل المرسل . وذلك كقول صاحب الكتاب — في غير موضع — في التاء من (بنت وأخت) : إنها للتأنيث^(١) ، وقال أيضا مع ذلك في باب ما ينصرف وما لا ينصرف : إنها ليست للتأنيث . واعتلّ لهذا القول بأن ما قبلها ساكن ، وتاء التأنيث في الواحد لا يكون ما قبلها ساكنا ، إلا أن يكون ألفا ؛ كقناة ، وفتاة ، وحَصاة ، والباقي كلّ مفتوح ؛ كزُطبة ، وعِنبَة ، وعلامة ، ونسابة . قال : ولو سمّيت رجلا بِنَيْتٍ وأخت لصرفته^(٢) . وهذا واضح . فإذا ثبت هذا القول الثاني بما ذكرناه ، وكانت التاء فيه إنما هي عنده على ما قاله بمنزلة تاء (عَفْرِيت) و (مَلَكُوت) وجب أن يُحمل قوله فيها : إنها للتأنيث على المجاز وأن يتأوّل ، ولا يُحمل القولان على التضادّ .

ووجه الجمع بين القولين أن هذه التاء وإن لم تكن عنده للتأنيث لأنها لم توجد في الكلمة إلّا في حال التأنيث استجاز أن يقول فيها : إنها للتأنيث ؛ ألا ترى أنك إذا ذكرت قلت (ابن) فزالت التاء كما تزول التاء من قولك : ابنة . فلما ساوقت تاء بنت تاء ابنة ، وكانت تاء ابنة للتأنيث ، قال في تاء بنت ما قال في تاء ابنة . وهذا من أقرب ما يتسمّع به في هذه الصناعة ؛ ألا ترى أنه قال في عدّة مواضع في نحو (حمراء)

(١) كقوله في ص ٨٢ ج ٢ : « وأما بنت فإنك تقول : بنوى من قبل أن هذه التاء التي للتأنيث لا تثبت في الإضافة » . وانظر أيضا ص ٣٤٨ ج ٢ . (٢) انظر ص ١٣ ج ٢ . (٣) أى في الوطن السابق . (٤) كذا في ١ . وفي ش ، ب زيادة « معرفة » وهذه زيادة لاحاجة إليها ، وليست في عبارة سيويه . (٥) كقوله في ص ١٠ ج ٢ : « واعلم أن الألفين لا تزادان أبدا إلّا للتأنيث » .

و (أصدقاء) و (عُشراء)^(١) و بابها : إن الألفين للتأنيث، وإنما صاحبة التأنيث
منهما الأخيرة التي قُلبت همزة لا الأولى، وإنما الأولى زيادة لحقت قبل الثانية التي
هي كَالِف (سَكْرَى) و (عَطَشَى) فلما التقت الألفان وتحركت الثانية قُلبت همزة .
و يدلّ على أن الثانية للتأنيث وأن الأولى ليست له أنك لو اعتزمت إزالة العلامة
للتأنيث في هذا الضرب من الأسماء غيّرت الثانية وحدها ، ولم تعرض للأولى .
وذلك قولهم (حمران) و (عُشراوات) و (صحراوى) . وهذا واضح .

قال أبو علي رحمه الله : ليس بنت من ابن كصعبة من صعب، إنما تأنيث
ابن على لفظه ابنة . والأمر على ما ذكر .

فإن قلت : فهل في بنت وأخت علم تأنيث أولاً ؟

- ١٠ قيل : بل فيهما علم تأنيث . فإن قيل : وما ذلك العلم ؟ قيل : الصيغة (فيهما
علامة تأنيثهما) ، وذلك أن أصل هذين الاسمين عندنا فَعَل : بنو وأخو، بدلالة
تكسيرهم إياهما على أفعال في قولهم : أبناء، وآخاء . قال يُشربن المهلب :
وجدتم بئكم دوننا إذ نُسيتم وأى بني الآخاء تنبو مناسبه !
فلما عُدلا عن فَعَل إلى فِعْل وفُعِل وأبدلت لاماهما تاء فصارتا بنتا ، وأختا
كان هذا العمل وهذه الصيغة علما لتأنيثهما ؛ ألا تراك إذا فارقت هذا الموضع من
التأنيث رفضت هذه الصيغة ألبتة ، فقلت في الإضافة إليهما : بنوى ، وأخوى ؛
كما أنك إذا أضفت إلى ما فيه علامة تأنيث أزلتها ألبتة ؛ نحو حمرأوى وطلحى ،
وحبلوى . فأما قول يونس : بنتى وأختى فردود عند سيبويه . وليس هذا الموضع
موضوعاً للحكم بينهما ، وإن كان لقول يونس أصول تجتنبه وتسوغه .

- ٢٠ (١) يقال ناقة عشراء : مضى لملها عشرة أشهر . (٢) كذا في ش ، ب . وفي أ : « إذا » .
(٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « لفظ » . وقوله : « لفظه » أى لفظ « ابن » فكان (بنا)
تأنيث (ابن) على معناه لا على لفظه . (٤) كذا في ش ، ب . وفي أ : « فيها علامة تأنيثها » .
(٥) كذا في ش ، ج . وفي أ : « بسر » .

وكذلك إن قلت : ^(١) إذا كان سيويه لا يجمع بين ياءى ^(٢) الإضافة وبين صيغة بنت ، وأخت ، من حيث كانت الصيغة علما لتأنيثهما فلم صرفهما علمين لمذكّر ، وقد أثبت فيهما علامة تأنيث بفكّهما ونقضهما مع ما لا يجمع علامة التأنيث : من ياءى ^(٣) الإضافة في بنّوى ، وأخوى ؟ فإذا أثبت في الاسمين بها علامة للتأنيث ، فهلا منع ^(٤) الاسمين الصرف بها مع التعريف ، كما تمنع الصرف باجتماع التأنيث إلى التعريف في نحو طلحة ، وحمة ، وباهما ، فإن هذا أيضا مما قد أجبنا عنه في موضع آخر .

وكذلك القول في تاء ثنتان ، وتاء ذيت ، وكيت ، وكلتي : التاء في جميع ذلك بدل من حرف علة ، كتاء بنت وأخت ، وليست للتأنيث . إنما التاء في ذية ، وكية ، واثنتان ، وابنتان ، للتأنيث . ١٠

فإن قلت : فمن أين لنا في علامات التأنيث ما يكون معنى لا لفظا ؟ قيل : إذا قام الدليل لم يلزم النضير . وأيضا فإن التاء في هذا وإن لم تكن للتأنيث فإنها تبدل خصّ التأنيث ، والبديل وإن كان كالأصل لأنه بدل منه فإن له أيضا شها بالزائد من موضع آخر ، وهو كونه غير أصل ، كما أن الزائد غير أصل ؛ ألا ترى إلى ما حكاه ^(٥) عن أبي الخطاب من قول بعضهم في راية : راءة بالهمز ، كيف شبه ألف ١٥

(١) كذا في أ . وفي ش ، ب : « إذا » . (٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « ياء » .

(٣) في الأصول : « صرفتهما » . وما أثبتته أوفق للسباق . أى فلم صرفهما سيويه .

(٤) بيان لما لا يجمع علامة التأنيث . (٥) في الأصول : « ثنت » . وما أثبتته أوفق

للسباق ، والحديث في هذا كله عن سيويه . (٦) كذا في أ . وفي ش ، ب : « مع » .

(٧) يريد الصيغة في بنت وأخت وقد قامت مقام علامة التأنيث . وقد اعتمدت في إثبات « بها »

على أ . وفي ش ، ب : « بها » وهو خطأ . (٨) أى سيويه . (٩) يريد الصيغة

هي علم تأنيث بنت وأخت ، والصيغة ليست بالمعظم . (١٠) أى سيويه . انظر الكتاب ١٣٠/٢

راية — وإن كانت بدلا من العين — بالألف الزائدة، فهمز اللام بعدها، كما يهملها بعد الزائدة في نحو سَقَاءٍ ، وَقَضَاءٍ . وأما قول أبي عمر: ^(١) إن التاء في كلتي زائدة، وإن مثال الكلمة بها (فَعَتَل) فردود عند أصحابنا ؛ لِمَا قد ذُكر في معناه من قولهم : إن التاء لا تزداد حشوا إلا في (افعل) وما تصرف منه، ^(٢) [و] لغير ذلك،

- غير أني قد وجدت لهذا القول نحوا ونظيرا، وذلك فيما حكاه الأصمعي من قولهم للرجل القَوَاد : الكَتَبَان، وقال مع ذلك : هو من الكَلَب، وهو القيادة . فقد ترى التاء على هذا زائدة حشوا، ووزنه فَعَتَلَان . ففي هذا شيئان : أحدهما التسديد من قول أبي عمر، والآخر إثبات مثال فائت للكاتب . وأمثلة ما يصرف إليه ذلك أن يكون الكَلَب ثلاثيا، والكَتَبَان رباعيا، كَرِيم وازرَأَم، وَضَفْد، واضفأذ، وكَرْغَب الفرخ وارلَغَب، ونحو ذلك من الأصليين الثلاثي والرباعي، المتداخلين . وهذا غور عَرَض، فقلنا فيه ولنعد .

- ومن ذلك أن يَرِد اللفظان عن العالم متضادين على غير هذا الوجه . وهو أن يحكم في شيء بحكم ما، ثم يحكم فيه نفسه بضده، غير أنه لم يعلل أحد القولين . فينبغي حينئذ أن ينظر إلى الأليق بالمذهب، والأجری على قوانينه، فيجعل هو المراد المعتزم منهما، ويتأول الآخر إن أمكن .

(١) يريد الجرمي صالح بن إسحق . أخذ عن الأخفش ويونس والأصمعي وأبي عبيدة ، ومات سنة ٢٢٥ ، انظر البنية . وانظر اللسان في كاو .
(٢) كذا في أ ، ب . وفي شر سقطت الواو .
(٣) يقال : زرم دمه وازرأَم : انقطع .
(٤) يقال ضفد الرجل واضفأذ : كان ثقیل اللحم رخوا أحق . وفي الأصول : « ضفندد » وهو الوصف من ضفد بزادة الإلحاق . وما أثبتته أرفق بالسياق .
(٥) زغب الفرخ وارلَغَب : طلع ريشه .

وذلك كقوله ^(١) : حَتَّى الناصبة للفعل ، وقد تكرر من قوله أنها حرف من حروف الجر ، وهذا ناف لكونها ناصبة له ، من حيث كانت عواملُ الأسماء لا تباشر الأفعال ، فضلا عن أن تُعمل فيها . وقد استقر من قوله في غير مكان ذكرُ عدة الحروف الناصبة للفعل ، وليست فيها حَتَّى . فعلم بذلك وبنصبه عليه في غير هذا الموضع أن (أَنْ) مضمرة عنده بعد حَتَّى ، كما تضمّر مع اللام الجائزة في نحو قوله سبحانه (لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ) ونحو ذلك . فالمذهب إذاً هو هذا .

ووجه القول في الجمع بين القولين بالتأويل أن الفعل لمَّا انتصب بعد حتى ، ولم تظهر هناك (أَنْ) وصارت حَتَّى عوضا منها ، ونائبة عنها نَسَب النصب إلى (حَتَّى) وإن كان في الحقيقة ل (أَنْ) .

ومثله معنًى لا إعرابا قول الله سبحانه : وما رميت إِذْ رَمَيْتَ وَابْتِغَى اللَّهُ رَمِي ، فظاهر هذا تناف بين الحالتين ؛ لأنه أثبت في أحد القولين ما نفاه قبله : وهو قوله ما رميت إِذْ رَمَيْتَ . ووجه الجمع بينهما أنه لمَّا كان الله أقدره على الرمي ومكَّنه منه وسدَّده له وأمره به فأطاعه في فعله نسب الرمي إلى الله ، وإن كان مكتسبا للنبي صلى الله عليه وسلم مشاهدا منه ^(٦) .

ومثله معنًى قولهم : أَذَّنْ ولم يؤذِّنْ ، وصَلَّى ولم يصلْ ، ليس أن الثاني ناف للأول ، لكنه لمَّا لم يعتقد الأول مجزئا لم يشته صلاة ولا أذانا .

(١) يريد سيدي به . يقول في ص ٤١٣ ج ١ : « اعلم أن حتى تنصب على وجهين » .

(٢) انظر ص ٤٠٧ ج ١ من الكتاب .

(٣) كذا بوار العطف في ج . وسقطت في سائر الأصول .

(٤) كذا في ش ، ب . وفي أ : « نسبت » .

(٥) كذا في ش ، ب . وفي أ : « قبيله » .

(٦) كذا في أ . وفي ش ، ب : « منه وله » .

وكلام العرب لمن عرفه وتذرت بطريقها فيه جار مجرى السحر لطفًا، وإن
جسًا عنه أكثر من ترى وجفا .^(١)

ومن ذلك أن يرد اللفظان عن العالم متضادين، غير أنه قد نصّ في أحدهما على
الرجوع عن القول الآخر، فبعلم بذلك أن رأيه مستقرّ على ما أثبتّه ولم ينفيه، وأن
القول الآخر مطّرح من رأيه .

فإن تعارض القولان مرسلين، غير مبّان أحدهما من صاحبه بقاطع يحكم عليه به
بُحْث عن تاريخيهما، فعلم أن الثاني هو ما اعترمه، وأن قوله به انصراف منه عن
القول الأول؛ إذ لم يوجد في أحدهما ما يُماز به عن صاحبه .^(٢)

فإن استبهم الأمر فلم يُعرف التاريخ وجب سبّر المذهبين، وإنعام الفحص
عن حال القولين . فإن كان أحدهما أقوى من صاحبه وجب إحسان الظنّ بذلك
العالم، وأن ينسب إليه أن الأقوى منهما هو قوله الثاني الذي به يقول وله يعتقد،
وأن الأضعف منهما هو الأول منهما الذي تركه إلى الثاني . فإن تساوى القولان
في القوّة وجب أن يُعتقد فيهما أنهما رأيان له؛ فإن الدواعى إلى تساويهما فيهما
عند الباحث عنهما هي الدواعى التي دعت القائل بهما إلى أن أعتقد كلّ منهما .

هذا بمقتضى العرف، وعلى إحسان الظنّ؛ فأما القطع البات فعند الله عالمه .
وعليه طريق الشافعيّ في قوله بالقولين فصاعدًا . وقد كان أبو الحسن ركابًا لهذا
النتيج، أخذًا به، غير محتشم منه، وأكثر كلامه في عامة كتبه عليه . (وكنّت إذا^(٣)
١٥

(١) جسًا ضد لطف . (٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « إذا » .

(٣) كذا في ش ، ب . وفي أ : « بأن » . (٤) كذا في أ ، ب . وفي ش :

« راجعًا » . (٥) نتج البحر : وسطه ومعظمه . (٦) كذا في أ ، ب ، ش .

٢٠ وفي ج : « وكنّت إذا ألزمت أبا الحسن شيئًا في بعض أقواله يقول أبو علي : مذاهب أبي الحسن
كثيرة » وأبو الحسن هو الأخفش سعيد بن مسعدة .

أُلزِمْتُ عند أبي عليّ — رحمه الله — قولاً لأبي الحسن شيئاً لا بدّ للنظر من إلزامه إياه
يقول لي : مذاهب أبي الحسن كثيرة) .

ومن الشائع في الرجوع عنه من المذاهب ما كان أبو العباس تَبَّعَ^(١) به كلام
سبيويه ، وسمّاه مسائل الغلط . فحدثني أبو عليّ عن أبي بكر أن أبا العباس كان يعتذر^(٢)
منه ويقول : هذا شيء كُتِبَ رأيناؤه في أيام الحَدَثِ^(٣) ، فأما الآن فلا . وحدثنا أبو عليّ ،
قال : كان أبو يوسف إذا أفتى بشيء أو أَمَّلَ^(٤) شيئاً ، فقليل له : قد قلت في موضع
كذا غير هذا يقول : هذا يعرفه من يعرفه ، أي إذا أُعِيِمَ^(٥) النظر في القولين ووجد
مذهباً واحداً .

وكان أبو عليّ — رحمه الله — يقول في هَيَّاتَ : أنا أفتى مرّة بكونها اسماً سُمِّيَ به
الفعل ؛ كَصَمَ وَمَهْ ، وأفتى مرّة أخرى بكونها ظرفاً ، على قدر ما يحضرنى في الحال .
وقال مرّة أخرى : إنها وإن كانت ظرفاً فغير ممتنع أن تكون مع ذلك اسماً سُمِّيَ^(٦)
به الفعل ؛ كَمَنَدَكَ ودونك . وكان إذا سمع شيئاً من كلام أبي الحسن يخالف قوله
يقول : عكّر الشيخ . وهذا ونحوه من خِلاَجِ الخاطر ، وتعادي المناظر ، هو الذي
دعا أقواماً إلى أن قالوا بتكافؤ الأدلة ، واحتملوا أثقال الصغار والدلة .^(٧)

(١) كذا في ١ . وفي ش ، ب : « يقع » . (٢) هو ابن السراج ، وأبو العباس هو المبرد .
(٣) كذا في ١ . وفي ش ، ب : « يقول فيه » . (٤) يريد صاحب أبي حنيفة يعقوب بن إبراهيم .
مات سنة ١٨٣ في خلافة هارون الرشيد . (٥) كذا في ١ . وفي سائر الأصول : « شيئاً » .
(٦) كذا في ١ ، ب . وفي ش : « أملي » وهما لعنان . (٧) فإذا قلت : هيات ما تقول
فاللهي : في البعد ما تقول ؛ كما تقول : الحق أنك عالم أي في الحق . وهذا الرأي سبق به المبرّد في المقتضب
في باب الاسم الذي تلحقه صوتاً أعجمياً ، يقول فيه : « فأما هيات فأريلها : في البعد ، وهي طارف
غير متمكن ؛ لإيهامها ، ولأنها بمنزلة الأصوات » . (٨) كذا في ١ . وفي عبارة اللسان (هيه) .
وفي سائر الأصول : « يكون » . (٩) أي أخرج كلامه عن الوضوح والصفاء ، من قولهم :
عكّر الشراب : جعل فيه ما يكثره ويجعله عكراً . (١٠) تكافؤ الأدلة : تساويها . فلا ينصر
مذهب على مذهب ، ودلائل كل مقالة عند المتأملين به مكافئة لدلائل سائر المقالات . وانظر المال
والنحل لابن حزم ٤ / ١١٩ .

١٥

٢٠

٢٥

وحدثني أبو علي : قال : قلت لأبي عبد الله البصري : أبا أعجب من هذا الخاطر في حضوره تارة ، ومغيبه أخرى . وهذا يدل على أنه من عند الله . فقال : نعم ، هو من عند الله ، إلا أنه لا بد من تقديم النظر ؛ ألا ترى أن حامدا البقال لا يخطر له .

ومن طريق حديث هذا الخاطر أني كنت منذ زمان طويل رأيت رأيا .
جمعت فيه بين معنى آية ومعنى قول الشاعر :^(١)

وكنيت أمشي على رجلين معتديلا فصرت أمشي على أخرى من الشجر

ولم أثبت حينئذ شرح حال الجمع بينهما ثقة بحضوره متى استحضرتُه ، ثم إنني الآن — وقد مضى له سنون — أعان الخاطر وأستثمده ، وأفانيه وأنودده ، على أن يسمح لي بما كان أرائيه من الجمع بين معنى الآية والبيت ، وهو معتاض متائب ،
وضنين به غير مُعيط .^(٢)

وكنيت وأنا أنسخ التذكرة لأبي علي إذا مرّ بي شيء قد كنت رأيت طرفاً منه ، أو ألمت به فيما قبل أقول له : قد كنت شارفت هذا الموضع ، وتلوح لي بمضه ، ولم أنتهِ إلى آخره ، وأراك أنت قد جئت به واستوفيته وتمكنت فيه ، فيتبسّم — رحمه الله — ، له ويتطلق إليه ؛ سرورا باستماعه ، ومعرفةً بقدر نعمة الله عليه^(٣)
فيه ، وفي أمثاله .

(١) كذا في أ ، ب . وفي ش : « طريق » . (٢) نسبة البغدادى في شرح شواهد الشافى ٣٦٠ إلى أبي حنيفة ، ونسبه في الأمل ٢ / ١٦٣ في أربعة أبيات إلى عبد الله بن عبيد بن حمزة أسود . وانظر السمط ٧٨٥ . ويريد بـ « أخرى من الشجر » العضا يعتمد عليها حين أدركه الهرم .
(٣) أى أعارض . (٤) أى أنخذ ثمداً — وهو الماء القليل — أردته وأرتوى منه .
(٥) أى أصانته وأداريه . (٦) كذا في أ . وفي غيرها : « يتطلق » .

وقلت مرة لأبي بكر أحمد بن علي الرازي^(١) — رحمه الله — وقد أفضنا في ذكر أبي علي^(٢) ونبل قدره، ونبأوة محله^(٣) : أحسب أن أبا علي قد خطر له وانتزع من علل هذا العلم ثلث^(٤) ما وقع لجميع أصحابنا، فأصغى أبو بكر إليه، ولم يتبشع هذا القول عليه .

وإنما تبسطت في هذا الحديث ليكون باعنا على إرهاف الفكر، واستحضار الخاطر، والتطاول إلى ما أوفى نهده، وأوعر ستمته، وبالله سبحانه الثقة .

باب في الدور، والوقوف منه على أول رتبة^(٥)

هذا موضع كان أبو حنيفة — رحمه الله — يراه ويأخذه به . وذلك أن تؤدى الصنعة إلى حكم^(٦) ما ، مثله مما يقتضى التغيير ؛ فإن أنت غيرت صرت أيضا إلى مراجعة مثل ما منه هربت . فإذا حصلت على هذا وجب أن تقيم على أول رتبة ،

(١) في هامش ب : « أبو بكر الرازي هو المشهور من أصحابنا بالخصاص » والخصاص هو شيخ الحنيفة ببغداد ، له التصانيف الكثيرة ، منها شرح مختصر الكرخي ، وكتاب في أصول الفقه . وقد طبع له في القسطنطينية سنة ١٣٣٥ هـ كتاب أحكام القرآن في ثلاثة مجلدات . وكانت وفاته سنة ٣٧٠ هـ . واطر الشذرات ٧١/٣ ، والجوهر المأهول ١٣٨/٤ ، والفوائد البهية في تراجم الحنيفة للكنوي .

(٢) البأوة : الارتناع والشرف . (٣) تمازعه خطر وانتزع ، وقد أعمل الثاني . (٤) هذا المبحث في الدور غير المبحث السابق فيه (دور الاعتلال ص ١٨٣) ؛ فإن ذلك في الدور يقع في العلة لحكم في العربية يقول بها المحوى ، فيعود على العلة بالفساد ، وهذا يراد أن القياس على الظاهر في بعض الأمور يقضى بحكم ، فتكف العرب عنه ؛ لأنه يفصى إلى الدور . ومن أمثلة الدور أنك لو سدت إلى العصا ثقلب الألف واوا فنقول : عصوى ، فإذا قلت هذا فإن الواو تدخل في باب الواو المتحركة المفتوح ما قبلها ، وهذا يفصى بقاها ألما ، ولكن تجنب هذا فرارا من الدور ؛ فإنك لو ثقلت الواو ألفا لعدت ثقلت الألف واوا ؛ لوقوعها قبل يامى الإضافة ، فترجع إلى الواو . وانظر شرح الرضى للشافية ١٠٩/٣ . (٥) في و « عرت » وهو محذوف عن « عدت » .

ولا تتكلف عناء ولا مشقة . وأنشدنا أبو عليّ — رحمه الله — غير دفعة ^(١) بيتا مبنّى معناه على هذا ، وهو :

رأى الأمر يُفْضَى إلى آخِرٍ فصيرَ آخِرَهُ أولًا
وذلك كأن تبني من قويت مثل رسالة فتقول على التذكير ^(٢) : قِوَاة ، وعلى التأنيت : قِوَاوة ، ثم تكسرهما على حد قول الشاعر ^(٣) :

موالي حلف لا موالي قرابة ولكن قطينا يحلبون الأتاريا ^(٤)
— جمع إتاوة — ، فيلزمك أن تقول حينئذ : قِوَاوٍ ، فتجتمع بين واوین مكتنفتي ألف التكسير ، ولا حاجز بين الأخيرة منهما وبين الطرف .

ووجه ذلك أن الذي قال (الأتاريا) إنما أراد جمع إتاوة ، وكان قياسه أن يقول : آتَاوِي ، كقوله في علاوة ، وهراوة : علاوِي ، وهراوِي ، غير أن هذا ١٠ الشاعر سلك طريقا أخرى غير هذه . وذلك أنه لما كسر إتاوة حدث في مثال التكسير همزة بعد ألفه بدلا من ألف فعالة ، كهمزة رسائل وكائن ، فصار التقدير به إلى أتااء ، ثم تبديل من كسرة الهمزة فتحة ، لأنها عارضة في الجمع ، واللام معتلة ^(٥)

(١) كذا في أ . وفي غيرها : « مرة » . (٢) كأنه يريد : على اعتبار التاء عارضة على قواو في حكم المنفصلة ، فتكون الواو في حكم الطرف ، فتستحق الإعلال : وأما على التأنيت فإن الكلمة تكون كشفاوة ، فلا تكون الواو في الطرف فتصح ؛ إذ كانت الكلمة بنيت على التاء . (٣) هو النابغة الجعدي . انظر اللسان في « أتو » .

(٤) قبله : فلا تنهى أضغان قومي بينهم وسوانهم حتى يصيروا مواليا وقوله : « يحلبون الأتاريا » أى يملأونها ، وذلك أنهم خدم فهم يأخذون الخراج والأجر على خدمتهم . ورواية اللسان في (أتو) : « يسألون الأتاريا » . وانظر اللسان في (حلب) ويبدو أن من ٢ هذه القصيدة ما أورده له ابن قتيبة في الشعر والشعراء (٢٥٢) تحقيق الأستاذ أحمد شاكر) يذكر قومه :

ولو أن قومي لم تحق صدورهم وأحلامهم أصبحت للفتق آسيا
ولكن قومي أصبحوا مثل خير بها داؤها ولا تضر الأعاديا

(٥) كذا في ش ، ب . وفي أ : « يبدل » .

كباب مطايا، وعطايا، فتصير حينئذ إلى آتاءى، ثم تبدل من الياء ألفا فتصير إلى آتاء، ثم تبدل من الهمزة واوا، لظهورها لاما في الواحد، فتقول: آتآوى كعلاوى. وكذا تقول العرب في تكسير إتاوة: آتآوى. غير أن هذا الشاعر لو فعل ذلك لأفسد قافيته، فاحتاج إلى إقار الكسرة بحالها ليصح بعدها الياء التي هي روى القافية، كما معها من القوافي التي هي (الروابيا) و (الأدانيا) ونحو ذلك؛ فلم يستجز أن يقر الهمزة العارضة في الجمع بحالها؛ إذ كانت العادة في هذه الهمزة أن تعل وتغير إذا كانت اللام معتلة، فرأى إبدال همزة آتاء واوا، ليزول لفظ الهمزة التي من عادتها في هذا الموضع أن تعل ولا تصح لما ذكرنا، فصار (الأتاويا) .

وكذلك قياس فعالة من القوة إذا كسرت أن تصير بها الصنعة إلى قواء، ثم تبدل من الهمزة الواو؛ كما فعل من قال (الأتاويا) فيصير اللفظ إلى قوايو .

فإن أنت استوحشت من اكتشاف الواوين لألف التكسير على هذا الحد وقلت: أهميز كما همزت في أوائل لزمك أن تقول: قواء؛ ثم يلزمك ثانيا أن تبدل من هذه الهمزة الواو على ماضى من حديث (الأتاويا) فتعاود أيضا قوايو، ثم لا تزال بك قوانين الصنعة إلى أن تبدل من الهمزة الواو، ثم من الواو الهمزة، ثم كذلك، ثم كذلك إلى ما لا غاية . فإذا أدت الصنعة إلى هذا ونحوه وجبت الإقامة على أول رتبة^(٢) منه، وألا تتجاوز إلى أمر تزد بعد إليها، ولا توجد سبيلا ولا منصرفا عنها .

(١) كذا في ١ . وفي ش، ب : « أمر » . (٢) كذا في الأصول . والخبر محذوف أى لا غاية له . (٣) أى لا تعدل عنها إلى غيرها ، لتلا يلزم الدور ، أو قصر الساقة وإراحة من التعب والعنت والعبث . انظر شرحي الاقتراح . (٤) كذا في ١ . وفي غيرها : « يرد » . (٥) هو من أوجدتك المسال : أمكتك منه وأظفرتك به . وما أنبته « توجد » في ١ . وفي ش، ب : « يوجد » .

فإن قلت : إن بين المسألتين فرقا . وذلك أن الذى قال (الأناويا) إنما دخل تحت هذه الكلفة ، والتزم ما فيها من المشقة ، وهى ضرورة واحدة ، وأنت إذا قلت فى تكسير مثال فعالة من القوة : قَوَايَ قد التزمت ضرورتين : إحداهما إبدالك الهمزة الحادثة فى هذا المثال واوا على ضرورة (الأناويا) ، والأخرى كَنَفَكَ^(١) الألف بالواوین مجاوزا آخرهما الطَّرْفَ ؛ فتأنيك ضرورتان ، وإنما هى فى (الأناويا) واحدة . وهذا فرق ، يقود إلى اعتذار وترك .

قيل : هذا ساقط ، وذلك أن نفس السؤال قد كان صَمِين ما يلغى هذا الاعتراض ؛ ألا ترى أنه كان : كيف يكسّر مثال فعالة من القوة على قول من قال (الأناويا) ؟ والذى قال ذلك كان قد أبدل من الهمزة العارضة فى الجمع واوا ، فكذلك فأبدلها أنت أيضا فى مسألتك . فأما كون ما قبل الألف واوا أو غير ذلك من الحروف ، فلم يتضمن السؤال ذكرها له ، ولا عَيِّنًا به^(٢) ، فلا يغنى إذا ذكره ، ولا الاعتراض على ما مضى بجديته ؛ أفلا ترى أن هذا الشاعر لو كان يسمح لنفسه بأن يُقَرَّ هذه الهمزة العارضة فى أثناء مكسورة بحالها كما أقرها الآخر فى قوله :
له ما رأت عين البصير وفوقه سماء الإله فوق سبع سمائيا^(٣)

١٥ (١) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « إبدال » . (٢) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « كيف كان » . وما أثبت أقرب ، يريد أن السؤال الذى وقع هو : كيف يكسر الخ ، أى صيغة السؤال هكذا . (٣) أى أكثرنا ، يقال : ما عاج بالشيء ، أى ما عبا به وما بالى . (٤) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « أرلا ترى » . (٥) أى أمية بن أبى الصلت كما فى اللسان فى (سمو) ، والخزانة ١١٩/١ (٦) من قصيدة فى توحيد الله وذكر بعض قصص الأنبياء ، وقبلة :

٢٠

وإن يك شئ خالدا ومعمرا تأمل تجد من فوقه الله باقيا

وقوله « له » : أى لله ، يريد أن الله ما تقع العين عليه ، وقوله « وفوقه » فالضمير يرجع إلى ما رأت عين البصير . وقوله « فوق سبع سمائيا » حال من الضمير فى الخبر « فوقه » . وانظر المرجع السابق .

— وكان أبو علي ينشدناه * .. فوق سِت سماء * — لقال (الأتانثا) كقولها (سمائيا).
فقد علمت بذلك شدة نفوره عن إقرار الهمزة العارضة في هذا الجمع مكسورة .
وإنما اشتد ذلك عليه وبناءه لأمر ليس موجودا في واحد (سمائيا) الذي
هو سماء. وذلك أن في إتاوة واوا ظاهرة، فكما أبدل غيره منها الواو مفتوحة في قوله
(الأتاوى) كالعلاوى والهرآوى ؛ تنبيها على كون الواو ظاهرة في واحد — أعنى إتاوة
— كوجودها في هراوة وعلاوة، كذلك أبدل منها الواو في أتاوى، وإن كانت مكسورة ؛
ثمنا على الدلالة على حال الواحد، وليس كذلك قوله : * ... فوق سبع سمائيا *
إلا ترى أن لام واحدة ليست واوا في اللفظ فتراعى في تكسيره ؛ كما روعيت
في تكسير هراوة وعلاوة . فهذا فرق — كما تراه — واضح . نعم ، وقد يلتمز الشاعر
لإصلاح البيت ما تتجمع فيه أشياء مستكرهة لا شيئين اثنين : وذلك أكثر من أن
يحاط به . فإذا كان كذلك لزم ما رُمناه ، وصح به ما قدمناه .
فهذا طريق ما يبيىء عليه ؛ فقس ما يرد عليك به .

باب في الجمل على أحسن الأقبحين^(٣)

اعلم أن هذا موضع من مواضع الضرورة المميلة^(٤) . وذلك أن تحضرك الحال
ضرورتين لا بد من ارتكاب إحداهما ، فينبغي حينئذ أن تحمل الأمر على أقربهما
وأقلهما فحشا .

وذلك كواو (وَرَتَسَل)^(٥) أنت فيها بين ضرورتين : إحداهما أن تدعى كونها
أصلا في ذوات الأربعة غير مكررة ، والواو لا توجد في ذوات الأربعة إلا مع

(١) وذلك أن السماء السابعة هي « سماء الإله » ويريد بها العرش . وانظر الكتاب ٥٩/٢
والمرجع السابق . (٢) كذا في ش ، ب وسقط « هو » في أ . (٣) هذه الترجمة
في أشباه السيوطي ١٩٩/١ (٤) يقال ميل بين الأمرين : ربح بينهما . فقوله : الميلة —
على صيغة المفعول — يريد الميل فيها والمرجح . (٥) هو الشر والأمر العظيم .

التكرير؛ نحو الوصوصة ، والوحوحة ، وضوضيت ، وقوقيت . والآخر أن يجعلها زائدة أولاً ، والواو لا تزداد أولاً . فإذا كان كذلك كان أن يجعلها أصلاً أولى من أن يجعلها زائدة ؛ وذلك أن الواو قد تكون أصلاً في ذوات الأربعة على وجه من الوجوه ، أعني في حال التضعيف . فأما أن تزداد أولاً فإن هذا أمر لم يوجد على حال . فإذا كان كذلك رفضته ولم تحمل الكلمة عليه .

ومثل ذلك قولك : فيها قائماً رجل . لما كنت بين أن ترفع قائماً فتقدم الصفة على الموصوف - وهذا لا يكون - وبين أن تنصب الحال من النكرة - وهذا على قلته جائز - حملت المسئلة على الحال فنصبت .

وكذلك ما قام إلا زيدا أحد ، عدلت إلى النصب ؛ لأنك إن رفعت لم تجد قبله ما تبدله منه ، وإن نصبت دخلت تحت تقديم المستثنى على ما استثنى منه . وهذا وإن كان ليس في قوة تأخير عنه فقد جاء على كل حال . فاعرف ذلك أصلاً في العربية تحمل عليه غيره .

باب في حمل الشيء على الشيء من غير الوجه الذي أعطى الأول
ذلك الحكم

اعلم أن هذا باب طريقه الشبه اللفظي ؛ وذلك كقولنا في الإضافة إلى ما فيه همزة التانيث بالواو ؛ وذلك نحو حمرأوى ، وصفراوى ، وعُشراوى . وإنما قلبت الهمزة فيه ولم تُقر بجهاها لثلاً تقع علامة التانيث حشوا . ففضى هذا على هذا لا يختلف .

(١) كذا في ش ، ب . وفي أ : « قائم » .

(٢) كتب بلأزاء هذه الترجمة في هامش ب : « يملون كلمة حكم كلمة وإن لم يوجد فيها سبب الحكم ؛ لمناسبة بينهما » . والحمل الذي تكلم عنه ابن جني في هذا الباب هو المعروف بحندهم بقياس الشبه ، وعرفه ابن الأنباري بأن يحمل الفرع على الأصل لضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل . ومقابل هذا الحمل قياس العلة ، وذلك أن يشترك الأصل والفرع في علة الحكم . وانظر في الافتراح المسلك السادس من مسائل العلة ، وانظر في أشباه السيوطي ٢٠١/١ هذه الترجمة . (٣) يريد النسب .

ثم إنهم قالوا في الإضافة إلى عِلْبَاء : عِلْبَاوِيّ ، وإلى حِرْبَاء : حِرْبَاوِيّ ؛ فأبدلوا هذه الهمزة وإن لم تكن للتأنيث ، لكنها لما شابهت همزة حمراء وباءها بالزيادة حملوا عليها همزة عِلْبَاء . ونحن نعلم أن همزة حمراء لم تُقلب في حمراوِيّ لكونها زائدة فَتَشَبَّهَ بها همزة عِلْبَاء من حيث كانت زائدة مثلها ، لكن لما اتفقتا في الزيادة حُمِلَت همزة عِلْبَاء على همزة حمراء . ثم إنهم تجاوزوا هذا إلى أن قالوا في كِسَاء ، وقَضَاء : كِسَاوِيّ ، وقَضَاوِيّ ؛ فأبدلوا الهمزة واوا ، حملا لها على همزة عِلْبَاء ؛ من حيث كانت همزة كِسَاء ، وقَضَاء مبدلة من حرف ليس للتأنيث ؛ فهذه علّة غير الأولى ؛ ألا تراك لم تبدل همزة عِلْبَاء واوا في عِلْبَاوِيّ لأنها ليست للتأنيث ، فتحملَ عليها همزة كِسَاء وقَضَاء من حيث كانتا لغير التأنيث .

ثم إنهم قالوا من بعد في قُزَاء : قُزَاوِيّ ، فشبهوا همزة قُزَاء بهمزة كِسَاء ؛ من حيث كانت أصلا غير زائدة ؛ كما أن همزة كِسَاء غير زائدة . وأنت لم تكن أبدلت همزة كِسَاء في كِسَاوِيّ من حيث كانت غير زائدة ، لكن هذه أشباه لفظية يُحْمَلُ أحدها على ما قبله ، تشبُّثا به وتصوّرا له . واليه وإلى نحوه أوما سيديويه بقوله :
(١) وليس شيء يُضْطَرُّون إليه إلّا وهم يحاولون به وجهها .

وعلى ذلك قالوا : صحراوات ، فأبدلوا الهمزة واوا لئلا يجمعوا بين علمي تأنيث ، ثم حملوا التشنية عليه من حيث كان هذا الجمع على طريق التشنية ، ثم قالوا : عِلْبَاوَان حملا بالزيادة على حمراوان ، ثم قالوا : كِسَاوَان تشبيها له بعِلْبَاوَان ، ثم قالوا : قُزَاوَان حملا له على كِسَاوَان ، على ما تقدم .

(١) كذا في ١٠ وفي ش ، ب ، ج : « مما يضطرون » بزيادة « مما » . وفي الكتاب ص ١٣ ج ١

وسبب هذه الحمول والإضافات والإلحاقات كثرة هذه اللغة وسعتها ، وغلبة حاجة أهلها الى التصرف فيها ، والترشح^(١) في أثنائها ؛ لما يلبسونه ويكثرون استعماله من الكلام المنشور ؛ والشعر الموزون ، والخُطْب والسَّجُوع ، ولقوة إحساسهم في كل شيء شيئاً ، وتخيلهم ما لا يكاد يشعرون به لم يالف مذهبهم .

- وعلى هذا ما مُنِع الصرف من الأسماء للشَّبه اللفظي نحو أحمَر ، وأصفر ، وأصرم ، وأحمد ، وتألَّب ، وتنضَّب صُلَين ؛ لما في ذلك من شبه لفظ الفعل ، فحذفوا التنوين من الاسم لمشايبته ما لا حصّة له في التنوين ، وهو الفعل . والشَّبه اللفظي كثير . وهذا كاف .

باب في الردّ على من ادّعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني

- اعلم أن هذا الباب من أشرف فصول العربية ، وأكرمها ، وأعلاها ، وأزهها .
وإذا تأملت عرفت منه وبه ما يؤثرك ، ويذهب في الاستحسان له كل مذهب بك .
وذلك أن العرب كما تُعنى بالفاظها فتصاحبها وتهذبها وتراعيها ، وتلاحظ أحكامها ، بالشعر تارة ، وبالخطب أخرى ، وبالأشباع التي تلتزمها وتتكلف استمرارها ، فإن المعاني أقوى عندها ، وأكرم عليها ، وأنعم قدراً في نفوسها .
- فأقول ذلك عنايتها بالفاظها ، فإنها لما كانت عنوان معانيها ، وطريقاً الى إظهار أغراضها ، ومرايمها ، أصاحبوها وربّوها ، وبالغوا في تحبيرها وتحسينها ؛ ليكون

- (١) أي التصرف فيها والتوسع . يقال : ترشح في ساحة الدار ، وترشح في المعيشة : تصرف .
(٢) أي نواحيها ووجوهها . وأثناء الشوب : تضاعفه ومطاريه ، واحدها ثني ، بكسر الثاء .
وسكون النون . (٣) هذا راجع لـ (تألَّب) و (تنضَّب) . ويراد به التحرص عن أن يكون تألَّب وتنضَّب في معانٍ الأصل في اللغة ، فالألب : شجرة تؤخذ منها القسي ، والتنضَّب : شجر له شوك قصار .
(٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : « تذهب » . (٥) كذا في أ . وفي ب : « تداعبها » ، وفي ش : « تداعبها » . (٦) في ع « زينوها » .

ذلك أوقع لها في السمع ، وأذهب بها في الدلالة على القصد ؛ ألا ترى أن المثل
إذا كان مسجوعا لذِّ لسماعه حفظه ، فإذا هو حفظه كان جديرا باستعماله ، ولولم يكن
مسجوعا لم تأنس النفس به ، ولا أنقت لمستمعه ، وإذا كان كذلك لم تحفظه ،
وإذا لم تحفظه لم تطالب أنفسها باستعمال ما وضع له ، وجرى به من أجله .
وقال لنا أبو علي يوما : قال لنا أبو بكر : إذا لم تفهموا كلامي فاحفظوه ،
فإنكم إذا حفظتموه فهمتموه . وكذلك الشعر : النفس له أحفظ ، واليه أسرع ؛
ألا ترى أن الشاعر قد يكون راعيا جلفا ، أو عبدا عسيفا ، تنبو صورته ، وتمجج بجلته ،
فيقول ما يقوله من الشعر ، فلاجل قبوله ، وما يورده عليه من طلاوته ، وعذوبة
مستمعه ما يصير قوله حكا يرجع إليه ، ويُقتاس به ؛ ألا ترى إلى قول العبد الأسود :
١٠ إن كنت عبدا فنفسى حرة كرمًا أو أسود اللون إني أبيض الخلق
وقول نصيب :
سودت فلم أملك سوادى وتحتته قبض من القوهى قبض بنائقه^(١١)

- ١ (١) كذا في أ ، ب ، ش . وفي ج : « له » . (٢) كذا في أ ، ب ، ش . وفي ج :
« بمستمعه » . وضبط في ب بفتح الميم في معنى المصدر أى لاستماعه . وفي أ بكسر الميم .
١٥ (٣) هو ابن السراج . (٤) كذا في أ ، ب ، ش . وفي ج : « خلقته » .
(٥) الطلاوة — مثلثة الطاء — : الحسن والبهجة . (٦) في ش : « مستمعه » .
(٧) كذا في أ ، ج . وفي ش ، ب : « بئاس » . (٨) هو سحيم عبد بنى الحساس .
وانظر الأغاني ص ٢ ج ٢٠ طبعة بولاق ، والديوان ٥٥ (٩) هذا يوافق ما في الأمالي
٨٨/٢ وذيلها ١٢٧ والأغاني طبعة الدار ٣٥٤/١ . وقد نسب صاحب الأغاني ٢/٢٠ طبعة بولاق
إلى سحيم ، وليس في ديوانه ، ونسبه صاحب اللسان في (قوه) إلى نصيب . (١٠) كذا في أ ، ج .
٢٠ وفي ب ، ش : « ولم » . (١١) القوهى : ضرب من الثياب البيض ينتسب إلى قوهستان ، وهو
إقليم في فارس . وقوهستان معناه في الأصل موضع الجبال . وانظر معجم ياقوت . والبراقع جمع بريقة .
وسائق القميص : المرا التي تدخل فيها الأزرار ، ويريد بالقميص الذي تحت سواد . وحلقه .

وقول الآخر^(١):

إِنِّي وَإِنْ كُنْتُ صَغِيرًا سَنَى^(٢) وَكَانَ فِي الْعَيْنِ نُبُوءٌ عَنِّي
فَإِنْ شَيْطَانِي أَمِيرُ الْجَنِّ يَذْهَبُ بِي فِي الشَّعْرِ كُلِّ فَنٍّ
* حَتَّى يُزِيلَ عَنِّي التَّظَنِّي *^(٣)

- ٥ فإذا رأيت العرب قد أصلحوا ألفاظها وجسَّنوها ، وحمَّوا حواشيها وهذَّبوها ،
وصقلوا غُرُوبها وأرهقوها^(٤) ، فلا تَرَيْنَ أن العناية إذ ذاك إنما هي بالألفاظ ، بل
هي عندنا خدمة منهم للمعاني ، وتنويه [بها] وتشريف منها . ونظير ذلك إصلاح
الوعاء وتحصيده ، وتركيبه ، وتقديسه ، وإِنما المبغى بذلك منه الاحتياط للموعى^(٥)
عليه ، وجواره بما يعطر بشره^(٦) ، ولا يعرجوهره^(٧) ، كما قد نجد من المعاني الفاحرة
السامية ما يهجنه ويفض منه كدرة لفظه ، وسوء العبارة عنه .

- ١٠ فإن قلت : فإننا نجد من ألفاظهم ما قد نَمَقَّوه ، وزخرفوه ، ووشَّوه ، ودبَّجوه ،
ولسنا نجد مع ذلك تحته معنى شريفا ، بل لا نجده قصدا ولا مقاربا ؛ ألا ترى^(٨)
إلى قوله :^(٩)

- (١) هو مالك بن أمية كما في الوحشيات ، ووردت الأشعار الثلاثة الأولى في الحرواء ١/ ٣٠٠
غير معرَّقة . (٢) كذا في ١٠ ب ، ش . وفي ح : « صغير السن » . وفي الوحشيات :
« حديث السن » . (٣) هو استعارة من غروب الأسان ؛ أي أطرافها ، واحدا غارب بهنح
الأول وسكون الثاني . (٤) كذا في ش ، ب . وسقط هذا في أ . (٥) كذا في أ .
وفي ب : « توكيته » . وفي ش : « تكوينه » . (٦) كذا في أ ، ب ، ش . وفي ح :
« المعنى » . (٧) كذا في ش ، ب . وفي أ : « دمه » . (٨) ثبتت هذه الصلة
في أ ، ب ، ش . وسقطت في ج ، وهذا أجود . والموعى — بضم الميم وفتح العين — أو الموعى
ما وضع في الوعاء . يقال : أوعيت الشيء ووعيته . وكأنه ضمن الموعى معنى المحافظ مستداه بعل .
(٩) كذا في أ . والبشر : طاهر الجلد . وفي غيرها : « نشره » والشر — بفتح الون وسكون
الشين — الرائحة الطيبة . (١٠) كذا في أ . وفي ش ، ب : « فلا » . ويمر : يهيب .
(١١) كذا في ش ، ب . وفي أ : « نهجه » . (١٢) تنازعه في العمل بهجه ويفض .
(١٣) القصص : الوسط . والمقارب : غير الجيد . (١٤) جاء هذان البيتان في أسرار البلاغة
مع ثالث بينهما ص ١٦ ، وفي الوساطة ص ٨ ، ونسبها فيها ليزيد بن العثرية ، وانظر ص ٢٨ من هذا الجزء .

ولمَّا قَضَيْنَا مِنْ مِثْنَى كُلِّ حَاجَةٍ وَمَسَّحَ بِالْأَرْكَانِ مَنْ هُوَ مَاسِحٌ
أَخَذْنَا بِأَطْرَافِ الْأَحَادِيثِ بَيْنَنَا وَسَالَتْ بِأَعْنَاقِ الْمَطِيِّ الْأَبَاطِحُ

فقد ترى إلى علو هذا اللفظ ومائه، وصقاله وتلامج أنحائه، ومعناه مع هذا
ما تحسسه وتراه : إنما هو : لمَّا فرغنا من الحج ركبنا الطريق راجعين، وتحدثنا على
ظهور الإبل . ولهذا نظائر كثيرة شريفة الألفاظ رفيعة المعاني ، مشروفة المعاني
خفيفة .

قيل : هذا الموضع قد سبق إلى التعلُّق به مَنْ لم يُنعم النظر فيه ، ولا رأى
ما أراه القومُ منه ، وإنما ذلك لـ^(٢)حفاء طبع الناظر، وخفاء غرض الناطق . وذلك
أن في قوله « كل حاجة » [ما]^(٣) يفيد منه أهل النسيب والزفة ، وذوو الأهواء
والمقاة ما لا يفيد غيرهم ، ولا يشاركهم فيه مَنْ ليس منهم ؛ ألا ترى أن من حوائج
(مِثْنَى) أشياء كثيرة غير ما الظاهر عليه ، والمعتاد فيه سواها ؛ لأن منها التلاقي ،
ومنها التشاكى ، ومنها التخلُّ ، إلى غير ذلك ممَّا هو تالٍ له ، ومعقود الكون به .
وكأنه صانع عن هذا الموضع الذى أودأ إليه ، وعقد غرضه عليه ، بقوله في آخر
البيت :

* ومسح بالأركان من هو ماسح *

- (١) أى ظهورها ولعانها . (٢) كذا في أ . وفى ش ، ب ، « رآه » .
(٣) ثبت هذا اللفظ في أ ، وسقط في ش ، ب . وفى ج : « أن قوله كل حاجة يفيد » . وهى
عبارة مستقيمة بخلاف ما فى ب ، ش . (٤) كذا فى أ ، ب ، ش . وفى ج : « ذر » .
(٥) فى الأصول : « سواه » ولا يستقيم عليه المعنى ، وجلة « المعتاد فيه سواها » عطف على
« غير ما الظاهر عابه » فهو من وصف « أشياء » . والضمير فى « فيه » يعود الى « الظاهر » .
(٦) كذا فى أ ، ج . وفى ب ، ش : « التشاكى » . (٧) كذا فى أ ، ب ، ش . وفى ج :
« التجل » . وكان التخل طلب الحلوة بالحبيب . (٨) كذا فى أ . وفى ش ، ب ، ج : « لقوله » .

أى إنما كانت حوائجنا التي قضيناها، وآرابنا التي أنضيناها^(١)، من هذا النحو الذي هو مسح الأركان وما هو لاحق به، وجاري في القربة من الله مجراه؛ أى لم يتعد هذا القدر المذكور إلى ما يحتمله أول البيت من التعريض الجارى مجرى التصريح .
وأما البيت الثانى فإن فيه :

* أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا *

وفى هذا ما أذكره ؛ لتراه فتعجب ممن عجب منه ووضع من معناه . وذلك أنه لو قال : أخذنا فى أحاديثنا ، ونحو ذلك لكان فيه معنى يكبره أهل النسيب ، وتعنوا له مئة الماضى الصليب . وذلك أنهم قد شاع عنهم واتسع فى محاوراتهم علوقد^(٢) الحديث بين الإليفين ، والمكاهية بجمع شمل المتواصلين ؛ ألا ترى إلى قول الهدلى^(٣) :
وإن حديثنا منك - لو تعلمينه - جنى النخل فى ألبان عود مطايل^(٤)

وقال آخر :

وحديثها كالغيث يسمعه راعى سنين تتابعته جاذبا

فأصاخ يرجو أن يكون حيا ويقول من فرج هيا ربا^(٥)

وقال الآخر :

وحديثي يا سعد عنها فزدني جنونا فزدني من حديثك يا سعد

(١) أى فرغا منها ، من قولهم : أنضى السوب : أبلاه . وقد نقل ابن الأثير فى المشل السائر (المقالة الثانية) معظم كلام ابن جنى على البيتين ، ولما بلغ هذا الموضع قال : « وآرابنا التي بلغناها » .
(٢) يريد قوته . ومئة الشباب : نشاطه وأوقله . والماضى : نافذ الأمر ، والصليب : الشديد ذر الصلابة .
(٣) هو أبو ذؤيب ، وانظر ديوان الهدلين طبعة الدار ١٤٠ / ١

(٤) رواية ديوان الهدلين واللسان فى « طفل » : « تبذله » بدل « تعليمه » . والضمير فى « تبذله » يعود إلى « حديثا » وفى « تعليمه » للخبير والحكم . (٥) انظر ص ٢٩ من هذا الجزء .
(٦) هو العباس بن الأحتف . وانظر الديوان المطبوع فى استامبول ص ٥٨ ، ومعه هذا التخصيص ص ٥٧ / ١

وقال المولّد^(١) :

وحديثها السّحر الحلال لو أنّه لم ينجّ قتل المسلم المتحرّز

الآيات الثلاثة . فإذا كان قدر الحديث — مُرسلاً — عندهم هذا ، على ما ترى فكيف به إذا قيّده بقوله (بأطراف الأحاديث) . وذلك أن في قوله (أطراف^(٢) الأحاديث) وحياً خفياً ، ورمزاً حلوّاً ، ألا ترى أنه يريد بأطرافها ما يتعاطاه المحبّون ، ويتفاوضه ذوو الصّباية المتبحرون ؛ من التعريض ، والتلويح ، والإيماء دون التصريح ، وذلك أحلى وأدمث ، وأغزل وأنسب ، من أن يكون مشافهة وكشفاً ، ومصارحة وجهرًا ، وإذا كان كذلك فمعنى هذين البيتين أعلى عندهم ، وأشدّ تقدّمًا في نفوسهم ، من لفظهما وإن عذّب موقعه ، وأيق له مستمعه .

نعم ، وفي قوله :

* وسالت بأعناق المطىّ الأباطح *

من الفصاحة ما لا خفاء به . والأمر في هذا أسير ، وأعرف وأشهر .

فكأنّ العرب إنما تحلّى ألفاظها وتدبجها وتشيها ، وتزخرفها ، عنايةً بالمعاني التي وراءها ، وتوصلاً بها إلى إدراك مطالبها ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” إن من الشعر لحكماً وإن من البيان لِسِحْرًا “ . فإذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتقد هذا في ألفاظ هؤلاء القوم ، التي جعلت مصابيد وأشراكاً للقلوب ، وسبباً وسُلماً إلى تحصيل المطلوب ، عُرِف بذلك أن الألفاظ خدَم للمعاني ، والمخدوم — لا شك — أشرف من الخادم .

(١) هو ابن الرمي . وانظر في هذا الجزء ص ٢٩ (٢) كذا في ش ، ب . وفي أ ،

ج : « ذكره » . (٣) كذا في ش ، ج . وفي أ ، ب : « يتقاضه » .

(٤) رواه أحمد في مسنده ، وأبوداود . قال شارح الجامع الصغير : وإسناده صحيح . انظر هذا الكتاب . وقوله ” حكماً “ يضبط كقفل مصدراً ، وكعنب جمع حكمة .

والأخبار في التلطف بمذوبة الألفاظ إلى قضاء الحوائج أكثر من أن يؤتى عليها ، أو يُتَجَسَّم للحال (نعت لها) ، ألا ترى إلى قول بعضهم وقد سأل آخر حاجة ، فقال المسئول : إن على يميننا ألا أفعل هذا . فقال له السائل : إن كنت — أيدك الله — لم تحلف يميناً قط على أمرٍ فرأيت غيره خيراً منه فكفرت عنها له ، وأمضيته ، فما أحب أن أحنثك ، وإن كان ذلك قد كان . منك فلا تجعلني أدون الرجلين عندك . فقال له : سحرتني ، وقضى حاجته .

وندع هذا ونحوه لوضوحه ، ولناخذ لِمَا كُنَّا عليه فنقول :
 مما يدل على اهتمام العرب بمعانيها ، وتقدمها في أنفسهم على ألفاظها ، أنهم قالوا
 في شملت ، وصمررت ، وبيطرت ، وحوقلت ، ودهورت ، وسلقيت ، وجعيت :
 إنها ملحقة بباب درجت . وذلك أنهم وجدوها على ستمتها : عدد حروف ،
 وموافقة بالحركة والسكون ، فكانت هذه صناعة لفظية ، ليس فيها أكثر من إلحاقها
 ببنائها ، واتساع العرب بها في محاوراتها ، وطرق كلامها .

والدليل على أن فعلت ، وفعلت ، وفوعلت ، وفعلت ، ملحقة بباب درجت
 مجيء مصادرها على مثل مصادر باب درجت . وذلك قولهم : الشملة ، والبيطرة ،
 والحوقلة ، والدهورة ، والسلقاء ، والجعباء . فهذا [ونحوه] كالدحرجة ، والهمالبة ،

- (١) كذا في أ . وفي ش ، ب : « تعب بها » . (٢) كذا في ش ، ب . وسقط في أ هذا الحرف . (٣) سقط لفظ « على » في أ . فالعبارة فيها : « تقدمها أنفسهم ألفاظها » . وعليه يكون ألفاظها مفعول التقدم ، وهو قد يعتدى بنفسه . (٤) شمل : أسرع وشمر . (٥) يقال : صمررتي . : درجته . (٦) حوقل : ضعف . (٧) يقال : دهورت الشيء . : حمه وقذفه في مهواة . (٨) يقال : سلقاء إذا طمعه فألقاه على جنبه . (٩) جعباء إذا صرعه . (١٠) السم : الطريق والهيئة . (١١) هذه الزيادة في أ . وسقطت في ش ، ب . (١٢) الهمالبة : حين سير الدابة في سيرة .

والفوقاة ، والزوزاة . فلما جاءت مصادرها على مصادر الرباعية ، والمصادر أصول
للافعال حكم بإلحاقها بها ؛ ولذلك استمرت في تصريفها استمرار ذوات الأربعة .
فقولك : يَبيطُرُ يَبِيطِرُ بَيَطْرَةً ، كدحرج يدحرج دحرجة ، ومُبيطِر كمدحرج . وكذلك
شمل يشمِل شملة ، وهو مُشمِل . فظهور تضعيفه على هذا الوجه أوضح دليل على
إرادة إلحاقه . ثم إنهم قالوا : قاتل يقاتل قتالا ، ومقاتلة ، وأكرم يكرم إكراما ، وقطع
يقطع تقطيعا ، بجاءوا بأفعل ، وفاعل ، وفعل ، غير ملحقة بدحرج ، وإن كانت على
سَمْتِه وبوزنه ؛ كما كانت فعلل ، وقِيعَل ، وقَوَعَل ، وفَعُول ، وفَعَلَى ، على سَمْتِه وبوزنه
ملحقة . والدليل على أن فاعل وأفعل وفعل غير ملحقة بدحرج وبإيه امتناع
مصادرها أن تأتي على مثال الفَعْللة ؛ ألا تراهم لا يقولون : ضارب ضاربة ،
ولا أكرم أكرمة ، ولا قطع قطعة ؛ فلما امتنع فيها هذا — وهو العبرة في صحة
الإلحاق — علم أنها ليست ملحقة بباب دَحْرَج .

فإذا قيل : فقد تجيء مصادرها من غير هذا الوجه على مثال مصادر ذوات
الأربعة ؛ ألا تراهم يقولون : قاتل يقاتل قتالا ، وأكرم يكرم إكراما ، «وكذبوا بآياتنا كذبا»
فهذا بوزن الدحراج ، والسرهاد ، والززال ، والقِلقال ؛ قال :
* سَرَهْفَتُهُ مَا شَتَّتَ مِنْ سِرْهَافٍ *

(١) كذا في ش ، ب . وفي أ «مصادرها» . (٢) كذا في ش ، ب . وفي أ «وظهور» .
(٣) في الأصول «غير ملحقة» وزيادة «غير» مفسدة ، وقد جريت على ما في المطبوعة ، وهو
الصواب . (٤) كذا في أ ، ب . وفي ش : «قتالا» . والأوفق بالسياق ما أثبتناه ، ألا تراه
يقول : «فهذا بوزن الدحراج» وإنما يظهر هذا في القتال . والقتال والقتال كلاهما يقال في مصدر
قاتل ، وإن كان الأغلب الاستعمال الثاني ، وهو مخفف من الأول . وانظر شرح المفصل ٨/٦ .
(٥) هو العجاج ، وهو من أربوزة يعاتب فيها ابنه روبة . وبعده :

حتى إذا ما آص ذا أعراف كالكدون المشدود بالإكاف
قال : الذي جمع لي صوافي من غير ما عصف ولا اضطراف =

قيل : الاعتبار بالإلحاق بها ليس إلا من جهة الفعللة ، دون الفعلل ، وبه كان يعتبر سيبويه . ويدل على صحة ذلك أن مثال الفعللة لا زيادة فيه ، فهو بفعلل أشبه من مثال الفعلل ، والاعتبار بالأصول^(١) أشبه منه وأكد منه بالفروع . فإن قلت : ففي الفعللة الهاء زائدة ، قيل : الهاء في غالب أمرها وأكثر أحوالها غير معتدة ، من حيث كانت في تقدير المنفصلة .

فإن قيل : فقد صحَّ إذا أن فاعل ، وأفعل ، وفعل — وإن كانت بوزن دحرج — غير ملحقة به ، فلم لم تلحق به ؟ قيل : العلة في ذلك أن كل واحد من هذه المثل جاء لمعنى . فافعل للنقل وجعل الفاعل مفعولا ، نحو دخل ، وأدخلته ، وخرج ، وأخرجته . ويكون أيضا للبلوغ ، نحو أحصد الزرع ، وأركب المهر ، وأقطف الزرع ، ولغير ذلك من المعاني . وأما فاعل فلكونه من اثنين فصاعدا ، نحو ضارب زيد وعمرا ، وشاتم جعفر^(٢) يسرا . وأما فعل فالتكثير ، نحو غلق الأبواب ، وقطع الجبال ، وكسر الحرار .

فلما كانت هذه الزوائد في هذه المثل إنما جرى بها للعاني خشوا إن هم جعلوها ملحقة بذوات الأربعة أن يقدر أن غرضهم فيها إنما هو إلحاق اللفظ باللفظ ، نحو شمل ، وجهور ، وبيطر ، فتنبهوا إلحاقها بها ، صوتا للمعنى ، ودبا عنه أن يستهلك ويسقط حكمه ، فاخلوا بالإلحاق لما كان صناعة لفظية ، ووقروا المعنى

== « سرفته » : أحسنت غذاءه ، يريد جهده في تربيته « وأعراف » جمع عرف — بضم فسكون — وهو الشعر من النخ . و« الكودن » من الخيل ما لم ينتج من العراب ، وقوله : « صوافي » جمع صاف أى خالص لى ، « والعصف » : الكسب ، و« الاصطراف » : التصرف في كسب المال . يقول : أحسنت تربيته حتى إذا شب وترعرع وصار كالبرذون طمع في مالى وزعم أنه خالص له . وذلك مع أنه لم يشعب في كسب هذا المال وجمعه . وانظر الجزء الثانى من مجموع أشعار العرب طبعة أوربة ص ٤

(١) كذا في ١ . وفي ش ، ب زيادة بعد (الاعتبار) هى : « والمراعاة » .

(٢) كذا في ١ . وفي ش ، ب : « بكرا » .

(٣) كذا في ١ . وفي ش ، ب : « وقروا » .

ورجوه ؛ لشرفه عندهم ، وتقدمه في أنفسهم . فأوّل الإخلال باللفظ في جنب الإخلال بالمعنى يسيرا سهلا ، وتجمعا محققا . وهذا الشمس إنارة مع أدنى تأمل .

ومن ذلك أيضا أنهم لا يلحقون الكلمة من أولها إلا أن يكون مع الحرف الأول غيره ؛ ألا ترى أن (مفعلا) لما كانت زيادته في أوله لم يكن ملحقا بها ؛ نحو : مضرب ، ومقتل . وكذلك (مفعول) نحو : مقطع ، ومنسج ، وإن كان مفعول بوزن جعفر ، ومفعول بوزن هجرع^(٢) . يدلّ على أنهما ليسا ملحقين بهما ما نشاهده من ادغامهما ، نحو مسد ، ومرّد ، وميتل ، وميشل^(٤) . ولو كانا ملحقين لكنا حرّى أن نخرجا على أصولهما ، كما خرج شملل وصعّرر على أصله . فأما محبّب فعلم نخرج شاذّا ، كتهليل ، ومكوزة ، ونحو ذلك مما احتيل لعلميته .

وسبب امتناع مفعول ومفعول أن يكونا ملحقين . وإن كانا على وزن جعفر ، وهجرع . أن الحرف الزائد في أولهما ، وهو لمعنى ، وذلك أن مفعلا يأتي للصادر ، نحو ذهب مذهبًا ، ودخل مَدْخلا ، ونخرج مخرجا . ومفعلا يأتي للآلات ، والمستعملات ؛ نحو مطرق ، ومروّج^(٨) ، ومخصف^(٩) ، ومترّر . فلما كانت الميان ذواتي معنى خشوا أن هم الحقا بهما أن يتوهم أن الغرض فيهما إنما هو الإلحاق حسَبُ ، فيستهلك المعنى المقصود بهما ، فتعاموا الإلحاق بهما ؛ ليكون ذلك موقرا على المعنى لها .

ويدلّك على تمكّن المعنى في أنفسهم وتقدمه للفظ عندهم تقديمهم لحرف المعنى في أوّل الكلمة ، وذلك لقوة العناية به ، فقدّموا دليله ليكون ذلك أمانة لتمكّنه عندهم .

(١) أى بهذه الزيادة ، أى بسببها . (٢) من معانيه الأحق ، والمجنون .

(٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « إدغامها » . (٤) التل : الصرع ، ويقال ربح مثل ؛

أى يبل به ويصرع . ورجل مثل : قوى . (٥) التل : الطرد ، والمثل المطرد ، وهو ربح

قصير . (٦) كذا في أ . وفي ش ، ب سقطت الواو . (٧) تثبتت الواو في أ ،

وسقطت في ش ، ب . (٨) هى المروحة يترّوج بها . (٩) هو المخرز .

وعلى ذلك تقدّمت حروف المضارعة في أول الفعل ؛ إذ كُنَّ دلائل على الفاعلين : مَنْ هم ، وما هم ، وكم عدّتهم ؛ نحو أفعَل ، ونفعل ، وتفعَل ، ويفعل ، وحكموا بضدّ [هذا للفظ] ؛ ألا ترى إلى ما قاله أبو عثمان في الإلحاق : إنّ أقيسه أن يكون بتكرير اللام ، فقال : باب شمالت ، وصعمرت ، أقيس من باب حوقلت ، وبيطرت ، وجهورت .

أفلا ترى إلى حروف المعاني : كيف بابها التقدّم ، وإلى حروف الإلحاق والصناعة : كيف بابها التأخر . فلولم يعرف سبق المعنى عندهم ، وعاقبه في تصوّرهم ، إلا بتقدّم دليله ، وتأخر دليل نقيضه ، لكان مغنيا من غيره كافيا .

- وعلى هذا حشّوا بحروف المعاني فحَصَّنوها بكونها حَشَّوا ، وأمنوا عليها ما لا يؤمن على الأطراف ، المعرضة للحذف والإجحاف . وذلك كآلف التكسير ١٠ وياء التصغير ؛ نحو دراهم ، ودُرَّيهم ، وقساطر ، وقُمَيطر . فجرت في ذلك — لكونها حَشَّوا — مجرى عين الفعل المحصّنة في غالب الأمر ، المرفوعة عن حال الطرفين من الحذف ؛ ألا ترى إلى كثرة باب عدّة ، وزنة ، وناس ، والله في أظهر قوليّ سيبويه ، وما حكاه أبو زيد من قولهم ، لآب لك ، وويله ١٥

- (١) هذا عن أ وإن كان فيها : « هذا اللفظ » ، وهو خطأ في الرسم . وفي ش ، ب : « هذه الصناعة اللفظية » ، وهي غير مستقيمة ، وكان الأصل : « هذا الصناعة اللفظية » . وفي ح : « ذلك لصناعة اللفظ » ، وهي عبارة صحيحة . (٢) ثبت لفظ « إلى » في ش ، ب ، وسقط في أ . (٣) يريد المازني . وقد جاء في تصريفه في الباب الأول (باب الأسماء والأفعال : كم يكون عددهما في الأصل وما يزداد فيهما) : « وهذا الإلحاق بالواو والياء والألف لا يقدم عليه إلا أن يسمع . فإذا سمع قيل : أُلحق ذا بكذا بالواو والياء ؛ وليس بمطرّد . فأما المطرّد الذي لا ينكسر فإن يكون موضع اللام من الثلاثة مكررا للإلحاق ؛ مثل مهدد وقردد وعندد وسردد ، والأفعال : جلبب ، يجلبب ، جلببة . (٤) فأصل ناس أناس . وانظر سيبويه ٣٠٩/١ ، ١٢٥/٢ . (٥) هذا القول في الكتاب ٢٠ ٣٠٩/١ يقول فيه : « وكان الاسم — والله أعلم — إله ، فلما أدخل فيه الألف واللام حذفوا الألف وصارت الألف واللام خلفا منها » . (٦) أى في لأب لك ، أصله : ويل أمه . يقال ذلك لمن يستجاد . ٢٥

ويا بالمغيرة ، وكثرة باب يد ، وديم ، وأج ، وأب ، وغد ، وهن ، وحر ،
وآست ، وباب ثبة ، وقلة ، وعزة ، وقلة باب مذ ، وسه : إنما هما هذان الحرفان
بلا خلاف . وأما ثبة ولثة فعلى الخلاف . فهذا يدل على ضمتهم بحروف المعاني ،
ومُخْتَمِمْ عليها : حتى قدموها عناية بها ، أو وسَّطوها تحصيلنا لها .

فإن قلت : فقد نجد حرف المعنى آخرًا ، كما نجد هـ أولاً ووسطاً . وذلك تاء
التأنيث ، وألف التثنية ، وواو الجمع على حده ، والألف والتاء في المؤنث ^(٤) ، وألف
التأنيث في حمراء وبابها ، وسكرى وبابها ، وباء الإضافة ، كهني ^(٥) ، فما ذلك ؟
قيل : ليس شيء مما تأخرت فيه علامة معناه إلا لعذر مُقْنِع . وذلك أن تاء
التأنيث إنما جاءت في طلحة وبابها آخرًا من قبل أنهم أرادوا أن يُعرفونا تأنيث
ما هو ، وما مذكروه ، بغاءوا بصورة المذكر كاملة مصححة ، ثم ألحقوها تاء التأنيث
ليُعلموا حال صورة التذكير ، وأنه قد استحال بما لحقه إلى التأنيث ؛ فجمعوا
بين الأمرين ، ودلوا على الغرضين . ولو جاءوا بعلم التأنيث حشواً لانكسر المثال ،
ولم يعلم تأنيث أى شيء هو .

(١) ورد هكذا في قوله :

يا بالمغيرة رب أمر معضل فزجته بالنكر مني والدها

يريد : يا أبا المغيرة ، وانظر الخزانة ٤/٣٣٥ .

(٢) يريد بباب مذ ، وسه ما حذف منه الحشو ؛ فإن أصل مذ مند ، وسه سته .

(٣) التثنية يراد بها وسط الحوض ، وقد قيل إنها من ثاب الماء إذا اجتمع ، فالحذف منها العين ،
وقيل إن المحذوف منها اللام ، وهى واو أو ياء على الخلاف . وانظر اللسان في ثبو . واللثة ما حول
الأسنان . ويقول بعض اللغويين : أصلها لثى حذفت لامها الياء ، ويقول ابن جني إنها محذوفة العين
— وهى الواو — من لثت الهامة أى أدرتها على رأسى ، واللثة محيطة بالأسنان دائرة بها .

(٤) أى فى جمع المؤنث . (٥) أى فى النسبة إلى المن . (٦) الطلحة هنا :
الواحدة من شجر الطلح ، ولا يراد به العلم .

- فإن قلت : فإن ألف التكسير وباء التحقير قد تكسيران مثال الواحد والمكبر ،
وتخترمان صورتيهما ؛ لأنهما حشو لا آخر . وذلك قولك دفاتر ودُفَيْر ، وكذلك كليب ،
وحَجِير ، ونحو ذلك ، قيل : أما التحقير فإنه أحفظ للصورة من التكسير ؛ ألا تراك
تقول في تحقير حبلى : حُبَيْلى ، وفى صحراء : صُحَيْرَاء ، فُتِقِرَ ألف التانيث بحالها ،
فإذا كسرت قلت : حِبَالَى ، وصَحَارَى ، وأصل حِبَالَى حبال ؛ كدعوى تكسير دعوى ،
فتغير عَلم التانيث . وإنما كان الأمر كذلك من حيث كان تحقير الإسم لا يخرججه
عن رُتبته الأولى — أعنى الأفراد — فأَقِرَّ (بعض لفظه) ^(١) لذلك ؛ وأما التكسير فيبعده
عن الواحد الذى هو الأصل ، فيحتمل التغير ، لا سيما مع اختلاف معانى الجمع ،
فوجب اختلاف اللفظ . وأما ألف التانيث المقصورة والمدودة فمحمولتان على تاء
التانيث ، وكذلك عَلم التنثية والجمع على حده لاحق بالهاء أيضا . وكذلك ياء النسب .
وإذا كان الزائد غير ذى المعنى قد قوى سببه ، حتى لحق بالأصول عندهم ، فما ظنك
بالزائد ذى المعنى ؟ وذلك قولهم فى اشتقاق الفعل من قَلَسُوا تارة : تَقَلَّسَ ، وأخرى :
تَقَلَّسَى ، فأقزوا النون وإن كانت زائدة ، وأقزوا أيضا الواو حتى قلبوها ياء فى تقلسيت .
وكذلك قالوا : قَرَنُوا ^(٢) ، فلما اشتقوا الفعل منها قالوا قرنيت السقاء ، فأثبتوا الواو ،
كما أثبتوا بقية حروف الأصل : من القاف ، والراء ، والنون ، ثم قلبوها ياء فى قرْنيت .
هذا مع أن الواو فى قَرْنُوا زائدة للتكثير والصيغة ، لا للإلحاق ولا للمعنى ، وكذلك
الواو فى قَلَسُوا للزيادة غير الإلحاق وغير المعنى . وقالوا فى نحوه : تعفرت الرجل إذا

(١) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « لفظ بعضه » .

(٢) كذا فى أ ، ب ، ش . وعليه ف قوله : « المدودة » عطف على (ألف التانيث المقصورة) حتى

يصح تنثية الخبر . وفى ج : « رأفنا التانيث محمولتان » . وهى واضحة .

(٣) هى عشب ينبت فى الرمل يدغ به الأساق .

صار عفريتاً ، فهذا تَفَعَّلَتْ ؛ وعابه جاء تَمَسَّكَنْ ، وَتَدَّرَع ، وَتَمَنَّق ، وَتَمَنَّدَل ، وَتَحَرَّق ، وكان يَسْمَى محمداً ثم تَمَسَّل أى صار يَسْمَى مُسَلِّماً ، و(مَرْحَبُكَ اللهُ ، وَمَسْهَلُكَ) ، فَتَحَمَّلُوا ما فيه تَبْقِيَةُ الزائد مع الأصل في حال الاشتقاق ؛ كُلُّ ذَلِكَ تَوْفِيَّةٌ لِّلْعَنَى ، وَحِرَاسَةٌ لَهُ ، وَدِلَالَةٌ عَلَيْهِ . أَلَا تَرَاهُمْ إِذْ قَالُوا : تَدَّرَع ، وَتَمَسَّكَنْ وَإِنْ كَانَتْ أَقْوَى اللَّفْتَيْنِ عِنْدَ أَصْحَابِنَا فَقَدْ عَرَّضُوا أَنْفُسَهُمْ لَلْإِثْلِ يَعْرِفُ غَرَضَهُمْ : أَمِنْ الدَّرْعِ وَالسَّكُونِ ، أَمْ مِنَ الْمَدْرَعَةِ وَالْمَسْكَنَةِ ؟ وَكَذَلِكَ بَقِيَّةُ الْبَابِ .

ففى هذا شيان : أحدهما حرمة الزائد في الكلمة عندهم حتى أقروه بإقرار الأصول . والآخر ما يوجب ويقتضى به : من ضعف تحقير الترخيم وتكسيره عندهم ، لِمَا يَقْتَضِي بِهِ ، وَيُقَضَى بِكَ إِلَيْهِ : من حذف الزوائد ، على معرفتك بحُرْمَتِهَا عندهم .

فإن قلت : فإذا كان الزائد إذا وقع أولاً لم يكن للإلحاق فكيف ألحقوا بالهمزة في التَّنْدِيدِ والتَّنَجِّجِ ، وبالْيَاءِ في يَلْتَنَدِدُ وَيَلْتَنَجِّجُ ، والدليل على الإلحاق ظهور التضعيف ؟ قيل : قد قلنا قَبْلُ : إنهم لا يلحقون الزائد من أول الكلمة إلا أن يكون معه زائد آخر ؛ فلذلك جاز الإلحاق بالهمزة والياء في التَّنْدِيدِ ، وَيَلْتَنَدِدُ ، لِمَا انضَمَّ إِلَى الْهِمَزَةِ والياء النون .

- ١٥ (١) أى لبس المدرعة — كتمكيسة — وهى ضرب من الثياب ، ولا يكون إلا من الصوف .
 (٢) أى مسح بالمتدليل . (٣) كذا فى أ ، ج . وفى ش ، ب : ” تَحَرَّق ” ويقول ابن جنى فى سر الصناعة فى آخر حرف الميم : ” وقالوا : تَحَرَّقَ الرجل ، وضعفها ابن كيسان ” . وفى المصنف للمصنف فى الباب الثانى : ” وأما قول العامة تَحَرَّقَ فينبغى أن يكون لا أصل له . أو إن كان قد جاء عن العرب فهو بمنزلة تَمَسَّكَنْ فى الشذوذ : والجيد تَحَرَّقَ ؛ لأنهم يقولون : تَحَرَّقَ فلان بالمعروف ، ولم نسمعهم يقولون تَحَرَّقَ ، وإنما هو من التَّحَرَّقَ وهو الكريم من الرجال إلا أن بعض أصحابنا حكى تَحَرَّقَ وليس بالقوى ” .
 (٤) أى حيالك الله بهذه النجبة : مرحباً وسهلاً . (٥) كذا فى أ وفى اللسان فى درع . وفى ش ، ب : « تَوْفِيَّةٌ » . (٦) الأَلْتَدَدُ والبَلْتَدُ : الشدائد الخصومة الجدل .
 (٧) الأَلْتَنَجُّجُ والبَلْتَنَجُّجُ : عود من الطيب يتبخربه .

وكذلك ما جاء عنهم من إنقَحِلَ^(١) - في قول صاحب الكتاب^(٢) - ينبغي أن تكون الهمزة في أوله للإلحاق - بما اقترن بها من النون - بباب جَرَدَحِلَ . ومثله ما روينا عنهم من قولهم : رجلٌ إنزَهُوْهُ ، وامرأةٌ إنزَهُوْهُ ، ورجالٌ إنزَهُوْونَ ، ونساءٌ إنزَهُواتُ ، إذا كانَ ذا زَهْوٍ ؛ فهذا إذا إنفَعَلَ . ولم يحك سيبويه من هذا الوزن إلا إنقَحِلا وحده ؛ وأنشد الأَصمعي^(٣) - رحمه الله - :

* لَمَّا رَأَتْنِي خَلَقًا انْقَحَلَا *

ويجوز عندي في إنزَهُوْ غيرُ هذا ، وهو أن تكون همزته بدلا من عين ، فيكون أصله عِزَهُوْ : فَنَعَلُوْا ، من العِزْهَاءِ ، وهو الذي لا يقربُ النساءُ . والتقاؤهما أن فيه انقباضا وإعراضا ، وذلك طَرَفٌ من أطراف الزهْوِ ؛ قال :

إذا كنت عِزْهَاءَ عن اللهُو والصَّبَا فكن حَجْرًا مِن يَابِسِ الصَّخْرِ جَلَمَدَا
وإذا حملته على هذا لحق ببابٍ أوسع من إنقَحِلَ ، وهو باب قِنْدَاوْ^(٤) ، وسِنْدَاوْ^(٥) ، وَحِنَطَاوْ^(٦) ، وَكِنْتَاوْ^(٧) .

فإن قيل : ولم لَمَّا كان مع الحرف الزائد إذا وقع أولا زائداً ثانياً غيره صاراً جميعاً للإلحاق ، وإذا انفرد الأول لم يكن له ؟ قيل : لَمَّا كما عليه من غلبة المعاني للألفاظ ، على ما تقدّم .

١٥

(١) كذا في أ . وسقط هذا اللفظ في ش ، ب . (٢) يقال رجلٌ إنفَعَلَ إذا كان يابساً من الحر . (٣) انظر سيبويه ٣١٧/٢ (٤) هذا راجع للوصف الأول وهو إنزَهُو . وعبارة اللسان بعد سيطرة ما سبق هنا : « وذلك إذا كانوا ذوى زهْوٍ » . وفي ج : « إذا كنَ ذا زهْوٍ » والصواب : « ذوات » وهو راجع للآخر . (٥) انظر كتاب خلق الإنسان في مجموعة الكنز اللغوي ص ١٦١ (٦) هو الأحوص بن محمد الأنصاري . وانظر الأغاني ١٣ / ١٥٩ . وانظر في ترجمته الخزائن ٢٣٢/١ (٧) وهو باب فَعَلُوْا ، والأول باب إنفَعَلَ . وانظر في هذا الباب الكتاب ٣٥١ / ٢ (٨) القندَاوْ : الجريء المقدم . والسندَاوْ : القصير أو الخفيف . والحِنَطَاوْ : العظيم البطن أو القصير . والكِنْتَاوْ : الجبل الشديد .

وذلك أن أصل الزيادة في أول الكلمة إنما هو للفعل . وتلك حروف المضارعة في أفعل ، ونفعل ، وتفعّل ، ويفعل ، وكل واحد من أدلة المضارعة إنما هو حرف واحد ، فلما انضم إليه حرف آخر فارق بذلك طريقه في باب الدلالة على المعنى ، فلم يُنكر أن يُصار به حينئذٍ إلى صنعة اللفظ ، وهي الإلحاق .

ويدلّك على تمكّن الزيادة إذا وقعت أولاً في الدلالة على المعنى تركّهم صرف أحمد ، وأرمل ، وأزمل ، وتنضّب^(١) ، وترجس ، معرفة ؛ لأن هذه الزوائد في أوائل الأسماء وقعت موقع ما هو أقعد منها في ذلك الموضع ، وهي حروف المضارعة . فصارع أحمد أركب ، وتنضّب تقتل ، وترجس نصيرب ، فحمل زوائد الأسماء في هذا على أحكام زوائد الأفعال ؛ دلالة على أن الزيادة في أوائل الكلام إنما بابها الفعل^(٢) . فإن قلت : فقد نجد لها للمعنى ومعها زائد آخر غيرها ؛ وذلك نحو ينطلق وأطلق ، وأحنجم ، ويخرنطس ، ويقعنيس . قيل : المزيد للمضارعة هو حرفها وحده ، فأما النون فصوغة في حشوا الكلمة في الماضي ؛ نحو احنجم ، ولم تجتمع مع حرف المضارعة في وقت واحد ، كما التقت الهمزة والياء مع النون في ألنجج ويلندي في وقت واحد .

فإن قلت : فقد تقول : رجل ألد ثم تلحق النون فيما بعد ، فتقول : ألندد ، فقد رأيت الهمزة والنون غير مصطحبتين . قيل : هاتان حالان متعاديتان ؛ وذلك أن ألد ليس من صيغة ألندد في شيء ، إنما ألد مذكر لداء ؛ كما أن أصم تذكر صمّا . وأما ألندد فهمزته مرتجلة مع النون في حال واحدة ، ولا يمكنك أن تدعى أن احنجم لما صرت إلى مضارعه فككت يده عما كان فيها من الزوائد ، ثم ارتجلت

(١) هو في الأصل الصوت المختلط . (٢) كذا في أ . وفي غيرها : « للفعل » .

(٣) كذا في ب وفي أ : « تجدها » وفي ش : غير منقوطة الأول .

له زوائد غيرها؛ ألا ترى أن المضارع مبناه على أن ينظم جميع حروف الماضى من أصل أو زائد ؛ كيطر وييطر ، وحوقل ويحوقل ، وجهور ، ويجهور ، وسأق ويسأق ، وقطع ويقطع ، و (تكسر ويتكسر^(١)) وضارب ويضارب .

فأما أكرم بكرم ، فلولا ما كره من التقاء الهمزتين فى أو كرم لو جىء به على أصله للزم أن يؤتى بزيادته فيه ؛ كما جىء بالزيادة فى نحو يتدحرج ، وينطلق ، وأما همزة أنطلق فإنما حذفت فى ينطلق للاستغناء عنها ، بل قد كانت فى حال ثباتها فى حكم الساقط أصلا ؛ فهذا واضح .

ولأجل ما قلناه : من أن الحرف المفرد فى أول الكلمة لا يكون للإلحاق ما حمل أصحابنا تهال^(٢) على أن ظهور تضعيفه إنما جاز لأنه علم ، والأعلام تغير كثيرا ، ومثله^(٣) عندهم محبب ؛ لما ذكرناه .

وسألت يوما أبا على — رحمه الله — عن تحفاف : أتأوه للإلحاق بباب قرطاس ؟ فقال : نعم ، واحتج فى ذلك بما انضاف إليها من زيادة الألف معها . فعلى هذا يجوز أن يكون ما جاء عنهم من باب أملود وأظفور ملحقا بباب عسلوج ، ودملوج^(٧) ، وأن يكون إطريج وإسليج ملحقا بباب شنظير وخنزير . ويبعد هذا عندى ؛ لأنه يلزم منه أن

- ١٥ (١) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « كمر ويكسر » . ويلاحظ أن الواو بين الفعلين فى هذا وما بعده ساقطة فى أ . (٢) بالناء والناء قرية بالريف . وفى معجم البكرى ، والقاسموس أن تهال — بالثلاثه — موضع قريب من سيف كاظمة ، وكاظمة ماء فى الطريق بين البصرة ومكة : وما أثبت أولا هو ما فى معجم البلدان لياقوت . (٣) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « عنده » . وما أثبت هو الصواب . (٤) هو ما يوضع على الخيل من الحديد وغيره فى الحرب ؛ ليقيا الجراح . (٥) يقال : غصن أملود : ناعم لين . (٦) العسلوج : ما اخضر ولان من القصبان . (٧) الدملوج من الخلى ما يلبسه العضد . (٨) كان الأصل : باب إطريج ، على نفس ما قبله ، وبذلك يتوجه أفراد الخبر . وفى ج : « ملحقين » . ويقال سنام إطريج إذا طال ثم مال فى أحد شقيه . (٩) الإسليج شجرة ترعاها الإبل فيغزلبها . (١٠) الشنظير : السبي الخلقى ، والسخبف العقلي .
- ٢٠

يكون باب إعصار وإسنا^(١) ملحقا بباب حذار^(٢) وهلقام^(٣)، وباب إفعال لا يكون ملحقا؛ ألا ترى أنه في الأصل للمصدر نحو إكرام، وإحسان، وإجمال، وإنعام، وهذا مصدر فعل غير ملحق، فيجب أن يكون المصدر في ذلك على ستمت فعله غير مخالف له. وكانت هذا ونحوه إنما لا يجوز أن يكون ملحقا من قبل أن ما زيد على الزيادة الأولى في أوله إنما هو حرف لين، وحرف اللين لا يكون للإلحاق، إنما جىء به لمعنى، وهو امتداد الصوت به، وهذا حديث غير حديث الإلحاق؛ ألا ترى أنك إنما تقابل بالملحق الأصل، وباب المذ إنما هو الزيادة أبدا، فالأمران على ما ترى في البعد غايتان.

فإن قلت على هذا: فما تقول في باب إزمول^(٧)، وإذرو^(٨)، أملحق هو أم غير ملحق، وفيه — كما ترى — مع الهمزة الزائدة الواو زائدة؟ قيل: لا، بل هو ملحق بباب جردل^(٩) وحزقير. وذلك أن الواو التي فيه ليست مديا؛ لأنها مفتوح ماقبلها، فشابهت الأصول بذلك فألحقت بها.

فإن قلت: فقد قال في طومار: إنه ملحق بقسطاس، والواو كما ترى بعد الضمة، أفلا تراه كيف ألحق بها مضموما ما قبلها. قيل: الأمر كذلك؛ وذلك

- ١٥ (١) الإسنا: ضرب من الشجر. (٢) الحذار: الناقة الضامرة. (٣) الهلقام: الضخم الطويل. (٤) كذا في ش، ب. وفي أ: « الزائدة ». (٥) كذا في أ « حرف » بالإفراد، وبثذكير الفعل والضمائر بعد، وهو الموافق لعبارة اللسان في سلع. وفي ش، ب: « حروف » مع تأنيث ما بعدها من الفعل والضمائر. (٦) كذا أ. وفي ش، ب: « ما ». (٧) هو المصوت من الوعول. (٨) الإدرون: معلق الدابة، والأصل. (٩) هو القصير الدميم من الناس. (١٠) أى أبو علي؛ فإنه هو الذي سلف الحديث عنه. وإن كانت عبارة ابن سيده في اللسان (طمر) تقضى أن قائل هذا سيديوه، ولم أقف في كتابه على هذا الحكم. والطومار: الصحيفة.
- ٢٠

أن موضع المد إنما هو قبيل الطرف مجاوراً له ؛ كألِف عَمَاد ، ويا سَعِيد ، وواو عَمُود .
فأما واو طُومار ، ويا دِيمَاس فيمن قال دياميس فليست للمد ؛ لأنهما لم تجاورا
الطرف . وعلى ذلك قال في طُومار : إنه ملحق لما تقدمت الواو فيه ، فلم تجاور
طَرَفه .

- فلو بنيت على هذا من (سألت) مثل طُومار وديماس لقلت : سُوءال ، وسِيئال .
فإن خففت الهمزة ألقيت حركتها على الحرفين قبلها ، ولم تحنثم ذلك ، فقلت :
سُوال ، وسِيال ، ولم تُجْزِهما مجزئاً واو مقروءة ويا خطيئة في إبدالك الهمزة بعدهما
إلى لفظهما ، وأدغامك إياهما فيها ، في نحو مقروءة ، وخطيئة . فلذلك لم يُقل
في تخفيف سُوءال ، وسِيئال : سُوال ، ولا سِيال . فاعرفه .

- ١٠ فإن قيل : ولمَ لمَ يتمكن حال المد إلا أن يجاور الطرف ؟ قيل : إنما جئنا بالمد
في هذه المواضع لتعمته ولدين الصوت به . وذلك أن آخر الكلمة موضع الوقف ،
ومكان الاستراحة والأون ؛ فقدموا أمام الحرف الموقوف عليه ما يؤذن بسكونه ،
وما يُخفِّض من غلواء الناطق واستمراره على سنن بحريه ، وتتابع نطقه . ولذلك كثرت

(١) أى لا فيمن قال : دياميس في الجمع ؛ لظهور أن الباء عند هؤلاء بدل من الضمير

وانظر سيبويه ٢ - ١٢٧ . هذا ، والديماس : الحَمَام . (٢) الأصل : « من ذلك »

فإن الاحتشام يتعدى بمن ، لحذف الحرف وأوصل الفعل ، وانظر اللسان (حشم) .

(٣) وذلك لأن واو مقروءة ويا خطيئة مدتان لا تقبلان الحركة ، فلا سبيل إلى نقل حركة الهمزة
إليهما ؛ لأن ذلك ينقض الغرض منهما ، فكان تخفيف الهمزة في مثل ذلك بقلب الهمزة حرفاً من جنس المدّة
والادغام . فأما واو سُوءال ويا سِيئال على الإلحاق فهما شبيهان بالحروف الأصلية بقبيلان فنقل الحركة

إليهما لحذف الهمزة . (٤) النعمة — بفتح النون — في الأصل الترفه ، ويراد به هنا رقة الصوت .

(٥) كذا في أ ، ب ، شه . وفي ج : « السكون » . والأون : الدعة والسكون .

(٦) كذا في ح ، وفي غيرها : « علق » وكأنها محسرة عن « غلو » وهو كالغلواء . والغلواء :

النشاط والبرعة . (٧) كذا في أ ، ب ، شه . وفي ج : « غربه »

حروف المد قبل حرف الروى — كالتأسيس والرّدف — ليكون ذلك مؤذنا بالوقوف ، ومؤذيا إلى الراحة والسكون . وكُلّا جاور حرف المد الروى كان آنس به ، وأشدّ إنعاما مستمعه . نعم وقد نجد حرف اللين في القافية عوضا عن حرف متحرك ، أوزنة حرف متحرك حذف من آخر البيت في أتم أبيات ذلك البحر ؛ كثال الطويل ، وثانى البسيط والكامل . فلذلك كان موضع حرف اللين إنما هو لما جاور الطرف . فأما ألف فاعل وفعال وفاعول ونحو ذلك فإنها وإن كانت راسخة في اللين ، وعريقة في المد ، فليس ذلك لاعتراهم المد بها ، بل المد فيها — أين وقعت — شئ يرجع إليها في ذوقها ، وحسن النطق بها ؛ ألا تراها دخولها في (فاعل) لتجعل الفعل من اثنين فصاعدا ؛ نحو ضارب وشاتم ؛ فهذا معنى غير معنى المد ، وحديث غير حديثه . وقد ذكرت هذا الموضع في كتابي في شرح تصرف أبي عثمان وغيره من كتبى ، وما نخرج من كلامى .

فإن قلت : فإذا كان الأمر كذا فهلا زيدت المذات في أواخر الكلام لمد ، فإن ذلك أنأى لمن ، وأشدّ تماديا بهن ؟ قيل : يفسد ذلك من حيث كان مؤذيا إلى نقض الغرض ، وذلك أنهم لو تطرفوا لتسلط الحذف عليهن ، فكان يكون ما أرادوه من زيادة الصوت بهن داعيا إلى استهلاكه بحذفهن ؛ ألا ترى أن ما جاء في آخره الياء والواو قد حفظن عليه ، وارثين له بما زيد عليهن من التاء من بعدهن ؛ وذلك كعفريّة ، وحذريّة ، وعفاريّة ، وقراسيّة ، وعلانية ، ورَفاهيّة ،

(١) كذا في شـ ، ب . وفى أ : « تجد » .

(٢) بالنصب بدل من الضمير المنصوب في تراها .

(٣) حفظن أى الواو والياء ، وجمع باعتبار أن أرادهما ، وقوله (عليه) أى على ما جاء في آخره الواو والياء .

(٤) الحذرية : الأرض الخشنة .

(٥) هو الضخم الشديد من الإبل .

وَبَلْهَنِيَّةٌ ، وَصُحْفِيَّةٌ ؛ وَكَذَلِكَ عَرَفُوهُ ، وَتَرَفُوهُ ، وَقَلَسُوهُ ، وَقَمَحَدُوهُ . فَأَمَّا رِبَاعٌ^(٣)
وَتَمَّانٍ وَشَنَاجٍ^(٤) فَإِنَّمَا احْتُمِلَ ذَلِكَ فِيهِ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْمَذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ فِي رِبَاعِيَّةٍ وَثَمَانِيَّةٍ
وَشَنَاجِيَّةٍ . وَأَيْضًا فَلَوْ زَادُوا الْوَاوَ طَرَفًا لَوَجِبَ قَلْبُهَا يَاءٌ ؛ أَلَا تَرَاهَا لَمْ تَحْذَفْ
التَّاءَ عَنْهَا فِي الْجَمْعِ قَلْبُوهَا يَاءٌ ؛ قَالَ :

* أَهْلُ الرِّبَاطِ الْبَيْضُ وَالْقَلَنْسِيُّ^(٥) *

وقال المجنون :

* وَبَيْضُ الْقَلَنْسِيِّ مِنْ رِجَالِ أَطَاوِلَ *

وقال :

* حَتَّى تَقْضَى عَرَفِي الدُّلَى^(٦) *

- ١٠ . وَأَيْضًا فَلَوْ زِيدَتْ هَذِهِ الْحُرُوفُ طَرَفًا لَلَدَّ بِهَا لَا تَنْتَقِضُ الْغَرَضُ مِنْ مَوْضِعٍ
آخَرَ . وَذَلِكَ أَنَّ الْوَقْفَ عَلَى حَرْفٍ اللَّيْنِ يَنْقُصُهُ وَيَسْتَهْلِكُ بَعْضُ مَدِّهِ ، وَلِذَلِكَ
احتاجوا لَهْنٍ إِلَى الْمَاءِ فِي الْوَقْفِ ؛ لِيَبِينَ بِهَا حَرْفُ الْمَدِّ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : وَازِيدَاهُ^(٧) ،
وَوَاغْلَامَهُمْ ، وَوَاغْلَامَ غَلَامِيهِ . وَهَذَا شَيْءٌ اعْتَرَضَ فَقَلْنَا فِيهِ ، وَأَمَّا هَذَا .

(١) هُوَ الْمَخْلُوقُ الرَّأْسُ . (٢) هِيَ الْهِنَةُ النَّاشِئَةُ فَوْقَ الْقَفَا . (٣) هُوَ الَّذِي
يَلْقَى الرِّبَاعِيَّةَ مِنَ الْأَسْنَانِ . (٤) هُوَ الْجَسِيمُ الطَّوِيلُ مِنَ الْإِبِلِ . (٥) صَدْرُهُ : ١٥

* لَا تَهْلُ حَتَّى تَلْحَقَ بَعْنَسَ *

وَعْنَسَ قَبِيلَةٌ مِنَ الْبَنِي . وَالرَّاجِزُ يَخَاطَبُ نَاقَتَهُ . يَقُولُ : لَا أَرْفُقُ بِكَ فِي السَّيْرِ حَتَّى تَلْحَقَ بِهَؤُلَاءِ الْقَوْمِ .
وَالرَّجَزُ فِي سَبْيِهِ ٢ / ٦٠ . وَيَقُولُ صَاحِبُ تَاجِ الْعُرُوسِ فِي نَاسِ : إِنَّهُ رَأَى هَذَا الرَّجَزَ فِي هَاشِمِ
الْجَهْرَةِ عَلَى هَذَا الرَّجُلِ :

٢٠ . لَا رَى حَتَّى تَلْحَقَ بِعَيْسَ أَوَّلُ الْمَاءِ الْبَيْضُ وَالْقَلَنْسِيُّ

(٦) كَذَا فِي شَيْءٍ ، ب . وَهـ . وَيُؤَافِقُ مَا فِي اللِّسَانِ فِي عَرَقٍ . وَقَدْ احْتَمَدَتْ فِي الضُّبْحِ عَلَيْهِ .
وَالْقَضُ : الْكُسْرُ ، أَيْ حَتَّى تَكْمُرَ . وَفِي أ : « نَقَصَ » . وَالشَّعَارُ فِي سَبْيِهِ ٢ / ٥٦ ، وَفِيهِ : « تَنْفَضَى »
بِالْفَاءِ ، وَالْفَضُ : الْكُسْرُ كَالْقَضِ ، وَيَقُولُ الْأَعْمَلُ فِي شَرْحِهِ : « أَيْ لَا تَزَالِي سَاقِيَةَ الْإِبِلِ حَتَّى تَكْمُرَ
عَرَاقِي الدَّلَاةِ » . (٧) ثَبَتَ فِي أ ، ب . وَسَقَطَ فِي غَيْرِهَا ، فَهِيَ : « قَوْلُكَ : وَوَاغْلَامَهُمْ » .

فإن قيل زيادة على ما مضى : إذا كان موضع زيادة الفعل قوله ؛ بما قدمته ،
وبدلالة اجتماع ثلاث زوائد فيه ، نحو استفعل ؛ وباب زيادة الاسم آخرًا بدلالة
اجتماع ثلاث زوائد فيه ؛ نحو عَنَظِيَّانَ ، وَخَنَذيانَ ، وَخَنَزَوَانِ ، وَعَنُفَوَانِ ، فما بالهم
جعلوا الميم — وهى من زوائد الأسماء — مخصوصا بها أولُ المثال ؛ نحو عَمَلٌ ،
ومفعول ، ومفعَل ، ومُفَعِّل ، وذلك الباب على طوله ؟ .

قيل : لمَّا جاءت لمعنى ضارعتْ بذلك حروف المضارعة فُقدت ، وجعل ذلك
عَوَضًا من غلبة زيادة الفعل على أول الجزء ؛ كما جعل قلب الياء واوا فى التَقَوَى والتَقَوَى
عَوَضًا من كثرة دخول الواو على الياء . وعلى الجملة فالاسم أحمل للزيادة فى آخره من الفعل ،
وذلك لقوة الاسم وخِفَتُهُ ، فاحتمَلَتْ تَحَبُّبَ الزيادة من آخره . والفعل — لضعفه وثِقَله —
لا يتحمل بما يتحمل به الاسم من ذلك لقوته . ويدلُّك على ثِقَلِ الزيادة فى آخر
الكلمة أنك لا تجد فى ذوات الخمسة ما زيد فيه من آخره إِلَّا الألف لحَقَّتْهَا ؛ وذلك
قَبَعَتْرَى ، وَضَبَّةَطَرَى ، وإِنَّمَا ذلك لطول ذوات الخمسة ، فلا يُنتهى إلى آخرها
إلا وقد مُلَّتْ إطولها . فلم يَجْعَلُوا على آخرها تَمَادِيَةً وتَحِيلَةً الزيادة عليه . فإنما
زيادتها فى حَشَوَهَا ؛ نحو عَضْرَفُوْطٍ ، وَقَرَطْبُوْسٍ ، وَيَسْتَعُوْرٍ ، وَصَهْصَلِيْقٍ ،
وجَعْفَلِيْقٍ ، وَعَنْدَلِيْبٍ ، وَحَنْبَرِيْتٍ . وذلك أَنَّهُمْ لَمَّا أَرَادُوا أَلَّا يُحْلُوْا ذَوَاتِ الْخَمْسَةِ

(١) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « عَنَظِيَّان » ، وهما البذى . الفحاش .

(٢) هو الكثير الشر . (٣) هو الكبير . (٤) كذا فى ج . وفى أ ، ب ، ش :

« زِيدَتْ » . (٥) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « عليه » . (٦) هو الجمل الضخم .

(٧) هو الأحق . (٨) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « تنتهى » . (٩) هودرية

بيضاء باعثة تشبه بها أصابع الجوارى . (١٠) القرطوس — بفتح القاف — الداهية ،

وبكسرهما الناقة العظيمة الشديدة . (١١) هو شجر تصنع منه المساويك ، وقيل هو موضع .

(١٢) هى المعجوز الصغابة . (١٣) هى العظيمة من النساء . (١٤) يقال ماء

حَنْبَرِيْت : خالص .

من الزيادة، كما لم يخلوا منها الأصليون اللذين قبلها حشواً بالزيادة تقديمها ؛ كراهية أن يُنتهى إلى آخر الكلمة على طولها، ثم يتجشّموا حينئذٍ زيادة هناك فيثقل أمرها، ويتشنع^(١) عليهم تحملها .

- فقد رأيت — بما أوردناه — غلبة المعنى للفظ، وكون اللفظ خادماً له، مُشيداً^(٢) به، وأنه إنما جرى به له، ومن أجله . وأما غير هذه الطريق : من الحمل على المعنى وترك اللفظ — كتذكير المؤنث، وتأنيث المذكر، وإضمار الفاعل لدلالة المعنى عليه، وإضمار المصدر لدلالة الفعل عليه، وحذف الحروف، والأجزاء التوأم، والجمل، وغير ذلك حملاً عليه وتصوراً له، وغير ذلك مما يطول ذكره، ويميل أيسره — فأمر مستقر، ومذهب غير مستنكر .

١٠ باب في أن العرب قد أرادت من العِلل والأغراض ما نسبناه إليها، وحملناه عليها

- أعلم أن هذا موضع في تثبيته وتمكينه منفعة ظاهرة، وللنفس به مُسكّة وعِصْمة ؛ لأن فيه تصحيح ما ندعيه على العرب : من أنها أرادت كذا الكذا، وفعلت كذا لكذا . وهو أحرز لها، وأجمل بها، وأدلّ على الحكمة المنسوبة إليها، من أن تكون^(٣) تكلفت ما تكلفته : من استمرارها على وتيرة واحدة، وتقرّرها منهاجاً واحداً، تراعيه

(١) كذا في ش : ب وفي أ : « يتشنع » ولم أفق على التشنع في دراوين اللغة . واستعمل المؤلف التشنع متعدّياً في ص ٢٠٨ من هذا السفر . و « يتشنع » : يقبح، يقال : تشنع القوم : قبح أمرهم باختلافهم واضطرابهم . (٢) يقال : أشاد بالشئ : رفع صوته به ونوّه به . وضبط « مشيداً » في أ بفتح الميم . والوجه ما أثبت . (٣) كذا في ش ، ب . وسقط في أ لفظ « أنه » . (٤) الذي يبدو أن « من » هذه ليست داخلة على المفضل عليه ، فليست متعلقة بأدل ، وإنما هي للتعليل متعلقة بقوله : « المنسوبة » .

ونلاحظه ، وتحمّل لذلك مشاقه وكلفه ، وتعتذر من تقصير إن جرى وقتنا منها في شيء منه .

وليس يجوز أن يكون ذلك كله في كل لغة لهم ، وعند كل قوم منهم ،^(١) حتى لا يختلف ولا ينتقض ، ولا يتهاجر ، على كثرتهم ، وسعة بلادهم ، وطول عهد زمان هذه اللغة لهم ، وتصرفها على ألسنتهم ، اتفاقا^(٢) وقع ، حتى لم يختلف فيه اثنان ، ولا تنازعه فريقان ، إلا وهم له مريدون ، وبسياقه^(٣) على أوضاعهم فيه معنيون ؛ ألا ترى إلى أطراد رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، والجزم بحروف الجز ، والنصب بحروفه ، والجزم بحروفه ، وغير ذلك من حديث التنثية والجمع ، والإضافة والنسب ، والتحقيق ، وما يطول شرحه ؛ فهل يحسن بذى لب أن يعتقد أن هذا كله اتفاق وقع ، وتوارد اتجه !

فإن قلت ؛ (فما تنكر)^(٥) أن يكون ذلك شيئا طبعوا عليه ، وأجيئوا إليه ، من غير اعتقاد منهم لعلله ، ولا لتقصيد من القصد التي تنسبها إليهم في قوانينه وأغراضه ، بل لأن آخرا منهم حذا على ما نهج الأول فقال به ، وقام الأول للثاني في كونه إماما له فيه مقام من هدى الأول إليه ، وبعثه عليه ، ملكا كان أو خاطرا ؟

قيل : لن يخلو ذلك أن يكون خبرا رويوا به ، أو تيقظا نهبوا على وجه الحكمة فيه . فإن كان وحيا أو ما يجري مجراه فهو أنبه له ، وأذهب في شرف الحال

(١) ثبت هذا الحرف في أ ، ب . وسقط في ش .

(٢) ثبت هذا الحرف في أ ، وسقط في ش ، ب .

(٣) هو خبر « يكون » في قوله : « وليس يجوز أن يكون ... »

(٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : « لسياقه »

(٥) كذا في أ . وفي ش ، ب « ما تنكر » .

(٦) كذا في أ . وفي ش ، ب « لعله » .

به ؛ لأن الله سبحانه إنما هداهم لذلك ووقفهم عليه ؛ لأن في طباعهم قبولاً له ، وانطواء على صحة الوضع فيه ؛ لأنهم مع ما قدمناه من ذكر كونهم عليه في أول الكتاب من لطف الحس وصفائه ، ونصاعة جوهر الفكر ونقائه ؛ لم يؤثروا هذه اللغة الشريفة ، المنقادة الكريمة ، إلّا ونفوسهم قابلة لها ، مُحسّنة لقوة الصنعة فيها ، معترفة ^(١) بقدر النعمة عليهم بما وهب لهم منها ؛ ألا ترى إلى قول أبي مهدية :

يقولون لي : شنيذ ، ولست مشنيذاً طوّال الليالي ما أقام ثبير ^(٢)
ولا قائلًا : زوداً ليعجل صاحبي وبستان في صدرى على كبير ^(٣)
ولا تاركا لحني لأحسن لحنهم ولو دار صرف الدهر حيث يدور ^(٤)

وحدثني المتنبي شاعرنا — وما عرفته إلا صادقاً — قال : كنت عند منصرف

- ١٠ من مصر في جماعة من العرب ، وأحدهم يتحدث . فذكر في كلامه فلاة واسعة ، فقال : يحير فيها الطرف ، قال : وأحرمنهم ^(٥) بلفظه سرّاً من الجماعة بينه وبينه ، فيقول له : يحار يحار . أفلا ترى إلى هداية بعضهم لبعض ، وتنبيهه إياه على الصواب .

وقال عمار الكلبي ^(٦) — وقد عيب عليه بيت من شعره ؛ فامتعض لذلك — :

ماذا لقينا من المستعربين ومن قياس نحوهم هذا الذي ابتدعوا ^(٧)

- ١٥ (١) كذا في أ ، ج . وفي غيرها : « بقدم » . (٢) في المصنف للجواليقي ص ٩ نسبت له لأبي المهدي ، وكذا هو في مجالس ابن حنابلة ونصه : « كان أبو مهدي هذا — وهو من باهلة — يضرب حنكه يمينا وشمالا ... » وكذا هو « أبو مهدي » في ذيل الأمال ٣٩٠ وفي السمط ٢١ أن الصواب : « أبو مهدي » كما في فهرست ابن النديم ٤٩ والمرزباني ١٨٥ . وهو صاحب قصة في اللسان (خسا) باسم أبي مهدي . (٣) شنيذ أي قل : شون بوز ، وهي عبارة فارسية معناها كيف ؟ يعنون الاستفهام ؛ انظر التقريب لأصول التعريب للشايخ طاهر الجزائري ص ٧٩ وقوله ... (ما أقام ثبير) في ابن حنابلة : « أو يزول ثبير » . (٤) يقال : زود بالفارسية أي عجل . وبستان — بكسر الباء كما في المرجع السابق — أي خذ . وقوله : « ليعجل » في ابن حنابلة : « لأعجل » . (٥) ثبتت الوارد في أ ، وسقطت في ب ، (٦) هذا الشعر في معجم الأدباء في ترجمة ابن جني ١٢/١٠٣ ، وفيه : « عمرو » بدل « عمار » (٧) « نحوهم » كذا في أ ، ج . وفي ش ، ب : « شعرهم » .

إن قلت قافية يكرًا يكون بها بيت خلاف الذى قاسوه أو ذرعوا
قالوا لحنّت ، وهذا ليس منتصبًا وذلك خَفَضَ ، وهذا ليس يرتفع
وحزّضوا بين عبد الله من حُحِقَ وبين زيد فطال الضرب والوجع
كم بين قوم قد احتالوا لمنطقيهم وبين قوم على إعرابهم طبعوا
ما كلّ قولى مشروحا لكم ، فخذوا ما تعرفون ، وما لم تعرفوا فدعوا
لأن أَرْضَى أرض لا تُسَبُّ بها نَارُ الْجُوسِ ولا تُبْنَى بها البيع

والخبر المشهور فى هذا للتأبغة وقد عيب عليه قوله فى الدالية المجرورة :

* وبذلك خبرنا الغراب الأسود *

فلما لم يفهمه أتى بمغنية فغتنه :

من آل ميسة رائح أو مغتيد عجلائن ذا زادٍ وغير مزودٍ
ومدّت الوصل وأشبعته ، ثم قالت :

* وبذلك خبرنا الغراب الأسود *

ومطلت واو الوصل ، فلما أحسّه عرفه واعتذر منه وغيره — فيما يقال —
إلى قوله :

* وبذلك تنعاب الغراب الأسود *

وقال ؛ دخلت يثرب وفى شعري صنعة ، ثم خرجت منها وأنا أشعر العرب .
كذا الرواية . وأما أبو الحسن فكان يرى ويعتقد أن العرب لا تستنكر الإقواء .
ويقول : قلت قصيدة إلا وفيها الإقواء . ويعتدل لذلك بأن يقول : إن كل بيت
منها شعر قائم برأسه . وهذا الاعتلال منه يُضعف ويقبح للتضمين فى الشعر .
وأنشدنا أبو عبد الله الشجرى يوما لنفسه شعرا مرفوعا ، وهو قوله :

نظرت بسنجار كنظرة ذى هوى رأى وطننا فانهل بالماء غالبة

لأونس من أبناء سعيد طعائنا ^(١) يزق الذي من نحوهن مناسبة
يقول فيها يصف البعير :

فقامت إليه خذلة الساق أعلقت ^(٢) به منه مسموما دؤينة حاجيه

فقلت : يا أبا عبد الله : أقول (دؤينة حاجيه) مع قولك (مناسبه)
و (أشائبه) ! فلم يفهم ما أردت ، فقال : فكيف أصنع ؟ أليس ههنا تضع الحرير ^(٣)
على القرمة ، على الحرفة ؟ وأوما إلى أنفه ، فقلت : صدقت ، غير أنك قلت ^(٤)
(أشائبه) و (غالبه) فلم يفهم ، وأعاد اعتذاره الأول . فلما طال هذا قلت له :
أيحسن أن يقول الشاعر : ^(٥)

أذنتنا بينها أسماء ربّنا ويميل منه الشواء

ومطلت الصوت ومكنته ، ثم يقول مع ذلك :

* ملك المنذر بن ماء السماء ^(٦) *

(١) « لأونس » أى لأبصر ، يقال : آنس الشيء : أبصره .

(٢) « خذلة الساق » : ممثلتها ، وكأنه يريد بالمسموم الخطام تشده في أنفه ، يقال : سمه : شده .

و « دؤينة » تصغير دون ، والمعروف في تصغيره دوين ، وانظر الكتاب ١٣٨/٢ ، وقد استرعى هذا
نظر ابن سيده وقال : « فلا أدري ما الذى صغره هذا الشاعر ؟ » وانظر اللسان (دون) . وكأنه حل
« دون » على « راء وقدام » في تصغيرهما بالناء نظرا الى الذهاب بهما مذهب الجهة .

(٣) كذا في أ . وفى ش ، ب ، ج : « كيف » .

(٤) كذا في أ ، ب ، ج . وفى ش : « الحرير » وهو تحريف . والحرير : سير من جلد

مضفور ، يلوى عليه وتر ، ويجعل على أنف البعير لئله . وانظر المنصف ٧١٢ نسخة التيمورية .

(٥) القرمة — بفتح القاف وكسرهما — من سمات الإبل تكون فوق الأنف .

(٦) الحرفة — بفتح الحيم وكسرهما — من سمات الإبل أيضا تكون دون الأنف .

(٧) هو الحارث بن حلة البشكري . والبيت مطلق معلقته .

(٨) هو من الحلقة السابقة . وصدره :

* فلنكا بذلك الناص حتى *

فأحس حينئذ، وقال : أهذا ! أين هذا من ذاك ! إن هذا طويل، وذلك قصير .
فاستروح إلى قصر الحركة في (حاجبه) وأنها أقل من الحرف في (أسماء) و (السماء) .
وسألته يوما فقلت له : كيف تجمع (دُكَّانًا)؟ فقال : دكا كين، قلت : فسرحانًا؟
قال : سراحين، قلت : ففُرقطانا^(١)؟ قال : قرأطين، قلت : فعثمان؟ قال : عثمانون .
فقلت له : هَلَّا قلت أيضا عثمانين؟ قال : أَيْش عثمانين ! أ رأيت إنسانا يتكلم بما
ليس من لغته، والله لا أقولها أبدًا^(٢) .

والمروى عنهم في شغفهم بلغتهم وتعظيمهم لها واعتقادهم أجمل الجميل فيها
أكثر من أن يُورد أو جزء من أجزاء كثيرة منه .^(٣)

فإن قلت : فإن العجم أيضا بلغتهم مشغوفون، ولها مؤثرون، ولأن يدخلها
شئ من العربي كارهون؛ ألا ترى أنهم إذا أورد الشاعر منهم شعرا فيه ألفاظ
من العربي عيب به، وطعن لأجل ذلك عليه . فقد تساوت حال اللغتين في ذلك .
فأية فضيلة للعربية على العجمية ؟^(٤)

قيل : لو أحسيت العجم بلطف صناعة العرب في هذه اللغة، وما فيها من
الغموض والزفة والدقة لاعتذرت من اعترافها بلغتها، فضلا عن التقديم لها،
والتنويه منها .

فإن قيل : لا، بل لو عرفت العرب مذاهب العجم في حسن لغتها، وسداد
تصرفها، وعذوبة طرائقها لم تبء بلغتها، ولا رفعت من رؤوسها باستحسانها
وتقديمها .

(١) هو ما يكون تحت السرج . وفي ج : « فقرطاسا؟ قال : قراطيس » .

(٢) انظر هذه القصة مع أخريات عن هذا الأعرجي في معجم الأدباء في ترجمة ابن جني ١٠٨/١٢ .

(٣) كذا في ش، ب . وفي أ : « شغفهم » والشغف والشغف واحد .

(٤) كذا في أ . وفي ش، ب : « عليه » .

(٥) من بأي يباى — كسى يسمى — بأوا، وبأيا : نخر . وفي و : « تعبا » .

قيل : قد اعتبرنا ما تقوله ، فوجدنا الأمر فيه بضده . وذلك أنا نسأل علماء العربية من أصله عجمي وقد تدرب بلغته قبل استعراجه ، عن حال اللغتين ، فلا يجمع بينهما ، بل لا يكاد يقبل السؤال عن ذلك ؛ لبعده في نفسه ، وتقدم لطف العربية في رأيه وحسه . سألت غير مرة أبا علي — رضى الله عنه — عن ذلك ، فكان جوابه عنه نحو مما حكيت .

فإن قلت : ما تنكر أن يكون ذلك ، لأنه كان عالما بالعربية ، ولم يكن عالما باللغة العجمية ، ولعلّه لو كان عالما بها لأجاب بغير ما أجاب به . قيل : نحن قد قطعنا بيقين ، وأنت إنما عارضت بشك ، ولعلّ هذا ليس قطعاً كقطعنا ، ولا يقيناً كيقيننا . وأيضاً فإن العجم العلماء بلغة العرب وإن لم يكونوا علماء بلغة العجم فإن قواهم في العربية تؤيد معرفتهم بالعجمية ، وتؤنسهم بها ، وتزيد في تنبيههم على أحوالها ؛ لاشتراك العلوم اللغوية واشتباكها وتزاميها إلى الغاية الجامعة لمعانيها . ولم نر أحداً من أسيادنا فيها — كأبي حاتم^(١) ، وبندار^(٢) ، وأبي علي^(٣) ، وفلان ، وفلان — يسوون بينهما ولا يقربون بين حالهما . وكانت هذا موضع ليس للخلاف فيه مجال ؛ لوضوحه عند الكافة . وإنما أوردنا منه هذا القدر احتياطاً به ، واستظهاراً على مورد له عسى أن يورده .

فإن قلت : زعمت أن العرب تجتمع على اغتها فلا تختلف فيها ، وقد نراها ظاهرة الخلاف ؛ ألا ترى إلى الخلاف في (ما) المجازية ، والتميمية ، وإلى الحكاية في الاستفهام

(١) كذا في أ . وفي ش ، ب ذكر هذه العبارة بعد « أحدا » .

(٢) هو سهل بن محمد السجستاني البصري ، أسناده المبرد . مات سنة ٢٥٥ هـ وانظر البقية .

(٣) هو ابن عبد الحميد الكرخي . وانظر البقية ، وفهرست ابن النديم ١٢٣ .

عن الأعلام في المجازية ، وترك ذلك في التيمية ، إلى غير ذلك ، قيل : هذا القدر^(١)
من الخلاف لقلته ونزاريته ، محتقر غير محتفل به ، ولا مبيع عليه^(٢) ، وإنما هو في شيء
من الفروع يسير . فأما الأصول وما عليه العادة والجمهور ، فلا خلاف فيه ،
ولا مذهب للطاعن به . وأيضا فإن أهل كل واحدة من اللغتين عدد كثير ، وخلق
(من الله) عظيم^(٣) ، وكل واحد منهم محافظ على لغته ، لا يخالف شيئا منها ولا يوجد
عنده تعاد فيها . فهل ذلك إلا لأنهم يحتاطون ، ويقناسون ، ولا يفتطون ،
ولا يخلطون . ومع هذا فليس شيء مما يختلفون فيه — على قلته وخفته — إلا له من
القياس وجه يؤخذ به . ولو كانت هذه اللغة حشوا ميلا^(٤) ، وحشوا ميلا^(٥) ، لكثير
خلافها ، وتعدت أوصافها : فجاء عنهم جر الفاعل ، ورفع المضاف إليه والمفعول
به ، والجزم بحروف النصب ، والنصب بحروف الجزم ؛ بل جاء عنهم الكلام سدى
غير محصل ، وغفلا من الإعراب ، ولاستغنى بإرساله وإهماله عن إقامة إعرابه ،
والكلف الظاهرة بالمحاماة على طرد أحكامه .

هذا كله وما أكتفى عنه من مثله — تحاميا للإطالة به — إن كانت هذه اللغة
شيئا خوطبوا به^(٦) ، وأخذوا باستعماله . وإن كانت شيئا اصطلاحوا عليه ، وترافدوا^(٧)

(١) فإذا قال قائل : رأيت عليا فاهل المجاز يقولون : من عليا ؟ بالحكاية ، وبنو تميم يقولون :
من علي ؟ ولا يحكون . وانظر الكتاب ٤٠٣/١ ، وشرح الرضى على الكافية ٦٣/٢ .

(٢) كذا في ش ، ب ، ح ، وفي أ : « والخلاف » . (٣) هو من قولهم : ما عاج
بالشيء : ما اكترت به ، وقد ضمنه معنى الحرص فعذاه (بعل) . (٤) كذا في الأصول : أى خلق
ناشئ من فعل الله وإيجاده ، وقد يكون الأصل : « من خلق الله » . (٥) الحشو : الرذال والردى ،
ووصفه بالمسكيل أنه ليس مما يدق ويتنافس فيه فيوزن كالذهب . (٦) أراد به ما يحنى ويثار كالتراب
والرمل . وهو هكذا في أ ، ب ، ش . وفي ح : « حنيا » وهو بمعنى حثوا ، فالسادة وارية وياثية .
و « مهيل » أى ينال وينصب عند سقوطه بلا مقدار ولا ضبط . (٧) يريد بذلك أنها توقيعية .
(٨) كذا في أ ، ب ، وفي ش : « ترادفوا » وفي ج : « توافروا » .

بخواطرهم ومواد حُكِّهم على عمله وترتيبه ، وقسمة أنحائه ، وتقديمهم أصوله ، وإتباعهم إياها فروعَه — وكذا ينبغي أن يُعْتَد ذلك منهم ؛ لِما نذكره آنفاً — فهو مَفْخَرٌ لهم ، ومَعْلَمٌ من معالم السَّداد ، دَلٌّ على فضيلتهم .

والذى يدلُّ على أنهم قد أحسُّوا ما أحسَّسنا ، وأرادوا [وقصدوا]^(١) ما نسبنا إليهم إرادته وقصدَه شيئان : أحدهما حاضر معنا ، والآخر غائب عنا ، إلا أنه مع أدنى تأمل في حكم الحاضر معنا .

فالعائب ما كانت الجماعة من علمائنا تشاهده من أحوال العرب (ووجوهها)^(٢) ، وتُضطرُّ إلى معرفته من أغراضها وقُصودها : من استخفافها شيئاً أو استثقاله ، وتقبُّله أو إنكاره ، والأُنس به أو الاستيحاش منه ، والرضا به ، أو التعجُّب من قائله ، وغير ذلك من الأحوال الشاهدة بالقُصود ، بل الخالفة على ما في النفوس ؛ ألا ترى إلى قوله^(٣) :

تقول - وصكَّت وجهها يمينها - أبعلِّي هذا بالرحى المتقاعس !^(٤)

فلو قال حاكياً عنها : أبعلِّي هذا بالرحى المتقاعس - من غير أن يذكر صكَّ الوجه - لأعلمنا بذلك أنها كانت متعجِّبة منكِّرة ، لكنَّه لمَّا حكى الحال فقال : (وصكَّت وجهها) عُلِمَ بذلك قوَّة إنكارها ، وتماظُم الصورة لها . هذا مع أنك سابع لحكاية الحال ، غيرُ مشاهد لها ، ولو شاهدتها لكنت بها أعرف ، ولِعَظَم الحال في نفْس تلك

(١) زيادة في ش ، ب ، س ، دخلت منها أ .

(٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « في وجوهها » .

(٣) هو نعيم بن الحارث بن يزيد السعدي . انظر اللسان في ردع ، وشرح المرسني للكامل ١٤٢/١

(٤) من أبيات أوردها في الكامل (الموضع السابق) . كان الشاعر قد عقد له النكاح على امرأة ولم يدخل بها بعد ، فزرت به في نسوة وهو يطحن بالرحى لضيف زلوا به ، فقالت : أبعلِّي هذا ! تعجبا واحتقارا له ، فقال الأبيات . والمتقاعس : الذي يخرج صدره ويدخل ظهره ، وذلك شكل من يطحن بالرحى .

المرأة أبين ، وقد قيل (ليس المخبر كالمعاني)^(١) ولو لم ينقل إلينا هذا الشاعر حال هذه المرأة بقوله : وصكت وجهها ، لم نعرف به حقيقة تعاظم الأمر لها . وليست كل حكاية تُروى لنا ، ولا كل خبر يُنقل إلينا يُشفع به شرح الأحوال التابعة له ، المقترنة — كانت — به . نعم ولو نقلت إلينا لم نُفد بسماها ما كنا نفيده لو حضرناها . وكذلك قول الآخر :

* قلنا لها قفى لنا قالت قاف^(٢) *

لو نقل إلينا هذا الشاعر شيئاً آخر من جملة الحال فقال مع قوله « قالت قاف » : (وأمسكت بزمام بعيرها) ، أو (عاجته علينا) لكان أبين لما كانوا عليه ، وأدل على أنها أرادت : وقفت ، أو توقفت ، دون أن يُظن أنها أرادت : قفى لنا !^(٣) أى يقول لى : قفى لنا ! متعجبة منه . وهو إذا شاهدها وقد وقفت علم أن قولها (قاف) إجابة له ، لا رد لقوله وتعجب منه فى قوله « قفى لنا » .

وبعد فالجمايون والجماميون ، والساسة ، والوقادون ، ومن يليهم ويُعتد منهم ، يستوضحون من مشاهدة الأحوال ما لا يحصّله أبو عمرو من شعر الفرزدق إذا أُخبر به عنه ، ولم يحضره يُشده . أو لا تعلم أن الانسان إذا عناء أمر فأراد أن يخاطب به صاحبه ، ويُعِمّ تصويره له فى نفسه استعطفه ليقبل عليه ، فيقول له :

(١) كذا فى الأصول ما عدا ، فقها : « ليس المخبر كالمعاني » ويضبط ما ها (المخبر) على صيغة اسم المفعول ، فإن أريد به الذى يلقى إليه الخبر ضبط (المعاني) بكسر الياء على صيغة اسم الفاعل ، وإن أريد به (المخبر) النبأ يخبر به ضبط (المعاني) بفتح الياء على صيغة اسم المفعول .
(٢) كذا فى ١٠ . وفى ش ، ب : * قلت لها قفى قالت : قاف *

وانظر فى الرجز ص ٣٠ من هذا السفر .

(٣) كذا فى ش ، ب . وفى ١ « علت » .

(٤) يريد ساسة الدواب القائمين عليها ، والخادمين لها .

يا فلان، أين أنت، أرني وجهك، أقبل على أحدك، أما أنت حاضر ياهناه .
 فإذا أقبل عليه، وأصغى إليه، اندفع يحذثه أو يأمره أو ينهأ، أو نحو ذلك .
 فلو كان استماع الأذن مغنيا عن مقابلة العين، مجزئا عنه لما تكلف القائل،
 ولا كلف صاحبه الإقبال عليه، والإصغاء إليه . وعلى ذلك قال :

آل عين تبدي الذي في نفس صاحبها من العداوة أو ود إذا كانا^(٢)
 وقال الهذلي^(٣) :

رفسوني وقالوا : يا خويلد لا ترع فقلت — وأنكرت الوجوه — : هم هم^(٤)

أفلا ترى إلى اعتباره بمشاهدة الوجوه، وجميلها دليلا على ما في النفوس .
 وعلى ذلك قالوا : « رب إشارة أبلغ من عبارة » وحكاية الكتاب^(٥) من هذا الحديث،
 وهي قوله : (ألا تا) و (بلى فا) . وقال لي بعض مشايخنا رحمه الله : أنا لا أحسن
 أن أكلم إنسانا في الظلمة .

(١) كذا في أ، ب . وفي ش : « تكلف » .

(٢) كذا في أ : « ود » — بالجر — وفي ش، ب، ج : « ودًا » . والبيت في بيان
 الجاحظ بمحقق الأستاذ هارون ٧٩/١ . وقوله :

والعين تنطق، والأفواه صامتة حتى ترى من ضمير القلب تبيانا

١٥

(٣) هو أبو نراش خو بلد بن مرة، أدرك الإسلام شيخا كبيرا، ووفد على عمر وقد أسلم، ومات
 في خلافته كما في الإصابة رقم ٢٣٤١، وانظر الأغاني ٥٤/٢١ طبعة ليدن، والخزامة ١/٢١١ .
 وانظر شعر الهذليين ١٢٤ من القسم الثاني طبعة دار الكتب المصرية .

(٤) « رفوني » : سكتوني، وقالوا : لا بأس عليك . وقوله : « هم هم » أي هم الذين أخاف .

٢٠ وانظر اللسان في رفا ورفو . وهو مطلع قصيدة في المرجع السابق . كان الشاعر وقع في قسوم من أعدائه
 فأظهروا له الملاينة حتى يتمكنوا منه، ولكنه عرف منهم الشر على الرغم مما أبدوه قفر منهم . وانظر
 أيضا معاني ابن قتيبة ٩٠٢

(٥) انظر ص ٣٠ من هذا الجزء .

ولهذا الموضع نفسه ما توقف أبو بكر عن كثير مما أسرع إليه أبو إسحاق من ارتكاب طريق الاشتقاق ، واحتج أبو بكر عليه بأنه لا يؤمن أن تكون هذه الألفاظ المنقولة إلينا قد كانت لها أسباب لم نشاهدها ، ولم ندر ما حديثها ، ومثل له بقولهم (رفع عقيرته) إذا رفع صوته . قال له أبو بكر : فلو ذهبنا نستق لقولهم (ع ق ر) من معنى الصوت لبعد الأمر جدًّا ، وإنما هو أن رجلاً قُطعت إحدى رجله فرفعه ووضعها على الأخرى ، ثم نادى وصرخ بأعلى صوته ، فقال الناس : رفع عقيرته ، أى رجله المعقورة . قال أبو بكر : فقال أبو إسحاق : لست أدفع هذا . ولذلك قال سيبويه في نحو من هذا : أولأن الأول وصل إليه علم لم يصل إلى الآخر ، يعنى ما نحن عليه من مشاهدة الأحوال والأوائل .

فليت شعري إذا شاهد أبو عمرو وابن أبي إسحاق ، ويونس ، وعيسى بن عمر ، والخليل ، وسيبويه ، وأبو الحسن ، وأبو زيد ، وخلف الأحمر ، والأصمعي ، ومن في الطبقة والوقت من علماء البلدين ، وجوه العرب فيما تتعاطاه من كلامها ، وتقصد له من أغراضها ، ألا تستفيد بتلك المشاهدة وذلك الحضور ما لا تؤديه الحكايات ، ولا تضبطه الروايات ، فتضطر إلى قصود العرب ، وغوامض ما في أنفسها ، حتى لو حلف منهم حالف على غرض دلته عليه إشارة ، لا عبارة ، لكان عند نفسه وعند جميع من يحضر حاله صادقاً فيه ، غير متهم الرأي والنحيزة والعقل . فهذا حديث ما غاب عنا فلم ينقل إلينا ، وكأنه حاضر معنا ، متناج لنا .

(١) انظر ص ٦٦ من هذا الجزء .

(٢) كذا أثبتناه . وفي أ ، ب ، ج : « يتعاطاه » وفي ش : « نتعاطاه » .

(٣) كذا في ش ، ب . أى ألا تستفيد تلك الطبقة أو جماعة علماء البلدين . وفي أ : « ألا يستفيد »

أى من في الطبقة والوقت .

(٤) كذا في أ وفي غيرها : « مباح » .

وأما ما رُوي لنا فكثير . منه ما حكى الأصمعيّ عن أبي عمرو قال : سمعت رجلاً من اليمن يقول : فلان لَعُوبٌ ، جاءته كتابي فاحتقرها . فقلت له : أنتقول جاءته كتابي ! قال : نعم أليس بصحيفة . أفترأى تريد من أبي عمرو وطبقته وقد نظروا ، وتدرّبوا ، وقاسوا ، وتصرفوا أن يسمعوأ أعرابياً جافياً غفلاً ، يعالّ هذا الموضوع بهذه العلة ، ويحتجّ لتأنيث المذكر بما ذكره ، فلا (يحتاجواهم) ^(١) لمثله ، ولا يسلكوا فيه طريقته ، فيقولوا : فعلوا كذا لكذا ، وصنعوا كذا لكذا ، وقد شرع لهم العربيّ ذلك ، ووقفهم على سميته وأمه .

وحدثنا أبو عليّ عن أبي بكر عن أبي العباس أنه قال : سمعت عُمارَةَ بنَ عَقِيلِ ابنِ بِلّالِ بنِ جَرِيرٍ يقرأ «ولا الليلُ سابقُ النهارِ» فقلت له ما تريد؟ قال: أردتُ : سابقُ النهارِ . فقلت له : فهلّا قلته ؟ فقال : لو قلّته لكان أوزن . ففي هذه الحكاية لنا ثلاثة أغراضٍ مستنبطة منها : أحدها تصحيح قولنا : إن أصل كذا كذا ، والآخروقلنا : إنها فعلتْ كذا لكذا ؛ ألا تراه إنما طلب الحقة ، يدلّ عليه قوله : لكان أوزن : أي أنقلّ في النفس وأقوى ، من قولهم : هذا درهم وازن : أي ثقيل له وزن . والثالث أنها قد تنطق بالشئ غيره في أنفسها أقوى منه ؛ لإيثارها التخفيف .

وقال سيبويه حدثنا من يثق به أن بعض العرب قيل له أما بمكان كذا وكذا وَجَدْتُ؟ فقال : بلى وَجَادًا ، أي أعرفُ بها وَجَادًا ، وقال أيضاً : وسمعنا بعضهم

(١) في ح : « يحتاجهم » ولم يعرف في (احتاج) التعمد . (٢) سألنا هذه القصة في ص ١٢٥ من هذا السفر . (٣) أي العرب . (٤) كذا في أ ، ح ، وفي غيرها : «نفسها» . (٥) انظر الكتاب ١/ ١٢٩ (٦) هو موضع يمسك الماء ؛ كما فسر سيبويه . (٧) كذا في ش ، ب . وفي أ ، ج : « فاعرف » . وهذا الأخير هو الموافق لنسخة الكتاب المطبوعة . (٨) في الكتاب أن هذا مثل من أمثالهم ، وقد أوردته على هذا الوجه ؛ وأسلف قيل هذا أن هذه جمح سمعت من العرب وعن يوثق به يزعم أنه سمعها عن العرب . وترى من هذا أن ابن جنى اعتمد في نقل ما في الكتاب على المعنى .

يدعو على غَنَمَ رَجُلٍ ، فقال : اللهم ضَبْعًا وَذُبَا ، فقلنا : له ما أردت ؟ فقال :
أردتُ : اللهم اجمع فيها ضَبْعًا وَذُبَا ، كلَّهم يفسر ما ينوى .

فهذا تصرّح منهم بما ندّعيه عليهم ، وننسبُه إليهم .

وسألت الشجرى^(٢) يوما فقلت : يا أبا عبد الله ، كيف تقول ضربت أخاك ؟
فقال : كذاك . فقلت : أفنقول : ضربت أخوك ؟ فقال : لا أقول : أخوك أبدا .
قلت : فكيف تقول ضربني أخوك ؟ فقال : كذاك . فقلت : ألسنت زعمت
أنك لا تقول : أخوك أبدا ؟ فقال أيش ذا ! اختلفت جهتها الكلام . فهل هذا
في معناه إلا كقولنا نحن : صار المفعول فاعلا ، وإن لم يكن بهذا اللفظ البتة فإنه
هو لا محالة .

ومن ذلك ما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أن قوما من العرب أتوه ،
فقال لهم : مَنْ أَتَم ؟ فقالوا : نحن بنو غَيَّان ، فقال : بل أَتَم بنو رَشْدان . فهل
هذا إلا كقول أهل الصناعة : إن الألف والنون زائدتان ، وإن كان — عليه
السلام — لم يتفوه بذلك ، غير أن اشتقاقه إياه من النى^(٣) بمنزلة قولنا نحن : إن الألف

(١) في الكتاب : « وإذا سألتهم ما يعمدون قالوا اللهم اجمع أو اجعل فيها ضبعا وذبا » .
وترى من هذا أن ابن جني لم يكن أمامه الكتاب إذ يقل هذا ، وإنما ينقل من حقه ، أو أن
الكتاب منه عدة نسخ مختلفة . (٢) سبق له في ص ٧٦ نسبة هذه القصة إلى أبي عبد الله محمد
ابن العساف العقيلي . فهل هما واحد ؟ أم تكررت القصة معهما ؟ (٣) هؤلاء حتى من جهينة ،
منهم بسبس بن عمرو ، وكعب بن حمار ممن شهدوا بدرًا ، وفي الإصابة في ترجمة بسبس بن عمرو —
وهو بسبس — إذ ساق نسبه ترى في آبائه رشدان ، وهو غيان هذا . وقد غير الرسول — صلوات
الله وسلامه عليه — سوى هذا مما فيه لفظ النى إلى ما فيه الرشد . ففي سنن أبي داود : « وسمى
بني مغوية بنى رشدة » وانظر القساموس وشرحه والإصابة ، وسنن أبي داود في « باب في تسمية
الأسماء » من كتاب الأدب . (٤) هكذا يفتح الراء وهو المناسب لبيان . قال في اللسان
« وضبطه قوم بكسر الراء » ، وقد جاء هذا الضبط في أ .

والنون فيه زائدتان . وهذا واضح . وكذلك قولهم : إنما سميت هانئا لهنأ^(١) ، قد عرفنا منه أنهم كأنهم قد قالوا : إن الألف في هانئ زائدة ، وكذلك قولهم : بقاء^(٢) يدرم من تحتها — أى يقارب خطاه ، لثقل الحريطة بما فيها ، فسمى دارما — قد أفادنا اعتقادهم زيادة الألف في دارم عندهم .

- باب في الجمل على الظاهر ، وإن أمكن أن يكون المراد غيره
- اعلم أن المذهب هو هذا الذى ذكرناه ، والعمل عليه ، والوصية به . فإذا شاهدت ظاهرا يكون مثله أصلا أمضيت الحكم على ما شاهدته من حاله ، وإن أمكن أن تكون الحال في باطنه بخلافه ، ألا ترى أن سيويو^(٣) به حمل سيديا على أنه مما عينه ياء ، فقال في تحقيره : سييد^(٤) ، كديك ودييك ، وفيل وفيليل . وذلك أن عين الفعل لا ينكر أن تكون ياء ، وقد وجدت في سييد ياء ، فهى في ظاهر أمرها ، إلى أن يرد ما يستتزل عن بادى حالها .

- (١) هذا من أمثالهم . وقوله : « لهنأ » أى لتعطى . راجع اللسان في هنا .
- (٢) هو بحر بن مالك بن حنظلة أبو حنيفة من تميم . كان أبوه قد أتاه قوم في تحمل بعض الديارات ، فقال له : يا بحر أنتى بحر يطة — يريد ما استحفظ فيه المال — فحلف بها وهو يدرم تحتها أى يقارب خطاه من ثقلها — وأصل ذلك فى الأرنب والقنص ، يقال : درمت الأرنب — فغلب عليه اسم دارم من حينئذ . وانظر اللسان والقاموس فى « درم » .
- (٣) انظر الكتاب ١٣٦/٢ . والسييد : الأسد ، والذئب . وذكر الجوهرى فى الصحاح ، والمجد فى القاموس (سيديا) فى تركيب (سد) ، ويقول فى التاج : « وهو قول أكثر أئمة الصرف » وكأهم راعوا الجمل على الأكثر . وهو وجه صحيح .
- (٤) ضبط فى أ بضم السين وكسرهما ، والوحهان جائزان لمكان الياء ، تقول فى شبيح : شبيح وشبيح بضم الشين وكسرهما .
- (٥) أى موازن الفعل ، بكسر الألف وسكون الثانى .
- (٦) فى عبارة اللسان فى سيد : « على » .

فإن قلت : فإننا لا نعرف في الكلام تركيب (س ي د) فهلاً لمّا لم يجد ذلك ، حمل الكلمة على ما في الكلام مثله ، وهو ما عينه من هذا اللفظ واو ، وهو السواد والسودد ، ونحو ذلك ؟^(٢)

قيل : هذا يدلّك على قوة الظاهر عندهم ، وأنه إذا كان ممّا تختمله القسمة ، وتنظيمه القضية ، حكم به وصار أصلاً على بابه . وليس يلزم إذا قاد الظاهر إلى إثبات حكم تقبله الأصول ولا تستنكره ألا يحكم به ، حتى يوجد له نظير . وذلك أن النظير — لعمري — ممّا يؤنس به ، فأما ألا تثبت الأحكام إلا به فلا ؛ ألا ترى أنه قد أثبت في الكلام فعّلت تفعل ، وهو كدت تكاد ، وإن لم يوجدنا غيره ، وأثبت بل تفعل باب (إنفعل) ، وإن لم يحك هو غيره ، وأثبت بسخاخين (فعايلاً) وإن لم يأت بغيره . ١٠

فإن قلت : فإن (سيّداً) ممّا يمكن أن يكون من باب ريج وديمية ، فهلاً توقّف عن الحكم بكون عينه ياء ؛ لأنه لا يأمن أن تكون واوا ؟ قيل : هذا الذي تقوله إنما تدعى فيه ألا يؤمن أن يكون من الواو ؛ وأما الظاهر فهو ما تراه . واسنأ ندع حاضرا له وجه من القياس لغائب مجوز ليس عليه دليل .

فإن قيل : كثرة عين الفعل واوا تقود إلى الحكم بذلك ، قيل : إنما يحكم بذلك مع عدم الظاهر ، فأما والظاهر معك ، فلا معديله عنه بك . لكن — لعمري —

(١) أي سيويوه ، وكذلك قوله « حمل » يريد أيضا . (٢) في اللسان : « السود » .

(٣) المصدر الموزل فاعل « يلزم » . (٤) أي سيويوه ، وكذا فيما بعده .

(٥) الكتاب ٢/٢٢٧ . (٦) كذا في أ ، ب . وفي ش ، ج : « يوجد » ، وفاعل

« يوجد » هو سيويوه . (٧) الكتاب ٢/٣١٧ . (٨) الكتاب ٢/٣٢٠ . ويقال :

ماء سخاخين : حار . (٩) أي سيويوه أيضا . (١٠) كذا في ش ، ب . وفي أ :

« أنه لا » . (١١) كذا في عبارة اللسان . وفي أ ، ب ، ش : « يقود » . والوجه ما أثبت .

إن لم يكن معك ظاهر احتجت إلى التعديل، والحكم بالأليق، والحمل على الأكثر. وذلك إذا كانت العين ألفا مجهولة فينشذ ما تحتاج إلى تعديل الأمر، فتحمل على الأكثر. فلذلك قال^(١) في ألف (آء) : إنها بدل من واو. وكذلك ينبغي أن تكون ألف (راء) لضرب من النبت، وكذلك ألف (الصاب) لضرب من الشجر. فأما ألا يجيء من ذلك اللفظ نظير فتعلل بغير نافع ولا تجدي؛ ألا ترى أنك تجدد من الأصول ما لم يتجاوز به موضع واحد كثيرا. من ذلك في الثلاثي حَوْشَب^(٤)، وكوكب، ودودري^(٥)، وأبذم^(٦). فهذه ونحوها لا تفارق موضعا واحدا، ومع ذلك فالزوائد فيها لا تفارقها.

وعلى نحو مما جئنا به في (سيد) حمل سيويه عينا^(٧)، فأثبت به^(٨) (فِعْعَلًا) مما عينه ياء، وقد كان يمكن أن يكون (فَوَعَلًا) و(فَعُولًا) من لفظ العين ومعناها، ولوحكم بأحد هذين المثالين لحمل على ما لو في غير منكور^(٩)؛ [ألا ترى أن فَوَعَلًا وفَعُولًا]

- (١) كأنه يريد ما ورد في الكتاب ٣٧٦/٢، فقد ذكر الآء في كلمات لا يصاح منها فعل لقله. وذكر أن الفعل الذي كان يصاح هو أوث، كفت، وهذا يقضى بأن ألف آء في الأصل وار. والآء واحدة الآء. وهو ثم شجر بعينه. (٢) كذا في أ. وفي غيرها «مالا».
- (٣) أي لا توجد تلك الأصول في كلمة أخرى، فدودري لا يوجد أصولها وهي (ددر) في سوى هذه الكلمة؛ إذ لم يصغ العرب منها سواها. وقد سلك المؤلف في عداد هذا الضرب (حوشبا)؛ وكأنه لم يبلغ عليه (الحشيب) للثوب الفليظ، ولا (احتشب) القوم : تجمعوا، ولا (أحشبه) : أغصبه.
- (٤) من معانيه العظيم البطن، وقد سمي به. (٥) هو الذي يذهب ويحيى في غير حاجة.
- وألغه للأنيث، فهو غير مصروف، وانظر الأشموني في مبحث ألف التانيث. (٦) هو اسم موضع، وقد ذكره سيويه في أبيسة المزيد من الأسماء ٣١٧/٢، وانظر اللسان ومعجم باقوت.
- (٧) يقال : سقاء عين وعين — بفتح الياء المشددة وكسرها — إذا رقى فلم يمك الماء. انظر الكتاب ٣٧٢/١ (٨) كذا في أ. وفي ب : «فيه» وسقط هذا في ش.
- (٩) ما بين القوسين في ش، ب. وفي أ بعد «منكور» : «لأنه لا مانع الخ».

لا مانع لكل واحد منهما أن يكون في المعتل كما يكون في الصحيح ، وأما (فَعَل) — بفتح العين — مما عينه معتلة فعز يز ، ثم لم يمنعه عزّة ذلك أن يحكم به على (عَيْن) وعدل عن أن يجعله على أحد المتالين اللذين كل واحد منهما لا مانع له من كونه في المعتل العين كونه في الصحيحها ^(١) . وهذا أيضا مما يبصر بك بقوة الأخذ بالظاهر عندهم ، وأنه يمكن التّقدم راسيها في أنفسهم .

وكذلك يوجب القياس فيما جاء من الممدود لا يُعرف له تصرف ، ولا مانع من الحكم بجعل همزته أصلا ، فينبغي حينئذ أن يُعتقد فيها أنها أصلية . وكذلك همزة (قُساء) ^(٣) فالقياس يقتضى اعتقاد كونها أصلا ، اللهم إلا أن يكون (قُساء) ^(٤) دو (قُسى) ^(٥) في قوله :

يَجَو من قُسى ذَفِر الخُزَامى تَداعى الجُرباءُ به الحَيْنِ ^(٦)

١٠

(١) كذا في أ ، ب . وفي ش : « الصحيح » .

(٢) كذا في أ . وفي غيرها : « الممدودة » يريد الأسماء الممدودة .

(٣) حواسم جبل . وتراه مضموما . وفي المقصور والممدود لابن ولاد ٩١ : « وقال الغزاه :

قساء يضم أوله ويكسر . فإذا صمت لم تصرفه ، وإذا كسرت صرفته » .

(٤) هو وضع بالعالية كما في ياقوت . وقيل : دوحيل رمل من رمال الدهناء ، كما في اللسان .

١٥

(٥) هو ابن أحمركا في اللسان في قُسا وقُساء ، وياقوت .

(٦) (بحق) يروى (بهجل) . والهجل : المطنن من الأرض ؛ والجرباء من الرياح : النكباء التي

يجرى بين الثمال والديور . والخزامة نبت طيب الريح ، وذفر الخزامة : ذكي رائحة هذا النبت . وقوله

« تداعى » . في اللسان في أكثر من موضع : « تهادى » . وقوله (الحين) كذا في أ . وفي ش ،

ب : (حين) . وفي ج : « الحين » وكتب في هامشه : « الحين : شجر الدفل » ، وكأن المراد

٢٠

أن الجرباء تدعو الحين ، والحين يدعوها ، يصف طيب هذا الموضع ورقة هوانه . وانظر الكامل

فإن كان كذلك وجب أن يُحكم بكون همزة (قُساء) أنها بدل من حرف العلة الذي أبدلت منه ألف (قَسَى) . وأن يكون ياءً أولى من أن يكون واواً ؛ لما ذكرناه في كتابنا في شرح المقصور والمدود ليعقوب بن السكيت .

فإن قلت : ففعل (قَسَى) هذا مبدل من (قُساء) والهمزة فيه هي الأصل .

قيل : هذا حمل على الشذوذ ؛ لأن إبدال الهمز شاذاً ، والأقول أقوى ؛ لأن إبدال حرف العلة همزة إذا وقع طرفاً بعد ألف زائدة هو الباب .

وذكر محمد بن الحسن (أروى) في باب (أرو) (٤) فقلت لأبي علي : من أين له أن اللام واو ؟ وما يؤمنه أن تكون ياء ، فتكون من باب التقوى ، والرَعوى ؟ بفتح إلى ما نحن عليه : من الأخذ بالظاهر ، وهو القول .

١٠ فاعرف بما ذكرته قوة اعتقاد العرب في الحمل على الظاهر ، ما لم يمنع منه مانع . وأما حيوة ، والحيوان فيمنع من حمله على الظاهر أنا لا نعرف في الكلام ما عينه

(١) كذا في ج . وفي بقية الأصول : « التى » وهو غير مناسب ؛ إذ هو وصف لـ (حرف) ، وكأنه روى اكتسابه التانيث من المضاف إليه ، أو أن الحرف يذكر ويؤنث ، فرعى تأنيثه في رسمه ، وروى تذكيره في ضميره في « منه » . وهو تكلف ؛ فالوجه ما أثبت .

١٥ (٢) والوجه إذا أن يكتب بالياء كما أثبتناه وكما في اللسان (قسا) . وفي هامشه في التعليق على بيت ابن أحر : « أورده ابن سيده في الياء بهذا اللفظ » . وقد جعله ياقوت في معجم البلدان منقولاً من الفعل « قسا » من القسوة ، فيكتب بالألف . وفي المقصور والمدود لابن ولاد ٨٨ : « قسا مقصور يكتب بالألف » ، وأنشد بيت ابن أحر ، ثم قال : « ويرى (قسا) بالكسر ، وحكاه الغزالي » .

(٣) هو ابن دريد صاحب الجهرة . وقد ذكر المؤلف في « باب سقطات العلماء » من هذا الكتاب أن أستاذه أبا علي « هم » بقراءة الجهرة على مؤلفها محمد بن الحسن . ويقول : « وكان أبو علي يقول : لما هممت بقراءة رسالة هذا الكتاب على محمد بن الحسن قال لي : يا أبا علي لا تقرأ هذا الموضوع على » فأنت أعلم به مني » وانظر اللسان (روى) . وتذكر الأروى في المعاجم في « روى » .

(٤) في أ ، ج : « رو » . وما أثبتناه هو الموافق لما يقتضيه الرسم . وفي ش ، ب : « عرو » . وهو تحريف منشؤه الرسم « رو » فظن أن الهمزة عين موصلت بالراء .

ياء ولامه واو، فلا بد أن تكون الواو بدلا من ياء، لضرب من الاتساع مع استئصال التضعيف في الياء، ولمعنى العلمية في حيوة . وإذا كانوا قد كرهوا تضعيف الياء مع الفصل حتى دعاهم ذلك إلى التغيير في حاحيت ، وهاهيت ، وعاعيت كان إبدال اللام في الحيوان — ليختلف الحرفان — أولى وأجبي .

فإن قلت : فهلا حملت الحيوان على ظاهره، وإن لم يكن له نظير، كما حملت سيّدا على ظاهره، وإن لم تعرف تركيب (س ي د) ؟ قيل : ما عينه ياء كثر، وما عينه ياء ولامه واو مفقود أصلا من الكلام . فلهذا أثبتنا سيّدا^(١)، ونفينا (ظاهر أمر^(٢)) الحيوان .

وكذلك القول في نون عنتر، وعنبر : ينبغي أن تكون أصلا، وإن كان قد جاء عنهم نحو عنّس، وعنّسل؛ لأنّ ذينك أخرجهما الاشتقاق . وأما عنتر وعنبر، وخذّشلت وخذّشّر، وخذّشتر^(٣)، ونحو ذلك فلا اشتقاق يحكم له بكون شيء منه زائدا، فلا بد من القضية بكونه كله أصلا . فاعرف ذلك، واكتف به بإذن الله تعالى .

باب في مراتب الأشياء، وتنزيلها تقديرا وحكما،

لا زمانا ووقتا

هذا الموضع كثير الإيهام لأكثر من يسمعه، لا حقيقة تحته . وذلك كقولنا : الأصل في قام قوم، وفي باع بيع، وفي طال طول، وفي خاف، ونام، وهاب خوف، ونوم، وهيب، وفي شدّ شدّد، وفي استقام استقام، وفي يستعين يستعين،

(١) كذا والمناسب : «س ي د» . (٢) كذا في ش، ب . وفي أ : «ظاهرا من» .
(٣) «خذشلت» في أ . ويقال : خنّش الرجل : أسنّ وضف، والخنزقر : القصير .
والخنزير : الشدة . (٤) كذا في أ . وفي ش، ب : «الإيهام» وما أثبتته هو الصواب .
ومن كلامه بعد : «فهذا يوم ...» . (٥) كذا في أ . وفي ش، ب : «مالا» .

وفي يستعدّ يستعدّد . فهذا يوهم أن هذه الألفاظ وما كان نحوها — مما يدعى أن له أصلاً يخالف ظاهر لفظه — قد كان مرّة يقال ؛ حتى إنهم كانوا يقولون في موضع قام زيد : قوم زيد ، وكذلك نيام جعفر ، وطول محمد ، وشدد أخوك يده ، واستعدّد الأمير لعدوه ؛ وليس الأمر كذلك ، بل بضدّه . وذلك أنه لم يكن قطّ مع اللفظ به إلا على ما تراه وتسمعه .

وإنما معنى قولنا : إنه كان أصله كذا : أنه لو جاء مجيء الصحيح ولم يُعلّل^(١) لوجب أن يكون مجيئه (على ما ذكرنا)^(٢) . فأما أن يكون استعمل وقتاً من الزمان كذلك ، ثم انصرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ خطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر . ويدلّ على أن ذلك عند العرب معتقّد [كما أنه عندنا مراد معتقّد] إخراجها

بعض ذلك مع الضرورة ، على الحدّ الذي نتصوره نحن فيه . وذلك قوله :

سددت فأطولت الصدود وقتلما^(٣) وصال على طول الصدود يدوم^(٤)

هذا . لك على أن أصل أقام أقوم ، وهو الذي نومي نحن إليه ونخيله ، فربّ حرف يخرج هكذا منبهة على أصل بابيه ، ولعله إنما أخرج على أصله فتجشّم ذلك فيه لما يعقب من الدلالة على أوليّة أحوال أمثاله .

وكذلك قوله^(٥) :

* أنى أجود لأقوام وإن ضبنوا *

(١) يريد بالصحيح ما لم يحدث فيه تغيير ، وبمقابله ما حدث فيه تغيير ، أو ما يدعى أن له أصلاً يخالف ظاهر لفظه كما في عبارته . فشدّ ليس من الصحيح في هذا الموضع .

(٢) كذا في ش ، ب . وفي أ : « كذاك » .

(٣) هذه الزيادة في أ ، ج . وقد سقطت في ش ، ب .

(٤) انظر الكلام على هذا البيت في ص ١٤٨ من هذا الجزء .

(٥) انظر ص ١٦ من هذا السفر .

فأنت تعلم بهذا أن أصل شئت يده شِلَّتْ : أى لو جاء بجيء الصحيح لوجب فيه إظهار تضعيفه . وقد قال الفرزدق :

ولو رَضِيتَ يدايَ بها وَضَعْتِ لَكَ عَلَى الْقَدَرِ الْخِيَارَ^(١)
(فأصل ضَعَّتْ إذا ضَعِنَتْ ، بدلالة قوله : ضَعِنُوا) .
وكذلك قوله :^(٢)

تراه — وقد فات الرماة — كأنه أُمّ الكلاب مُصْنِيُ الْخَدِّ أَصْلَمُ^(٣)
تعلم منه أن أصل قولك : هذا معطى زيد : معطى زيد .

(١) يقول ذلك في امرأته نوار وكان طلقها ثم تبعها نفسه وندم على طلاقها ، وأفرد الضمير في ضنت وهو يعود على اليدين لما كانتا متلازمتين . يقول : لو بقيت نوار يدي لطلت مالكا أمرها فكان على أن أختار في المقدر لها من الإمساك أو التمرج ، ولكنها أفلتت من يدي ، فليس لي عليها خيار . وقد أورد أبو العباس في الكامل قصة الفرزدق ، وذكر أبياتا فيها هذا البيت برواية أخرى وهي :
ولو أنى ملكت يدي ونفسي لكان على القدر الخيار
وكذا أورده بهذه الرواية المرزوق في الأئمة والأئمة وقال : المعنى : لو ملكت أمرى لكان على أن أختار للقدر ، ولم يكن على القدر أن يختار لي . وانظر الكامل ٢ / ٨٤ ومعجم الأدباء في ترجمة المازني
١٢٦ / ٧ طبعة الحلبي .

(٢) هو أبو نوحاش . وهو من قصيدة مطلعها البيت :

* رفوني وقالوا يا خويلد لا ترع *

وانظر ص ٥٧ ، من هذا السفر .

(٣) الضمير في « تراه » يرجع إلى تيس الزبل — وهو الظبي — المذكور في قوله قبل :

فوالله ما ربداء أو عسج صانة أقب ، وما إن تيس ربل مصمم

وأصل : مقطوع الأذنين . يقول : إن هذا الظبي في عدوه الشديد يعبل خده ويصفيه ، ويخفص أذنيه فكانه أصل : قطعت أذناه . وقد قرأ ابن جني (مصنف الخلد) برفع (مصنف) خبرا (كأنه) . والثاني في تعليقات ديوان المسذليين ٤ / ١٤٣ أنه بالنصب على الحالية . وعلى ذلك لا يأتي ما يريد ابن جني الاستشهاد به .

ومن أدلّ الدليل على أن هذه الأشياء التي ندعى أنها أصول مفروضة^(١) لا يعتد أنها قد كانت مرة مستعملة ثم صارت من بعد مهملة ما تعرضه الصنعة فيها من تقدير ما لا يطوع النطق به لتعذره . وذلك كقولنا في شرح حال الممدود غير المهموز الأصل ؛ نحو سماء ، وقضاء . ألا ترى أن الأصل سماء ، وقضاي ، فلما وقعت الواو والياء طرفاً بعد ألف زائدة قلبتا ألفين ، فصار التقدير بهما إلى سماء ، وقضاي^(٢) ، فلمّا التقت الألفان تحوكت الثانية [منهما]^(٣) فانقلبت همزة ، فصار ذلك إلى سماء ، وقضاء . أفلا تعلم أن أحد ما قدرته — وهو التقاء الألفين — لا قدرة لأحدهما على النطق به .

(وكذلك) ما نتصوره وننبه عليه أبداً من تقدير (مفعول) مما عينه أحد حرفي العلة ؛ وذلك نحو مبيع ، ومكيل ، ومقول ، ومصوغ ؛ ألا تعلم أن الأصل مبيوع^(٤) ، ومكيول ، ومقوول ، ومصووع ، فقلبت الضمة من العين إلى الفاء ، فسكنت ، ووار مفعول بعدهما ساكنة ، فحذفت إحداهما — على الخلاف فيهما — لالتقاء الساكنين . فهذا جمع لهما تقديراً وحكماً . فأمّا أن يمكن النطق بهما على حال فلا .

واعلم مع هذا أن بعض ما ندعى أصليته من هذا الفن قد ينطق به على ما ندعيه من حاله — وهو أقوى الأدلة على صحة ما نعتقده من تصور الأحوال الأول — وذلك اللغتان تختلف فيهما القليلتان كالحجازية والتميمية ؛ ألا ترى أنا نقول في الأمر من المضاعف في التيمية — نحو شُدّ ، وضنّ ، وفزّ ، واستعدّ ، واصطب^(٥) با رجل ،

(١) كذا بالنون في أ ، ب . وفي ش : « تدعى » بالفاء . (٢) كذا في أ . وفي ش :

ب : « نعتد » . (٣) زيادة في ش ، ب خلت منها أ . (٤) كذا في أ ، ج .

وفي ش ، ب : « فكذلك » . (٥) كذا في أ . وفي ش ، ب سقطت الواو .

(٦) يقال : اصطب من القرية ماء : صبه منها ليشربه .

واطمئن يا غلام — : إن الأصل اشْدُدْ، واضْمِنْ، وافِرِّرْ، واستعِدِّدْ، واصطَبِّبْ،
واطمَأْنِنْ، ومع هذا فهكذا لغة أهل الحجاز، وهي اللغة الفُصْحَى القُدُمَى .

ويؤكد ذلك قولُ الله سبحانه : (فما استطاعوا أن يظهره) ، أصله استطاعوا،
فحذفت التاء لكثرة الاستعمال ، ولقرب التاء من الطاء ، وهذا الأصل مستعمل ؛
ألا ترى أن عقيقه قوله تعالى : (وما استطاعوا له نقبا) . وفيه لغة أخرى ؛ وهي :
استعَتَّ بحذف الطاء كحذف التاء ؛ ولغة ثالثة : أسطعت ، بقطع الهمزة مفتوحة ،
ولغة رابعة : أَسْتَعَت ، مقطوعة الهمزة مفتوحة أيضا . فتلك خمس لغات :
أسطعت ، وأسطعت ، وأسعت ، وأسطعت ، وأسعت . وروينا بيت الجُرَّان :
وفيك إذا لا قيتنا عجرفنة مرارا فما نُستع من يتعجرف

بضم حرف المضارعة وبالتاء .

ومن ذلك اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين ؛ نحو مبيع ، ونَحِيْط ، ورجل
مَدِين ، من الدِّين . فهذا كله مغيَّر . وأصله مبيوع ، ومدبون ، ونحيوط ، فغير ، على
ما مضى . ومع ذلك فبنو تميم — على ما حكاه أبو عثمان عن الأصمعي — يُتَمَوْنَ
مفعولا من الياء ، فيقولون : نحيوط ومكيول ؛ قال :

(١) كذا في أ . وفي ش ، ب : « هكذا » . (٢) كذا في أ . وفي ش ، ب :

« وأصله » . (٣) هو جران العود النخري ، وهذا لقبه . واسمه عامر بن الحارث بن كلفة .

(٤) هذا من قول من يتغزل فيها له . تقول : إنك تلقانا بالجفاء ، وهذا شديد علينا . يصف .

مكانته عندها ، والعجرفة : الجفوة في الكلام . والبيت من قصيدة له طويلة . وانظر الديوان ١٧

(٥) عبارة المازني في تصريفه ٢٦٠ نسخة التيمورية : « وبنو تميم — فيما زعم علماءنا — يمتدحون

مفعولا من الياء ، فيقولون : مبيوع ومسبوربه » وفي ص ٢٦٣ بعد أن أورد من الشواهد « مطبوبة »

و « مغيوم » يقول : « أخبرني أبو زيد أن تيميا تقول ذلك ، ورواه الخليل وسيبويه » فترى أن أبا عثمان

لم يرو هذه اللغة عن الأصمعي . بل روى الشاهد الآتي عن الأصمعي ، وهو الذي فيه « مطبوبة » على

ما يأتي في الكلام على الشواهد الآتية . (٦) هو العباس بن مرداس السلمي يخاطب كليب

ابن عيمة السلمي في قصة جرت بينهما . وانظر شرح شواهد الشافية للبغدادى ٣٨٧

قد كان قومك يزعمونك سيّدا وإخال أنك سيّد معيون^(١)
وأنشد أبو عمرو بن العلاء^(٢):

* وكأنها تفاحة مطبوبة *

وقال علقمة بن عبدة :

* يوم رذاذٍ عليه الدّجن مغيوم^(٣) *

ويروى : يوم رذاذٍ.

وربما تخطّوا الياء في هذه إلى الواو ، وأخرجوا مفعولا منها على أصله ؛ وإن
كان (أنقل منه من) الياء^(٤) . وذلك قول بعضهم : ثوب مَصُون ، وفرس
مقوود ، ورجل معوود من مرضيه . وأنشدوا فيه :

* والمسك في عنبره مذووف^(٥) *

ولهذا نظائر كثيرة ؛ إلا أن هذا ستمتها وطريقها^(٦) .

فقد ثبت بذلك أن هذه الأصول الموما إليها على أضرب :

منها ما لا يمكن النطق به أصلا ؛ نحو ما اجتمع فيه سا كان ؛ كسماء ، ومبيع ،
ومصوغ ، ونحو ذلك .

١٥ (١) معيون : مصاب بالعين . ويروى : مغيون من قولهم : غين على قلبه أى غطى عليه ؛ فيكون
الأصل : مغيون عليه ؛ وجرى فيه الحذف والإيصال . وانظر المصدر السابق .

(٢) في تصريف المازني مع شرحه المنصف ١ / ٢٦٣ نسخة تيمور : « قال أبو عثمان : سمعت
الأصمعي يقول : سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول : سمعت في شعر العرب : * وكأنها تفاحة مطبوبة *
(٣) صدره : * حتى تذكر بيضات وهيجه *

٢٠ وهو في وصف الظلم . وهو من قصيدة طويلة مفضلية .

(٤) كذا في أ . وفي ب « يقل منه في » وفي ش : « يقل في » ، وفي ج : « أنقل من » .

(٥) كذا في ش ، ب . وفي أ : « من » . وانظر ص ٩٨ من هذا الجزء في التعليقة ٨ .

(٦) كذا في أ ، وفي ش : « طريقتها » .

ومنها ما يمكن النطق به، غير أن فيه من الاستثقال مادعا إلى رفضه وإطراحه،
إلا أن يشدّ الشيء القليل منه فيخرج على أصله منبهة ودليلا على أولية حاله،
كقولهم: لَحِثَتْ عينه، وإِلَّ السقاء، إذا تغيّرت ريجه، وكقوله^(١):

لا برك الله في الغواني هل يُصبحن إلّا لهنّ مطلب

ومن ذلك امتناعهم من تصحيح الياء في نحو موسير، وموقن، والواو في نحو
ميزان، وميعاد، وامتناعهم من إخراج افتعل وما تصرف منه إذا كانت فاؤه صادًا،
أو ضادًا، أو طاء، أو ظاء، أو ذالا، أو ذالا، أو زايا على أصله، وامتناعهم
من تصحيح الياء والواو إذا وقعتا طرفين بعد ألف زائدة، وامتناعهم من جمع
الهمزتين في كلمة واحدة ملتقيتين غير عيين. فكل هذا وغيره مما يكثر تعداده، يُمتنع
منه استكرها للكلفة فيه، وإن كان النطق به ممكنا غير متعذر.

وحدثنا أبو علي رحمه الله فيما حكاه — أظنه^(٣) — عن خلف الأحمر: قال: يقال
التقطت النوى، واشتقطته، واضتقطته. فصَحَّح تاء افتعل وفاؤه ضاد، ونظائره
— مما يمكن النطق به — إلا أنه رُفِضَ استثقالا له — كثيرة. قال أبو الفتح: ينبغى

(١) هو ابن قيس الرقيات. وانظر المفصل في مبحث «الوار والياء لا مين» في أواخر الكتاب،
والكتاب ٥٩/٢، والمختضب في سورة البقرة، والديوان ٦٨. ورواية الديوان: «في الغواني فا». .
بسكون الياء، ولا شاهد فيه. وفي شرح السكري: «روى الخليل: (في الغواني هل) جعل مثل الصوارب،
أخرج ذوات الياء مخرج التام فأعربه» .

(٢) يقصد بذلك الاحتراز عن نحو سأل ورأس.

(٣) جزم بأنه عن خلف في مواطن أخرى من هذا الكتاب. وانظر «باب فيما يراجع من الأصول
ما لا يراجع» فيما يأتي.

(٤) كذا في أ وج. وفي ش، ب: «استقطته». وهو تحريف.

(٥) كذا في أ، ب، ج. وفي ش: «اصطفته». وهو تحريف.

أن تكون الضاد في اضة قطعت بدلا من شين اشتقت ، فلذلك ظهرت ؛ كما أصبح التاء مع الشين . ونظيره قوله ^(١) :

* مَالٌ إِلَى أَرْطَاةٍ حَقِيفٍ فَالطَّجَعِ ^(٢) *

اللام بدل من الضاد ، فلذلك أُقِرَّتِ الطاء بدلا من التاء ، وجعل ذلك دليلا على البديل .

ومنها ما يمكن النطق به إلا أنه لم يستعمل ، لا لثقله لكن لغير ذلك : من التعويض منه ، أو لأن الصنعة أدت إلى رفضه . وذلك نحو (أَنَّ) مع الفعل إذا كان جوابا للامر والنهي ، وتلك الأماكن السبعة ؛ نحو اذهب فيذهب معك «ولا تفوتوا على الله كذبا فيسحقكم بعذاب» وذلك أنهم عوضوا من (أَنَّ) الناصبة حرف العطف ، (وكذلك) قولهم : لَا يَسَعُنِي شَيْءٌ وَيَعْجَزُ عَنْكَ ، وقوله :
... .. إِنَّمَا نَحَاوُلُ مَا كَا أَوْ نَمُوتُ فَنَعْدُرَا ^(٣) ^(٤) ^(٥)

(١) ينسب هذا الرجز إلى منظور بن حبة الأسدي . انظر شواهد الشافية للبغدادي ٢١٦

(٢) قبله :

يَا رَبِّ أَبَا زَيْنٍ الْعَفْرِ صَدَحَ تَقْبِضُ الذَّنْبَ إِلَيْهِ وَاجْتَمَعَ

* لِمَا رَأَى أَنْ لَا دَعَا وَلَا شَبَعَ *

والأباز يريد به الظبي ، والأباز : الوثاب ، والصدح : الخفيف اللحم ، والعفر من الظباء : التي تملأ ألوانها حمرة . وقوله : «لِمَا رَأَى» أي الذئب . وقوله : «تَقْبِضُ» أي جمع قوائمه ليئب على الظبي ، يريد أنه لما رأى أنه لا يدرك الظبي فيشبع من لحمه ، وأنه قد تعب في طلبه عمد إلى أَرْطَاةٍ فاضطجع عندها . والرجز في شواهد الإصلاح ، وفي شرح ابن السيفي لشواهد في الورقة ٩٠ ب . وانظر ص ٦٣ من هذا الجزء .

(٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : «فكذلك» .

(٤) هو أمرؤ القيس بن حجر .

(٥) صدره :

* فَقَاتِلْهُ لَا تَبْكُ عَيْنُكَ ... *

وانظر الديوان .

صارت أو [والواو] فيه عوضاً من (أن) ، وكذلك الواو التي تحذف (معها رب)^(٢) في أكثر الأسماء ؛ نحو قوله :^(٣)

* وقائم الأعماق خاوي المخترق^(٤) *

غير أن الحزلب لا للواو ، كما أن النصب في الفعل إنما هو لأن المضمرة ، لا للفاء ولا للواو ولا (لأو) .

ومن ذلك ما حذف من الأفعال وأنيب عنه غيره ، مصدراً كان أو غيره ؛ نحو ضرباً زيدا ، وشتماً عمراً . وكذلك دونك زيدا ، وعندك جعفرأ ، ونحو ذلك : من الأسماء المسمى بها الفعل . فالعمل الآن إنما هو لهذه الظواهر المقامات مقام الفعل الناصب .

ومن ذلك ما أقيم من الأحوال المشاهدة مقام الأفعال الناصبة ؛ نحو قولك إذا رأيت قادماً : خير مقدم ، أى قدمت خير مقدم . فنابت الحال المشاهدة مناب الفعل الناصب . وكذلك قولك للرجل يهوى بالسيف ليضرب به : عمراً ، وللراى للهدف إذا أرسل التزع فسمعت صوتاً : القرطاس والله : أى اضرب عمراً ، وأصاب القرطاس .

فهذا ونحوه لم يرفض ناصبه لثقله ؛ بل لأن ما ناب عنه جارٍ عندهم مجراه ، ومؤد تأديته . وقد ذكرنا في كتابنا الموسوم « بالتعاقب » من هذا النحو ما فيه كاف بإذن الله تعالى .

(١) كذا في ش ، وب . وفي أ : « صارت الواو فيه عوضاً » وفي ج : « صارت هذه الحروف » . (٢) كذا في ج . وفي أ ، ب ، ش : « مع رب » ولا يستقيم الكلام مع هذا . (٣) هو ربيعة بن المعجاج . (٤) هو مطلع أرجوزة . وبعده :

* مشبه الأعلام لماع الخلق *

(٥) كذا في ج . وفي أ ، ب ، ش : « ونابت » وانظر الخزانة ٣٨/١

باب في فرق بين البديل والعوض^(١)

جماع ما في هذا أن البديل أشبه بالمبدل منه من العوض بالمعوض منه . وإنما يقع البديل في موضع المبدل منه ، والعوض لا يلزم فيه ذلك ؛ ألا تراك تقول في الألف من قام : إنها بدل من الواو التي هي عين الفعل ، ولا تقول فيها : إنها عوض منها ، وكذلك يقال في واو جَوْنٍ وياء مَيَرٍ : إنها بدل للتخفيف من همزة جَوْنٍ^(٢) ومَيَرٍ ، ولا تقول : إنها عوض منها . وكذلك تقول في لام غَايَ ودَايَ : إنها بدل من الواو ، ولا تقول : إنها عوض منها . وتقول في العوض : إن التاء في عِدَّةٍ ، وزِيَّةٍ ، عوض من فاء الفعل ، ولا تقول : إنها بدل منها . فإن قلت ذاك فما أقله ! وهو تجوز في العبارة . وسنذكر ذلك . وتقول في ميم (اللَّهُمَّ) : إنها عوض من (يا) في أوله ، ولا تقول : بدل . وتقول في تاء زنادقة^(٣) : إنها عوض من ياء زناديق ، ولا تقول : بدل . وتقول في ياء (أَيُّنِي) : إنها عوض من عين (أُنوق) فيمن جعلها أَيْفُلَ ، ومن جعلها عينا مقدمة مغيرة إلى الياء ، جعلها بدلا من الواو .

فالبديل أعم تصرفا من العوض . فكل عَوِضٌ بدل ، وليس كل بدل عِوضا . وينبغي أن تعلم أن العوض من لفظ (عَوِضُ) - وهو الدهر - ومعناه ؛ قال الأعشى^(٤) :

رَضِيْعِي لِبَانٍ نَدَى أُمُّ تَقاسِمْ
بِاسْتَحْمٍ دَاجٍ : عَوِضٌ لَا تَتَفَرَّقُ^(٥)

- (١) كذا في أ ، ب . وفي ش : « الفرق » . (٢) كذا في أ . وفي ب ، ش ، « البديل والمبدل منه والعوض والمعوض منه » . (٣) (جَوْنٌ) جمع جَوْنَةٍ بالضم . وهي سلة مستديرة مغطاة أداما . تكون مع العطارين . و(مَيَرٍ) جمع مَيَرَةٍ . بالكسر وهي الذحل والعداوة . (٤) قال ابن جني في كتاب التعاقب : « فان قلت : قلل الهاء في (زنادقة) و(جهاجة) لتأنيث الجمع ، كهاء ملائكة وصياقلة ، فلا تكرر عوضا ، قلنا : لم تأت الهاء لتأنيث الجمع في مثال مفاعيل ؛ إنما جاءت في مثال مفاعلة ؛ نحو ملائكة » من أشباه السبوطي ١/١٣٦ (٥) كذا في ش ، ب . وسقط « الأعشى » في أ . (٦) قبله :

لعمري لقد لاحت عبون كثيرة
إلى ضوء نار في بفاع تحسرق =

والتقاؤهما أن الدهر إنما هو مرور الليل والنهار، وتصرم أجزائهما، فكما مضى جزء منه خلفه جزء آخر يكون عوضاً منه . فالوقت الكائن الشانئ غير الوقت الماضي الأول . فلهذا كان العوض أشد مخالفة للعوض منه من البذل .

وقد ذكرت في موضع من كلامي مفرد اشتقاق أسماء الدهر والزمان، وتقصيته هناك . وأتيت أيضاً في كتابي الموسوم بـ «التعاقب» على كثير من هذا الباب ، ونهجت الطريق إلى ما أذكره بما نبّهت به عليه .

باب [في] الاستغناء بالشيء عن الشيء^(١)

قال سيديويه : وأعلم أن العرب قد تستغني بالشيء [عن الشيء^(٢)] حتى يصير المستغنى عنه مُسْقَطاً من كلامهم البتّة .

فمن ذلك استغناؤهم بترك عن (ودّع) ، و (وذر) . فأما قراءة بعضهم « ما ودّعك ربك وما قلى » وقول أبي الأسود (حتى ودّعه) فلغة شاذّة ، وقد تقدّم القول عليها .

== تشب لمعرورين بصطلبانها وبات على النار النسي والمخلق وهو من قضيدته التي طلّحها :

أرقت وما هذا المهاد المؤزق وما بي من سقم وما بي معشوق وانظر ديوان الأعشى طبع أربعة ١٤٥ والخزانة ٣ / ٢٠٩ و « لبا » بالنون ، و « ندى » روى بالجر على البدلية ، والنصب هل تقدير « أعنى » ، أو غيره . وانظر الخزانة في الموطن السابق .

(١) كذا في ١ . وسقط هذا الحرف في ش ، ب (٢) كذا في ش ، ب . وسقط حرف المطفف في ١ .

(٣) كذا في ١ ، ب . وسقط هذا في ش . وانظر في هذا ص ١٩١ ، و ٢٥١ ج ٢ من الكتاب .

(٤) الصواب أنه قول أنيس بن زعيم في عبيد الله بن زياد . وهالك البيت بتمامه :

سئل أميرى ما الذى غيره من وصالى اليوم حتى ودّعه

وفى الحامسة البهرية نسبتة إلى عبد الله بن كرز . وانظر الخزانة ٣ / ١٢١

(٥) انظر ص ٩٩ من هذا الجزء .

ومن ذلك استغناؤهم باللمحة عن ملامحة، وعليها كسرت ملاح، ويشبهه عن مشبه،
وعليه جاء مشابه، وبليلة عن ليلا، وعليها جاءت ليال، وعلى أن ابن الأعرابي قد أنشد:
في كل يوم ما وكل ليلا^(١) حتى يقول كل راء إذ راه

* يا ويحه من بخل ما أشقاه ! *

وهذا شاذ لم يُسمع إلا من هذه الجهة . وكذلك استغنوا بذكر عن مذكر ،
أو مذكير، وعليه جاء مذاكير . وكذلك استغنوا بـ «أيتق» عن أن يأتوا به والعين
في موضعها، فالزموه القلب، أو الإبدال، فلم يقولوا (أتوق) إلا في شيء شاذ حكاه
الفراء . وكذلك استغنوا بـ قيس^(٢) عن قويس، فلم يأت إلا مقلوبا، ومن ذلك استغنواهم
بجمع القلة عن جمع الكثرة، نحو قولهم أرجل، لم يأتوا فيه بجمع الكثرة . وكذلك
شسوع : لم يأتوا فيه بجمع القلة . وكذلك أيام : لم يستعملوا فيه جمع الكثرة .
فأما جيران فقد أتوا فيه بمثال القلة، أنشد الأصمعي :

* مذمة الأجوار والحقوق^(٣) *

وذكره أيضا ابن الأعرابي فيما أحسب . فأما دراهم، ودنانير، ونحو ذلك — من
الرباعي — وما ألحق به — فلا سبيل فيه إلى جمع القلة . وكذلك اليد التي هي العضو،
قالوا فيها أيده البتة . فأما أياد فتكسر أي لا تكسر يد، وعلى أن (أياد) أكثر ما تستعمل
في النعم، لا في الأعضاء . وقد جاءت أيضا فيها، أنشد أبو الخطّاب :
ساءها ما تأملت في أيادي^(٤) بنا وإشفاقها إلى الأعناق^(٥)

(١) ثبت لفظ «إذ» في أ، ب، سقط في ش، ب . (٢) كذا في أ، ج . وفي ش، ب؛

«فكذلك» . (٣) «مذمة» كذا بالمعجمة في ش، ب، ج . وفي أ : «مذمة» بالمهملة .

(٤) كذا في أ . وفي ش، ب : «فكذلك» . (٥) نسبه في اللسان في شنتي إلى عدى —

وهو عدى بن زيد كما في التاج والسيرافي شرح سيبويه . وكان يبدل أنه عدى المهلهل من قصيدته التي
يقول فيها : طفلة ما أبسة المحلل هيفا . لصوب لذيذة في العناق =

وأنشد أبو زيد^(١) :

أَمَّا وَاحِدًا فَكَفَّاكَ مِثْلِي فَن لِيْدُ تُطَاوِحَهَا الْأَيْدَى^(٢)

ومن أبيات المعاني في ذلك [قوله^(٣)] :

ومستامة تُستام وهي رخيصة تُباع بساحات الأيادي وتُمسح^(٤)

(مستامة) يعني أرضا تسوم فيها الإبل ، من السير لا من السوم الذي هو البيع ،

و (تباع) أى تمتد فيها الإبل أبواعها ، وأيديها ، و (تُمسح) من المسح وهو القطع ،

من قول الله تبارك وتعالى « فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ » وقال العجاج :

وَحَظَرْتُ فِيهِ الْأَيْدَى وَخَطَرُ رَأَى إِذَا أَوْرَدَهُ الطَّعْنُ صَدْرُ^(٥)

== وانظر الأغاني ٥/٤ طبع الدار ، حتى رأيته في قصيدة عدى بن زيد في الأغاني ٢/١١٦ . وإشفاقها إلى الأعناق رفعها إلى العنق بالغل . يذكر أنه كان الغل في يده مرفوعة إلى عنقه وكان كذلك في جمع من أصحابه فساءها ذلك . وانظر الخزائن ٣/٨٤٣ .

(١) انظر نوادره ص ٥٦ ، وقد نسبه إلى نفيع : رجل من عبد شمس جاهلي .

(٢) ورد في اللسان في طوح وفي يدي . وفيه : (أيادي) وما هنا في النوادر . وتطاولوها : تراميا يقول : إني أكفيك واحدا يمدو عليك . فأما إذا رامتك أياد فلا طاقة لي بذلك .

(٣) أبيات المعاني : ما يخالف ظاهره باطله ، فهي ما فيها تسمية وإلغاز عن المراد . وانظر شفاء الغليل (حرف الألف) . وقد ألف في أبيات المعاني كتب أشهر ما طبع منها كتاب المعاني الكبير لابن قتيبة . وقد طبع في الهند . وانظر أيضا الخزائن ج ٣ ص ٨١ (٤) زيادة في أ .

(٥) نسب هذا البيت في اللسان (مسح ، رباع ، وسام) إلى ذى الرمة ، ويبدو أن هذا اشتباه ، سببه أنه على روى قصيدة لذي الرمة أطول :

أَمْسَزْتُ مَيَّ سَلَامَ عَلِيكَ عَلَى النَّأْيِ ، وَالنَّائِي يَوْذُ وَيَنْصَحُ

وليس هذا البيت في القصيدة . وقد أورده جامع الديوان المطبوع في أوربة في ذيل الديوان في المفردات التي جمعت على ذي الرمة . (٦) كذا في اللسان (يوع) ، وهو يريد : من السوم الذي هو السير ، يقال : سامت الناقة : مرتت سريعة ، وكذا الريح . وفي اللسان (سوم) : « من السوم الذي هو الرعي » .

(٧) جاء هذا في الكتاب ١ / ١٨٩ والرواية فيه :

* وخطرت أيدي الكاة وخطر *

وهو من أرجوزة يمدح بها عمر بن عبيد الله بن معمر . وقبله :

أليس يمشى قدما إذا أذكر ما وعد الصابر في اليوم اصطبر

* إذ لقيح اليوم العاس واقتطر *

==

وقال الراجز^(١):

كَأَنَّهُ بِالصَّحْصَحَانِ الْأَنْجَلِ قُطْنٌ سَخَامٌ بِأَيْدِي غُرْلٍ^(٢)

- ومن ذلك استغناؤهم بقولهم: ما أجود جوابه عن (هو أفعل منك) من الجواب .
فأما قولهم: ما أشد سواده، وبياضه، وعوره، وحوله، فلا بد منه . ومنه
أيضا استغناؤهم بأشد وأفتقر عن قولهم: فقُر، وشَد . وعليه جاء فقير . فأما شد
فحكاه أبو زيد في المصادر، ولم يحكها سيبويه . ومن ذلك استغناؤهم عن الأصل
مجزئا من الزيادة بما استعمل منه حاملا للزيادة، وهو صدر صالح من اللفظة .
وذلك قولهم (حوشب) هذا لم يستعمل منه (حشب) عارية من الواو الزائدة،
ومثله (كوكب) ألا ترى أنك لا تعرف في الكلام (حشب) عاريا من الزيادة،
ولا (ككب) ومنه قولهم (دودري) لأننا لا نعرف (ددر) ومثله كثير في ذوات
الأربعة . وهو في الخمسة أكثر منه في الأربعة . فن الأربعة فلننقص، وصرفنح،
وسميدع، وعميثل، وسرومط، وجمججي، وقسقب، وقسحب، وهششف . ومن

== واليوم العاص: الشديد، يريد يوم الحرب . واقطر: صعب واشتد . والراي: جمع راية . يقول: إنه
يدخل الحسرب قدما غير هياب، ينتفى ما وعد الله الصابرين في الجهاد . وقوله: خطرت أيدي الكفاة
أي تحركت أيديهم في القتال، وخطرت الرايات يوردها الطعن فتصدر رايات بدم الأعداء . وقد جاء
الشاهد في ديوان الأعشين المطبوع في أوربة فيما حل على الأعشى ميمون بن قيس .

- (١) هو جندل بن المنثي الطهوي كما في اللسان في بنهم . (٢) هذا في وصف سراب ذكره
في قوله قبله: * والآل في كل مراد هو جل * فقوله (كأنه) أي الآل . والصحصحان: ما استوى
من الأرض . والأنجل: الواسع . والسخام من القطن: اللين . (٣) انظر في حوشب وما بعده
ص ٢٥٣ من هذا الجزء . (٤) كذا في أ، ب، ج . وفي ش «الأربع» . (٥) هو البخيل
الردى . (٦) هو الصيآح . (٧) هو السيد الكريم . (٨) من معانيه النشيط .
(٩) هو الجمل الطويل . (١٠) حتى من الأنصار . (١١) هو الضخم .
(١٢) هو الضخم أيضا . (١٣) من معانيه الكبير المهزول، والمجوز المسنة .

ذوات الخمسة جَعَفَلِيْق ، وَحَنْبَرِيْت ، وَدَرْدَيْس ، وَعَضْرَفُوْط ، وَقَرْطَبُوْس ،
وَقَرْعَبْلَانَة ، وَفَنْجَلِيْس . فَأَمَّا عَرَطْلِيْل ^(٤) — وهو رباعي — فقد استعمل بغير
زيادة ؛ قال أبو النجم :

* فِي سَرَطْمٍ هَادٍ وَعُنُقٍ عَرَطْلٍ ^(٥) *

وكذلك خَنْشَلِيْل ؛ ألا ترى إلى قولهم : حَنْشَلَتِ الْمَرْأَةُ وَالْفَرَسَ إِذَا أُسْنَتَ ؛
وكذلك عَمْرِيْس ؛ ألا ترى أنه من العَتْرَسَةِ وهى الشَّدَّة . فَأَمَّا قِنْفَعُورُ ^(٦) فَإِنَّ النُّونَ
فِيهِ زَائِدَةٌ . وَقَدْ حَذَفَتْ — لِعَمْرَى — فِي قَوْلِهِمْ : امْرَأَةٌ قُفَّاحِرِيَّةٌ إِذَا كَانَتْ فَائِقَةً
فِي مَعْنَاهَا ؛ غَيْرَ أَنَّكَ وَإِنْ كُنْتَ قَدْ حَذَفْتَ النُّونَ فَإِنَّكَ قَدْ صِرْتَ إِلَى زِيَادَةٍ
أُخْرَى خَلَقْتَهَا ، وَشَغَلْتَ الْأَصْلَ شَغْلَهَا وَهِيَ الْأَلْفُ وَيَاءُ الْإِضَافَةِ . فَأَمَّا تَاءُ التَّانِيثِ
فغَيْرُ مَعْتَدَةٍ . وَأَمَّا حَبْرِيُونُ فرباعيٌّ لَزِمَتْهُ زِيَادَةُ الْوَاوِ . فَإِنْ قُلْتَ : فَهَلَّا جَعَلْتَهُ
ثَلَاثِيًّا مِنْ لَفْظِ (الْحَبْرِيْ) ؟ قِيلَ يُفْسِدُ هَذَا أَنَّ النُّونَ فِي مَوْضِعِ زَايٍ عِيْضَمُوْرُ ،
فِيَجِبُ لَذَلِكَ أَنْ تَكُونَ أَصْلًا ، بِكَيْمِ (خَيْسَفُوْجٍ) ^(٨) وَأَمَّا (عَرِيْقَصَانُ) ^(٩) فَتَنَاقُضُهُ
زِيَادَتَانِ ، وَهُمَا الْيَاءُ فِي عَرِيْقَصَانِ ، وَالنُّونُ فِي (عَرَنْقُصَانِ) ^(١٠) كِلَاهُمَا يُقَالُ بِالنُّونِ

(١) انظر ص ٢٤٥ (٢) هى دوية عريضة عظيمة البطن .

(٣) هى الكرة العظيمة . (٤) هو الطويل .

(٥) قبله : * يَأْوِي إِلَى مَلْطِهِ وَكُلِّكُلٍ * وهو في وصف بعير السانية الذى يستق عابه . والمלט

جمع ملاط وهو الجنب ، والسرطم : الطويل ، والهادى : العنق ، ويكون قوله : « وعنق عرطل »

من عطف المراتف . والرواية في العرائف الأدبية : * وبكاهل ضخم وعنق عرطل *

(٦) هو التائر التاعم الضخم الجنة . (٧) هى العجوز .

(٨) هو حب القطن والخشب البالى . (٩) هو من النيات .

(١٠) كذا في ش ، ب . وفى أ : « يقالان » .

والياء . وأما (عَزَوَيْت) فن لفظ (عزوت) لأنه (فعليت) والواو لام . وأما (قَنَدِيل) فكذلك أيضا ؛ ألا ترى إلى قول العجلى^(٢) :

* رُكِّبَ فِي صَحْمِ الدَّفَارِي قَنَدِيلٌ^(٣) *

وأما علندي فتناهته الزوائد . وذلك أنهم قد قالوا فيه : علودٌ ، وعلادى ، وعلندى^(٤) ، وعلندى ، ألا تراه غير منفك من الزيادة .

ولزوم الزيادة لما لزمته من الأصول يُضعف تحقير الترخيم ؛ لأن فيه حذفاً للزوائد . وبإزاء ذلك ما حذف من الأصول ؛ كلام يده ، وديم ، وأب ، وأخ ، وعين سيه ، ومذ ، وفاء عده ، وزينة ، وناس ، والله في أقوى قولى سيبويه . فإذا جاز حذف الأصول فيما أرينا وغيره كان حذف الزوائد التى ليست لها حرمة الأصول أحمى وأحرى .

وأجاز أبو الحسن أظننت زيدا عمرا عاقلا ، ونحو ذلك ، وامتنع منه أبو عثمان ، وقال : استغنت العرب عن ذلك بقولهم : جعلته يظنه عاقلا . ومن ذلك استغناؤهم بواحد عن اثنين ، وبأثنين عن واحدتين ، وبسبعة عن ثلاثتين ، وبعشرة عن خمسين ، وبعشرين عن عشرين ونحو ذلك .

١٥ (١) انظر ص ١٩٧ من هذا الجزء . (٢) هو أبو النجم .

(٣) صدره كما فى اللسان (قندل) : * يهدى بنا كل نياف عندل * يهدى : يتقدم . والنياف يريد جملا طويلا فى ارتفاع ، والمنسدل : الطويل ، والقندل : العظيم الرأس . وفى الطرائف الأدبية وكب الشطر الشاهد مع غير الشطر السابق .

(٤) هو البعير الضخم الشديد .

٢٠ (٥) انظر ص ٢٣٦

(٦) كذا فى أ ، ب ، ج . وفى ش : « قول » وانظر فى هذا ص ٢٣٦

باب في عكس التقدير

هذا موضع من العربية غريب . وذلك أن تعتقد في أمر من الأمور حكماً ما ، وقتاً ، ثم تحور في ذلك الشيء ^(١) عينه في وقت آخر فتعتقد فيه حكماً آخر .
من ذلك الحكاية عن أبي عبيدة ^(٢) وهو قوله : ما رأيت أطرف من أمر النحويين ؛ يقولون : إن علامة التانيث لا تدخل على علامة التانيث ، وهم يقولون (علقاة) وقد قال العجاج :

* فَكَّرَ فِي عَلَيٍّ وَفِي مُكُورٍ ^(٤) *

يريد أبو عبيدة أنه قال (في عَلَيٍّ) فلم يصرف للتانيث ، ثم قالوا مع هذا (علقاة) أى فالحقوا تاء التانيث ألقه . قال أبو عثمان : كان أبو عبيدة أجنى من أن يعرف هذا . وذلك أن من قال (علقاة) فالألف عنده للإلحاق بباب جعفر ، كالف (أرطى) فإذا نزع الهاء أحال اعتقاده الأول عما كان عليه ، وجعل الألف للتانيث فيما بعد ، فيجعلها للإلحاق مع تاء التانيث ، وللتانيث إذا فقد التاء . ولهذا نظائر .
هي قولهم : بهمي ^(٦) وبهماء ^(٧) ، وشكاعى ^(٨) ، وشكاعة ، وباقل ^(٩) وباقلة ، وتقاوى ^(٩) ، وتقاوة ،

(١) أى ترجع . وهو هكذا في أ ، ب . وفي ج : « تجوز » وكذا هو في ش فيما يبدو للقارئ ، وهو تحريف . (٢) كذا في الأصول ما عداش فقها : « عبيد » وهو خطأ . وما أثبت هو الصواب . (٣) كذا في أ ، ب ، ش وفي ج : « أطرف » . (٤) هذا في وصف الثور الوحشي الذي شبه به ناقسه . ويروى : « لخط » بدل « فكر » ويرى أيضاً بدلها « يستن » أى يرى في العلق وفي المكور ، وهى جمع مكر — كضرب — وهو ضرب من النبات ، كالعلق . وانظر أراجيز العرب ٩٢ وديوان العجاج والكتاب ٢ / ٩ وشرح شواهد الشافية للبغدادى ٤١٧

(٥) انظر الكشف في سورة المؤمن عند قوله تعالى : يصبكم بعض الذي يعدكم ، والجار بردى على الشافية ٣١٥ (٦) كذا في أ . وفي ش ، ب : « هو » . (٧) هو ضرب من النبات من حير المراعى . ولا يثبت سيبويه بهما ألف بهمي عدده للتانيث وانظر الكتاب ٢ / ٩ (٨) من دق البات يتداوى بها . (٩) ضرب من النبات له زهر أحمر . وقوله « تقاوى وتقاوة » بالنون كذا في أ ، ب ، ج . وفي ش : « تقاوى وتقاوة » . وهو تحريف .

- وَسَمَائِي، وَسَمَانَاة. ومثل ذلك من الممدود قولهم: طَرْفَاء وطَرْفَاءة، وَقَصْبَاءَ وَقَصْبَاءة، وحَلْفَاء وحَلْفَاءة، وَاِقْلَاءَ وَاِقْلَاءة. فمن قال: (طَرْفَاء) فالهمزة عنده للتأنيث، وَمَنْ قَالَ: (طَرْفَاءة) فالتاء عنده للتأنيث، وأما الهمزة على قوله فزيادة لغير التأنيث. وأقوى القولين فيها عندي أن تكون همزةً مَرْتَجَلَةً غير متقلبة؛ لأنها إذا كانت متقلبة في هذا المثال فإنها عن ألف التأنيث لا غير؛ نحو صَحْرَاءَ، وَصَلْفَاءَ، وَخَبْرَاءَ،^(١) والحرشاء. وقد يجوز أن تكون متقلبة عن حرف لغير الإلحاق فتكون — في الانقلاب لا في الإلحاق — كَأَلْفِ طِبَاءَ، وَحِرْبَاءَ. وهذا مما يؤكد عندك حال الهاء؛ ألا ترى أنها إذا لحقت اعتقدت فيما قبلها حكماً ما، فإن لم تلحق حَارَ الْحَكَمِ إلى غيره. ونحو^(٢) منه قولهم: الصَّفْنَةُ، والصَّفْنُ، والرضاع، والرضاعة، وهو صَفْوُ الشَّيْءِ وصفوته، وله نظائر قد ذكرت، ومنه البركة،^(٣) والبركة للصدر.

ومن ذلك قولنا: كَانَ يَقُومُ زَيْدٌ، ونحن نعتقد رفع (زيد) بـ(كان)، ويكون (يقوم) خبراً مقدماً عليه. فإن قيل: ألا تعلم أن (كان) إنما تدخل على الكلام الذي كان قبلها

- (١) هو ضرب من الطيور. (٢) هي المكان الغليظ الجلد. (٣) هو القاع ينبت السدر.
(٤) يقال أفعى حرشاء: خشنة الجلد. (٥) كذا في أ، ب، ش. وفي ج: «جاز».
(٦) يريد أن هذه الكلمات فيها مذكر ومؤنث ومدلولها واحد. فالصفة مؤنث والصفة مذكر، فهذا كقولهم: يكون مؤنثاً فيمنع الصرف، ومذكر فيصرف، والمعنى واحد. (٧) هي وعاء الخصية، وكذلك الصفن بسكون الفاء وفتحها. وقد ضبط «الصفن» في أ بفتح الفاء. (٨) بفتح الراء وكسرهما في الرضاع والرضاعة. (٩) بتثنية الصاد. (١٠) البركة بالفتح والبركة بالكسر. وكلاهما صدر البعير. (١١) من النحويين من لا يميز هذه المسألة ويجعل المنع عاماً. ويقول أبرحيان في البحر ٥ / ١٠٩: «مسألة كان يقوم زيد على أن زيد اسم كان فيها خلاف والصحيح المنع» وقد حمل المحيز لما قوله تعالى في آخر سورة التوبة: من بعد ما كاد تزيغ قلوب فريق منهم بقراءة تزيغ بالناء على أن (قلوب) اسم كاد وجملة (تزيغ) الخبر، ويرى من يمنع ذلك أن في كاد ضمير الشأن. وانظر الجمع ١ / ١١٨

مبتدأ وخبراً ، وأنت إذا قلت : يقوم زيد فإنما الكلام من فعل وفاعل فكيف ذلك ؟ فالجواب أنه لا يمتنع أن يعتقد مع (كان) في قولنا : كان يقوم زيد أن زيد امرئ نفع به (مكان) ، وأن (يقوم) مقدّم عن موضعه ، فإذا حذف (كان) زال الاتّساع وتأخر الخبر الذي هو (يقوم) فصار بعد (زيد) ، كما أن ألف (علّة) للإلحاق ، فإذا حذف الهاء استحال التقدير فصارت للتأنيث ، حتى قال :

* فَكَرَّرَ عَلَيَّ وَفِي مُكُورٍ *

على ذا تأوله أبو عثمان ، ولم يحمله على أنهما لغتان . وأظنه إنما ذهب إلى ذلك لما رآه قد كثرت نظائره ؛ نحو سُمَانِي وَسُمَانَا ، وَشُكَايِي وَشُكَاةَا ، وَبُهْمِي وَبُهْمَا . فألف (بُهْمِي) للتأنيث ، وألف (بُهْمَا) زيادة لغير الإلحاق ، كألف قَبَعْرِي ، وَصَبْغَطَرِي . ويجوز أن تكون للإلحاق يُجْذَبُ على قياس قول أبي الحسن الأَخْفَشُ ، إلا أنه إلحاق اختصّ مع التأنيث ؛ ألا ترى أن أحدا لا ينون (بُهْمِي) فعلى ذلك يكون الحكم على قولنا : كان يقوم زيد ، ونحن نعتقد أن زيدا مرفوع بكان .

ومن ذلك ما نعتقد في همزة حمراء ، وصفراء ، ونحوهما أنهما للتأنيث ، فإن رَكِبَتِ الأسم مع آخر قبله ، حُرِّتْ ^(٢) عن ذلك الاستشعار والتقدير فيها ، واعتقدت غيره . وذلك أن تَرَكَّبَ ^(٣) مع (حمراء) اسما قبلها فتجعلهما جميعا كاسم واحد فتصير ^(٤) (حمراء) حينئذ . وذلك قولك : هذا دار حمراء ، ورأيت دار حمراء ، ومررت

(١) يريد همزة حمراء وصفراء ، وهمزة نحوهما ، ولو أفرد لكان أجود . (٢) أى رجعت . (٣) يريد التركيب المزجى . (٤) يريد أنها لا تلزم منع الصرف كما في أمرها الأول ، بل قد تصرف ، على التفصيل الآتي . وذلك أنك إن أردت التعريف منع الصرف وإلا صرفت . والعبارة في ج : « ومن ذلك حمراء وصفراء ؛ همزة للتأنيث ؛ فإن ركبته مع اسم آخر قبله ثم سميت به صرفته في النكرة ؛ لأنك لا تترك صرفه للتأنيث ، إنما تنزعه للتعريف والتركيب ... » وهي ظاهرة .

- بداء حراء ، وكذلك هذا كلبصفراء^(١)، ورأيت كلبصفراء، ومررت بـكلبصفراء،
 [فلا تصرف الاسم للتعريف والتركيب كحضر موت . فإن نكّرت صرفت فقلت :
 رَبِّ كَلْبَصَفْرَاءٍ مررت به] ، و كَلْبَصَفْرَاءٍ آخر . فتصرف في النكرة ، وتعتقد
 في هذه الهمزة مع التركيب أنها لغير التانيث ، وقد كانت قبل التركيب له . ونحو
 من ذلك ما نعتقده في الألفات إذا كن في الحروف والأصوات أنها غير منقلبة ،
 وذلك نحو أَلَف لا ، وما ، وأَلَف قَافٍ ، وكَافٍ ، ودَالٍ ، وأَخَوَاتِهَا ، وأَلَف عَلَى ،
 وإلى ، وَلَدَى^(٢) ، وإذا ، فإن نقلتها فجعلتها أسماء أو اشتقت منها فعلا استحال ذلك
 التقدير ، واعتقدت فيها ما نعتقده في المنقلب . وذلك قولك : مَوَيْت إذا كتبت
 (ما) وَلَوَيْت إذا كتبت (لا) وكَوَيْت كافا حسنة ، ودَوَلت دالا جيدة ، وزَوَيْت
 زايًا قوية . ولو سُميت رجلا بـ (على) أو (إلى) أو (لَدَى) أو (أَلَا) أو [إذا]^(٤) ،
 لقلت في التننية : عَلَوَان ، وَلَوَان ، وَلَدَوَان ، وَأَلَوَان ، وَإِدَوَان ، فاعتقدت في هذه
 الألفات مع التسمية بها وعند الاشتقاق منها الانقلاب ، وقد كانت قبل ذلك
 عندك غير منقلبة . وأغربُ من ذلك قولك : بَأَيِّ أَنْت ! . فالباء في أول الاسم
 حرف جز بمنزلة اللام في قولك : لَهِ أَنْت ! فإذا اشتقت منه فعلا اشتقاقا صوتيا
 استحال ذلك التقدير فقلت : بَأَبَات به بئباء ، وقد أكرثُ من البأبأة . فالباء الآن^(٥)
 في لفظ الأصل ، وإن كنا قد أحطنا علما بأنها فيما اشتقت منه زائدة للجز . ومثال

(١) تبعت في رسم كلبصفراء بالوصل ما في أ . وهذا قياس التركيب المرجح كعمد يركب . وهو

مركب من كلب وصفراء . (٢) ما بين الفوسين زيادة في ش ، ب ، خلت منها أ .

(٣) في أ كتبت هذه الحروف بالألف : علا ، وإلا ، ولدا .

(٤) هذه الزيادة من ج .

(٥) أى قلت له : بَأَيِّ أَنْت . وهذا معنى الاشتقاق الصوتي ؛ كما تقول حوقل : قال : لا حول

ولا قوة إلا بالله ، وسبحل : قال سبحانه الله . وانظر الكتاب ١/١٧٧

الْبُتْبَاءُ عَلَى هَذَا الْفِعْلِ كَالزَّلْزَالِ، وَالْقَلْقَالِ، وَالْبَابَاءُ الْفَعْلَةُ، كَالْقَلْقَلَةِ، وَالزَّلْزَلَةِ،
وَعَلَى هَذَا اسْتَقْوَا مِنْهُمَا (الْبُتْبَاءُ) فَصَارَ فَعَلًا مِنْ بَابٍ سَلْسٍ، وَقُلْتُ بَ : قَالَ :^(٢)

* يَا بَابِي أَنْتَ وَيَا فَوْقَ الْبُتْبَاءِ ! *^(٣)

فَالْبُتْبَاءُ الْآنَ بِمَنْزِلَةِ الضِّلَعِ، وَالْعَنْبِ، وَالْقِمَعِ، [وَالْقِرْبِ] . وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُم : الْقَرْنُوتُ^(٤)
لِلنَّبْتِ، وَقَالُوا : قَرْنَيْتَ السِّقَاءَ، إِذَا دَبَغْتَهُ بِالْقَرْنُوتِ، فَالْبَاءُ فِي قَرْنَيْتَ الْآنَ لِلْإِلْحَاقِ،
بِمَنْزِلَةِ يَاءِ سَلَفَيْتَ، وَجَعَيْتَ، وَإِنَّمَا هِيَ بَدَلُ مِنْ وَאו (قَرْنُوتَ) الَّتِي هِيَ لِغَيْرِ الْإِلْحَاقِ.
وَسَأَلَنِي أَبُو عَلِيٍّ — رَحِمَهُ اللَّهُ — عَنْ أَلْفٍ (يَا) مِنْ قَوْلِهِ — فِيمَا أَنْشَدَهُ
أَبُو زَيْدٍ — :^(٥)

نَحْيِرُ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ إِذَا الدَّاعِي الْمَثُوبُ قَالَ يَا لَا^(٦)

فَقَالَ : أَمْتَقَلْبَةُ هِيَ ؟ قُلْتُ : لَا ؛ لِأَنَّهَا فِي حَرْفٍ أُعْنِي (يَا) فَقَالَ : بَلْ هِيَ مَتَقَلْبَةُ . فَاسْتَدَلَّتْهُ
عَلَى ذَلِكَ ، فَاعْتَصَمَ بِأَنَّهَا قَدْ خُلِطَتْ بِاللَّامِ بَعْدَهَا وَوُقِفَ عَلَيْهَا ، فَصَارَتْ اللَّامُ كَأَنَّهَا
جُزْءٌ مِنْهَا ، فَصَارَتْ (يَا) بِمَنْزِلَةِ قَالَ ، وَالْأَلْفُ فِي مَوْضِعِ الْعَيْنِ وَهِيَ بِمَجْهُولَةٍ ،
فِيَنْبَغِي أَنْ يَحْكَمَ عَلَيْهَا بِالْإِتْقَانِ عَنِ الْوَاوِ . هَذَا جُمْلٌ مَا قَالَهُ ؛ وَلِلَّهِ هُوَ وَعَلَيْهِ رَحْمَتُهُ ،^(٨)

(١) هُوَ بِالْجُرْعِ عَطْفٌ عَلَى «الْبُتْبَاءِ» . وَفِيهِ الْعَطْفُ عَلَى مَعْمُولَيْنِ . وَيَقْرَأُ أَيْضًا بِالرَّفْعِ عَلَى حَذْفِ
الْمُضَافِ وَهُوَ «مِثَالٌ» أَيْ وَمِثَالُ الْبَابَاءِ . (٢) هُوَ آدَمُ مَوْلَى بَلْعَنَرِ كَمَا فِي اللِّسَانِ فِي أَبُو . وَهُوَ مِنْ
رَجَزٍ فِي الْبَيَانِ وَالتَّبْيِينِ لِلْمُحَافِظِ ١/١٦٣ ، يَقُولُهُ فِي ابْنِ لَهُ . (٣) «يَا فَوْقَ الْبُتْبَاءِ» — وَيُرْوَى
الْبُتْبَاءُ — أَيْ أَنْتَ فَوْقَ أَنْ يَقَالَ لَهُ : يَا بَابِي أَنْتَ . (٤) زِيَادَةٌ فِي أَخْلَتْ مِنْهَا شَ ، بَ .
(٥) انْظُرْ ص ٢٢٧ (٦) انْظُرْ ص ٢١ مِنْ نَوَاصِرِ أَبِي زَيْدٍ ، وَالْخَزَائِنَةِ ص ٤ ج ٢ مِنْ
السُّلَفِيَّةِ . وَهَذَا مِنْ بَيْتَيْنِ لَزُهَيْرِ بْنِ مَسْعُودِ الضَّبَمِ . (٧) بَعْدَهُ :

وَلَمْ يَشَقَّ الْعَوَاقِقُ مِنْ غَيْرِ بَغِيرَتِهِ وَخَلِيفَتِهِ الْجَلَالَا

الْمَثُوبُ : الَّذِي يَدْعُو النَّاسَ لِلْحَرْبِ يَسْتَنْصِرُهُمْ ، وَقَوْلُهُ (يَا لَا) يَرِيدُ يَا لِيْنِي فَلَانِ . وَالْعَوَاقِقُ جَمْعُ عَاقِقٍ وَهِيَ
الَّتِي لَمْ تَزُجَّ ، وَقَوْلُهُ (خَلِيفَتِهِ الْجَلَالَا) أَيْ مِنَ الْفَزَعِ يَخْرُجُنَ مِنَ الْجَلَالِ فَلَا يَشْتَقُونَ بِأَنْ يَمْنَعَهُنَ الْأَزْوَاجُ وَالْآبَاءُ
وَالْإِخْوَةَ ، يَقُولُ : نَحْنُ عِنْدَهُنَّ أَوْثَقُ مِنْكُمْ . (٨) كَذَا فِي ١ . وَفِي شَ ، بَ : «وَهَذَا» .

فما كان أقوى قياسه ، وأشدّ بهذا العلم اللطيف الشريف أنسه . فكأنه إنما كان مخلوقا له . وكيف كان لا يكون كذلك ، وقد أقام على هذه الطريقة مع جلة أصحابها ، وأعيان شيوخها ، سبعين سنة ، زائحةً علّاه ، ساقطةً عنه كلّهُ ، وجعله همّةً وسدّمه ^(١) ، لا يعتاقه عنه ولد ، ولا يعارضه فيه متجرّ ، ولا يسوم به مطلباً ، ولا يخدم به رئيساً إلا بأخرة ^(٢) وقد حطّ من أنقاله ، وألقى عصا ترّحاله ! ثم إني — ولا أقول إلا حقاً — لأعجب من نفسى فى وقى هذا ، كيف تطّوع لى بمسئلة ، أم كيف تطمح بى إلى انتزاع علة ! مع ما الحال عليه من علّى الوقت وأشجانه ، وتذاؤبه ^(٣) وخلج أشطانه ^(٤) ، ولولا معازة الخاطر واعتناقه ، ومساورة الفكر واكتداده ^(٥) ، لكنتُ عن هذا الشأن بمنزلة ، وبأمرٍ سواه على شغل .

- ١٠ وقال لى مرّة رحمه الله تأنيساً بهذه الانتقالات : كما جاز إذا سميت بـ (ضرب) أن تُخرجه من البناء إلى الإعراب ، كذلك يجوز أيضاً أن تخرجه من جنس إلى جنس إذا أنت نقلته من موضعه إلى غيره .

ومن طريف ما ألقاه — رضى الله تعالى عنه — على أنه سألنى يوماً عن قولهم هاتِ لاهاتيتَ ، فقال (ماهاتيت) ؟ فقلت : فاعلت ، فهاتِ من هاتيت ، كعاطِ من عاطيت ، فقال : أشيء آخر ؟ فلم يحضر إذ ذاك ، فقال أنا أرى فيه غير هذا . فسألته عنه ، فقال : يكون فعليت ، قلت : ممّ ؟ قال : من الهوّة ،

- (١) السدم : الهم . (٢) يريد خدمته عضد الدولة بن بويه . وقد صنف له الإيضاح والتكملة . (٣) أى اضطرابه واختلافه كنتذاؤب الرياح . وقد أثبت «تذاؤبه» بالمعجمة . وفى أ : «تذاؤبه» بالمهملة . وفى ش ، ب : «تداويه» ، وكلاهما تحريف . (٤) الأشطان جمع شطن وهو الحبل ، وخلج الأشطان جذبها وانتزاعها . وضبط فى أ «خلج» بالتحريك . والخلج : الفساد فالمعنى : فساد أشطانه وأسبابه . (٥) المعازة : المغالبة . (٦) يقال : اعتنف الأمر : أخذه بعنف . يريد أنه يأخذ خاطره بالشدة . (٧) أى جهده والإحلاح عليه . وقوله : «اكتداده» كذا فى أ ، ب . وفى ش : «اكتداده» . وهو تحريف . (٨) بفتح الهاء وضمها .

وهي المنخفض من الأرض — قال : وكذلك (هَيْتٌ ^(١)) لهذا البلد ، لأنه منخفض من الأرض — فأصله هَوَيْتٌ ^(٢) ، ثم أبدلت الواو التي هي عين فعليت ، وإن كانت ساكنة ، كما أبدلت في ياجل ^(٣) ، ويأجل ^(٤) ، فصار هاتيت ، وهذا لطيف حسن . على أن صاحب العين قد قال : إن الهاء فيه بدل من همزة ، كهرقت ونحوه . والذي يجمع بين هاتيت وبين الهوثة حتى دعا ذلك أبا علي إلى ما قال به ، أن الأرض المنخفضة تجذب إلى نفسها بانخفاضها . وكذلك قولك : هات ، إنما هو استدعاء منك للشيء ، واجتذابه إليك . وكذلك صاحب العين إنما حمله على اعتقاد بدل الهاء من الهمزة أنه أخذه من أتيت الشيء ، والإتيان ضرب من الانجذاب إلى الشيء . والذي ذهب إليه أبو علي في (هاتيت) غريب لطيف .

ومما يستحيل فيه التقدير لانتقاله من صورة إلى أخرى قولهم (هلممت) إذا قلت : هَلُمَّ . فهلممت الآن كصعرت ، وشملت ، وأصله قبل غير هذا ، إنما هو أَوَّلُ ^(٥) (ها) للتنبيه لحقت مثال الأمر للأوجه توكيدا . وأصلها هاء ^(٦) ، فكثرت استعمالها ، وُحِلَّتْ (ها) بـ (هلم) ، توكيدا للعنى لشدة الاتصال ، فحذفت الألف لذلك ، ولأن لام (هلم) في الأصل ساكنة ، ألا ترى أن تقديرها أَوَّلُ (المم) وكذلك يقولها أهل الحجاز ، ثم زال هذا كله بقولهم (هلممت) فصارت كأنها فعليت ، من لفظ (الهلمام) وتنوسيت حال التركيب . وكان الذي صرفهما جميعا عن ظاهر حاله حتى دعا أبا علي إلى أن جعله من (الهوثة) ، وغيره من لفظ أتيت عدم تركيب ظاهره ،

(١) هو بلد على شاطئ الفرات ، وعلى هذا فالهاء في هيت أصلها الواو .

(٢) أى أصل هاتيت . (٣) والأصل : يوجل ويوجل . (٤) هو هنا ظرف .

(٥) كذا في أ . وفي ش ، ب : « فأصلها » . (٦) كذا في ج . وفي أ ، ب ، ش :

« الهلمان » . وكذا في عبارة اللسان في هلم . (٧) يريد أن تألفه غير موجود في اللغة ، فلذلك

اعتمد تخريجه على غير ظاهره . وهو عود إلى الكلام على هاتيت .

ألا ترى أنه ليس في كلامهم تركيب (ه ت و) ولا (ه ت ي) فتزلا جميعا عن
بادى أمره إلى لفظ غيره .

فهذه طريق اختلاف التقدير، وهي واسعة، غير أنى قد نهت عليها، فأَمْضِ
الرأى والصنعة فيما يأتى منها .

ومن لفظ (الهوتة) ومعناها قولهم مضى هيتاء من الليل؛ وهو فعلاء منه،
ألا تراهم قالوا: قد تهوّر الليل، ولو كسرت (هيتاء) لقلت (هواتى) وقريب
من لفظه ومعناه قول الله سبحانه (هيت لك) إنما معناه هلم لك، وهذا اجتذاب
واستدعاء له؛ قال:

أَنْ الْعِرَاقَ وَأَهْلَهُ عُنُقُ إِلَيْكَ فَهَيْتَ هَيْتاً^(١)

١٠ باب في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى^(٥)

هذا الموضع كثيرا ما يستهوى مَنْ يضعف نظره إلى أن يقوده إلى إفساد
الصنعة . وذلك كقولهم في تفسير قولنا (أهلك والليل) معناه أَلْحَقْ أَهْلَكَ قَبْلَ اللَّيْلِ،
فربما دعا ذاك مَنْ لَا دُرْبَةَ لَهُ إِلَى أَنْ يَقُولَ (أهلك والليل) فيجتره، وإنما تقديره
أَلْحَقْ أَهْلَكَ وَسَابِقَ اللَّيْلِ . وكذلك قولنا زيد قام: ربّما ظن بعضهم أن زيدا

١٥ (١) كأن الليل يذهب وقت من يخفّض وتذهب قته . (٢) أى وقت منه .
(٣) أى ذهب أكثره . وفى ذلك معنى الانخفاض . وتراه «تهوّر» بالراء وهو هكذا فى أ ،
ب ، ش . وفى ج : «تهوت» . ولعمري لو جاءت هذه الصيغة فى اللغة لكانت هى الحودى ،
ولكنها لم تجئ . (٤) هذا ثانى يتيين أنشدتهما القراء لشاعر فى على رضى الله عنه أو طما :

أبلسخ أمير المؤمنين من أحا العراق إذا أتينا

٢٠ ورى أن السياق يقضى بفتح أن . وقد روى كسرهما على قطعه عما قبله أو على تأويل أبلغ بقل . وقوله :
عنى أى ما تلون . وانظر اللسان (هيت) وشرح المفصل ٣٢ / ٤

(٥) هكذا فى ش ، وفى أ ، ب : «فرق» . وفى ج : «فرق تقدير» .

هنا فاعل في الصنعة، كما أنه فاعل في المعنى . وكذلك تفسير معنى قولنا : سرّنى قيام هذا وقعود ذلك، بأنه سرّنى أن قام هذا وأن قعد ذلك، ربما اعتقد في هذا وذلك أنهما في موضع رفع لأنهما فاعلان في المعنى . ولا تستصغر هذا الموضع ؛ فإن العرب أيضا قد مرّت به وشمّت رواحه، وراعه . وذلك أن الأضمة أنشد في جملة أراجيزه شعرا من مشطور السريع طويلا، ممدودا، مقيدا ، التزم الشاعر فيه أن جعل قوافيه كلها في موضع جرّ إلا بيتا واحدا من الشعر :

(٤) يستميسكون من حذار الإلقاء بتلعات كجذوع الصيصاء
(٥) ردى ردى ورّد قطاة صماء كندرية أعجبا برد الماء

تطارد قوافيها كلها على الجرّ إلا بيتا واحدا، وهو قوله :

(٦) * كأنها وقد رآها الرؤاء *

والذى سوغه ذلك — على ما التزمه في جميع القوافى — ما شكّا على سمته من القول . وذلك أنه لما كان معناه : كأنها في وقت رؤية الرؤاء تصوّر معنى الجرّ من هذا الموضع، فجاز أن يخاطب هذا البيت بسائر الأبيات، وكأنه لذلك لم يخالف .

(١) كذا في أ . وفي ب ، ش : « وربما » . (٢) هما في موضع رفع زيادة عن مكان الجرّ بالإضافة . ويظهر هذا في التابع . فلا غرابة فيه وإنما الهم الذى يحذر منه ابن جنى أن يعتقد أنه ليس إلا مرفوعا ، حتى لو قيل يعجنى قيام زيد رفع زيد . وانظر فيما يأتى ص ٢٨٢

(٣) في أ بعد « الشعر » : « قوله » . وما هنا في ش ، ب . (٤) نسبة في اللسان في تلح إلى غيلان الربيع . وذكر ابن جنى في الجزء الثانى من هذا الكتاب (باب التطوع بما لا يلزم) قصيدة لغيلان على هذا الروى ، وليس فيها ما أورد هنا إلا : * كأنها وقد رآها الرؤاء * وهو يصف قوما في سفينة . يقول إنهم يسكنون بسكانات السفينة — وسكانها ذنبا الذى به تعدل وهو المعروف بالدفة — وهى طويلة تلعات بجذوع الصيصاء ؛ وهو ثمرة تخلط طويلا ، وقد كنى بالتلعات عن السكانات لطولها . وإنما يسكنون بها خشية أن تلقى في البحر فيهلكوا . والشعر في إصلاح المنطق . (٥) يخاطب السفينة فيقول : ردى حتى تصلى المرفأ كما ترد قطاة صماء — وصمها ضيق أذنيها — . (٦) انظر تكملة هذا الشاعر في الجزء الثانى من الخصائص (باب التطوع بما لا يلزم) . (٧) كذا في أ . وفي ب : « سوغ له » .

ونظير هذا عندى قول طرفة :

في جفانٍ تعترى نادينا وسديف حين هاج الصنبر^(١)

- يريد الصنبر، فاحتاج للقافية إلى تحريك الباء، فتطرق إلى ذلك بنقل حركة الإعراب إليها؛ تشبيهاً بباب قولهم : هذا بـكـر، ومررت بـكـر، وكان يجب على هذا أن يضم الباء فيقول : الصنبر؛ لأن الراء مضمومة، إلا أنه تصوّر معنى إضافة الظرف إلى الفعل فصار إلى أنه كأنه قال : حين هيج الصنبر، فلما احتاج إلى حركة الباء تصوّر معنى الجز فكسر الباء، وكأنه قد نقل الكسرة عن الراء إليها . ولولا ما أوردته في هذا لكان الضم مكان الكسر^(٢) . وهذا أقرب مأخذاً من أن تقول : إنه حرف القافية للضرورة كما حرفها الآخر في قوله :

- هل عرفت الدار أم أنكرتها . بين تبراك فشسى عبقر^(٣)
في قول من قال : أراد عبقر^(٤)، ثم حرف الكلمة . ونحوه في التحريف قول العبد :

(١) الصنبر : الريح الباردة . والسديف : السنام أو شحمه . والبيت من قصيدة له في الديوان

٦٣ مطلعها :

أصحوت اليوم أم شأقتك هر ومن الحب جنوت مستعر

(٢) ألفز البدر الدمايني في قول طرفة هذا : « حين هاج الصنبر » بقاءً للفعل مجرور ، وأجاب عنه الشيخ السجاعي بمضمون كلام ابن جني ، ولم ينسب هذا إلى ابن جني فعابه عليه الجبري . انظر هذا في تاريخ الجبري في ترجمة السجاعي في الجزء الثاني ٢ / ٨٠ وانظر كتابة الأمير على المنفى في مبحث الجملة الرابعة من الجمل التي لها محل من الإعراب في الباب الثاني .

(٣) أى المرار العدوى كما في معجم البلدان في عبقر .

(٤) تبراك وعبقر موضعان و « شسى » تشية شس ، وهو المكان العليط .

(٥) ومن اللغويين من يقول : أراد : عيقر . انظر اللسان في عبقر .

(٦) هو يحيى عبد بن الحساس . وهو من قصيدة له في الديوان المطبوع في دار الكتب المصرية

ص ٤٢ وما بعدها .

وما دُمِيسَة مِنْ دُمَى مَيْسَا ^(١) نَّ مَعْجِيسَة نَظَرَا وَاتَّصَافَا
أَرَادَ — فِيمَا قِيلَ — مَيْسَانُ ، فَزَادَ النُّونَ ضَرُورَةً ، فَهَذَا — لِعَمْرَى — تَحْرِيفٌ بِتَعَجُّفٍ
عَارٍ مِنَ الصَّنْعَةِ . وَالَّذِي ذَهَبَتْ أَنَا إِلَيْهِ هُنَاكَ فِي (الصَّنِيرِ) لَيْسَ عَارِيًا مِنَ الصَّنْعَةِ .
فَإِنْ قُلْتُ : فَإِنَّ الْإِضَافَةَ فِي قَوْلِهِ (حِينَ هَاجَ الصَّنِيرُ) إِنَّمَا هِيَ إِلَى الْفِعْلِ لَا إِلَى الْفَاعِلِ
فَكَيْفَ حَرَفَتْ غَيْرَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ؟ قِيلَ الْفِعْلُ مَعَ الْفَاعِلِ ^(٢) كَالْجُزْءِ الْوَاحِدِ ، وَأَقْوَى
الْجُزْأَيْنِ مِنْهُمَا هُوَ الْفَاعِلُ ، فَكَأَنَّ الْإِضَافَةَ إِنَّمَا هِيَ إِلَيْهِ لَا إِلَى الْفِعْلِ ، فَلِذَلِكَ جَازٍ
أَنْ يَتَصَوَّرَ فِيهِ مَعْنَى الْجُزْءِ .

فَإِنْ قِيلَ : فَانْتَ إِذَا أَضَفْتَ الْمَصْدَرَ إِلَى الْفَاعِلِ جَرَرْتَهُ فِي اللَّفْظِ
واعتقدت مع هذا أنه في المعنى مرفوع ، فإذا كان في اللفظ أيضا مرفوعا
فكيف يسوغ لك بعد حصوله في موضعه من استحقاقه الرفع لفظًا ومعنى أن تتحوّر
به فتتوهمه مجرورا ؟ قيل هذا الذي أردناه وتصوّرناه هو مؤكّد للمعنى الأول ، لأنك
كما تصوّرت في المجرور معنى الرفع ، كذلك تَمَنَّمت حال الشبيه بينهما فتصوّرت
في المرفوع معنى الجزئ . ألا ترى أن سيبويه لمّا شبه الضارب الرجل بالحسن الوجه
وتمثّل ذلك في نفسه ورّسّا في تصوّره ، زاد في تمكين هذه الحال له وتثبيتها عليه ،
بأن عاد فشبه الحسن الوجه بالضارب الرجل في الجزئ ؛ كلّ ذلك تفعله العرب ،
وتعتقده العلماء في الأمرين ، ليقوى تشابههما وتعمّر ذاتُ ^(٣) بينهما ، ولا يكونا على

(١) قبله — وهو مطلع القصيدة — :

ألم خيال عشاء فطاما ولم يك إذ طاف إلا اختطافا
لميسة إذ طرقت موهنا فأضحى بها دنقا مستجافا

٢٠ رعدده :

بأحسن منها غداة الرحيل بل قامت ترائيك وحفا غدافا

(٢) هي كورة بين البصرة وواسط كما في ياقوت . والبيت في اللسان (ميس ووصف) .

(٣) كذا في ش ، ب . وفي أ : « الفاعل مع الفعل » . (٤) بالبناء للفاعل كما ضبط

في أ . يقال : عمر الشيء — كنصر وكرم وسمع — : صار عامرا كما في القاموس .

(١) حَرِدَ، وتناظر غير مُجْنِد، فاعريف هذا من مذهب القوم واقتفه يصيب بلأذن الله تعالى .

ومن ذلك قولهم في قول العرب : كُلُّ رَجُلٍ وَصَّنَعْتُهُ ، وَأَنْتَ وَشَأْنُكَ : معناه أَنْتَ مَعَ شَأْنِكَ ، وكل رجل مع صنعته ، فهذا يؤهم مِنْ أَمِّم أَنْ الشَّانِي خبر عن الأول ، كما أنه إذا قال أَنْتَ مَعَ شَأْنِكَ فَإِنْ قَوْلُهُ (مَعَ شَأْنِكَ) خبر عن أَنْتَ . وليس الأمر كذلك ؛ بل لعمري إن المعنى عليه ، غير أن تقدير الأعراب على غيره . وإنما (شَأْنُكَ) معطوف على (أَنْتَ) ، والخبر محذوف للحمل على المعنى ، فكأنه قال : كُلُّ رَجُلٍ وَصَّنَعْتُهُ مَقْرُونَانِ ، وَأَنْتَ وَشَأْنُكَ مَصْطَحِبَانِ . وعليه جاء العطف بالنصب مع أَنْتَ ؛ قال :

أغار على معزاي لم يدري أنني وصفراء منها عبلة الصفوات (٢)
ومن ذلك قولهم أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ ، أَلَا تَرَاهُمْ يَقُولُونَ فِي مَعْنَاهُ : إِنْ فَعَلْتَ فَأَنْتَ ظَالِمٌ ، فهذا ربما أُوْهِمُ أَنْ (أَنْتَ ظَالِمٌ) جواب مُقَدَّم ، ومعاذ الله أَنْ يقدّم جواب الشرط عليه ، وإنما قوله (أَنْتَ ظَالِمٌ) دَالٌّ على الجواب وساد مسدده ؛ فأما أَنْ يَكُونَ هُوَ الْجَوَابَ فَلَا .

ومن ذلك قولهم فِي عَالِيكَ زَيْدًا : إِنْ مَعْنَاهُ خُذْ زَيْدًا ، وهو — لعمري — كذلك ، إِلَّا أَنْ (زَيْدًا) الْآنَ إِنَّمَا هُوَ مَنْصُوبٌ بِنَفْسِ (عَالِيكَ) مِنْ حَيْثُ كَانَ اسْمًا لِفِعْلِ مُتَعَدٍّ ، لَا أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِـ (خُذْ) .

أَلَا تَرَى إِلَى فَرْقٍ مَا بَيْنَ تَقْدِيرِ الْإِعْرَابِ وَتَفْسِيرِ الْمَعْنَى ؛ فَإِذَا مَرَّ بِكَ شَيْءٌ مِنْ هَذَا عَنْ أَصْحَابِنَا فَاحْفَظْ نَفْسَكَ مِنْهُ ، وَلَا تَسْتَرْسِلْ إِلَيْهِ ؛ فَإِنْ أَمَّاكَ أَنْ يَكُونَ

(١) أَى عَلَى غَضَبٍ وَاغْتِيَاظٍ ، يُقَالُ : حَرِدَ الرَّجُلُ إِذَا اغْتَاظَ فَتَحَرَّشَ بِالَّذِي غَاظَهُ .
(٢) كَذَا فِي أ . وَفِي ب ، ش ، ج : « ضَيْعَتُهُ » . وَالضَّيْعَةُ هُنَا : حِرْفَةُ الرَّجُلِ وَتِجَارَتُهُ وَمَصْنَعَتُهُ .
(٣) أَوْرَدَهُ فِي اللِّسَانِ (مَعَز) . وَ « صَفْرَاءُ » يُرِيدُ قَوْسًا . وَالصَّفَوَاتُ حِجَارَةٌ مَلْسٌ مَسْرَاةٌ ، وَكَأَنَّمَا كَانَ يَرَى بِهَا مَكَانَ السَّهَامِ . وَقَوْلُهُ (أَغَارَ) أَى الذَّنْبُ أَوْ السَّيِّئُ . (٤) كَذَا فِي ش ، ب . وَقَدْ سَقَطَ هَذَا الْفِظُ « مَا » فِي أ .

تقدير الإعراب على سَمْت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه ، وإن كان تقدير الإعراب مخالفا لتفسير المعنى ^(١) تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه ، وصححت طريق تقدير الإعراب ، حتى لا يشذ شيء منها عليك ، وإياك أن تسترسل فتفسد ما تُؤثر إصلاحه ؛ ألا تراك تفسر نحو قولهم : ضربت زيدا سوطا أن معناه ضربت زيدا ضربة بسوط . وهو — لا شك — كذلك ، ولكن طريق إعرابه أنه على حذف المضاف ، أى ضربته ضربة سوط ثم حذفت الضربة على عِبرة حذف المضاف . ولو ذهبت لتأول ضربته سوطا على أن تقدير إعرابه : ضربة بسوط كما أن معناه كذلك للزمك أن تقدّر أنك حذفت الباء ، كما تحذف حرف الجر في نحو قوله : أمرتك الخير ، وأستغفر الله ^(٢) ذنبا ، فتحتاج إلى اعتذار من حذف حرف الجر ، وقد غيّبت عن ذلك كله بقولك : ^(٣) ^(٤) إنه على حذف المضاف ؛ أى ضربة سوط ومعناه ضربة بسوط ، فهذا — لعمري — معناه ، فأما طريق إعرابه وتقديره فحذف المضاف .

باب في أن المحذوف إذا دلّت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ

به ، إلا أن يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمتنع منه

من ذلك أن ترى رجلا قد سدّد سهما نحو الغرض ثم أرسله ، فتسمع صوتا فتقول : القرطاس والله ، أى أصاب القرطاس . ف(أصاب) الآن في حكم الملفوظ به .

(١) كذا في ١ ، ب . وفي ش : « تركت » . وهو بخط مغاير ويبدو أنه إصلاح من الشنيطي أو كتابة في موضع ترك يراضا . (٢) يريد قول الشاعر :

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به ففسد تركك ذا مال وذا نسب

وانظر الكتاب ١ / ١٧ ، والخزانة ١ / ١٦٤ (٣) يريد قول الشاعر :

أستغفر الله ذنبا لست محصيه رب العباد إليه الوجه والعمل

وانظر الخزانة ١ / ٨٦ (٤) كذا في ١ . وفي ش ، ب : « بقوله » .

(٥) كذا في ش ، ب . وفي ١ : « فأما على طريق » .

لَبْتَةٌ ، وإن لم يوجد في اللفظ ، غير أن دلالة الحال عليه ثابت مناب اللفظ به .
وكذلك قولهم لرجل مَهْوٍ بسيف في يده : زيدا ، أى أضرب زيدا . فصارت
شهادة الحال بالفعل بدلا من اللفظ به . وكذلك قولك للقادم من سفر : خير مَقْدَم ،
أى قَدِمْتَ خير مقدم ، وقولك : قد مررت برجلٍ إنَّ زيدا وإن عمرا ، أى إن
كان زيدا وإن كان عمرا ، وقولك للقادم من حَجَّهِ : مبرور ماجور ، أى أنت
مبرور ماجور ، ومبرورا ماجورا ، أى قَدِمْتَ مبرورا ماجورا ، وكذلك قوله :
رَسِيمٌ دار وقفتُ في طَلِّهِ كدْتُ أَقْصَى الغداة من جَلِّهِ^(١)

أى ربَّ رسم دار . وكان رُؤْبَةٌ إذا قيل له كيف أصبحت يقول : خير عافاك
الله — أى بخير — يَحْذِفُ الباء لدلالة الحال عليها بحرى العادة والعرف بها .
وكذلك قولهم : الذى ضربتُ زيد ، تريد الهاء وتحذفها ، لأن في الموضع دليلا
عليها . وعلى نحو من هذا تتوجه عندنا قراءة حمزة ، وهى قوله سبحانه « واثقوا
الله الذى تساءلون به والأرحام » ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والفحش
والشناعة والضعف على ما رآه فيها وذهب إليه أبو العباس ، بل الأمر فيها دون
ذلك وأقرب وأخف وألطف ؛ وذلك أن حمزة أن يقول لأبى العباس : لئن لم
أحبل (الأرحام) على العطف على المحرور المضمر ، بل اعتقدت أن تكون فيه باء ثانية
حتى كأنى قلت : (وبالأرحام) ، ثم حذف الباء ؛ لتقدم ذكرها ؛ كما حُذِفَتْ لتقدم^(٢)

(١) كذا في ١٠ . وفى ش ، ب : « أو » . (٢) انظر مجالس نعلب ٩١

(٣) هو جميل بن عبد الله بن معمر ، صاحب بيتة . وانظر الأمالى ١ / ٢٤٦ والسمط ٥٥٧
والخزاة ٤ / ١٩٩ والعينى ٣ / ٣٣٩ ، والسيوطى ١٢٦ (٤) هذا البيت من شواهد النحو

في مباحث حرف الجر ، وهو مطلع القصيدة ، وبعده :

موحشا ما ترى به أحدا تنسج الرياح ترب معتله

واقفا في رباع أم جبير من ضحا يومه إلى أمه

(٥) كذا في ١٠ . وفى أ ، ب ، ش : « ويحذف » . (٦) يريد المبرد . وانظر الكامل

١٠٥٥ / ٦ ، وشرح الفصل ٣ / ٧٨ (٧) كذا في أ ، ش . وفى ب : « كآ » .

ذكرها في نحو قولك : بَمَنْ تَمَرُّرًا مُرَّرًا ، وعلى من تَنْزِلُ أَنْزِلُ ، ولم تقل : أَمُرُّ بِهِ
ولا أَنْزِلُ عَلَيْهِ ، لكن حذف الحرفين لتقدم ذكرهما . وإذا جاز للفرزدق أن يحذف
حرف الجر لدلالة ما قبله عليه (مع مخالفته له في الحكم^(١)) في قوله :

وَأَيَّ مَنْ قَوْمَ بِهِمْ يَتَّقَى الْعِدَا وَرَأْبُ النَّأْيِ وَالْجَانِبُ الْمُتَخَوِّفُ^(٢)

أراد : وبهم رأب النَّأْيِ ، فحذف الباء في هذا الموضع لتقدمها في قوله : بهم يتقى
الْعِدَا ، وإن كانت حالهما مختلفتين . ألا ترى أن الباء في قوله (بهم يتقى العدا)^(٣)
منصوبة الموضع لتعلقها بالفعل الظاهر الذي هو يتقى ، كقولك : بالسيف يضرب
زيد ، والباء في قوله : (وبهم رأب النَّأْيِ) مرفوعة الموضع عند قوم ، وعلى كل حال^(٤)
فهى متعلقة بمحذوف ورافعه الرَّأْبُ^(٥) — ونظائر هذا كثيرة — كان حذف الباء من
قوله (والأرحام) لمشابتها الباء في (به) موضعا وحكما أجدر ، وقد أجازوا تبأ له
وويل على تقدير وويل له ، فحذفوها وإن كانت اللام في (تبأ له) لا ضمير فيها وهى

(١) كذا في ب ، ش . وفى أ : « مع مخالفته في الحكم له » . (٢) من نقيضة الفرزدق

التي مطلعها :

عزفت بأعشاش وما كدت تعزف وأنكرت من حدراء ما كنت تعرف

وانظر النقائض ٥٦٤ طبعة أوربة ، واللسان (رأب) .

(٣) كذا في أ ، ب ، وفى ش : « مختلفين » .

(٤) كذا في أ ، ب . وقد سقط هذا الحرف في ش .

(٥) كذا في أ ، ب . وفى ش : « قولهم » .

(٦) كأنه يريد أن يجعل خبرا ، وهذا وجه . والوجه الآخر أن يكون « بهم » صفة (قوم) ،

و(رأب) فاعل به ، وعلى هذا فقوله (بهم) مجرور الموضع . وهذا الوجه لا يريده هنا إذ هو قريب من
(السيف يضرب زيد) .

(٧) كذا في ب . والمعنى عليه صحيح . أى (بهم) خبر والرأب مبتدأ والخبر رافعه المبتدأ عند

البصريين . وفى أ ، ش : « رافعة للرأب » وهو لا يستقيم على رأى البصريين .

(٨) جواب « إذا جاز للفرزدق » .

(١) متعلّقة بنفس (تبا) مثلها في هلم لك وكانت اللام في (ويل له) خبرا، ومتعلّقة بمحذوف وفيها ضمير، فهذا صرّوض^(٢) بيت الفرزدق .

- فإن قلت : فإذا كان المحذوف للدلالة عليه عندك بمنزلة الظاهر فهل تجيز توكيد الهاء المحذوفة في نحو قولك : الذي ضربت زيد ، فتقول : الذي ضربت نفسه زيد ؛ كما تقول : الذي ضربته نفسه زيد ؟ قيل : هذا عندنا غير جائز ؛ وليس ذلك لأن المحذوف هنا ليس بمنزلة المائب ، بل لأمر آخر ، وهو أن الحذف هنا إنما الغرض به التخفيف لطول الاسم ، فلو ذهبت تؤكده لنقضت الغرض .^(٣) وذلك أن التوكيد والإسماء ضمة التخفيف والإيجاز ؛ فلما كان الأمر كذلك تدافع الحُكْمَان ، فلم يجوز أن يجتمعا ؛ كما لا يجوز أدغام الملاحق ؛ لما فيه من نقض الغرض . وكذلك قولهم لمن سدد سهمي ثم أرسله نحو الغرض فسمعت صوتا فقلت :
القرطاس والله أي أصاب القرطاس : لا يجوز توكيد الفعل الذي نصب (القرطاس) .
لو قلت : إصابته القرطاس ، فجعلت (إصابة) مصدرا للفعل الناصب للقرطاس لم يجوز ؛ من قبل أن الفعل هنا قد حذفته العرب وجعلت الحال المشاهدة دالة عليه ، ونائبة عنه ، فلو أكدته لنقضت الغرض ؛ لأن في توكيده تثبيتا للفظه المختزل ، ورجوعا عن المعتزم من حذفه وإطراحه والاكتفاء بغيره منه . وكذلك قولك للهوى

(١) المعروف أن اللام في مثل هذا للتبيين . وتقدير الكلام (له أعني) أو (إرادتي له) ، وليس متعلّقة بنفس تبا ، نعم يجوز الصبان إذا كان المحجور غير مخاطب كما هنا أن يتعلق بالمصدر ، ولكن ابن جني لا يرى هذا التفصيل ، يدل على ذلك نظيره بهم لك ، واللام في المثال الأخير للتبيين عند الصبان أيضا . انظر صبان الأشموني في مبحث المفعول المطلق .

- (٢) أي مثيله . يقال : هذه المسألة عرض تلك أي نظيرها ، وقد يقال لابن جني : إن في بيت الفرزدق وفي « تبا له ود يل » حذف الجواز والمجرود ، وهو خبر ، وحذف الخبر سنن مألوف ، ومنهج معروف . فأما قراءة حمزة ففيها حذف الجواز وإبقاء حمزه ، وهذا موضع القول والمؤاخذه .
(٣) كذا في ش . وفي ١ : « فيه » . (٤) انظر ص ١٢٧ من هذا الجزء .

بالسيف في يده : زيدا ، أى اضرب زيدا لم يحز أن تؤكد ذلك الفعل الناصب
لزيدا ، ألا تراك لا تقول : ضربا زيدا وأنت تجعل (ضربا) توكيدا لأضرب المقدرة ؛
من قبل أن تلك اللفظة قد أنيبت عنها الحال الدالة عليها ، وحذفت هي اختصارا ،
فلو أكدتها لنقضت القضية التي كنت حكمت بها لها ، لكن لك أن تقول : ضرباً
زيدا لا على أن تجعل ضربا توكيدا للفعل الناصب لزيدا ، بل على أن تبدله منه
فتقيمه مقامه فتنصب به زيدا ، فأما على التوكيد به لفعله وأن يكون زيد منصوبا
بالفعل الذي هذا توكيد له فلا .

(٢)
فهذه الأشياء لولا ما عارض من صناعة اللفظ — أعنى الاختصار على شيء
دون شيء — لكان توكيدها جائزا حسنا ، لكن (عارض ما منع)^(٣) فلذلك لم يحز ؛
لا لأن المحذوف ليس في تقدير الملقوظ به .

(٤)
ومما يؤكد لك أن المحذوف للدلالة عليه بمنزلة الملقوظ به إنشادهم قول الشاعر :
قاتلي القوم يا خراع ولا يأخذكم من قتالهم فسل^(٥)

فتمام الوزن أن يقال : فقاتلي القوم ، فلولا أت المحذوف إذا دل الدليل عليه بمنزلة
المتبعت ، لكان هذا كسرا ، لا زحافا . وهذا من أقوى وأعلى ما يحتج به لأن
المحذوف للدلالة عليه بمنزلة الملقوظ به البتة ، فاعرفه ، واشدد يدك به .

(١) في س ، هـ : « هو » . (٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « الشيء » .

(٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « لكن عارض عرض ما منع » . (٤) هو الشداخ

ابن يعمر الكافي من شعراء الحماسة ، وهو جاهل . وليس الشهاخ ، كما في شرح الدماميني للزرجية . ٤ .

فهو تحريف . (٥) البيت من المنسرح وقد دخله الخرم ، ولو قال : (فقاتلي) نجا من ذلك .

وقد ذكره أبو رياش كاملا هكذا . وانظر التبريري في شرح الحماسة . ونهاية الشطر الأول « لا » وانظر

الدماميني في الموطن السابق .

وعلى الجملة فكل ما حذف تخفيفاً فلا يجوز توكيده ، لتدافع حاله به ؛ من حيث التوكيد للإسهاب والإطناب ، والحذف للاختصار والإيجاز . فاعرف ذلك مذهبا للعرب .

- ومما يدلّك على صحة ذلك قول العرب — فيما روينا عن محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى — : (راكب الناقة طليحان) كذا روينا هكذا وهو يحتمل عندي وجهين :
- أحدهما ما نحن عليه من الحذف ، فكأنه قال : ركب الناقة والناقة طليحان ، فحذف المعطوف لأمرين : أحدهما تقدّم ذكر الناقة ، والثاني إذا تقدّم ذكره دل على ما هو مثله . ومثله من حذف المعطوف قول الله عز وجل « فقلنا أضرب بعصاك الحجر فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا » أى فضرِب فانفجرت . فحذف (فضرِب) لأنه معطوف على قوله : (فقلنا) . وكذلك قول التغلبي^(٤) :
- ١٠ * إذا ما الماء خالطها سخينا^(٥) *

أى شربنا فسرخينا . فكذلك قوله : ركب الناقة طليحان ، أى ركب الناقة والناقة طليحان .

فإن قلت : فهلاً كان التقدير على حذف المعطوف عليه ، أى الناقة وراكب

الناقة طليحان ؟ قيل يبعد ذلك من وجهين :

- (١) كذا في الأصول . والأحسن في التعبير : من حيث إنّ . (٢) انظر في تخريجه أيضا التصريح على التوضيح ، والأشبهون في آخر مباحث عطف النسق . (٣) كذا في ١ . وسقط هذا في ش ، ب . (٤) يريد عمرو بن كلثوم صاحب المعلقة التي أولها :
- ألا هي بصحنك فاصبحنا ولا تبقِ نحمور الأندرينا
- (٥) صدره في وصف النمر : * مشعشة كأن الحصن فيها * (٦) هذا وجه في فهم البيت . ويرى بعضهم أن (سخينا) وصف من السخونة وهو حال من الضمير في خالطها ، وذلك مزج النمر بالماء الساخن .

أحدهما أن الحذف اتّسع ، والاتّسع بابه آخر الكلام وأوسطه ، لا صدره وأوله ؛ ألا ترى أن من اتّسع بزيادة (كان) حشّوا أو آخر لا ييجز زيادتها أولا ، وأن من اتّسع بزيادة (ما) حشّوا وغير أول لم يستجز زيادتها أولا إلا في شاذّ من القول ؛ نحو قوله^(١) :

وقدّمّا هاجني فازددت شوقا بسكّاء حمامتين تجاوبان

فيمن رواه (وقدّمّا) بزيادة (ما) على أنه يريد : وقد هاجني ، لا فيمن رواه فقال : (وقدّمّا هاجني) أي وقديما هاجني .

والآنر أنه لو كان تقديره : الناقة وراكب الناقة طليحان ، لكان قد حذف حرف العطف وبقى المعطوف به ؛ وهذا شاذّ ، إنما حكى منه أبو عثمان عن أبي زيد : أكلت لحما ، سمكا ، تمرا ، وأنشد أبو الحسن :

كيف أصبحت كيف أمسيت يزرع السود في فؤاد الكريم^(٢)
وأنشد ابن الأعرابي^(٣) :

وكيف لا أبكي على علاقي صباي غبايقي قياتي^(٤)

(١) بلحدر اللص قصيدة طويلة فيها هذا البيت ، لكن بلفظ : « وما هاجني » في موضع : « وقد ما هاجني » وانظر الأماي ٢٨١/١ ، والخزانة ٤٨٣/٤ ومعجم البلدان (حجر) وشواهد المغني للسيوطي ١٣٩ (٢) حذف فيه حرف العطف والأصل : كيف أصبحت ، وكيف أمسيت ، أي إبداء التحية يعمل على الود والمحبة . والبيت في ديوان المعاني ٢٢٥/٢ عن أبي زيد . وفيه : « يثبت » في مكان « يزرع » . (٣) في اللعان في قيل : « الأزهرى : أنشدني أعرابي :

مالي لا أسقى حبيبتي ومن يوم الورد أمهاتي

* صباي ، غبايقي ، قياتي *

أراد بجيباته إبله التي يسقيها يشرب الباهما جعلهنّ كأمهاته « فهل ترى ما هنا محرفا عما في اللسان . والظاهر أن هذه رواية أخرى عن ابن الأعرابي . (٤) العلات جمع علة ، وكأنه يريد هنا ما يتعلل به ، وفسرها بالصبايخ والغبايقي والقيات . يريد نوقا يحلبها صباها وبعد المغرب وفي القائلة . فالصبايخ جمع صبيوح ، والغبايقي جمع غبوق ، والقيات جمع قبلة .

وهذا كله شاذ، ولعله بجميع ما جاء منه. وأما على القول الآخر، فإنه — لعمري — قد حذف حرف العطف مع المعطوف به، وهذا ما لا بد منه؛ ألا ترى أنه إذا حذف المعطوف لم يجوز أن يبقى الحرف العاطف قبله بحاله؛ لأن حرف العطف لا يجوز تعليقه. ^(٢) فإن قلت فقد قال: ^(٣)

قد وعدتني أم عمرو أن تآ تذهن رأسي وتقليني وأ
* وتمسح القنفاء حتى تنأ *

فلأنما جاز هذا لضرورة الشعر، ولأنه أيضا قد أعاد الحرف في أول البيت الثاني، بفاز تعليق الأول بعد أن دعمه بحرف الإطلاق وأعاده، فعرف ما أراد بالأول، بخرى تجرى قوله: ^(٥)

عجل لنا هذا وألحقنا بهذا آل الشحم إنا قد مللناه بجمل ^(٦)
فكما علق حرف التعريف مدعوما بألف الوصل وأعاده فيما بعد، فكذلك علق حرف العطف مدعوما بحرف الإطلاق وأعاده فيما بعد. فإن قلت: فألف قوله ^(٨) (وأ) ملفوظ بها، وألف الوصل في قوله (بذا آل) غير ملفوظ بها، قيل لو ابتدأت اللام لم يكن من الهمزة بد. فإن قلت: أفيجوز على هذا (قام زيدوه، وعمرو) فتجربى

- ١٥ (١) كذا في أ. وفي ش، ب: «من». (٢) يريد بذلك ألا يكون له تأثير ظاهر بحذف المعطوف. (٣) أي حكيم بن ممية التميمي. انظر الموشح ٢٠ (٤) «تقليني» في أ، ب: «تفديني» وقوله «وأ» كذا في أ، ب، وفي اللسان في تنأ وقتف وفي وقد أصلحت في ش: «واتا» وهو إفساد للشعر ومجافاة للرواية و«القنفاء»: الكمر، و«تنأ» أي تنأ وتبدو، وضبط في الموشح «تنأ» بكسر التاء وهي لغة. (٥) نسب في مسيبويه ٢٧٣/٢ إلى غيلان وهو غيلان بن حريث الربعي الراجز كما في العيني ١/٥١٠ على هامش الخزانة. (٦) «الشحم» في مسيبويه والعيني «بالشحم» و«بجمل» أي حسب. وقوله «بذا آل» رسم في أ، والكتاب «بذل». (٧) كذا في أ، ب. وفي ش: «وكا». (٨) كذا في أ، ب. وفي ش: «تا».

(١) هاء بيان الحركة تُجرى ألف الإطلاق؟ فإنه أضعف القياسين . وذلك أن ألف الإطلاق أشبه بما صيغ في الكلمة من هاء بيان الحركة ؛ ألا ترى إلى ما جاء من قوله :^(٢)

ولاعبَ بالعشيّ بني بنيهِ كِفْعَلُ الهِرِّ يحترش العظايا^(٤)
فأبسه الإله ولا يؤبّي ولا يُسقى من المرض الشفايا^(٥)

— وقرأته على أبي علي : ولا يُشقى — ألا ترى أن أبا عثمان قال : شبه ألف الإطلاق ببناء التائيت ، أي فصّح اللام لها كما يصحّحها للهاء ، وليست كذلك هاء بيان الحركة ؛ لأنها لم تقو قوة تاء التائيت ؛ ألا ترى أن ياء الإطلاق في قوله :
* ... كُله لم أصنعي^(٦) *

قد نابت عن الضمير العائد حتى كأنه قال : لم أصنعه ، فلذلك كان (وا) من قوله (وتفلني وا) كأنه لاتصاله بالألف غير معلق . فإذا كان في اللفظ كأنه غير معلق وعاد من بعد معطوفاً به لم يكن هناك كبيرُ مكروه فيعتذر منه .

١ (١) يريد هاء السكت . (٢) هذا جواب قوله : « فإن قلت أفيجوز » . (٣) هو أعصر ابن سعد بن قيس عيلان كما للسان في حما . وفي حاشية البحرى ٣٢٤ هذه الأبيات ببعض تغيير عما في اللسان منسوبة إلى المستور بن ربيعة ، وكذا في طبقات ابن سلام طبعة أوربة ١٢ (٤) قبله :
إذا ما المزمع فلم يكلم وأعياء ممعه إلا ندايا

والعطاء واحدها عطاية وهي دوية . واحتراشها : صيدها . (٥) « يؤبّي » كذا في « وفي ش » ب : « تؤبّي » و « الشفايا » كذا في ش ، ب . وهو الصواب . وفي أ : « الشفايا » يراد الشفاء . وهو خطأ . (٦) يريد المأزنى . وقد جاء هذا في تصريح المأزنى ص ٥٩ ؛ تيمور والعبارة فيه : « فإن الشاعر شبه ألف النصب بهاء التائيت حين قال عطاية وصلابة وما أشبهه » .
(٧) هذا جزء من بيت تمامه :

قد أصبحت أم الخيل تدعى على ذنبا كله لم أصنع
وهو من أرجوزة لأبي النجم العجل . وانظر الكتاب ١ / ٤٤ ، والخزانة في الشاهد ٥٦ .

فإن قلت : فإن هاء بيان الحركة قد عاقبت لام الفعل ؛ نحو أرِمه ، واغزِه ،
 واخشِه ، فهذا يقويها ، فإنه موضع لا يجوز أن يسوى به بينها وبين ألف الإطلاق .
 والوجه الآخر الذي لأجله حَسُن حذف المعطوف أن الخبر جاء بلفظ التثنية ، فكان ذلك
 دليلا على أن الخبر عنه اثنان . فدل الخبر على حال الخبر عنه . إذ كان الثاني هو الأول .
 فهذا أحد وجهي ما تحتمله الحكاية .

والآخر أن يكون الكلام محمولا على حذف المضاف أى راكب الناقة أحد
 طليحين ، كما يحتمل ذلك قوله سبحانه « يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ » أى من
 أحدهما ، وقد ذهب فيه إليه فيما حكاه أبو الحسن . فالوجه الأول ؛ وهو ما كنا
 عليه : من أن المحذوف من اللفظ إذا دلت الدلالة عليه كان بمنزلة الملفوظ به ،
 ألا ترى أن الخبر لما جاء مثنى دل على أن الخبر عنه مثنى كذلك أيضا ، وفي هذا
 القول دليل على ما يرد من نحوه بمشيئة الله [وحوله] .

باب في نقض المراتب إذا عَرَضَ هناك عارض

من ذلك امتناعهم من تقديم الفاعل في نحو ضرب غلامه زيدا . فهذا لم يمتنع
 من حيث كان الفاعل ليس رتبته التقديم ، وإنما امتنع لقرينة انضمت إليه ، وهى

- ١٥ (١) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « ما » . (٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « التنبيه »
 وهو تصحيف ، يريد قوله : « طليحان » : (٣) كذا فى ش ، ب . وسقط هذا فى أ .
 (٤) هذا مقابل قوله فى ص ٢٨٩ : « أحدهما ما نحن عليه من الحذف » .
 (٥) فى الحجة بعد أن أورد ما ذكره المؤلف : « وقال أبو الحسن : زعم قوم أنه يخرج من العذب
 أيضا » ويخطر فى خلدى لهذا أنه سقط هنا بعد « أحدهما » : « لا منهما » .
- ٢٠ (٦) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « فالأوجه » . (٧) كذا فى أ . وفى ش ، ب :
 « القدر » . (٨) زيادة فى ش ، ب . وقد خلت منها أ . (٩) كذا فى أ .
 وقد سقطت « لم » فى ش ، ب .

إضافة الفاعل إلى ضمير المفعول، وفساد تقدم المضممر على مظهره لفظاً ومعنى. فلهذا
 (١) وجب إذا أردت تصحيح المسئلة أن تؤخر الفاعل فتقول: ضرب زيداً غلامه،
 وعليه قول الله سبحانه: «ولإذ آتينا إبراهيم ربه» (٢) وأجمعوا على أن ليس بجائز
 ضرب غلامه زيداً، لتقدم المضممر على مظهره لفظاً ومعنى. وقالوا في قول النابغة:
 جرى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل
 (٤) إن الهاء عائدة على مذكور متقدم، كل ذلك لثلاث يتقدم ضمير المفعول عليه مضافاً
 (٥) (إلى الفاعل) فيكون مقدماً عليه لفظاً ومعنى. وأما أنا فأجيز أن تكون الهاء في قوله:
 * جرى ربه عني عدي بن حاتم *

عائدة على (عدي) خلافاً على الجماعة.

فإن قيل: ألا تعلم أن الفاعل رتبته التقدم، والمفعول رتبته التأخر، فقد وقع كل
 منهما الموقوع الذي هو أولى به، فليس لك أن تعتقد في الفاعل وقد وقع مقدماً أن

(١) كذا في ١. وفي ش، ب: «أوجب».

(٢) من القائلين بالحوار أبو عبد الله الطوال محمد بن أحمد، وهو من أصحاب الكسائي، وكانت
 وفاته سنة ٢٤٣، فكان ابن جني لم يطلع على خلافه. وانظر كتب النحو في مبحث الفاعل.
 (٣) أي الدياني. والذي طرعه الزواة أن قائل هذا أبو الأسود الدؤلي يهجو عدي بن حاتم.
 وإنما وهم من وهم في نسبته إلى النابغة أن النابغة شعراً شبيهاً بهذا وهو:

جرى الله عبسا عبس آل بنيض جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

ويقول العيني: «عزاه بعضهم إلى النابغة الدياني، وأبو عبيدة إلى عبد الله بن همارق، والأعلم
 لأبي الأسود، وقيل: لم يدركه، حتى قال ابن كيسان: أحسبه مولداً مصنوعاً» والبيت من شواهد
 النحو في باب الفاعل. وانظر الخزائن طبعه السلفية ١/ ٢٥٣ والميني ٢/ ٤٨٧ على هامش الخزائن.

(٤) كذا في ١. وفي ش، ب: «إلى». (٥) كذا في الأصول. والمناسب: «إليه».
 (٦) كذا في ١. وفي ب، ش: «فأجيز». (٧) كذا في ١. وفي ش، ب:
 «التأخير». (٨) كذا في ١. وفي ش، ب: «كل واحدة».

موضعه التأخير، وإتاما المأخوذ به في ذلك أن يُعتقد في الفاعل إذا وقع مؤخرًا أن موضعه التقديم، فإذا وقع مقدّمًا فقد أخذ مأخذه، ورست به قدمه . وإذا كان كذلك فقد وقع المضمر قبل مظهره لفظًا ومعنى . وهذا ما لا يجوز القياس .

قيل : الأمر وإن كان ظاهره ما نقوله ، فإن هنا طريقًا آخر يُستوْغى غيره ، وذلك أن المفعول قد شاع عنهم واطّرد من مذاههم كثرة تقدّمه على الفاعل ، حتى دعا ذاك أبا عليّ إلى أن قال : إن تقدّم المفعول على الفاعل قسم قائم برأسه ، كما أن تقدّم الفاعل قسم أيضًا قائم برأسه ، وإن كان تقدّم الفاعل أكثر ، وقد جاء به الاستعمال مجيئًا واسعًا ؛ نحو قول الله عزّ وجلّ « إنما يخشى الله من عباده العلماء » وقول ذي الرقة :

أستحدثت الركب من أشياهم خبراً أم عاود القلب من أطرايه طرب^(٢)
وقول معقّر بن حمّار الباريّ :^(٣)
أجدّ الركب بعد غدٍ خُفوف وأمسّت من لبائتك الألوف^(٤)
وقول دُرّ بن بنت عبّبة :^(٥)

(١) كذا في ش . وفي أ ، ب ، ج : « تقديم » . (٢) ثالث بيت من قصيدته التي مطلعها :
ما بال عينك منها الماء ينسكب كأنه من كل مفرية سرب
وانظر شرح شواهد الشافية ١٨٩ ، والديوان في صدره . (٣) كذا في أ ، ب . وفي ش : « قال » .
(٤) الخفوف : الارتحال . وأجدّ : أورث الجدة . كأنه يريد أن الارتحال بعد غد أي نية ذلك جعلهم يجسدون وينشطون في التهيؤ للرحيل . والألف محبوبته . ويبدو أن هذا من قصيدته التي فيها :
وذبيانية وصت بشيها بأن كذب القراطيف والقرووف

وانظر في هذا البيت وثلاثة معه الخزّانة ٢/٢٩٣ ، ٣/١٥٠ ، واللائق ٤٨٤ ، والكشاف (النكوت) .
(٥) من بنى قيس بن ثعلبة كما في الكتاب ١/٩٢ . وفي اللسان (أبو) : « در بن بنت سيار بن ضيرة ... »
ويقال : هو لعمره الخثيمية . وفي الحاسة أن هذا الشعر لعمره الخثيمية ؛ وكذا في العيني . ويبدو أن ما في اللسان (الخثيمية) تحريف عن (الخثيمية) . وانظر الحاسة بشرح التبريزي طبعه بن ٤٨٣ .

إذا هبطا الأرض المخوف بها الردى يُخَفِّضُ مِنْ جَاشِيَهُمَا مِنْصِلَاهُمَا^(١)
وقول لبيد :

فَدَفِنُ الرِّيَّانَ عُرَى رَسْمُهَا خَلَقًا كَمَا صَمِنَ الْوُحَى سِلَامُهَا^(٢)
ومن أبيات الكتاب^(٣) :

إِعْزَادُ قَلْبِكَ مِنْ سَلَمَى عَوَائِدِهِ وَهَاجَ أَهْوَاكَ الْمَكْنُونَةَ الظَّلَلِ
فقدّم المفعول فى المصرعين جميعا، ولليبد أيضا :

رُزِقْتُ مَرَابِيعَ النِّجْوِمِ وَصَابَهَا وَدُقُ الرُّوَاعِدِ جَوْدُهَا فَرِيهَا^(٤)
وله أيضا :

لَمَعْفَرٍ قَهْدٍ تَنَازَعِ شِلْوُهُ غُبْسٌ كَوَاسِبُ مَا يَمْنُ طَعَامُهَا^(٥)
وقال الله عز وجل : « أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ » وقال الآخر :

أُبْعِدَكَ اللَّهُ مِنْ قَلْبٍ نَصَحْتُ لَهُ فِي حُبِّ جُمْلٍ وَيَأْبَى غَيْرِ عَصِيَانِي
وقال المرقش الأكبر :

لَمْ يَشْجُ قَلْبِي مِنْ حَوَادِثٍ إِلَّا صَاحِبِى الْمَتْرُوكُ فِي تَغْلَمِ^(٦)

(١) تقول ذلك فى أخويها ترثيها . وفى الحساسة أن هذا العمرة فى ابنها ترثيها . ومن هذه
المرثية ما يستشهد به النحويون فى باب الإضافة :

هنا أخوا فى الجرب من لا أخا له إذا خاف يوما نيسوة فدعاها
وانظر العيني فى شواهد الإضافة ، والأعلم فى المرجع السابق ، واللسان فى أبو . (٢) من معلقته التى أوتها :
عفت الديار محلها فقامها بمنى تأبد غولها فرجامها

(٣) ١/ ١٤٢ ، وفى شواهد المعنى للبغدادي ٢/ ٩٢٦ : « قال ابن خلف : الشعر للمربى
أبو ربيعة » ولم أره فى الديوان . (٤) يصف بقرة وحشية تضطرب لولدها الذى أكلته السباع ، وهو
المعنى بالمعسر القهد — والمعسر : الذى قطعت عنه الرضاعة أو ما يراد فطامه . والقهد : الأبيض فى كدرة —
ويعنى بالغسر الكواسب السباع ، وجعلها لا يمن طعامها لأنهن يكسبنه بأنفسهن فلا يدعين لأحد .
وقوله : « غبس » كذا فى أ . وفى ش : « غبس » . (٥) هذا من قصيدة مفضلية . يرب
صاحبها له دفن فى تغلم وهو موضح ، وانظر شرح ابن الأنبارى للفضليات ٨٧٤

وفيها :

في باذخات من عَمَايَة أو يرفعُه دون السماء خِسيم^(١)

والأمر في كثرة تقديم المفعول على الفاعل في القرآن وفصيح الكلام متعالم. غير مستنكر، فلما كثُر وشاع تقديم المفعول [على الفاعل^(٢)] كان الموضع له ، حتى إنه إذا أخر موضعه التقديم ، فعلى ذلك كأنه قال : جرى عدى بن حاتم ربه ، ثم قدم الفاعل على أنه قد قدره مقدما عليه مفعوله بخاز ذلك^(٣) ، ولا تستنكر هذا الذي صورته لك ولا يحف عليك ؛ فإنه مما تقبله هذه اللغة ولا تعافه ولا تتبشع به ؛ ألا ترى أن سيويوه أجاز في جر (الوجه) من قولك : هذا الحسن الوجه أن يكون من موضعين : أحدهما بإضافة الحسن إليه ، والآخر تشبيه له بالضارب الرجل ، هذا مع أنا قد أحطنا علما بأن الجر في (الرجل) من قولك : هذا الضارب الرجل إنما جاءه وأتاه من جهة تشبيههم إياه بالحسن الوجه ، لكن لما أطرده الجر في نحو هذا الضارب الرجل ، والشاتم الغلام ، صار كأنه أصل في يابه ، حتى دعا ذلك سيويوه إلى أن عاد (فشبه الحسن الوجه^(٤)) بالضارب الرجل ، [من الجهة التي إنما صحت للضارب^(٥) الرجل تشبيها بالحسن الوجه] وهذا يدل على تمكن الفروع عندهم ، حتى إن أصولها

(١) قبله :

لو كان حتى ناجيا لنحا من يومه المرمم الأعصم
والمزمم الأعصم : الوعل . وعماية جبل ، وكذا خيم . يقول : هذا الوعل منتمم بأعلى الجبال ومع ذلك يدركه الموت . وقوله « في باذخات » كذا في أ . وهو الصواب . وفي ش ، ب : « ياقظ » .

(٢) زيادة في ش خلت منها أ ، ب .

(٣) كذا في أ . ش ، وفي ب : « لذلك » .

(٤) كذا في أ . وفي سائر الأصول : « تشبيه » .

(٥) كذا في ش ، ب . وفي أ : « فشبه به الحسن الوجه » .

(٦) زيادة في ش ، ب ، و ، ه ، خلت منها أ .

التي أعطتها حكما من أحكامها قد حارت فاستعادت من فروعها ما كانت هي أدته^(١) إليها ، وجعلته عطية منها لها ، فكذلك أيضا يصير تقديم المفعول لما استمر وكثر كأنه هو الأصل . وتأخير الفاعل كأنه أيضا هو الأصل .

فإن قلت ، إن هذا ليس مرفوعا إلى العرب ولا محكيًا عنها أنها رأته مذهبا ، وإنما هو شيء رآه سيبويه واعتقده قولاً ، ولستنا نقول سيبويه ولا غيره في هذه العلة ولا غيرها ، فإن الجواب عن هذا حاضر عتيد ، والخطب فيه أيسر ، وسنذكره في باب على هذا بإذن الله . ويؤكد أن الهاء في (ربه) لعدى بن حاتم من جهة المعنى عادة العرب في الدعاء ؛ ألا تراك لا تكاد تقول : جزى ربُّ زيد عمرا ، وإنما يقال : جزاك ربُّك خيرا أو شرا . وذلك أوفق ؛ لأنه إذا كان مجازيه ربه كان أقدر على جزائه وأملأ به . ولذلك جرى العرف بذلك فاعرفه .

ومما نُقِضَتْ مرتبته المفعول في الاستفهام والشرط ، فإنهما يجيئان مقبدين^(٢) على الفعلين الناصبين لهما ، وإن كانت رتبة المفعول أن يكون بعد العامل فيه . وذلك قوله سبحانه وتعالى « وسيعلم الذين ظلموا أيَّ منقلبٍ ينقلبون » ف (أيَّ منقلب) منصوب على المصدر بـ (ينقلبون) ، لا بـ (سيعلم) ، وكذلك قوله تعالى « أيمًا الأجلين

(١) كذا في أ ، ب . وفي ش : « واستعادت » . وفي الخزانة في شواهد الفاعل : « فاستعادت » .

(٢) جواب قوله : « فإن قلت إن هذا ... » . (٣) عرض ابن يعيش في شرح المفصل

٧٦/١ لمذهب ابن جني في مسألة (ضرب غلامه زيدا) ورأيه في مرجع الضمير في البيت ، ثم قال : « وذلك خلاف ما عليه الجمهور ، والصواب أن تكون الهاء عائدة إلى المصدر ، والتقدير : جزى رب الجزاء ، وصار ذكر الفعل كتقديم المصدر ؛ إذ كان دالا عليه . وترى مثل هذا في أمالي ابن الشجري ١٠٢/١

(٤) كذا في ش ، ب . وفي أ ، ج « إملأته » وفي عبارة الخزانة : « إيلامه » . والوجه ما أثبتنا .

و « أملأ به » أي أوتق بأدائه ، يقال : ملؤ فهو ملي . إذا كان ثقة غنيا . (٥) أي المفعول

في الاستفهام والمفعول في الشرط ، وقد نفي الضمير نظرا لهذا التعدد . (٦) كذا في أ .

وفي ش ، ب : « متقدمين » . (٧) كذا في ب ، ش . وفي أ : « يعلم » .

قضيت فلا عدوان عليّ» وقال «أياتما تدعوا فله الأسماء الحسنى» فهذا ونحوه لم يلزم تقديمه من حيث كان مفعولا . وكيف يكون ذلك وقد قال عز اسمه «وضرب الله مثلا» وقال تعالى «ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت» وقال «يحرفون الكلم عن مواضعه» وقال «قد فرض الله لكم تحلة إيمانكم» وهو ملء الدنيا كثرة وسعة ، لكن إنما وجب تقديمه لقريضة انضمت إلى ذلك ، وهي وجوب تقدم الأسماء المستفهم بها والأسماء المشروط بها . فهذا من النقض العارض .

ومن ذلك وجوب تأخير المبتدأ إذا كان نكرة وكان الخبر عنه ظرفا ؛ نحو قولهم : عندك مال ، وعليك دين ، وتحتك بساطان ومعك ألفان . فهذه الأسماء كلها مرفوعة بالابتداء ، ومواضعها التقديم على الظروف قبلها التي هي أخبار عنها ، إلا أن مانعا منع من ذلك حتى لا تقدمها عليها ، ألا (ترى أنك) لو قلت : غلام لك ، أو بساطان تحتك ونحو ذلك لم يحسن ؛ لا لأن المبتدأ ليس (موضعه التقديم)^(١) لكن لأمر حدث ، وهو كون المبتدأ هنا نكرة ؛ ألا تراه لو كان معرفة لاستمر وتوجه تقديمه ، فتقول : البساطان تحتك ، والغلام لك . أفلا ترى أن ذلك إنما فسد تقديمه لما ذكرناه : من قبح تقديم المبتدأ نكرة في الواجب ، ولكن لو أزلت الكلام إلى غير الواجب لجاز تقديم النكرة ؛ كقولك : هل غلام عندك ، وما بساط تحتك ، بفتحيت الفائدة من حيث كنت قد أفدت بنفيك عنه كون البساط تحتك ، واستفهامك عن الغلام : أهو عنده أم لا ؟ إذ كان هذا معنى جليا مفهوما . ولو أخبرت عن النكرة في الإيجاب مقدمة فقلت : رجل عندك كنت قد أخبرت عن

(١) كذا في أ . وفي ش ، ب : « بقتما » . (٢) كذا في ش ، ب . وفي أ :

« تراك » . (٣) كذا في أ . وفي ش ، ب ، س ، هـ : « يحز » .

(٤) كذا في أ . وفي ش ، س ، هـ ، ب : « موضعه يحسن التقديم » .

منكور لا يعرف ، وإنما ينبغي أن تقدم المعرفة ثم تخبر عنها بخبر يستفاد منه معنى منكور ، نحو زيد عندك ومحمد منطلق ، وهذا واضح . فإن قلت : فلم وجب مع هذا تأخير النكرة في الإخبار عنها بالواجب ، قيل لما قبح ابتداءها نكرة لما ذكرناه رأوا تأخيرها وإيقاعها في موقع الخبر الذي بابه أن يكون نكرة ؛ فكان ذلك إصلاحاً للفظ ، كما أنحروا اللام لام الابتداء مع (إن) في قولهم : إن زيدا لقائم لإصلاح اللفظ . وسترى ذلك في بابه بعون الله وقدرته . فاعلم إذاً أنه لا تنقض مرتبة إلا لأمر حادث ، فتأملله وابحث عنه .

باب من غلبة الفروع على الأصول

هذا فصل من فصول العربية طريف^(١) تجده في معاني العرب ، كما تجده في معاني الإعراب^(٢) . ولا تكاد تجد شيئاً من ذلك إلا والغرض فيه المبالغة .
فمما جاء فيه ذلك للعرب قول ذى الرمة :

ورمى كأوراك العذارى قطعتُه إذا ألْبستُه المظلماتُ الحنادِسُ^(٣)

أفلا ترى ذا الرمة كيف جعل الأصل فرعاً والفرع أصلاً . وذلك أن العادة والعرف في نحو هذا أن تشبه أعجاز النساء بكُشبان الأتقاء ، ألا ترى إلى قوله :

ليسلى قضيبٌ تحته كَيْثِبٌ وفي القِلَادِ رَشَأٌ رَيْبٌ^(٤)

(١) كذا في ب . وفي ش ، ج : « طريف » وسقط هذا اللفظ في أ .

(٢) يريد ما يرجع إلى الإعراب في الكلام ، وجعل ذلك مقابلاً لمعاني العرب التي تعالجها وأعراضها من الكلام . وسيعرض لهذا في قوله : « وهذا المعنى عينه قد استعمله النحويون » .

(٣) (ألْبستُه) : غطته . والحنادس جمع حندس . والحندس : اشتداد الظلمة ، وقد ذهب بها مذهب الوصف وانظر الديوان ٣١٨ ، والبيت من قصيدته التي مطلعها :

ألم تسأل اليوم الطلول الدوارس بحزرى وهل تدرى القفار البسايس

وانظروا أيضاً كامل المبرد ص ٢ ج ٧ (٤) القلاد واحد قلادة . والرشاء : الفلي إذا تحرك وقولاً ومثى مع أمه . والبيت في اللسان في قد .

وإلى قول ذى الرمة أيضا - وهو من أبيات الكتاب ^(١) - :

ترى خلفها نصفاً قناة قويممة^(٢) ونصفاً نقاً يرتج أو يتمرمر^(٣)

وإلى قول الآخر :

خُلِقَتْ غيرِ خَلْقِيَةِ النسوانِ إن قَتِ فالأعلى قَضِيبُ بان^(٤)
وإن تَوَلَّيْتُ فدِعْصَتَانِ وكلُّ إدَّ تفَعَّلُ العِينَانِ^(٥)

وإلى قوله :

كِدَ عِصِ النَّقَا يَمْشِي الوليدانِ فوقه بما احتسبَا من لينِ مس وتَسْهَالِ
وما أحسن ما ساق الصنعة فيه الطائى الكبير :

كم أحرزتُ قُضْبُ الهِنْدِيَّ مُصَلَّتَةً تهتز من قُضْبِ تهتز في كُذِّبِ^(٦)

(١) ص ٢٢٣ ج ١

١٠

(٢) قال الأعمى : « وصف امرأة فجعل أعلاها في الإرهاف والطاقة كالقناة ، وأسفلها في امتلائه
وتكائه كالقناة المريج . والنقا : الكثيب من الرمل . وأرتجابه اضطرابه وانهايل بمضه على بعض للينه .
والتمرمر أن يجرى بعضه في بعض » . وهو من قصيدة في الغزل بمية أولها :

خليل لاربع بوهين نخب ولا ذرجى يستنطق الدار يعذر

وانظر الديوان .

١٥

(٣) (دعصتان) ثنية دعصة ، وهى قطعة من الرمل . والإد : العجب والأمر العظيم . والشمر
في اللسان في دعص . (٤) هو لامرى القيس . وقد وقعت النسبة في ج .
(٥) من قصيدته التى أولها :

السيف أصدق إنباء من الكتب فى حده الحد بين الجد واللعب

٢٠

و « قضب الهندى » أى الحديد أو الصنع الهندى يريد السيوف « و « مصلطة تهتز » حالان من القضب ،
و « من قضب » تميز (كم) ويريد بهذه القضب القدود القوية فوق الأنجاز اللينة كالكتب من الرمال .
يريد أن السيوف تظفر المصاولين بها بحسان النساء إذ يقعن فى السي ، ومثله ما قبله :

كم كان فى قطع أسباب الرقاب بها إلى المخدرة العذراء من سبب

و « تهتز » كذا فى ج . وفى ش ، ب : « تهز » . وقد سقط « تهتز » فى الموضع الثانى فى أ .

(١) والله البُحترى) فما أعذب وأظرف وأدمت قوله :

أين الغزال المستعير من التمس كَفَلًا ومن نور الأَقاحي مَبَسِمًا (٢)

فقلب ذو الرمة العادة والعرف في هذا ، فشبه كُتبان الانتقاء بأعجاز النساء . وهذا كأنه يخرج مخرج المبالغة ، أى قد ثبت هذا الموضع وهذا المعنى لأعجاز النساء وصار كأنه الأصل فيه ، حتى شبه به كُتبان الانتقاء . ومثله للطائي الصغير :

في طلعة البدر شيء من ملاحيتها وللقضيب نصيب من تنثيها (٣)
وآخر من جاء به شاعرنا ، فقال :

نحن ركب مَلِجَنٍّ في زِيٍّ نَاسٍ فوق طير لها شغوصُ الجمال (٤)

بفعل كونهم جئنا أصلاً ، وجعل كونهم ناساً فرعاً ، وجعل كون مطاياها طيراً أصلاً ، وكونها جمالاً فرعاً ، فشبه الحقيقة بالمجاز في المعنى الذي منه أفاد المجاز من الحقيقة

(١) كذا في ب ، ج . وفي ش : « والله دَرُّ البُحترى » وفي أ : « والبُحترى » وهو عطف على الطائي .

(٢) من قصيدة يمدح فيها أحمد وإبراهيم ابن المدبر أولها :

أحلتني سلى بكاطمة أسلمها وتعلها أن الجسوى ما هجتا

واظن الديوان .

(٣) كذا في ش ، ب . وفي أ : « فهذا » .

(٤) كذا في ب ، ش . وفي أ : « فصار » .

(٥) « من تنثيها » . كذا في ج ، وفي ب ، ش : « في تنثيها » . وهو من قصيدة في مدح المتوكل أولها :

أنافعي عند ليل فرط حبها ولوعة لي أهديا وأخفيا

(٦) كذا في أ . وفي ب ، ج ، ش : « ما » .

(٧) من قصيدة في مدح عبد الرحمن بن المبارك الأنطاكي ، أولها :

صلة المجرى وهجر الوصال نكسائي في السقم نكس الهلال

وبعده :

من بنات الجدل تمشي بنا في الـ يسد مشي الأيام في الآجال

وقوله (فوق طير) أى فوق ركائب كالطير .

ما أفاد . وعلى نحو من هذا قالوا للناقاة (جُمَالِيَّة) لأنهم شَبَّهوها بالجَمَل في شدَّته وعلو خلقه ؛ قال الأعشى :

جُمَالِيَّةٌ تَغْتَلِي بِالرِّدَافِ إِذَا كَذَبَ الْآثِمَاتُ الْهَجِيرَا^(١)

وقال الراعي :

* على جُمَالِيَّةٍ كَالْفَحْلِ هِمْلَاجٍ *

وهو كثير . فلمَّا شاع ذلك واطرد صار كأنه أصل في بابهِ ، حتى عادوا فشَبَّهوا الجمل بالناقاة في ذلك ؛ فقال :

وَقَرَّبُوا كُلَّ جُمَالِيٍّ عِضَّةٍ قَرِيبَةٍ نُذَوْتُهُ مِنْ تَحْمِضَةٍ

فهذا من حملهم الأصل على الفرع فيما كان الفرع أفاده من الأصل ، ونظائره في هذه اللغة كثيرة .

وهذا المعنى عيَّنه قد استعمله النحويون في صناعتهم ، فشَبَّهوا الأصل بالفرع في المعنى الذي أفاده ذلك الفرع من ذلك الأصل ؛ ألا ترى أن سيويده أجاز في قولك : هذا الحسن الوجه أن يكون الجُر في الوجه من موضعين ، أحدهما

(١) (تغلت) : تسرع ، والرداف جمع الرديف وهو — كالردف — : من يركب خلف الراكب ، يريد أنها تقوى على السير وفوقها أكثر من راكب ، والآثِمَاتُ من التوق : المبطئات ، وكذب الهجير الهجير : أساء السير فيه ولم يصدق . وهو من قصيدة له في الديوان وقيله :

وبسداء يلعب فيها المرا ب لا يمتدى القوم فيها مسيرا
قطعت إذا سمع السامعو ن لجذب الجرون فيها صريرا
بناجبة كأنات الثمبل توفي السرى بعد أين صيرا

(٢) هو هيمان بن خنافة كما في اللسان في جمل وعضه وحض . وعضه : يرعى الغشاء من الأنهار والندوة موضع شرب الإبل . والمحمض : حيث يرعى الحمض وهو من النبات ما فيه ملوحة ، وهو ما تشبهه الإبل . يقول : موضع شربه قريب لا يتعب في طلب الماء . وانظر نوادر أبي زيد ١١٤ والأمال

الإضافة، والآخر تشبيهه بالضارب الرجل الذي إنما جاز فيه الجوز تشبيها له بالحسن الوجه؛ على ما تقدم في الباب قبل هذا .

فإن قيل : وما الذي سوغ سيويه هذا، وليس مما يرويه عن العرب رواية، وإنما هوشىء رآه واعتقده لنفسه وعمل به ؟ قيل يدل على صحة ما رآه من هذا وذهب إليه ما عرفه وعرفناه معه : من أن العرب إذا شبهت شيئا بشيء مكنت ذلك الشبه لهما، وعمرت به الحال بينهما ؛ ألا تراهم لما شبهوا الفعل المضارع بالاسم فأعربوه، تسمى ذلك المعنى بينهما بأن شبهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه . وكذلك لما شبهوا الوقف بالوصل في نحو قولهم (عليه السلام والرحمت) وقوله : * بل جَوَزَ تِيهَاءَ كظَهَرَ المَجْهَفُ *^(١)

وقوله :

اللَّهُ نَجَاكَ بِكَفَى مَسَامَتْ
صارت نفوس القوم عند الغلصمات
من بعيدا وبعيدا وبعدمت^(٢)
وكادت الحرة أن تدعى أمت

(١) في اللسان (جمل) : « عمت » ويبدو أنه تحريف عما هنا . (٢) كذا في أ ، ج ، ش ، ب : « فكذلك » . (٣) سقط لفظ « نحو » في ش ، ب . وثبت في أ ، ج . (٤) أي سؤر الذئب كما في اللسان في جف ، وشواهد الشافية ٢٠٠ (٥) بعده : قطعها إذا المها تجوفت مآرنا إلى ذراها أهدفت

جوز التيهاء : وسطها . والجحفة : الترس من جلد ، وتجوفت : دخلت في جوفها . والمآرن أصلها المآرين جمع المثران وهو كاس الوحش ، وذراها : ظلها ، وأهدفت : بلغت . وقوله : (بل جوز تيهاء) أي رب جوز تيهاء . وقوله كظهر الجحفة أي في الاستواء ، وقوله قطعها إذا المها تجوفت مآرنا أي في وقت الظهيرة حين يدخل بقر الوحش كنسه من الحر وتلبأ إلى ظل المسارين .

(٦) هو أبو النجم كما في اللسان في ما . وانظر شواهد الشافية ٢١٨ ، والخزانة ١٤٨/٢ . (٧) « بعدمت » أراد : بعد ما ، فأبدل الألف هاء ، ثم أبدل الهاء تاء تشبيها لها بهاء التأنيث . انظر اللسان (ما) .

كذلك شبهوا أيضا الوصل بالوقف في قولهم : ثلاثة آربعة يريد ثلاثة أربعة ، ثم تخفف الهمزة فتقول : ثلاثة آربعة ، وفي قولهم : (سبباً وكللاً) . وكما أجروا غير اللازم مجرى اللازم في قولهم : (لحمر ، ورياً) وقولهم : وهو الله ، وهى التى فعلت ، وقوله :

فقمْتُ لللطيف مرثاعاً وأرقى فقلت أهى سرت أم عادنى حلم

(١) أى لوجريا في الشعر . ومن الأول قوله :

إن الدبي فوق المتون دبا وهبت الريح بمورها

* ترك ما أبى الدبي سببا *

والدبي : الحراد . والمتون جمع المتى ، وهو ما صلب من الأرض . والمور — بضم الميم — : الفيار . والسبب : القفر والمفازة .

ومن الثانى قوله :

كأن مهواها على الكلكل وموقعا من ثغفات زل

موقع كنى راهب يصلى فى غبش الصبح وفى التجلى

وهو فى وصف ناقته . والكلكل : الصدر . والثغفات جمع الثغمة ، وهو ما يقع على الأرض من أعضاء

الإبل . وزل : خفاف . وانظر شرح شواهد الشافية للبغدادى فى الشاهدين ، وفى الشاهد الثانى الخزانة

٥٥١/٢ (٢) يريد أن (الأحر) إذا خفف بحذف الهمزة ونقل حركتها إلى اللام يجوز حذف

همزة الوصل فى غير الوصل لتحريك اللام ، وهو وإن كان عارضا فقد أجرى مجرى اللازم على هذا الوجه .

(٣) يريد أن (رؤيا) إذا خففت همزتها بإبدالها واوا فإن بعض العرب يرى إبدال الواو ياء

لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون ، وهو يجعل العارض كالأصل اللازم ، وعامة العرب على خلافه

فيقولون : الرويا من غير إبدال . (٤) أجرى واو العطف وهى ليست لازمة مجرى اللازمة

التي هى جزء من الكلمة تخفف بتسكين ما هو فى حكم الوسط . (٥) هو زياد بن حمل من قصيدة

طويلة فى الحماسة ، وقبلة :

زارت رويقة شعنا بعد ما هجموا لدى نواحل فى أرساغها خدم

يريد أن خيال رويقة — وهو اسم محبوبته — زارهم وقد عرسوا فى السفر . وأراد بالنواحل الرواحل ،

والخدم واحدها خدمة وهى السير يشد عليها . وانظر الخزانة ٣٩١/٢ ، وشرح الحماسة للتبريزى

طبعة بن ٦٠٨ (٦) « اللطيف » كذا فى ش ، ب ، ج ، وفى أ : « الضيف » . « وأرقى »

كذا هو فى أ ، ب ، ش . والمعروف فى الرواية : « فأرقى » .

(١) وقولهم ها الله ذا، أجروه مجرى دابة، وقوله :

ومن يتق فإن الله معه ورزق الله مؤثاب^(٢) وغادى

أجرى (تق ف) مجرى علم حتى صار (تقف) كعلم^(٤)، كذلك أيضا أجروا اللازم

مجري غير اللازم في قول الله سبحانه « أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى »^(٥)

فأجرى النصب مجرى الرفع الذى لا تلزم فيه الحركة ومجرى الجزم الذى لا يلزم فيه

الحرف أصلا، وكما حمل النصب على الجز فى التثنية والجمع الذى على حد التثنية،

كذلك حمل الجز على النصب فيما لا ينصرف، وكما شبهت الياء بالألف فى قوله :

* كأن أيديهن بالقاع^(٨) القرق *

(١) كذا فى ش، ب، ج، وفى أ : « ها » . وهو خطأ . و(ها) للتنبية، وهى من تمام (ذا)

وانظر شرح الرضى للكافية ٢ / ٣٣٦ وما بعدها . ويقرأ (ها الله) بإثبات ألف (ها) كما هى فى الرسم .

(٢) « رزق الله » كذا فى أ، ج، وفى ش، ب : « رزق المرء » والبيت أورده اللسان

فى أوب ووقى غير معزق : وانظر شواهد الشافية ٢٢٨، وقد ورد فى السير فى غير معزق أيضا، فى ١ / ٢٧٠،

٤٠٢ / ٦، ٣٣٣ من نسخة التيمورية، والصاحي ١٩

(٣) عبارة ابن سيده : « أراد : يتق . فأجرى تق ف، من (يتق فإن) مجرى علم، تخفف كقولهم

علم فى علم » وانظر اللسان (وقى) . وقوله : « تق ف » كذا فى ش، ب، ج . وسقط فى أ « ف » .

(٤) موصول بقوله آقا : « كما أجروا غير اللازم مجرى اللازم » .

(٥) أى بالاقتران على ياء واحدة . وهذا فى قراءة طلحة بن سليمان والفيض بن غزوان، أما قراءة

الجمهور فنصب يحيى وإظهار الياء الثانية . وانظر البحر المحيط ٨ / ٣٩١

(٦) كذا فى أ، ب، وش . والمناسب : « أر » .

(٧) ثبت لفظ « مجرى » فى ش، ب، ج، وسقط فى أ .

(٨) بعده :

* أيدي نساء يتعاطين الورق *

وهو فى وصف إبل بسرعة السير والفرق : المكان المستوى لا حجارة فيه . والورق : الدراهم . وانظر اللسان

فى فرق، وهو مما نسب إلى روبة فى الديوان ١٧٩ وانظر الخزائن ٣ / ٥٢٩، وأما إلى ابن الشجرى ١ / ١٠٥ .

وقسوله^(١) :

* يادار هند عقت إلا أئافها *

كذلك حملت الألف على الباء في قوله - فيما أنشد أبو زيد - :

إذا العجوز غيبت فطلّني ولا ترّضاها ولا تمّلتني^(٢)

وكما وضع الضمير المنفصل موضع المتصل في قوله :

* إليك حتى بلغت إياكا *

ومنه قول أمية^(٣) :

بالوارث الباعث الأموات قد ضمنت إليهم الأرض في دهر الدهارير

كذلك وضع أيضا المتصل موضع المنفصل في قوله :

فما نبالي إذا ما كنت جارتنا ألا يماورنا إلّاك^(٤) ديار

وكما قلبت الواو ياء استحسانا ، لا عن قوة علة في نحو غديان ، وعشيان ، وأبيض^(٥) ليّاح^(٥) ، كذلك أيضا [قلبت الياء واوا] في نحو الفتوى^(٦) ، والرعى ، والتقوى ،

(١) أورد سيبويه في الكتاب ٥٥/٢ هذا الشطر ونسبه إلى بعض السعديين .

(٢) نسبه العيني إلى روبة . انظر شواهد العرب والمبني ، وهو في ديوان روبة ١٧٩ فيما نسب إليه .

(٣) قال العيني في شواهد الضمير : « قاله الفرزدق . وما قيل إنه لأمية بن أبي الصلت غير صحيح » .

وقبله :

لاني حلقت - ولم أحلف على فند - فناء بيت من الساعين معصور

وبمسه بيت :

لو لم يشر به عيسى وبنيته كنت النبي الذي يدعو إلى النور

(٤) وهو من قصيدة الفرزدق في مدح يزيد بن عبد الملك وهما يزيد بن المهلب ، وانظر الديوان ١٠٢ طبع

أردية ، ويختصر الشواهد للعيني ٢٨٠ . وقوله : « بالوارث » في الأصول : « الوارث » وهو تحريف .

(٥) قال : العيني : « أنشده الفراء ولم يعزه إلى أحد » . (٥) غديان وصف من غدى

— بكسر الدال — : تغدى ، وعشيان وصف من عشى — بكسر الشين — : تعشى ، وأبيض

ليّاح : شديد البياض . ويقال فيه أيضا ليّاح بالكسر . (٦) أثبتت هذه الجملة هنا وفقا لما

في ١ ، ج . وفي ش ، ب آخرت هذه الجملة عن « الشروى » .

والبَقَوَى ، والنَّوَى ، والشَّرَوَى — وقد ذُكِرَ ذلك ^(١) — وقولهم عَوَى الكلب عَوَّةً ،
وكما أتبعوا الثاني الأول في نحو شُدَّ ، وفَرَّ ، وَعَضَّ ، ومُنْدُ ، كذلك أتبعوا الأول
الثاني في نحو: أُقْتِلَ ، أُخْرِجَ ، أُدْخِلَ ، وأشباه هذا كثير ، فلما رأى سيبويه العرب
إذا شَبَّهت شيئاً بشيء فحملته على حكمه ، عادت أيضاً فحملت الآخر على حكم صاحبه ،
تشبيهاً لها وتقيماً لمعنى الشَّبه بينهما ، حَكَمَ أيضاً لجزء الوجه من قوله (هذا الحسن
الوجه) أن يكون محمولا على جزء الرجل في قولهم (هذا الضارب الرجل) كما أجازوا
أيضاً النصب في قولهم (هذا الحسن الوجه) حملا له منهم على (هذا الضارب
الرجل) ونظيره قولهم : يا أُمَيَّةَ ، ألا تراهم حذفوا الهاء فقالوا : أُمَيِّمَ ، فلما أعادوا
الهاء أقرزوا الفتحة بحالها اعتيادا للفتحة في الميم ، وإن كان الحذف فرعا . وكذلك
قولهم (اجتمعت أهل اليمامة) أصله (اجتمع أهل اليمامة) ثم حذف المضاف
فأنت الفعل فصار (اجتمعت اليمامة) ثم أعيد المحذوف فأقر التأنيث الذي هو الفرع
بحاله ، فقليل اجتمعت أهل اليمامة (نعم) وأيد ذلك ما قدمنا ذكره : من عكسهم
التشبيه وجعلهم فيه الأصول محمولة على الفروع ، في تشبيههم كُتُبُانِ الانقضاء بأعجاز
النساء ، وغير ذلك مما قدمنا ذكره .

ولما كان النحويون بالعرب لباحقين ، وعلى سَنَمَتِهِمْ آخذين ، وبألفاظهم
متحلِّين ، ولعمانهم وقصودهم آمين ، جاز لصاحب هذا العلم ؛ الذي جمع
شعاعه ، وشرع أوضاعه ، ورسم أشكاله ، ووسم أغفاله ، وخلج أشطانه ،

(١) انظر ٨٧ من هذا الجزء . (٢) كذا في ش ، ب وفي أ : « كثيرة » .
(٣) من هذا قول النابغة : كليني لم يا أميَّة ناصب . وليل أفا سيه بلى الكواكب
فقد روى بفتح الاء وخرجه سيبويه على ما ذكره المؤلف . وانظر الكتاب ١ / ٣١٥
(٤) كذا في أ . وقد سقط هذا اللفظ في ش ، وأثبت في ب ولكن ضرب عليه . وانظر في هذا
سيبويه ٢٦ / ١ (٥) ثناء على سيبويه . وهو به حقيق . (٦) أى ما تفرق منه .
(٧) واحده غفل — كقفل — وهو ما لاسمة عليه .

وبعج أحضانه، وزم شوارده، وأفاء^(١) فوارده، أن يرى فيه نحواً مما رأوا، ويحذوه على أمثلتهم التي حدّوا، وأن يعتقد في هذا الموضع نحواً مما اعتقدوا في أمثاله، لاسيّما والقياس إليه مُضَيِّغٌ، وله قابل، وعنه غير متناقل. فاعريف إذا ما نحن عليه للعرب مذهباً، ولمن شرح لغاتها مُضْطَرِّباً، وأن سيبويه لاحق بهم، وغير بعيد فيه عنهم. ولذلك عندنا لم يتعقب هذا الموضع عليه أحد من أصحابه، ولا غيرهم، ولا أضافوه إلى مانعوه عليه، وإن كان بحمد الله ساقطاً عنه، وحرى بالاعتذارهم منه. وأجاز سيبويه أيضاً نحو هذا وهو قوله (زيدا إذا يأتيني أضرب) فنصبه بـ (أضرب)، ونوى تقديمه، حتى كأنه قال (زيدا أضرب إذا يأتيني) ألا ترى إلى نيته بما يكون جواباً له (إذا) — وقد وقع في موقعه — أن يكون التقدير فيه تقديمه عن موضعه.

١٠

ومن غلبة الفروع للأصول إعرابهم في الآحاد بالحركات؛ نحو زيدٌ، وزيدا، وزيد، وهو يقوم، وإذا تجووزت رتبة الآحاد أعربوا بالحروف؛ نحو الزيدان، والزيدَين، والزيدون والعَمَيرين، وهما يقومان، وهم ينطلقون. فأما ما جاء في الواحد من ذلك؛ نحو أخوك، وأباك، وهَنِيك، فإن أبا بكر ذهب فيه إلى أن العرب قدّمت منه هذا القدر توطئة لِمَا أجمعه من الإعراب في التثنية والجمع بالحروف. وهذا أيضاً نحو آخر من حمل الأصل على الفرع، ألا تراهم أعربوا بعض الآحاد بالحروف حملاً لهم على ذلك في التثنية والجمع. فأما قولهم (أنتِ تفعلين)

(١) الفوارد واحداً فارد وفاردة، وهو المنقطع من الحيوان عن القطيع، وأفاء الفوارد:

رجعها وأعادها إلى جماعتها. (٢) كذا في ش، ١، ج. وفي ب: «أصحابنا».

(٣) هذا جار في الجواب المرفوع أن يجوز تقديم معموله على أداة الشرط بلا خلاف. وإنما

يجرى الخلاف في تقديم معمول الجواب المجزوم. وانظر المص ٦١/٢، والكتاب ٦٨/١.

(٤) كذا في ش، ب. وفي أ: «الأعداد».

٢٠

فانهم إنما أعربوه بالحرف وإن كان في رتبة الآحاد — وهي الأول — من حيث كان قد صار بالتأنيث الى حكم الفرعية ، ومعلوم أن الحرف أقوى من الحركة ، فقد ترى الى علم إعراب الواحد أضعف لفظاً من إعراب ما فوقه ، فصار — لذلك — الأقوى كأنه الأصل ، والأضعف كأنه الفرع .

ومن ذلك حذفهم الأصل لشبهه عندهم بالفرع ؛ ألا تراهم لما حذفوا الحركات ٥ — ونحن نعلم أنها زوائد في نحو لم يذهب ، ولم ينطلق — تجاوزوا ذلك الى أن حذفوا للجزم أيضا الحروف الأصول ، فقالوا : لم يخش ، ولم يرم ، ولم يغز . ومن ذلك [أيضا] ^(٢) أنهم حذفوا ألف مَعَزَى ، ومَدَعَى في الإضافة فأجازوا مَعَزَى ، ومَرَمَى ، ومَدَعَى ، فحملوا الألف هنا — وهي لام — على الألف الزائدة في نحو حَبْلَى وسَكْرَى . ومن ذلك ١٠ حذفهم ياء تحية وإن كانت أصلاً حملاً لها على ياء شقية ، وإن كانت زائدة ؛ فلذلك قالوا تَحَوَّى كما قالوا شَقَوَّى ، وغَنَوَّى ، في شقية وغنية . وحذفوا أيضا النون الأصلية في قوله : ^(٥)

* ولاك اسقني إن كان مأوك ذا فضل *
وفي قوله : ^(٦)

* كأنهما ملآن لم يتغيرا * ١٥

(١) كذا في أ ، ج . وفي ش ، ب : « بالحروف » . (٢) زيادة في أ ، ب .
(٣) كذا في أ . وفي ب ، ج : « معزى » . (٤) ثبت لفظ « نحو » في أ ، وسقط في ش ، ب . (٥) هو النجاشي الحارثي . وانظر شرح شواهد المغنى للسيوطي ٢٣٩ والكتاب ٩/١ . والشطر الذي أورده من أبيات فيها حديث عن ذئب لقيه على ماء ورده ، وقوله :
فقلت له يا ذئب هل لك في أخ يواسي بلا من عليك ولا بجمل
فقال هداك الله للرشد إنما دعوت لما لم يأته سبع قبلى
فلست بآتيه ولا أستطيعه ولاك اسقني إن كان مأوك ذا فضل

(٦) مجزؤه : * وقد مرّ للدارين من بعدنا عصر *
وانظر اللسان في أين . وهو من قصيدة لأبي صفير الهذلي في الأما إلى ١٤٨/١ ، وبقية أشعار الهذليين ٩٣ .
وقبل هذا البيت : ٢٥

للبيلى بذات البليش دار عرفتها وأخرى بذات البين آياتها سطر

وقوله^(١) :

أبلغ أبا دَخْتَنُوسَ مَالُكَةً غيرَ الذي قد يُقال مَلَكِيبَ^(٢)
كما حذفوا الزائدة في قوله^(٣) :^(٤)

* وحاتم الطائي وهَّاب الميئي *

وقوله^(٥) :

* ولا ذاكر الله إلا قليلا *

ومن ذلك حملهم التثنية — وهي أقرب إلى الواحد — على الجمع وهو أنأى عنه ؛
ألا تراهم قبلوا همزة التانيث فيها واوا فقالوا : حمراوان ، وأربعاوان ، كما قبلوها فيه
واوا ، فقالوا : حمراوات علما ، وصحراوات ، وأربعاوات . ومن ذلك حملهم الاسم —
وهو الأصل — على الفعل — وهو الفرع — في باب ما لا ينصرف (نعم) وتجاوزوا
بالاسم رتبة الفعل إلى أن شبهوه بما وراءه — وهو الحرف — فبنوه ؛ نحو أمس ، وأين ،
وكيف ، وكم ، وإذا . وعلى ذلك ذهب بعضهم في ترك تصريف (ليس) إلى أنها
أُلْحِقَتْ بـ (ما) فيه ، كما أُلْحِقَتْ (ما)^(٦) بها في العمل في اللغة المجازية . وكذلك قال
أيضا في (عسى) : (إنما)^(٧) مُنِعَتِ التصريف لحملهم إيَّاهَا على لعل . فهذا ونحوه يدلك

(١) انظر البيت في اللسان في ألك . (٢) أبو دختنوس لقب بن زرارة ، ودختنوس سماها
باسم بنت كسرى ويقال : دختنوش . وهي مقولة عن الفارسية أصلها دخت نوش ، ومعناه : بنت الهن .
وانظر اللسان ، والمعرب للجواليقي ١٤٢ . وقوله : « ملكيب » . يريد : من الكذب . وانظر أمالي ابن
الشجري ٩٧/١ . (٣) كذا في ١ ، ج . وفي ب ، ش : « الزائدة » . (٤) عزاء في اللسان
في ماى إلى امرأة من عقيل تفخر بأخوالها من اليمن وكذا في النوادر ٩١ والخزانة ٣٠٤/٣ . وقيله :

٢٠ * حيدة خالى ولقيط وصل *

(٥) هو أبو الأسود الدؤلى . وانظر الخزانة طبعة السلفية ، ص ٢٥٨ ج ١ والشرط الذي أورده

صدره : * فالنقبة غير مستعجب * (٦) كذا في ١ . وفي ب : « فيه » .

(٧) كذا في ١ . وفي ش ، ب ، ي ، هـ : « إنما المراد وسقط ما » .

على قوّة تداخل هذه اللغة وتلاحمها^(١)، واتصال أجزائها وتلاحقها، وتناسب أوضاعها،
وأنها لم تقتضِ اقتناعاً، ولا هيلت هَيْلاً^(٢)، وأن واضعها عني بها وأحسن جوارها،^(٣)
وأمد بالإصابة والأصالة فيها .

باب في إصلاح اللفظ^(٤)

اعلم أنه لما كانت الألفاظ للمعاني أزمّة، وعليها أدلّة، وإليها موصلة^(٥)، وعلى
المراد منها محصلة^(٦)، عُتبت العرب بها فأولتها صدرا صالحا من تثقيفها وإصلاحها .
فمن ذلك قولهم : أما زيد فنطلق؛ ألا ترى أن تحرير هذا القول إذا صرّحت
بلفظ الشرط فيه صرت إلى أنك كأنك قلت : مهما يكن من شيء فزيد منطلق،
فتجد الفاء في جواب الشرط في صدر الجزأين، مقدّمة عليهما . وأنت في قولك :
أما زيد فنطلق إنما تجد الفاء واسطة بين الجزأين ولا تقول : أما فزيد منطلق؛
كما تقول فيما هو^(٧) (في معناه) : مهما يكن من شيء فزيد منطلق . وإنما فعل ذلك
لإصلاح اللفظ .

ووجه إصلاحه أن هذه الفاء وإن كانت جواباً ولم تكن عاطفة، فإنها
على مذهب لفظ العاطفة وبصورتها^(٨)، فلو قالوا : أما فزيد منطلق، كما يقولون :
مهما يكن من شيء فزيد منطلق لوقعت الفاء الجارية مجرى فاء العطف بعدها اسم

(١) كذا في أ . وفي ش : « تحاملها » . وفي ب : « تلاحمها » . (٢) كأنه يريد
أنها ليست جزافاً، بل هي مقبّدة بمقياس، يقال : قعت له إذا حفن له بيده وأعطاه، واقتعت العطية
إذا أكرها . وفي هذا معنى الخروج عن التقدير والحساب . (٣) كذا في أ ، ب . وفي ش :
« جوازها » . (٤) كذا في أ ش، ج . وفي ب : « اصطلاح » . (٥) كماه ضمن
(محصلة) معنى موقفة، فعدها بد (على) . (٦) كذا في ب، ش، ج . وقد سقط هذا اللفظ
في أ . (٧) كذا في ش، ب، س، هـ . وفي أ : « بمعناه » . (٨) ثبت هذا اللفظ
في أ . وسقط في ش، ب، ج .

وليس قبلها اسم، إنما قبلها في اللفظ حرف، وهو أماً . فتنبَّهوا ذلك لما ذكرنا،
ووسطوها بين الحرفين؛ ليكون قبلها اسم وبعدها آخر، فتأتى على صورة العاطفة؛
فقالوا : أماً زيد فنطلق ، كما تأتى عاطفة بين الاسمين في نحو قام زيد فعمرو .
وهذا تفسير أبى على رحمه الله تعالى . وهو الصواب .

- ومثله امتناعهم أن يقولوا : انتظرتك وطلوع الشمس ، أى مع طلوع الشمس ،
فينصبوه^(١) على أنه مفعول معه ؛ كما ينصبون نحو قمت وزيدا ، أى مع زيد . قال
أبو الحسن : وإنما ذلك لأن الواو التى بمعنى مع لا تستعمل إلا في الموضع الذى
لو استعملت فيه عاطفة لحاز . ولو قلت : انتظرتك وطلوع الشمس ، أى و(انتظرتك^(٢)
طلوع الشمس) لم يحز . أفلا ترى إلى إجرائهم الواو غير العاطفة في هذا مجرى
العاطفة ، فكذلك أيضا تجرى الفاء غير العاطفة في نحو أماً زيد فنطلق مجرى العاطفة ،
فلا يؤتى بعدها بما لا شبيه له في جواز العطف عليه قبلها^(٣) .

ومن ذلك قولهم في جمع تمرة ، وبُسرة ، ونحو ذلك : تمرات ، وبُسرات ،
فكبروا إقرار التاء ، تناكرا لاجتماع علامتى تأنيث في لفظ اسم واحد ، فحذفت وهى
في النية [مرادة البتة^(٤)] لا لشيء إلا لإصلاح اللفظ ؛ لأنها في المعنى مقدرة منوية^(٥)

- ١٥ (١) كذا في أ . وفى ش ، ب : « فنصبوه » .
(٢) كذا في أ . وفى ب : « انتظرتك وطلوع الشمس » . يريد أنه لا يصح تسليط الانتظار
على طلوع الشمس لأن الشمس لا يقع منها انتظار ، فلا يصح عطفه على التاء ، ومن ثم لا يصح نصبه على
المفعول معه . وهذا رأى الأخفش ، وجهور النحاة لا يلتزمون هذا ، ومن الجائز عندهم مرت والنيل ،
والنيل لا يسير ، وانظر سر الصناعة في حرف الباء ، وشرح الرضى للكافية في المفعول معه ١ / ١٩٥ .
٢٠ (٣) كذا في أ . وفى ش ، ب : « عليها » .
(٤) ثبت ما بين القوسين في ش ، ب : وسقط في أ .
(٥) كذا في أ ، ج . وفى ش ، ب : « بشىء » .
(٦) كذا في ش ، ب . وفى أ : « متونة » . وهو تحريف .

لا غير ، ألا تراك إذا قلت (تَمَرَات) لم يعترض شك في أن الواحدة منها تمرّة ، وهذا واضح . (والعناية^(١)) إذا في الحذف إنما هي بإصلاح اللفظ ؛ إذ المعنى ناطق بالتاء مقتضى لها ، حاكم بموضعها .^(٣)

ومن ذلك قولهم : إن زيدًا لقائم ، فهذه لام الابتداء ، وموضعها أول الجملة وصدرها ، لا آخرها وعجزها ؛ فتقديرها أول^(٤) : لئن زيدًا منطلق ، فلمّا كره تلاقى حرفين لمعنى واحد — وهو التوكيد — أخرت اللام إلى الخبر فصار إن زيدًا منطلق .

فإن قيل : هَلَّا أخرت (إن) وقدمت اللام ؟ قيل : لفساد ذلك من أوجه : أحدها أن اللام لو تقدمت وتأخرت (إن) لم يجوز أن تنصب (إن) اسمها الذي من عاداتها نصبه ، من قبل أن لام الابتداء إذا لقيت الاسم المبتدأ قوت سببه ، وحمّت من العوامل جانبه ، فكان يلزمك أن ترفعه فتقول : لَزِيدٌ إن قائم ، ولم يكن إلى نصب (زيد) — وفيه لام الابتداء — سبيل . ومنها أنك لو تكلفت نصب زيد — وقد أخرت عنه (إن) — لأعمت (إن) فيما قبلها ، وإن لا تعمل أبدا إلا فيما بعدها . ومنها أن (إن) عاملة واللام غير عاملة ، والمبتدأ لا يكون إلا اسما ، وخبره قد يكون جملة وفاعلا وظرفا وحرفا ، فجعلت اللام فيه لأنها غير عاملة ، ومنعت منه (إن) لأنها لا تعمل في الفعل ولا في الجملة كلّها النصب ، إنما تعمل في أحد جزأها ، ولا تعمل أيضا في الطرف ، ولا في حرف الجز . ويدل على أن موضع اللام في خبر (إن) أول الجملة قبل (إن) أن العرب لمّا جفا عليها اجتماع هذين الحرفين قلبوا الهمزة هاء ليزول لفظ (إن)

(١) كذا في أ . وفي ش ؛ ب : « فالعناية » .

(٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « لإصلاح » .

(٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « بموجبها » .

(٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : « فتقديرها » .

(٥) كذا في أ . وفي ش ، ب ، د ، هـ : « التي » .

فيزول أيضا ما كان مستكرها من ذلك، فقالوا (لَهْنَك قائم^(١)) أى لَهْنَك قائم . وعليه قوله — فيما روينا عن محمد بن سامة عن أبي العباس^(٢) — :

ألا ياسنا برقي على قُلِّلِ الحَمَى لَهْنَك مِن برقي على كريم^(٣)
فإن قلت : فما تصنع بقول الآخر^(٤) :

ثمانين حولاً لا أرى منك راحة لَهْنَك في الدنيا لباقيّة العُسر^(٥)
وما هاتان اللامان ؟

قيل : أمّا الأولى فلام الابتداء، على ما تقدم . وأمّا الثانية في قوله : (لباقيّة العمر) فزائدة كزيادتها في قراءة سعيد بن جبّير « إلا أنهم لياكلون الطعام » . ونحوه ما روينا عن قُطْرُب من قول الشاعر :

ألم تكن حلفت بالله العلي أنّ مطاياك لمن خير المِطَى^(٦)
بفتح أنّ في الآية وفي البيت . وروينا عن أحمد بن يحيى — وأنشدناه أبو علي — رحمه الله تعالى — :

(١) كتب في أ فوق لهنك « مثل لهنك » وسقط هذا في أ ، ش ، ب . ويدونها قصد بها توضيح ما في النص على أن تكون خارجة عنه ، ومن ثم لم أثبتها . وهذا الرأي في « لهنك » هو رأى سيويه في الكتاب ٤٧٤/١ (٢) هو المبرد . وانظر سر الصناعة في حرف اللام . (٣) من أربعة أبيات في الأمالى ١/٢٢٠ والسمط ٥١١ والخزانة ٤/٣٣٩ وديوان المعاني ٢/١٩٢ ، وانظر نوادر أبي زيد ٢٨ (٤) هو عروة الرحال . وانظر الأمالى ٢/٣٦ والسمط ٦٧١ وشرح الحماسة ٤/١٧٦ بولاق . (٥) وبسده :

فإن أنقلب من عمر صعبة سالماً تكن من نساء الناس لى بيضة العقر

وقد ثبت الشطر الأتول من الشاهد في ش ، ب ، وسقط في أ ، ج .

(٦) في ب ، ش ، ع ، ه قبل هذا زيادة : « مثل لهنك » وهو راجع لقوله في الشعر « لهنك » .

(٧) « خير » كذا في ج . وفي أ ، ب : « شر » . وما أثبتته موافق لما نقله في الخزانة ٤/٣٢٨

عن سر الصناعة . وهو في سر الصناعة في حرف اللام .

مَرُّوا عِجَالًا وَقَالُوا : كَيْفَ صَاحِبِكُمْ ! قال الذى سألوا : أَمْسَى لِمَجْهُودٍ^(١)
 فزاد اللام . وكذلك اللام عندنا فى (لَعَلَّ) زائدة ؛ ألا ترى أن العرب قد تحذفها ؛ قال :
 عَلَّ ضُرُوفَ الدهر أو دُولَاتِهَا يُدَلِّنَتِ اللَّمَّةَ مِنْ لَمَّاتِهَا^(٢)
 * فتستريح النفس من زفرائها *
 وكذلك ما أنشد^(٣) ابن الأعرابي من قول الراجز :
 ثُمَّتَ يَغْدُو لِكَأَنَّ لَمْ يَشْعُرِ رِخْوَ الإِزَارِ زُجَّ التَّبَسُّخْرِ^(٤)
 أى كَانَ لَمْ يَشْعُرْ ، فكذلك تكون اللام الثانية فى قوله :
 * لِهِنَّكَ فى الدنيا لِبَاقِيَةِ العَمْرِ *
 زائدة .

١٠ فإن قلت : فلم لا تكون الأولى هى الزائدة والأخرى غير زائدة ؟ قيل :
 يَفْسُدُ ذَلِكَ مِنْ جِهَتَيْنِ : إحداهما أنها قد ثبتت فى قوله : لِهِنَّكَ مِنْ بَرَقٍ عَلَى كَرِيمٍ *
 هى لام الابتداء لا زائدة ، فكذلك ينبغى أن تكون فى هذا الموضع أيضا هى لام
 الابتداء . والأخرى أنك لو جعلت الأولى هى الزائدة ، لكنت قد قدمت الحرف
 الزائد ، والحروف إنما تزداد لضرب من ضروب الاتساع ؛ فإذا كانت للاتساع
 ١٥ كان آخر الكلام أولى بها من أوله ، ألا تراك لا تزيد (كان) مبتدأة ، وإنما
 تزيدها حشوا أو آخر ، وقد تقدم ذكر ذلك .

(١) أنشده ثعلب غير معزو (المجالس ١٥٣ وما بعدها) مع بيت بعده :
 يا وِجْجَ نَفْسِي مِنْ غُرَاءِ مَظْلَمَةٍ قَيْسَتْ عَلَى أَطْوَلِ الْأَفْوَامِ عُدُودَا
 وانظر الخسافة ٤ / ٣٣٠ (٢) « يدلننا » كذا فى أ ، ب ، ش . وفى ج : « تدلن لنا »
 ٢٠ وفى اللسان فى لم « تدلنا » ؛ وترى فى هذا الموطن من اللسان أن الفراء أنشد هذا الرجز من غير عزو .
 (٣) كذا فى أ ، ج . وفى ب ، ش : « فكذلك » . (٤) كذا فى ش ، ب . وفى أ :
 « أنشدناه » وفى ج : « أنشدنا » ولم يلق أبو الفتح ابن الأعرابي ؛ فإن صح ما فى أ ، ج فالمراد :
 أنشدنا فى كتبه وما روى عنه لاشفاها . (٥) « زج التبخر » : ثقبه بغيضه . والزج : السى .
 الخلق . وقد أصلحتها هكذا . وفى أ ، ب : « زج » . وفى ج : « زجج » .

(١) فأتما قول من قال : إن قولهم (لهِنَّك) إن أصله (للهِنَّك) فقد [تقدّم ذكرنا]^(٢)
ذلك مع ما عليه فيه في موضع آخر؛ وعلى أنف أبا على قد كان قوّاه بأنّرية،
وفيه تعسف^(٣) .

ومن إصلاح اللفظ قولهم : كأن زيدا عمرو . اعلم أن أصل هذا الكلام :
زيد كعمرو ، ثم أرادوا تأكيد الخبر فزادوا فيه (إن) فقالوا : إن زيدا كعمرو ، ثم
لأنهم بالغوا في تأكيد التشبيه فقدّموا حرفه إلى أول الكلام عنايةً به ، وإعلاماً أن عقد
الكلام عليه ؛ فلما تقدّمت الكاف وهي جارة لم يجوز أن تباشر (إن) لأنها ينقطع
عنها ما قبلها من العوامل ، فوجب لذلك فتحها ، فقالوا : كأن زيدا عمرو .

ومن ذلك أيضاً قولهم : لك مال ، وعليك دين ؛ فالمال والدين هنا مبتدآن ،
وما قبلهما خبر عنهما ، إلا أنك لو رُمّت تقديمهما إلى المكان المقدّر لهما لم يجوز؛ لقيح
الابتداء بالنكرة في الواجب ، فلما جفا ذلك في اللفظ أخرّوا المبتدأ وقدموا الخبر ،
وكان ذلك سهلاً عليهم ، ومُضليحاً لما فسد عندهم . وإتما كان تأخره مستحسنًا
من قبيل أنه لما تأخر وقع موقع الخبر ، ومن شرط الخبر أن يكون نكرة ، فلذلك
صلح به اللفظ ، وإن كنا قد أخطأنا علماً بأنه في المعنى مبتدأ . فأما من رفع^(٤)
الاسم في نحو هذا بالطرفيّة ، فقد كفى مئونة هذا الاعتذار ؛ لأنه ليس
مبتدأ عنده .

(١) في شرح السيرا في ١٠٧/٤ تيمورية أن هذا الرأي حكاة المفضل بن سلة لغير الفراء . ونسبه
في الإنصاف ٩٤ إلى المفضل بن سلة .

(٢) كذا في ١ . وفي ش ، ب : « ذكرنا » . ولا يريد أنه ذكره في هذا الكتاب .

(٣) انظر بسط الكلام في هذا البحث في الخزانة ٤ / ٣٣٤ وما بعدها ، وانظر نوادر أبي زيد ٢٨

(٤) هم الأخفش والكوفيون . وانظر شرح الرضي للكافية ١ / ٨٧

فإن قلت : فقد حَكَّى عن العرب (أَمْتُ في حَجَرٍ لا فيكَ) ، وقولهم : (شُرُّ
أَهْرٍ ذَا نَابٍ) ، وقولهم : (سلام عليك) قال الله سبحانه وتعالى : (سلام عليك
سأستغفر لك ربِّي) ، وقال : (ويل للطففين) ونحو ذلك . والمبتدأ في جميع هذا
نكرة مقدّمة .

٥ قيل : أمّا قوله سلام عليك ، وويل له ، وأمت في حجر لا فيك ، فإنه جاز
لأنه ليس في المعنى خبرا ، إنما هو دعاء ومسألة ، أى ليسم الله عليك ، وليُزِمه
الويل ، وليكن الأمت في الحجارة لا فيك . والأمت : الانخفاض والارتفاع
والاختلاف ؛ قال الله عزّ وجلّ : (لا ترى فيها عِوَجًا ولا أَمْتًا) أى اختلافًا .
ومعناه : أبقاك الله بعد فناء الحجارة ، وهى ممّا توصف بالخلود والبقاء ؛ ألا تراه
كيف قال : ١٠

ما أطيبَ العيشَ لو أن الفتى حَجَرَ تنبؤ الحوادثُ عنه وهو مالموم !
وقال :

* بقاء الوحي في الصّمّ الصّلاب *

(١) ضبطتها بالبناء للعلوم على ما في ألفقد رسمت : «حكا» وهو يريد سبويه . وانظر الكتاب
١٥ ١٦٦/١ وضبط في ب : «حكى» بالبناء للفعول .
(٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : «فالمبتدأ» .
(٣) أى تميم بن أبي بن مقبل كما في شواهد المفنى للبغدادى ٢٥٦/٢
(٤) بعده :

لا تنفع المرء أجماء البلاد ولا تبني له في السموات السلايم
لا ينفع المرء أنصار وراية يابى الهوان إذا عدّ الجرائيم ٢٠
أجماء البلاد : نواحيها . والراية : ما ارتفع من الأرض ، وأراد به القلعة المرتفعة ، والجرائيم جمع
جرثومة وهى الأصل ، يقول إنه في جرثومة من قومه .

وأما قولهم (شرُّ أهرِّ ذا ناب) فإنما جاز الابتداء فيه بالنكرة من حيث كان الكلام عائدا إلى معنى النفي ، أى ما أهرِّ ذا ناب إلا شرِّ ، وإنما كان المعنى هذا لأن الخبرية عليه أقوى ؛ ألا ترى أنك لو قلت : أهرِّ ذا ناب شرِّ لكننت على طَرَف من الإخبار غير مؤكِّد ، فإذا قلت : ما أهرِّ ذا ناب إلا شرِّ كان ذلك أوكِّد ؛ ألا ترى أنَّ قولك : ما قام إلا زيد أوكِّد من قولك : قام زيد . وإنما احتيج إلى التوكيد في هذا الموضع من حيث كان أمرا عانيا مُهمِّا . وذلك أن قائل هذا القول سمع هريز كلب فأضاف منه وأشفق لاستماعه أن يكون لطارق شرِّ ، فقال : شرِّ أهرِّ ذا ناب ؛ أى ما أهرِّ ذا ناب إلا شرِّ ؛ تعظيما عند نفسه ، أو عند مستمعه . وليس هذا في نفسه كأن يطرق بابه ضيف أو يلم به مسترشد . (فلما عناه وأهمه ، وكَّد الإخبار عنه) ، وأخرج القول مخرج الإغلاظ به والتأهيب لما دعا إليه .

ومن ذلك امتناعهم من الإلحاق بالألف إلا أن تقع آخرها ؛ نحو أرطى ، ومِعزى ، وحَبْنطى ، وسَرَنْدى ، وزَبَعْرى ، وصَلَحْدى ؛ وذلك أنها إذا وقعت طَرَفًا وقعت موقع حرف متحرك ، فدلَّ ذلك على قوتها عندهم ، وإذا وقعت حشوا وقعت موقع الساكن فضُعفت لذلك فلم تقو ، فيعلم بذلك إلحاقها بما هي على سَمْت متحركة ؛ ألا ترى أنك لو ألحقت بها ثانية ، فقلت : خاتم ملحق بجعفر لكانت مقابلة لعينه وهى ساكنة ، فاحتاطوا للفظ بأن قابلوا بالألف فيه الحرف المتحرك ليكون أقوى لها وأدل على شدة تمكُّنها ولعلم يقنوئنها أيضا وكون ما هي فيه على (وزن أصل من الأصول له) أنها للإلحاق به . وليست كذلك أَلِف قَبَعْرى ، وضَبْغَطْرى ؛ لأنها

(١) « وأشفق » عطف تفسير . (٢) كذا في ش ، ب . وفى أ : « فلما عناه وأهمه »

وكذا الإخبار عنه . (٣) يقال أهب للأمر : استعمله . (٤) كذا في ب .

وفى أ ، ش : « متحركة » . (٥) كذا في ش ، ب . وفى أ : « قابلوه » .

(٦) كذا في أ . ولا يبدو عليها الحاجة إلى عبارة (له) . وفى ش ، ب : « وزن من الأصول له » .

وإن كانت طرفاً ومنونة ، فإن المثال الذى هو فيه ^(١) [لا] مَصْعَدٌ للأصول إليه فيلحق هذا به ، لأنه لا أصل لها سداسياً ^(٢) ، وإنما ألف قبئى قسم من الألفات الزوائد فى أواخر الكلم ثالث ^(٣) ، لا للتأنيث ، ولا للإلحاق . فاعرف ذلك .

ومن ذلك أنهم لمّا ^(٤) (أجمعوا الزيادة) فى آخر بنات الخمسة — كما زادوا فى آخر بنات الأربعة — خصّصوا بالزيادة فيه الألف ؛ استخفافاً لها ، ورغبة فيها هناك دون أختيها : الياء والواو . وذلك أن بنات الخمسة لطولها لا يُلْتَمَسُ إلى آخرها إلا وقدمت ، فلما تحملوا الزيادة فى آخرها طلبوا أخفّ الثلاث — وهى الألف — نخصّوها بها ، وجعلوا الواو والياء حشواً فى نحو عَضْرُفُوط ، وجَعْفَلِيق ؛ لأنهم لوجاءوا بهما طرفاً ^(٥) وسُداسيين مع ثقلهما ، لظهرت الكلفة فى تجشّمهما ، وكَدَّتْ فى احتمال النطق بهما ، كلُّ ذلك لإصلاح اللفظ .

ومن ذلك باب الإدغام فى المتقارب ؛ نحو وَدَّ فى وتد ، ومن الناس (ميقول) فى (من يقول) ، ومنه جميع باب التقريب ؛ نحو اضطبر ، وازدان ، وجميع باب المضارعة ، نحو مصدرٍ وبابه ^(٦) .

ومن ذلك تسكينهم لام الفعل إذا اتصل بها علم الضمير المرفوع ؛ نحو ضَرَبْتُ ، وضَرَبْنَا . وذلك أنهم أجزّوا الفاعل هنا مجزئ جزء من الفعل ، فكُـرِهَ

(١) زدت هذا الحرف ليستقيم الكلام ، وقد خلت منه الأصول . والزيادة (لا) فى الأشباه للسيوطى ج ١ ص ٧٣ (٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « له » وكان الضمير فى « لها » يرجع إلى الأسماء . وفى الأشباه (لنا) وهو أجود . (٣) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « وإنما » . (٤) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « أجمعوا على الزيادة » . وكلاهما صحيح ؛ يقال : أجمع الأمر وأجمع عليه : عزم عليه . (٥) كذا فى ش ، ب . وفى أ « وإنما » . (٦) كذا فى الأشباه . وفى الأصول : « أُر » . وقوله : « سداسين » كذا فى الأصول ، والأجود : « سادسين » . (٧) فى أ كتب الحرف « ز » فوق « مصدر » وهذا علامة على نطق الصاد قريبة من الزاى تحقيقاً للضارعة .

اجتماع الحركات (الذى لا يوجد) في الواحد . فأسكنوا اللام^(٢) ، إصلاحا للفظ فقالوا : ضربت ، ودخلنا ، وخرجتم . نعم وقد كان يجتمع فيه أيضا خمس متحركات ؛ نحو : خرجتما ، فالإسكان إذا أشد وجوبا . وطريق إصلاح اللفظ كثير واسع ؛ فتفطن له .

- ومن ذلك أنهم لما أرادوا أن يصفوا المعرفة بالجملة كما وصفوا بها النكرة^(٣) (ولم يجوز أن يجروها عليها لكونها نكرة أصلحوا اللفظ بإدخال (الذى) لتباشر بلفظ حرف التعريف المعرفة ، فقالوا : مررت بزيد الذى قام أخوه ، ونحوه .

باب في تلاقى اللغة

هذا موضع لم أسمع فيه لأحد شيئا إلا لأبى على رحمه الله .

- وذلك أنه كان يقول في باب أجمع ، وجمعاء ، وما يتبع ذلك من أكتع ، وكتعاء ، وبقية : إن هذا اتفاق وتوارد وقع في اللغة على غير ما كان في وزنه منها قال : لأن باب أفعل وفعلاء ، إنما هو للصفات ، وجميعها تجيء على (هذا الوضع)^(٤) نكرات ؛ نحو أحمر وحمراء ، وأصفر وصفراء ، وأسود وسوداء ، وأبلى وبلقاء ، وأخرق وخرقاء . هذا كله صفات نكرات ، فأما أجمع وجمعاء ، فاسمان معرفتان وليسا بصفتين ، وإنما ذلك اتفاق وقع بين هذه الكلم المؤكدة بها .

قال : ومثله ليلة طَلقة وليال طوالق ، [قال : فليس طوالق] تكسير (طَلقة) ، لأن فعلة لا تكسر على فواعل ، وإنما طوالق جمع طالقة ، وقعت موقع جمع طَلقة .

- (١) كذا في أ . وفي ش وب : « التي لا توجد » . (٢) في الأصول : « ما قبل اللام » وهذا لا يستقيم به الكلام ولا يصح ، فإن التسين للام كما سبق له . وقد يكون الأصل : « الآخر » فخرقت إلى « اللام » . (٣) كذا في أ . وفي سائر الأصول : « فلم » . (٤) كذا في ش ، ب . وفي أ وح : « يجيء » . وقد راعى اكتساب المبتدأ التأنيث من المضاف إليه فأنث الخبر . (٥) كذا في أ ، ح . وفي ش ، ب : « غير هذا الموضع » . (٦) كذا في أ ، ح . وفي ش وب : « من » . (٧) زيادة في أ وح .

وهذا الذى قاله وجه صحيح . وأبين منه عندى وأوضح قولهم فى العلم : سلمان ،
وسلمى ؛ فليس سلمان إذاً من سلمى ، كسكران من سكرى . ألا ترى أن فعلاً
الذى يقاوده فعلاً إنما بابه الصفة ، كغضبان وغضبي ، وعطشان وعطشى ، وخزيان
وخزياً ، وصديان وصديباً ، وليس سلمان ، ولا سلمى بصفتين ، ولا نكرتين ، وإنما
سلمان من سلمى كقحطان من ليلى ؛ غير أنهما كانا من لفظ واحد فتلاقيان عرض
اللفظ من غير قصد لجمعهما ، ولا إيتار لتقاوده . ألا تراك لا تقول : هذا رجل
سلمان ، ولا امرأة سلمى ؛ كما تقول : هذا سكران ، وهذه سكرى ، وهذا غضبان ،
وهذه غضبي . وكذلك لو جاء فى العلم (ليلان) لكان ليلان من ليلى ، كسلمان من
سلمى . وكذلك لو وجد فى العلم (قحطى) لكان من قحطان كسلمى من سلمان .

وأقرب إلى ذلك من سلمان وسلمى ، قولهم فى العلم : عدوان ، والعدوى ،
مصدر أعداء الحرب ونحوه . ومن ذلك قولهم : (أسعد) لبطن من العرب ؛ ليس
هذا من سعدى كالأكبر من الكبرى ، والأصغر من الصغرى . وذلك أن هذا
إنما هو تقاود الصفة ، وأنت لا تقول : مررت بالمرأة السعدى ، ولا بالرجل
الأسعد . فينبغى — على هذا — أن يكون أسعد من سعدى كأسلم من بشرى . وذهب
بعضهم إلى أن أسعد تذكير سعدى ، ولو كان كذلك لكان حراً أن يجرى به سماع ،
ولم نسمعهم قط وصفوا بسعدى ، وإنما هذا تلاقى وقع بين هذين الحرفين المتفقين
اللفظ ، كما يقع هذان المثالان فى المختلفيه ؛ نحو أسلم ، وبشرى .

(١) كذا فى ١ . وفى ش ، ب : « قد تقاوده » .

(٢) كذا فى ١ . وفى ش ، ب : « فليس » .

(٣) كذا فى ١ ، ب . وسقط فى ش .

(٤) كذا فى اللسان والتاج (مادة سعد) . وفى الأصول : « المختلفة » ولما وجه أى الألفاظ المختلفة .
وما أنبه أجود .

وكذلك أيهم ويهماء ليسا كأدهم ودهماء؛ لأمرين: أحدهما أن الأيهم الجمل الهاجج،^(١)
(أو السيل)^(٢) واليهماء الفلاة؛ فهما مختلفان. والآخر أن أيهم لو كان مذكراً يهماء لوجب
أن يأتي فيهما (يهم) كدهم، ولم نسمع ذلك؛ فعلمت بذلك أن هذا تلاقي بين اللغة،^(٣)
وأن أيهم لا مؤنث له، ويهماء لا مذكر لها.

- ومن التلاقي قولهم في العلم: أسلم وسلمى. وليس هذا كالأكبر والكبرى؛ لأنه
ليس وصفاً. فتأمل أمثاله في اللغة. ومثله شتان، وشتى؛ وإنما هما كسرعان وسكرى.
وإنما وضعت من هذا الحديث رسماً لتنبه على ما يبيىء من مثله، فتعلم به أنه
توارد وتلاقي وقع في أثناء هذه اللغة عن غير قصد له، ولا مراسلة بين بعضه وبعض.
وليس من هذا الباب سعد وسعدة؛ من قبل أن هاتين صفتان مسوقتان على منهاج
واستقرار. فسعد من سعدة؛ بكسرة من جلدته، ونديب من ندبة. ألا تراك تقول:
هذا يوم سعد، وهذه ليلة سعدة؛ كما تقول: هذا شعر جعد، وهذه جمعة
جعد. فاعرف ذلك إلى ما يليه، وقس به ما قررت عليه، بإذن الله تعالى.

باب في هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أو لا؟^(٤)

- سألت أبا علي رحمه الله عن هذا فقال: كما جاز أن نقيس منشورنا على منشورهم،
فكذلك يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم. فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا،
وما حظرت عليهم حظرت علينا.

- (١) كذا في أ، ب. وفي ش: «وليسنا». (٢) كذا في ح واللسان (يهم) وسقط
هذا في سائر الأصول. وفي القاموس (يهم): «والأيهمان عند أهل البادية السيل والجمل الهاجج الصئول».
(٣) كذا في أ. وفي ش، ب: «من». (٤) كذا في أ، ب. وفي ش: «ومما».
(٥) هو الخفيف في الحاجة، الفطريف النجيب، وأثناء ندبة. (٦) الجملة: مجتمع شعر
الرأس. (٧) كذا في أ. وفي ش، ب: «على ما». (٨) كذا في ش، ب.
وفي أ، ح: «أم».

وإذا كان كذلك فما كان من أحسن ضروراتهم ، فليكن من أحسن ضروراتنا ، وما كان من أقبحها عندهم فليكن من أقبحها عندنا . وما بين ذلك بين ذلك .

فإن قيل : هلاً لم يجوز لنا متابعتهم على الضرورة ، من حيث كان القوم لا يتسلون^(١) في عمل أشعارهم ترسل المولدين ، ولا يتأنون فيه ، ولا يتلومون^(٢) على حوكه^(٣) (وعمله) ، وإنما كان أكثره ارتجالاً ، قصيداً كان ، أو رجزاً ، أو رملاً . فضرورتهم إذا أقوى من ضرورة المحدثين . فعلى هذا ينبغي أن يكون عذرهم فيه أوسع ، وعذر المولدين أضيق .

قيل : يسقط هذا من أوجه : أحدها أنه ليس جميع الشعر القديم مرتجالاً ، بل قد كان يعرض لهم فيه من الصبر عليه ، والملاطفة له ، والتلوم على رياضته ، وإحكام صنعته نحو مما يعرض لكثير من المولدين . ألا ترى إلى ما يروى عن زهير : من أنه عمل سبع قصائد في سبع سنين ، فكانت تسمى حوليات زهير ؛ لأنه كان يحوك القصيدة في سنة . والحكاية في ذلك عن ابن أبي حفصة أنه قال : كنت أعمل القصيدة في أربعة أشهر ، وأحكيكها في أربعة أشهر ، وأعيرها في أربعة أشهر ، ثم أخرج بها إلى الناس .

(١) التسل في الأمر : التمهّل فيه والترفق .

(٢) التلوم : الانتظار والتلبّث .

(٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « وعلى عمله » .

(٤) هو مروان الأكبر مات سنة ١٨٢ وانظر معجم الشعراء للزباني ٣٩٦

(٥) كذا في أ ، ب ، ش . وفي ج : « أحكمها » . وهو كذلك في ضرائر الألويسي ١١ . والتحكّيك

مبالغة في الحك ، وحك الشيء : قشره ومعالجته . ويريد بتحكيك الشعر تنقيحه ونفي الرديء عنه . وفي الأغاني ٣ / ٢٥ : « وكان الأصمعيّ يعجب بشعر بشار لكثرة فنونه وسعة نصرته ويقول : كان مطبوعاً لا يكلف طبيعته شيئاً متعذراً ، لا كمن يقول البيت ويحككه أياً ما » .

(١) فقليل له : فهذا هو الخولي المنقح . وكذلك الحكاية عن ذى الرمة : أنه قال :
لما قال :

* بيضاء في نَعَج صفراء في بَرَج *

(٤) أجبل حولا لا يدري ما يقول ، إلى أن مرت به صبيبة فضة [قد] أشربت
ذهبا فقال :

* كأنها فضة قد مسها ذهب *

وقد وردت أيضا بذلك أشعارهم ، قال ذو الرمة :

* أجنبه المساند والمحالا *

(٨) ألا تراه كيف اعترف بتأنيبه فيه وصنعتة إياه . وقال عدي بن الرقاع العاملي :

١٠ قصيدة قد بتُّ أجمع بينها حتى أقسوم ميلها وسنادها
نظر المثقف في كموب قنائه حتى يقيم ثقافه مُنَادها

(١) كذا في أ ، ح . وسقط هذا في ب ، ش . (٢) كذا في أ ، ب ، ش . وسقط هذا
اللفظ في ح . (٣) كذا في ب ، ش . وكان ينبغي أن يكون بعد هذا : لما قلت ... أجبلت .
ولكن المؤلف لم يحك قوله ، يتحدث عنه كالفائب . وهو طريق مسلوك . وقد سقط هذا اللفظ في ح ،
وهو أسوغ وأقرب متناولا . (٤) أجبل : انقطع عن القول . (٥) زيادة في أ .
١٥ (٦) كذا في أ ، ب ، ش . وفي ج : « شايها » . والبيت خامس أبيات القصيدة التي مطلعها :
ما بال عينك منها الدمع ينسكب كأنه من كل مفسرية سرب

وانظر الديوان ص ٥ والبيان والتبيين (نشر محب الدين الخطيب) ١ / ١٢٦

(٧) في ج أثبت صدره * وشعر قد أرقت له طريف * وسقط هذا في أ ، ب ، ش .
٢٠ وقوله : « أجنبه » كذا في أ وفي ش ، ب ، ج : « أجانبه » وما أثبت يوافق ما في الموشح ١٣
وانظر الديوان ٤٤ . والمساند : ما فيه السناد ، وهو من عيوب القافية . والمحال عند الخليل : الكلام لم ير شي .
كما في اللسان . ويقسول سيبويه في الكتاب ١ / ١٨ : « وأما المحال الكذب فأن تقول : سوف أشرب
ماء البحر أمس » . (٨) كذا في ش . وفي غيرها : « بتانيه » ويقال : تأنى للأمر : ترفق
فيه ، وكأنه استعمل (في) بدل اللام لضمته معنى الترفق . (٩) انظر الموشح ١٣

وقال سويد بن كراع^(١) :

أبيت بأبواب القوافي كأنما أذود بها سرباً من الوحش^(٢) تُزعاً
ولمّا يبيت عليها لخلوّه بها، ومراجعتة النظر فيها . وقال :

أعددت للحرب التي أُعني بها قوافيا لم أعني^(٣) باجتلابها

حتى إذا أدلت من صمائها^(٤) واستوسقت لي صحت في أعقابها

فهذا - كما ترى - مزاولة ومطالبة واغتصاب لها ومعاناة كلفة بها .

ومن ذلك الحكاية عن الكميّ وقد افتتح قصيدته التي أولها :

* ألا حيتّ عنا يا مدينا *

ثم أقام برهنة لا يدري بماذا يعجز على هذا الصدر، إلى أن دخل حمّاماً وسمع إنساناً

دخّله ، فسلم على آخر فيه ، فأنكر ذلك عليه ، فانتصر بعض الحاضرين له فقال :

وهل بأس بقول المسلمين ، فاهتبلها الكميّ فقال :

* وهل بأس بقول مسلمينا . *

(١) انظر البيان والبيان ٢ / ١٢ بتحقيق الأستاذ هارون وشعراء ابن قتيبة ٦١٦ .

(٢) كذا في أ . وفي ب ، ش : « عن الوحش » . وبعده :

أكلها حتى أعرس بعدما يكون صحيراً أو بعيداً فأجمعا

وانظر شعراء ابن قتيبة ٦١٦ ، ٢٣ من طبعة الأستاذ أحمد شاكر . (٣) « لم أعني » ، كذا في ب ،

أي لم تعجزني . وفي أ : « لم أعن » ، وهي رواية جيدة . وفي ش : « لم أعني » .

(٤) كذا في أ ، ب . وفي ش : « ذلت » : (٥) كذا في ش ، ب . وفي أ :

« اعتصاب » . (٦) أي يأتي بعجز البيت . والقصة في اللسان في (عجز) .

(٧) من قبيل ما وقع للكميت ما وقع لمولود أحد أدباء شنعيط إذ أراد إنشاء قصيدة فنظم الشطر

الأول ، وهو : * أمربع الفصن ذا أم تلك أعلامه * ثم أرتج عليه سنة لا يستقيم له تكلته . وورد

يوماً منهلًا ليسقى بهملاً له ، فتخاصمت جاريّتان في المنهل ، فقالت إحداهما للآخرى : والله ما ذلك كذلك ،

ولا كانت أيامه كما تقولين ، أو ما هو قريب من ذلك ، فضرب بهملاً من غير أن يسقيه ودخل الحى وهو

يجرى ، فظن الناس أنه رأى ما يذعره ، فسأله فأخبرهم أنه وجد شطراً يتم به مطلع قصيدته ، فقال :

أمربع الفصن ذا أم ذاك أعلامه لا هو هو ، ولا الأيام أيامه

وانظر الوسيط ١٩٧

ومثل هذا في أشعارهم الدالة على الاهتمام بها ، والتعب في إحكامها كثير معروف .
فهذا وجه .

وثاني : أن من المحدثين أيضا من يسرع العمل ولا يعتاقه ببطء ، ولا يستوقف
فكره ، ولا يتتبع خاطره . فمن ذلك ما حدثني به من شاهد المتنبي وقد حضر عند
أبي على الأواريجي^(١) ، وقد وصف له طردا كان فيه وأراد على وصفه ، فأخذ الكافد^(٢)
والدواة واستند الى جانب المجلس — وأبو على يكتب كتابا — فسبقه المتنبي في كتبه
الكتاب فقطعه عليه ثم أنشده :

* ومثل ليس لنا بمنزل *

وهي طويلة مشهورة [في شعره]^(٤) .

وحضرت أنا مجلسا لبعض الرؤساء ليلة وقد جرى ذكر السرعة وتقدم البديهة ،
وهنا لك حديث من غير شعراء بغداد ، فتكفل أن يعمل في ليلته تلك مائتي بيت
في ثلاث قصائد على أوزان اخترناها عليه ومعانٍ حدّدناها له ؛ فلما كان الغد في آخر
النهار أنشدنا القصائد الثلاث على الشرط والاقتراح ، وقد صنعها وظاهر إحكامها
وأكثر من البديع المستحسن فيها .

وثالث : كثرة ما ورد في أشعار المحدثين من الضرورات ؛ كقصص الممدود ،
وصرف ما لا ينصرف ، وتذكير المؤنث ونحوه . وقد حضر ذلك وشاهده جلة أصحابنا

(١) يقال : تعنه : أفلقه وأزججه . (٢) كذا في أ ، ح . والأواريجي منسوب إلى الأوارجة
وهو من دفاتر أصحاب الخراج ، وهو لفظ فارسي . وفي ب : « الأوراجي » وفي ش : « الأوراجي » .
وأبو على الأوارجي هو هارون بن عبد العزيز الكاتب . وقد مدحه المتنبي بالقصيدة التي مطلعها :

أمن ازديارك في الدبحى الرقباء إذ حيث أنت من الظلام ضياء
(٣) الطرد : مزاوله الصيد . (٤) كذا في ش ، ب . وسقط هذا في أ . والأرجوزة
في الديوان . وانظر معاهد التنصيص ٤٨ / ٢ (٥) كذا في ش ، ب . وفي أ ، ح : « ليل » .
(٦) كذا في أ ، ب . وفي ش : « اخترناها » وهذه ظاهرا أنها محرفة عن : « اخترناها » .

من أبي عمرو إلى آخر وقت، والشعراء من بشار إلى فلان وفلان، ولم نر أحدا من هؤلاء العلماء أنكر على أحد من المولدين ما ورد في شعره من هذه الضرورات التي ذكرناها وما كان نحوها ؛ فدل ذلك على رضاهم به وترك تنأكرهم إياه .

فإن قلت : فقد عيب بعضهم كأبي نواس وغيره في أحرف أخذت عليهم ، قيل : هذا كما عيب الفرزدق وغيره في أشياء استنكرها أصحابنا . فإذا جاز عيب أرباب اللغة وفصحاء شعرائنا كان مثل ذلك في أشعار المولدين أخرى بالجواز .

فإذا كانوا قد عابوا بعض ما جاء به القدماء في غير الشعر بل في حال السعة لموقف الدعة كان ما يرد من المولدين في الشعر — وهو موقف فُسحة وعذر — أولى بجواز مثله .

فمن ذلك استنكارهم همز مصائب، وقالوا : منارة ومناثر، ومزادة ومزائد ؛ فهمزوا ذلك في الشعر وغيره ؛ وعليه قال الطبري :

مزائد خرقاء اليمين مسيفة^(١) يحب بها مستخلف غير آئن^(١)

(١) قبله :

كان الميرون المرسلات عشية شأيب دمع المسيرة المجاتن

المتعائن : المتتابع . وشأيب الدمع : دفعاته، واحدا شؤبوب . وقوله : « مزائد » خبر « كان » واحدا المزادة ، وهي ضرب من القرب يجعل فيه الماء . والمسيفة : وصف من أساف الخارز : أفسد الخرز . والمستخلف : من يستق الماء . والآئن : البطي من الأون وهو الراحة . وفي شرح ديوان الطرماح : « من الأين وهو الأحياء » وقوله : « يحب » ضبط بضم الياء من الإحباب وفقا لما في الديوان ، وهذا ليوافق قول الراعي :

مزائد خرقاء اليمين مسيفة أحب بين الخلفان وأحفدا

وفي أ : « يحب » بفتح الياء وضم الخاء من الخبب . وانظر شعراء ابن قتيبة في ترجمة الراعي ٣٧٨ طبعه الأستاذ أحمد شاكر، وديوان الطرماح ١٦٥

ولمّا الصواب مزاول، ومصاوب، ومناور؛ قال :

يصاحب الشيطان مَنْ يصاحبه فهو أذى ^(١) جمّة مصاوبه

ومن ذلك قولهم في غير الضرورة : ضيّب البلد : كثّر ضيابه . وألّل السقاء :
تغيّرت ريحه . ولحّث عينه : التصقّت ، ومشّشت الدابة . وقالوا : إن الفكاهة
مقوّدة إلى الأذى . وقرأ بعضهم ^(٢) «لثوبة من عند الله خير» ، وقالوا : كثرة الشراب
مبولة ، وكثرة الأكل منومة ، وهذا شيء مطيبة للنفس ، وهذا طريق مهيع ؛ إلى
غير ذلك مما جاء في السعة ومع غير الضرورة . ولمّا صوابه : لحّث عينه ، وضبّ
البلد ، وألّل السقاء ، ومشّشت الدابة ، ومقادة إلى الأذى ، ومثابة ، ومباللة ، ومنامة ،
ومطابة ، ومهاع .

فإذا جاز هذا للعرب عن غير حصر ولا ضرورة قول كان استعمال الضرورة
في الشعر للولدين أسهل ، وهم فيه أعذر .

فأما ما يأتي عن العرب لحنا فلا نعذر في مثله مولدا .

فمن ذلك بيت الكتاب ^(٣) :

وما مثله في الناس إلا مملكا أبو أئمه حتى أبوه يقاربه

- ١٥ (١) الأذى : الشديد التأذي ، وقيل : هو المؤذى . وقوله : «جمّة» جاء في اللسان في (أذى) :
جمّة ، بالحاء المهملة . (٢) الضباب جمع الضب : الحيوان المعروف . وفي اللسان :
«كثرت ضبايه» . (٣) من المشش ، وهو ورم يكون في ساق الدابة . (٤) تنسب هذه
القراءة إلى أبي السمال وقتادة . وانظر شهاب البضاوي ٨١٢/٢ وهذا في الآية ١٠٣ من البقرة ؛
(٥) كذا في ١٠ . وفي ١ ، ب : «حفر» وفي ٥ : «حقر» . والخصر بالشيء : الضيق به
٢٠ (٦) كثّر هذا البيت منسوباً للفرزدق في الكتب . ويذكر الكتاب أنه من قصيدة في مدح إبراهيم
ابن هشام المخزوميّ خال هشام بن عبد الملك بن مروان . وليس في ديوان الفرزدق هذه القصيدة . ولم
أر هذا البيت في الكتاب .

ومراد فيه معروف ، وهو فيه غير معذور . ومثله في الفصل قول الآخر —
(١) أنشدته ابن الأعرابي — :

فأصبحت بعد خط بهجتها كأن قفرا رؤسومها قلبا

أراد : فأصبحت بعد بهجتها قفرا كأن قلبا خط رؤسومها ؛ فأوقع من الفصل والتقديم والتأخير ما تراه .

وأنشدنا أيضا :

فقد والشك بين لي عناءً بوشك فراقهم صردٌ يصيح^(٣)

أراد : فقد بين لي صرد يصيح بوشك فراقهم والشك عناء . فقد ترى إلى ما فيه من الفصول التي لا وجه لها ولا لشيء منها .

وأغرب من ذلك وأخش وأذهب في القبح قول الآخر :

لها مقلتا حوراء طلل نجيعة من الوحش ما تنفك ترعى عرارها

أراد : لها مقلتا حوراء من الوحش ما تنفك ترعى نجيعة طلل عرارها . فتل هذا لا نجيعة للعربي أصلا ، فضلا عن أن تتخذه للولدين رثما .

وأما قول الآخر :

معاوى لم ترع الأمانة فارعها^(٥) وكن حافظا لله والدين شاكر

فحسن جميل ؛ وذلك أن (شاكر) هذه قبيلة ، وتقديره : معاوى لم ترع الأمانة شاكر ، فارعها أنت وكن حافظا لله والدين . فأكثر ما في هذا الاعتراض بين الفعل والفاعل ،

(١) كذا في ش ، ب . وسقط هذا في أ . (٢) كذا في ش ، ب . وفي أ : « أنشد » .

والظاهر أنه يريد أبا علي . (٣) أوردته في المتن في مبحث « قد » وتكلم عليه البغدادي في شرح

شواهد (١/٩٦٥) ولم يزه . (٤) كذا في أ . وفي ب ، ش : « لشيء منها » .

(٥) من همدان في اليمن ؛ كما في اللسان في (شكر) .

والاعتراض للتشديد^(١) قد جاء بين الفعل والفاعل ، وبين المبتدأ والخبر ، وبين الموصول والصلة ، وغير ذلك ، مجيئا كثيرا في القرآن ، وفصيح الكلام . ومثله من الاعتراض بين الفعل والفاعل^(٢) قوله :

وقد أدركتني - والحوادث جمة - أسنة قوم لا ضعاف ولا عزل

والاعتراض في هذه اللغة كثير حسن . ونحن نفرده بابا يلي هذا الباب . بإذن الله سبحانه وتعالى .

ومن طريف الضرورات وغريبها ووحشيتها وعجيبها ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر :

هل تعرف الدار بييدا إنه دار الخوذة قد تعفت إنه
فانهأت العينان تسفحة مثل الجمان جال في سلكه
لا تعجبي منا سليمي إنه إنا لخاللون بالثغرة

وهذه الأبيات قد شرحها أبو علي رحمه الله في البغداديات^(٣) ، فلا وجه لإعادة ذلك هنا . فإذا آثرت معرفة ما فيها فالتمسه منها .

(١) كذا في أ . وفي ش ، ب : « للتشديد » .

(٢) في شرحي شواهد المعنى للسيوطي ٢٧٣ وللبيدادي ٢/٦٠٥ أن هذا الرجل من بني دارم بمدح بني عجل وقد أسروه ، وقد أطلقوه جزاء مدحه . وقيل :

وقائلة ما باله لا يزورنا وقد كنت عن تلك الزيادة في شغل
ولهم أنت يطروني بنعمة كما صاب ماء المزن في البلد المحل
فقد ينمش الله القبي بعد عثرة وتصلع الحسنى مراة بني عجل

(٣) انظر شرح البيت الأول في اللسان في (بيد) . ويبدأ يريد البداء ، وهي أرض بين مكة والمدنة .
والنصي : ثبت من أفضل المرعى .

وكذلك ما أنشده أيضا أبو زيد للزفیان السعدی^(١) :

يا إيلي ما ذامه فتأبیه ماء رواء ونصی حولیه
هذا بأفواهك حتى تأبیه حتى تروحي أصلاً تباریه
* تبساری العانة فوق الزازیه *

- هـ هكذا روينا عن أبي زيد ، وأما الكوفيون فرووه على خلاف هذا؛ يقولون :
فتأبیه ، ونصی حولیه ، وحتى تأبیه ، وفوق الزازیه . فينشدونه من السريع لا من
الرجز كما أنشده أبو زيد . وقد ذكرت هذه الأبيات بما يجب فيها في كتابي
«في النوادر الممتعة» ومقداره ألف ورقة . وفيه من كلتا الروايتين صنعة طريفة .
وأخبرنا محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى — أحسبه عن ابن الأعرابي —
بقول الشاعر :

وما كنت أخشى الدهر إحلاس مسلم من الناس ذنباً جاءه وهو مسلماً
وقال في تفسيره معناه : ما كنت أخشى الدهر إحلاس مسلم مسلماً ذنباً جاءه^(٢)
وهو ، ولو وكَّد الضمير في جاء فقال : جاءه هو وهو ، لكان أحسن . وغير التوكيد^(٣)
أيضاً جائز .

- ١٥ (١) انظر النوادر ص ٩٧ . وهذا الشعر في اللسان في (زير) و (أبي) ، وفي ديوان الزفیان ١٠٠
وقوله : هذا فالحذ سرعة القطع . ويرى : « هذا » اسم إشارة . والعانة : القطيع من حمر الوحش . والزازية :
المكان المرتفع . (٢) في مجالس ثعلب : « إلزام » وهذا بعد أن فسر الإحلاس بالإلزام .
(٣) قال ثعلب : « ما كنت أظن أن إنساناً ركب ذنباً هو آخر ثم نسب إليه دونه » وانظر
اللسان في (جلس) ، ومجالس ثعلب ٩٦ . وجاء البيت في الأمل ٢٠٦/١ وقال أبو علي : « أراد :
وما كنت أخشى الدهر إلزام مسلم مسلماً ذنباً جاءه وهو ، أي جاءه معاً » .

وأبيات الإعراب^(١) كثيرة ، وليس على ذكرها وضعنا هذا الباب . ولكن أعلم أن البيت إذا تجاذبه أمران : زَيْغ الإعراب ، وقبح الزحاف ، فإن الجفأة الفصحاء لا يحفلون بقبح الزحاف إذا أدى إلى صحة الإعراب . كذلك قال أبو عثمان ، وهو كما ذكر . وإذا كان الأمر كذلك فلو قال في قوله :

* ألم يأتيك والأنباء تنمى *

* ألم يأتك والأنباء تنمى * لكان أقوى قياسا ، على ما رتبته أبو عثمان ، ألا ترى أن الجزء كان يصير منقوصا ، لأنه يرجع إلى مفاعيل : ألم يأت مفاعيل . وكذلك بيت الأخطل :

كلمج أيدي مثاكيل مسلبة^(٢) يندبن ضرس بنات الدهر والخطب^(٣)

أقوى القياسين على ما مضى أن ينشد « مثاكيل » غير مصروف ، لأنه يصير الجزء فيه من مستفعلن إلى مفتعلن ، وهو مطوي ، والذي روى « مثاكيل » بالصرف . وكذلك بقية هذا .

فإن كان ترك زَيْغ الإعراب يكسر البيت كسرا ، لا يزاحفه زحافا ، فإنه لا ريب من ضعف زَيْغ الإعراب واحتمال ضرورته ، وذلك كقوله :

* سماء الإله فوق سبع سمائيا *

(١) كذا في ١ ، ب . وفي ش بخط غير الخط الدائم : « الاعتراض » وكأنه إصلاح . والوجه ما أثبت . وكأنه يريد بأبيات الإعراب الأبيات التي الإعراب فيها مشكل يحتاج إلى تأمل ، وهي ما تعرف بأبيات الألفاظ والأحاجي . وقد صنف فيها . (٢) انظر تصريف المازني ، الباب ١٠ (باب ما يكسر عليه الواحد) . (٣) أي قيس بن زهير العبسي في ليل للربيع بن زياد العبسي استأقها وباعها بمكة ، وذلك أن الربيع كان قد أخذ منه درهما ولم يردها عليه . وتمة البيت :

* بما لاقت لبون بني زياد *

وبعده : ومحبها على القرشي تنرى بأدراع وأسياف حداد وانظر شواهد المفتي للسيوطي ١١٣ (٤) « مسلبة » : لابس السلاب — وهي الثياب السود — حدادا ، وحزنا . والخطب : يريد الخطوب جمع الخطب لحذف تخفيفا ، يشبه الإبل في رميها الحصى بهؤلاء النساء . وانظر ديوان الأخطل ١٨٨ . (٥) انظر ص ٢١١

فهذا لا بد من التزام ضرورته ؛ لأنه لو قال : سَمَايا لَصَارَ من الضرب الثاني إلى الثالث ، وإنما مَبْنَى هذا الشعر على الضرب الثاني لا الثالث . وليس كذلك قوله :^(١)

أَبَيْتُ عَلَى مَعَارِي فَأَخْرَافٍ بِهِنْ مُلَوَّبٌ كَكدمِ الْعِبَاطِ

لأنه لو قال : مَعَارِي لَمَا كَسَرَ الوزن ؛ لأنه إنما كَانَ يصير من مفاعلتين إلى مفاعيلين ، وهو الْعَصْب . لكن مما لا بد من التزام ضرورته مخافة كسره وزن قول الآخر :^(٢)

نَحْرِيعُ دَوَادِي فِي مَلْعَبٍ تَأَزَّرُ طَوْرًا وَتُرْنِي الْإِزَارَا

فهذا لا بد من تصحيح معتله ؛ ألا ترى أنه لو أعلَّ اللام وحذفها فَقَالَ دَوَادٍ ، لكسر البيت أَلْبَتَّة .^(٣)

فَأَعْرِفْ إِذَا حَالُ ضَعْفِ الْإِعْرَابِ الَّذِي لَا بَدَّ مِنْ التَّزَامِهِ مَخَافَةَ كَسْرِ الْبَيْتِ ، مِنْ الزَّحَافِ الَّذِي يَرْتَكِبُهُ الْجُفَاءُ الْفَصَحَاءُ إِذَا أَمِنُوا كَسْرَ الْبَيْتِ ، وَيَدَّعُوهُ مَنْ حَافِظٌ عَلَى صِحَّةِ الْوِزْنِ مِنْ غَيْرِ زَحَافٍ ؛ وَهُوَ كَثِيرٌ . فَإِنْ أَمِنْتَ كَسْرَ

(١) الشعر من الطويل . والصرب الثاني فيه ما كان عروضه ومعره مقبوضين . والضرب الثالث ما كان الضرب فيه محذوفاً .

(٢) هو المتنخل الهذلي . والبيت في الكتاب ٥٨/٢ ، ودبوان الهذليين ٢٠/٢ في قصيدة طويلة .

(٣) قال ابن قتيبة : « ولو قال :

* أبيت على معارفات *

كان الشعر موزوناً ، والإعراب صحيحاً ، ... وهكذا قرأته على أصحاب الأصمعي » انظر الشعراء له ٤٦

(٤) الخريع : الناعمة مع فجور . والدوادي . الأراجيح . والبيت للكيت . ويظهر لي أنه من

القصيدة الرائية التي منها أبيات في الخزانة ٨٢/١ . ويذكر صاحب الخزانة أنها في مدح أبان بن الوليد

ابن عبد الملك بن مروان . والذي في الأغاني ١٥ — ١٢٩ أن الكيت كان مداحاً لأبان بن الوليد

الجبلي . وانظر الكتاب ٦٠/٢ ، وتصريف المازني ، في الموطن السابق .

(٥) كذا في ١ . وفي سائر الأصول : « صرفها » .

البيت اجتنبت ضعف الإعراب، وإن أشفقت من كسره البتة دخلت تحت
كسر الإعراب .

باب — في الاعتراض

- اعلم أن هذا القليل من هذا العلم كثير، قد جاء في القرآن، وفصبح الشعر،
ومثور الكلام . وهو جارٍ عند العرب مجرى التأكيد، فلذلك لا يشنع^(١) عليهم،
ولا يستنكر عندهم، أن يعترض به بين الفعل وفاعله، والمبتدأ وخبره، وغير ذلك
مما لا يجوز الفصل (فيه) بغيره، إلا شاذاً أو متاولاً . قال الله سبحانه وتعالى :
(فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ، وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ * إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ)
فهذا فيه اعتراضان : أحدهما قوله (وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ) لأنه اعترض به
بين القسم الذي هو قوله (فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ) وبين جوابه الذي هو قوله
(إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ) وفي نفس هذا الاعتراض آخر، بين الموصوف الذي
هو (قَسَمٌ) وبين صفته التي هي (عظيم) وهو قوله (لَوْ تَعْلَمُونَ) . فذا^(٢)لك اعتراضان
كما ترى . ولو جاء الكلام غير معترض فيه لوجب أن يكون : فلا أقسم بمواقع
النجوم، إنه لقرآن كريم، وإنه لقسم [عظيم لو تعلمون] .

- ومن ذلك (قول امرئ القيس)^(٨) :
ألا هل أناها — والحوادثُ جمّة —
بأن امرأ القيس بن تملك يبقرا^(٩)

- (١) كذا في ش. وفي ب: «ينشع»، وفي أ: «يتشع» . (٢) ثبت هذا في ش. ب. وسقط في أ.
(٣) أي بغير الاعتراض . (٤) الآيات ٧٥ — ٧٧ من سورة الواقعة . (٥) كذا في أ،
ب، د، هـ . وفي ش: «فذان» وكأنها مصلحة عن: «فذا^(٦)لك» . (٦) كذا في أ. وفي ش، ب:
«جاز» . (٧) ثبت هذا في أ، ب. وسقط في ش. (٨) كذا في ش، ب. وفي أ: «قوله» .
(٩) «تملك»: هي أمه، والمشهور في اسمها فاطمة . وانظر شرح الوزير أبي بكر بن عاصم ص ٢٠٢ . و«يقر»: ترك
البادية وزل العراق، أو زل الحضرة وأعيانها . وانظر معان ابن قتيبة ٨٧٥ . وانظر أيضاً الخزائن ١٦٢/٤

فقوله : « والحوادثُ بجمّة » اعتراض بين الفعل وفاعله . ومثله قوله :

* ألا هل أناها والحوادثُ كالخصى *

وأنشدنا أبو علي :

وقد أدركتني - والحوادثُ بجمّة - أسنة قومٍ لا ضعافٍ ولا عُزِلٍ^(١)

فهذا كله اعتراض بين الفعل وفاعله . وأنشدنا أيضا :

ذاك الذي - وأبيك - تعرف مالك^(٢) والحق يدفع ترهات الباطل

فقوله : « وأبيك » اعتراض بين الموصول والصفة . وروينا لعميد الله بن الحر :

تعلم ولو كاتمته الناس أني عليك - ولم أظلم - بذلك عاتب

فقوله : « ولو كاتمته الناس » اعتراض بين الفعل ومفعوله ، وقوله : « ولم أظلم

بذلك » اعتراض بين اسم أن وخبرها .

ومن ذلك قول أبي النجم - أنشدناه^(٤) - :

وبدلت - والدهر ذو تبدل - هيقا دبورا بالصبا والشمال^(٥)

فقوله : « والدهر ذو تبدل » اعتراض بين المفعول الأول والثاني .

ومن الاعتراض قوله :

ألم يأتيك - والأنباء تنمي - بما لاقت لبون بني زياد^(٧)

(١) انظر ص ٣٣١ من هذا الجزء . (٢) كذا في ش ، ب . وفي أ : « أنشد » .

(٣) كذا في ش ، ب . وفي أ : « يعرف » . والبيت من مقطوعة لحرير يهجو يحيى بن عقبة

الطهوي . ويريد بمالك قبيلة . الك بن حنظلة من تميم . وانظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٢٧٦ وديوان

بحر طبعه الصاوي ٤٣٠ (٤) الظاهر أنه يريد أبا علي . وهذا إن قرئ بالبناء للفاعل .

(٥) الحيف : ربح حارة تأق من قبل النين . وقوله : « بدلت » أي الإبل . وفي شرح شواهد المغني

للبغدادى أن هذا في الریح . وليس الأمر كما ظن . وانظر الأرجوزة في الطرائف الأدبية ٥٨

(٦) وهو هنا نائب الفاعل . (٧) انظر ص ٣٣٣ من هذا الجزء .

فقله : « والأنباء تنمى » اعتراض بين الفعل وفاعله . وهذا أحسن مأخذاً
في الشعرين أن يكون في « يأتيك » ضمير (من متقدم مذكور)^(١) .
فأما ما أنشدناه أبو علي من قول الشاعر^(٢) :

أتنسّى — لا هداك الله — ليلي وعهد شبابها الحسن الجميل !
كأن — وقد أتى حول جديد — أنا فيها حمامات مثول

فإنه لا اعتراض فيه . وذلك أن الاعتراض لا موضع له من الإعراب ، ولا يعمل
فيه شيء من الكلام المعترض به بين بعضه وبعض على ما تقدم . فأما قوله :
« وقد أتى حول جديد » فذو موضع من الإعراب ، وموضعه النصب بما
في « كأن » من معنى التشبيه ؛ ألا ترى أن معناه : أشبهت وقد أتى حول جديد
حمامات مثولاً ، أو أشبهها وقد مضى حول جديد بحمامات مثول ، أى أشبهها
في هذا الوقت وعلى هذه الحال بكذا .

وأنشدنا :

أراني — ولا كفران لله أية — لنفسى — لقد طالت غير منيل^(٤)

(١) كذا في الأصول . وهذا البيت أول القصيدة ؛ كما في الخزائن وغيرها . وفي أمالي ابن السجري
٨٧ / ١ : « قيل إنه مضمّر مقدر ، كما حكى سيبويه إذا كان غداً فأتى ؛ أى إذا كان ما نحن فيه من
الرخاء أو البلاء غداً فأتى . وتقديره : ألم يأتك النبا . ودل على ذلك قوله : والأنباء تنمى » .
(٢) كذا في ش ، ب . وفي أ : « أنشدناه » . (٣) هو أبو الفول الطهوي . وانظر
شواهد المغنى للسيوطي ٢٧٧ والنوادر لأبي زيد ٥١ . وقوله : « وعهد شبابها الحسن الجميل » جملة
حالية ؛ كما في شواهد المغنى للبغدادى ٢٢١ / ٢ « الخيل » وضبط في النوادر :

* وعهد شبابها الحسن الجميل *

بنصب « عهد » وجر « الجميل » .

(٤) أورده ابن الأنباري في شرح المفضليات ٨٠٥ ولم ينسبه ، ونقل كلامه البغدادى في شرح
شواهد المغنى . وقوله : « أية » بفتح الهمزة ؛ كما في اللسان (أرى) وأمن الخصائص . وفي ابن الأنباري :
« أية » بكسر الهمزة ؛ وكأنه يريد الهيئة .

ففى هذا اعتراضان : أحدهما — « ولا كفران لله » . والآثر — قوله : « آية »^(١)
 أى آوَيْتَ لنفسى آية ؛ معناه رَحِمْتَها ورَفَقْتَ لها^(٢) . فقوله : آوَيْتَ لها لا موضع
 له من الإعراب . وسألنا الشجرى أبا عبد الله يوما عن فريس كانت له ؛ فقال :
 هى بالبادية . قلنا لم ؟ قال : إنها وَجِية^(٣) ، فانا آوَيْ لها ؛ أى أرحمها وأرِقُّ لها .
 وكذلك قول الآخر^(٤) :

أُراني ولا كفران لله إنما أُوأني من الأقوام كلَّ بنجيل
 ومن الاعتراض قولهم : زيد — ولا أقول إلا حقًا — كريم . وعلى ذلك مسألة^(٥)
 الكتاب : إنه — المسكين — أحق ؛ ألا ترى أن تقديره : إنه أحق ، وقوله
 « المسكين » أى هو المسكين ؛ وذلك اعتراض بين اسم إن وخبرها . ومن ذلك
 مسئلته^(٦) : « لا أخا — فاعلم — لك » . فقوله : « فاعلم » اعتراض بين المضاف
 والمضاف إليه ، كذا الظاهر . وأجاز أبو على رحمه الله أن يكون « لك » خبرا ،
 ويكون « أخا » أَسْمًا مقصورا تاما غير مضاف ؛ كقولك : لا عَصَا لك . ويدل على
 صحة هذا القول أنهم قد كسروه على أفعال ، وفأوه مفتوحة ؛ فهو إذا فَعَلَ ، وذلك
 قولهم : أخ وآخاء فيما حكاه يونس . وقال بعض آل المهلب :

وجدتم بليكم دوننا إذ تَسَبَّتم وأى بنى الآخاء تنبؤ مناسبه^(٨) !

(١) ذكر ابن هشام فى المنفى فى مبحث الجملة المعترضة أن أبا على لا يميز الاعتراض بأكثر من
 جملة ، وأقول هذا البيت ، وترى ابن جنى هنا على خلافه ، ولم ينبه عليه . (٢) كذا فى أ .
 وفى ش : « أرفقت بها » . وفى ب : « رفقت لها » . (٣) من الوجى . وهو الحفا ؛ أى رقة
 قدم الدابة من كثرة المشى . (٤) هو كثير عزة . وانظر الكتاب ١/ ٤٦٦ . ولم أره فى قصيدته
 اللامية فى الأمالى ٢/ ٦٢ وفى الديوان ٢/ ٢٤٨ (٥) ص ٢٥٦ ج ١ (٦) فى ج :
 « لأحق » . (٧) أى مسألة الكتاب أيضا . وانظر سيبويه ١/ ٣٤٧ (٨) انظر ص ٢٠١
 من هذا السفر . وضبط « تَسَبَّتم » هنا بالبناء للفاعل على ما فى أ . وضبط فيما سلف بالبناء للفعول .

(١) فغير منكّر أن يخرج واحدها على أصله ، كما نخرج واحد الآباء على أصله . وذلك قولهم : هذا أباً ، ورأيت أباً ، ومررت باباً . وروينا عن محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى ، قال : يقال هذا أبوك ، وهذا أباك ، وهذا أبك ، فمن قال : هذا أبوك ، أو أباك ، فثنيته أبوان ، ومن قال هذا أبك ، فثنيته أبان ، وأبوان . وأنشد :

سوى أبك الأدنى وإنا محمداً علا كلِّ عالٍ يابن عم محمد
وأنشد أبو علي عن أبي الحسن :

(٢) تقول ابني لَمَّا رَأَيْتَنِي شَاحِبًا كأنك فينا يا أبات غريب

قال : فهذا تأنيث أباً ، وإذا كان كذلك جاز جواز احسن أن يكون قولهم : لا أبالك «أبا» منه اسم مقصور كما كان ذلك في «أخالك» ويحسّنه أنك إذا حملت الكلام عليه جعلت له خبراً ، ولم يكن في الكلام فصل بين المضاف والمضاف إليه بحرف الجزاء غير أنه يؤنّس بمعنى إرادة الإضافة قول الفرزدق :

(٣) * ظلمت ولكن لا يدنى لك بالظلم *

فلهذا جوّزناهما جميعاً .

وروينا لمعن بن أوس :

(٤) وفيهن - والأيام يعثرن بالفتى - نوداب لا يملأنه ونوانح

(١) كذا في ش ، ب ، د ، هـ ، و . وفي أ : «خرج» . (٢) انظر مجالس ثعلب ٤٦٨ ، وينتهي ما في المجالس بعد البيت الآتي . وهو في اللسان (أبو) . (٣) «يا أبات» كذا بالناء المفتوحة في ش ، ب . وفي أ : «أبابة» ، وفي ج : «أباه» . وفي اللسان في «أبو» كما أثبت . والبيت نسبة أبو زيد في النوادر ٢٣٩ إلى أبي أبي الحدرجان . (٤) قبله في بيتين يخاطب بهما عمر بن لجأ :

ما أنت إن قرما تميم تساميا أخا التيم إلا كالشظية في العظم
ولو كنت مولى العز أو في ظلاله

يريد بقرى تميم : نفسه وجرياً ، وكان عمر دخل بينهما في الهجاء . وانظر ديوان الفرزدق طبعة الصاوي ٨٢٥ (٥) قبله :

رأيت رجالاً يكرهون بناتهم وفيهن - لا تكذب - نساء صواح

والبيتان في الأمل ١٩٠/٢ ، والآل ٨٠٤ ، والخزانة ٢٥٨/٣ ، والأغانى (بولاق) ١٦٥/١٠

ففصل بقوله : « والأيام يعثرن بالفتى » بين المبتدأ وخبره . وأنشدنا :

لعلك - والموعود صدق لقاءه - بدا لك في تلك القلوص ^(١) بداء

وسألته عن بيت كثير :

وإني وتهايمى بعزة بعدما تخلت مما بيننا وتخلت ^(٢)

فأجاز أن يكون قوله : « وتهايمى بعزة » جملة من مبتدأ وخبر، اعترض بها بين اسم إن وخبرها الذى هو قوله :

لكالمريجي ظل الغامة كلما تبوأ منها للقليل اضمحلت

فقلت له : أيجوز أن يكون (وتهايمى) بعزة قسما؟ فأجاز ذلك ولم يدفعه . وقال الله عز وجل : ﴿ هَذَا فَلْيَذوقوه حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ ﴾ ^(٣) . فقوله تعالى : « فليذوقوه » اعترض بين المبتدأ وخبره . وقال ربيعة : ^(٤)

إني وأسطار سطرن سطرنا لقائل يا نصر نصر نصرنا ^(٥)

فأعترض بالقسم بين اسم إن وخبرها .

(١) كان رجل وعد محمد بن بشير الخارجي قلوصا - وهى الناقة الفتية - فطله ؛ فقال ذلك يذمه . وانظر الأغاني ١٥٧/٤ والأمالى ٧١/٢ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٢٧٤ ، وللبغدادى ٦١٢/٢ (٢) من قصيدته الطويلة التى أوتها :

خليل هذا ربع عزة فاعقلا قلو صيكا ثم ابكيا حيث حلت

انظر الأمالى ١٠٧/٢ ، والخزانة ٣٧٩/٢ ، وشواهد المغنى للبغدادى ٦٢١/٢

(٣) كذا فى ج . وفى سائر الأصول : « تهايمى » . (٤) آية ٥٧ سورة ص .

(٥) تبع فى هذا ما فى سيبويه ٣٠٤/١ ، وردّه الصاغاني وأكر نسبته إلى ربيعة . ويقول البغدادى فى الخزانة : « والعجب من الصاغاني حيث ردّ على سيبويه فى أن هذا الشاهد ليس لربيعة . ولم يبين قائله » . ويقول البغدادى فى شواهد المغنى ٦١٩/٢ : « وهذا الرجز قيل لربيعة ، ولم أره فى ديوانه » وقد أورده طابع ديوان ربيعة فيما نسب إليه ص ١٧٤

(٦) بعده : بلفك الله فبلغ نصرنا نصر بن سيار يثنى وفرا

ونصر فى البيت الأول حاجب نصر بن سيار أحد ولادة الأمويين ، وهو المراد بنصر فى البيت الثانى . ويرى =

والاعتراض في شعر العرب ومنثورها كثير وحسن ، ودال على فصاحة المتكلم وقوة نفسه وامتداد نفسه ، وقد رأيت في أشعار المحدثين ، وهو في شعر إبراهيم ابن المهدي أكثر منه في شعر غيره من المولدين ^(١) .

باب — في التقديرين المختلفين لمعنيين مختلفين

- هـ هذا في كلام العرب كثير فاش ، والقياس له قابل مسوغ .
- فمن ذلك قولهم : مررت بزبد ، وما كان نحوه ، مما يلحق من حروف الجر معونة لتعدي الفعل . فمن وجه يُعتقد في الباء أنها بعض الفعل من حيث كانت معدية وموصلة له .
- كما أن همزة النقل في (أفعلت) وتكرير العين في (فعلت) يأتيان لنقل الفعل وتعديته ؛ نحو قام ، وأقمته ، وقومت ، وسار ، وأسرت ، وسيرته ، فلما كان حرف الجر الموصل للفعل معاقبا لأحد شيئين ، كل واحد منهما مصوغ في نفس المثال جرى مجراهما في كونه جزءا من الفعل أو كجزء منه . فهذا وجه اعتداده كبعض الفعل .
- ١٠

وأما وجه اعتداده بجزء من الاسم فمن حيث كان مع ما جره في موضع نصب ، وهذا يقضى له بكونه جزءا مما بعده أو كجزء منه ؛ ألا تراك تعطف على مجموعهما بالنصب ، كما تعطف على الجزء الواحد في نحو قولك : ضربت زيدا وعمرا ؛ وذلك ^(٢)

- ١٥ = صاحب القاموس أن الصواب في اسم الحاجب نصر (بالجمعة) . وقد أبان في الخزانة أن المجديع في هذا الصاغاني في العباب . وانظر الخزانة ٣٢٥/١ وشواهد المغني لصاحب الخزانة ٦١٩/٢ ، والقاموس (نصر) ، وسيبويه في الموطن السابق .

- (١) كذا في ش ، ب . وفي أ : « المحدثين » . (٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « موضوع » . (٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « موضوع » . (٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : « ر » . (٥) كذا في أ . وفي ش ، ب : « يقتضى » . (٦) كذا في ر . ش ، ب . وفي أ : « مجموعها » . (٧) انظر ص ١٠٧ من هذا الجزء .

قولك : مررت بزيد وعمرا ، ورغبتُ فيك وجعفرًا ، ونظرتُ إليك وسعيدًا ؛ أفلا ترى إلى حرف الجرّ الموصل للفعل كيف قدّر تقديرين مختلفين [لمعنيين مختلفين] .^(١)

ووجه جوازه من قبل القياس أنك إنما تستنكر اجتماع تقديرين مختلفين لمعنيين متفقين ؛ وذلك كأن تردم أن تدلّ على قوة اتصال حرف الجرّ بالفعل ، فتعتده تارة كالبعض له ، والأخرى كالبعض للاسم . فهذا ما لا يجوز منله ؛ لأنه لا يكون كونه كبعض الاسم دليلًا على شدة امتزاجه بالفعل ، لكن لما اختلف المعنيان جاز أن يختلف التقديران ، فاعرف ذلك ، فإنه مما يقبله القياس ولا يدفعه .

ومثل ذلك قولهم : (لا أباك) ، فهنا تقديران مختلفان لمعنيين مختلفين . وذلك أن ثبات الألف في (أبا) من (لا أباك) دليل الإضافة ؛ فهذا وجه . ووجه آخر أن ثبات اللام وعمل (لا) في هذا الاسم يوجب التنكير والفصل . فثبات الألف دليل الإضافة والتعريف ، ووجود اللام دليل الفصل والتنكير . وليس هذا في الفساد والاستحالة بمنزلة فساد تحقير مثال الكثرة الذي جاء فساد من قبل تدافع حاليه . وذلك أن وجود ياء التحقير يقتضي كونه دليلًا على القسّة ، وكونه مثالًا موضوعًا للكثرة دليل على الكثرة ؛ وهذا يجب منه أن يكون الشيء الواحد في الوقت الواحد قليلًا كثيرًا . وهذا ما لا يجوز لأحد اعتقاده .

وليس كذلك تقدير الباء في نحو : مررت بزيد تارة كبعض الاسم ، وأخرى كبعض الفعل ، من قبل أن هذه إنما هي صناعة لفظية يسوغ معها تنقل

(١) كذا في أ . وسقط هذا في ش ، ب .

(٢) ثبت هذا اللفظ في ش ، ب . وسقط في أ .

(٣) كذا في أ ، ب ، ج . وفي ش : « إثبات » .

(٤) في ش ، ب : « تقتضي » . وفي أ من غير نقط الحرف الأول .

الحال وتغيّرها ، فأما المعاني فأمر ضيق ، ومذهب مستصعب ؛ ألا تراك إذا سئلت عن زيد من قولنا : قام زيد سميته فاعلا ، وإن سئلت عن زيد من قولنا : زيد قام سميته مبتدأ لا فاعلا ، وإن كان فاعلا في المعنى . وذلك أنك سلكت طريق صنعة اللفظ فأختلفت السمة ، فأما المعنى فواحد . فقد ترى إلى سعة طريق اللفظ وضييق طريق المعنى .

فإن قلت : فأنت إذا قلت في (لا أبا لك) إن الألف تؤذن بالإضافة والتعريف ، واللام تؤذن بالفصل والتنكير ، فقد جمعت على الشيء الواحد في الوقت الواحد معنيين ضدين ، وهما التعريف والتنكير ، وهذان — كما ترى — متدافعان .

قيل : الفرق بين الموضعين واضح ، وذلك أن قولهم : (لا أبا لك) كلام جرى مجرى المثل ، وذلك أنك إذا قلت هذا فإنك لا تنفي في الحقيقة أبا ، وإنما تخرجه مخرج الدعاء ؛ أي أنت عندى ممن يستحق أن يدعى عليه بفقد أبيه . كذا فسر أبو علي ، وكذلك هو لم تأمله ؛ ألا ترى أنه قد أنسد توكيدا لما رآه من هذا المعنى فيه قوله :
* وتترك أخرى قردة لا أخا لها *

ولم يقل : لا أخت لها ، ولكن لما جرى هذا الكلام على أفواههم (لا أبا لك) (ولا أخا لك) قيل مع المؤنث على حد ما يكون عليه مع المذكر ، فجرى هذا نحواً من قولهم لكل أحد من ذكر وأنثى واثنين وجماعة (الصيف ضيعت اللبن) على التانيث ؛ لأنه كذا جرى أوله ، وإذا كان الأمر كذلك علم أن قولهم (لا أبا لك) إنما فيه تعادى ظاهره ، (واجتماع) صورتي الفصل والوصل ، والتعريف والتنكير ، لفظاً لا معنى . وإذا آل الأمر إلى ذلك عدنا إلى مثل ما كنا عليه ؛ من تنافر

٢٠ (١) كذا في أ . وفي ش ، ب : « إذا سلكت ... اختلفت » .

(٢) كذا في أ ، ج . وفي ب ، ش : « تقدير » .

(٣) كذا في أ ، ب ، ش . وفي ج : « من اجتماع » .

قضيتي اللفظ في نحو : مررت بزيد؛ إذا أردت بذلك أن تدلّ على شدة اتصال حرف الجرّ بالفعل وحده دون الاسم ، ونحن إنما عقدنا فساد الأمر وصلاحه على المعنى ؛ كأن يكون الشيء الواحد في الوقت الواحد قليلا كثيرا . (وهذا)^(١) ما لا يدعيه مُدَّعٍ ، ولا يرضاه — مذهباً لنفسه — راضٍ .

و يؤكّد عندك خروج هذا الكلام تخرّج المثل كثرته في الشعر ، وأنه يقال لمن له أب ولمن ليس له أب . فهذا الكلام دعاء في المعنى لا محالة ، وإن كان في اللفظ خبراً . ولو كان دعاء مصرّحاً وأمرأ معيّناً^(٢) لما جاز أن يقال لمن لا أب له ؛ لأنه إذا كان لا أب له لم يجوز أن يدعى عليه بما هو فيه لا محالة ؛ ألا ترى أنك لا تقول للأعمى : أعماه الله ، ولا للفقير : أفقره الله ؛ وهذا ظاهر بادي . وقد مرّ به^(٣) الطائي الكبير فقال :

نِعْمَةُ اللَّهِ فِيكَ لَا أَسْأَلُ اللَّهَ إِلَيْهَا نُعْمَى سِوَى أَنْ تَدُومَا

وَلَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كُنْتُ كَمَنْ يَسِيءُ إِلَهُ وَهُوَ قَائِمٌ أَنْ يَقُومَا

فكما لا تقول لمن لا أب له : أفقدك الله أباك ؛ كذلك يعلم أن قولهم لمن لا أب له : (لا أبالك) لا حقيقة لمعناه مطابقة للفظه ، وإنما هي خارجة تخرّج المثل ، على ما فسره أبو علي . قال عنتره :

فَاقْنِي حَيَاءُكَ لَا أَبَاكَ وَأَعْلِيَّ أَنِّي أَمْرٌ سَامُوتٌ إِنْ لَمْ أُقْتَلْ^(٤)

(١) كذا في أ . وسقط في ش ، ب . (٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « وهذا » .

(٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « معينا » . (٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : « قربه » .

(٥) كذا في أ . وفي ش ، ب : « وكا » . (٦) من قصيدته التي أولها :

طال النساء على رسوم المنزل بين اللبكي وبين ذات الحرمل

وانظر الديوان ١٠٠ .

وقال^(١) :

ألقى الصحيفة لا أبالك إنه يُخشى عليك من الجباء النقرس

وقال^(٢) :

أبالموت الذى لا بُدَّ أنى مُلاقٍ لا أبالك تخوفينى

أراد : لا أبالك ؛ فحذف اللام من جارى عُرف الكلام . وقال جرير :

يا تيم تيم عدي لا أبالك لا يُلقينكم فى مَواةٍ^(٣) سر

وهذا أقوى دليل على كون هذا القول مثلاً لا حقيقة ؛ ألا ترى أنه لا يجوز أن يكون للتيم كلها أب واحد، ولكن معناه : كلكم أهل للدعاء عليه والإغلاظ له .
وقال الخطيئة :

أفيلوا عليهم لا أبأ لأبيكم من اللوم أو سدوا المكان الذى سدوا^(٤)

فإن قلت : فقد أثبت الخطيئة فى هذا البيت ما نفىته أنت فى البيت الذى قبله ، وذلك أنه قال (لأبيكم) فجعل للجماعة أباً واحداً ، وأنت قلت هناك : إنه لا يكون للجماعة تيم أب واحد ؛ فالجواب عن هذا من موضعين : أحدهما ما قدمناه من أنه لا يريد حقيقة الأب ، وإنما غرضه الدعاء مُرسلاً ففحش بذكر الأب على ما مضى .

والآخر أنه قد يجوز أن يكون أراد بقوله (لأبيكم) الجمع ؛ أى لا أبأ لأبائكم . يريد

(١) أى المتلبس يخاطب طرفه بن العبد . وانظر اللسان فى (نقرس) . والنقرس هنا : الهلاك . وقوله :

(إنه يخشى) فى أ ، ب ، ش : (إنى أخشى) . والوجه ما أثبت ، وهو من أبيات أولها كما فى الشعر والشعراء لابن قتيبة :

من مبلغ الشعراء عن أخويهم خبرا فتصدقهم بذلك الأنفس

(٢) هو أبو حبة النمرى . وانظر الخزانة فى شواهد لا النافية للجنس ، وكامل المبرد ٨٥/٥ ،

واللسان فى (أب) . (٣) عمر هو ابن جلا النيمى ، كانت بينه وبين جرير مهاجاة . وانظر الخزانة

١/٣٦٠ والنقائض ٤٨٨ (٤) انظر الديوان والكامل ١٥٤/٥ (٥) كذا فى أ .

وفى ش ، ب : « قيل فالجواب » .

الدعاء على آبائهم من حيث ذكروها، بخفاء به جمعا مصححا على قولك : أب، وأبون،
وأبين، قال :

فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَصْوَاتُنَا بَكَّيْنِ وَفَدَيْنَا بِالْأَيْدِي (١)
وعليه قول الآخر — أنشدناه — :

فَمِنْ يَكْ سَائِلَا عَنِّي فَوَئِي بِمَكَّةَ مَوْلَدِي وَبَهَا رَيْتِ (٢)
وَقَدْ سُئِنْتُ بِهَا الْآبَاءُ قَبْلِي فَمَا سُئِنْتُ أَبِي وَلَا سُئِنْتُ

أَيَّ مَا سُئِنْتُ آبَائِي . فهذا شيء عرض، ولنعد .

ومن ذلك قولهم : مختار ومعتاد، ونحو ذلك، فهذا يحتمل تقديرين مختلفين لمعنيين
مختلفين . وذلك أنه إن كان اسم الفاعل فأصله مختير ومعتود، كقسطع (بكسر العين) .
وإن كان مفعولا فأصله مختير ومعتود، كقسطع . فـ « مختار » من قولك : أنت
مختار، للثياب، أي مستجيد لها أصله مختير . ومختار من قولك : هذا ثوب مختار، أصله
مختير . فهذان تقديران مختلفان لمعنيين . وإنما كان يكون هذا منكرا أو كان تقدير
فتح العين وكسرهما لمعنى واحد، فأما وهما لمعنيين فسائق حسن . وكذلك ما كان من
المضغف في هذا الشرح من الكلام، نحو قولك : هذا رجل معتد للجد، ونحوه،
فهذا هو اسم الفاعل، وأصله معتد (بكسر العين)، وهذا رجل معتد، أي منظور إليه،
فهذا مفتعل (بفتح العين) وأصله معتد كقولك : هذا معنى معنى معتبر، أي ليس،

(١) أورده سيبويه في الكتاب ١٠١/٢، وقال : « أنشدناه من تنق به، وزعم أنه جاهل » وهو
زيد بن واصل السلي . وانظر الخزانة ٢٧٥ / ٢ (٢) البيتان نسهما ابن دريد في الجهمرة
٤٨٨/٣ إلى قصي بن كلاب . وفيها : « شيت » في الموضعين في مكان « شئت » و « شيت » . وفمر ذلك
ابن دريد : « شيت : سبقت » من قولهم : شأت الرجل إذا سبقته » وهذا أيضا في جـ، أ . و « ريت » :
نشأت، يقال : ربي في حجر فلان يربي ربا، نشأ عنده . وانظر اللسان (ربا) ففيه البيت الأزل غير معزوز .
(٣) في جـ، أ : « سبقت » . (٤) الشرح (بالجيم) : الضرب والنوع .
(٥) كذا في أ، ب . وفي ش : « في » .

بصغير محتقر . وكذلك هذا جُوز^(١) معتد ، فهذا أيضا اسم المفعول ، وأصله معتد كمتسّم ، ومقتطع . ونظائر هذا وما قبله كثيرة فاشية .

ومن ذلك قولهم : كساء ، وقضاء ، ونحوه ؛ أغلّت اللام لأنك لم تعتد بالالف حاجزا لسكونها ، وقلبت^(٢) أيضا لسكونها وسكون الألف قبلها ؛ فاعتدتها من وجه ، ولم تعتدّها من آخر .

ومن ذلك أيضا قولهم : أيهم تضرب يقيم زيد . ف(أيهم) من حيث كانت جازمة ل(تضرب) يجب أن تكون مقدّمة عليها ، ومن حيث كانت منصوبة ب(تضرب) يجب أن تكون في الرتبة مؤخّرة عنها ، فلم يمتنع أن يقع هذان التقديران على اختلافهما ؛ من حيث كان هذا إنما هو عمل صاعى لفظي . واو كان التعادى والتخالف في المعنى لفسد^(٣) (ولم) يجز . وأيضا فإن حقيقة الجزم إنما هو لحرف الجزاء المقدر المراد ، لا ل(أى) ؛ (فإذا) كان كذلك كان الأمر أقرب مأخذًا ، وألين .

باب — في تدريج اللغة

وذلك أن يُشبه شيء شيئا من موضع ، فيُمنّى حكمه على حكم الأول ، ثم يرقّ منه إلى غيره .

فمن ذلك قولهم : جاليس الحسن أو ابن سيرين ، (ولو) جالسهما جميعا لكان مصيبا مطيعا لا مخالفا ، وإن كانت (أو) إنما هي في أصل وضعها لأحد الشئيين .

(١) كذا في أ ، ب . وفي غيرهما : «جون» . والجوز هو الذى يؤكل كالبدق ، واحده جوزة .

(٢) أى قلبها ألفا لكونها واوا . وتحركت وانفتح ما قبلها ، على اعتداد الألف غير حاجز .

(٣) أى قلبت همزة فرارا من اجتماع ساكنين ، وقد قلبت لأقرب الحروف إليها ، وهى الهمزة .

(٤) كذا في أ . وفي سائر الأصول : « فلم » .

(٥) كذا في أ . وفي ش ، ب : « وإذا » .

(٦) كذا في أ . وفي ش ، ب : « فلو » .

ولإنما جاز ذلك في هذا الموضع ، لا لشيء رجع إلى نفيس (أو) بل لقرينة انضمت من جهة المعنى إلى (أو) . وذلك لأنه قد عُرف أنه إنما رُغب في مجالسة الحسن لما لمجالسته في ذلك من الحظ ، وهذه الحال موجودة في مجالسة ابن سيرين أيضا ، وكأنه قال : حالي هذا الضرب من الناس . وعلى ذلك جرى النهي في هذا الطرز من القول في قول الله سبحانه (وَلَا تُطِيعْ مِنْهُمْ آيْمًا أَوْ كَفُورًا)^(١) وكأنه — والله أعلم — قال : لا تطع هذا الضرب من الناس . ثم إنه لما رأى (أو) في هذا الموضع قد جرت مجرى الواو تدرج من ذلك إلى غيره ، فأجراها مجرى الواو في موضع عار من هذه القرينة التي سوغته استعمال (أو) في معنى الواو ؛ ألا تراه كيف قال :

وكان سيان^(٢) ألا يسرحوا نعا أو يترحوه بها ، واغبرت السوح^(٣)
وسواء وسيان لا يستعمل إلا بالواو . وعليه قول الآخر :
فسيان حرب أو تبوءوا بمثله وقد يقبل الضيم الذليل المسير

(١) انظر الكتاب ١/ ٤٨٩ . (٢) آية ٢٤ سورة الإنسان . (٣) هو أبو ذؤيب الهذلي . وانظر اللسان في « سوا » ، وشرح شواهد المفني للسيوطي ٧٢ ، وديوان الهذليين طبعة دار الكتب ١/ ١٠٨ . (٤) هذا بيت مركب من بيتين . وهما مع بيتين قبلهما في الرثاء :

المانخ الأدم كالمر الصلاب إذا ما حارد الخور واجت المجاليج
ورفت الشول من برد العثى كما زف النعام إلى حفائه الروح
وقال ما شيم : سيان سيركم وأن تقيموا به واغبرت السوح
وكان مثلي ألا يسرحوا غنا حيث استرادت مواشيم وتسريح

فقرى أن لا شاهد في البيت في روايته ، وأن ما أورده النحويون بيتا أصله بيتان . وقوله : « وكان سيان ... » كان هنا على هذا الوجه ثانية ، وسيان خبر المصدر المؤنل بعده . قال ابن هشام في المعنى في مبحث أر : « أي وكان الشأن ألا يرعوا الإبل وأن يرعوها سيان لوجود القحط . وإنما قدرنا كان ثانية لئلا يلزم الإخبار عن النكرة بالمعرفة » . وفي أمالي ابن السجري ١/ ٦١ : « هكذا أنشده الرواة (سيان) مرفوعا على إضمار الشأن في كان » . (٥) كذا في أصول الخصائص . وفي عبارة اللسان : « يستعملان » . وما هنا تأويله (لا يستعمل كلاهما) .

أى فسيان حرب وبواؤكم بمثله^(١) ، كما أن معنى الأول : فكان سيان ألا يسرحوا نعا ، وأن يسرحوه بها . وهذا واضح .

ومن ذلك قولهم : صبية وصبيان ؛ قلبت الواو من صنوان وصبوة في التقدير — لأنه من صبوت — لانكسار الصاد قبلها ، وضعف الباء أن تعتد حاجزا ؛ لسكونها . وقد ذكرنا ذلك . فلما ألف هذا واستمر تدرجوا منه إلى أن أفتروا قلب الواو ياء بحاله .
 وإن زالت الكسرة ، وذلك قولهم أيضا : صبيان وصبية ، (وقد) كان يجب — لمّا زالت الكسرة — أن تعود الياء واوا إلى أصلها ، لكنهم أفتروا الياء بحالها لاعتيادهم إياها حتى صارت كأنها كانت أصلا . وحسن ذلك لهم شيء آخر ، وهو أن القلب في صبية وصبيان إنما كان استحسانا وإيثارا ، لاعن وجوب علة ، ولا قوة قياس ؛ فلما لم تتمكن علة القلب ورأوا اللفظ بياء قوى عندهم إقرار الياء بحالها ؛ لأن السبب الأول إلى قلبها لم يكن قويا ، ولا مما يعتاد في مثله أن يكون مؤثرا .

ومن ذلك قولهم في الاستنبات عمن قال ضربت رجلا : منا ؟ ومررت برجل مني ؟ وعندى رجل : منو ؟ فلما شاع هذا ونحوه عنهم تدرجوا منه إلى أن قالوا : ضرب من منا ؛ كقولك : ضرب رجل رجلا .

ومن ذلك قولهم : أبيض ليّاح ، وهو من الواو ؛ لأنه بياضه ما يلوح للناظر . فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها ، وليس ذلك عن قوة علة ، إنما هو للجنوح إلى خفة الياء مع أدنى سبب ، وهو التطرق إليها بالكسرة طلبا للاستخفاف ، لا عن وجوب قياس ؛ ألا ترى أن هذا الضرب من (الأسماء التي ليست) جمعا كرياض ،

(١) ثبت في ش ، ب . وسقط في أ . وقد ثبت أيضا في عبارة اللسان . (٢) كذا في ش ،

وفي أ ، ب : « فقد » . (٣) كذا في أ ، ب ، س ، هـ ، وفي ش : « حيث » .

(٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : « الأسماء ليست » .

وحياض، ولا مصدرا جاريا على فعلٍ معتل؛ كقيام، وصيام، إنما يأتي مصححا؛ نحو: يخوان، وصوان؛ غير أنهم لميلهم عن الواو إلى الياء ما أقنعوا أنفسهم في لياح في قلبهم إلباء إلى الياء بتلك الكسرة قبلها، وإن كانت ليس مما يؤثر حقيقة التأثير مثلها، ولأنهم شبهوه لفظا إما بالمصدر كيال، وصيال، وإما بالجمع كسوط، وسياط، ونوط، ونياط. نعم، وقد فعلوا مثل هذا سواء في موضع آخر. وذلك قول بعضهم في صوان: صيان، وفي صوار: صيار؛ فلما ساغ ذلك من حيث أرينا أوكاد تدرجوا منه إلى أن فتحوا فاء لياح، ثم أقرأوا الياء بحالها وإن كانت الكسرة قبلها قد زاليتها، وذلك قولهم فيه: لياح. وشجعه على ذلك شيئا أن قلب الواو ياء في لياح لم يكن عن قوة ولا استحكام علة^(١)، وإنما هو لإيثار الأخف على الأثقل، فاستمر على ذلك وتدرج منه إلى أن أقرأ الياء بحالها مع الفتح؛ إذ كان قلبها مع الكسر أيضا ليس بحقيقة موجب. قال: وكما أن القلب مع الكسر لم يكن عن صحة عمل، وإنما هو لتخفيف مؤثر، فكذاك أقلب^(٢) أيضا مع الفتح وإن لم يكن موجبا، غير أن الكسر هنا على ضعفه أدعى إلى القلب من الفتح، فلذلك جعلنا ذاك تدرجا عنه إليه ولم نسو بينهما فيه. فأعترف ذلك.

١٥ وقريب من ذلك قول الشاعر:

ولقد رأيتك بالقوادير مرة
وعلى من سدف العشي رباح^(٣)

(١) كذا في أ، ب، ش. وهو المناسب لقوله بعد: «فاستمر على ذلك وتدرج منه» يريد واضع العربية. وفي ج: «وشجهم» وهو المناسب للكلام السابق. (٢) كذا في أ. وسقط في ش، ب (٣) كأنه يريد واضع العربية. (٤) كذا في أ، ب. وفي ش: «قلب». (٥) كذا في أ. وفي ش، ب: «إلى غيره». (٦) كذا في أ. وفي ش، ب: «يسو». (٧) القوادير موضع في بلاد غطفان. وجاء البيت في اللسان في (روح) وفيه «نظرة» بدل «مرة» وضبط فيه رباح بكسر الزاء، وجاء في (سدف) وفيه «لياح» بدل «رواح» وكان الرياح وقت الرواح وأصله الكسر. وفي اللسان: «خرجوا برباح من العشي» (بكسر الزاء) ورواح وأرواح أى بأول. يريد: بأول العشي. ويريد أنه رآه وقد آن له أن يروح إذ حل سدف العشي وطلته. وقد يكون في الكلام قلب؛ أى وعلى سدف العشي من الرياح.

قياسه رَوَّاحٌ، لأنه فَعَالٌ من راح يروح، لكنه لمَّا كثر قلب هذه الواو في تصريح هذه الكلمة ياء — نحو رِيحٌ ورياحٌ، ومُريجٌ ومستريحٌ — وكانت الياء أيضا عليهم أخَفٌ، وإليهم أَحَبُّ، تدرَّجوا من ذلك إلى أن قلبوها في رِيَّاحٌ، وإن زالت الكسرة التي كانت قلبتها في تلك الأماكن .

- ومن ذلك قلبهم الذال دالا في (ادَّكر) وما تصرَّف منه؛ نحو يدِّكر، ومُدِّكر، وأدِّكار، وغير ذلك : تدرَّجوا من هذا إلى غيره بأن قلبوها دالا في غير بناء افتعل، فقال ابن مقبل :

* مِن بَعْضِ مَا يَعْتَرِي قَلْبِي مِنَ الدِّكْرِ ^(١) *

ومن ذلك قولهم : الطِّئَةُ — بالطاء — في الطِّئَةِ، وذلك في اعتيادهم اَطَّنَ، ومُطَّنَ، واَطَّنَانِ، كما جاءت الدِّكْر على الأكثر .

١٠

ومن ذلك حذفهم الفاء — على القياس — من ضِعَّةٍ وِجَّةٍ؛ كما حذفت من عِدَّةٍ وِزْنَةٍ؛ ثم إنهم عدلوا بها عن فَعْلَةٍ إلى فَعْلَةٍ، فأقروا الحذف بحاله، وإن زالت الكسرة التي كانت موجبة له، فقالوا : الضَّعَّةُ، والقَحَّةُ، فتدرَّجوا بالضَّعَّةِ، والقَحَّةِ، إلى الضَّعَّةِ، والقَحَّةِ، وهي عندنا فَعْلَةٌ، كقَصْصَةٍ، وجَفْنَةٍ، (لا أن) ^(٢) فتحت لأجل الحرف الخلق فيما ذهب إليه محمد بن يزيد .

١٥

(١) لم أفق على تمة هذا . ويبدو أنه من نصيده التي فيها :

كانت الشباب لحاجات وكنت له فقد فزعت إلى حاجاتي الآخر

وقد أورد منها ابن قتيبة في الشعر والشعراء ٤٢٦ عشرة أبيات، وفي اللسان (هيب) لابن مقبل بيت على رويها، وكذا فيه في (جذا) . (٢) أي التهمة . (٣) كذا في ١٠ وفي ش، ب : « من » .

(٤) في ش، ب : « إلا أن » . وفي ١ : « لأن »، وقد رأيت أن الأنسب بالسياق ما أثبت .
(٥) انظر الكامل ١٨٩ / ٥ ١٩٦٠ بشرح المصنف .

٢٠

ومن ذلك قولهم : بأيّهم تمرر أمرز^(١)؛ فقدّموا حرف الجرّ على الشرط فأعملوه فيه ، وإن كان الشرط لا يعمل فيه ما قبله ؛ لكنهم لمّا لم يجدوا طريقاً إلى تعليق حرف الجرّ استجازوا إعماله في الشرط . فلمّا ساغ لهم ذلك تدرّجوا منه إلى أن أضافوا إليه الاسم فقالوا : غلامٌ منّ تضربُ أضربه ، وجاريةٌ منّ تلقى ألقها . فالاسم في هذا إنما جاز عمله في الشرط من حيث كان محمولاً في ذلك على حرف الجرّ .
وجميع هذا حكمه في الاستفهام حكمه في الشرط من حيث كان الاستفهام له صدر الكلام ؛ كما أن الشرط كذلك . فعلى هذه جاز بأيّهم تمرّ ؟ وغلامٌ منّ تضربُ ؟ فأما قولهم :

* أتذكر إذ من يأتينا نأته^(٢) *

١٠ فلا يجوز إلا في ضرورة الشعر ؛ وإنما يجوز على تقدير حذف المبتدأ ، أى أتذكر إذ الناس من يأتينا نأته ، فلمّا باشر المضاف غير المضاف إليه في اللفظ أشبهه الفصل بين المضاف والمضاف إليه ؛ فلذلك أجازوه في الضرورة .

فإن قيل : فما الذى يمنع من إضافته إلى الشرط وهو ضرب من الخبر ؟ قيل : لأن الشرط له صدر الكلام ؛ فلو أضفت إليه لعلّفته بما قبله ، وتأنك حالتان متدافعتان . فأما بأيّهم تمرر أمرز ونحوه فإن حرف الجرّ متعلّق بالفعل بعد الاسم ، والظرف في قولك : أتذكر إذ من يأتينا نأته متعلّق بقولك أتذكر ، وإذا خرج ما يتعلّق به حرف الجرّ من حيّز الاستفهام لم يعمل في الاسم المستفهم به ولا المشروط به .

(١) كذا في أ ، ج . وسقط في ش ، ب . (٢) أى عدم عمله لفظاً .

(٣) هذا صورة شطربيت من الشعر ، ولم يأت في شعر ، ولكنه أجيز إذا فرض أن أدخله شاعر في شعره . وانظر الكتاب ٤٤٠/١ ، والمص ٦٢/٢ . (٤) كذا في ش ، ب . وفى أ : « من » .
(٥) في الأصول : « تلك » ويدور أنه تحريف عما أثبت . (٦) كذا في ش ، ب . وفى أ : « حالان » .

- ومن التدرّيج في اللغة أن يكتسب المضاف من المضاف إليه كثيرا من أحكامه :
 من التعريف ، والتنكير ، والاستفهام ، والشّيع وغيره ؛ ألا ترى أن ما لا يستعمل
 من الأسماء في الواجب إذا اضيف إليه شيء منها صار في ذلك إلى حكمه ^(١) . وذلك
 قولك : ما قرعت حلقة باب دارٍ أحدٍ قط ؛ فسرى ما في (أحد) من العموم والشّيع
 إلى «الحلقة» . ولو قلت : قرعت حلقة باب دارٍ أحدٍ ، أو نحو ذلك لم يجوز .
 ومن التدرّيج في اللغة : إجراؤهم الهمزة المنقلبة عن حرفي العلة عينا مجرى الهمزة
 الأصلية . وذلك نحو قولهم في تحقير قائم ، وبائع : قَوَيْمٌ ، وَبُيَيْعٌ ؛ فالحقوا
 الهمزة المنقلبة بالهمزة الأصلية في سائلٍ ، وثائرٍ ؛ من سأل وثار ، إذا قلت : سويثل ،
 وثويثر . وليست كذلك اللام إذا انقلبت همزة عن أحد الحرفين ؛ نحو كساء ،
 وقضاء ؛ ألا تراك تقول في التحقير : كُسَيٌّْ ، وقُضِيَ ؛ فتردّ حرف العلة وتحذفه
 لاجتماع الياءات . وليست كذلك الهمزة الأصلية ؛ ألا تراك تقول في تحقير سلاء
 وخلاء ؛ بإقرار الهمزة لكونها أصلية ، وذلك سُليٌّ وخُلِيٌّ . وتقول أيضا في تكسير
 كساء وقضاء ؛ بترك الهمزة ألبتة ؛ وذلك قولك : أكسية ، وأقضية . وتقول في سلاء ،
 وخلاء : أسلئة وأخلئة ؛ فاعرف ذلك .
- ١٥ لكك لو بنيت من قائم وبائع شيئا مرتجلا أعدت الحرفين ألبتة . وذلك
 كأن تبني منهما مثل جعفر ، فتقول : قَوَمٌ وبَيْعٌ . ولم تقل : قَائِمٌ ، ولا بَاعٌ ؛
 لأنك إنما تبني من أصل المثال لا من حروفه المغيرة ؛ ألا تراك لو بنيت من قيل
 وديمية مثال (فعل) لقلت : دَوَمٌ وقَوَلٌ ؛ لا غير .

- (١) أى من الأسماء . (٢) أى الشيء من الأسماء الذي يضاف إلى ملازم النفي .
 (٣) وهو ملازمة النفي . (٤) يريد الواو والياء . (٥) كذا في أ . وسقط هذا في ش ، ب .
 (٦) كذا في أ . وفي ش ، ب : « على » . (٧) السلاء : السمن . والخلاء في الناقة
 أن تحزن أو تبرك فلا تنمض لغير علة ، وقد خلّات الناقة ، تخلّأ خلأ وخلاء ، يخلأوا .

فإن قلت : ولم لم تُقرر الهمزة في قائم وبائع فيما تبنيه منهما ، كما أقررتها في تحقيرهما ؟

قيل : البناء من الشيء أن تعيد لأصوله ، فتصوغ منها وتطرح زوائده فلا تحفل بها . وليس كذلك التحقير . وذلك أن صورة المحقر معك ، ومعنى التكبير والتحقير في أن كل واحد منهما واحد واحد ، وإنما بينهما أن أحدهما كبير والآخر صغير ، فأما الإفراد والتوحيد فيهما كليهما فلا نظر فيه . قال أبو علي — رحمه الله — في صححة الواو في نحو أسويد ، وجديول : مما أعان على ذلك وسوغه أنه في معنى جدول صغير ، فكما تصح الواو في جدول صغير فكذلك أنس بصحة الواو في جديول . وليس كذلك الجمع ؛ لأنه رتبة غير رتبة الآحاد ، فهو شيء آخر ، فلذلك سقطت في الجمع حرمة الواحد ؛ ألا تراك تقول في تكسير قائم : قوأم ، وقوأم ؛ فتطرح الهمزة وتراجع لفظ الأصل ، ولا تقول : قوأم ، ولا قوأم ؛ كما قلت في التحقير : قويم ؛ بالهمز .

وسألت مرة أبا علي — رحمه الله — عن ردّ سيدي به كثيرا من أحكام التحقير إلى أحكام التكسير وحمله إياها عليها ؛ ألا تراه قال تقول : سريحين لقولك : سراحين ، ولا تقول : عثيمين ؛ لأنك لا تقول : عثامين ، ونحو ذلك . فقال : إنما حُل التحقير في هذا على التكسير من حيث كان التكسير بعيدا عن رتبة الآحاد . فأعتد ما يعرض فيه لاعتداده بمعناه ، والمحقر هو المكبر ، والتحقير فيه جار مجرى الصفة ؛ فكان لم يحدث بالتحقير أمر يحمل عليه غيره ، كما حدث بالتكسير حكم يحمل عليه الإفراد : هذا معقد معناه ، وما أحسنه وأعلاه !

(١) كذا في أ . وفي ش ، ب : « التكثير » . (٢) أي هو باق على حاله لا يتغير بالتحقير .

(٣) كذا في ب . وفي ش ، ب : « قال بقول » . وفي أ : « ألا تراه يقول » .

(٤) كذا في أ ، ب . ش . وفي ج : « نقل » وانظر سيبويه ١٠٨/٢ .

(٥) كذا في أ . وفي سائر الأصول : « بالتصغير » .

ومن التدرّيج قولهم : هذا حَضْرَمُوتٌ بالإضافة؛ على منهاج اقتران الأسمين أحدهما بصاحبه . ثم تدرّجوا من هذا إلى التركيب فقالوا : هذا حَضْرَمُوتٌ . ثم تدرّجوا من هذا إلى أن صاغوها جميعا صياغة المفرد فقالوا : هذا حَضْرَمُوتٌ ؛ بجرى لذلك جرى عَضْرَفُوطٌ ، وَيَسْتَعُورُ .

- ومن التدرّيج في اللغة قولهم : دِيْمَةٌ وَدِيْمٌ^(١) ؛ واستمرار القلب في العين للكسرة قبلها ، ثم تجاوزوا ذلك لَمَّا كثر وشاع إلى أن قالوا : دِيْمَتِ السَّيِّءِ وَدَوَّمَتْ ؛ فأما دَوَّمَتْ فعلى القياس ، وأما دِيْمَتِ فلا استمرار القلب في دِيْمَةٍ وَدِيْمٍ . أنشد أبو زيد :
هو الجواد ابن الجواد ابن سَبَلٍ إن دَوَّمُوا جاد وإن جادوا وبل^(٢)
ورواه أيضا «دِيْمُوا» بالياء . نعم ثم قالوا : دامت السماء تديم ؛ فظاهر هذا أنه أجرى مجرى باع يبيع ، وإن كان من الواو .

١٠

فإن قلت : فله فعل يَقْعِلُ من الواو ؛ كما ذهب الخليل في طاح يطبح ، وتاه يتيه ؛ قيل : حمّله على الإبدال أقوى ؛ ألا ترى أنه قد حُكِيَ في مصدره دِيْمًا ؛ فهذا مُجْتَذَبٌ إلى الياء ، مدرّج إليها ، مأخوذ به نحوها .

- فإن قلت : فلهلّ الياء لغة في هذا الأصل كالواو ، بمنزلة ضارّه يضيره ضَيْرًا ، وضارّه يضوره ضَوْرًا . قيل : يتعدّد ذلك هنا ؛ ألا ترى إلى اجتماع الكفّة على^(٣)
وضارّه يضوره ضَوْرًا . قيل : يتعدّد ذلك هنا ؛ ألا ترى إلى اجتماع الكفّة على^(٤)

١٥

(١) هي المطر الدائم في سكون . (٢) قيل إن هذا في وصف فرس . وسبل فرس نجبية في العرب . ولهذه الفرس ذكر في أنساب الخيل لابن الكلابي ١٦ ، ٢٧ ، وهي أم أعوج . ويقول الجعدي :
وعناجيج جيساد نجب نجول فياض ومن آل سبل
ويقول ابن برّي : إن سبلا والد الراجز جهنم بن سبل ، وإن الرواية :

٢٠

* أنا الجواد ابن الجواد ابن سبل *

وانظر اللسان في سبل وانظرا أيضا التاج في المادة هذه .

- (٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « ومدرّج » . (٤) كذا في أ ، ب . وفي ش : « فعل » .
(٥) كذا في أ ، ب ، ش . وفي ج : « لعة » . (٦) في أ : « إجماع » .

قولهم: الدَّوام، وليس أحد يقول: الدَّيَّام؛ فعلمت بذلك أن العارض في هذا الموضع إنما هو من جهة الصنعة، لا من جهة اللغة.

ومثل ذلك ما حكاه أبو زيد من قولهم: (ما هت الرِّكَّةُ تَمِيهٌ مَيِّها)؛ مع إجماعهم على أمواه، وأنه لا أحد يقول: أمياه.

ونحو من ذلك ما يحكى عن عُمارَةَ بن عَقِيلٍ مَن أنه قال في جمع رِيحٍ: أرياح؛ حتى نُبِّه عليه فعاد إلى أرواح. وكأن أرياحا أسهل قليلا؛ لأنه قد جاء عنهم قوله: * وعلى من سدَف العشيَّ رِيَّاح * فهو بالياء لهذا آنس.

وجماع هذا الباب غلبة الياء على الواو لحفَّتْها؛ فهم لا يزالون تسبُّبا إليها، ونَجَشَّا عنها، واستثارة لها، وتقربا ما استطاعوا منها.

ونحو هذه الطريق في التدرُّج: حملهم علىَّاوانٍ على حمراوان، ثم حملهم رِدَاوانٍ على علىَّاوان، ثم حملهم قُرَّاوان على رِدَاوان؛ وقد تقدَّم ذكره. وفي هذا كاف مما يرد في معناه بإذن الله تعالى.

ومن ذلك أنه لما أطردت إضافة أسماء الزمان إلى الفعل؛ نحو: قمتُ يوم قمتَ، وأجلسُ حين تجلس؛ شَبَّهوا ظرف المكان بها في (حيث)؛ فتدرجوا من «حين» إلى «حيث» فقالوا: قمت حيث قمت. ونظائره كثيرة.

(١) في أ: «لأحد». (٢) أى ظهر ماؤها وكثر. والركبة: البئر. (٣) انظر ص ٣٥٠
(٤) كذا في أ. وفي ب: «تشبها» بإعجام الشين. وفي ش: «تشبها بها وبجنا عنها واستثارة لها». وفي ج: «لا يزالون» في موضع «لا يزالون» وتوافق بعدما في أ، وهي جيدة. وقوله: «لا يزالون تسببا إليها»، أى يتسببون إليها تسببا، وكذا قوله: «نجشها» أى ينجشون. وقوله: «استثارة» أى يستثيرون، فهى مفاعل على المصدر، ويجوز أن تكون على الحذف؛ أى ذوى تسبب الخ، أو أنه حمل هذه المعاني عليهم على قصد المبالغة. والنجش: البحث عن الشيء واستخراجه. (٥) انظر ص ٢١٣ وما بعدها من هذا الجزء.

باب

في أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب

هذا موضع شريف . وأكثر الناس يَضْعُفُ عن احتماله ؛ لغموضه ولطفه .
والمنفعة به عامة ، والتسانُدُ إليه مَقْوُجٌ ^(١) . وقد نص أبو عثمان عليه فقال :
ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ؛ ألا ترى أنك لم تسمع أنت
ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول ، وإنما سمعتَ البعضَ فقيستَ عليه غيره . فإذا
سمعت « قام زيد » أجزتَ ظَرْفَ بَشْرٍ ، وكرم خالد .

قال أبو علي : إذا قلت : « طاب الخُشْكُوكَانُ » ^(٢) فهذا من كلام العرب ؛ لأنك
بإعرابك إياه قد أدخلته كلام العرب .

- ١٠ ويؤكد هذا عندك أن ما أعرب من أجناس الأعجمية قد أجزته العرب مجرى
أصول كلامها ؛ ألا تراهم يصرفون في العلم نحو آجَرٍ ، وإبرئيمَ ، وفِرْنَدٍ ، وفيروزجَ ،
وجميع ما تدخله لام التعريف . وذلك أنه لما دخلته اللام في نحو الديباجَ ،
والفِرْنَدِ ، واليسهريزَ ، والآجَرِ ؛ أشبه أصول كلام العرب ، أعني النكراتِ ، بغيرِ
في الصرف ومنعه مجراها .

١٥ (١) انظر الباب الثاني من تصريف المازني بشرح ابن جني ١٧٠ نسخة التيمورية .
(٢) فسر داود الأنطاكي في التذكرة ١ / ١٢٩ بأنه : « خالص دقيق الحنطة إذا عجن بشيرج
وبسطة ومل بالسكر واللوز والفسق وماء الورد ، وجمع وخبز . وأهل الشام تسميه المكفن » . وانظر
المعرب للجواليقي ١٣٤ . ويقابله في هذا العصر البسكويت . وانظر محاضر جلسات المجمع القوي :
دور الانعقاد الأول ٤٣٣

٢٠ (٣) السهريز — بكسر السين وتضم — ضرب من التمر ، يقال : تمر سهريز ؛ بالوصف والإضافة .
ويقال : سهريز ؛ بالشين أيضا . وانظر معرب الجواليقي (طبعة الدار) ١٩٩

قال أبو علي : ويؤكد ذلك أن العرب اشتقت من الأعجمي النكرة، كما تشتق من أصول كلامها ؛ قال رؤبة :

هل يُتَجَنَّى حَلَفٌ سَخِيت * أَوْ فِضَّةٌ أَوْ ذَهَبٌ كَبْرِيَّتْ^(١)

قال : فـ«سَخِيت» من السَخَتْ^(٢) ؛ كـ«زَحَلِيل» من الزحل^(٣) .

وحكى لنا أبو علي عن ابن الأعرابي أنه قال : يقال دَرَهْمٌ الْخُبَّازِيُّ ؛ أى صارت كالدرهم ، فاشتق من الدرهم وهو اسم أعجمي . وحكى أبو زيد : رجل مدرهم^(٤) . قال ولم يقولوا منه : دُرْهِمٌ ؛ إلا أنه إذا جاء اسم المفعول فالفعل نفسه حاصل في الكف . ولهذا أشباه .

وقال أبو عثمان في الإلحاق المطرد : إن موضعه من جهة اللام ؛ نحو قُعْدِيدٌ ، وَرِمْدِيدٌ ، وَشَمَلَلٌ ، وَصَعْرَرٌ . وجعل الإلحاق بغير اللام شاذاً لا يقاس عليه . وذلك نحو جوهير ، وَبَيْطَرٌ ، وَحَدُولٌ ، وَجَذِيمٌ ، وَرَهْوَكٌ^(٥) ، وَأَرْطَى ، وَامْعَزَى ، وَسَلَقَى ، وَجَعَبَى . قال أبو علي وقت القراءة عليه كتاب أبي عثمان : لو شاء شاعر ، أو ساجع ، أو منسيع ، أن يبنى بإلحاق اللام اسماً ، وفعلاً ، وصفة ، بلحازله ، ولكان ذلك من كلام العرب . وذلك نحو قولك : خَرَجْتُ أَكْرُمُ مِنْ دَخَلَيْ ، وَضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا ، وَصَرَرَتْ بَرَجْلٌ ضَرْبَ وَكْرَمِيمِ ١٥

(١) حلف سَخِيت : موثق قوي . يقال كذب سَخِيت : خالص . والكبريت أراد به رؤبة الذهب ، وخطئ فيه ، والعرب تخطئ في المعاني دون الألفاظ . وانظر شفاء الغليل واللسان . وانظر الديوان ٢٥ ، والتقريب لأصول التعريب ١١ . (٢) السخت : الشديد . (٣) هو السريع . (٤) أى كثير الدراهم . (٥) كذا في ش ، ب . وفى أ ، ج : « إلا أنه جاء » . (٦) يقال : رهوك فى مشبه : مشى فى ضعف كأنه يموج فى سيرة . ٢٠

ونحو ذلك . قلت له : أفترتجل اللغة ارتجالاً ؟ قال : ليس بارتجال ، لكنه مقيس على كلامهم ، فهو إذاً من كلامهم . قال : ألا ترى أنك تقول : طاب الخشكُنُّ ؛ فتجعله من كلام العرب ، وإن لم تكن العرب تكلمت به . هكذا قال ؛ فبرفيع إياه كرفعها ما صار لذلك محمولا على كلامها ، ومنسوبا إلى لغتها .

ومما اشتقته العرب من كلام العجم ما أنشدناه (من قول الرازي)^(١) :

هل تعرف الدار لأُمّ الخزرج منها فظلت اليوم كالزرج

أى الذى شرب الزرجون ؛ وهى الخمر . فاشتق المزرج من الزرجون ؛ وكان قياسه : كالزرجن ، من حيث كانت النون فى زرجون قياساً أن تكون أصلاً ؛ إذ كانت بمنزلة السين من قربوس . قال أبو على : ولكن العرب إذا اشتقت من الأعجمي خلطت فيه . قال : والصحيح من نحو هذا الاشتقاق قول رؤبة^(٢) .

* فى خذير مياس الدمي معرجن *

وأنشدناه (المعرجن) باللام . فقوله (المعرجن) يشهد بكون النون من عرجون أصلاً ، وإن كان من معنى الانعراج ؛ ألا تراهم فسروا قول الله تعالى (حتى عاد كالعرجون^(٣) القديم^(٤)) فقالوا : هى الكجاسة إذا قُدمت فأحنحت ؛ فقد (كان على هذا القياس يجب) أن يكون نون (عرجون) زائدة ، كزيادتها فى (زيتون) ، غير أن بيت رؤبة الذى يقول فيه (المعرجن) منع هذا ، وأعلمنا أنه أصل رباعي قريب من لفظ

(١) ثبت فى أ . وسقط فى ش ، ب . (٢) وهو لفظ فارسي مركب من « زر » بمعنى

الذهب ، و « كون » بالكاف الفارسية ومعناه لون . فعنى التركيب : لون الذهب . وانظر التقريب ٩

(٣) من أرجوزة فى ديوانه ٥٦ (٤) سقط فى أ . (٥) آية ٣٩ سورة يس .

(٦) الكجاسة : المذق بشاريخه . وهو ما طبعه الرطب ويقال له السباطة . (٧) كذا فى أ .

وفى ش ، ب : « كان القياس على هذا أن يكون » .

الثلاثي ؛ كَسْبَطِرٍ من مَسِيطٍ ، وَدِمَثِرٌ ، من دَمِثٍ ؛ ألا ترى أنه ليس في الأفعال
(فَعَلَن) وإنما ذلك في الأسماء نحو عَلَّجَن ^(١) ، وَخَلَّجَن .

ومما يدلُّك على أنَّ ما قيس على كلام العرب فإنه من كلامها أنك لو مررت
على قوه (يتلاقون بينهم مسائل) أبذية التصريف ؛ نحو قولهم في مثال (صَمَّحَمَح)
من الضرب : (ضَرَبَرَب) ومن القتل (قَتَلَل) ومن الأكل (أَكَلَل) ومن الشرب
(شَرَبَرَب) ومن الخروج (خَرَجَرَج) ومن الدخول (دَخَلَل) . وفي مثل (سَفَرَجَل)
من جعفر : (جَعْفَرَر) ومن صقعب (صَقَعَبَب) ^(٢) ومن زبرج (زَبَرَجَج) ومن ترم ^(٣)
(تَرَمَمَم) ونحو ذلك . فقال لك قائل : بأى لغة كان هؤلاء يتكلمون ؟ لم تجد بدا
من أن تقول : بالعربية ، وإن كانت العرب لم تنطق بواحد من هذه الحروف .

فإن قلت : فما تصنع بما حدثكم به أبو صالح السليل بن أحمد بن عيسى
ابن الشيخ عن أبي عبد الله محمد بن العباس اليزيدي قال : حدثنا الخليل بن أسد
النوشجاني قال : قرأت على الأصمعي هذه الأرجوزة للعجاج :
* يا صاح هل تعرف رثما مكرسا *

فلما بلغت :

* تقاعس العز بن فاقع نسسا *

قال لي الأصمعي : قال لي الخليل : أنشدنا رجل :

* ترافع العز بن فارتععا ^(٤) *

(١) العلجن : الناقة الكزازهم ، والمرأة الماجنة . والخلبن : الخرقاء . (٢) كذا في أ ،
« وفي غيرها : « من » . (٣) أى يلق بعضهم على بعض أسئلة . (٤) الصقعب :
الطويل ، والمصوت من الأنياب والأبواب . (٥) الترم : ما فضل من الطعام ، أو الإدام
في الإناء . (٦) كذا في أ ، ب . وفي ش : « هؤلاء » . (٧) نسبة للنوشجان
(بضم النون) : بلد في فارس . (٨) كذا في ش ، ب . وفي أ : « به » .

فقلت : هذا لا يكون . فقال : كيف جاز للعجاج أن يقول :^(١)

* تقاعس العزُّ بنا فاعنسا^(٢) *

فهذا يدلُّ على امتناع القوم من أن يقيسوا على كلامهم ما كان من هذا النحو^(٣) من الأبنية ، على أنه من كلامهم ؛ ألا ترى إلى قول الخليل وهو سيّد قومه ، وكاشف قناع القياس في علمه ، كيف منع^(٤) من هذا ؛ ولو كان ما قاله أبو عثمان صحيحا . ومذهبا مَرْضيا لما أباه الخليل ولا منع منه !

فالجواب عن هذا من أوجه عدّة : أحدها - أن الأصمعيّ لم يحكِ عن الخليل أنه انقطع هنا ، ولا أنه تكلم بشيء بعده ؛ فقد يجوز أن يكون الخليل لما احتجّ عليه مُنشد ذلك البيت بيت العجاج عَرَف الخليلُ حُجَّتَه فترك مراجعته ، وقطع الحكاية على هذا الموضع يكاد يقطع بانقطاع الخليل عنده ، ولا ينكر أن يسبق^{١٠} الخليل إلى القول بشيء فيكون فيه تعقُّب له فينبّه عليه فينبّه .

وقد يجوز أيضا أن يكون الأصمعيّ سمع من الخليل في هذا من قبله أورده على المحتجّ به ما لم يحكمه للخليل من أسد ، لا سيما والأصمعيّ ليس ممن ينشط للقياس ، ولا لحكاية التعليل .

نعم ، وقد يجوز أن يكون الخليل أيضا أمسك عن شرح الحال في ذلك ، وما قاله^{١٥} لمنشده البيت من تصحيح قوله ، أو إفساده ، للأصمعيّ لمعرفته بقلّة انبعاثه في النظر وتوقّره على ما يروى ويُحفظ . وتؤكد هذا عندك الحكاية عنه وعن

(١) كذا في ش ، ب . وفي أ : « فقلت » وانظر لهذه القصة شعراء ابن قتيبة ٢٣ .

(٢) بعد هذا في ابن قتيبة : « ولا يجوز لي » . (٣) كذا في أ . وسقط هذا في ش ، ب .

(٤) كذا في ش وب . وسقط في أ . (٥) متعلق بقوله : « شرح » .

(٦) كذا في أ ، ب . وفي ش : « انبعاثه » . (٧) كذا في ش ، ب . وفي أ : « يؤكّد » .

الأصمى، وقد كان أراد أن يعالجه العَرُوض فتعذر ذلك على الأصمى^(١) وبعد عنه؛ فينس الخليل منه فقال له يوما: يا أبا سعيد، كيف تقطع قول الشاعر:

إذا لم تستطيع شيئا فدعه وجاوزه إلى ما تستطيع

قال: فعلم الأصمى أن الخليل قد تأذى ببعده عن علم العَرُوض فلم يعاوده فيه.

ووجه غير هذا، وهو اللطف من جميع ما جرى وأصنعه وأغمضه؛ وذلك أن يكون الخليل إنما أنكر ذلك لأنه بناء (مما)^(٢) لأمه حرف حلقى^(٣)، والعرب لم تبين هذا المثال مما لأمه أحد حروف الخلق، إنما هو مما لأمه حرف قوى^(٤)، وذلك نحو اقعنسس، واصحنكك، واكلكندد، واعفنجج. فلما قال الرجل للخليل (فارفعنا)^(٥) أنكر ذلك من حيث أرينا.

فإن قيل: وليس ترك العرب أن تبين هذا المثال مما لأمه حرف حلقى، بمنع أحدا من بنائه من ذلك؛ ألا ترى أنه ليس كل ما يجوز في القياس يخرج به سماع، فإذا هذا لإنسان على مثلهم، وأمّ مذهبهم لم يجب عليه أن يورد في ذلك سماعا، ولا أن يروي رواية.

قيل: إذا تركت العرب أمرا من الأمور لعلّة داعية إلى تركه وجب اتباعها عليه، ولم يسع أحدا بعد ذلك المدوّل عنه. وعلّة امتناع ذلك عندي ما ذكره لتأمله فتعجب منه، وتأثق لحسن الصنعة فيه.

(١) البيت لعمرو بن معد يكرب من قصيدته في ربحانة أخيه، وكانت أمّرت، ولم يستطع أن يستفدها؛ أوّلها:

أمن ربحانة الداعي السميع يؤزّني وأصحابي هجوع

وانظر الخزنة ٣/٤٦٠، والأصمعيات ٤٣-٤٤، والأغانى بولاق ١٤/٣٣، وابن قتيبة ٢٣، ومجاهد التنصيص ٢/٢٣٦.

(٢) كذا في ١. وفي سائر الأصول: «مضى».

(٣) كذا في ١، ب. وفي ١: «فيا».

(٤) أى غلط واشتد.

(٥) اعفنجج: أى أسرع.

(٦) ثبت هذا الحرف في أصول النجاشي ما عدا ج فقد سقطت فيها، وهو أسوخ.

وذلك أن العرب زادت هذه النون الثالثة الساكنة في موضع حروف اللين أحقُّ به وأكثر من النون فيه ؛ ألا ترى أنك إذا وجدت النون ثالثة ساكنة فيما عدته خمسة أحرف ، قطعت بزيادتها ؛ نحو نون ^(١) بَحْنَفِلْ ، وعبَنَقَسْ ^(٢) ، وجرَنَقَسْ ^(٣) ، وقَدَنَقَسْ ^(٤) ، وعَرَنَدَسْ ^(٥) ؛ عرفت الاشتقاق أولم تعرفه ، حتى يأتيك ثَبَّت بَضَدَه .

- قال أصحابنا : وإنما كان ذلك لأن هذا الموضع إنما هو للحروف الثلاثة الزوائد ؛ نحو واو قَدَوَكَيْسْ ^(٧) ، وسَرَوَمِيطْ ^(٨) ، وياء سَمِيدِجْ ^(٩) وعمَيْثِلْ ^(١٠) ، وألف جَرَأَيْسْ ^(١١) ، وعُدَأَفِرْ . والنون حرف من حروف الزيادة أغن ومضارع لحروف اللين ، وبينه وبينها من القُرب والمشابهات ما قد شاع وذاع . فالحقوا النون في ذلك بالحروف اللينة الزائدة .
- وإذا كان كذلك ، فيجب أن تكون هذه النون — إذا وقعت ثالثة في هذه المواضع — قوِّية الشَّبه بحروف المد ؛ وإنما يقوى شَبهها بها متى كانت ذات غُنَّة لتضارع بها حروف المد للينها ، وإنما تكون فيها الغُنَّة متى كانت من الأنف ، وإنما تكون من الأنف متى وقعت ساكنة ، وبعدها حرف قوِّى لا حَلَقِيّ ، نحو جَحْنَفِلْ وبابه . وكذلك أيضا طريقها وحديثها في الفعل ؛ ألا ترى أن النون في باب احرنجم ^(١٢) وادَلَنْظَلْ ^(١٣) ، إنما هي محمولة من حيث كانت ثالثة ساكنة على الألف ، نحو اشهابت ، وادهامت ، وابياضت ، واسوددت ؛ والواو في نحو اضدودن ، واعشوشب ،

- (١) كذا في ش ، ب . وفي أ : « بأنها زائدة » . (٢) هو الغليظ الشفة .
(٣) من معانيه المئى الخلق . (٤) هو الضخم الشديد من الرجال . (٥) هو الذى في إحدى جداته رق . (٦) الأسد الشديد . (٧) هو الشديد من الأسود والرجال .
(٨) هو اجل الطويل . (٩) هو السيد الشريف . (١٠) هو البلى والنشيط .
(١١) هو الجرئ . (١٢) كذا في ب . وفي أ ، ش : « ادلنظلى » بالهملة .
(١٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « فى نحو » .

واخلواق، واعروريت، واذلوليت^(١)، واقطوطيت^(٢)، واحلوليت . وإذا كانت النون في باب احرنجيم واقعنسس إنما هي أيضا محمولة على الواو والألف في هذه الألفاظ التي ذكرناها (وغيرها^(٣)) وجب أن تضارعاها، وهي أقوى شباها بها . وإنما يقوى شبهها بها إذا كانت غنّاء، وإنما تكون كذلك إذا وقعت قبل حروف الفم، نحوها في اسحنكك^(٤)، واقعنسس، واهرنجيم، واهرنظم^(٥) . وإذا كان كذلك لم يجوز أن يقع بعدها حرف حلق؛ لأنها إذا كانت كذلك كانت من الفم^(٦)، وإذا كانت من الفم سقطت غنّتها، وإذا سقطت غنّتها زال شبهها بحرفي المد : الواو والألف . فلذلك أنكره الخليل، وقال : هذا لا يكون . وذلك أنه رأى نون (ارفتع) في موضع لا تستعملها العرب فيه إلا غنّاء غير مبيّنة^(٧)، فأنكره، وليست كذلك في اقعنسس لأنها قبل السين، وهذا موضع تكون فيه مُغَنَّةٌ مشابهة لحرفي اللين، ولهذا ما كانت النون في (عجّيس^(٨)) و (هجنج^(٩)) كجاء (عديس^(١٠)) ولاحي (شلمع^(١١)) ولم يقطع على أن الأولى منهما الزائدة، كما قطع على نون (جحنفل) بذلك من حيث كانت مدّعية، واذغامها يخرجها من الألف^(١٢)؛ لأنها تصير إلى لفظ المتحركة بعدها، وهي من الفم . وهذا أقوى ما يمكن أن يحتج به في هذا الموضع .

١٥ (١) اذلول : انطلق في استخفاء وذل . (٢) اقطوطى : قارب في مشيه . (٣) كذا في أ . وسقط هذا في ش، ب . (٤) يقال : اسحنكك الليل : أظلم . (٥) أى رفع أنفه وغضب واستكبر . (٦) أما إذا كان بعدها حرف قوى وكانت غنّاء فإن مخرجها الخيشوم، وهو أقصى الأنف . وفي مقدّمة الجزرية :
* وغنة مخرجها الخيشوم *

٢٠ (٧) كذا في ب . وفي ش : « مبيّنة » . (٨) هو الجبل الضخم . (٩) هو الطويل الضخم . (١٠) هو الجبل الضخم . (١١) كذا في أ . وفي ش، ب : « شلمع » . والشلمع والشلمع : الطويل . وقد جاء الأول في مستدرك التاج، والثاني في اللسان والقاموس . (١٢) كذا في ش . وفي أ، ب : « الأنف » وما أثبت هو الصواب . وفي ج : « فيزول شبهها بالألف » .

وعلى ما نحن عليه فلو قال لك قائل : كيف تبني من ضرب مثل (حبنطى) ؛
 لقلت فيه : (صرنى) . ولو قال : كيف تبني مثله من قرأ ؛ لقلت : هذا لا يجوز ؛ لأنه
 يلزمنى أن أقول : (قرناى) ؛ فأبين النون لوقوعها قبل الهمزة ، وإذا بانث ذهبت عنها
 غنتها ، وإذا ذهبت غنتها زال شبهها بحروف اللين في نحو عثوئيل ، وخفديد ، وسروميط ،
 وفد وكيس ، وزرارق ، وسلاط ، وعذافر ، وقرأير - على ما تقدم - ولا يجوز أن تذهب
 عنها الغنة في هذا الموضع الذى هى محمولة فيه على حروف اللين بما فيها من الغنة
 التى ضارعتها بها ، وكذلك جميع حروف الحلق . فلا يجوز أيضا أن تبني من صرع ،
 ولا من جبه ، ولا من سنع ، ولا من سلخ ، ولا من فرغ ؛ لأنه كان يلزمك أن تقول :
 صرنئى ، وجبنئى ، وسنئئى ، وسلئئى ، وفرئئى ؛ فتبين النون في هذا الموضع .
 وهذا (لا يجوز) ؛ لما قدمنا ذكره . ولكن من أخفى النون عند الخاء والغين في نحو
 منخل ، ومنغل ، يجوز على مذهبه أن يبني نحو حبنطى من سلخ وفرغ ؛ لأنه قد
 يكون هناك في لغته من الغنة ما يكون مع حروف الفم .

وقلت مرة لأبى على - رحمه الله - قد حضرني شيء في علة الإتياع في (نقيذ) وإن
 عيرى أن تكون عينه حلقية ، وهو قرب القاف من الخاء والغين ، فكما جاء عنهم النخير
 والرغيف ، كذلك جاء عنهم (النقيذ) فجاز أن تشبه القاف لقربها من حروف الحلق
 بها ، كما شبه من أخفى النون عند الخاء والغين إياهما بحروف الفم ، فالنقيذ في الإتياع

(١) كذا في ش ، ب . وفي أ : « عنها » . (٢) هو الأحق . (٣) هو السريع ،

والظلم . (٤) جمع زرق (كسكر) وهو طائر صياد . (٥) اسم موضع من نواحي المدينة .

(٦) كذا في أ . وفي ب ، ش : « ولا يجوز » . (٧) كذا في أ . وفي ش ، ب :

« ما لا يجوز » . (٨) وصف من أقل القوم حديثا سمعه : نتم به إليهم .

(٩) كذا في ش ، ب . وفي أ ، ج : « نقيذ » . والصواب ما أثبت . والنقيذ ما يستفقد من العذر .

(١٠) كذا في أ . وفي ش ، ب : « وكما » . (١١) كذا في ش ، ب . وفي أ : « جاز » .

كالمُسْخَلِ والمُنْخَلِ فيمن أخفى النون؛ فرضيه وتقبله، ثم رأيتُه وقد أثبتَه فيما بعد بخطه في تذكرته، ولم أر أحدا من أصحابنا ذكر (امتناع فعله) ^(١) وبإيه فيما لأمه حرف حلق؛ لما يُعقب ذلك من ظهور النون وزوال شبهها بحروف اللين، والقياس يوجبُه فلنكن عليه. ويؤكدُه عندك أنك لا تجد شيئا من باب فعله ولا فعنل ولا فعنعل بعد نونه حرف حلق.

وقد يجوز أن يكون إنكار الخليل قوله (فارفعنا) إنما هو لتكرار الحرف الحلق مع استنكارهم ذلك. ألا ترى إلى قلة التضعيف في باب المبهمة، ^(٢) والرخخ، ^(٣) والباع، ^(٤) والبصح، ^(٥) والضغيفة، ^(٦) والرغيفة؛ هذا مع ما قدّمناه من ظهور النون في هذا الموضع.

ومن ذلك قول أصحابنا: إن اسم المكان والمصدر على وزن المفعول في الرباعي قليل، إلا أن تقيسه. وذلك نحو المدرج، تقول: درجته مُدرّجاً، وهذا مُدرّجنا، وقلقلته مقلقلًا، ^(٧) وهذا مقلقلنا، وكذلك أكرّمته مُكرّماً وهذا مُكرّمك، ^(٨) أى موضع إكرامك، وعليه قول الله تعالى: «وَمَرْقَنَاهُمْ كُلٌّ مُمَرَّقٌ» ^(٩) أى تمزيق، وهذا ممزّق الثياب، أى الموضع الذى تمزّق فيه. قال أبو حاتم: قرأت على الأصمعيّ في جيمية العجاج:

* جَابًا تَرَى يَلِيْتُهُ مُسَحَّجًا ^(١٠) *

(١) كذا في ١٠ وفي ش، ب: «امتناع بناء فعله». (٢) كذا في ش، ب. وسقط هذا الحرف في أ. (٣) هو اليسير السهل. (٤) هو السهولة واللين. (٥) هو الامتناع وتقل السحاب من الماء. (٦) من معانيها الروضة. (٧) طعام مثل الحساء يصنع بالتمر. ويقول فيها في تهذيب الألفاظ ٦٣٧: «والرغيفة: حسو رقيق» وهي مصحفة فيه إلى (الرغيفة) ويستظهر الناشر أنها (الرقيقة) وهذا خطأ. (٨) ثبت في أ، وسقط في ش، ب. (٩) آية ١٩ سورة سبا. (١٠) الجأب: حمار الوحش الفليظ، والليت: صفحة العنق، والتدحيج: الخدش. وهو من أرجورته التي أزلها: * ما هاج أحزاننا وشجعوا قد شجنا * وانظر الديوان.

(١) فقال : تليته ، فقلت : يليتته ، فقال : هذا لا يكون ، فقلت : أخبرني به من سمعه
(٢) من فلي في رؤية ، أعني أبا زيد الأنصاري ، فقال : هذا لا يكون ، فقلت : جملة
مصدرا ، أي تسجيحا ، فقال : هذا لا يكون ، فقلت : فقد قال جرير :

ألم تعلم مسرّحي القوافي فلا عيا بهن ولا اجتلابا^(٤)

أي تسريحي . فكأنه أراد أن يدفعه ، فقلت له : فقد قال الله عز وجل : « ومنزّلناهم
كل ممزّق » فأمسك .

وتقول على ما مضى : تألفته متألفا ، وهذا متألفنا ، وتدهورت متدهورا ،
وهذا متدهورك ، وتقاضيتك متقاضّي ، وهذا متقاضانا . وتقول : انحروا^(٥)

انحروطا ، وهذا انحروطا ، واغدودن مغدودنا ، وهذا مغدودنا ، وتقول :
أذلوليت مذلولي ، وهذا مذلولانا ، ومذلولاكنا يا نسوة ، وتقول : اكوهذا^(٦)
مكوهذا ، وهذا مكوهذا . فهذا كله من كلام العرب ، ولم يسمع منهم ،
ولكنك سمعت ما هو مثله ، وقياسه قياسه^(٨) ، ألا ترى إلى قوله :

أقاتل حتى لا أرى لي مقاتلا وأنجو إذا غمّ الجبان من الكرب
وقوله^(١٠) :

أقاتل حتى لا أرى لي مقاتلا وأنجو إذا لم ينسج إلا المكيس

(١) التليل : العلق . (٢) فلق القم : شقه ومنفرجه . (٣) ثبت في أ ، وسقط في ش ، ب .

(٤) انظر الكتاب ١١٩/١ ، والبيت من قصيدة يهجو بها العباس بن يزيد الكندي ، وانظر

الديوان ٦٢ والكامل ٢٥٩/٢ . ولفظ الشطر الأول في الديوان : * ألم تخبر بمسرحي القوافي *

(٥) يقال انحروط بهم السير : امتد . (٦) اغدودن الشجر : تننى وكان ناعما . ويقال

كذلك في الشاب . (٧) اكوهذا الشيخ والفرخ : ارتعد . (٨) كذا في أ ، ب .

وسقط في ش . (٩) هو مالك بن أبي كعب أبو كعب بن مالك . وانظر الكتاب ٢٥٠/٢

وحجاسة البحرى ٥٣ ، وحجاسة الخالدين الورقة ٦ أ من نسخة الدار ٨٧ هـ أدب . (١٠) هو زيد

الخليل . وهو من أربعة أبيات في النوادر ٧٩ ، وانظر سيبويه ٢٥٠/٢ واللسان (قتل) ، والآلى .

وقوله : * كَأَنَّ صَوْتَ الصَّنَجِ فِي مُصَلِّصَةٍ *

فقوله (مصلصله) يجوز أن يكون مصدرا أى فى صلصلته ، ويجوز أن يكون موضعا للمصلصلة . وأما قوله :

* ... حتى لا أرى لى مقاتلا *

فمصدر ، ويبعد أن يكون موضعا أى حتى لا أرى لى موضعا للقتال : المصدر هنا أقوى وأعلى . وقال^(١) :

ترأد على دمن الحياض فإن تعف فإن المندى رحلة فركوب^(٢)
أى مكان تنديتنا إياها أن نرحلها ، فنركبها . وهذا كقوله :

* تحيةً بينهم ضرب وجيع *

أى ليست هناك تحية ، بل مكان التحية ضرب . فهذا كقول الله سبحانه
« فبشّرهم بعذاب أليم » . وقال رؤبة :

* جذب المندى شتر المعوه^(٣) *

فهذا اسم لموضع التندية أى جذب هذا المكان . وكذلك (المعوه) مكان أيضا ، والقول فيهما واحد .

١٥ (١) هو طلحة بن عبدة . والقصيدة فى المفضليات .

(٢) الحديث عن ناقته المذكورة فى البيت :

إليك — أبيت اللعن — أعلت ناقتي لكلكها والقصرين وجيب

والدمن جمع دمنة وهى بقية الماء فى الحوض وقوله : (تراد) كذا فى المفضليات وأصول الخصائص وفى اللسان فى دمن وندى : ترادى . وانظر ابن الأنبارى ٧٧٨

٢٠ (٣) التندية أن تورد الإبل لتشرب قليلا ، ثم تترك ترعى ، ثم ترد إلى الماء .

(٤) نسب فى الكتاب ٣٦٥/١ إلى عمرو بن معديكرب ، وكذا نسب ابن رشيق فى العمدة فى باب المرقعات . وانظر الخزائن ٥٣/٤ . والشرط الذى أورد عجز صدره : * وخيل قد دلفت لها بخيل *

(٥) كذا فى شه ، ب . وفى أ : « قول » . (٦) « شتر » : غليظ ، « والمعوه » من التعويه ، وهو نزول آخر الليل . يصف مهمها قطعه فى سفره . وانظر الأرجوزة فى ديوانه .

وهذا باب مطرِد متقاوِد . وقد كنت ذكرت طرفاً منه في كتابي (شرح
تصريف أبي عثمان)؛ غير أن الطريق ما ذكرت لك . فكل ما قيس على كلامهم
فهو من كلامهم . ولهذا قال مَنْ قال في العجاج ورؤية : إنهما قاسا اللغة وتصرفا
فيها ، وأقدا على ما لم يأت به مَنْ قبلهما . وقد كان الفرزدق يُلغز بالأبيات ،
ويأمر بلقاءها على ابن أبي إسحاق^(١) .

وَحَكَى الكَسَائِيُّ^(٢) أَنَّهُ سَأَلَ بَعْضَ الْعَرَبِ عَنْ أَحَدِ مَطَايِبِ الْجَزُورِ ، فَقَالَ :
مَطِيبٌ ؛ وَضَحِكَ الْأَعْرَابِيُّ مِنْ نَفْسِهِ كَيْفَ تَكَلَّفَ لِمَنْ ذَلِكَ مِنْ كَلَامِهِ . فِهَذَا^(٣)
ضَرْبٌ مِنَ الْقِيَاسِ رَكِبَهُ الْأَعْرَابِيُّ ، حَتَّى دَعَاهُ إِلَى الضَّحْكَ مِنْ نَفْسِهِ ،
فِي تَعَاطِيهِ إِيَّاهُ .

وذكر أبو بكرات منفعة الاشتقاق لصاحبه أن يسمع الرجل اللفظة فيشك فيها ،
فإذا رأى الاشتقاق قابلاً لها أنس بها وزال استيحاشه منها . فهل هذا إلا اعتماد
في تثبيت اللغة على القياس . ومع هذا أنك لو سمعت ظُرف ، ولم تسمع يظُرف ؛
هل كنت تتوقف عن أن^(٤) تقول يظرف ، راجعاً له غير مستحي منه . وكذلك
لو سمعت سليم ، ولم تسمع مضارعه ؛ أكنت ترجع^(٥) أو تردع أن تقول يسلم ، قياساً
أقوى من كثير من سماع غيره . ونظائر ذلك فاشية كثيرة^(٦) .

(١) هو عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي ، من أدائل من وضع النحو . مات سنة ١١٧ هـ .
وانظر طبقات القراء ٤١٠ (٢) في اللسان في « طيب » نسبة هذه القصة للسرياني .

(٣) هذا الضبط عن أ . وضبط في اللسان والقاموس : « مطيب » بسكون الطاء وفتح الياء .
وفي شدة ، ب بعد « مطيب » : « واحد » وسقط هذا اللفظ في أ . ومطاييب الجزور : خيار
لحمه وأطيبه . (٤) كذا في أ . وفي شدة ، ب : « على » .

(٥) أي تكف ، وهو من باب ورت . (٦) ثبت في أ . وسقط في شدة ، ب .

باب — في الفصيح يجتمع في كلامه لغتان فصاعدا

من ذلك قول لبيد :

سقى قومي بني مجيد، وأسقى ^(١) ثميرا والقبائل من هلال
وقال : ^(٢)

أما ابن طوق فقد أوفى بذمته كما وفي بقلاص النجم حاديها ^(٣)
وقال : ^(٤)

فظلت لدى البيت العتيق أخيلهو ^(٥) ومطواي مشتاقان له أرقاب
فها تان لغتان : أعني إثبات الواو في « أخيلهو » ، وتسكين الهاء في قوله : « له » ؛
لأن أبا الحسن زعم أنها لغة لأزد السراة ، وإذا كان كذلك فهما لغتان . وليس
إسكان الهاء في « له » عن حذف لحق بالصنعة الكلمة ؛ لكن ذاك لغة . ١٠

(١) قبله :

أقول وصوبه منى بعيد يحط السيب من قتل الجبال
وهو في وصف محاب من قصيدة أولها :

لم تلم على الدمن الخسوال لسلى بالمذائب فالقفال

وانظر الديوان طبعة فينا ١٢٧ ، و « مجد » : أم كلب وكلاب ابن ربيعة بن عامر بن صعصعة . ١٥

(٢) هو طفيل القنوي ، كما في اللسان في « وفي » . وقد ذكر في ديوانه ٦٥ فيما نسب إليه .
وفي الكامل ١٥٦/٥ : « ابن يعض » بدل « ابن طوق » .

(٣) قلاص النجم في زعم العرب عشرون نجما ساقها الدبران في خطبة الثريا .

(٤) هو يعلى الأزدي ، وكان لصا . وانظر اللسان في « مطأ » ، وفي « ها » في الألف اللينة ،
وانظر ص ١٢٨ من هذا السفر . ٢٠

(٥) يتحدث عن برق شاقه وهاجه إلى وطنه ، و « أخيله » : أنظر إلى مخيلته ودنقر مطره .
و « مطواي » : تثنية مطو . وهو الصاحب والنظير .

(٦) كذا في ١ . وفي سائر الأصول : « فهذان » .

ومثله ما رويناه عن قُطْرُب :

وأشرب الماء ما بي نحو هو عطش إلا لأت عيونته سِيلُ واديها

فقال « نحو هو » بالواو، وقال « عيونته » ساكن الهاء .

وأما قول الشَّماخ :

له زَجَلُّ كأنه صوت حا إذا طلب الوَسِيْقَةُ أو زَمِيرٌ^(١)

فليس هذا لغتين ؛ لأننا لا نعلم رواية حذف هذه الواو وإبقاء الضمة قبلها لغة^(٢)،

فينبغي أن يكون ذلك ضرورة^(٣) (وصنعة) ، لا مذهبا ولغة . وكذلك يجب عندي

وينبغي ألا يكون لغة ؛ لضعفه في القياس . ووجه ضعفه أنه ليس على مذهب

الوصل ، ولا مذهب الوقف . أما الوصل فيوجب إثبات واوه كلفيتهو أميس .

وأما الوقف فيوجب الإسكان كلفيته وكلمته ؛ فيجب أن يكون ذلك ضرورة

للوزن، لا لغة .

وأنشدني الشجرى لنفسه :

ولما ليرعى في الخُوفِ سَوائِنا كأنه لم يشعر به من يحاربُه^(٤)

فاختلس ما بعد هاء « كأنه » ، ومطل ما بعد هاء « يهي » ، واختلاس ذلك

ضرورة^(٥) (وصنعة) على ما تقدم به القول .

(١) الزجل : صوت فيه حنين وترنم . والوسيقة هنا : القطيع من الأتْن . والزمر : الزمر .

يصف حمار وحش هائجا . وانظر كتابة الأعم على شواهد الكتاب ١ / ١١ ، وانظر الديوان . وانظر

أيضا ص ١٢٧ من هذا السفر . (٢) كذا في شه ، ب . وهو يوافق ما في اللسان في « ها »

في حرف الألف اللينة . وفي أ : « رواية » . (٣) ثبت هذا في أ وسقط في شه ، ب .

(٤) « كأنه » كتب في أ فوته : « خلس » .

(٥) كذا في أ . وفي شه ، ب : « ضيقة » .

ومن ذلك قولهم : بغداد، وبغدان . وقالوا أيضا : مغدان ؛ وطبرزل، وطبرزن .
وقالوا للحية : آيم، وآين . وأعصر، ويعصر : أبو باهلة . والطنفسة، والطنفسة .
(٢) (وما اجتمعت) فيه لغتان أو ثلاث أكثر من أن يحاط به . فإذا ورد شيء من ذلك —
كأن يجتمع في لغة رجل واحد لغتان فصيحتان — فينبغي أن نتأمل حال كلامه ؛ فإن
كانت اللفظتان في كلامه متساويتين في الاستعمال ، كثرتهما واحدة ، فإن أخلق
الأمر به أن تكون قبيلته تواضعت في ذلك المعنى على (دينك اللفظين) ؛ لأن
العرب قد تفعل ذلك للحاجة إليه في أوزان أشعارها ، وسعة تصرف أقوالها .
وقد يجوز أن تكون لغته في الأصل إحداها ، ثم إنه استفاد الأخرى من قبيلة
أخرى ، وطال بها عهده ، وكثر (استعماله لها) ، فلحققت — أطول المدّة واتصال
استعمالها — بلغته الأولى .

وإن كانت إحدى اللفظتين أكثر في كلامه من صاحبتهما فأخلق الحالين به
في ذلك أن تكون القليلة في الاستعمال هي المفادة ، والكثيرة هي الأولى الأصلية .
نعم ، وقد يمكن في هذا أيضا أن تكون القليلة منهما إنما قلت في استعماله لضعفها
في نفسه ، وشذوذها عن قياسه ، وإن كانتا جميعا لغتين له ولقبيلته . وذلك

- ١٥ (١) يقال : سكر طبرزل وطبرزن . وهو السكر الأبيض الصلب . واللفظ معرب عن الفارسية .
انظر معرب الجواليقي ٢٨٨ (٢) كذا في أ وفي شه : « أتا ما اجتمعت » .
(٣) كذا في أ وفي شه ، ب : « فصاعدا » . (٤) كذا في أ ، ب والمزهر ١/١٥٥ ،
وفي شه ، ب : « دينك اللفظتين » . (٥) كذا في أ ، ب والمزهر ١/١٥٥ ، وفي شه :
« به » . (٦) كذا في المزهر ١/١٥٥ ، وفي أصول الخصائص : « لها استعماله » .
٢٠ (٧) كذا في أ ، ب . وفي شه : « أطول » . (٨) كذا في أ والمزهر . وفي سائر
الأصول : « الأخرى » . (٩) كذا في أ وفي شه ، ب : « اللغتين » .
(١٠) كذا في أ . وفي شه ، ب ، المزهر ١/١٥٦ : « الكثيرة » .

أن من مذهبهم أن يستعملوا من اللغة ما غيره أقوى في القياس منه ؛ ألا ترى إلى
 حكاية أبي العباس عن عُمارة قراءته ﴿ ولا الليلُ سابقُ النهارِ ﴾^(١) بنصب النهار، وأن
 أبا العباس قال له : ما أردت ؟ فقال : أردتُ « سابقُ النهار » قال أبو العباس^(٢)
 فقلت له . فهلاً قلته ؟ فقال : لو قلته لكان أوزن ؛ أى أقوى . فهذا يدل على^(٣)
 أنهم قد يتكلمون بما غيره عندهم أقوى منه ، (وذلك)^(٤) لاستخفافهم الأضعف ؛
 إذ لولا ذلك لكان الأقوى أحق وأحرى ؛ كما أنهم لا يستعملون المجاز إلا لضرب
 من المبالغة ؛ إذ لولا ذلك لكانت الحقيقة أولى من المسامحة .

[وإذا كثرت على المعنى الواحد ألفاظ مختلفة فسمعت في لغة إنسان واحد فإن^(٥)
 أخرى ذلك أن يكون قد أفاد أكثرها أو طرفاً منها ؛ من حيث كانت القبيلة
 الواحدة لا تتواطأ في المعنى الواحد على ذلك كله . هذا غالب الأمر ، وإن كان
 الآخر في وجه من القياس جائزاً .

وذلك كما جاء عنهم في أسماء الأسد والسيف والخمر وغير ذلك ، وكما تعرف
 الصيغة واللفظ واحد ؛ نحو قولهم : هى رَغْوَةُ اللبن ، ورَغْوَتُهُ ، ورَغْوَتُهُ ، ورَغَاوَتُهُ ،
 ورَغَاوَتُهُ ، ورَغَايَتُهُ . وكقولهم : الدُّرُوحُ ، والدُّرُوحُ ، والدُّرَّيْحُ ، والدُّرَّاحُ ، والدُّرَّحُ ،
 والدُّرُوحُ ، والدُّرَّحُ ، والدُّرَّحُ ؛ روينا ذلك كله . وكقولهم : جَتَّتْهُ مِنْ غُلٍّ ،

(١) آية ٤٠ سورة يس . (٢) ثبت في شه ، ب وسقط في أ .

(٣) كذا في أ . وفي شه ، ب : « بدل » . (٤) ثبت في شه ، ب . وسقط في أ .

(٥) ثبت في شه ، ب وسقط في أ . (٦) ما بين المربعين في أ ، وسقط في شه ، ب ،

ح . وهو من هذا الموضع الى قوله في الصفحة التالية : « وكلما كثرت الألفاظ » .

(٧) في أ : « الصنعة » ، وقد ثبت هنا ما في المزهر ١٥٦/١ وما يؤخذ من ح .

(٨) هو درية أعظم من الذباب شيئا .

ومن عِلٍ ، ومن علا ، ومن علُو ، ومن علَو ، ومن علَو ، ومن علَو ، ومن عالٍ ،
ومن مُعالٍ . فإذا أرادوا النكرة قالوا : من عِلٍ . وههنا من هذا ونحوه أشباه
له كثيرة] .

وكلمة^(١) كثرت الألفاظ على المعنى الواحد كان ذلك أولى بأن تكون لغات
لجماعات ، اجتمعت لإنسان واحد ، من هنا ومن هنا . ورويت عن الأصمعي قال :
اختلف رجلان في الصقر ، فقال أحدهما : الصقر (بالصاد) ، وقال الآخر : السقر
(بالسين) ، فتراضيا بأول وإرد عليهما فخيا له ما هما فيه . فقال : لا أقول كما قلتما ،
إنما هو الزقر . أفلا ترى إلى كل واحد من الثلاثة : كيف أفاد في هذه الحال
إلى لغته لغتين أخريين معها . وهكذا تتداخل اللغات . وسنفرد لذلك بابا
بإذن الله عز وجل .

فقد وضع ما أردنا بيانه من حال اجتماع اللغتين أو اللغات في كلام الواحد
من العرب .

باب — في تركب اللغات^(٢)

اعلم أن هذا موضع قد دعا أقواما ضعف نظرهم ، وخفت إلى تلقى ظاهر^(٤)
هذه اللغة أفهامهم ، أن جمعوا أشياء على وجه الشذوذ عندهم ، وآدعوا أنها موضوعة
في أصل اللغة على ما سمعوه بأنحرة من أصحابها ، وأنسوا ما كان ينبغي أن يذكروه ،
وأضاعوا ما كان واجبا أن يحفظوه . ألا تراهم كيف ذكروا في الشذوذ ما جاء على

(١) كذا في أ . وفي شه ، ب : « إذا كثرت ذلك على » . (٢) كذا في أ . وفي شه ،

ب : « تركيب » . (٣) كذا في أ . وفي شه ، ب : « اللغة » .

(٤) كذا في أ . وسقط هذا في شه ، ب .

فَعِلْ يَفْعَلْ ؛ نحو نَعِمَ يَنْعَمُ ، وَدِمَّتْ تَدُومُ ، وَمِتَّ تَمُوتُ . وقالوا أيضا فيما جاء من فَعَلَ يَفْعَلُ ، وليس عينه ولا لامه حرفا حَلَقِيًّا ؛ نحو قَلَى يَقْلَى ، وَسَلَى يَسْلَى ، وَجَبَى يَجْبَى ، وَرَكَنَ يَرْكَنُ ، وَقَنَطَ يَقْنَطُ .

ومما عدوه شاذًا ما ذكره من فَعَلَ فهو فاعل ؛ نحو طَهَّرَ فهو طاهر ، وشَعُرَ فهو شاعر ، وَحَمَضَ فهو حامض ، وَعَقُرَتِ المرأةُ فهي عاقرة ؛ ولذلك نظائر كثيرة .

واعلم أن أكثر ذلك وعاقته إنما هو لغات تداخلت فتركت^(١) ، على ما قدمناه في الباب الذي هذا الباب يليه . هكذا ينبغي أن يُعتقد ، وهو أشبه بحكمة العرب .

وذلك أنه قد دلت الدلالة على وجوب مخالفة صيغة الماضي لصيغة المضارع ؛ إذ الغرض في صيغ هذه المثل إنما هو لإفادة الأزمنة ، بفعل لكل زمان مثال مخالف لصاحبه ، وكلما ازداد الخلاف كانت في ذلك قوة الدلالة على الزمان .

فمن ذلك أن جعلوا بإزاء حركة فاء الماضي سكون فاء المضارع ، وخالفوا بين عينيهما ؛ فقالوا : ضرب يضرب ، وقتل يقتل ، وعلم يعلم .

فإن قلت : فقد قالوا : دحرج يدحرج ؛ فحزكوا فاء المضارع والماضي جميعا ، وسكنوا عينيهما أيضا ؛ قيل : لما فعلوا ذلك في الثلاثي الذي هو أكثر استعمالا ، وأعم تصرفا ، وهو كالأصل للرابعي ، لم يبالوا ما فوق ذلك مما جاوز الثلاثة . وكذلك أيضا قالوا : تقطع يتقطع ، وتقاعس يتقاعس ، وتدهور يتدهور ، ونحو ذلك ؛ لأنهم أحكوا الأصل الأول الذي هو الثلاثي . فقل حقلهم بما وراءه ؛ كما أنهم لما أحكوا أمر المذكر في الثنية ، فصاغوها على ألفها ، لم يحفلوا بما عرض

(١) كذا في ١٠ وفي شه ، ب : « فاعلم » .

(٢) كذا في ١٠ ، ب . وفي شه : « تركت » .

في المؤنث من اعتراض علم التأنيث بين الاسم وبين ما هو مَصْرُوع عليه من صلتها ؛
نحو قائمتان وقاعدتان .

فإن قلت : فقد نجد في الثلاثي " ما تكون حركة عينيه في الماضي والمضارع
سواءً ، وهو باب فَعْل ؛ نحو كَرُمَ يَكْرُمُ ، وظَرَفَ يَظْرَفُ .

٥ قيل : على كل حال فإؤه في المضارع ساكنة ، وأما موافقة حركة عينيه فلائه
ضَرَبَ قائم في الثلاثي برأسه ؛ ألا تراه غير متعَدِّ البتة ، وأكثر باب فَعْل وفِعْل
متعَدِّ . فلما جاء هذا مخالفا لهما - وهما أقوى وأكثر منه - خولف بينهما وبينه ،
فوفق بين حركتي عينيه ، وخولف بين حركتي عينيهما .

١٠ وإذا ثبت وجوب خلاف صيغة الماضي صيغة المضارع وجب أن يكون
ما جاء من نحو سَلَا يَسْلَى ، وقلى يقلى (ونحو ذلك) ، مما التقت فيه حركتا عينيه
منظورا في أمره ، ومحكما عليه بواجبه . فنقول : إنهم قد قالوا : قلَّيتَ الرجل
وقلَّيته . فمن قال : قلَّيته فإنه يقول أقلَّيه ، ومن قال قلَّيته قال : أقلَّاه . وكذلك
من قال : سلَّوته قال : أسلَّوه ؛ ومن قال سلَّيته قال : أسلَّاه ، ثم تلاقى أصحاب
اللغتين فسمع هذا لغة هذا ، وهذا لغة هذا ، فأخذ كل واحد منهما من صاحبه
١٥ ما ضمه إلى لغته ، فتركت هناك لغة ثالثة ؛ كأن من يقول سلا أخذ مضارع من
يقول سلي ، فصار في لغته سَلَا يَسْلَى .

فإن قلت : فكان يجب على هذا أن يأخذ من يقول سلي مضارع من يقول
سلا ، فيجىء من هذا أن يقال : سَلِي يسلو .

(١) كذا في ١ . وفي سائر الأصول : « عينه » . (٢) ثبت هذا في ١ ، وسقط

٢٠ في ش ، ب . (٣) كذا في ١ . وفي ش ، ب : « وكان » .

قيل : منع من ذلك أن الفعل إذا أزيل ماضيه عن أصله ، سرى ذلك في مضارعه ، وإذا اعتلّ مضارعه سرى ذلك في ماضيه ؛ إذ كانت هذه المثل تجرى عندهم مجرى المثال الواحد ؛ ألا تراهم لمّا ^(١)أعلّوا « شقي » أعلّوا أيضا مضارعه ، فقالوا يشقيان : ولمّا أعلّوا « يغزي » أعلّوا أيضا أغزيت ؛ وبتّ أعلّوا « قام » أعلّوا أيضا يقوم . فلذلك لم يقولوا : سلّيت تسلو ، فعملوا الماضي ويصحّحوا المضارع .
فإن قيل : فقد قالوا : محوت تمحى ، وبأوت تبأى ، وسعيت تسع ، ونأيت تنأى ؛ فصحّحوا الماضي وأعلّوا المستقبل .

قيل : إعلال الحرفين إلى الألف لا يخرجهما كل الإخراج عن أصلهما ؛ ألا ترى أن الألف حرف يُنصرف إليه عن الياء والواو جميعا ، فليس للألف خصوص بأحد حرفي العلة ، فإذا قلب واحد منهما إليه فكأنه مُقتر على بابه ؛
ألا ترى أن الألف لا تكون أصلا في الأسماء ولا في الأفعال ، وإنما هي مؤذنة بما هي بدل منه ، وكأنها هي هو ؛ وليست كذلك الواو والياء ؛ لأن كل واحدة منهما قد تكون أصلا كما تكون بدلا . فإذا أخرجت الواو إلى الياء اعتد ذلك ؛
لأنك أخرجتها إلى صورة تكون الأصول عليها ، والألف لا تكون أصلا أبدا فيهما ،
فكأنها هي ما قلبت عنه البتة ؛ فاعرف ذلك ، فإن أحدا من أصحابنا لم يذكره .
ومما يدلّك على صحّة الحال في ذلك أنهم قالوا : غزا يغزو ، ورمى يرمي ، فأعلّوا الماضي بالقلب ، ولم يقلبوا المضارع ، لمّا كان اعتلال لام الماضي إنما هو بقلبها ألفا ، والألف لدلاتها على ما قلبت عنه كأنها هي هو ، فكأن لا قلب هناك ؛ فاعرف ذلك .

- ٢٠ . (١) كذا في ش ، ب . وفي أ : « ترى » . (٢) كذا في أ وفي غيرها : « بابه الأثر » .
(٣) كذا في ش ، ب . وفي أ : « يكون » . (٤) أي في الأسماء والأفعال .
(٥) كذا في أ . وفي ش ، ب : « بدل » . (٦) الضمير للقصة .

ويذكر على استنكارهم أن يقولوا : سليت تسلبوا ؛ لثلاثا يلقبوا في الماضي ولا يلقبوا في المضارع أنهم قد جاءوا في الصحيح بذلك لما لم يكن فيه من قلب الحرف في الماضي ، وترك قلبه في المضارع ما جفا عليهم ؛ وهو قولهم : نعيم ينعم ، وفضل بفضل . وقالوا في المعتل : ميت تموت ، ودبت تدوم ، وخي في الصحيح أيضا حضر القاضى يحضره . فنعيم في الأصل ماضى ينعم ، وينعم في الأصل مضارع نعيم ، ثم تداخلت اللغتان ، فاستضاف من يقول نعيم لغة من يقول ينعم ، فحدثت هناك لغة ثالثة .

فإن قلت : فكان يجب على هذا أن يستضيف من يقول : نعيم مضارع من يقول نعيم ، فتركب من هذا أيضا لغة ثالثة ؛ وهي نعيم ينعم .

قيل : منع من هذا أن فعل لا يختلف مضارعه أبدا ، وليس كذلك نعيم ؛ لأن نعيم قد يأتي فيه نعيم وينعم جميعا ، فاجتمع خلاف مضارعه ، وفعل لا يجتمع مضارعه الخلاف ؛ ألا تراك كيف تحذف فاء وعد في يعد ؛ لوقوعها بين ياء وكسرة ، وأنت مع ذلك تصحح نحو وضؤ ووطؤ ، إذا قلت : يوضؤ ويوطؤ ، وإن وقعت الواو بين ياء وضمة ، ومعلوم أن الضمة أثقل من الكسرة ، لكنه لما كان مضارع فعل لا يجيء مختلفا لم يحذفوا فاء وضؤ ، ولا ووطؤ ، ولا وضع ؛ لثلاثا يختلف باب ليس من عادته أن يجيء مختلفا .

فإن قلت : فما بالهم كسروا عين نعيم ، وليس في ماضيه إلا نعيم ، ونعيم ، وكل واحد من فعل وفعل ليس له حظ من باب يفعل .

قيل : هذا طريقه غير طريق ما قبله . فإما أن يكون ينعم - بكسر العين - جاء على ماض وزنه فعل ، غير أنهم لم ينطقوا به استغناء عنه بنعيم ونعيم ، كما استغنوا بترك عن وذر ، وودع ، وكما استغنوا بملح عن تكسير لحة ؛ وغير ذلك . أو يكون

٥

١٠

١٥

٢٠

- فَعِلَ في هذا داخلا على فَعَلَ ؛ فكما أن فَعَلَ بآبه يفعلُ ، كذلك شبهوا بعض فَعِلَ به فكسروا عين مضارعه ، كما ضمُّوا في ظَرْفِ عين ماضيه ومضارعه . فنعم ينعم في هذا محمول على كرم بكرم ، كما دخل يفعلُ فيما ماضيه فَعَلَ ؛ نحو قتل يقتل على باب يشرف ويطرف . وكأن باب يفعلُ إنما هو لما ماضيه فَعَلَ ، ثم دخلت يفعلُ في فَعَلَ على يفعلُ ؛ لأن ضرب يضرب أقيس من قتل يقتل . ألا ترى أن ما ماضيه فَعِلَ إنما بآبه فتح عين مضارعه ؛ نحو ركب يركب ، وشرب يشرب . فكما فتَح المضارع لكسر الماضي ، فكذلك أيضا ينبغي أن يكسر المضارع لفتح الماضي . وإنما دخلت يفعلُ في باب فَعَلَ على يفعلُ من حيث كانت كل واحدة من الضمة والكسرة مخالفة للفتحة ، ولما آثروا خلاف حركة عين المضارع لحركة عين الماضي وجدوا الضمة مخالفة للفتحة خلافاً للكسرة لها عدلوا في بعض ذلك إليها ، فقالوا : قتل يقتل ، ودخل يدخل ، ونخرج يخرج .

- وأنا أرى أن يفعلُ فيما ماضيه فَعَلَ في غير المتعدي أقيس من يفعلُ ؛ فضرب يضرب إذا أقيس من قتل يقتل ، وقعد يقعد أقيس من جلس يجلس . وذلك أن يفعلُ إنما هي في الأصل لما لا يتعدى ؛ نحو كرم بكرم ، على ما شرحنا من حالها . فإذا كان كذلك كان أن يكون في غير المتعدي فيما ماضيه فَعَلَ أولى وأقيس .

فإن قيل : فكيف ذلك ونحن نعلم أن يفعلُ في المضاعف المتعدي أكثر من يفعلُ ؛ نحو شتده يُشدّه ، ومدّه يُمدّه ، وقسده يُقدّه ، وجزّه يُجزّه ، وعزّه يُعزّه ،

- (١) كذا في أ ، ب . وفي ش : «وكا» . (٢) كذا في أ ، ب . وفي ش : «وكا» .
(٣) ثبت هذا اللفظ في ش ، ب وسقط في أ . (٤) في ش ، ب : « يفعل المتعدي » .
(٥) كذا في أ . وفي ش ، ب : « وإذا » . (٦) كذا في ش ، ب . وفي أ : « وكيف » .

وأزّه يؤزّه ، وعمّه يعُمّه ، وأُمّه يؤمّه ، وضُمّه يَضُمّه ، وحلّه يحُلّه ، وسلّه يسُلّه ، وتلّه يتلّه . ويفعل في المضاعف قليل محفوظ ، نحو هَرِه يَهَرِه ، وعَلّه يَعْلّه ، وأحرف قليلة . وجميعها يجوز فيه « أَفْعَلّه » نحو عَلّه يَعْلّه ، وهَرِه يَهَرِه ؛ إلا حبّه يحبّه فإنه مكسور المضارع لا غير .

قيل : إنما جاز هذا في المضاعف لاعتلاله ، والمعتل كثيرا ما يأتي مخالفا للصحيح ؛ نحو سيّد ، وميت ، وقُضَاة ، وغُرَاة ، ودام ديمومة ، وسار سيرورة . فهذا شيء عَرَض قلنا فيه ، ولنعد .

وكذلك حال قولهم قَنَطَ يَقْنَطُ ، إنما هو لغتان تداخلتا . وذلك أن قَنَطَ يَقْنَطُ لغة ، وقَنِطَ يَقْنِطُ أخرى ، ثم تداخلتا فتركبت لغة ثالثة . فقال من قال قَنَطَ : يَقْنَطُ ، ولم يقولوا : قَنِطَ يَقْنِطُ ؛ لأن أخذنا إلى لغته لغة غيره قد يجوز أن يقتصر على بعض اللغة التي أضافها إلى لغته دون بعض . وأما حَسِبَ يحسب ، ويُسِّسَ يبسس ، ويُسِّسَ يبسس فمشبه باب كَرُمَ يكرم ، على ما قلنا في نِعِمَ ينعم . وكذلك مِتَ تموت ، وِدِمَتَ تدوم ، وإنما تدوم وتموت على من قال مِتَ وِدِمَتَ ، وأتما مِتَ وِدِمَتَ فضارعهما تمتا وتدام ؛ قال :

يا حَيٍّ لَا غَرَوٌ وَلَا مَلَامَا ^(٤) فِي الْحَبِّ إِنْ الْحَبُّ لَنْ يَدَامَا ١٥

(١) كذا في ش ، ب . وفي أ : « هزّه يهزه » . وما أثبت هو الصواب .

(٢) كذا في أ ، ب ، ش . وفي ج : « جاء » .

(٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « فشبّه » .

(٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : « مَيَّ » وفي الجهرة ٣/٨٥ ، بدل الشطر الأول :

* ياليل لا عدل ولا ملاما *

وقال :

بُنِيَّيَا سَيِّدَةَ الْبَنَاتِ عَيْشِي وَلَا يُؤْمِنُ أَنْ تَمَانِي

ثم تلاقي صاحبا اللغتين ، فاستضاف هذا بعضَ لغةٍ هذا ، وهذا بعضَ لغةٍ هذا ، فتركت لغةً ثالثةً . قال الكسائي : سمعت من أخوين من بني سليم .

نما ينمو ، ثم سألت بني سليم عنه فلم يعرفوه . وأُتشد أبو زيد لرجل من بني عَقِيل :
ألم تعلبي ما ظلت بالقوم واقفاً على طَلَلٍ أضحت معارفُهُ قَفَرًا^(٣)

فكسروا الظاء في إنشادهم وليس من لغتهم .

وكذلك القول فيمن قال : شعُرفهو شاعر ، وحمُض فهو حامض ، وخُثِر فهو

خاثر : إنما هي على نحوٍ من هذا . وذلك أنه يقال : خُثِر وخُثِر ، وحمُض وحمُض ،

وشُعُرو وشُعُرو ، وطُهَر وطُهَر ، فجاء شاعر ، وسامض ، وخاثر ، وطاهر على حمض ،

وشعُرو ، وخُثِر ، وطُهَر ، ثم استغنى بفاعل عن « فَعِيل » وهو في أنفسهم وعلى بالٍ

من تصوّرهم . يدلّ على ذلك تكسيرهم لشاعر : شعراء لما كان فاعل هنا واقعا

موقع « فَعِيل » كُتِر تكسيه ؛ ليكون ذلك أمانة ودليلا على إرادته ، وأنه مغني عنه ،

وبدل منه ؛ كما صحّح العواور ليكون دليلا على إرادة الياء في العواوير ، ونحو ذلك .^(٤)

(١) كذا في أ ، ب . وهو ما في اللسان (موت) ، وما في الجهرة ٣/ ٤٨٥ ، وقال ابن دريد

بعد إنشاده : « أراد بنيتي » . وفي ش :

* بنيتي سيدة البنات *

ويبدو كأنها مصلحة ، وهو يوافق ما في الصحاح .

(٢) كذا في أ . وفي ب ، ش : « من بني سليم يقولان » .

(٣) منه رواية البيت كما في أ . وقد ورد في ب ، ش :

ألم تعلبي ما ظلت بالقوم واقفاً على طلل أضحت معارفه قفرا

(٤) أي في قوله : * وكل العيين بالعواور *

وانظر ص ١٩٥ من هذا الجزء .

وعلى ذلك قالوا: عالم وعلماء — قال سيبويه^(١): يقولها من لا يقول عليم — لكنه^(٢) لما كان العلم إنما يكون الوصف به بعد المزاولة له وطول الملبسة صار كأنه غريزة، ولم يكن على أول دخوله فيه، ولو كان كذلك لكان متعلما لا عالما، فلما نخرج بالغريزة إلى باب فعل صار عالم في المعنى كعليم، فكُسر تكسيه، ثم حملوا عليه ضده، فقالوا: جهلاء كعلماء، وصار علماء كعلماء؛ لأن العلم محملة لصاحبه، وعلى ذلك جاء عنهم فاحش وخشاء، لما كان الفحش ضربا من ضروب الجهل، ونقيضا للعلم؛ أنشد الأصمعي — فيما روينا عنه — :
 * وهسل علمت فحشاء جهله^(٣) *

وأما غسا يغسى، وجي يجي، فإنه كأبي يأتى. وذلك أنهم شبهوا الألف في آخره بالهمزة في قرأ يقرأ، وهدأ يهدأ. وقد قالوا غسى يغسى، فقد يجوز أن يكون غسا يغسى من التركب الذى تقدم ذكره. وقالوا أيضا جي يجي، وقد أنشد أبو زيد:

* يا إبل ماذا مه فتأيه *

بفاء به على وجه القياس، كأتى يأتى. كذا روينا عنه، وقد تقدم ذكره، وأنى قد شرحت حال هذا الرجز فى كتابى "فى النوادر الممتعة".

(١) كذا فى ١. وفى سائر الأصول: «من يقولها لا يقول عليم». والذى فى سيبويه ٢٠٦/٢: «... وعلماء يقولها من لا يقول إلا عالم».

(٢) هذا من كلام ابن جنى. (٣) من رجز لصخير بن عمير فى الأصمعيات ٥٨. وبعده:

* ممخوثة أعراضهم بمرطلة *

وأورد اللسان هذا الشعر مع آخر فى منث. (٤) كذا فى ش، ب. وفى أ: «فأنا». (٥) يقال: غسا الليل: أعظم. (٦) كذا فى أ. وفى ش، ب: «التركيب». (٧) انظر ص ٣٣٢ من هذا الجزء.

واعلم أن العرب مختلف أحوالها في تلقى الواحد منها لغة غيره؛ فمنهم من يخفب^(١) ويسرع قبول ما يسمعه، ومنهم من يستعصم فيقيم على لغته البتة، ومنهم من إذا طال تكرار لغة غيره عليه لصقت به، ووجدت في كلامه؛ ألا ترى إلى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد قيل: يا نبي الله، فقال: "لست بنبي الله ولكني نبي الله" وذلك أنه عليه الصلاة والسلام أنكر الهمز في اسمه فردّه على قائله، لأنه لم يدر به سماءه، فأشفق أن يمسك على ذلك، وفيه شيء يتعلق بالشرع، فيكون بالإمساك عنه مبيح محظور، أو حاطر مباح.

وحدثنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى قال: اجتمع أبو عبد الله ابن الأعرابي وأبو زياد الكلّابي على الحسّر ببغداد، فسأل أبو زياد أبا عبد الله عن قول النابغة الذبياني:

* على ظهر مبناة ... *^(٢)

فقال أبو عبد الله: النّطع^(٤)، فقال أبو زياد: لا أعرفه، فقال: النّطع، فقال أبو زياد: نعم، أفلا ترى كيف أنكر غير لغته على قرب بينهما.

(١) كذا في أ. وفي ش، ب: «يستوخ». (٢) كذا في ش، ب. وسقط في أ.

(٣) هو من قوله:

كان مجرّ الرامسات ذيوها عليه حصير تمقته الصوانع

على ظهر مبناة جديد سيورها يطوف بها وسط اللطيمة بائع

والمبناة — بفتح الميم وكسر ها — تتخذ من الجلد يضم بعضه إلى بعض ويضع عليه التاجر أمتته، وكانوا يضمون الحصير عليها يطوفون بها لبيعها.

(٤) كذا في ش، ب. وفي أ: «ابن الأعرابي».

(٥) يريد أنه سأله عن المبناة ما هي فقال: النّطع بفتح النون، فأنكر ذلك إذ كان من لغته النّطع

بكسر النون. وأورد اللسان القصّة في نطع.

(٦) كذا في ش، ب. وفي أ: «تراه».

وحدثني أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد عن أبي بكر محمد بن هرون الروياني عن أبي حاتم قال: قرأ على أعرابي بالحرم: «طبي لهم وحسن مأب»، فقلت: طوبى، فقال طيبى، قلت طوبى، قال طيبى. فلما طال على قلت: طوطو، فقال طي طي. أفلا ترى إلى استعصام هذا الأعرابي بلغته وتركه متابعة أبي حاتم.

والخبر المرفوع في ذلك؛ وهو سؤال أبي عمرو أبا خيرة عن قولهم: استأصل الله عرقاتهم؛ فنصب أبو خيرة التاء من «عرقاتهم»، فقال له أبو عمرو: هيأت أبا خيرة، لأن جلدك. وذلك أن أبا عمرو استضعف النصب بعد ما كان سمعها منه بالجوز، قال: ثم رواها فيما بعد أبو عمرو بالنصب والجوز، فلما أن يكون سمع النصب من غير أبي خيرة ممن يرضى عريقته، وإما أن يكون قوى في نفسه ما سمعه من أبي خيرة من نصبها. ويجوز أيضا أن يكون قد أقام الضعف في نفسه فخكى النصب على اعتقاده ضعفه، وذلك أن الأعرابي قد ينطق بالكلمة يعتقد أن غيرها أقوى في نفسه منها؛ ألا ترى أن أبا العباس حكى عن عمارة أنه كان يقرأ «ولا الليل سابق النهار» بالنصب؛ قال أبو العباس: فقلت له ما أردت؟ فقال: سابق النهار، فقلت له فهلا قلته؟ فقال: لو قلته لكان أوزن؛ أى أقوى. وقد ذكرنا هذه الحكاية للحاجة إليها في موضع آخر؛ ولا تستنكر إعادة الحكاية، فربما كان في الواحدة عادة أماكن مختلفة يحتاج فيها إليها.

فأما قولهم: عقرت فهى عاقرة؛ فليس «عاقرة» عندنا بجارية على الفعل جريان قائم وقاعد عليه، وإنما هو اسم بمعنى النسب بمنزلة امرأة طاهر، وحائض، وطالق.

(١) كذا في ش، ب. وفي أ: «حدثنا». وسميت هذه القصة في ص ٧٥ وما بعدها.
(٢) أبو عمرو: هو ابن العلاء. وأبو خيرة: نيشل بن زيد، (انظر فهرست ابن النديم).
(٣) جمع عرقة وهى الأصل. (٤). يريد أنه طال عهده بالبادية حيث الخشونة والقشعر، وأثر فيه الحضر فقال ذلك من فصاحته. وانظر هذه القصة في مجالس ابن حنوية (الثاني).

وكذلك قولهم : طَلَّقْتُ فُهَي طَالِقٌ ؛ فليس عَاقِرٌ مِنْ عَقْرَتْ بِمَنْزِلَةِ حَامِضٍ مِنْ حَمُضٍ ، وَلَا خَائِرٌ مِنْ خَيْرٍ ، وَلَا طَاهِرٌ مِنْ طَهْرٍ ، وَلَا شَاعِرٌ مِنْ شَعْرٍ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ هُوَ اسْمُ الْفَاعِلِ ، وَهُوَ جَارٍ عَلَى فَعَلٍ (فَاسْتَعْنِي بِهِ عَمَّا يَجْرَى عَلَى فَعَلٍ ، وَهُوَ) فَعِيلٌ عَلَى مَا قَدَّمَاهُ .

- ٥ . وَسَأَلْتُ أَبَا عَلِيٍّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - ، فَقُلْتُ : قَوْلُهُمْ حَامِضٌ بِالْهَمْزَةِ يَحْكُمُ بِأَنَّهُ جَارٍ عَلَى حَاضِتٍ ؛ لِإِعْتِلَالِ عَيْنِ فَعَلْتِ . فَقَالَ : هَذَا لَا يَدُلُّ . وَذَلِكَ أَنَّ صُورَةَ فَاعِلٍ مِمَّا عَيْنُهُ مَعْتَلَّةٌ لَا يَجِيءُ إِلَّا مَهْخُوزًا ، جَرَى عَلَى الْفَعْلِ أَوْ لَمْ يَجْرَ ؛ لِأَنَّ بَابَهُ أَنْ يَجْرَى عَلَيْهِ ، فَخَمَلُوا مَا لَيْسَ جَارِيًا عَلَيْهِ ، عَلَى حَكْمِ الْجَارِي عَلَيْهِ ؛ لِغَلْبَتِهِ إِيَّاهُ فِيهِ . وَقَدْ ذَكَرْتُ هَذَا فِيمَا مَضَى .

- ١٠ . فَاعْرِفْ مَا رَسَمْتُ لَكَ ، وَاجْعَلْ [مَا يَجِيءُ مِنْهُ عَلَيْهِ] ؛ فَإِنَّهُ كَثِيرٌ ، وَهَذَا طَرِيقُ قِيَاسِهِ .

(بَابُ فِيمَا يَرُدُّ عَنِ الْعَرَبِيِّ مَخَالَفًا لِمَا عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ)^(٣)

- إِذَا اتَّفَقَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ يُنْظَرُ فِي حَالِ ذَلِكَ الْعَرَبِيِّ وَفِيمَا جَاءَ بِهِ . فَإِنْ كَانَ الْإِنْسَانُ فَصِيحًا فِي جَمِيعِ مَا عَدَا ذَلِكَ الْقَدْرَ الَّذِي انْفَرَدَ بِهِ ، وَكَانَ مَا أَوْرَدَهُ مِمَّا يَقْبَلُهُ الْقِيَاسُ ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ بِهِ اسْتِمَالٌ إِلَّا مِنْ جِهَةِ ذَلِكَ الْإِنْسَانِ ، فَإِنَّ الْأَوَّلَى ١٥ فِي ذَلِكَ أَنْ يُحَسِّنَ الظَّنَّ بِهِ ، وَلَا يُجْمَلَ عَلَى فُسَادِهِ .

فَإِنْ قِيلَ : فَمِنْ أَيْنَ ذَلِكَ لَهُ ، وَلَيْسَ مَسْوَغًا أَنْ يَرْتَجَلَ لُغَةً لِنَفْسِهِ ؟

(١) كَذَا فِي ش ، ب . وَفِي أ مَوْضِعٍ مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ : « فَهُوَ » .

(٢) كَذَا فِي أ ، ب ، ش . وَفِي ج : « لَا يَجِيءُ إِلَّا مَهْخُوزًا » وَقَدْ رَوَعِي هَذَا التَّذْكِيرَ فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ .

(٣) كَذَا فِي أ ، ج . وَفِي ش ، ب : « بَابُ مَا يَرُدُّ » .

قيل : قد يمكن أن يكون ذلك وقع إليه من لغة قديمة قد طال عهدُها ،
وعفا رسمها ، وتأبدت معالمها . أخبرنا أبو بكر جعفر بن محمد بن المجّاج عن أبي خليفة^(٢)
الفضل بن الحباب قال : قال ابن عَوْن^(٣) عن ابن سيرين ، قال عمر بن الخطاب
رضي الله تعالى عنه : كان الشعر علم القوم ، ولم يكن لهم علم أصح منه ، بخاء الإسلام
فتشاغل عنه العرب بالجهاد وغزو فارس والروم ، ولطيت عن الشعر وروايته ،
فلما كثر الإسلام وجاءت الفتوح وأطمأنت العرب في الأمصار ، راجعوا رواية
الشعر ، فلم يثولوا إلى ديوان مدون ، ولا كتاب مكتوب ، وألقوا ذلك وقد هلك
من العرب من هلك بالموت والقتل ، خفيظوا أقل ذلك ، وذهب عنهم كثيره .

وحدثنا أبو بكر أيضا عن أبي خليفة قال قال يونس بن حبيب : قال أبو عمرو
ابن العلاء : ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله ، ولو جاءكم وافرا لجاءكم
علم وشعر كثير . فهذا ما تراه ، وقد روى في معناه كثير .

وبعد فلسنا نشك في بعد لغة حمير ونحوها عن لغة ابني نزار ، فقد يمكن أن يقع
شيء من تلك اللغة في لغتهم فيساء الظن فيه بمن سمع منه ، وإنما هو منقول
من تلك اللغة .

(١) أي جهلت : من قولهم : تأبد الرسم ، أوسش وأفرو وتنكر . (٢) كانت وفاة أبي خليفة
هذا في سنة ٣٠٥ كما في الشذرات ، وهو بصري . (٣) هو عبد الله بن عون . مات سنة ١٥١
كما في تهذيب التهذيب . وفي طبقات ابن سلام ١٠ : « ابن عوف » وهو تحريف ، وتبعه السيوطي
في المزهري (النوع ٤٩) . (٤) في ابن سلام : « غزوا » . (٥) كذا في أ ، ج .
وفي ش ، ب : « فاطمات » . (٦) عند ابن سلام : « يثلوا » . (٧) هذا الخبر أيضا
في ابن سلام في الموطن السابق . (٨) كذا في أ . وفي ش ، ب : « نراه » .
(٩) يريد بابني نزار : مضر وربيعة . (١٠) كذا في أ . وفي ب : « به » وسقط هذا
في سائر الأصول .

١٥

٢٠

ودخلت يوما على أبي عليّ — رحمه الله — خاليا في آخر النهار ، حين رأيته
قال لي : أين أنت؟ أنا أطلبك . قلت : وما ذلك؟ قال : ما تقول فيما جاء عنهم من
حَوْرِيَّت^(٢) ؟ نفضنا معا فيه ، فلم نحلّ بطائل منه ، فقال : هو من لغة اليمن ،
ومخالف للغة ابني نزار ، فلا ينكر أن يجيء مخالفا لمثلهم .^(٣)

- وأخبرنا أبو صالح السليل بن أحمد بن عيسى بن الشيخ ، قال حدثنا أبو عبد الله
محمد بن العباس اليزيدي^(٤) ، قال حدثنا الخليل بن أسد النُجَاشِيّ ، قال حدثني محمد بن
يزيد بن ربّان ، قال أخبرني رجل عن حماد الزاوية ، قال : أمر النعمان فَنُسِخَتْ له
أشعارُ العرب في الطُّنُوج — قال : وهي الكرايس — ، ثم دفنها في قصره الأبيض .^(٥)
فلما كان المختار بن أبي عبيد قيل له : إن تحت القصر كنزا ، فاحتفره ، فأخرج تلك
الأشعار . فمن ثمَّ أهل الكوفة أعلم بالشعر من أهل البصرة . وهذا ونحوه مما يدلك
على تنقل الأحوال بهذه اللغة ، واعتراض الأحداث عليها ، وكثرة تغولها وتغيرها .
فإذا كان الأمر كذلك لم تقطع على الفصيح يُسَمَّع منه ما يخالف الجمهور^(٦)
بالخطأ ، ما وُجِد طريق إلى تقبل ما يورده ، إذا كان القياس يعاضده ؛ فإن لم يكن
القياس مسوّغا له ؛ كرفع المفعول ، وجزّ الفاعل ، ورفع المضاف إليه ، فينبغي أن
يُرَدّ . وذلك لأنه جاء مخالفا للقياس والسماع جميعا ، فلم يسبق له عِصْمَةٌ تُضَيِّفه ،
ولا مُسَكَّةٌ تجمع شعاعه .^(٧)

(١) كذا في أ ، ج . وفي ش ، ب : « كنت » . (٢) اسم موضع .
(٣) في أ : « بن » . (٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : « محمد بن يزيد بن العباس »
وما أثبت موافق لما في ص ٣٦٠ . والقصة في اللسان في طنج . ومحمد هذا ينتسب إلى أبي محمد اليزيدي جدّه .
وكانت وفاة محمد سنة ٣١٠ ، وله ترجمة في البغية ٥٠ وما بعدها ، وفي ابن خلكان ١ / ٥٠٢ .
(٥) كذا بالباء الموحدة كما في التاج (طنج) . وفي ش : « ربان » وفي أ ، ب أهمل النقط .
(٦) وليس لها واحد كما في القاموس واللسان . (٧) كذا في أ . وفي ش ، ب : « يقطع » .
(٨) كذا في ش ، ب . وفي أ : « وإن لم » .

فأما قول الشاعر — فيما أنشده أبو الحسن — :

* يوم الصُّلْفَاءِ لم يوفون بِالْجَارِ^(١) *

فإنه شبه للضرورة لم بـ«لا»، فقد يشبه حروف النفي بعضها ببعض، وذلك لاشتراك

الجميع في دلالة عليه؛ ألا ترى إلى قوله — أنشدناه — :

أَجِدُّكَ لم تغتمض ليلةً فترقدَها مع رُقَادِهَا^(٢)

فاستعمل «لم» في موضع الحال، وإنما ذلك من مواضع ما النافية للحال. وأنشدنا أيضا :

أَجِدُّكَ لن ترى بشعيلياتٍ ولا بيدانَ ناجيةً ذمولا^(٣)

استعمل أيضا «لن» في موضع «ما» .

وسألت أبا عليّ — رحمه الله — عن قوله :

أَيُّتُ أُسِرِي وتَبَيَّنِي تَدَلِكِي وجهك بالعنبرِ والمسكِ الذكي^(٤)

نخضنا فيه، واستقر الأمر فيه على أنه حذف النون من تبينين، كما حذف الحركة للضرورة في قوله^(٥) :

* فالْيَوْمَ أَشْرَبَ غير مستحقِّب *

(١) صدره : * لولا فوارس من نعم وأسرتهم *

وانظر اللسان في صلف، وقال البغدادى في الخزائن ٦٢٦/٣ : « وهذا البيت أنشده الأخفش

والفارسي وغيرهما، ولم أجد من عزاه إلى قائله ولا من ذكرتمته » . (٢) كذا في أ . وفي ش،

ب : « تشبه » . (٣) أول قصيدة للأعشى في الصبح المنير ٥٠ ، وورد البيت غير معزور

في الكامل ٤٢/٧ . (٤) للزار بن سعيد . وبعده :

ولا متلافيا والشمس طفلس ببعض نواشغ الوادى حولا

وانظر معجم البلدان في « تعيلبات » واللسان في « نشغ » . وقوله « متلافيا » ، كذا بالغاء في المعجم . وفي اللسان

« متلافيا » بالقاف . وما في المعجم يوافق رواية شرح القاموس : ولا متدارك . وكذا ورد في اللسان

في « طفل » : متلافيا . و « بيدان » كذا في الأصول ما عدا جففيها : « بقدان » وهو تحريف . وبيدان ؛

جبل في حمى شميرية ؛ كما في ياقوت . (٥) انظر الخزائن ٥٢٥/٣ (٦) انظر ص ٧٤

من هذا الجزء .

كذا وجهته معه، فقال لي: فكيف تصنع بقوله «تدلكي»؟ قلت: نجعله بدلا من «تبتقي»^(١)
أو حالا فنحذف النون؛ كما حذفها من الأول في الموضعين، فاطمأن الأمر على هذا.
وقد يجوز أن يكون «تبتقي» في موضع النصب بإضمار «أن» في غير الجواب؛
كما جاء بيت الأعشى^(٢):

لنا هَضْبَةٌ لَا يَتَزَلُّ الذَّلُّ وَسَطُهَا وَيَأْوِي إِلَيْهَا الْمُسْتَجِيرُ فِعْصَمًا
وَأَنْتَبِذْ أَبُو زَيْدٍ — وَقَرَأْتَهُ عَلَيْهِ — :

بياض بالأصل

بجاء به على إضمار «أن» كبيت الأعشى^(٣).
فأما قول الآخر:^(٤)

أَنْ تَهْبِطِينَ بِلَادَ قَسْوٍ مِمَّ يَرْتَعُونَ مِنَ الطَّلَاحِ^(٥)

فيجوز أن تكون «أن» هي الناصبة للاسم مخففة، غير أنه أولاها الفعل بلا فصل؛
كما قال الآخر:

(١) كأنه يريد بالموضعين كون «تدلكي» بدلا وحالا. وقد سقطت هذه العبارة «في الموضعين»
في حد، وهو أجود. (٢) البيت في الكتاب ٢٣/١. وقد نسب فيه إلى طرفة لا إلى الأعشى،
وانظر المدة ٢١٢/٢. وهو من قصيدة في ديوان طرفة. وقبله مطلع القصيدة:
لقد علم الأقوام أنا بنجوة علت شرفا من أن تضام وتشتا
(٣) كذا في ١٤ ب. وفي ش: «أشدنا». وقد خلت الأصول التي بيدي من البيت الشاهد،
وكتب مكانه عبارة «بياض بالأصل» كما أثبت. وفي نوادر أبي زيد ٢٠٨ من مقطوعة للتحيف المقلبي:
وفي الصحاح الذين ترحلوا كواعب من بكر تسام وتحبلا
وترى «تحبلا» بالنصب حيث لا ناصب. فقد يكون الشاهد الذي أراد ابن جني هو هذا. وإن كان
شارح النوادر على بن سليمان الأخفش الصغير يخرج هذا على أن الألف بدل من نون التوكيد، فلا يكون
الفعل منصوبا، فإن ابن جني لا يذهب هنا هذا المذهب. (٤) هو القاسم بن معن قاضي
الكوفة. انظر شواهد المعنى في إن وأخواتها. وانظر في ترجمة القاسم الفهرست ١٠٣.
(٥) قبله:

لَمْ نَسِ زَعِيمٍ يَا نَوِي حَقَّةً لِمَنْ أَمِنْتَ مِنَ الرِّزَاحِ
وتجوت من عرض المنو ن من العشي إلى الصباح

وورد في اللسان البيت الأول مع البيت الشاهد في «أن».

- (١) إن تحمل حاجة لي خَفَّ حملها تستوجباً نعمةً عندي بها ويدأ
أن تقرأن على أسماء — ويحك — مني السلام وألا تعلين أحداً
- (٢) سألت عنه أبا علي رحمه الله فقال: هي مخففة من الثقيلة؛ كأنه قال: أنكما تقرأن،
إلا أنه خفف من غير تعويض. وحدثنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى
قال: شبه «أن» بـ«عما» فلم يعملها كما لم يعمل ما.
- فأما ما حكاه الكسائي عن قضاة من قولها: مررت به، والمال له؛ فإن
هذا فاش في لغتها كلها لا في واحد من القبيلة، وهذا غير الأول.
- فإن كان الرجل الذي سمعت منه تلك اللغة المخالفة للغات الجماعة مضعوفاً
في قوله، مألوفاً منه لحنه وفساد كلامه حُكِمَ عليه ولم يُسمع ذلك منه. هذا هو
الوجه، وعليه ينبغي أن يكون العمل. وإن كان قد يمكن أن يكون مصيباً في ذلك
لغة قديمة، مع ما في كلامه من الفساد في غيره، إلا أن هذا أضعف القياسين.
والصواب أن يُرد ذلك عليه ولا يتقبل منه. فعلى هذا مقاد هذا الباب
فاعمل عليه.

(١) «إن تحمل» تقرأ «إن» هكذا مكسورة، وهي شرطية جوابها «تستوجب» وفي السرياني
٢٩/١ تيموريت قبل هذين:

يا صاحبي فدت نفسي نفوسكاً زحبتاً كنتا لاقبتا رشداً
والبيت الأول هنا فيه هكذا:

- أن تحمل حاجة لي خَفَّ حملها وتصنعا نعمةً عندي بها ويدأ
وقال السرياني بعد إيراد الأبيات الثلاثة: «والمعنى فيه: أسألكم أن تحملوا...» وترى أن «أن»
تحملاً عليه بفتح همز «أن». وانظر الخزانة ٥٥٩/٣
- (٢) ثبت في أ، وسقط في سائر الأصول. (٣) أورد في اللسان في «أن» هذه القصة
بأوسع من هذا، وكأنه منقول عن سر الصنعة. (٤) كذا في أ. وفي غيرها: «لا».
- (٥) كذا في أ. وفي ب: «مقاد» وسقط هذا اللفظ في ش، ز، هـ.

باب في امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس

وإنما يقع ذلك في كلامهم إذا استغنت بلفظ عن لفظ ؛ كاستغنائهم بقولهم :
 ما أجود جوابه عن قولهم : ما أجوبه ، أو لأن قياساً آخر عارضه فعاق عن استعمالهم
 إياه ؛ وكاستغنائهم بـ «كاد زيد يقوم» عن قولهم : كاد زيد قائماً أو قياماً . وربما
 خرج ذلك في كلامهم ؛ قال تأبط شراً :

فأبت إلى فهم وما كدت آثبا وكم مثلها فارقتها وهي تصفر^(٢)

هكذا صحة رواية هذا البيت ، وكذلك هو في شعره . فأما رواية من لا يضبطه :
 وما كنت آثبا ، ولم أك آثبا فلبعده عن ضبطه . ويؤكد ما روينا نحن مع وجوده
 في الديوان أن المعنى عليه ؛ ألا ترى أن معناه : فأبت وما كدت أعوب ؛ فأما (كنت)
 فلا وجه لها في هذا الموضع .

ومثل ذلك استغناؤهم بالفعل عن اسم الفاعل في خبر (ما) في التعجب ؛ نحو
 قولهم : ما أحسن زيدا ، ولم يستعملوا هنا اسم الفاعل (وإن)^(٤) كان الموضع في خبر
 المبتدأ إنما هو للفرد دون الجملة .

ومما رفضوه استعمالاً وإن كان مسوغاً قياساً وذراً ، وودع ؛ استغنى عنهما

بترك .

(١) كذا في أ . وفي ب ، ش ، ج : « كلامها » . (٢) من قصيدته التي أولها :

إذا المرء لم يحتل وقد جدّ جدّه أضع وقاسى أمره وهو مدبر

وانظر الحماسة ٣٨/١ وما بعدها .

(٣) كذا في أ ، ب . وفي ش ، ح : « صحت » . والرواية التي يعنها هي رواية الحماسة .

(٤) كذا في ش ، ب . وفي أ : « فإن » .

(٥) كذا في أ . وفي سائر الأصول : « الابتداء » .

ومما يجوز في القياس — وإن لم يرد به استعمال — الأفعال التي وردت مصادرهما ورفضت هي ؛ نحو قولهم : فَاظَ الْمَيْتَ يَفِيظُ فَيْظًا وَفَوْظًا . ولم يستعملوا من فَوْظَ فَعَلًا . وكذلك الأئین للإعفاء لم يستعملوا منه فَعَلًا . قال أبو زيد وقالوا : رجل مَدْرَهْمٌ ولم يقولوا دُرْهيمٌ . وحدَّثنا أبو علي — أظنه عن ابن الأعرابي — أنهم يقولون : دَرَهْمَتِ الْخُبَّازِي ، فهذا غير الأول . وقالوا : رجل مَفْعُودٌ ولم يصرفوا فَعْلَهُ ، ومفعولُ الصفة إنما يأتي على الفِعل ؛ نحو مضروب من ضَرَبَ ، ومقتول من قَتَلَ .

فَأَمَّا امتناعهم من استعمال أفعال الوَيْجِ ، والْوَيْلِ ، والْوَيْسِ ، والْوَيْبِ فليس للاستغناء ، بل لأن القياس نفاه ومنع منه . وذلك أنه لو صرف الفعل من ذلك لوجب اعتلال فائده كوعده ، وعينه كباع ؛ فتحاموا استعماله لما كان يُعقَّب من اجتماع إعلايين .

فإن قيل : فهَلَّا صُرِّفَتْ هذه الأفعال واقتصر في الإعلال لها على أحد حرفيها ، كراهية لنوال الإعلايين ، كما أن شويت ورويت ونحو ذلك لما وقعت عينها ولاهما حرفي عِلَّةٍ صَحَّحُوا العين لاعتلال اللام تحامياً لاجتماع الإعلايين ، فقالوا : شَوَى يشوى كقوله : رَحَى يرمي ؟

قيل : لو فُعِلَ ذلك في فَعَلَ وَيَجُ وويل لوجب أن تعلّ العين وتصحّح الفاء ؛ كما أنه لما وجب إعلال أحد حرفي شويت ، وطويت ، وتصحّح صاحبه أعلّوا اللام وصحّحوا العين ، ومحلّ الفاء من العين محلّ العين من اللام ، فالفاء أقوى

(١) أثبت أصحاب المعاجم من القووظ فعلاً ، يقال : فَاظَ ، يَفُوظُ ، عن ابن السكيت ، وانظر اللسان

(٢) أثبت ابن الإعرابي منه فعلاً ، يقال فيه آن ، يثين ؛ وأنشد : * إنا ورب القلص الصوامر *

فقوله إنا أي أعيننا . وانظر اللسان . (٣) انظر ص ٣٥٨ (٤) أي أصيب فؤاده بوجع .

(٥) كذا في ش ، ب . وهو الموافق لما في اللسان في فاد . وفي أ : « لما » .

(٦) كذا في ش ، ب . وفي أ : « رأما » . (٧) كذا في أ . وفي ش ، ب : « فاقصر » .

من العين ، كما أن العين أقوى من اللام ، فلو أعلّوا العين في الفعل من الويل ونحوه ، لقالوا ^(١)وَالْ يَوِيل ، وواح يَويج ، وواس يويس ، وواب يويب ، فكانت الواو تثبت هنا مكسورة ، وذلك أثقل منها في باب وعد ؛ ألا تراها هناك إنما كُرهت مجاورةً للكسرة فحذفت ، وأصلها يوعِد ، والواو ساكنة والكسرة في العين بعدها . ولو قالوا يَوِيل لأنبتوها والكسرة فيها نفسها ، وذلك أثقل من يوعِد لو أخرجوه على أصله ، وليس كذلك يَشْوِي ويَطْوِي ؛ لأن أكثر ما في ذلك أن أخرجوه والحركة فيه . وهكذا كانت حاله أيضا فيما صحّت لامه ؛ ألا ترى أن يَقُوم أصله يَقُوم ، فالعين في الصحيح اللام إنما غاية أصليتها أن تقع متحركة ثم سكنت ، فقليل يَقُوم ، فأما ما صحّت عينه وفأؤه واو ، نحو وعد ووجد ، فإن أصل بنائه إنما هو سكون فائه وكسرة عينه ؛ نحو يوعِد ، ويوزن ، ويوجد ، والواو كما ترى ساكنة ، فلو أنك تجشمت تصحيحها في يَوِيل ، ويويج ، لتجاوزت بالفاء حدّها المقدّر لها فيما صحّت عينه . فإنّ ^(٢)أحالات الكسرة فيها نفسها فكان ذلك يكون — لو تُكَلِّف — أثقل من باب يوعِد ويوجد لو نخرج على الصّحّة . فاعرف ذلك فرقا لطيفا بين الموضعين .

ومما يميزه القياس — غير أن لم يرد به الاستعمال — خبر (العمر، والأمين) ^(٣) ، من قولهم : لعمرُك لأقومن ، ولأمينُ الله لأنطلقن . فهذان مبتدآن محذوفان الخبرين ، وأصلهما — لو نخرج خبرهما — لعمرُك ما أقسم به لأقومن ، ولأمينُ الله ما أحلف به لأنطلقن ، فحذف الخبران ، وصار طول الكلام بجواب القسم عوضا من الخبر .

- ٢٠ (١) كذا في أ . وفي ش ، ب : «ركانت» . (٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : «والعين» .
 (٣) أي أصالتها . وانظر اللسان (أصل) . (٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : «بأن» .
 (٥) كذا في أ . وفي ش ، ب : «لعمر ولامين» .

ومن ذلك قولهم : لا أدرى أى الجراد عاره ^(١) ، أى ذهب به ، ولا يكادون ينطقون بمضارعه ، والقياس مقتضى له ، وبعضهم يقول : يعوره ؛ وكأنهم إنما لم يكادوا يستعملون مضارع هذا الفعل لما كان مثلاً جارياً فى الأمر المتقضى ^(٢) الفائق ، وإذا كان كذلك فلا وجه لذكر المضارع هنا ، لأنه ليس بمقتضى .

ومن ذلك امتناعهم من استعمال استحوذ معتلاً وإن كان القياس داعياً إلى ذلك ومؤذناً به ، لكن عارض فيه إجماعهم على إخراجهم مصححاً ؛ ليكون دليلاً على أصول ما غير من نحوه ؛ كاستقام واستعان .

ومن ذلك امتناعهم من إظهار الحرف الذى تعرف به (أمس) حتى اضطروا ^(٤) — لذلك — إلى بنائه لتضمنه معناه ، فلو أظهروا ذلك الحرف فقالوا مضى ^(٥) أمس بما فيه لما كان خلفاً ولا خطأ .
فأما قوله ^(٦) :

وإني وقفت اليوم والأمس قبله بياك حتى كادت الشمس تقرب
فرواه ابن الأعرابي : والأمس ، والأمس جرّاً ونصباً .

فمن جرّه فعلى الباب فيه ، وجعل اللام مع الجرّ زائدة ، حتى كأنه قال : وإني وقفت اليوم وأمس ، كما أن اللام فى قوله تعالى « قالوا الآن جئت بالحق » زائدة ، واللام المعرفة له مرادة فيه ، وهو نائب عنها ، ومتضمن لها ^(٧) ، فلذلك كسر فقال :

(١) أى لا أدرى أى الناس أخذه . ولا يستعمل إلا فى الجهد . انظر اللسان .
(٢) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « فكأنهم » . (٣) فى ج : « المتقضى » .
(٤) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « يعرف » . (٥) هو الردى المعيب .
(٦) هو نصيب كما فى اللسان فى أمس . (٧) فى عبارة اللسان : « مضى » .

والأَمَس ، فهذه اللام فيه زائدة والمعرفة له مرادة فيه ومحدوفة منه . يدل على ذلك بناؤه على الكسر وهو في موضع نصب ، كما يكون مبنيًا إذا لم تظهر إلى لفظه .^{(١) (٢)}

- وأما من قال : والأَمَس فنصب فإنه لم يضمَّته معنى اللام فيبديّه ، ولكنه عرّفه بها كما عرّف اليوم بها ، فليست هذه اللام في قول من قال : والأَمَس فنصب هي تلك اللام التي (هي في قول من قال) والأَمَس فجتر . تلك لا تظهر أبداً ، لأنها في تلك اللغة لم تستعمل مظهره ؛ ألا ترى أن من ينصب غير من ييجز ، فلكل منهما لفته^(٦) ، وقياسها على ما نطق به منها ، لا تداخل أختم ، ولا نسبة في ذلك بينها وبينها ، كما أن اللام في قولهم (الآن حدّ الزمانين) غير اللام في قوله سبحانه « قالوا الآن جئت بالحق » لأن الآن من قولهم (الآن حدّ الزمانين) بمنزلة « الرجل أفضل من المرأة ، والمالك أفضل من الإنسان » أي هذا الجنس أفضل من هذا الجنس ، فكذلك (الآن) إذا رفعه جعله جنس هذا المستعمل في قولك « كنت الآن عنده » وسمعت الآن كلامه » فعني هذا : كنت في هذا الوقت الحاضر بعضه وقد تصرّمت أجزاء منه^(٨) . فهذا معنى غير المعنى في قولهم الآن حدّ الزمانين ، فاعرفه .

- ونظير ذلك أن الرجل من نحو قولهم : نعم الرجل زيد غير الرجل المضمر في (نعم) إذا قلت : نعم رجلاً زيداً ؛ لأن المضمر على شريطة التفسير لا يظهر ،

(١) كذا في ش ، ب . وفي أ : « يظهر » . (٢) ضمن تظهر معنى تضم فعذاء بالي . وفي عبارة اللسان : في « لفظه » . (٣) كذا في ش ، ب . وفي أ بدل ما بين القوسين : « فيمن قال » . ويحسن الكلام عليها لو حذف « التي » . (٤) أي لام الأَمَس في لغة الكسر .

(٥) كذا في أصول الخصائص . وفي عبارة اللسان في أَمَس : « نكل » . (٦) كذا في أ ، ب . وفي ش : « لفة » . (٧) كذا في أ ، ب . وفي ش : « قياساً » . (٨) في شرح أدب الكاتب للجواليقي . بعد هذا زيادة : « عنده » . وهذا في رواية لابن المؤلف عنه .

ولا يستعمل ملفوظا به ، ولذلك قال سيوييه ^(١) : هذا باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمرًا ، أى إذا فسر بالنكرة في نحو نعم رجلا زيد ، فإنه لا يظهر أبدا .

وإذا كان كذلك علمت زيادة الزاد في قول جرير :

ترود مثل زاد أبك فينا ^(٢) فيعم الزاد زاد أبك زادا ^(٣)

وذلك أن فاعل (نعم) مظهر فلا حاجة به إلى أن يفسر ، فهذا يسقط اعتراض محمد بن يزيد عن صاحب الكتاب في هذا الموضع .

واعلم أن الشاعر إذا اضطر جازله أن ينطق بما يديحه القياس ، وإن لم يرد به سماع . ألا ترى إلى قول أبي الأسود ^(٤) :

ليت شعري عن خليلي ما الذى غاله في الحب حتى ودعه

وعلى ذلك قراءة بعضهم (ما ودعك ربك وما قلى) بالتخفيف أى ما تركك . دل ^(٥) عليه قوله (وما قلى) لأن الترك ضرب من القلى ، فهذا أحسن من أن يعلّ باب استحوذ واستنوق الجمّل ، لأن استعمال (ودع) مراجعة أصيل ، وإعلال استحوذ واستنوق ، ونحوهما من المصحح ترك أصيل ، وبين مراجعة الأصول إلى تركها ما لا خفاء به .

واعلم أن استعمال ما رفضته العرب لاستغنائها بغيره جارٍ في حكم العربية مجرى اجتماع الضدين على المحل الواحد في حكم النظر . وذلك أنهما إذا كانا يعتقان في اللغة على الاستعمال بحرًا مجرى الضدين اللذين يتناوّهان المحل الواحد . فكما لا يجوز

(١) الكتاب ١/ ٣٠٠ . (٢) كذا في أ ، ب ، ش . وفى ج : « قيس » .

(٣) انظر ص ٨٣ . (٤) كذا في ش ، ب ، وسقط في أ .

(٥) كذا في أ . وفى ش ، ب : « على » . (٦) انظر ص ٩٩ .

(٧) كذا في أ . وفى ب ، ش : « فدل » والأنسب ما أثبت . وفى ج : « بدليل قوله » .

اجتماعهما عليه ، فكذلك لا ينبغي أن يستعمل هذان ، وأن يكتفى بأحدهما عن صاحبه ، كما يحتمل المحل^(٢) الواحد الضمة الواحد دون مراسله .

ونظير ذلك في إقامة غير المحل^(١) مقام المحل^(٢) ما يعتقدونه في مضادة الفناء للأجسام . فتضادهما إنما هو على الوجود لا على المحل^(٣) ؛ ألا ترى أن الجوهر لا يحل^(٤) الجوهر بل يتضمنه في حال التضاد^(٥) الوجود لا المحل^(٦) . فاللغة في هذه القضية كالوجود ، واللفظان المقام أحدهما مقام صاحبه ، كالجوهر وفنائه ، فهما يتعاقبان على الوجود لا على المحل^(٧) ، كذلك الكلمتان تتعاقبان على اللغة والاستعمال . فاعرف هذا إلى ما قبله .

وأجاز أبو الحسن ضرب ضرب الشديدا زيدا ، ودفع الدفع الذي تعرف إلى محمد ديناراً ، وقيل القتل يوم الجمعة أخاك ، ونحو هذه من المسائل . ثم قال :
هو جائز في القياس ، وإن لم يرد به الاستعمال .

فإن قلت فقد قال :

ولو ولدت قفيرة^(٤) حرو كلب^(٤) لُسب^(٤) بذلك الجرو الكلابا^(٤)

فأقام حرف الجر ومجروره مقام الفاعل وهناك مفعول به صحيح ، قيل هذا من أقبح الضرورة ، ومثله لا يعتد أصلاً ، بل لا يثبت إلا محققاً شاذاً .

(١) كذا . والمناسب : وينبغي أن يكتب الخ . (٢) كذا في ش ، ب وسقط في أ .
(٣) أي جرير يهجو الفرزدق . (٤) قفيرة أم الفرزدق . والبيت ذكر صاحب الخزاعة في شواهد
نائب الفاعل أنه من قصيدته التي أتمها :

أقلى اللوم عاذل والعتابا وقولى إن أصبت : لقد أصابا

وأن قبله :

وهل أم تكون أشد رعيًا وصرا من قفيرة واحتلابا
ولم أر البيت الشاهد في هذا الموطن في الديوان ، ولا النقائص . والبيت الذي ذكر البغدادى أنه قبل
الشاهد هو البيت ٣٦ من القصيدة السالفة .

وأما قراءة من قرأ (وكذلك نُجِّي المؤمنين) فليس على إقامة المصدر مُقام
الفاعل ونصب المفعول الصريح ، لأنه عندنا على حذف إحدى نوني (نُجِّي) كما
حذف ما بعد حرف المضارعة في قول الله سبحانه « تَدْكُرُونَ » أى تتذكرون .
ويشهد أيضا لذلك سكون لام (نُجِّي) ولو كان ماضيا لافتحت اللام إلا
في الضرورة . وعليه قول المنقَّب العبدى^(١) :

لَمِنْ طُعْنٍ تَطَالُعٍ مِنْ ضُيُوبٍ فَمَا خَرَجْتَ مِنَ الْوَادِي الْحَيْنِ^(٢)

أى تتطالع لحذف الثانية ، على ما مضى .

وما يحتمله القياس ولم يرد به السماع كثير . منه القراءات التى تؤثر رواية
ولا تُجاوز؛ لأنها لم يسمع فيها ذلك ؛ كقوله - عز- اسمه - « بسم الله الرحمن الرحيم »
فالسنة المأخوذ بها فى ذلك إتباع الصفتين لعرب اسم الله سبحانه ، والقياس يبيح
أشياء فيها ، وإن لم يكن سبيل إلى استعمال شيء منها . نعم وهناك من قوة غير هذا
المقروء به ما لا يشك أحد من أهل هذه الصناعة فى حسنه ؛ كأن يُقرأ (بسم الله
الرحمن الرحيم) برفع الصفتين جميعا على المدح . ويجوز (الرحمن الرحيم) بنصبهما
جميعا عليه . ويجوز (الرحمن الرحيم) برفع الأول ونصب الثانى . ويجوز (الرحمن
الرحيم) بنصب الأول ورفع الثانى . كل ذلك على وجه المدح ؛ وما أحسنه ههنا !
وذلك أن الله تعالى إذا وُصف فليس الغرض فى ذلك تعريفه بما يتبعه من صفته ؛
لأن هذا الاسم لا يعترض شُبْك فيه ، فيحتاج إلى وصفه لتخليصه ؛ لأنه الاسم

(١) كذا فى أ . وسقط فى ش ، ب . وانظر شرح ابن الأنبارى للمفضليات ٥٧٦ هـ

(٢) ضبيب : ماء فى البادية ، وواد : وىرى : ضبيب . وقوله « الحين » هكذا بكسر الحاء فى ش ، ب .

وفى أ : « الحين » بفتح الحاء ، وهو خطأ ، ومطلع القصيدة كما فى المفضليات :

أفاطم قبيل بينك متعنى ومنك ما سألت كأن تبينى

فهى مردفة . ويقول ابن الأنبارى : « وقوله : الحين أى بعد حين وإبطاء » .

الذى لا يشارك فيه على وجهه ، وبقية أسمائه — عزّ وعلا — كالأوصاف التابعة لهذا الاسم . وإذا لم يعترض شك فيه لم تجئ صفته لتخليصه ، بل للثناء على الله تعالى . وإذا كان ثناء فالعدول عن إعراب الأول أولى به . وذلك أن إتباعه إعرابه جارٍ في اللفظ مجرى ما يتبع للتخلص ، والتخصيص . فإذا هو عُدِلَ به عن إعرابه علم أنه للدمح أو الذم في غير هذا ، عزّ الله وتعالى ، فلم يبق فيه هنا إلا المدح .
فلهذا قوى عندنا اختلاف الإعراب في الرحمن الرحيم بتلك الأوجه التي ذكرناها . ولهذا في القرآن والشعر نظائر كثيرة .

(١) كذا في أ . وفي سائر الأصول : « لدم » .

فهرس الجزء الأول من الخصائص

١ — باب القول على الفصل بين الكلام والقول ٥ — ٣٣

- مادة ق ول في تقاليها تدور معانيها على الخفوف والحركة . وهذا منبج الاشتقاق الأكبر (٥) .
- القلة والقال (٦) . الباز وتصريمه (٧) . الأولق ووزنه (٩) . الألوة واللوة (١٠) .
- الأنفة وتصريفها (١١) . فائدة قلب الحروف وهو الاشتقاق الأكبر (١٢) . إسراف
- الزواج في الاشتقاق (١٢) . مادة (ك ل م) في تقاليها يدور معناها على القوة والشدة (١٣) .
- بيان معني الكلام والقول (١٧) . رافع المبتدأ (١٨) . وانظر ص ١٩٩ . شواهد فيما نسبة
- الكلام والقول للحيوان (٢٢ ، ٢٣) . الاحتجاج بالمولدين في المعاني (٢٤) . الكلم
- (٢٥) . وصف المفرد بالجمع (٢٦) . كلمة — بفتح فكسر — حجازية وكلمة — بكسر فسكون —
- تميمية (٢٧) . اجترأ العرب بالحرف عن الكلمة (٣٠) . وانظر ص ٨٠ ، ٢٤٦

٢ — باب القول على اللغة وما هي ٣٣ — ٣٤

- حدّها (٣٣) . تصريفها ، وفيه الكلام في كرة وثبة (٣٣) . وانظر ص ١٧٢

٣ — باب القول على النحو ٣٤ — ٣٥

- حدّه (٣٤) . العام قد يحص ببعض أفراده (٣٤) . كلمة «نحو» قد ترد ظرّا (٣٤) .

٤ — باب القول على الإعراب ٣٥ — ٣٧

- حدّ الإعراب وفائدته (٣٥) . أصله في اللغة (٣٦) . تسمية يوم الجمعة بالعروبة (٣٧) .

٥ — باب القول على البناء ٣٧ — ٤٠

- حدّ البناء (٣٧) . البناء في اللغة (٣٧) . بجى بأهله (٣٩) .

٦ — باب القول على أصل اللغة إلهام هي أم اصطلاح ٤٠ — ٤٨

- كتمان الحب وإطهاره (٤٢) . الاعتسّال لمن قال بالمواضعة في اللغة وتصوير المواضعة
- (٤٤) . المعميات والتراجم (٤٥) . اختلاف أفلام ذوى اللغات (٤٥) . أصل اللغات
- حكاية المسموعات (٤٦) . رأى ابن جنى في أصل اللغة (٤٧) .

٧ — ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية ٤٨ — ٩٦

علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين ، ومرجعها النقل والخلفة (٤٨) وانظر ١٤٤
 قد تخفى الحكمة في كثير من الأحكام الشرعية (٤٨) . تعليل رفع الفاعل ونصب المفعول (٤٩) .
 القلب في ميزان وميعاد وسيد ونحو ذلك (٤٩) . بعض الأحكام الشرعية تتضح علته (٥٠) .
 بعض خلال الجاهلية التي ورد الشرع بها (٥١) . ما ورد على فعل — على وزن عمر — معدولا عن
 فاعل (٧٧، ٥٢) . إهمال ما أهمل في العربية أكثره للاستئصال (٥٤) . أصول الأسماء
 والموازنة بينها في الاستعمال (٥٥) . الصوت يضعف جرسه في الإدراج والوصل (٥٧) . حكاية
 العربي الذي بايع أن يشرب علبه لبن فتحنج (٥٨) . فعل — بفتح فسكون — أعدل الأبنية
 (٥٩) . جمع فعلة — بضم فسكون — وفعلة — بكسر فسكون — (٥٩) . الإعلال في نحو حياض
 وجياد (٥٩) . الجمع بين الساكنين في الوقف (٥٩) . التصرف في أصول الأبنية (٦١) .
 إذا أعطوا شيئا من شيء حكما ما قبلوا ذلك بأن يعطوا المأخوذ منه حكما من أحكام صاحبه (٦٣) .
 وانظر ٣٠٤ استعمال بعض الأصول دون بعض (٦٤) . القلب المكاني ضرب من الإعلال (٦٤) .
 كثير من اللغة يضاهي بأجاسه صوت الأفعال التي يعبر بها عنها (٦٥) ، وانظر ص ٤٦ أسباب التسمية
 قد تخفى لبعدها في الزمان ٦٦ ، رفع عقيرته (٦٦) . وانظر ٢٤٨ . ابن السراج والزجاج في الاشتقاق
 وانظر ص ١٢ ، ٢٤٨ . الفرض من الخصائص (٦٧) وانظر ص ٧٧ . زئير وضئيل وخرق وإصبع ،
 ومذست (٦٨) . قد يقل الشيء في كلامهم وغيره أثقل منه (٦٨) . الثنائي يقل فيه الضم (٦٩) .
 الوقف على العروض والوقف على القافية (٧٠) . مسألة لم يسبق إليها (٧١) . وانظر ١٩١ . الحروف
 الأحادية أكثرها مفتوح (٧١) . العرب راعوا في إهمال ما أهمل ما أدركه النحويون ، وفيه دقة نظرهم
 (٧٢) . اختلاس الحركة عند أبي عمرو والناباس هذا على بعض القراء وتنبه سيبويه له (٧٢) . إشماع
 الحركة (٧٣) . إسكان الحروف في الشعر (٧٤) . اعتراض المبرّد على سيبويه في الرواية (٧٥) .
 وانظر ٨٩ ، ٢٠٦ . إسكان العين في نحو رسل وظرف وعلم وكشف وعصر (٧٥) . قصة الأعرابي
 الذي أراد أن يقرأ طوبى لم فأبى . وفيه تأصل العربية في العرب (٧٦) وانظر ٣٤٨ .
 قصة للشجري مع ابن جني (٧٦) وانظر ٢٥٠ . شيء من الكلام على منهج الخصائص (٧٧) وانظر ٦٧ .
 قصة للشجري ولغلام من آل المهيا (٧٨) . الإنشاد الذي يقال له النصب (٧٨) . مدحهم بالسبابة
 والرشاقة (٧٩) . قصة غلام أعرابي دل السفر على الماء (٨٠) . الاجتزاء بالحرف (٨٠) .
 وانظر ٣٠ ، ٢٤٦ . حذف بعض الكلمة (٨٠) . مبلغهم إلى الإيجاز ومن هذا أسماء الاستفهام
 والشرط وما جرى مجراهما (٨٢) . قد تطيل العرب للتوكيد (٨٣) . هم إلى الإيجاز أميل (٨٣) .
 قولهم في التوكيد أجمعون أكتمون (٨٣) . العناية بالقافية وآخر السجدة (٨٤) . الجمع بين الواو

والياء ردفين لا وصلين (٨٤) . وانظر ص ١١٥ . كتاب اللؤلؤ اسم العرب (٨٤) . قولهم أخذ المال بأجمعه وجاء القوم بأجمعهم (٨٥) . جمع فعل على أفضل (٧٦) . القلب في الفتوى وفي برّ مكول ونحوهما (٨٧) . وانظر ص ١٣٣ ، ٣٠٧ . علل النحويين ضربان ، واجب لا مناص من أثره ، واستحسانى يمكن مخالفته في النطق (٨٨) . وانظر ص ١٤٥ . من المستحيل الجمع بين ألفين (٨٨) . الرد على المبرد في تحفظه سيبويه (٨٩) ، وانظر ص ٧٥ ، ٢٠٦ . اجتماع السواكن في لغة العجم (٩٠) . أثر الزمزمة في استحقاق الابتداء بالسواكن عند العجم (٩١) . قولهم كليل الفتاح ٩١ . سمع أبو علي في هيت فتحة غريبة (٩٢) . مذهب يونس في إلحاقه نون التوكيد الخفيفة في الثانية (٩٢) . قراءة نافع بحاي ومما يسكون الياء في بحاي (٩٢) . قولهم : التقت حلقتا البطان بإثبات الألف (٩٣) . بلى سفر في بلو سفر لضعف الحاي بين الكسر والواو (٩٣) . وانظر ص ١٣٧ . قراءة عاصم : « وقيل من راق » بدان النون (٩٤) . قراءة « فإذا هيتلقف » (٩٤) . بعض أحكام الإدغام (٩٤) .

٨ — باب القول على الاطراد والشذوذ ٩٦ — ١٠٠

معنى المائدة طرد (٩٦) . معنى شذذ (٩٦) . أنسام المطرد والثاذ (٩٧) . أخوص الرمث والفساظ جرت مجراه (٩٨) . وانظر ص ١١٨ ، ثوب مصوون ونحوه ، (٩٨) وانظر ص ٢٦١ . ورد ودعه على شذوذ (٩٩) وانظر ص ٢٦٦ . ودع يدع بكسر عين المضارع (٩٩) . أقائم أخوالك أم قاعدان (١٠٠) .

٩ — باب في تفاود السماع ، وتقاريع الانتزاع ١٠٠ — ١٠٩

الناسب للفعول (١٠٢) مررت بك وزيدا ، (١٠٢) وانظر ص ٣٤٢ . وقوع المبتدأ بعد إذا الزمانية (١٠٤) ، قد يستدل باللفظ الوارد على الشيء وضده (١٠٦) .

١٠ — باب في مقاييس العربية ١٠٩ — ١١٥

الأسباب المانعة من الصرف ، المعنوية منها واللفظية (١٠٩) وانظر ص ١٧٧ . معنى قول النحاة : عامل لفظي وعامل معنوي (١٠٩) . العمل الإعرابي في الحقيقة للتكلم ، ونسبته لغيره للملابسة خاصة (١١٠) . توسع العرب في القياس وحمل الفرع على الأصل ، حتى يفعلون ذلك دون ضرورة ، ومن ذلك ما يقال فيه : طردا للباب ، ومن ذلك نصب جمع المؤنث بالكسرة ، وحذف الهزمة في مضارع أفضل (١١١) قد يراعى في الجمع صحة وإعلالا حال الواحد (١١٢) . ثبرة : إعلالها (١١٢) . حملهم الأصل على الفرع (١١٣) . قرازة وأبقي (١١٤) وانظر ص ٢٦٥ . ماغيث على كلام العرب فهو من كلام العرب ومراعاة هذا في زيادة الإلحاق (١١٤) وانظر ص ٢٢١

١١ — باب في جواز القياس على ما يقل ، ورفضه فيما هو أكثر منه

إجراء فعولة مجرى فعيلة في النسب (١١٥) . اجتماع الواو والياء ردفين وامتناع ذلك في الألف (١١٥) ، وانظر ص ٨٤ . القياس على شئونة وحدها ١١٦

١٢ — باب في تعارض السماع والقياس ١١٧ — ١٣٣

استنوق الجمل وما جرى مجراه ١١٨ ، وانظر ص ٩٨ . هز الحائش وإن لم يجر على فعل (١١٩) ، وانظر ١٥٤ . قد يكون في الاسم غير الجارى على الفعل معنى الفعل كفتح ومبدل (١٢٠) مررت ببابل مائة ونحوه مما جرى فيه الاسم وصفا (٢١) . الناقة والجمل فيهما معنى الفعل (١٢٢) . الحوثة والحوثة ونحوهما (١٢٣) ، اجتوروا واعتنونا ، (١٢٤) ، وانظر ١٥٠ . له كتاب في شعر هذيل (١٢٤، ١٥١) . اللغة التيمية ، واللغة الحجازية في ما ، (١٢٥) ، قد يتكلم العرب بانه عسيها أقوى في القياس عنده فيها ، (١٢٥) ، وانظر ٢٤٩ . اختلاس الصير في نحو كانه (١٢٧) وانظر ٣٧١ . منون أنتم في الشعر (١٢٩) . تجريد أى من الاستفهام (١٣٠) .

١٣ — باب في الاستحسان ١٣٣ — ١٤٤

الفتوى والتقوى ونحوهما (١٣٣) وانظر ص ١٨٧ ، ٣٠٧ . الفرق بين الاسم والصفة (١٣٤) رفع المفعول ونصب الفاعل (١٣٤) . صبية وبلى سفر ونحوهما (١٣٧) وانظر ٩٣ ، قرواح وكرياس (١٣٨) . ورنسل ، وكلمات وردت فيها الواو حرفا أصليا (١٤٠) وانظر ٢١٢ . زيادة الهمزة وسطا في كلمات (١٤٢) البدل عن الزائد زائد وليس البدل من الأصل بأصل (١٤٢) . غديان وعشيان (١٤٣) شراب مبول ، وهو مطبوع للنفس (١٤٤) .

١٤ — باب في تخصيص العلل ١٤٤ — ١٦٤

علل النحو دونت علل المتكلمين (١٤٤) وانظر ص ٤٨ . من علل النحويين ما هو لاحق بعلل المتكلمين فعلل النحو ضربان (١٤٥) وانظر ص ٨٨ ، ٢٦١ . قلب الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما (١٤٦) . ماء دافق وقافة ضارب وعيشة راضية (١٥٢) . فروقة وصرورة مما التاء فيه للبالغة (١٥٣) ، امرأة عدلة وفرس طوعة القياد (١٥٤) ، ياجل في يوجل ، وطاق في طاق (١٥٥) . قلب الواو ياء في نحو سيد ، وقولهم حيوة ، وجد يول ونحو هذا ، (١٥٥) الأعلام تخالف الأجناس في كثير من الأحكام (١٥٥) ، عيننة قسى به (١٥٧) ، قلب الواو ياء في نحو سباط (١٥٨) علة الإدغام (١٥٩) فك الإدغام شذوذا ، (١٦٠) وانظر ٣٢٩ . قد تتركب العلة من أشياء ، وقد يكون الشيء علة لأشياء (١٦١) . كلام في الإدغام (١٦٢) كلام عن كتب محمد بن الحسن (١٦٣) .

١٥ — باب ذكر الفرق بين العلة الموجبة وبين العلة المحوذة ١٦٤ — ١٦٦
الفرق بين العلة والسبب (١٦٤) .

١٦ — باب في تعارض العال ١٦٦ — ١٦٩
ما الكافة عن العمل (١٦٧) ، هلم عند المجازين والتميين (١٦٨) .

١٧ — باب في أن العلة إذا لم تتعد لم تصح ١٦٩ — ١٧٣
علة بناء الكلمات الثنائية (١٦٩) تنوين جوار (١٧١) . المحذوف من نحوثة وسنة وساعة
(١٧٢) وانظر ٣٣

١٨ — باب في العلة وعلة العلة ١٧٣ — ١٧٤
مسائل من أصول ابن السراج والرد عليها (١٧٣) .

١٩ — باب في حكم المعلول بعلمتين ١٧٤ — ١٨١
لا يقال رأيت فأي وإنما يقال رأيت في (١٥) حكى سيويه كسرت في (١٧٦) ، رحي وهوى
(١٧٩) . علل منع الصرف (١٧٧) وانظر ١٠٩ .

٢٠ — باب في إدراج العلة واختصارها ١٨١ — ١٨٣
اجتماع الهمزتين والإبدال حينئذ (١٨١) . تحقيق الهمزتين شذوذاً ، (١٨٢) .

٢١ — باب في دور الاعتلال ١٨٣ — ١٨٤
علة لإسكان اللام في نحو ضربت (١٨٣) وانظر ٣٢٠ . جر الوجه في الحسن الوجه ، وفيه حمل
الأصل على الفرع (١٨٣) .

٢٢ — باب في الرد على من اعتقد فساد علل النحويين لضعفه هو في نفسه عن
إحكام العلة ١٨٤ — ١٨٦

نقد الجاحظ النحويين في مسألة في أفعل التفضيل والرد عليه (١٨٥) .

٢٣ — باب في الاعتلال لهم بأفعالهم ١٨٦ — ١٨٨
إضمار العامل في المنادى (١٨٦) ، جريان المشتق على غير من هوله (١٨٦) . جريان
ما في معنى المشتق على غير ما هوله (١٨٧) .

٢٤ — باب في الاحتجاج بقول المخالف ١٨٨ — ١٨٩
تقديم خبر ليس عليها (١٨٨) .

٢٥ — باب القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة ١٨٩ — ١٩٤

ثناء على علماء العربية (١٩٠) . فقد الجاحظ القول المشهور : ما ترك الأول للآخر شيئاً ، وما يتصل بهذا المعنى (١٩٠) . مسألة لابن جني خالف فيها الإجماع ، وهو الجواب بالمجاورة (١٩١) وانظر (١٩٤) ٧١٤ .

٢٦ — باب في الزيادة في صفة العلة لضرب من الاحتياط ١٩٤ — ١٩٧
الإبدال في نحو أوائل (١٩٤) .

٢٧ — باب في عدم التنظير ١٩٧ — ١٩٩
وزن عزويت (١٩٧) وانظر ٢٧١ . رافع الفعل المضارع (١٩٧) ، وزن أندلس (١٩٨) .

٢٨ — باب في إسقاط الدليل ١٩٩ — ٢٠٠
مررت برجل أفعل وحكم ذلك في الصرف وعدمه (١٩٩) ، قولهم ألمنى باقى (١٩٩) ، رافع المبتدأ . وانظر ص ١٨

٢٩ — باب في اللفظين على المعنى الواحد يردان عن العالم متضادين
٢٠٠ — ٢٠٨

تاء بنت وأخت (٢٠٠) قول سيبويه في أنى حمراء إنهما للتأنيث (٢٠١) . النسبة إلى بنت وأخت (٢٠١) . راءة في راية (٢٠٢) التاء في كلتا (٢٠٣) . الكلتان للفقود (٢٠٣) ، تداخل الثلاثى والرباعى كزرم وأزرايم (٢٠٣) ، قول سيبويه : حتى الناصبة للفعل (٢٠٤) ، معنى قولهم صلى ولم يصل ونحوه ، (٢٠٤) ، قول الشافعى رضى الله عنه بالقولين فصاعداً ، (٢٠٥) . فقد المبرد سيبويه ورجوعه عنه (٢٠٦) وانظر ٨٩٦٧٥ . حديث لأبي على عن أبي يوسف الفقيه (٢٠٦) وأبان لأبي على في هيئات (٢٠٦) ، تكافؤ الأدلة (٢٠٦) حضور الخطاطومغيبه وحكاية للؤلؤ في ذلك (٢٠٧) ثناء على أبي على (٢٠٧) وانظر ٢٧٧

٣٠ — باب في الدور والوقوف منه على أول رتبة ٢٠٨ — ٢١٢
جمع هراوة وعلاوة ، وجمع إتارة على الأتارى شذوذاً ، (٢٠٩) ، جمع السامع على السامع شذوذاً (٢١١) .

٣١ — باب في الحمل على أحسن الأقبحين ٢١٢ — ٢١٥
واو ورنتل ، ووقوع الواو حرفاً أصلياً (٢١٢) وانظر ١٤٠

٣٢ — باب في حمل الشيء على الشيء من غير الوجه الذي أعطى الأول ذلك

الحكم ٢١٣ — ٢١٥

النسب إلى الممدود (٢١٣) .

٣٣ — باب في الرد على من ادعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني

٢١٥ — ٢٣٧

الكلام على قوله : ولما قصينا من منى كل حاجة (٢١٨) . قول الرسول صلى الله عليه وسلم :
إن من الشعر لحكماً (٢٢٠) . كلام على الإلحاق (٢٢١) وانظر ١١٤ ، ٢٦٩ . الزيادة لمضى
(٢٢٤) . ألفاظ حذف منها أحد أصولها (٢٢٥) ، وانظر ٢٧١ . الزيادة في قلنوسة ونحوها
(٢٢٩) ، تمسكن ونحوه ، (٢٢٨) . لحرف الزائد حرمة الأصل ، وضعف تحقير الترخم
(٢٢٨) . وانظر ٢٧١ . يقع حرف الإلحاق أول الكلمة إذا كان معه مساعد (٢٢٨) . إقفل
ونحوه ، (٢٢٩) وانظر ٢٥٢ . زيادة تجفاف (٢٣١) ، أملود ونحوه ، (٢٣١) دياميس
في جمع ديماس (٢٣٣) الكلام على المدة الزائدة (٢٣٣) .

٣٤ — باب في أن العرب قد أرادت من العِلل والأغراض ما نسبناه إليها

وحملناه عليها ٢٣٧ — ٢٥١

حكاية المتنبي مع الأعراب لما وصف فلاة فأخطأ في كلمة (٢٣٩) . شعر لأعرابي أريد على
أن يتكلم بضع كلمات فارسية (٢٣٩) ، أبيات في ذم النعوين (٢٣٩) ، إقواء وقع للابنة
(٢٤٠) . قصة للشجرى مع المؤلف (٢٤٠) . تفضيل العربية على اللغات الأعجمية وشغل
أهلها بها (٢٤٢) . اختلاف العرب في لغاتها (٢٤٣) . حكاية المتكلم الحال والملاسات
(٢٤٥) الاحتراف بالحروف عن الكلم (٢٤٤) وانظر ٣٠ ، ٨٠ . مكان الإشارة من الإفادة
(٢٤٧) . ابن السراج والزجاج في الاشتقاق (٢٤٨) وانظر ١٢ ، ٦٦ . رفع عقبرته (٢٤٨)
وانظر ٦٦ . فهم رواية اللغة عن العرب قصودهم (٢٤٨) تأييد الكتاب (٢٤٩) قد يتكلم العربي
اللمة غيرها أقوى في القياس منها وفيه قصة عمارة (٢٤٩) وانظر ١٢٥ . قصتان عن العرب نقلهما
عن سيويه (٢٤٩) . قصة للشجرى مع المؤتم (٢٥٠) وانظر ٧٦ . قول الرسول عليه الصلاة
والسلام لقوم : بل أنتم بنو رشدان ، وأقوال للعرب نحو هذا ، (٢٥٠) .

٣٥ — باب في الحمل على الظاهر وإن أمكن أن يكون المراد غيره ٢٥١ — ٢٥٦

سيد — بكسر السين وسكون الياء — وتصغيره ، (٢٥١) ، كدت تكاد ، إقفل ، سفاخين
(٢٥٢) وانظر ٢٢٩ . الآء ، الراء ، حوشب ودودرى وأبهم (٢٥٣) عَيْن (٢٥٣) . قساء وقسى
(٢٥٤) . لام أروى (٢٥٥) حيرة والحيوان (٢٥٥) . نون عترو ونحوه (٢٥٦) .

٣٦ — باب في مراتب الأشياء وتنزيلها تقديرا وحكما لازمانا ووقتا ٢٥٦ — ٢٦٥

معنى قول الصرفيين: أصل قال قول ونحو ذلك (٢٥٦). التنبيه على الأصل (٢٥٧). اللغات في استنطاق (٢٦٠). قولهم مبيوع، ومصبون. وانظر (٩٨). المتروك في الاحتلال قد يمكن النطق به وقد يتمذر ذلك (٢٦١). وانظر ١٤٥، ٨٨. لغات في التقطعت النوى (٢٦٢) حذف العامل في أكثر من باب (٢٦٣). كتاب للولف اسمه التعاقب (٢٦٤) وانظر ٢٦٦

٣٧ — باب في فرق بين البدل واليعوض ٢٦٥ — ٢٦٦

الميم في اللهم (٢٦٥). إعلال أيتق (٢٦٥). وانظر ١١٤. عوض للدهر (٢٦٥). كتاب التعاقب (٢٦٦). وانظر ٢٦٤

٣٨ — باب في الاستغناء بالشئ عن الشئ ٢٦٦ — ٢٧٢

ودعه ماضى دع (٢٦٦). وانظر ٩٩. ملاح ومشابه ونحوهما (٢٦٧). أيد وأياد (٢٦٧). بيت من أبيات المعاني (٢٦٨). وانظر ٣٣٣. كلمات فيها زيادات الإلحاق (٢٦٩). عزويت (٢٧١). وانظر ١٩٧. أظننت زيدا عمرا عاقلا (٢٧١).

٣٩ — باب في عكس التقدير ٢٧٢ — ٢٧٩

نقد أبي عبيدة للنحاة ورد المأزنى عليه (٢٧٢). مسألة كان يقوم زيد (٢٧٣). نوع من التركيب المزجي (٢٧٤). الألف في الحرف غير منقلبة فإذا سميت به استحال ذلك (٢٧٥). المأبأة من قولهم: بأبي والاشتقاق الصوتي (٢٧٥). ثناء على أى على (٢٧٧). وانظر ٢٠٧. رأى لأبى على في هاتيت من قولهم هات لا هاتيت (٢٧٧). قولهم هلمت إذا قلت هلم (٢٧٨). هبت لك (٢٧٩).

٤٠ — باب في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى ٢٧٩ — ٢٨٤

أهلك والليل (٢٧٩). قول طرفة ... حين هاج الصنر (٢٨١). تبادل الضارب الرجل والحسن الوجه (٢٨٢). وانظر ٣٠٣، ٢٩٧. كل رجل وصنعتة (٢٨٣). جواب الشرط في أنت ظالم إن فعلت (٢٨٣).

٤١ — باب في أن المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به ،

إلا أن يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه ٢٨٤ — ٢٩٣

قراءة حمزة: واتقوا الله الذى تسمعون به والأرحام بكسر الأرحام (٢٨٥). تيماله وويل (٢٨٦). توكيد الهاء المحذوفة في قولك الذى ضربت زيد (٢٨٧). إذا قلت ضربا زيدا لم يكن

- هذا المصدر مؤكداً للفعل المحذوف بل هو نائب عنه (٢٨٨) . راجع الناقة طليحان (٢٨٩) .
- الحذف بابه آخر الكلام وأوسطه (٢٩٠) . وانظر ص ٣١٦ . حذف حرف العطف (٢٩٠) .
- تطبيق الحرف أى السكون عليه واستثنائه مع ما بعده ، (٢٩١) . قولهم العظايا والشفايا (٢٩٢) .
- هاء السكت (٢٩٣) . يخرج منها اللزؤ والمرحان (٢٩٣) .

٤٢ — باب فى نقص المراتب إذا عرض هناك عارض ٢٩٣ — ٣٠٠

- مسألة ضرب علامه زيدا ، (٢٩٣) . تقدم المفعول على الفاعل شاع حتى صار قائما برأسه (٢٩٥) . مسألة الضارب الرجل والحسن الوجه (٢٩٧) . وانظر ٢٨٢ ، (٣٠٣) .
- تقديم المفعول إذا كان له الصدر (٢٩٨) . تأخير المبتدأ فى نحو عندك مال (٢٩٩) ، وانظر (٣١٧) .

٤٣ — باب من غلبة الفروع على الأصول ٣٠٠ — ٣١٢

- التشبيه المقلوب (٣٠٠) . قولهم للناقة جمالية ولجمال (٣٠٣) . مسألة الضارب زيد والحسن الوجه (٣٠٣) . وانظر ٢٩٧ ، (٣٠٣) . إذا شبهت العرب شيئا بشئ . مكنت الشبه بينهما بإعطاء المشبه به شيئا من المشبه (٣٠٤) . وانظر ٦٣ . الوقف على هاء التأنيث بالهاء (٣٠٤) . مسألة ثلاثة أربعة وخمسة واثني . من التفریع (٣٠٥) . قراءة أليس ذلك بقادر على أن يحى الموتى بحذف الباء الثانية (٣٠٦) . إسكان ياء المنقوض فى النصب (٣٠٦) .
- بقاء حرف العلة فى المضارع مع الجازم (٣٠٧) . وضع الضمير المفصل موضع المتصل وعكسه (٣٠٧) . قلب الواو ياء استحضانا فى نحو غديان وعكسه كالفتوى (٣٠٧) . وانظر ١٣٣٤٨٧ . قولهم يا أمية «فتح التاء» واجتمعت أهل اليمامة (٣٠٨) . ثناء على سبويه (٣٠٨) . مسألة زيدا إذا يأتينى أضرب (٣٠٩) . بعض المحذوف (٣١٠) .

٤٤ — باب فى إصلاح اللفظ ٣١٢ — ٣٢١

- أما زيد فنطلق (٣١٢) . انتظرتك وطلوع الشمس (٣١٣) . تأخير اللام فى إن زيدا لقائم (٣١٤) . لك قائم (٣١٥) . وانظر ٣١٧ . لا تزداد كان فى الابتداء (٣١٦) .
- وانظر ٢٩٠ . أصل قولهم كان زيدا عمرو (٣١٧) . مسألة عندك مال (٣١٧) . وانظر ٢٩٩ . أمت فى هجر لافيك ونحوه ، (٣٢٨) . قولهم شرأهرا ذاب (٣١٩) . الإلحاق بالألف (٣١٩) . وانظر ٣٥٨ . الزيادة فى آخر بنات الأربعة وآخر بنات الخمسة (٣٢٠) ، الإدغام فى المتقارب (٣٢٠) . تسكين لام الفعل فى نحو ضربت (٣٢٠) . وانظر ١٨٣ . وصف المعرفة بالجملة بوساطة أمم الموصول (٣٢١) .

٤٥ — باب في تلاق اللغة ٣٢١ — ٣٢٣

أجمع وجما . (٣٢١) . ليلة طلقة وليال طواقي (٣٢١) .

٤٦ — باب في هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أولا ؟

٣٢٣ — ٣٣٥

حوليات زهير (٣٢٤) . تلبث ابن أبي حفصة في عمل الشعر (٣٢٤) . قصة لذى الرمة في إكالة بيتا له بعد حين (٣٢٥) . حكاية للكيت تشبه حكاية ذى الرمة (٣٢٦) . سرعة التنبي في عمل الشعر (٣٢٧) . همز منائر ونحوه ، ٣٢٨ . ألفاظ وردت بفك الإدغام (٣٢٩) . وانظر ١٦٠ . أشعار فيها تعقيد وإلغاز (٣٢٩) . وانظر ١٤٦ . أبيات الإعراب (٣٣٣) . وانظر بيتا من أبيات المعاني ص ٢٦٨ . زيغ الإعراب وقبح الزحاف (٣٣٣) .

٤٧ — باب في الاعتراض ٣٣٥ — ٣٤١

قصة للؤلؤ مع الشجرى (٣٣٨) . مسألة إنه المسكين أحق (٣٣٨) . مسألة لا أحافا علم لك (٣٣٨) . آخاء في جمع أخ (٣٣٨) . اللغات في هذا أبوك (٣٣٩) . لا أبالك (٣٣٩) . وانظر ٣٤٢ . الاعتراض في شعر إبراهيم بن المهدي أكثر منه في شعر غيره من المحدثين (٣٤١) .

٤٨ — باب في التقديرين المختلفين لمعنيين مختلفين ٣٤١ — ٣٤٧

مررت بزيد وعمرا ، (٣٤٢) . وانظر ١٠٢ . لا أبالك (٣٤٢) . وانظر ٣٢٩ . تحقير جمع الكثرة (٣٤٢) . نخلد وممتد ونحوهما مما يصلح لاسم الفاعل ولاسم المفعول (٣٤٦) .

٤٩ — باب في تدريج اللغة ٣٤٧ — ٣٥٧

جالس الحسن أو ابن سيرين (٣٤٧) . صبية وصبية — بضم الصاد وكسرهما — وأبيض ليح (٣٤٩) . صبيان في صوان وصبار في صوار (٣٥٠) . الذكر في الذكر ، والطة في الظنة (٣٥١) . ضعة وضعة بفتح الصاد وكسرهما (٣٥١) . تحقير قائم وبائع (٣٥٣) . جدول في تصغير جدول (٣٥٤) . حل التحقير على التفسير (٣٥٤) . اللغات في حضرموت (٣٥٥) . ديمة وديم (٣٥٥) . أرياح في جمع ريح (٣٥٦) .

٥٠ — باب في أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ٣٥٧ —

العرب من أسماء الأجناس يجرى مجرى الأسماء العربية (٣٥٧) . إذا جاء اسم المفعول فاعله حاصل في الكف (٣٥٨) . كلام في الإلحاق (٣٥٨) . وانظر ٣١٩ ، ١١٤ . اشتقاق العرب من كلام العمم (٣٥٩) . تخليط العرب في الاشتقاق من الأجنبي (٣٥٩) . قياس بناء

على قول للعجاج ومناقشة فيه (٣٦٠) . ضعف الأصمعي في القياس وفي المروض (٣٦١) .
 ثناء على الخليل (٣٦١) . يجب اتساع العرب فيما تركه لعللة داعية له (٣٦٢) وانظر الإتياع
 في تقييد (٣٦٥) . اسم المكان والمصدر الميمى من الرباعي (٣٦٦) .

٥١ — باب في الفصحح يجمع في كلامه لغتان فصاعدا ٣٧٠ — ٣٧٤

اختلاس حركة الهاء في نحو « كأنه » ضرورة لالفة ٣٧١ وانظر ١٢٧ . وضع أكثر من اسم
 للشيء الواحد ٣٧٢ . قصة عمارة في قراءة آية ٣٧٣ وانظر ١٢٥ ، ٢٤٩ . اللغات في الصقر
 وحكاية الأصمعي في ذلك ٣٧٤ .

٥٢ — باب في تركيب اللغات [وهو تداخل اللغات] ٣٧٤ — ٣٩١

من التركيب نحو طهر فهو طاهر ٣٧٥ . وجوب مخالفة صيغة الماضي لصيغة المضارع ٣٧٥ .
 إعلال الواو والياء إلى الألف لا يخرجهما كل الإتياع عن أصلهما ٣٧٧ . فعل يفعل — بكسر العين
 فيما — محمول على فعل يفعل — بضم العين فيما — ٣٧٩ . يفعل — بضم العين — لفعل اللازم
 أقيس من يفعل — بكسر العين — ، ويفعل للتمدى أقيس من يفعل ٣٧٩ . خلاف القاعدة السابقة
 في المضمف ٣٨٠ . عالم وطلساء وجاهل وجهلاء ٣٨٢ . أبى يأبى بكسر الباء في المضارع ٣٨٢
 وانظر ٣٢٢ . كتاب النوادر الممتعة للزلف ٣٨٢ . يختلف العرب في تلقى الواحد منهم لغة غيره ٣٨٣ .
 إنكار الرسول عليه الصلاة والسلام هزل النبي ٣٨٣ . اختلاف ابن الأعرابي وأبى زياد الكلبي
 في كلمة النطق ٣٨٣ . قراءة أعرابي على أبى حاتم طيبي لهم ٣٨٤ ، وانظر ٧٦ . قول أبى خيرة :
 استأصل الله عرفاتهم بفتح التاء وإنكار أبى عمرو ذلك ٣٨٤ . قصة عمارة في قراءة (ولا الليل سابق
 النهار) ٣٨٤ وانظر ١٢٥ ، ٢٤٩ .

٥٣ — باب فيما يرد عن العربى مخالفا لما عليه الجمهور ٣٨٥ — ٣٩١

ما حفظ عن العرب أقل مما لم يحفظ ٣٨٦ . بدل لغة حمير عن لغة نزار ومسالمة حوريت ٣٨٦ .
 الطنوج التي كانت تحتوى شعر العرب ٣٨٧ . قول قضاة : مررت به بفتح الباء ، والمسالمة بكسر اللام ٣٩٠

٥٤ — باب في امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس ٣٩١ — ٤٠٠

امتناعهم من استعمال أفعال الوبع والويل ونحوهما ٣٩٢ . حذف الخبر في لعمرك ٣٩٣ . قولهم :
 لا أدري أى الجراد عاره ، ٣٩٤ . امتناعهم من استعمال استحوذ معتلا ٣٩٤ . أداة التعريف
 فى الأمس والآن ٣٩٤ . يجوز للشاعر عند الضرورة أن ينطق بما يليه القياس وإن لم يرد به استعمال
 ٣٩٦ . يجوز الأخفش ضرب الضرب الشديد زيدا ، ٣٩٧ . قراءة (وكذلك نحب المؤمنين) ٣٩٨
 يقتصر فى القراءة على ما روى ولا يقرأ بكل ما جاز فى العربية وإن كان أقوى قياسا مما سمع ، ومن ذلك
 الوجوه فى (الرحمن الرحيم) من البسطة ٣٩٨